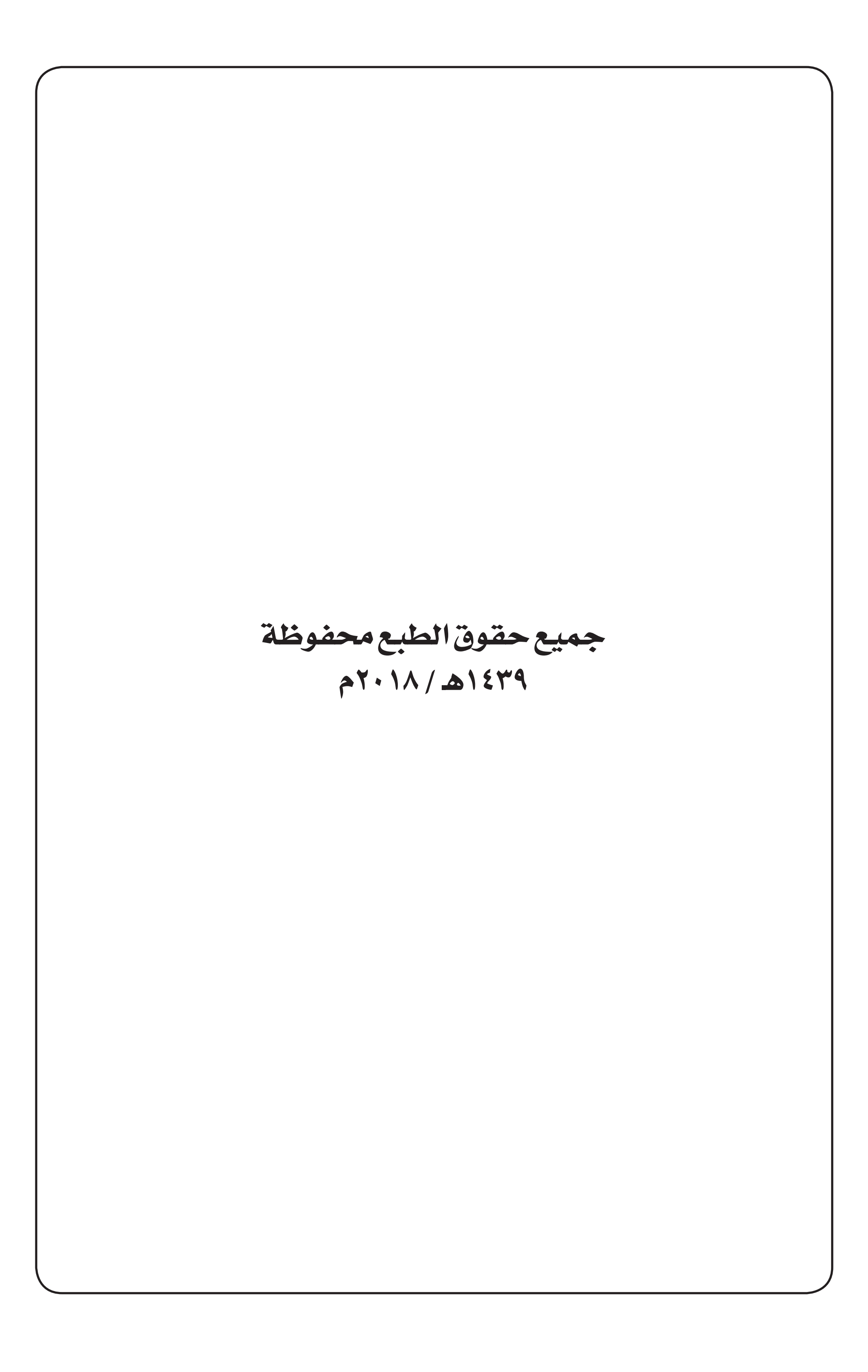
فتاوى

العلامة محمد رشيد رضا

العقدية



فتاوى
العلامة محمد رشيد رضا
العقدية

١٢٨٢هـ - ١٣٥٤هـ

جمع وترتيب
د. مشاري سعيد المطرفي

بسم الله الرحمن الرحيم



المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد... فهذا كتاب «فتاوى العلامة: محمد رشيد رضا العقدية» أقدمه لإخواننا المسلمين عامة، ولطلبة العلم خاصة لاسيما المهتمين منهم بفتاوى ومسائل العقيدة، جمعته من فتاوى العلامة المجدد الشيخ: محمد رشيد رضا التي كان يجيب عليها في مجلته المشهورة «مجلة المنار».

من بداية عام ١٣١٥ هجرية الموافق ١٨٩٨ ميلادية إلى وفاته عام ١٣٥٤ هجرية الموافق ١٩٣٥ ميلادية، وما ذلك إلا لأهمية العقيدة في حياتنا، وما لها من كبير أثر في تصحيح سيرنا إلى الله عز وجل. هذا وأسال الله عز وجل أن يجعل عملنا في هذا الكتاب خالصاً لوجهه الكريم، وأن يثيبنا ويجزينا عليه خير الجزاء، فهو ولي ذلك والقادر عليه.

جمعه ورتبه: مشـاري سعيـد المطرفــي

نبـذة عن الشيخ
محمـد رشيـد رضـا[1]

نسبـه ومولـده:

هو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن السيد منلا علي خليفة البغدادي. فهو بغدادي الأصل، حسيني النسب، حيث يرجع نسبه إلى الصحابي الجليل، الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما. حيث كان يؤكد ذلك النسب في كثير من كتاباته، كأن يقول عن الإمام علي رضي الله عنه (جدنا المرتضى عليه السلام)، ويقول (جدنا الحسين عليه السلام)، ويقول (جدنا جعفر الصادق عليه السلام).

وقد ولد محمد رشيد رضا في ٢٧ جمادي الأولى سنة ١٢٨٢هـ الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٦٥م، في القلمون بعد ما نزحت أسرته إليها من بغداد، وهي قرية تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبعد عن طرابلس الشام نحو ثلاثة أميال.

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الشيخ محمد رشيد رضا في أسره متدينة، أشتهرت بالعلم والصلاح والتقى والعفاف والاستقامة على طاعة الله، فكان والد الشيخ رشيد هو شيخ قرية القلمون، وإمام مسجدها.

وكانت قرية (القلمون) قد اشتهر أهلها بحسن السيرة، والتدين والاستقامة، وقلة ظهور المنكرات بينهم، فلقد كان لنشأت رشيد رضا في أسره متدينة وفي قرية يغلب عليها طابع التدين والاستقامة والبعد عن المنكرات، أثر كبير في تكوين شخصيته وفكره وأخلاقه وسلوكه.

فنشأ محباً للتدين والاستقامة والعبادة، ملازما أهل الصلاح والتقى والخير، حريصاً على وقته، دائم الجلوس في المسجد.

وقد كان في سن المراهقة يذهب إلى المسجد في السحر ولا يعود إلا بعد ارتفاع الشمس، حتى أنه أتخذ لنفسه حجرة خاصة في المسجد للعبادة والمطالعة.

يقول عن نفسه «كانت تلذ لي صلاة التهجد تحت الأشجار في بساتينها الخالية وأفكر في صدق من قال»أهل الليل في ليلهم أنعمُ من أهل اللهو في لهوهم» وقول الآخر «لو يعلم

---

(١) هذه النبذة مستلة من رسالتي لدرجة الماجستير والتي بعنوان: (آراء محمد رشيد رضا العقدية في أشراط الساعة الكبرى، وأثارها الفكرية) والتي نوقشت وأجيزت في جامعة آل البيت في الأردن عام ٢٠١٣م. وقد طبعتها مكتبة الذهبي بالكويت

الملوك ما نحن فيه لقاتلونا عليه بالسيف» نعم إن للبكاء من خشية الله وتدبر كتابه في صلاة الليل حيث يعلم المصلي أنه لا يسمع صوته أحد إلا الله لذة روحية تعلو كل لذات الضحك واللهو على اختلاف أسبابها».

أما بداية طلبه للعلم، فكانت في قريته (القلمون) حيث دخل في كُتابها وتعلم مبادئ القراءة والكتابة وقواعد الحساب، وحفظ بعض أجزاء القرآن الكريم.

ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة (الرشيدية) في طرابلس الشام، وهي مدرسة ابتدائية تابعة للدولة العثمانية، والتعليم فيها بالتركية، حيث يُدرس فيها مبادئ العلوم الشرعية واللغوية ومبادئ الجغرافيا لكن لم يستمر بها إلا سنةً واحدة ثم تركها.

ثم التحق بعد ذلك بالمدرسة (الوطنية الإسلامية في عام ١٣٠٠هـ - ١٨٨٣م) في طرابلس الشام أيضاً، والتي أسسها الشيخ حسين الجسر، والتي كان التعليم فيها باللغة العربية وتُدرس فيها اللغة التركية والفرنسية.

وكانت غاية الشيخ الجسر من أنشاء هذه المدرسة هو الجمع بين العلوم الدينية والعلوم العصرية، حيث كان يرى أن الأمة الإسلامية لا ترقى إلا بالجمع بين علوم الدين والدنيا.

ولكن المدرسة لم تعمر طويلاً وأُغلقت، وذلك بسبب أن الحكومة العثمانية رفضت اعتبار هذه المدرسة مدرسة دينية وبالتالي لم تعفِ طلابها من الخدمة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى إلغائها وتفرق طلبتها على بقية المدارس، فالتحق رشيد رضا بالمدارس الدينية بطرابلس، ومع هذا لم يقطع صلته بأستاذة حسين الجسر، فظل ينهل الكثير من المدرسة، ومن الشيخ الجسر، حتى نال الشهادة العالمية من المدرسة، ونال الإجازة في التدريس من شيخه.

حيث تلقى عنه العلوم الشرعية والعربية، فشرح له حاشية البيجوري على الجوهرة في العقائد على الطريقة الأشعرية، وقرأ عليه الشيخ رشيد كتاباً في المنطق، وكان الشيخ حسين الجسر أشعرياً وقد ألف كتابه «الحصون الحميدية» وسلك فيه طريقة المتكلمين الأشاعرة في العقيدة وألف «الرسالة الحميدية» ليوفق بين النصوص الدينية ونظرية النشوء والارتقاء.

شيوخه:

١. الشيخ محمود نشا به حيث قرأ عليه الأربعين النووية وأجازة بها، وحضر دروسه في شرح صحيح البخاري في الجامع الكبير، وقرأ عليه صحيح مسلم، وشرح المنهاج في بيته، وتلقى عنه الفقه الشافعي.

يقول عنه الشيخ رشيد: «وما عرفت قيمتهُ وتفوقه على جميع من لقيت من علماء الإسلام في علومه إلا بقراءة صحيح مسلم عليه، فإنني كنت أقرأ عليه المتن فيضبط لي الرواية أصح الضبط، من غير مراجعة ولا نظر في شرح، وأسأله عن كل ما يشكل علي من مسائل الرواية والدراية فيجيبني عنه أصح جواب وكنت أراجع بعض تلك المسائل بعد الدرس في شرح مسلم وغيره، ولا أذكر أنني عثرت على خطأ في شيءٍ منها».

٢. الشيخ عبد الغني الرافعي، حيث تلقى عنه العلوم العربية والأدبية، وحضر بعض دروسه في نيل الأوطار للشوكاني، واستفاد كثيراً من معاشرته في العلم والأدب والتصوف.

٣. الشيخ محمد القاوقجي، حيث درس عليه بعض علوم الحديث، وصفه الشيخ رشيد بأنه «العالم المحدث العابد الشهير» أخذ عنه الشيخ رشيد كتابه في الأحاديث المسلسلة، ومنها المسلسل بالأولية، وكتابه «المعجم الوجيز» في الحديث، وكان الشيخ القاوقجي من أهل الطريقة الشاذلية، وتأثر به الشيخ رشيد في هذا الجانب في أول الأمر.

وفي هذه الفترة من شبابه كان يكثر من قراءة كتاب «إحياء علوم الدين» للغزالي، فتأثر به تأثراً كبيراً مما جعله يميل إلى الزهد والتصوف واحتقار الدنيا. لكنه لم يكن منعزلاً عن الناس وعن مجتمعه، فقد كان إماماً لمسجد القرية الذي بناه جده، فكان يعظ الناس ويذكرهم ويرشدهم ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويحارب بدع البناء على القبور وتعظيمها. وكان يذهب للمقاهي وينصح من فيها بأداء الصلوات ويبسط في تعليمهم أبواب الفقه ويقرب قواعده للعامة، ويلقي الدروس على نساء القرية لتعليمهن أمور دينهن في الطهارة والعبادات واللباس.

بداية التحول:

كانت بداية التحول في منهج رشيد رضا بتحوله من التصوف والزهد إلى الاهتمام بإصلاح المسلمين والذود عنهم، في عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م، حيث كان يبلغ عمره آنذاك ثمانٍ وعشرين سنة.

وسبب هذا التحول، هو وقوع أعداد من مجلة «العروة الوثقى» في يديه والتي كان يصدرها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده من باريس، فأعجب بها وبمقالاتها وبما يكتب بها، فأخذ يبحث عن بقية أعداد المجلة فوجدها كاملة في مكتبة شيخه حسين الجسر، فنسخها، وأنكب على مطالعتها.

يقول الشيخ رضا: «كنتُ أقلب في أوراق والدي فرأيت عددين من جريدة العروة

الوثقى فقرأتهما بشوق ولذة، ففعلا في نفسي فعل السحر، وكان كل عدد منها كسلك من الكهرباء اتصل بي فأحدث في نفسي من الهزة والانفعال والحرارة والاشتعال ما قذف بي من طور إلى طور ومن حال إلى حال وكان همي قبل ذلك محصورا في تصحيح عقائد المسلمين ونهيهم عن المحرمات وحثهم على الطاعات وتزهيدهم في الدنيا... فتعلقت نفسي بعد ذلك بوجوب إرشاد المسلمين عامة إلى المدنية والمحافظة على ملكهم ومباراة الأمم العزيزة في العلوم والفنون والصناعات، وجميع مقومات الحياة فطفقت استعد لذلك استعداداً».

هجرته إلى مصر:

بعدما قرأ رشيد رضا العروة الوثقى، أعجب أشد الإعجاب بجمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، فكان يتمنى أن يلتقي بجمال الدين الأفغاني، وأن ينهل من علمه وحكمته وخبرته في الإصلاح.

قال الشيخ رشيد: «توجهت نفسي بتأثير العروة الوثقى إلى الهجرة إلى السيد جمال والتلقي عنه، وكان قد جاء إلى الآستانة فكتبت إليه بترجمتي ورغبتي في صحبته، وأنه لا يصدني عنها إلا إقامته في الآستانة لاعتقادي أنه لا يستطيع طول المقام فيها، وعللت ذلك بقولي «لأن بلاد المشرق أمست كالمريض الأحمق يأبي الدواء ويعافه لأنه دواء، وبعد أن توفاه الله تعالى إليه فيها، تعلق أملي بالاتصال بخليفته الشيخ محمد عبده للوقوف على أخباره وآرائه في الإصلاح الإسلامي، ومازلت أتربص الفرص لذلك حتى سنحت لي في رجب سنة ١٣١٥هـ وكان ذلك عقب إتمام تحصيلي للعلم في طرابلس، وأخذ شهادة العالمية أو التدريس من شيوخي فيها، فهاجرت إلى مصر».

ولكن في الحقيقة هناك أسباب أخرى دفعت الشيخ رضا للهجرة إلى مصر والإقامة فيها، حيث يقول الشيخ رشيد «عزمت على الهجرة إلى مصر لما فيها من حرية العمل واللسان والقلم، ومن مناهل العلم العذبة الموارد، ومن طرق النشر الكثيرة المصادر، وكان أعظم ما أرجوه من الاستفادة في مصر، الوقوف على ما استفادة الشيخ محمد عبده من الحكمة والخبرة وخطة الإصلاح التي استفادها من صحبة السيد جمال الدين، وأن أعمل معه، وبإرشاده في هذا الجو الحُر...».

فهاجر الشيخ محمد رشيد رضا إلى مصر في عام ١٣١٥هـ الموافق ١٨٩٧م، وكان عمره آنذاك ثلاثة وثلاثون عاماً تقريباً. وحل ضيفاً على الشيخ محمد عبده وكان لا يعرف في مصر قبل هجرته أحد غيره، إذ سبق له اللقاء به أثناء فترة نفيه إلى بيروت عام ١٨٨٥م، والتقى به كذلك في طرابلس عام ١٨٩٤م عندما كان الشيخ عبده يصطاف هناك فلازمه ووثق علاقته به.

مجلـة المنـار:

كان السيد محمد رشيد رضا من قبل هجرته إلى مصر يتمنى أن ينشئ مجلة تحل محل مجلة «العروة الوثقى» والتي توقفت بعد ثمانية عشر عدداً، وتكون بنفس القيمة العلمية لها وتسير على نفس النهج الذي سارت عليه، حيث تدعو إلى الإصلاح ومعالجة أوضاع المسلمين وحل مشاكلهم وما يستحدث من المسائل الشرعية.

فعرض فكرته على أستاذة الإمام محمد عبده، فوافق الأستاذ ولكن بعد أن اقترح ثلاثة أمور:

الأولى: وهي أن لا تتحيز لحزب من الأحزاب.

الثانية: وهي أن لا يرد على أي جريدة من الجرائد التي تتعرض له بالذم أو الانتقاد.

الثالثة: وهي أن لا يخدم أفكار أحد من الكبراء.

فوافقه رشيد رضا على اقتراحاته الثلاثة، ثم بعد ذلك شاوره في اختيار اسم لها وعرض عليه مجموعة من الأسماء ومن بينها المنار، فاختار المنار.

وصدر العدد الأول من المجلة في ٢٢/ شوال سنة ١٣١٥هـ الموافق ١٧/ مارس سنة ١٨٩٨م. أي بعد ثلاثة أشهر تقريبا من وصوله إلى مصر.

وكتب رشيد رضا في افتتاحية العدد الأول منها: «أما بعد فهذا صوتٌ صارخ بلسان عربي مبين ونـداءُ حق يقرع سمع الناطق بالضاد مسامع جميع الشرقيين... يقول أيها الشرقي المستغرق في منامه، المبتهج بلذيذِ أحلامه، حسبك حسبك، فقد جاوزت بنومك حد الراحة....».

وفي مقدمة الطبعة الثانية للعدد الأول يقول عن أغراض المنار «أغراضها كثيرة يجمعها الإصلاح الديني والاجتماعي والسياسي لأمتنا الإسلامية، هي ومن يعيش معها وتتصل مصالحة بمصالحها، وبيان أتفاق الإسلام مع العلم والعقل، وموافقته لمصالح البشر في كل قُطر وكل مصر وإبطال ما يورد من الشبهات عليه، وتفنيد ما يعزى من الخرافات إليه.....».

وكانت في بداية إنشاءها تصدر كل أسبوع على شكل «الجريدة اليومية» وتتكون من ثماني صفحات، وبعد عام من الصدور صارت على شكل «مجلة» تصدر كل أسبوع أيضاً ثم أصبحت في العام التالي تصدر مرتين في الشهر، وبعد سنتين ونصف أو ثلاث أصبحت تصدر كل شهر عربي مره.

وكان الشيخ رشيد يكتب على الصفحة الأولى «المنار، مجلة شهرية تبحث في فلسفة الدين وشؤون الاجتماع والعمران».

وكانت المنار في بداية صدورها تطبع في مطابع خاصة، ثم أشترى الشيخ رشيد مطبعة خاصة للمنار، يطبع فيها المجلة وغيرها من كتبه ومطبوعاته.

ولم يمر سبعة أعوام على المجلة حتى ذاع صيتها واشتهرت بين أوساط المثقفين وطلبه العلم وحرص الناس على اقتنائها وقراءتها، فكانت في عصرها أكبر وأشهر مجلة إسلامية في العالم ولا تزال تحتل هذه المكانة المرموقة في الصحافة الإسلامية حتى اليوم على الرغم من مرور أكثر من سبعين عاماً على انقطاعها.

وكانت المجلة تستهل عددها بتفسير القرآن الكريم، والذي كان محمد عبده يلقيه في جامع الأزهر ثم يقيده رشيد رضا بعد ذلك وينشره في المجلة، وبعد وفاه الإمام أصبح رشيد رضا هو الذي يكتب التفسير في أعداد المجلة.

ثم بعد ذلك يأتي قسم «فتاوى المنار» حيث تنشر فيها الإجابة على الأسئلة التي ترد إلى المجلة من جميع أقطار العالم الإسلامي.

بالإضافة إلى أبواب أخرى في المجلة مثل «باب البدع والخرافات»، «باب المراسلة والمناظرة» و«باب تراجم الأعيان» و«باب الآثار العلمية والأدبية» و»باب للأخبار والآراء».

وكانت أغلب المقالات والبحوث يكتبها رشيد رضا بنفسه، وقد ينشر بعض المقالات والبحوث المميزة التي يرسلها إليه العلماء والمثقفين لنشرها في المجلة فينشرها.

ولعل من أبرز من كتب في المنار ونشرت كتاباته «مصطفى صادق الرافعي ومصطفى لطفي المنفلوطي وحافظ إبراهيم وشكيب أرسلان ومحمد الخضر حسين وعبد القادر المغربي وغيرهم من قادة الفكر والإصلاح في المجتمع.

ولم تقتصر المجلة على البحوث الدينية، بل نشرت كثير من المقالات والبحوث في الطب والصحة والأدب والشعر والاجتماع والطبيعة وغيرها من المواضيع المهمة.

وهكذا استمرت المنار في الصدور أربعين عاماً حتى وفاه مؤسسها الشيخ محمد رشيد رضا في عام ١٩٣٥، حيث بذل كل ما في وسعه من أجل نجاحها وانتشارها واستمرارها فكانت منارةً للعلم والإصلاح والثقافة والفتيا وكانت سبباً في شهرة السيد رشيد رضا والأستاذ محمد عبده ولقد وصلت أعداد مجلة المنار في تلك الفترة كافة أنحاء العالم الإسلامي حتى أنها وصلت الهند واندونيسيا.

وبعد وفاة مؤسسها السيد رشيد رضا توقفت المجلة عن الصدور لمدة سبعة أشهر، ثم بعد ذلك أسندت رئاسة تحريرها إلى الشيخ «بهجت البيطار».

فقام على تحريرها وإعادة إصدارها، وحاول إكمال التفسير الذي كان ينهض به الشيخ رشيد فأتم تفسير سورة يوسف ثم توقفت المنار مره أخرى لمدة تقترب من الثلاث سنوات، ثم أسندت أسرة الشيخ رشيد إصدار المجلة إلى الشيخ «حسن البنا» فأصدر منها ستة أعداد على مدى أربعة عشر شهراً ثم توقفت بعد ذلك في عام ١٩٤٠م.

جهـوده الإصلاحيـة:

كان للشيخ محمد رشيد رضا الكثير من الجهود الإصلاحية في المجتمع، والتي حاول من خلالها إصلاح أحوال الأمة الإسلامية وإخراجها مما هي فيه من ضياع الهوية والتخلف الفكري والتعليمي والديني والسياسي، والتبعية والإعجاب بالحضارة الغربية إلى حد التقليد الأعمى والافتتان بها، وسوف اعرض في ما يلي مجالات الإصلاح التي قام بها.

أ) الإصلاح التعليمي:

كان الشيخ محمد رشيد رضا حريصاً جداً على إصلاح التعليم في مصر لاسيما التعليم الديني المتمثل بالأزهر آنذاك.

فكتب الكثير من المقالات في مجلة المنار ينتقد فيها الوضع التعليمي في مصر ومن ذلك قوله «ومن العار على مصر أن تكون على سبقها البلاد العربية كلها إلى التعليم العصري خالية من مدرسة كلية للعلوم العالية بجميع فروعها، تغنيهم عن المدارس الأجنبية الخالية من لغتهم ومن التربية الملّية التي تليق بهم».

وكتب أيضا الكثير من المقالات التي ينتقد فيها التعليم بالأزهر والذي وصفه أنه يتسم بالجمود والتقليد وعدم مواكبة العصر، وأنه لابد من فتح باب الاجتهاد وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، حتى أنه كتب في ذلك كتاباً بعنوان «المنار والأزهر» ضمنه آراءه في الإصلاح التعليمي.

وقد كان الشيخ رشيد من أوائل المصلحين الذين طالبوا بإدخال بعض الفنون في ميدان التعليم لمسايرة ركب العلم والمعرفة كعلم أصول الدين وتهذيب الأخلاق وفقه الحلال والحرام والعبادات والاجتماع والتاريخ والاقتصاد والحساب والصحة والخط.

وقد بلغ الشيخ من تشجيعه على العلم والتعليم أن أفتى بأنه إذا وجد في بلد مسجد

لإقامة الشعائر، فبناء المدارس والوقوف عليها في ذلك البلد أفضل لا محالة، بل لا فضل في بناء مسجد لا حاجة إليه، لأن من أغراض الشريعة جعل المسجد على قدر الحاجة لما في كثرتها من تفريق المسلمين.

ولم يكتف الشيخ رشيد بالجانب النظري في محاولة الإصلاح التعليمي والحث على التعليم والتعلم، فلقد قام الشيخ رشيد بإنشاء مدرسة في مصر سماها باسم مدرسة «دار العلم والإرشاد» والتي أنشئت تحت رعاية جمعية عرفت باسم «جماعة الدعوة والإرشاد» حيث انتخب لرئاسة هذه الجمعية محمود بك سالم وأنتخب رشيد رضا وكيلاً لها، وناظراً لمدرسة «العلم والإرشاد».

والتي افتتحت الدراسة بها عام ١٣٣٠هـ، وكانت تمنح الطالب شهادة مرشد بعد ثلاث سنوات من الدراسة تؤهله للدعوة والإرشاد بين المسلمين، أما إذا واصل الدراسة ثلاث سنوات أخرى فيصبح داعياً من الدعاة لغير المسلمين للدخول في الإسلام، وكان لهذه المدرسة أثر كبير في إعداد الدعاة.

وأما المدرسون فيها، فقد كان يدرس فيها بجوار الشيخ رشيد رضا الشيخ محب الدين الخطيب والشيخ أحمد العبد بن الشيخ سليمان العبد من علماء الأزهر وغيرهم.

ومن أبرز الطلاب الذين درسوا بها:

- الشيخ محمد بهجت البيطار.
- الشيخ يوسف ياسين.
- الشيخ محمد حامد الفقي.
- الشيخ محمد عبد الرزاق حمزه.
- الشيخ عبد الظاهر أبو السمح.
- الشيخ أمين الحسيني.

ب) الإصلاح الديني:

كان للشيخ محمد رشيد رضا أيضا جهوداً واضحة في محاولة إصلاح الواقع الديني للمسلمين في مصر والعالم الإسلامي من خلال مجلته المنار والتي كان ينادي من خلالها المسلمين بالتمسك في دينهم والاعتصام بسنة نبيهم ﷺ.

ولقد كان ينادي بوجوب تصفية العقيدة الإسلامية من البدع والخرافات والشرك، وتعظيم القبور والتوسل بها.

ولقد أنبرى الشيخ رشيد ومن خلال مقالاته في مجلة المنار بالدفاع عن الشريعة الإسلامية وبيان محاسنها وأنها صالحةُ لكل زمانٍ ومكان، وكان يقوم بالرد على كثير من الشبهة والافتراءات التي تحاول الطعن في الإسلام والتقليل من شأنه، والتي كان يثيرها المستشرقين تارة ومن تأثر بالثقافة الغربية من أبناء المسلمين تارة.

وكان الشيخ رشيد قد خصص في مجلته قسم للإجابة عن الأسئلة الشرعية التي يتلقاها من قراء المجلة ويجيب عليها، وكان الشيخ يدعو أهل العلم إلى النزول إلى الناس وتعليمهم أمور دينهم وتحمل المشاق المترتبة على ذلك، وكان دائماً ما يقول «لا إصلاح إلا بدعوة، ولا دعوة إلا بحجة ولا حجة مع بقاء التقليد».

ج) الإصلاح السياسي:

كان للشيخ رشيد رضا بالإضافة إلى جهوده في الإصلاح الديني والتعليمي نشاط سياسي بارز، وهو قلما تجد في شيوخ الدين وأهل العلم، وبخاصة بعد وفاة أستاذة الشيخ محمد عبده والذي كان يكبح جماحه كلما هم بالانطلاق نحو معترك السياسة، حيث يقول «وبعد وفاة الأستاذ الإمام صرفنا وقت الفراغ والراحة الذي كنا نجالسه فيه إلى مجالسه إخواننا العثمانيين المعنيين في القاهرة فازددنا علماً بسوء الحال وخطر المآل».

وكان يكتب الكثير من المقالات السياسية في مجلته المنار والتي حاول من خلالها إيضاح المخاطر التي تحيط بالعالم الإسلامي والعربي، ويبين فيها الأحوال السياسية في العالم والتي تدل على حنكة سياسية قلما تجدها عند علماء المسلمين، فكان يكتب ويحلل الأوضاع السياسية بحيث لو قرأها إنسان لا يعرفه لقال انه رجلُ مختص بالسياسية وتحليلها.

فكتب سلسلة مقالات عن ثورة فلسطين وبيان أسبابها ونتائجها وبيان حال اليهود والانجليز والغرب. وكان له كذلك مشاركات واسعة على أرض الواقع من خلال المشاركة في الجمعيات والأحزاب السياسية، والتي من أبرزها:

١- جمعية الشورى العثمانية:

والتي أسست عام ١٨٩٨م في القاهرة، وكان رشيد رضا، رئيس مجلس إدارتها، وكانت أهدافها تدور حول نقد الحكم الفردي، وإبراز مزايا الحكم والشورى.

٢- حزب الاتحاد السوري:

والذي تأسس عام ١٩١٨م في مصر، وكان رئيسة الأمير ميشيل لطف الله اللبناني

الأصل، وكان الشيخ رشيد رضا نائباً للرئيس، وكان هدف الحزب الكفاح من أجل القضية السورية في الميدان السياسي المحلي والدولي، ضد الاستعمار الفرنسي.

٣- جمعية الشبان المسلمين:

والتي تأسست عام ١٩٢٧م في مصر، وكان الشيخ عضواً نشيطاً فيها، والتي من خلالها تعرف على الشيخ حسن البنا، وحصلت بينهما مراسلات عدة تدور حول مسائل علمية والبحث في أحوال المسلمين.

وفاتــه:

توفي محمد رشيد رضا في ٢٣ جمادي الأول عام ١٣٥٤هـ الموافق ٢٢ أغسطس ١٩٣٥م.

وكان قد خرج لوداع الأمير سعود بن عبد العزيز آل سعود، في السويس، وفي أثناء عودته بالسيارة، إلى القاهرة فاضت روحه وهو في السيارة.

وروى المرافقون له أنه كان يقرأ القرآن، وشعر المرافقون فجأة بسكوته وأتكانه على طهره، فإذا بروحه قد فاضت إلى خالقها.

ودفن رحمه الله تعالى في قرافة المجاورين بجوار قبر أستاذه محمد عبده، عن عمر يناهز السبعين عاماً قضاها في طاعة الله والعمل الصالح، وفي طلب العلم وتعليمه وتفسيرٍ كتاب الله، ونشر سنة نبيه ﷺ والدفاع عنها والدفاع عن الإسلام وأهله في كل مكان، ومحاولة إصلاح أحوال المسلمين والنصح لهم.

ومحاربة البدع والخرافات والجمود والتقليد:

وقد أحدثت وفاته صدى هائلا في الأوساط المصرية ورثاه العلماء والأدباء والشعراء.

أثـاره ومؤلفاتـه:

للشيخ محمد رشيد رضا، الكثير من الآثار والمؤلفات والكتابات منها:

- تفسير القرآن الكريم الشهير «بتفسير المنار» فسر فيه إلى قوله تعالى ﴿رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِي مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ ۚ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِيِّۦ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأٓخِرَةِ ۖ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠١﴾﴾ (سورة يوسف)، ويقع في ١٢ مجلداً.
- مجلة المنار وتقع في ٣٥ مجلداً.
- تاريخ الأستاذ محمد عبده.

- نداء للجنس اللطيف.
- الوحي المحمدي.
- المنار والأزهر.
- ترجمة القرآن وما فيها من المفاسد.
- ذكر المولد النبوي.
- الوحدة الإسلامية.
- الخلافة أو الإمامة العظمى.
- الوهابيون والحجاز.
- السنة والشيعة أو الوهابية والرافضة.
- المسلمون والقبط.
- الربا والمعاملات في الإسلام.
- سير الإسلام وأصول التشريع العام.
- مناسك الحج وأحكامه.
- رسالة في الصلب والفداء.
- خلاصة السيرة المحمدية.
- محاورات المصلح والمقلد.
- شبهات النصارى وحجج الإسلام.
- مساواة الرجل بالمرأة.
- رسالة في أبي حامد الغزالي.
- انجيل برنابا.
- تفسير الفاتحة وست سور من خواتيم القرآن.
- المقصورة الرشيدية.

أقوال العلماء فيه:

١) العلامة شيخ الأزهر محمد مصطفى المراغي:

حيث قال: « كان فقيد الإسلام السيد محمد رشيد رضا محيطًا بعلوم القرآن، وقد رزقه الله عقلاً راجحًا في فهمه ومعرفة أسراره وحِكمه، واسع الاطلاع على السنة وأقضيه الصحابة وآراء العلماء، عارفًا بأحوال المجتمع، والأدوار التي مر بها التاريخ الإسلامي. وكان شديد الإحاطة بما في العصر الذي يعيش فيه ، خبيرًا بأحوال المسلمين في الأقطار الإسلامية،

ملمًّا بما في العالم من بحوث جديدة، وبما يحدث من المعارك بين العلماء وأهل الأديان؛ فهو ممن أوتي الحكمة، ورزق الخير الكثير .

وقد كان – بلا شبهة – أكبر المدافعين عن قواعد الإسلام وأشدهم غيرة عليها، فني في خدمة دينه، وجاهد في الله حق جهاده، وأوذي في سبيل مبادئه، وصبر وصابر إلى أن توفي رحمة الله عليه .

كان خصوم السيد رشيد ثلاث فرق: فريق الملحدين الذين لا يؤمنون بدين، وفريق أهل الكتاب من غير المسلمين، وفريق من المسلمين الذين جمدوا على أقوال الناس وابتعدوا عن معرفة السنن وعن هدي القرآن، وقد جاهد هذه الفرق جميعها، ولقي من الفريق الثالث أشد العنت وأشد المقاومة؛ لأن بيده سلاحًا من أشد الأسلحة خطرًا أمام العامة هو سلاح اتهام السيد رشيد بالكفر والزندقة في الإسلام، والدليل بيد هذا الفريق قائم، وهو عدم موافقة السيد رشيد لمن يعتقدهم العامة ويقدسونهم، وكيف يكون السيد رشيد على الحق مع أن فلانًا وفلانًا لا يقولون قوله ولا يعملون عمله؟ وإقناع هؤلاء يحتاج إلى زمن طويل أطول من عمر السيد رشيد، لكن الحق الذي يؤيد السيد رشيد أقوى من هؤلاء جميعهم .

لذلك ظفر السيد رشيد، وكثر أنصاره ومريدوه، بعد أن كان قليل الأنصار، قليل المريدين، ووجد في الأوساط العلمية من اتخذ مبدأه وقفي على طريقه، ووجد في العامة من تفتحت أعينهم للنور، وزالت عن قلوبهم غشاوات الجهل والباطل .

ولم يكن للسيد رشيد مبدأ جديد في الإسلام حتى يصح أن يقال إن له مذهبًا ينسب إليه، بل كان مبدؤه مبدأ جميع علماء السلف: التحاكم إلى الله ورسوله عملاً بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ (النساء)، وكان مبدؤه مبدأ علماء السلف أيضًا: تخير الأحكام المناسبة للزمن والنافعة للأمم في مواضع الاجتهاد، وكان مبدؤه مبدأ علماء السلف في كل ما يتعلق بذات الإله سبحانه وصفاته، وكل ما يتعلق باليوم الآخر، فهو رجل سني سلفي، يكره التقليد، وينادي بالاجتهاد، ويراه فرضًا على نفسه وعلى كل من قدر عليه .

من الحق أن نعد السيد رشيدًا من المجددين، وأن نعده من المجاهدين في إحياء السنة؛ ومن الحق أن نعتبر بما كان للسيد رشيد من أناة وصبر في البحث والقراءة والتأليف ، والفتوى والمناظرة، ومن الحق أن نذكر أن هذه الأعمال الصالحة قام بها احتسابًا، وأداها في سبيل الله.

فرحمة الله على السيد رشيد، وجزاه الله عن الإسلام أحسن ما يجازي به رجلاً وهب حياته للعلم وللدين». [١]

٢- علامة الجزائر الشيخ عبد الحميد ابن باديس:

حيث قال: «لقد كان الأستاذ نسيج وحده في هذا العصر فقهاً في الدين وعلماً بأسرار التشريع وإحاطة بعلوم الكتاب والسنة ذا منزلة كاملة في معرفة أحوال الزمان وسير العمران والاجتماع وكفى دليلاً على ذلك ما أصدره من أجزاء التفسير وما أودعه مجلة المنار في مجلداتها التي نيَّفت على الثلاثين وما أصدره من غيرهما مثل (الوحي المحمدي) الذي كان أحب كتبه إليه، وإن ما كان يقوم به من عمل في تفسير القرآن لا تستطيع أن تقوم به من بعده إلا لجنة من كبار العلماء، فهل يكون من رجال الأزهر من يتقدمون لخدمة الإسلام بتتميم هذا العمل الجليل»[٢].

٣- أمير البيان شكيب أرسلان:

حيث قال: «ويطول العهد بعدُ بالأستاذ الأكبر السيد رشيد فسح الله في أجله حتى يقوم في العالم الإسلامي من يسد مسده، في الإحاطة والرجاحة، وسعة الفكر، وسعة الرواية معاً، والجمع بين المعقول والمنقول، والفتيا الصحيحة الطالعة كفلق الصبح في النوازل العصرية، والتطبيق بين الشرع والأوضاع المحدثة، مما لا شك أن الأستاذ الأكبر فيه نسيج وحده، انتهت إليه الرئاسة، لا يدانيه فيه مدان، مع الرسوخ العظيم في اللغة والطبع الريان من العربية، والقلم السيال بالفوائد في مثل نسق الفرائد، والخبرة بطبائع العمران ، وأحوال المجتمع الإنساني، ومناهج المدنية وأساليبها، وأنواع الثقافات وضروبها، إلى المنطق السديد الذي لم يقارع به خصمًا مهما علا كعبه إلا أفحمه وألزمه، ولا نازل قرنًا كان يستطيل على الأقران إلا رماه بسكاته وألجمه . وأجدر بمجموعة (المنار) أن تكون (المعلمة الإسلامية الكبرى) التي لا يستغني مسلم في هذا العصر عن اقتنائها»[٣].

٤- الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي:

وقد كان بينه وبين الشيخ محمد رشيد رضا مراسلات.

وقد قال في أحد رسائله: من عنيزة إلى قاهرة السلام: «أبعث جزيل التحيات، ووافر

---

(١) مجلة المنار (٣٥/ ١٨٥).

(٢) كتاب «تفسير ابن باديس»، ص٢٦.

(٣) «حاضر العالم الإسلامي»، (١/ ٢٨٤).

السلام والتشكرات ، لحضره الشيخ الفاضل السيد محمد رشيد رضا المحترم حرسه الله تعالى من جميع الشرور، ووفقه وسدده في كل أحواله آمين، أما بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فالداعي لذلك ما اقتضاه الحب ودفعه الود المبني على مالكم من المآثر الطيبة التي تستحقون بها الشكر من جميع المسلمين التي من أعظمها تصديكم في مناركم الأغر لنصر الإسلام والمسلمين، ودفع باطل الجاهلين والمعاندين، رفع الله قدركم وأعلى مقامكم، وزادكم من العلم والإيمان ما تستوجبون خير الدنيا والآخرة، وأنعم عليكم بنعمه الظاهرة والباطنة ثم إننا أقترح على جنابكم أن تجعلوا في مناركم المنير بحثاً واسعاً لأمر نراه أهم البحوث التي عليها تعولون وأنفعها لشدة الحاجة بل دعاء الضرورة إليه ألا وهو ماً وقع فيه كثير من فضلاء المصريين وراج عليهم من أصول الملاحدة والزنادقة من أهل وحدة الوجود والفلاسفة بسبب روجان كثير من الكتب المتضمنة لهذه الأمور ممن يحسنون بهم الظن ككتب ابن سينا وابن رشد وابن عربي ورسائل إخوان الصفا بل وبعض الكتب التي تنسب للغزالي وما أشبهها من الكتب المشتملة على الكفر برب العالمين والكفر برسله وكتبه واليوم الآخر، وإنكار ما علم بالضرورة من دين الإسلام، فبعض هذه الأصول انتشرت في كثير من الصحف المصرية بل رأيت تفسيرًا طبع أخيرًا منسوبًا للطنطاوي قد ذكر في مواضع كثيرة في تفسير سورة البقرة شيئًا من ذلك ككلامه على استخلاف آدم وعلى قصة البقرة والطيور ونحوها بكلام ذكر فيه من أصول وحدة الوجود وأصول الفلسفة المبنية على أن الشرائع إنما هي تخييلات وضرب أمثال لا حقيقة لها، وأنه يمكن لآحاد الخلق ما يحصل للأنبياء ما يجزم المؤمن البصير أنه مناقض لدين الإسلام وتكذيب لله ورسوله، وذهاب إلى معانٍ يُعلم بالضرورة أن الله ما أرادها وأن الله بريء منها ورسوله، ثم مع ذلك يحث الناس والمسلمين على تعلمها وفهمها، ويلومهم على إهمالها وينسب ما حصل للمسلمين من الوهن والضعف بسبب إهمال علمها وعملها.

والرجاء بالله أن يوفقنا وإياكم لما يحبه ويرضاه ويجعلنا وإياكم من الهادين المهتدين إنه جواد كريم، وصلى الله على محمد وسلم......».

محبكم الداعي/ عبدالرحمن بن ناصر السعدي

٥- العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني:

حيث قال: «السيد محمد رشيد رضا، رحمه الله له فضل كبير على العالم الإسلامي بصوره عامة، وعلى السلفيين منهم بصوره خاصة، ويعود ذلك إلى كونه من الدعاة النادرين الذين نشروا المنهج السلفي في سائر أنحاء العالم بواسطة مجلته المنار».

وقال: «فإذا كان من الحق أن يعترف أهل الفضل بالفضل لذوي الفضل، فأجد نفسي بهذه المناسبة الطيبة مسجلاً هذه الكلمة ليطلع عليها من بلغته، فأنني بفضل الله عز وجل، بما أنا فيه من الاتجاه إلى السلفية أولاً وإلى تمييز الأحاديث الضعيفة والصحيحة ثانياً يعود الفضل الأول في ذلك إلى السيد محمد رشيد رضا رحمه الله عن طريق أعداد مجلته المنار التي وقفت عليها في أول اشتغالي بطلب العلم»[(١)].

٦- الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين:

حيث قال: «تأثرت بمنهاج الشيخ محمد رشيد رضا، لأنه رحمه الله تعالى جيد في عرض المسائل وفي تحرره الفكري، وإن كان عليه بعض الأخطاء، ولا أحد يسلم إلا المعصوم، ولكن على كل حال له أثر في منهجي في تحقيق المسائل أو ما أشبه ذلك»[(٢)].

٧- الشيخ محمد إسماعيل المقدم:

حيث قال: «لا يسع منصفاً مهما اختلف مع الشيخ محمد رشيد رضا إلا أن يقر بأنه «أبو السلفية» في مصر، وأن له في عنق السلفيين، شاءوا أم أبوا شكروا له أو جحدوا، منةً وفضلاً، وآيةُ ذلك دوره الرائد في نشر التراث السلفيين، ومنافحته عن عقيدة السلف ورموزها ممثلة في شيخي الإسلام بن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب وذلك من خلال مجلته المنار»[(٣)].

المآخذ التي عليه:

ليست العصمة لأحد بعد رسول ﷺ، فلا يسلم عالمُ من خطأ، فهما بلغ الإنسان من العلم فهو معرض للخطأ لكونه بشر معرض للصواب والخطأ، وقد أحسن الإمام مالك حين قال: «كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر»، وأشار إلى قبر النبي ﷺ.

فالعالم معرض للخطأ ومجانبة الصواب، ومن أخطأ ينبغي ألا يتابع على خطئه، ولا يتخذ ذلك الخطأ ذريعةً إلى عيبه والتحذير منه، بل يغتفر خطؤه القليل في صوابه الكثير، مع الحذر من متابعته على الخطأ ويدل له ويترحم عليه.

ومن العلماء الذين مضوا وعندهم خلل في مسائل من العقيدة ولا يستغني العلماء وطلبه العلم عن علمهم، بل إن مؤلفاتهم من المراجع المهمة للمشتغلين في العلم، الأئمة: البيهقي والنووي وابن حجر العسقلاني.

---

(١) «حياة الألباني»، محمد إبراهيم الشيباني (١/ ٤٠٠).

(٢) في مقابلة إذاعية في برنامج «هؤلاء علموني» أُذيعت في عام ١٤٠٣هـ وهي منشورة في شبكة الألوكة.

(٣) خواطر حول الواهابية، للشيخ محمد إسماعيل المقدم.

قال الذهبي: «ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، ونعم تحريه للحق، وأتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف علاجه وروجه وأتباعه، يُغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه، وننسى محاسنه، نعم! ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك».[١]

وقال أيضاً: «ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في أحاد المسائل خطأ مغفورً له قمنا عليه وبدعناه وهجرناه، لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن مسنده ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو ارحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة».[٢]

وقال أيضاً: «ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه وتوفيه لأتباع الحق، أهدرناه وبدعناه، لقد من يسم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه».[٣]

وقال أيضاً: «ونحب السنة وأهلها، ونحب العالم على ما فيه من الأتباع والصفات الحميدة، ولا نحب من أبتدع فيه بتأويل سائغ، وإنما العبرة بكثرة المحاسن» .[٤]

وقال ابن القيم: «معرفة فضل أئمة الإسلام ومقاديرهم وحقوقهم ومراتبهم وأن فضلهم وعلمهم ونصحهم لله ورسوله لا يوحي قبول كل ما قالوه، وما وقع في فتاويهم من المسائل التي خفي عليهم فيها ما جاء به الرسول، فقالوا بمبلغ علمهم والحق في خلافها لا يوحي اطراح أقوالهم جملة، وتنقصهم والوقيعة فيهم فهذان طرفان جائران عن القصد، وقصد السبيل بينهما فلا نؤتم ولا نعصم».

وقال أيضاً: «ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعاً أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صالح وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهقبوة الزلة هو فيها معذور، بل ومأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن تهدر مكانته وإمامته ومنزلة من قلوب المسلمين».[٥] **وقال ابن رجب**: «ويأبى الله العصمة لكتب غير كتابة، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير من صوابه».[٦]

---

(١) السير (٥/ ٢٧١).
(٢) السير (١٤/ ٣٩).
(٣) السير (٢٠/ ٤٦).
(٤) السير (٢٠/ ٤٦).
(٥) إعلام الموقعين (٣/ ٢٩٥).
(٦) القواعد/ صـ٣.

فمن المآخذ عليه:

١- **إنكاره خروج المهدي في آخر الزمان:** حيث يرى أن الأحاديث الواردة في ظهور المهدي في آخر الزمان لا يصح منها شيء.[(١)]

٢- **إنكار خروج المسيح الدجال في آخر الزمان:** حيث يرى أن الأحاديث الواردة في خروج المسيح الدجال في آخر الزمان أنها متعارضة تعارضاً كبيراً يوجب تساقطها، وأنها مخالفة لسنن الله تعالى في خلقه.[(٢)]

٣- **إنكار نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان:** حيث يرى أن القرآن ليس فيه نص صريح بأن عيسى عليه السلام ينزل من السماء، وأن الأحاديث الواردة في نزوله فيها اضطراب واختلاف وتعارض.[(٣)]

٤- **إنكاره طلوع الشمس من مغربها في آخر الزمان:** حيث يرى أن الأحاديث الواردة في طلوع الشمس من مغربها لا يصح الاحتجاج بها لأنها مرسلة.[(٤)]

وبفضل الله فقد قمت بالرد على جميع هذه المسائل في كتابي «آراء محمد رشيد رضا العقائدية في أشراط الساعة الكبرى وآثارها الفكرية» والذي هو عبارة عن رسالتي للماجستير وقد نوقشت بفضل الله في جامعة «آل البيت» في عمان، وقد طبعتها مكتبة الذهبي بالكويت.

---

(١) انظر: «تفسير المنار»، (٩/ ٤٩٩)، «مجلة المنار»، (٧/ ١٤٥)

(٢) انظر: «تفسير المنار»، (٩/ ٤٨٩).

(٣) انظر: «تفسير المنار»، (١٠/ ٣٩٤) «مجلة المنار»، (٢٨/ ٧٥٥ - ٧٥٦).

(٤) انظر: «تفسير المنار»، (٨/ ٢١١).



الإيمان بالله

الدليل على وجود الله تعالى[1]

السؤال:

أحمد أفندي الألفي في ميت سمنود: ما هو الدليل العقلي على وجود الله سبحانه وتعالى الذي لا يمكن لمشكك أن يشتبه فيه؟

الجواب:

إن الناس قد اشتبهوا في المشاهدات وغيرها من المحسوسات، وأنكر السوفسطائية منهم حقائق الأشياء، وطفقوا يشككون الناس في ذلك قائلين: كيف نثق بما نراه، وقد ظهر لنا الغلط في بعضه، ويجوز على بعض المتساويين ما جاز على الآخر. مثلاً إننا نرى العود مستقيمًا خارج الماء ونراه معوجًا في الماء، ونرى النجم صغيرًا وكلنا يعلم أنه كبير، ويذوق من يسمونه الصفراوي العسل مرًّا ويذوقه غيره حلوًا، ويرى المحموم أو النائم أمامه أشياء كثيرة يقول من في حضرته: إنها لا وجود لها. فأمثال هؤلاء إذا كانوا يشكون أو يشككون في وجود الله تعالى لا ينفع معهم دليل ولا برهان. وأما طالب الحقيقة فهو الذي لا يشتبه في الحق إلا لعارض يصرفه عن الدليل؛ فإذا نبه إليه تنبه ورجع.

ومن الناس من يسهل تنبيهم وهم أصحاب الأفكار المستقلة، ومنهم من يتعذر أو يتعسر تنبيهه على حسب بعده من التقليد وقربه من استقلال الفكر. وفي المشتغلين بالعلم والفلسفة من المقلدين نحو ما في المشتغلين بعلم الدين فإن أحدهم يسمع أو يقرأ أن فلانًا الفيلسوف،

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ١٣٨.

الذي يعجب به قال: إنه لم يثبت عندي دليل على وجود الله تعالى، فيقول هذا المقلد له: لو كان هناك دليل قطعي لما خفي على ذلك الفيلسوف. ويكلف نفسه بأن تشك، وترتاب أو تنكر وتفند كل دليل من هذا القبيل.

ذهب بعض العلماء والحكماء إلى أن معرفة الله تعالى فطرية في البشر لا حاجة بهم إلى إقامة الدليل عليها لولا ما أحدثته الاصطلاحات العلمية من البحث في الضروريات والبديهيات كعلم الإنسان وشعوره ووجدانه. واستدلوا على ذلك بأن جميع أصناف البشر من أرقاهم كالأنبياء والحكماء إلى أدناهم كالقبائل الضاربين في معامي الأرض وأغفالها كلهم يعتقدون بقوة غيبية وراء الطبيعة سواء منهم من تعلم شيئًا من صفات ذي القوة، وما يجب له من العبادة ومن لم يتعلم، وبأن المعطلين نفر قليل يعدون من الشواذ، ويحال شذوذهم على مرض عرض على هذا الشعور الفطري كما يعرض للإحساس بالحلاوة مرض يمنع من إدراكها، وكما يعرض لبعض مراكز المخ شيء يحول دون إدراك بعض المعلومات مع سلامة سائر المدارك، فقد ثبت أن بعض الناس نسي بعض أرقام الحساب، فكان لا يحسن عملية حسابية هي فيها، ويحسن غيرها، ومثل هذا كثير فلا يقال: إن من المعطلين من لا يشك أحد بسلامة عقولهم، فإن من الناس من يضعف إدراكه لشيء واحد وإن كان قويًّا في غيره، ولم يعرف أحد قويت مداركه في كل فرع من أنواع الإدراك.

وذهب بعضهم إلى أن المسألة نظرية، وأنه لا بد من إقامة البراهين على إثبات وجود البارئ تعالى؛ لأن الأنبياء والحكماء قد استدلوا وأقاموا الحجج على ذلك. ونقول جمعًا بين القولين: إن المسألة فطرية في الحقيقة، وإن إقامة الأنبياء والحكماء الحجج عليها هي لإصلاح فطرة من عرضت لهم الشبه فيها، كما تعرض في غيرها من الأمور الفطرية والضرورية، ولإزالة غلط المعتقدين بتلك القوة الغيبية، أو بالله تعالى في بعض صفاته، وفي نسبة المخلوقات إليه؛ إذ أشركوا به وجعلوا له وسطاء وشفعاء كالملوك الظالمين؛ لذلك قال الله تعالى: ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ (إبراهيم: ١٠) ... إلخ فأشار أولاً إلى أن الإيمان به أمر ثابت في الفطرة لا موضع للشك فيه، ثم ذكر بعض صنعه الدال على قدرته، وانفراده بالتأثير، والتدبير وهو كونه فطر السموات والأرض؛ أي: شق وفصل بعضها من بعض بعد أن كان الجميع مادة واحدة ... إلخ ما جاء في الآية.

وإنني وجدت أقرب الدلائل تنبيهًا، وإقناعا لعقول المشتغلين بالعلوم العصرية كما ثبت لي بالتجربة والمناظرات معهم هو أن جميع ما نعرفه من الموجودات حادث عندهم، حتى إنهم ليقدرون للأرض والشمس والكواكب أعمارًا لقطعهم بحدوثها، ثم إنهم قاطعون

بأن الموجود لا يصدر عن نفسه، ولا عن معدوم كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ (الطور) فتعين أن يكون لهذه الموجودات كلها مصدر وجودي، ثم إنهم قاطعون بأن مصدر الكائنات والأصل الذي وجدت منه غير معروف في ذاته، وإنما يجب أن يكون موجودًا ذا قوة، فالمادي منهم يقول: المادة مع القوة هي أصل الموجودات كلها؛ فإذا سألته: ما هي المادة التي تعنيها؟ يقول: إن حقيقتها غير معروفة، فكأنه اختلف مع غيره في التسمية، واتفق الجميع على أن هذه الكائنات كلها قد صدرت عن موجود ذي قوة حقيقية غير معروفة الكنه، وهو ما عليه المسلمون؛ ولذلك قلنا في المنار: إن الفلاسفة الأوربين الذين أنكروا إلههم ما أنكروا إلا إله الكنيسة؛ أي: الإله الذي تصفه الكنيسة بصفات غير معقولة ككونه مركبًا من ثلاثة أقانيم وكون أحدها حل في أحشاء امرأة فأولدها إلهًا كاملاً، وإنسانًا كاملاً إلى غير ذلك من الصفات التي لا يقبلها عقل.

هذا الاعتقاد هو الذي صرح به سسل رود الذي قالوا: إنه كان غير مؤمن بالله، وهو الذي كان يعتقده هكسلي وسبنسر وغيرهم من الفلاسفة الذين نقل عنهم التعطيل، ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤﴾﴾ (الأحزاب) .

وجود الله ووحدانيته(١)

السؤال:

من صاحب الإمضاء الشهير بفاقوس – أحمد محمد الألفي – خادم العلم الشريف..

حضرة الأستاذ الحكيم السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الأفخم، تحية وسلامًا وأشواقًا، وبعد فأرجو أن تجيبوا بالبرهان الكافي والبيان الشافي في المنار الآن على هذه الأسئلة:

(١) شاع وذاع وملأ الأسماع أن أستاذًا ملحدًا تلقى العلوم في مدرسة المعلمين وكمل بمدارس أوربة وعين مدرسًا بمدرسة التجارة بمصر، أنكر وجود الخالق تعالى مستندًا على علم الطبيعة الذي يبحث فيه عن أشياء الكون الظاهر الموجودات قائلاً أمام الطلبة: الاعتقاد بوجود الإله من الأوهام التي لم يقم عليها دليل علمي ولا برهان حسي.

(٢) سأل سائل (المقتطف) كيف اعتقد بعض فلاسفة اليونان تعدد الآلهة مع قيام البرهان العقلي على التوحيد الخالص؟ فأجاب (المقتطف) : إن البرهان العقلي لا ينفي التوحيد ولا يثبته، وإنما ثبت التوحيد بالإلهام. فأعاد السائل السؤال فأعاد (المقتطف) الجواب بما لا يخرج عن معنى ما تقدم.

---

(١) المنار ج ١٦ (١٩١٣) ص ٧٤١ – ٧٤٢.

هذا وأرجو أن يكون الجواب بالأدلة العقلية والعلمية والفلسفية والتاريخية على الطريقة العصرية؛ ولكم من الله الأجر، ومن الأمة الشكر، ودمتم لصديقكم المخلص.

الجواب:

الأدلة العلمية على وجود الله تعالى

(١) إذا صح ما نقل عن ذلك المدرس بمدرسة التجارة فهو جاهل مغرور لا يعلم العلم الإلهي ولا العلم الطبيعي، فلم يقل عالم ولا عاقل مؤمن ولا ملحد: إن العلم الطبيعي ينفي وجود الخالق، وكل ما زعمه بعض من طمست بصيرتهم في ذلك أن العلم الطبيعي لا يثبت وجود الخالق ولا ينفيه، ولكن السواد الأعظم من عقلاء البشر وعلمائهم أثبتوا وجود الخالق بالبراهين العقلية والحجج العلمية، والمثبت مقدم على النافي؛ لأن نفي ما عدا المحال جهل؛ لأنه عبارة عن عدم العلم بالنفي، وقد صرحتم فيما نقلتموه عن ذلك الملحد الجديد بأنه استدل على عدم وجود الخالق بعدم الدليل العلمي والبرهان الحسي على وجوده، وعدم الدليل لا يقتضي عدم المدلول، على أن دعوى عدم الدليل باطلة، والصواب عدم علمه هو بالدليل، وعدم العلم بالشيء لا يقتضي عدم ذلك الشيء باتفاق العقلاء، بل هو من البديهيات، وفي كتب الكلام كثير من الأدلة العقلية على وجود الخالق، وفي القرآن كثير من الأدلة العقلية والأدلة العلمية الكونية على ذلك.

وحدانية الخالق

(٢) وأما مسألة وحدانية الخالق عز وجل فهي تُعْلَمُ من الدلائل على وجود الخالق؛ لأن تلك الدلائل تثبت وجود خالق واحد، والتعدد مسألة ثانية لا تحتاج إلى دليل آخر، والعدد لا نهاية له، فلا بد لمثبت التعدد من دليل يرجِّح به العدد الذي يدعيه على غيره. وتعلم من دلائل أخرى مبنية على تلك الدلائل، فمقالة المقتطف التي أشرنا إليها آنفا تثبت وجود الله تعالى ووحدانيته معًا، وما قال المقتطف: إن التوحيد إنما عرف بالإلهام إلا ذهولاً عن هذا المعنى وعن دلائل التوحيد الأخرى، وسبحان المنزه عن الغفلة والذهول.

وجمهور فلاسفة اليونان كانوا إلهيين موحدين وأثبتوا وجود الواجب بالأدلة النظرية، وهؤلاء هم الفلاسفة الإلهيون، وأما الماديون فلا يثبتون إلهًا ليثبتوا توحيده، وما ذكر في خرافات اليونان من تعدد الآلهة لا يعني به أن واجب الوجود الذي يطلقون عليه اسم (علة العلل) أي لكل موجود حقيقة لها عدة أفراد، وإنما ذلك مبني على نظريات أخرى في نظام كل أمر كلي عام، لا محل هنا لشرحها، لا يتسع وقتنا الآن ولا هذا الجزء من المنار لإطالة

الكلام في هذه المسألة فنكتفي بأن نُذَكِّرَ السائل - وهو من أهل العلم الذين تكفيهم الإشارة - ببعض البراهين العقلية والطبيعية:

فمنها الاستدلال بوجود الممكنات في جملتها على وجود الواجب؛ إذ يستحيل أن تكون قد أوجدت نفسها، وأن تكون وجدت من العدم المحض بدون موجد فلم يبق إلا أن لها مُنشِئًا وجوديًّا آخر ليس من جنسها، أي ليس من الممكنات، وهو الواجب الأزلي الذي وجوده ذاتي له، وهو حقيقة واحدة اضطر العقل إلى إثباتها مع عدم معرفة كنهها، فلا مجال لدعوى التعدد فيها إلا التحكم والغرض رجمًا بالغيب من مكان بعيد.

ومنها أن فرض تعدد الوجود الواجب يوقع العقل في مشكلات لا يمكن التفصي منها إلا بإبطال الفرض وإثبات الوحدة. فإن الواجب الذي أثبت العقل وجوده هو مصدر وجود الممكنات في جملتها؛ لأن كل ممكن منها يجوز أن يكون مصدرُه ممكنًا آخر، وأما جملة الممكنات في أسبابها ومسبباتها، فلا يمكن أن تكون هي مصدر نفسها ولا أن يكون جزء منها مصدر الكل، ولا أن تكون من العدم المحض بغير موجد كما تقدم آنفًا، فالوجود الواجب الذي أثبتناه هو مصدر مجموع الممكنات، ولا معنى لذلك إلا أنها صادرة بإرادته حسب علمه وهما صفتان ذاتيتان واجبتان له، فإذا فرضنا وجود واجب آخر يكون ذلك تناقضًا معناه أن جملة الممكنات صادرة عن كل منهما غير صادرة عنه؛ لأن القول بصدورها عن كل واحد يقتضي عدم صدورها عن الآخر الذي هو غيره ذاتًا وعلمًا وإرادة، فإذا استطعت أن تفرض وجود واجبين أو أكثر؛ لأن الفرض لا حجر فيه فيتناول المحال، فإنك لا تستطيع أن تثبت ذلك ولا أن تتفصى من مشاكله.

ولك أن تقول من وجه آخر: إن الخالق هو مصدر هذه الموجودات ومصدر التدبير والنظام فيها، فإذا فرضنا تعدده المستلزم لاختلاف صفاته من العلم والحكمة والإرادة والقدرة؛ إذ لا معنى للتَّعدُّد إلا هذا، لزم من هذا الفرض أن يكون التدبير والنظام صادرين عن علمين أو علوم مختلفة وإرادات متباينة وذلك يستلزم اختلاف المرادات لاختلاف المعلومات، التابعين لاختلاف كنه الذات، وبذلك يختل النظام وتفسد الكائنات. وهو هذا برهان التمانع في قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾ (الأنبياء: ٢٢) أي في السموات والأرض. ومن الأدلة الكونية الطبيعية على الوحدانية ما يؤخذ من قول جماهير علماء الكون إن لمجموع الكائنات مصدر وحدة من حيث المادة والقوة، مجهول الكنه والحقيقة. دع ما يدل عليه النظام العام في الخلق من وحدة مصدره، ودع ما يدل عليه العلم الطبيعي من كون العناصر البسيطة التي يتركب منها عالم المادة لا بد لها من مبدأ وحدة، وتذكر قولهم: إن الفاعل في مادة الكون

الأولى الذي جعلها أطوارًا انتقلت من طور منها إلى طور بسنن طبيعية مطردة في منتهى الإبداع والنظام إنما هو شيء وجودي سموه القوة.

وتذكرْ اعترافهم بالعجز عن معرفة كنه تلك القوة التي هي حقيقة واحدة، وأن عمل القوة بالنظام الدقيق لا يعقل إلا أنه عمل عن علم وحكمة، يُفْتح لك باب آخر من دلائل التوحيد والوحدة، فإن ادعاء أن هذه القوة عرض ذاتي للمادة لا يقوم البرهان إلا على ضده؛ لأنه يقتضي أن تكون هذه التطورات التركيبية أزلية وهي حادثة قطعًا. ثم تذكر بعد ذلك كله ما انفتح من أبواب العلم لإثبات ما وراء المادة، فإن لم تعد منها مسألة إدراك الأرواح وظهور آثارها فلا يَفُتْكَ أن منها ما يسمونه اليوم بالعقل الباطن، وللمقتطف فيه مقالة نشرت في جزء أغسطس من هذا العام، وهذا يحتاج كغيره إلى شرح في جزء خاص.



الملائكة والجن والشياطين

حقيقة الجن والشياطين[1]

السؤال:

من أحد فضلاء القراء في (تونس): من رجال العلم والتقوى في بلادنا العلامة المقدس الشيخ محمد بن علي قويسم المتوفى سنة ١١١٤ وله فضائل مأثورة وتآليف مشهورة أحسنها وأكملها الكتاب المسمى (سمط اللآل في معرفة الرجال) في أحد عشر جزءًا في القالب النصفي الكبير ترجم فيه لنخبة أهل الإسلام، وخصوصًا لرجال الشفا للقاضي عياض، وقد جاء فيه بالجزء الرابع عند تعرضه للكلام على الجن والشياطين ما يستفاد منه اختلاف علماء الإسلام في ماهية هاته العناصر التي نسمع بها ولا نراها، فمن قائل: إنها أجسام هوائية قابلة للتشكل، ومن قائل: إنها أجسام غير متحيزة ولا حالَّة في متحيز، ومن قائل: إن الشيطان هو عبارة عن القوة الغضبية التي في الإنسان.

وإلى هذا الرأي ذهب جماعة من الفضلاء منهم حجة الإسلام الغزالي، وقد نقل الشيخ قويسم المذكور آنفًا في جملة أخذه ورده في هذا الموضوع حديثًا عزاه للنصير الطوسي نقله في شرح كتاب الإشارات هذه عبارته: (ما من مولود ولد في بني آدم إلا ولد معه قرينه من الشيطان) فهل لكم معرفة بصحة هذا الحديث؟ وعلى تقدير صحته نطلب الإفادة بتأويله لأنه إذا أخذ على ظاهر عبارته يبقى الفكر معه متحيرًا؛ إذ تعلمون أن علماء الإحصاء يقدرون

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٧٠٢ – ٧٠٧.

سكان المعمورة بألف وخمسمائة مليون من الأنفس، فإذا كان لكل واحد منهم قرين من الشياطين؛ فلا مشاحة في أن إحصاء الجغرافيين كاذب لأنهم أغفلوا منه النصف، ثم إنه على فرض صحة وجود شيطان لكل إنسان فهل إذا مات الإنسان تبعه شيطانه للقبر، أو بقي عالة على إخوانه الشياطين؟ وفي هذه الحال يمكن الجزم بأن أكثر بلاد الله شياطينًا في هذا اليوم هي بلاد الشرق الأقصى حيث نيران الحرب محتدمة بين الروسيا واليابان لأنه في كل يوم تزهق أرواح الألوف من البشر، ولم نسمع بموت شيطان واحد من الشياطين المولودة مع العساكر التي اقتطفتها يد الفناء من شجرة الشباب - أفيدونا بما عندكم من العلم عن ماهية الشياطين، وخصوصًا عن القول الذي توفق لفهمه الإمام الغزالي ولكم الشكر سابقًا ولاحقًا اهـ.

الجواب:

الجن والجان والجنة بالكسر مأخوذة من مادة ج ن ن، وهذه المادة تدل على الستر والخفاء. قال في القاموس: (وكل ما ستر عنك فقد جُنّ عنك) بضم الجيم، ويقال أيضًا: أجن عنه واستجن، ومنه الجنين: الولد مادام في البطن.

وأطلق لفظ الجان على ضرب من الحيات قالوا: هي الحية البيضاء إلى صفرة التي توجد في الدور. والشيطان في اللغة كل عاتٍ متمرد حتى من الدواب والشاطن: الخبيث. والشيطان: الحية الخبيثة، قال جرير:

أيـــام يـدعـونـنـي الـشـيـطـان مـن غـزل
وهـــن يـهـويـنـنـي إذ كـنـت شـيـطـانـا

وقال الراغب: كل قوة ذميمة للإنسان شيطان. أقول: ومنه قولهم: ركب شيطانه: إذا غضب، ونزع شيطانه أي كبره. ومادة شطن تدل على البعد والإيغال في الشيء، ومنها شطن البئر وهو الحبل الذي يُسقى به. وبئر شطون بعيدة القعر، وشطن في الأرض شطونًا دخل إما راسخا وإما واغلا، وتدل على المخالفة والمواربة، يقال: شطن صاحبته: إذا خالفه عن نيته ووجهه، وكذلك يفعل العتاة الخبث.

وقيل: إن الشيطان مشتق من شاط يشيط أي احترق غضبًا، فهذه اللغة تدل على أن اللفظين (جن وشيطان) وضعا لأشياء معروفة. وكانت العرب تعتقد كسائر الأمم أن في الكون عالمًا خفيًا عاقلاً سموه الجن، وقالوا: إن منه الخيار الصالحين والشرار الشياطين، وجاء الوحي يخاطبهم بما يعتقدون في الجملة لا في التفصيل.

قال تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا ۚ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾﴾ (الأنعام) . وقد ورد لفظ الشيطان والشياطين كثيرًا في القرآن، ومنه ما فسروه بالأشرار الخبثاء كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ (البقرة) وكانوا يعتقدون أن من هذا العالم ما يلابس النفوس فيلقي فيها الخواطر، ومنه الهاجس الذي يلقن الشعراء الشعر.

إن هذا الاعتقاد قديم في البشر لا يُعرف تاريخه، وفي أناجيل النصارى أن الشياطين كانت تدخل في الناس فتؤذيهم، وأن المسيح عليه السلام كان يخرجها منهم، وكانت اليونان تعد الجن والشياطين من عالم الأرواح، وكذلك الروم (الرومانيون) وجعلوهم على ثلاث طبقات: طبقة الآلهة ورئيسهم الخالق الأكبر، وطبقة توابع الأمم والشعوب والمماليك والبلاد، وكان لجني رومية تمثال من الذهب، والطبقة الثالثة توابع الأشخاص. وكان الهنود القدماء يقسمونهم إلى جن أخيار وجن أشرار. ولبقية الأمم والشعوب عقائد متقاربة فيهم. وكان الناس يأخذون كل ما يسمعونه من ذلك بالتسليم إلا بعض الفلاسفة الذين حكَّموا الدليل والتعليل في ذلك، فأنكر بعضهم الجن، وبعضهم سلم بأن الجن من العالم الروحاني أو الهوائي حتى إذا ما انتشرت العلوم المادية في أوربا صار يضعف هذا الاعتقاد في الناس المشتغلين بهذه العلوم والمقلدين لهم والمتأثرين بحالهم. على أن أخبار رؤية الجن أو سماع أصواتهم والإحساس بهم كثيرة في كل أمة، ولكن أكثرها باطل وزور، وبعضها صحيح رواية، ولكن لا يعسر على المنكر أن يحمله على ضروب من التأويل ترجع في الغالب إلى أن الوهم يُري صاحبه التخيل حقيقة محسوسة، ولا يزال الكثيرون من علماء أوربا وعقلائها يعتقدون بالجن وعلاقتهم بالإنس. وقد حدثني واحد من كبار عمال الحكومة منهم هنا بأن رجلاً كان يستحضر الشياطين في لوندره، وقد حضر مجلسه هناك بعض الكبراء والعلماء فأحضر لهم شيطانًا سمعوا كلامه، ولكن لم يفهموه فقالوا له: ما هذه اللغة التي ينطق بها؟ قال: إنها الأفغانية.

أما إنكار شيء ونفيه لعدم الإحساس به فمما يمنعه العقل، ولو أنكرنا كل ما لم نطِّلع عليه وندركه بالحواس لما توجهت نفوسنا إلى اكتشاف هذه المجهولات الكثيرة كالكهربائية وغيرها مما نرى آثاره أعجب مما يعزى إلى الجن. والقاعدة العقلية أن عدم وجدان الشيء لا يقتضي عدم وجوده، فتكذيب جميع أصناف البشر في الاعتقاد بوجود عالم خفي لا تظهر آثاره إلا نادرًا لبعض الناس بناءً على أن المكذب لم يدرك ذلك بحواسه غير سديد، ويعجبني

قول الدكتور فانديك في كلامه على الحواس الخمس: لو كانت لنا حواس أخرى فوق الخمس التي لنا لربما توصلنا بها إلى معرفة أشياء كثيرة لا نقدر على إدراكها بالحواس الخمس التي نملكها، ولو كانت حواسنا الموجودة أحدَّ مما هي لربما أفادتنا أكثر مما تفيدنا وهي على حالتها الحاضرة. ومما ذكره من الأمثلة لهذا قوله: ولو كان سمعنا أحدَّ لربما سمعنا أصواتًا تأتينا من عالم غير العالم الذي نحن فيه إلخ. ولم يقل هذا وحده بل قاله غيره، ويقوله كل عاقل، وقد أعجبنا منه أنه جعله في المسألة الأولى من الجزء الأول من كتابه (النقش في الحجر) الذي ألفه للمبتدئين. فإن قيل: نسلم أن العاقل لا ينكر وجود شيء لعدم علمه أو إحساسه به، ولكنه أيضًا لا يثبته بغير دليل، وما يذكر من أخبار الجن عند جميع الأمم لم يقم عليه دليل، بل يجزم العقل في بعضه أنه كذب وزور؛ نقول: هذا قول حق، والدليل منه عقلي، ومنه حسي، ومنه الخبر الصادق الذي عرفنا به تاريخ الأولين والآخرين، وما في العالم من الأمور التي شاهدها غيرنا وأخبر فصدقنا، وإن علم أكثر الناس بالخبر أكثر من علمهم بالاختبار. فإذا كان أكثر ما ينقل عن الناس من أخبار الجن ظاهر البطلان فإن بعضه ليس كذلك، وعندنا الخبر اليقين فيه، وهو خبر الوحي الذي دلت الآيات البينات على صدق من جاء به وهو لم يخبر بشيء محال في نظر العقل أو مجريات العلم وأعني بالوحي هنا القرآن، وأما أخبار الأناجيل في إخراج الشياطين من الناس فإنه ليس لها سند متصل وإنما وجدت بعد المسيح بزمن طويل، وهي منقطعة الإسناد إليه، وإن اشتهرت بعد ذلك. وكذلك الأحاديث النبوية عند من صحت عنده فصدق الرواية. وجملة ما في القرآن أن في الكون عالمًا عاقلاً خفيًّا يقال له الجن، وأن منه المؤمن والكافر والصالح والقاسط، وأنه يرى الناس ولا يرونه، وأن شياطين الجن مثارات للوساوس الضارة التي تسول للإنسان الشر وتزين له الشهوات القبيحة، ولم يرد فيه شيء ينبئ بعدد الجن ولا بحقيقتهم، وقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ ﴿١٥﴾﴾ (الرحمن) لا يدل على الحقيقة كما أن خلق الإنسان من تراب ومن حمأ مسنون لا يدل على حقيقته. ويحتمل أن يكون ذلك على حد قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ سَأُوْرِيكُمْ ءَايَٰتِى فَلَا تَسْتَعْجِلُونِ ﴿٣٧﴾﴾ (الأنبياء). وإذا كان هذا العالم لا يُرى فلا يرد علينا إهمال الإحصائيين له، ولا سكوتهم عمن يموت ويولد من أفراده.

أما حديث القرين فقد أخرجه أحمد ومسلم عن ابن مسعود بلفظ: (ما منكم أحد إلا وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة) قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: **(وإياي، إلا أن الله أعانني فأسلم)** . ومسلم من حديث عائشة بلفظ: (ما منكم أحد إلا ومعه شيطان) قالوا: وأنت يا رسول الله؟ قال: **(وأنا، إلا أن الله أعانني عليه فأسلم)** ضبط الجمهور (فأسلم)

بالفتح على أنه فعل ماض من الإسلام، وقيل: هو مضارع للمتكلم من السلامة أي فأسلم من وسوسته. ورواه الطبراني من حديث المغيرة وابن حبان والبغوي وابن قانع والطبراني عن شريك بن طارق، وليس له غيره نحو حديث عائشة، ولم أجد أحدًا من المحدثين رواه باللفظ الذي نقله

صاحب سمط اللآل عن شرح الإشارات، وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي وابن حبان (إن للشياطين لمة بابن آدم، وللملك لمة، فأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر وتكذيب بالحق، وأما لمة الملك فإيعاد بالخير وتصديق بالحق، فمن وجد ذلك فليعلم أنه من الله فليحمد الله، ومن وجد الأخرى فليتعوذ بالله من الشيطان) واللمة بالفتح الإلمام بالشيء.

وللغزالي في كتاب شرح عجائب القلب من الإحياء كلام فيها يعبر فيه عن المَلَك بسبب إلهام الخير، وعن الشيطان بسبب خاطر الشر. ولو سمي الشيطان هنا قوة الشر وداعيته؛ لكان له من اللغة شاهد ودليل كما علمت مما ذكرناه في أول الجواب عن الراغب، ولكن لا يمكن أن ينطبق هذا القول على كل ما ورد في الجن. على أن القوى العامة أمور مجهولة لم يصل البشر إلى اكتناه أمرها وكشف سرها. ولا فرق بين أن يكون معنى الحديث: إن لكل امرئ في نفسه داعية إلى الشر تسمى الشيطان، وهي قوة من القوى المدبرة للنفس، وبين أن يكون معناه أن بعض العوالم الخفية التي لا تحس تتصل بالنفوس المتوجهة إلى الشر فتزين لها خواطره ودواعيه، فإن داعية الشر نجدها في أنفسنا لا ننكرها، ولكننا لا نعرف حقيقة سببها هل هو قوة أم هو شيء خارجي يتصل بالنفس المستعدة له فيؤثر فيها كما تؤثر العوالم الخفية المسماة بلسان الطب (ميكروبات) بالمستعدين للمرض فتحدثه فيهم ولا تحدثه في غير المستعدين، وإن ألمت بهم. ولو قيل لنا قبل اكتشاف هذه الأحياء (الميكروبات) : إن السل والطاعون وغيرهما من الأمراض والأوبئة يحدث بسبب عوالم مادية صغيرة سريعة النمو في بدن المستعد للمرض لعددناه من الخرافات أو الخيالات. وقد تقدم لنا في المنار أن هذه الميكروبات من الجن.

أما كون التأثير في النفوس كالتأثير في الأجسام بحسب الاستعداد فيدل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾﴾ (الزخرف) أي من يعرض عن القرآن وهدايته إلى مخالفته تكون له داعية الشر المعبر عنها بالشيطان قرينًا ملازمًا. هذا هو الظاهر، ولكن ورد في سبب نزول هذه الآية أن المراد بالشيطان شيطان الإنس. أخرج ابن أبي حاتم عن محمد ابن عثمان المخزومي أن قريشًا قالت: قيضوا لكل رجل من أصحاب محمد ﷺ رجلاً يأخذه فقيضوا لأبي بكر طلحة بن عبيد الله إلخ، وكذلك نرى لكل شرير شيطانًا أو أكثر من قرناء السوء.

وجملة القول أن الوحي نطق بأن في الكون جنًا لا نراهم، وكل ما قيل في حقيقتهم فهو رجم بالغيب، وما ورد في ذلك ممكن فيجب الإيمان به من غير تأويل، ولا يصدنا عن ذلك خرافات الناس في الجن فإنها أشياء يتوارثونها ما أنزل الله بها من سلطان.

أسئلة من بيروت في الجن(١)

السؤال:

حضرة صاحب الفضيلة أستاذنا الجليل السيد محمد رشيد رضا السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فكلما حزبنا أمر من أمور ديننا الحنيف لم نر سواك ملجأ نلجأ إليه، وكلما نزلت بنا نازلة تلفتنا فهدانا (منارك) إليك، وكشف لنا عن موضعك، وقال بلسان الحال هذا هو إمام العصر، وارث علم الإمام، ورافع لواء السنة، وهادم بناء البدعة، فلا نجد عندئذ بدًّا من التوجه إليك في مهماتنا الدينية، أبقاك الله للإسلام ذخرًا ولسانًا، وحفظ عليك نعمة الألمعية ونعمة العافية.

مولاي الأستاذ: جرى الحديث بيني وبين أحد إخواني العلماء في جمع من أهل المعرفة فيما يدعيه بعض الدجاجلة من القدرة على استخدام الأرواح، وتسخير الجن في قضاء الحاجات، وشفاء الأمراض، وقطع المسافات البعيدة في المدة الوجيزة، وغير ذلك، فأنكرت عليه قدرة الإنسان على شيء من ذلك، كما أنكرت أن يكون لهذه الأرواح سلطان على البشر إلا ما توسوس به إليه، فاستظهر علي بالآية الكريمة ﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ﴾ (البقرة: ٢٧٥) وحاول أن يتخذ منها دليلاً على تسلط الشيطان على الإنسان - فاحتكمت وإياه إلى الجزء الثالث من تفسير المنار، وبمراجعته وجدناكم قد اختصرتم القول في هذا الموضوع اختصارًا لا يشفي غلة المتطلع، فآثرت أن أتوجه بالسؤال لفضيلتكم علكم تبسطون القول في (مناركم) الأغر في موضوعنا هذا بما يشفي ويكفي، مع التفضل بالإجابة على ما يأتي.

(س١) هل الآية قاطعة في وجود هذا النوع من التسلط كما يقتضيه ظاهر التشبيه، وهل هناك دليل قاطع سواها؟

(س٢) هل جاء في السنة الصحيحة ما يدل على شيء من ذلك؟ وهل يصح الاستلال بحديث (إن الشيطان يجري من أحدكم مجرى الدم) على فرض صحته أم يحمل ذلك على المجاز والمراد الوسوسة؟

---

(١) المنار ج٣٤ (١٩٣٤) ص ٥٩٠- ٥٩١.

(س٣) هل من الممكن أن يخالط الشيطان الإنسان أو يمسه؟ وهل صحيح ما يحكى من تزوج الآدميين بزوجات من نساء الجن؟

(س٤) هل يظهر الجن لبني آدم أم أن مادة الاجتنان تحكم بعدم ظهوره للعيان، أفيدونا من واسع علمكم بما يثلج صدورنا، وتطمئن إليه نفوسنا، ولفضيلتكم الأجر العظيم، والشكر الجزيل.

الجواب:

تسخير الناس للجن وسلطان الجن على الناس:

إن كنت قد اختصرت في الكلام على الجن والشياطين في تفسير آية آكلي الربا من الجزء الثالث، فقد أطلت في ذلك في تفسير آيات من سورة الأنعام والأعراف وغيرها، وفي مواضع من المنار، ولذلك أوجز هنا في الجواب فأقول: لو كان الجن مسلطون على الإنس بما يشاؤون من نفع وضر، وكان دجاجلة يسخرونهم في هذا كما يشاؤون لتحكم هؤلاء الدجالون في أموال الناس وأنفسهم، ولتنافس الملوك والأغنياء في اصطناعهم؛ ولكنا نراهم أحقر الناس وأفقرهم إلا من استطاع بدهائه أن يخدع بعض الأغبياء الجاهلين والنساء فيسلب أموالهم بالحيل، كما ظهر في مصر في هذين العامين، وفي غيرهما عندما رفعت القضايا على بعض من اشتهروا باستخدام ملوك الجن، على أن كثيرًا من الناس حتى المتعلمين والأذكياء يخدعون بحوادث يخفى عليهم الدجل فيها، وإن لقوى نفس الإنسان تأثيرًا في كثير من الأمور بما يخالف المألوف المعروف، وهي شاذة لا تتخذ سننًا عامة.

(ج١) تخبط الشيطان من المس:

إن آية تشبيه قيام آكلي الربا بقيام الذي يتخبطه الشيطان من المس، لا تفيد دلالة قطعية على تسلط الجن والشياطين على الناس بما شاؤوا من نفع وضر، فإن كان التشبيه مبنيًّا على ما كان معهودًا عن العرب وغيرهم، ولا سيما النصارى من اعتقادهم أن بعض الجنون يكون بملابسة الشيطان للمجنون من غير أن يكون إقرارًا لهم عليه كما قال البيضاوي وغيره من المفسرين فالأمر ظاهر، وإن كان يتضمن إقرارهم عليه كما يقول آخرون، فهذه الملابسة غيبية لا تُعْرَف حقيقتها ولا سببها، ولا تدل الآية دلالة قطعية على أنها تكون بسلطة للشيطان عامة، أو خاصة هو مختار فيها، وربما كان الأقرب إلى العقل فيها أن الإنسان إذا عرض له ضعف في أعصابه واختل إدراكه ومزاجه، تحدث لنفسه مناسبة قوية بروح الشيطان الذي وظيفته الوسوسة، فيقوى تأثيره فيها بهذا النوع من الجنون، كما تقوى المناسبة بين جسد الإنسان

وبعض ميكروبات الأمراض باختلال مزاج الجسم، فتلابسه بما لا تستطيعه في حالة قوة الجسم وسلامته، ولهذا جُرِّبَ شفاء هذا النوع من الجنون بالعلاج الروحاني الذي هو عبارة على توجه روح بشرية قوية طاهرة إلى روح المجنون، بما يقويها ويطرد روح الشيطان منها، ومن وسائل هذا العلاج الدعاء والرقية، وهو المروي عن المسيح عليه السلام، وعمن دونه من الروحانيين، ووقع لنا شيء منه ذكرناه في مثل هذا البحث من المنار وتفسيره.

(ج٢) حديث (إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم من العروق) متفق عليه: هذا الحديث لا يدل على أن الشياطين مسلطون على الناس بما يشاؤون من ضر ونفع، غير ما هو ثابت في القرآن من الوسوسة لهم؛ وإنما هو تشبيه لتغلغل وسوستهم في النفس، وعدم شعور الناس بها إلا من راقب خواطره وأفكاره وحاسب نفسه على مثاراتها فهو كقول الشاعر:

جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي

(ج٣ و ٤) إمكان مخالطة الشيطان للإنسان وظهوره له:

الإمكان العقلي لا نزاع فيه، وما كل ممكن يقع، وأما الشرع فلا يكلفنا تصديق ما يحكيه الناس من ذلك، وظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ﴾ (الأعراف: ٢٧) أن الإنسان غير مستعد لرؤية الجن والشياطين كما خلقهم الله؛ ولكنهم قد يتشكلون بصور مادية لطيفة أو كثيفة ترى بالعينين، فراجع تفسير هذه الآية (في ٣٥٩- ٣٧٢) من جزء التفسير الثامن، ففيه مباحث كثيرة في الموضوع.

الإيمان بملك الموت دون اسم عزرائيل[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، محمد بسيوني عمران الإمام المرشد في جزيرة (سمبس برنيو - جاوه): بسم الله الرحمن الرحيم: حضرة مولاي الأستاذ المصلح العظيم محمد رشيد رضا صاحب المنار. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد: فقد قرأت في الجزء الأول من مجلد المنار التاسع والعشرين الأسئلة من أحاديث الصحيحين وأجوبة المنار عنها، منها السؤال عن حديث الذباب الذي تكلم عليه الدكتور محمد توفيق صدقي كما نقله السائل وجواب المنار عنه، وبسببه زعم أنه كافر - إذا كان مثل هذا الحديث كفر به من لم يأخذ به كالدكتور صدقي، فماذا يقول الأستاذ الأكبر في قوله:

(١) المنار ج ٢٩ (١٩٢٨) ص ٦٥٩ - ٦٦١.

ونحن إذا سمعنا قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴿١١﴾﴾ (السجدة) لا يتعين عندنا أن نفهم منها ما يفهمون، فعزرائيل لم يرد ذكر اسمه في القرآن ولا في سنة صحيحة، وإنما هو اسم مشهور عند اليهود كانوا يسمون به بعض الناس، وله عندهم عدة صيغ أخرى ولذلك لا نؤمن بوجوده اهـ.[١]

وإني أرى أن عدم إيمان الدكتور بوجود عزرائيل أشد تأثيرًا في سوء الظن باعتقاده وإيمانه خصوصًا عند الناس الذين يقل عندهم علوم الدين من عدم أخذه بحديث الذباب وعدم العمل به، وفي كتاب كلمة التوحيد للأستاذ العلامة الشيخ حسين والي ما نصه: والذي يجب معرفته تفصيلا جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ورضوان ومالك ورقيب وعتيد فيكفر منكر أحدهم دون غيره، هكذا قالوا اهـ.

وعليه فمن تمسك بهذا القول فلا يخاف أن يكفِّر محمد توفيق صدقي رحمه الله تعالى لإنكاره وجود عزرائيل الذي اعتقده المسلمون، وإن كان في المسألة خلاف يفهم من صيغة التبري التي أتى بها الأستاذ، أما أنا فإني أعتقد أن الدكتور محمد توفيق صدقي رحمه الله تعالى من أخلص المسلمين إسلامًا، ومن أقوى المؤمنين إيمانًا؛ لما رأيته من مقالاته الدينية (الإسلامية) التي نشرها في المنار وبعض دروسه الصحية التي ألقاها رحمه الله تعالى في مدرسة دار الدعوة والإرشاد بمصر وكنت يومئذ من تلامذتها، هذا والمرجو من فضل مولاي الأستاذ أن يبين لنا وللناس أجمعين هذه المسألة بيانًا شافيًا كعادته الحسنة ودأبه الجميل، وأسأله تعالى أن يثيبه الثواب الجزيل.

الجواب:

الإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان فيجب الإيمان بهم إجمالاً، وبمن وردت النصوص بأسمائهم أو صفاتهم تفصيلاً، ومنهم ملك الموت إذا كانت النصوص قطعية الرواية والدلالة، وأما تسمية ملك الموت بعزرائيل وما أوهمه كلام بعضهم من وجوب الإيمان بهذا الاسم له فغير صحيح فإن اسم عزرائيل لم يرد في القرآن كاسم جبريل وميكال وهو ميكائيل ومالك، ولا في الأحاديث الصحيحة المرفوعة كاسم إسرافيل، وأنا الذي أخبرت الدكتور صدقي بهذا إذ سألني عنه، وقد أشار إلى هذا صديقنا الأستاذ الشيخ حسين والي بقوله: هكذا قالوا كما فهم السائل، ولا أذكر أنني رأيت اسم عزرائيل في شيء من دواوين السنة ولا في تفسير غريبها إلا في أثر رواه ابن أبي الدنيا وأبو الشيخ في كتاب العظمة لا يُحْتَجُّ به ولا يثبت بمثله فرع في

---

(١) نقلا من المنار من المجلد ١٨.

أحكام الطهارة والنجاسة، فهل تثبت به عقيدة يكفر منكرها؟ وذكر الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ (السجدة: ١١) أنه جاء في بعض الآثار أن اسم ملك الموت عزرائيل، فهل يعني هذا الأثر أو غيره؟ الله أعلم، والدكتور صدقي إنما أنكر اسم عزرائيل ولم ينكر ملك الموت، ولكن كان له رأي شاذ في فهم بعض أصناف الملائكة قد أنكرناه عليه عند ذكره في المقالة التي أشار إليها السائل، وأرجو أن يكون قد رجع عنه كما رجع عن كثير من آرائه التي أنكرتها عليه بالحجة والبرهان، ومن كفَّره بإنكاره صحة حديث الذباب للإشكال في معناه فهو جاهل بأصول الإيمان، ويا ليت له مثل علمه وعمله بالإسلام، وهو لم ينفرد بهذا فقد رد كثير من العلماء بعض ما صح سنده لما دون هذا الإشكال في متنه.

وجملة القول أنه لا يجب على مسلم أن يؤمن بأن ملك الموت يسمى عزرائيل ولا إثم على مؤمن ينكر هذا الاسم بل الأصل في مثله أن يتوقف فيه إلى أن يثبت بنقل صحيح عن المعصوم وهذا ما لم نقف عليه، ولا أن يؤمن بأن لله ملكين اسم أحدهما رقيب واسم الآخر عتيد، وإنما ورد هذان اللفظان في سورة ق صفتين لا اسمين، والخوف على دين من يوجب على الناس الإيمان بما لم يوجبه الله عليهم بنص قطعي أقوى من الخوف على دين من أنكر ذلك؛ لأنه الموجب بدون علم قد نصب نفسه منصب التشريع وافترى على الله، فكيف إذا كفر من ينكر ما لم يثبت بدليل ظني؟ فما كل ما وجب الإيمان به يكفر منكره بل منه ما يعذر جاهله والمتأول له.

التوحيد وتوفي ملك الموت للناس[1]

السؤال:

أعظم أساس أقيم عليه هيكل الإسلام توحيد الله - تبارك وتعالى - واعتقاد أنه وحده المتصرف في الكون، وكيف تجامع هذه العقيدة الاعتقاد بملك الموت الذي جاء به قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ (السجدة: ١١) ، فما الحكمة في تفويض أمر توفي الأنفس لهذا الملك؟

الجواب:

إن تفويض التوفي إلى بعض الملائكة، كتفويض تبليغ الوحي للأنبياء إلى بعضهم، وكتفويض تبليغ الرسالة للناس إلى المرسلين، وكتفويض غير ذلك من الأعمال إلى المخلوقين،

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٢٨٥ - ٢٨٢.

كل ذلك لا ينافي التوحيد وكون الله - سبحانه وتعالى - هو المتصرف في الكون؛ لأنه عز وجل هو الذي أقدرهم، وهو الذي سخرهم، ولو سلبهم ما أعطاهم لما قدروا على شيء.

ولكن قضت حكمته أن يربط أمور الكون بعضها ببعض، فيجعل هذا سببًا لذاك، وهو واضع الأسباب والمسببات، ومدبر العلل والمعلولات، وقد بين لنا في كتابه كلتا الحقيقتين: حقيقة ربط الأسباب بالمسببات، وحقيقة انفراده بالخلق والتدبير. ومنه ذلك الربط والتسخير. فكما قال: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ﴾ (السجدة: ١١)، وقال: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَٱلَّتِى لَمْ تَمُتْ فِى مَنَامِهَا﴾ (الزمر: ٤٢)، وقال: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ ﴿٦٢﴾﴾ (الزمر)، ولكل مقام مقال، ولا تنافي بين الحقيقتين عند العقلاء، حتى من أهل الوثنية الراقية كمشركي العرب وقت البعثة، وإنما كان شرك هؤلاء خاصًّا بالعبادة، وهو التوجه بالقلب إلى غير الله في قضاء الحاجات عند العجز عن الوصول إليها من طريق الأسباب، أو التقرب إلى الله، وما يتبع ذلك من دعاء المتوجَّه إليه، وجعله وسيلة إلى الله، كما بَيَّن لنا ذلك الكتابُ العزيزُ في آيات تنطق بأنهم كانوا يعتقدون أن الله خالق كل شيء، وأن ما يدعون من دونه إنما يدعى؛ ليشفع لهم عنده، ويقربهم إليه زلفى، وهذا هو الشرك في الألوهية، وقد شرحناه مرارًا كثيرة في بابي: التفسير والفتاوى وغيرهما من أبواب المنار وترى منه شيئًا في التفسير من هذا الجزء. وهذا النوع من الشرك هو الذي ابتلي به أكثر الخلق بما يقيسون في هذا الأصل الذي يجب أن يكون مبنيًّا على البرهان القطعي، لا على القياس الظني أو الوهمي، وناهيك بقياس الرب الرحيم العليم الحكيم على الملوك القساة الجهلاء السفهاء، إذ يقولون: إن الملك يقضي حاجات الناس بواسطة المقربين إليه من حاشيته، أو وزرائه، أو يكل إليهم ذلك، ولا يسمح لكل أحد أن يطلب حاجته منه مباشرة، فكذلك يفعل الله -سبحانه وتعالى عما يصفون-، فقد أبطل هذا القياس على ألسنة جميع رسله، وهدى الناس إلى أن يلتمسوا منه حاجاتهم بالسير على سنته في الأسباب والمسببات حتى إذا أعوزهم السبب وضاقت بهم السبل، ونفدت منهم الحيل، وجب عليهم أن يلجؤوا إليه، ويعولوا في أمرهم عليه، ويخصوه بالدعاء، ويقصروا عليه الرجاء عسى أن يهديهم إلى ما جهلوا من الأسباب، أو يخفف عليهم ثقل ما حملوا من الأوصاب، ولم يأذن لهم أن يدعوا من دونه أحدا، ولا أن يطلبوا منه عونًا أو مددًا أما تقرأ ما أمر به خاتم أنبيائه، وصفوة أصفيائه ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَدْعُواْ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٠﴾ قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾ قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ ۚ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ لَهُۥ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ (الجن)، فإذا كان خاتم النبيين والمرسلين، لا يملك للناس

ضرًّا يدفعه، أو نفعًا يرفعه، أو رشدًا يهدي به القلوب، بل يملك التبليغ للرسالة فقط، وهو فيما عدا ذلك بشر مثلكم، فماذا تقول بغيره ممن يطلب منهم ذلك؟

أما الحكمة في جعل قبض الأرواح موكولاً إلى ملك الموت، فهي داخلة في الحكمة العامة في ربط الأسباب بالمسببات، وجعل الأرواح اللطيفة عاملة في الأجسام الكثيفة، وعلى طالب الحكمة أن يعرف ذلك، فمتى عرفه أو عرف منه، لم يقل: لم كان كذلك؛ لأنه يشاهد أنه منتهى الكمال في الإبداع، كما أن منتهى الجهل في الناس أن يظنوا أن خلق كل شيء آنفًا هو أدل على كمال قدرة الخالق، كما تخيلت القدرية، كأن هؤلاء الجاهلين يرون أن الحكمة والنظام ينافيان كمال القدرة، تعالى الله عن جهلهم.

التعبير عن الملائكة والجن بالقوى ومعرفة حقيقتهم[١]

السؤال:

ورد هذا السؤال على الأستاذ الإمام من صاحب الإمضاء ، في ٦ يونيه سنة ١٩٠٥، فبعث به الأستاذ إلى صاحب هذه المجلة ليجيب عنه في المنار كما كان يفعل أحيانًا في أمثال هذه المسائل، وقد كان ضاع بين الأوراق، ثم عثرت عليه في هذه الأيام وهذا نصه: فضيلت سيدي الأستاذ الحكيم: بكل أدب واحترام لاَئِقَيْنِ لهذا المقام أتقدّم لأبلغكم أوفر التحيّات وأزكى السلامات والشكر على خِدْمَاتِكم الدينيّة، وقيامكم بتأدية الحقوق العلمية وتقوية السلطة الدينية الإسلامية، أدامكم الله ركنًا منيعًا للوراثة المحمدية. وبعدُ؛ فيا حضرةَ الأستاذ، لما بيني وبينكم من المودة الإيمانية أحب مطالعة أقوالكم لأستعين بها على نزع ما اعتراني من البدع والخرافات الباطلة، ولله الحمد، فقد رأيت الفائدة فلله الشكر ولكم، والله أسأل أن يطيل حياتكم ويكثر من أمثالكم. أستاذي بينما كنت أنظر في نفيس تفسيركم لسورة ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١﴾ (الناس) إذ وجدت ما يأتي.

حضرتكم قلتم: قد وصف الله الوسواس الخناس بقوله: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ (الناس)، وقلتم: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ (الناس) بيان للذي يوسوس أو بيان للوسواس الخناس، فالمُوَسْوِسُون قسمان:

قسم الجِنّة: وهم الخلق المستترون الذين لا نعرفهم، ولكن نجد في أنفسنا أثرًا ينسب إليهم، ولكل واحد من الناس شيطان، وهي قوة نازعة إلى الشر، إلخ.

---

(١) المنارج ١١ (١٩٠٨) ص ٥٨٥ – ٥٩٤.

فبينتم حضرتكم بأن الجن خلق مستترون لا نعرفهم، فهل المراد لا نعرف كيف أحوالهم من ابتداء نشأتهم، مع كون القرآن مصرحًا بأنهم خلقوا من مارج من نار في آيات كثيرة، والحديث مصرحًا بأن الشيطان يسري في جسم الإنسان مسرى الدم كما كان يسري في الآلهة لمعبوديهم، ونعرف أيضًا أن النبي بعث لهم وكلفهم بالرسالة، فمنهم مَن آمنَ ومنهم من كفر، فهذا كله يثبت لنا أن الجن موجودون بحقائق غير حقائقنا، وأنهم يقدرون على التشكل بشكل ما. ثم حضرتكم قلتم: (وإنما نجد في أنفسنا أثرًا ينسب إليهم)، فهل ينسب إليهم حقيقةً أو مجازًا مع كونكم جعلتم هذا الأثر للشيطان الذي قلتم عنه بأنه (قوة من جملة القوى الإنسانية)، فكأنه لا شيطانَ ولا إبليسَ، وكأن هذه القوة هي التي أمرها الله بالسجود فتكبرت فلعنها الله، وقالت: ﴿ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾﴾ (ص: ٧٩) ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾ (ص: ٨٢) وكأنها هي التي قال لها الله: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكْهُمْ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ وَعِدْهُمْ ۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا ﴿٦٤﴾﴾ (الإسراء: ٦٤) وكأنها هي التي بعث لها المصطفى يبلغها الرسالة، وكأنها هي المذكورة في قوله: ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ فَلَمَّا حَضَرُوهُ قَالُوٓا۟ أَنصِتُوا۟ ۖ فَلَمَّا قُضِىَ وَلَّوْا۟ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ ﴿٢٩﴾﴾ (الأحقاف: ٢٩) إلخ، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ ﴾ (الجن: ١) أي القوى، وكأنها كانت تتلقى السمع لتبلغه لرئيسها، فلما بعث النبي أرادت أن تتلقى السمع، فأصيبت بشهاب قبس. وبكل احترام لمقامكم وعدم الاعتراض لأقوالكم أطلب الإيضاح عن ذلك؛ لأن فكرتي متشتتة الآن مع بيان كيف حقيقة الجانّ، وكيف كان خطاب المصطفى لهم لتأدية الرسالة، وبيان ما ثبت عن النبي ﷺ من أنه أشفى المصروع، وأخرج من جسده الجانّ مع أن الحكماء تنكر ذلك، والظاهر للعقل، هذا مع بيان التوسّل بالنبي والصالحين في الدعاء، ولكم الشكر.

كاتبه ولدكم، محمود فهمي ، باش مهندس ري مديرية الدقهلية

الجواب:

قول الأستاذ الإمام رحمه الله في الجنّ: (هم الخلق المستترون الذين لا نعرفهم) هو الأصل عند المسلمين، وكذا أهل الكتاب في هذا الباب. والمراد لا نعرف حقيقتهم؛ لأنهم من الخلق المغيَّب عنا. وما جاء في القرآن مِن خبر خلقهم، وغير ذلك لا ينافي كوننا لا نعرف حقيقتهم، وكذلك إخباره عن جميع عالم الغيب لا يقتضي أننا نعرِف حقيقة ذلك العالم. والعلم بأن الجانّ خلق من مارج لا يفيدنا معرفة حقيقته، بل ولا ظواهر صفاته ومميزاته كما أن خلق الإنسان من طين لا يبين حقيقته ولا مميزاته. ومثل ذلك يقال في تكليفهم. وظاهر قوله تعالى في سورة

الجن: ﴿قُلۡ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسۡتَمَعَ نَفَرٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ﴾ (الجن: ١) إلخ، أن النبي ﷺ لم يَرَهُمْ حين سمعوا منه القرآن، فآمن بعضهم وكفر بعض، وقد روى البخاري ومسلم عن ابن عباس التصريح بذلك؛ قال في تفسير الآية: (ما قرأ رسول الله - ﷺ - على الجنّ ولا رآهم) إلخ، ولكن رُوِيَ عن ابن مسعود أنه رآهم وقرأ عليهم، وقال ابن تيمية: إن ابن عباس علم ما دلّ عليه القرآن، ولم يعلم ما علمه ابن مسعود وأبو هريرة من إتيان الجنّ له إلخ، فَحَسْبُكَ من أمْرِ تكليفهم أن حبر الأمة ابن عباس كان يعتقد بِحَسَبِ فهمه للقرآن أن النبي ﷺ لم يَرَ الجنّ إنما أوحى الله إليه أنهم سمعوا منه القرآن، ونزل عليه فيهم: ﴿وَإِذۡ صَرَفۡنَآ إِلَيۡكَ نَفَرٗا مِّنَ ٱلۡجِنِّ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ (الأحقاف: ٢٩) وإذا صحّ حديث ابن مسعود وأبي هريرة في رؤيته إيّاهم ومكالمتهم، فذلك لا يدُلُّ على أنهم صاروا مِن عَالَم الشهادة، وأننا صِرْنَا نَعْرِف حقيقتهم، فإن الله قد يطلع رسله على بعض غيبه، وذلك خصوصيَّة لهم كما قال في سورة الجنّ: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾ (الجن: ٢٦-٢٧) إلخ.

وكذلك حديث صفية عند الشيخين وغيرهما: (إن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم) لا يدلّ على حقيقة الشيطان ولا يجعلها معروفة لنا، والحديث تمثيل لا حقيقة كقول الشاعر: × جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي × وليس فيه (كما كان يسري في أعضاء الآلهة) كما قال السائل. وقد قال تعالى في الشيطان: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ﴾ (الأعراف: ٢٧) . وقوله: إنه صح أن النبي شفى المَصروع، وأخرج من جسده الجانّ لا أدري من أين جاء به السائل على أنه لا يدُلّ على أنّنا نعرف حقيقة الجانّ.

وأما تعبيره عنهم بالقوى فقد كنا نقلناه عن الأستاذ الإمام في تفسير سورة البقرة، فأنكره بعض الناس وإن وَرَدَ موردَ التأويل لمُحاجَّة المنكرين لعالم الغيب، فطلبنا منه أن يوضحه فأوضحه بكتابة بليغة زادها على تفسير آيات خلق آدم الذي نشرناه في المنار، وإننا نورد هنا ما كنا كتبناه هناك، وما زاده عليه رحمه الله وأحسن مثواه، ونميز ما كتبه بوضعه بين أقواس هكذا [ ] وهاك ما هنالك.

تقدم أن الملائكة خلق غيبي لا نعرف حقيقته، وإنما نؤمن به بإخبار الله تعالى الذي نقف عنده، ولا نَزيد عليه وتقدم أن القرآن ناطق بأن الملائكة أصناف لكل صِنْف وظيفة وعمل، ونقول الآن: إن إلهام الخبر والوسوسة بالبشر مما جاء في لسان صاحب الوحي - ﷺ - وقد أسندا إلي هذه العوالم الغيبية وخواطر الخير التي تُسَمّى إلهامًا، وخواطر الشّرّ التي تسمى وسوسة كل منهما محله الرُّوح، فالملائكة والشياطِينُ إذن أرواح تتصل بأرواح الناس، فلا

يصحّ أن نمثل الملائكة بالتماثيل الجثمانية المعروفة لنا [لأن هذه لو اتصلت بأرواحنا فإنما تتصل بها من طرق أجسامنا، ونحن لا نحس بشيء يتصل بأبداننا لا عند الوسوسة، ولا عند الشعور بداعي الخير من النفس، فإذن هي من عالم غير عالم الأبدان قطعًا] والواجب على المسلم في مثل الآية الإيمان بمضمونها مع التفويض، أو الحمل على أنها حكاية تمثيل، ثم الاعتبار بها بالنظر في الحكم التي سيقت لها القصة.

وأقول: إسناد الوسوسة إلى الشياطين معروف في الكتاب والسنة، وأما إسناد إلهام الحق والخير إلى الملائكة، فيؤخذ من خطاب الملائكة لمريم عليها السلام، ومن حديث الشيخين في المحدثين وكون عمر منهم. والمحدثون الملهمون وحديث الترمذي والنسائي وابن حبان وهو: (للشيطان لَمّة بابن آدم وللمَلَك لمة، فأما لَمّة الشياطين فإيعاذ بالشر وتكذيب بالحق، وأما لَمّة الملك فإيعاذ بالخير وتصديق بالحق، فمَن وجد ذلك فليعلم أنه من الله، فليحمد الله على ذلك، ومن وجد الأخرى فليتعوذ بالله من الشيطان، ثم قرأ: ﴿ ٱلشَّيۡطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلۡفَقۡرَ وَيَأۡمُرُكُم بِٱلۡفَحۡشَآءِۖ ﴾ (البقرة: ٢٦٨) قال الترمذي: حسن غريب، لا نعلمه مرفوعًا إلا من حديث أبي الأحوص، والرواية إيعاد في الموضعين كما أن الآية من الثلاثي في الموضعين، فما قالوه في التفرقة بين الوعد والإيعاد أغلبي فيما يظهر وإلا فهو غير صحيح، واللمة بالفتح الإلمام والإصابة.

(قال الأستاذ): وذهب بعض المفسرين مذهبًا آخر في فهم معنى الملائكة، وهو أن مجموع ما ورد في الملائكة من كونهم موكلين بالأعمال من إنماء نبات، وخلقة حيوان، وحفظ إنسان، وغير ذلك فيه إيماء إلى الخاصّة بما هو أدقّ مِن ظاهر العبارة، وهو أن هذا النموّ في النبات لم يكن إلا برُوح خاصّ نفخه الله في البذرة، فكانت به هذه الحياة النباتية المخصوصة، وكذلك يقال في الحيوان والإنسان، فكل أمر كلي قائم بنظام مخصوص تمت به الحكمة الإلهية في إيجاده، فإنما قوامه بروح إلهي سمي في لسان الشرع ملكًا، ومن لم يبال في التسمية بالتوقيف يسمي هذه المعاني القوى الطبيعية (إذا كان لا يعرف من عالم الإمكان إلا ما هو طبيعة أو قوة يظهر أثرها في الطبيعة) والأمر الثابت الذي لا نزاع فيه هو أن في باطن الخلقة أمرًا هو مناطها، وبه قوامها ونظامها، لا يمكن لعاقل أن ينكره، وإن أنكر غير المؤمن بالوحي تسميته ملكًا، وزعم أنه لا دليلَ على وجود الملائكة، أو أنكر بعض المؤمنين بالوحي تسميته قوة طبيعية أو ناموسًا طبيعيًّا، لأن هذه الأسماء لم ترد في الشرع، فالحقيقة واحدة والعاقل من لا تحجبه الأسماء عن المسميات (وإن كان المؤمن بالغيب يرى للأرواح وجودًا لا يدرك كُنْهه، والذي لا يؤمن بالغيب يقول لا أعرف الروح، ولكن أعرف قوة لا أفهم حقيقتها، ولا يعلم إلا الله عَلامَا

يختلف الناس، وكل يقر بوجود شيء غير ما يرى ويحس ويعترف بأنه لا يفهمه حقَّ الفهم، ولا يصل بعقله إلى إدراك كنهه، وماذا على هذا الذي يزعم أنه لا يؤمن بالغيب وقد اعترف بما غيب عنه لو قال أصدق بغيب أعرف أثره، وإن كنت لا أقدره قدره، فيتفق مع المؤمنين بالغيب ويفهم بذلك ما يرد على لسان صاحب الوحي ويحظى بما يحظى به المؤمنون).

يشعر كل من فكر في نفسه، ووازن بين خواطره عندما يهم بأمر فيه وجه للحق أو للخير، ووجه للباطل أو للشر، بأن في نفسه تنازعًا، كأن الأمر قد عرض فيها على مجلس شورى، فهذا يورد وذاك يدفع، وواحد يقول: افعل، وآخر يقول: لا تفعل حتى ينتصر أحد الطرفين، ويترجح أحد الخاطرين، فهذا الشيء الذي أودع في أنفسنا، ونسميه قوة وفكرًا وهو في الحقيقة معنى لا يدرك كنهه، وروح لا تكتنه حقيقتها - لا يبعد أن يسميه الله تعالى ملكًا، ويسمي أسبابه ملائكة أو ما شاء من الأسماء، فإن التسمية لا حَجْرَ فيها على الناس، فكيف يحجر فيها على صاحب الإرادة المطلقة والسلطان النافذ والعلم الواسع؟ .

وأقول: إن الإمام الغزالي سبق إلى بيان هذا المعنى وعبر عنه بالسبب، وقال: إنه سمي ملكًا، فإنه بعد ما قسم الخواطر إلى محمود ومذموم قال: (ثم إنك تعلم أن هذه الخواطر حادثة، ثم إن كل حادث فلا بُدَّ له من محدث، ومهما اختلفت الحوادث دلّ ذلك على اختلاف الأسباب. هذا ما عرف من سنة الله تعالى في ترتيب المسببات على الأسباب، فمهما استنارت حيطان البيت بنور النار، وأظلم سقفه بالدخان علمت أن سبب السواد غير سبب الاستنارة. وكذلك لأنوار القلب وظلمته سببان مختلفان، فسبب الخاطر الداعي إلى الخير يسمى ملكًا، وسبب الخاطر الداعي إلى الشر يسمى شيطانًا، واللطف الذي يتهيأ به القلب لقَبُول إلهام الخير يسمى توفيقًا، والذي يتهيأ به لقبول الشر يسمى إغواء وخذلانًا، فإن المعاني المختلفة تحتاج إلى أسامي مختلفة) . اهـ المراد منه فليراجع في كتاب شرح عجائب القلب من الإحياء.

ثم قال الأستاذ الإمام ما معناه: فإذا صحّ الجري على هذا التفسير فلا يستبعد أن تكون الإشارة في الآية إلى أن الله تعالى لما خلق الأرض دبرها بما شاء من القوى الرُّوحَانية التي بها قوامها ونظامها، وجعل كل صِنْف من القوى مخصوصًا بنوع من أنواع المخلوقات لا يتعداه (ولا يتعدّى ما حُدِّد له من الأَثر الذي خص به) خلق بعد ذلك الإنسان، وأعطاه قوة يكون بها مستعدًّا للتصرف بجميع هذه القوى، وتسخيرها في عمارة الأرض، وعبر عن تسخير هذه القوى له بالسجود الذي يفيد معنى الخضوع والتسخير، وجعله بهذا الاستعداد الذي لا حدَّ له والتصرف الذي لم يعط لغيره خليفة الله في أرضه؛ لأنه أكمل الموجودات في هذه الأرض، واستثنى من هذه القوى قوةً واحدةً عبّرَ عنها بإبليس وهي القوة التي [لزَّها الله

بهذا العالم لزًّا، وهي التي تميل بالمستعد للكمال أو الكامل إلى النقص وتعارض مدّ الوجود لتردّه إلى العدم أو تقطع سبيل البقاء، وتعود بالموجود إلى الفناء، أو التي] تعارض في اتباع الحق، وتصدّ عن عمل الخير، وتنازع الإنسان في صرف قواه إلى المنافع والمصالح التي تتمّ بها خلافته، فيصل إلى مراتب الكمال الوجودي التي خلق مستعدًّا للوصول إليها (تلك القوة التي ضللت آثارها قومًا، فزعموا أن في العالم إلهًا يُسَمَّى إِلَهَ الشَّرِّ، وما هي بإله ولكنها محنة إله لا يعلم أسرار حكمته إلا هو) .

(**قال الأستاذ الإمام**) : ولو أن نفسًا مالت إلى قَبُول هذا التأويل لم تجد في الدين ما يمنعها من ذلك، والعُمْدَة على اطمئنان القلب، وركون النفس إلى ما أبصرت من الحق (ولست أحيط علمًا بما فعلت العادة والتقاليد في أنفس بعض من يظنون أنهم من المتشدّدين في الدين، إذ ينفرون من هذه المعاني كما ينفر المرضى أو المخدجون من جيد الأطعمة التي لا تضرهم، وقد يتوقف عليها قوام بنيتهم ويتشبثون بأوهام مألوفة لهم تشبث أولئك المرضى أو المخدجون بأضر طعام يفسد الأجسام ويَزِيد السقام، لا أعْرِف ما الذي فهموه من لفظ رُوح أو مَلَك، وما الذي يتخيلونه من مفهوم لَفظ قوة! أليس الروح في الآدمي مثلاً هو الذي تظهر آثاره في أفراد هذا النوع بالعقل والحس والوجدان والإرادة والعمل، وإذا سلبوه سلبوا ما يسمى بالحياة؟ أو ليست القوة هي ما تصدر عنه الآثار فيمن وهبت لهم فإذا سمي الروح لظهور أثره قوة أو سميت القوة لخفاء حقيقتها روحًا فهل يضرّ ذلك الدين، أو ينقص معتقده شيئًا من اليقين؟) .

ألا لا يسمى الإيمان إيمانًا، حتى يكون إذعانًا، ولا يكون كذلك حتى يستسلم الوجدان، وتخشع الأركان، لذلك السلطان الذي تعلق به الإيمان، ولا يكون كذلك حتى يلقي الوهم سلاحه، ويبلغ العقل فلاحه، وهل يستكمل ذلك لمن لا يفهم ما يمكن فهمه، ولا يعلم ما تيسر علمه؟ كلا، إنما يعرف الحق أهله، ولا يضل سبله، ولا يعرف أهل الغفلة. لو أن مسكينًا من عبدة الألفاظ من أشدهم ذكاءً وأذربهم لسانًا أخذ بما قِيلَ له: إن الملائكة أجسام نورانيّة قابلة للتشكل. ثم تطلع عقله إلى أن يفهم معنى نورانية الأجسام، وهل النور وَحْدَهُ له قوام يكون به شخصًا ممتازًا بدون أن يقوم بجرم آخر كثيف، ثم ينعكس عنه كذبالة المصباح، أو سلك كهرباء، ومعنى قابلية التشكل، وهل يمكن للشيء الواحد أن يتقلب في أشكال وصور مختلفة حسبما يريد، وكيف يكون ذلك ألا يقع في حيرة؟ ولو سئل عما يعتقده من ذلك ألا يحدث في لسانه من العقد ما لا يستطيع حلّه؟ أليس مثل هذه الحيرة يعد شكًّا؟ نعم، ليست هذه الحيرة حيرة مَن وقف دون أبواب الغيب يطرف لما يستطيع النظر إليه، لكنها حيرة مَن

أخذ بقول لا يفهمه، ولو كلف نفسه علم ما لا يعلمه، فلا يعد مثله مما آمن بالملائكة إيمانًا صحيحًا، واطمأنت بإيمانه نفسه، وأذعن له قلبه، ولم يبقَ لوهمه سلاح ينازع به عقله كما هو شأن صاحب الإيمان الصحيح. فليرجع هؤلاء إلى أنفسهم ليعلموا أن الذي وقر فيها تقاليد حفت بالمخاوف، لا علوم حفت بالسكينة والطمأنينة. هؤلاء لم يشرق في نفوسهم ذلك السرّ الذي يعبر عنه بالنور الإلهي، والضياء الملكوتي، واللألاء القدسي، أو ما يماثل ذلك من العبارات. لم يسبق لنفوسهم عهد لملاحظة جانب الحق، ولم تكتحل أعين بصائرهم بنظرة إلى مطلع الوجود على الخلق، ولو علموا أن العالم بأسره فَانٍ في نفسه، وأن ليس في الكون باق كان أو يكون إلا وجهه الكريم، وإن ما كثف من الكون وما لطف، وما ظهر منه وما بطن، إنما هو فيض من وجوده، ونسبة إلى وجوده، وليس الشريف منه إلا ما أعلى بذكره منزلته، ولا الخسيس إلا ما بين لنا بالنظر إلى الأول نسبته، فإن كل مظهر من مظاهر الوجود في نفسه واقع موقعه، ليس شيء أعلى ولا أحق منه، فإن كان كذلك ولا بُدَّ أن يكون كما قدره، ولو عرفوا ذلك كله لأطلقوا لأنفسهم أن تجول في تلك الشئون حتى تصل إلى مستقرّ الطمأنينة حيث لا ينازع العقل شيء من وساوس الوهم، ولا تجد طائفًا من الخوف، ثم لا يتحرجون من إطلاق لفظ مكان لفظ.

هذه القوى التي نرى آثارها في كل شيء يقع تحت حواسنا، وقد خفيت حقائقها عنا، ولم يصل أدق الباحثين في بحثه عنها إلا إلى آثار تجل إذا كشفت، وتقل بل تضمحلّ إذا حجبت، وهي التي يدور عليها كمال الوجود، بها ينشأ الناشئ، وبها ينتهي إلى غايته الكامل، كما لا يخفى على نبيه ولا خامل، أليست أشعة من ضياء الحق؟ أليست أجل مظهر من مظاهر سلطانه؟ ألا تعد بنفسها من عالم الغيب، وإن كانت آثارها من عالم الشهادة؟ ألا يجوز أن يشعر الشاعر منها بضرب من الحياة والاختيار خاصّ بها، لا يدرك كُنْهه لاحتجابه بما نتصوره من حياتنا واختيارنا! ألا ترى ما توافي بأسرارها، من ينظر في آثارها، ويوافيها حق النظر في نظامها، ليستكثر من الخير بما يقف عليه من شئونها، ومعرفة الطريق إلى استدرار منافعها، أليس الوجود الإلهي الأعلى من عالم الغيب وآثاره في خلقه من عالم الشهادة؟ أليس هو الذي وهب تلك القوى خواصها، وقدر لها آثارها؟ لِمَ لا تقول أيها الغافلُ: إنه بذلك وهبها حياتها الخاصّة بها؟ ولم قصرت معنى الحياة على ما تراه فيك وفي حيوان مثلك؟ مع أنك لو سئلت عن هذا الذي تزعم أنك فهمته وسَمَّيته حياة لم تستطع له تعريفًا، ولا لفعله تصريفًا؟ ألا تقول كما قال الله وبه نقول: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ ٱلسَّبۡعُ وَٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهِنَّۚ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمۡدِهِۦ وَلَٰكِن لَّا تَفۡقَهُونَ تَسۡبِيحَهُمۡۗ﴾ (الإسراء: ٤٤).

أفلا تزعم أن لله ملائكةً في الأرض وملائكة في السماء! هل عرفت أين تسكن ملائكة الأرض؟ وهل حددت أمكنتها ورسمت مساكنها؟ وهل عرفت أين يجلس من يكون منهم عن يمينك ومن يكون عن يسارك؟ هل ترى أجسامهم النورانية تضيء لك في الظلام؟ أو تؤنسك إذا هجمت عليك الأوهام؟ فلو ركنت إلى أنها قوى أو أرواح منبثة فيما حولك وما بين يديك وما خلفك وأن الله ذكرها لك بما كان يعرفها سلفك؟ وبالعبارة التي تلقفتها عنهم كَيْلاَ يوحشك بما يدهشك، وترك لك النظر فيما تطمئن إليه نفسك من وجوه تعرفها، أفلا يكون ذلك أروح لنفسك، وأدعى إلى طمأنينة عقلك؟ أفلا تكون قد أبصرت شيئًا من وراء حجاب، ووقفت على سرّ من أسرار الكتاب، فإن لم تجد في نفسك استعدادًا لقبول أشعة هذه الحقائق، وكنت ممن يؤمن بالغيب ويفوض في إدراك الحقيقة، ويقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ (آل عمران: ٧) فلِمَ تَرْمِي طلاب العرفان بالريب ما داموا يصدقون بالكتاب الذي آمنت به، ويؤمنون بالرسول الذي صدقت برسالته، وهم في إيمانهم أعلى منك كعبًا، وأرضى منك بربهم نفسًا! ألا إن مؤمنًا لو مالت نفسه إلى فهم ما أنزل إليه من ربه على النحو الذي يطمئن إليه قلبه كما قلنا كان من دينه في ثقة، ومن فضل ربه في سَعَةٍ. ثم نقول في الآية: إن ترتيب النظم يلتئم مع هذا التأويل الذي أورده الأستاذ الإمام، فإن هذه المعاني التي وردت بصيغة الحكاية، وبرزت في صورة التمثيل جاءت عَقِيب قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا﴾ (البقرة: ٢٩) وبقي شيء واحد لم يصرح به فيما مضى، ولكنه يفهم منه، وهو أن كل قوة مِن قوى هذه الأرض، وكل ناموس من نواميس الطبيعة فيها خلق خاضعًا للإنسان، وخلق الإنسان مستعدًّا لتسخيره لمنفعته إلا قوّة الإغراء بالشّرّ، وناموس الوسوسة بالإغواء الذي يجذب الإنسان دائمًا إلى شر طباع الحيوان، ويعوقه عن بلوغ كماله الإنساني، فالظاهر من الآيات أن الإنسان لا يغلب هذه القوة ويخضعها مهما ارتقى وكمل، وقصارى ما يصل إليه الكاملون هو الحذر من دسائس الوسوسة، والسلامة من سوء عاقبتها بأن لا يكون لها سلطان على نفس الكامل تجعله مسخّرًا لها وتستعمله بالشرور كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ﴾ (الحجر: ٤٢)، وقال عز وجل ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ إِذَا مَسَّهُمۡ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ٢٠١﴾ (الأعراف) أما سلطان تلك القوة في الغناء، وقطع حركة الوجود إلى الصعود، فلا يستطيع إخضاعه لقدرته من البشر كامل، ولا يقاوم نفوذه عامل، وإنما ذلك لله وحده. وهذا حكمها في الكائنات، إلى أن تبدل الأرض غير الأرض والسموات، فنسأل الله أن يجعلنا من أهل التقوى والبصيرة، وأن يعيذنا من الشيطان الرجيم. اهـ ما كتبناه في تفسير سورة البقرة مع ما زاده عليه الأستاذ الإمام بعد ذلك.



الكتب والقرآن

القرآن كلام الله لا كلام جبريل ولا محمد عليهما السلام[1]

السؤال:

من الشيخ محمد عريقات، وإمام مسجد عز الدين في (برنبال) غربية.

حضرة صاحب الفضيلة مولانا رشيد الأمة، ومرشدها الأوحد: أعرض على فضيلتكم مسألةً علميةً أرجو التكرم بإفادتي بالقول الفصل فيها، ولكم جزيل الثواب.

هل القرآن كلام الله، أو كلام محمد، أو كلام جبريل؟ وإذا كان المقطوع به المعلوم من الدين بالضرورة أن القرآن كلام الله - تعالى - فما الداعي للخلاف الذي ذكره السيوطي في الإتقان بأن المنزل من القرآن هو اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط وعبر عنه محمد عليه السلام باللفظ العربي، أو المعنى فقط أيضًا، وعبر عنه جبريل باللفظ العربي، وكذا ذكره الباجوري على الجوهرة مرجحًا الأول، والأمير على الجوهرة أيضًا، والخضري في مقدمة التفسير، والآلوسي في تفسير ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ (الشعراء: ١٩٣-١٩٤) الآية، فهل هذا الخلاف له أصل مقبول معقول منقول، أو أنه مدسوس على أهل الملة؟ وكيف يكون له أصل مع أن اعتقاد ظاهره كفر؟ هذه مسألة من أهم أصول الدين، ولا تقليد في الأصول فما بقي إلا أن تقوموا بتحقيق الحق وإزالة حجب الحيرة عنه، وتتكرموا بإفادتنا بالمنار أو بالبريد، ولكم الشكر، لا برحتم عضد الحق، ونوال السائلين، آمين.

---

(١) المنار ج ٢١ (١٩٢٠) ص ٤٦٩ - ٤٨٣.

الجواب:

إن الذي ندين الله - تعالى - به عن علم يقيني راسخ هو أن هذا القرآن العربي المكتوب في المصاحف، المقروء بالألسنة باللغة العربية هو كلام الله - تعالى - المعجز للبشر ولغير البشر من الخلق، وأنه ليس لجبريل روح القدس منه إلا تبليغه عن الله - عز وجل - لخاتم الرسل عليه الصلاة والسلام كما أن الرسول ﷺ ليس له منه إلا تبليغه عن الله - تعالى - لمن أرسل إليهم، فجبريل عليه السلام تلقاه من الله - عز وجل - بالصفة التي تليق به - تعالى - ولا يعلمها من خلقه إلا جبريل، ومحمد ﷺ تلقاه من جبريل بالوحي الذي لا يعرف كنهه إلا الرسل الذين تلقوا مثله عن جبريل، والصحابة سمعوه من النبي ﷺ، كما سمعه منهم التابعون، ومن تبعهم إلى عصرنا هذا، وكما يسمعه بعضنا من بعض بأصواتنا البشرية لا فرق بين قراءتنا له وقراءة من قبلنا إلا بما نعلمه من التفاوت في التجويد وحسن الأداء.

وإنه ليعسر تعريف الكلام بحد جامع مانع تعرف به حقيقته منه كما يعسر تحديد مثله من الحقائق المعلومة بالضرورة، ومما يحسن أن يقال في تعريفه في الجملة أنه صفة من صفات العالِم، وشأن من شؤونه يتمثل به علمه في نفسه، وفي الخارج، وما يتمثل به العلم في الخارج من الكلام يصل به إلى غير صاحبه فيعلم به من يصل إليه من علم ذي الكلام ما تمثل له بصوت وحرف، أو بكتابة ورسم، أو بغير ذلك، فالإنسان منا يتكلم في نفسه فيهيئ فيها ما يريد أن يقوله لزيد أو عمرو، وينظم الشعر، ثم ينطق به، أو يكتبه، ثم يقرأه، وربما كتب شيئًا، ولم يقرأه، وإذا نطق بالكلام المتمثل في نفسه رسم نطقه في الهواء بصورة أو صفة غير التي يرسم بها في الصحف، فمن سمعه أدرك بسمعه مما رسم في الهواء عين ما هو مرسوم في لوح نفسه بصورة أخرى، وكذلك من رآه في الصحيفة يدرك مما رسم فيها غيره ما قام بنفس المتكلم، وتمثل فيها من ذلك.

وقد اخترع البشر في العصر الأخير وسائل لأداء الكلام وتبليغه لم يكن يعرفها ولا يعقلها أهل العصور السابقة، كالتلغراف السلكي، والتلغراف الهوائي، أو اللاسلكي، وكل منهما مظهر من مظاهر الكلام النفسي ووسائل أدائه، ويسمى كلامًا حقيقيًّا لا مجازيًّا، وينسب كل كلام إلى من صدر عنه، وكان مجلى كلامه النفسي، فالجملة من كلام زيد من الناس يتناقلها الناس بألسنتهم وأقلامهم، وبآلات التلغراف والتلفون، وكل منهم يقول: إنها كلام زيد، فالكلام ما يتمثل به علم العالِم لنفسه أو لغيره، واختلاف صفة التمثيل للنفس ولغير النفس لا تمنع إطلاق اسم الكلام على كل منهما حقيقةً، فمن يرى في القرطاس: قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ...

يقول: إن هذا كلام امرئ القيس، ومن يسمع ذلك من لسان أي إنسان يقول ذلك، ولم يقل أحد من العرب في هذا القول الذي كتب وعلق على الكعبة، ثم كتب في الصحف وقرأه الناس: إن لفظه المرسوم في الصحيفة هو كلام الراسم، وإن الذي أنشد على الناس منه هو كلام المنشد، وإن معناه لامرئ القيس فقط، أو إن ما تمثل من هذا النظم في نفس امرئ القيس هو شعره، وما نقرأه في الكتب أو من حفظنا لمعلقته هو كلامنا، ولا إن هذا كلامه مجازًا، وذلك كلامه حقيقةً، بل أجمعوا على أن هذه القصيدة كلامه، وأنه ليس لرواتها بالقول والكتابة حظ منها إلا النقل لكلام غيرهم.

وإذا قدر البشر على تمثيل كلامهم النفسي بعدة مظاهر لا يختلف مدلولها عن مدلول ما في أنفسهم، فالله - تعالى - أقدر منهم على إبلاغ كلامه النفسي لرسله من الملائكة والناس بما يليق باستعداد كل منهم، فلا غرو من أن يكون لوحيه للملائكة صفة غير صفة وحيه للرسل من البشر فيما يكلمهم به بغير واسطة المَلَك، وأن يكون لما يسمعه النبي من الملك صفة غير صفة ما يسمعه الملك من الرب - سبحانه وتعالى - ولكن الكلام واحد في جميع مظاهره لا يختلف باختلاف طرق أدائه وتبليغه، كما نعرفه في الكلام المسموع بالآذان، والمقروء في الصحف، والمأخوذ من آلة التلغراف السلكي أو الهوائي، ومثله المرسوم في الهواء، أو ما تكيف به الهواء، وبهذا المثال يظهر للمتأمل أن تجلي كلام الله - تعالى - في الألسنة والصحف والهواء وآلات التلغراف، وفي اللوح المحفوظ، وفي أنفس الملائكة والبشر - لا يخرجه عن كونه كلامه - تعالى - ولا يقتضي أن تكون صفة الكلام النفسية له - تبارك وتعالى - مشابهةً لصفة الكلام في أنفس البشر، أو غيرهم من خلقه - تعالى - ولا أن يكون تكليمه للملائكة ولموسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام، كتكليم بعضنا لبعض، ولكن مؤداه واحد، فالذي نقرأه أو نكتبه في المصاحف هو عين ما نزل به الروح الأمين على قلب محمد ﷺ فتلقاه عنه بهذه اللغة العربية وهذا الأسلوب المعجز الذي يعجز عليه الصلاة والسلام كغيره من البشر عن مثله بمقتضى ملكته العربية، ولذلك نرى أسلوبه غير أسلوب الحديث، ونظمه غير نظمه، بل يكثر في الحديث من الألفاظ المترادفة، والصيغ المفردة غير ما في القرآن كلفظ (عرفة) وهو لم يذكر في القرآن إلا بلفظ (عرفات) ولفظ الصوم، وإنما ذكر في القرآن لفظ (الصيام).

ولو كان ما تلقاه النبي ﷺ من كلام الله - تعالى - هو معاني القرآن دون عبارته، لكان القرآن كلامه صلى الله - تعالى - عليه وآله وسلم، لا كلام الله تعالى؛ لأن الكلام هو العبارة التي تتجلى فيها المعاني من علم المتكلم، ومن أخذ عن غيره علمًا من العلوم ففهم منه القواعد والمسائل، ثم كتب في ذلك كتابًا، فإن ما في الكتاب من الكلام ينسب إلى كاتبه، لا إلى

أستاذه الذي تلقى عنه تلك المعاني التي دونها في كتابه، والقرآن كلام الله - تعالى - نسب إليه في آيات كثيرة، كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ (التوبة:٦) وفي أحاديث متعددة، وأجمع على ذلك المسلمون، وإنما اختلف المتكلمون منهم في نظريات فلسفية في تعريف الكلام النفسي واللفظي، وفي كونه من الصفات التي تقوم بذات الله - تعالى - أو التي لا تقوم بها. تولَّدَ منها شبهات يصادم بعضها بعضًا، وكل ما خالف منها ما فهمه جمهور السلف الصالح من نصوص الكتاب والسنة فهو مردود على أهله بالنقل القطعي الذي لا مصادم له من البرهان العقلي.

وأول من أحدث هذه النظريات في الإسلام الجعد بن درهم وجهم بن صفوان، ونصرت المعتزلة نظريات جهم، وانخدع ببعضها كثير من أهل السنة، وكان الإمام أبو الحسن الأشعري من نظار المعتزلة، ثم رجع إلى مذهب أهل السنة، ولكنه لم يترك نظرياتهم المخالفة للسلف كلها دفعةً واحدةً، ومذهبه في مسألة الكلام الإلهي لم يكن عين مذهب السلف ولا غيره من مذهب المعتزلة والجهمية، وقد تبعه فيها كثير من كبار النظار، كالقاضي أبي بكر الباقلاني، وأشهر المصنفين في الكلام من أتباعه، وله عبارة في ذلك اتخذوها أصلاً وفرعوا عليها؛ لذلك صار ينقلها علماء العقائد والمفسرون وشراح الأحاديث في كتبهم، ولا شك في كون بعض تلك البدع تعد خروجًا من الملة، وكون بعضها يستلزم ذلك، ولكن التحقيق عند علماء الأصول والكلام أن لازم المذهب ليس بمذهب، وأن أكثر أصحاب تلك النظريات المخالفة لظواهر نصوص الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح - لم يقولوا بها إلا عن شبهات عرضت لهم أو لغيرهم من المنكرين للإسلام فأرادوا أن يقيموا حجة الإسلام بما قالوه بحسب اجتهادهم، مع إذعانهم لأحكامه وعملهم به، فكيف يقدم أحد على تكفيرهم مع ذلك.

وقد رجع أشهر محققي المتكلمين من الأشاعرة في مسألة الكلام والقرآن والصفات إلى مذهب السلف في أواخر أعمارهم، ومنهم من أرجع كلام مخالفي السلف من أئمتهم إلى وفاق، وإليك ما قاله في مسألة الكلام علاّمتهم (العضد) صاحب كتاب المواقفات الشهير، ونقله عنه في شرحه له السيد الجرجاني قال: (واعلم أن للمصنف مقالةً مفردةً في تحقيق كلام الله - تعالى - على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب، ومحصولها أن لفظ المعنى يطلق تارةً على مدلول اللفظ، وأخرى على الأمر القائم بالغير، فالشيخ الأشعري لما قال: الكلام هو المعنى النفسي فهم الأصحاب منه أن مراده: مدلول اللفظ وحده، وهو القديم عنده، وأما العبارات فإنما تسمى كلامًا مجازًا؛ لدلالتها على ما هو كلام حقيقي، حتى صرحوا بأن الألفاظ حادثة على مذهبه أيضًا، لكنها ليست كلامه حقيقةً، وهذا الذي فهموه من كلام

الشيخ له لوازم كثيرة فاسدة، كعدم إكفار من أنكر كلامية ما بين دفتي المصحف، مع أنه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله- تعالى - حقيقةً، وكعدم المعارضة والتحدي بكلام الله الحقيقي، وكعدم كون المقروء والمحفوظ كلامه حقيقةً، إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتفطن في الأحكام الدينية، فوجب حمل كلام الشيخ على أنه أراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسي عنده أمرًا شاملاً للفظ والمعنى جميعًا قائمًا بذات الله - تعالى - وهو مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، محفوظ في الصدور، وهو غير الكتابة والقراءة والحفظ الحادثة، وما يقال من أن الحروف والألفاظ مترتبة متعاقبة، فجوابه أن ذلك الترتب إنما هو في التلفظ بسبب عدم مساعدة الآلة، فالتلفظ حادث، والأدلة الدالة على الحدوث يجب حملها على حدوث اللفظ دون حدوث الملفوظ جمعًا بين الأدلة، وهذا الذي ذكرناه، وإن كان مخالفًا لما عليه متأخرو أصحابنا، إلا أنه بعد التأمل تعرف حقيقته. تم كلامه) .

(قال السيد) : (وهذا المحمل لكلام الشيخ (أي الأشعري) مما اختاره الشيخ محمد الشهرستاني في كتابه المسمى بنهاية الإقدام، ولا شبهة في أنه أقرب إلى الأحكام الظاهرية المنسوبة إلى قواعد الملة اهـ، فالسيد الجرجاني قد ارتضاه أيضًا) .

وقول السيد في مقدمة العبارة (على وفق ما أشار إليه في خطبة الكتاب) يعني به قول صاحب المواقف في الكلام على رسالة النبي ﷺ من الخطبة ما نصه: (وأنزل معه كتابًا عربيًّا مبينًا، فأكمل لعباده دينهم، وأتم عليهم نعمته، ورضي لهم الإسلام دينًا، كتابًا كريمًا، وقرآنًا قديمًا، ذا غايات ومواقف، محفوظًا في القلوب، مقروءًا بالألسن، مكتوبًا في المصاحف، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يتطرق إليه نسخ، ولا تحريف في أصله، أو وصفه).

قال السيد الشارح في شرح ما قبل الجملتين الأخيرتين من هذه الأوصاف والنعوت: وصف القرآن بالقدم، ثم صرح بما يدل على أنه هذه العبارة المنظومة، كما هو مذهب السلف حيث قال: إن الحفظ والقراءة والكتابة حادثة لكن متعلقها - أعني المحفوظ والمقروء والمكتوب - قديم، وما يتوهم من أن ترتب الكلمات والحروف وعروض الانتهاء والوقوف مما يدل على الحدوث، فباطل؛ لأن ذلك لقصور في آلات القراءة، وأما ما اشتهر عن الشيخ أبي الحسن الأشعري من أن القديم معنى قائم بذاته قد عبر عنه بهذه العبارات الحادثة، فقد قيل: إنه غلط من الناقل منشأه اشتراك لفظ (المعنى) بين ما يقابل اللفظ وبين ما يقوم بغيره، وسيزداد ذلك وضوحًا فيما بعد إن شاء الله تعالى) اهـ.

ونقول: إذا كان ما ذكره (العلامة العضد) ووافقه عليه (السيد السند) هو مراد الشيخ الأشعري من عبارته المشهورة - التي لا يبعد ظاهرها الذي تمسك به جمهور أتباعه عن نظريات أصحابه القدماء من المعتزلة وغيرهم - فبها ونعمت، وإلا فهي مردودة عليه، وعلى كل من خالف السلف الصالح من أتباعه وغيرهم عملاً بقوله ﷺ في الحديث المتفق عليه: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) ولا يغترن أحد بتلك النظريات التي بنى عليها الجهمية والمعتزلة، وبعض الأشاعرة والكلابية وغيرهم أقوالهم في الكلام النفسي واللفظي، وجعل بعضه حقيقيًا وبعضه مجازيًا، ووصف بعضه بالقديم، وبعضه بالحادث، أو تسميته مخلوقًا، فكل ذلك مبني على الهرب من وصف الخالق بصفات المخلوقين لئلا يكونوا مشبهين له بخلقه، ومذهب السلف مبني على وصفه - تعالى - بكل ما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ، وإسناد ما أسنده إليه كلامه وكلام رسوله مع الجزم بالتنزيه، وكونه ليس كمثله شيء، كما نزه نفسه وقامت البراهين العقلية على تنزيهه، ولا تنافي بين الأمرين ولا تناقض، على أن الأشاعرة قد أجمعوا بعد تفلسف بعضهم في الكلام النفسي واللفظي بما تفلسفوا به عن ما هو معلوم من الدين بالضرورة من أن ما بين دفتي المصحف كلام الله - تعالى - حقيقةً، ليس للنبي ﷺ فيه كسب، وإنما هو مبلغ له عن ربه - عز وجل - كما أمره بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ (المائدة: ٦٧) .

وجملة القول أن ما نزل به الروح الأمين من كلام الله - تعالى - على قلب محمد ﷺ هو هذا القرآن العربي ذو الأسلوب الذي علا جميع أساليب العرب، فبلغه ﷺ كما تلقاه ووعاه بدون أدنى تصرف فيه، ولو تصرف فيه أدنى تصرف لذكر مضمون الأمر دون التلفظ بفعل الأمر الذي خوطب به في مثل قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ (الكهف: ١١٠) وقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَآ أُمِرۡتُ أَنۡ أَعۡبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلۡبَلۡدَةِ ٱلَّذِي حَرَّمَهَا﴾ (النمل: ٩١) فلم يذكر لفظ (قل) في مثل هذه الآيات وهو كثير، ولو تصرف فيه أدنى تصرف لما ذكر في أثناء بعض السور ما ألقي إليه على طريقة الاستطراد الذي اقتضته الحال في وقت تبليغ السورة فكان كالأجنبي منها، كقوله - تعالى - في سورة القيامة في سياق الكلام عن حال الإنسان وشأنه في القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ١٩﴾ (القيامة: ١٦-١٩) فهذه الآيات أجنبية عما قبلها وعما بعدها خوطب بها النبي ﷺ في أثناء وحي السورة إليه؛ لأنه أنشأ يقرأ بلسانه ما كان يلقى إليه قبل أن يتم وحيه خوفًا أن ينسى شيئًا منه، فخوطب بهذه

الآيات على طريقة الالتفات والاستطراد ليطمئن ويعلم أن الله - تعالى - عصمه من نسيان شيء من القرآن، وهو في معنى قوله - تعالى - في سورة طه: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ (طه: ١١٤) ولو كان الذي ألقي إليه المعنى دون العبارة لكان تدبره وإطالة الفكر فيه مع السكوت هو الذي يثبته في ذهنه بحسب العادة، لا تحريك اللسان بالعبارة المكتسبة التي يؤديه هو بها، فتحريك لسانه قبل نهي الله - تعالى - إياه عنه دليل على أنه كان يُلقى إليه المعنى في العبارة المخصوصة، فحرك لسانه بقراءة العبارة لئلا ينسى شيئًا منها، فنهاه - تعالى - عن ذلك، وأخبره أنه ضمن له العصمة من ضياع شيء منه.

وقد صح في التفسير المأثور أن المراد بقوله - تعالى -: (قرآنه) : مصدر قرأ، أي: قراءته أخرج البخاري ومسلم والترمذي والنسائي، وغيرهم عن ابن عباس في تفسير الآية، قال: كان رسول الله ﷺ يعالج من التنزيل شدةً، وكان يحرك به لسانه وشفتيه مخافة أن يتفلت منه، يريد أن يحفظه فأنزل الله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ (القيامة: ١٦-١٧) قال: يقول: إن علينا أن نجمعه في صدرك، ثم تقرؤه ﴿فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ﴾ (القيامة: ١٨) يقول: إذا أنزلناه عليك ﴿فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾﴾ (القيامة: ١٨) : فاسمع له، وأنصت ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ (القيامة: ١٩) : أن نبينه بلسانك، وفي لفظ: علينا أن تقرأه، فكان رسول الله بعد ذلك إذا أتاه جبريل أطرق - وفي لفظ استمع - فإذا ذهب قرأ، كما وعده الله عز وجل، وفي رواية: قرأ كما أقرأه، ولو لم يرد في المسألة إلا هذه الآية وتفسيرها المأثور في الصحيح لكفى بها إثباتًا لكون النبي ﷺ ليس له من عبارة القرآن إلا حفظها، كما أوحيت إليه وتبليغها، كما حفظها معصومًا من الخطأ والنسيان فيها، فكيف والآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة، ومنها ما ذكره السائل في سؤاله الأول.

وإننا لا نرى فائدة ما في شرح تلك النظريات والشبهات الباطلة التي ترتب عليها ذلك القول الباطل الذي جزم السائل بكونه كفرًا، ولكننا نذكر السائل والقارئ بأن أهل الحق يتحامون التكفير ما أمكن، ويشترطون في تكفير المخالف للنصوص أن لا يكون مجتهدًا متأولاً، وإننا ننقل هنا نبذةً نافعةً في هذه المسألة من كتاب (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، قال في أثناء شرح مسألة الكلام الإلهي وأقوال الفرق فيها، وعبارة الأشعري التي تقدم تأويل صاحب المواقف لها، ونصر القاضي أبي بكر الباقلاني الشهير له فيما فهمه هو والجمهور منها، ما نصه:

(وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه (الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول) وذكر اثني عشر إمامًا، الشافعي ومالك، والثوري،

وأحمد، وابن عيينة، وابن المبارك، والأوزاعي، والليث بن سعد، وإسحاق بن راهويه، والبخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم قال فيه: سمعت الإمام أبا منصور محمد بن أحمد يقول: سمعت الإمام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول: سمعت الشيخ أبا حامد الإسفرايني يقول: مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الأمصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعًا من الله - تعالى - والنبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول الله ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا مسموعًا ومكتوبًا ومحفوظًا ومنقوشًا، وكل حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين.

قال الشيخ أبو الحسن: وكان الشيخ أبو حامد (أي: الإسفرايني) شديد الإنكار على الباقلاني وأصحاب الكلام قال: ولم تزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرأون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحَوْم حواليه، على ما سمعت (من) عدة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤتمن ابن أحمد بن علي الساجي، يقول: سمعنا جماعةً من المشايخ الثقات قالوا: كان الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الإسفرايني إمام الأئمة الذي طبق الأرض علمًا وأصحابًا إذا سعى إلى الجمعة من قطيعته إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوري المحاذي للجامع، ويقبل على من حضر ويقول: اشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قال ابن حنبل لا كما يقوله الباقلاني، وتكرر ذلك منه جُمُعًا، فقيل له في ذلك فقال: حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد أنني بريء مما هم عليه، يعني: الأشعرية، وبريء من مذهب أبي بكر الباقلاني؛ فإن جماعةً من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفيةً ويقرءون عليه فيفتنون بمذهبه فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعته لا محالة فيظن ظان أنهم مني تعلموه، وأنا ما قلته، وأنا بريء من مذهب الباقلاني وعقيدته.

قال الشيخ أبو الحسن: وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الأصبهاني يقول: سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقاني يقول: كنت في درس الشيخ أبي حامد الإسفراييني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني فبلغه أن نفرًا من أصحابه يدخلون عليه خفيةً لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم، وذكر قصةً قال في آخرها: إن الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا الرجل - يعني: الباقلاني - فإياك وإياه فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي، فقلت: أنا عائذ بالله مما قيل وتائب إليه، واشهدوا علي أني لا أدخل إليه. قال أبو الحسن: وسمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد

بن علي العجلي يقول: سمعت عدةً من المشايخ والأئمة ببغداد – أظن الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم – قالوا: كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعًا خوفًا من الشيخ أبي حامد الإسفراييني، قال أبو الحسن: ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول فقه الأشعري، وعلقه عنه أبو بكر الزاذقاني، وهو عندي، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق في كتابه (اللمع والتبصرة) حتى لو وافق قول الأشعري وجهًا لأصحابنا ميزه، وقال: هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين.

(قلت) : هذا المنقول عن الشيخ أبي حامد وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعي أصحاب الوجوه، معروف في كتبهم المصنفة في أصول الفقه وغيرها، وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد، والقاضي أبو الطيب، وأبو إسحاق الشيرازي، وغير واحد بينوا مخالفة الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن كلاب والأشعري في مسألة الكلام التي امتاز بها ابن كلاب والأشعري عن غيرهما، وإلا فسائر المسائل ليس لابن كلاب والأشعري بها اختصاص، بل ما قالاه قاله غيرهما إما من أهل السنة وإما من غيرهم، بخلاف ما قاله ابن كلاب في مسألة الكلام، واتبعه عليه الأشعري فإنه لم يسبق ابن كلاب إلى ذلك أحد، ولا وافقه عليه أحد من رؤوس الطوائف، وأصله في ذلك هي مسألة الصفات الاختيارية ونحوها من الأمور المتعلقة بمشيئته وقدرته هل تقوم بذاته أم لا، وكان السلف والأئمة يثبتون ما يقوم بذاته من الصفات والأفعال مطلقًا، والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر ذلك مطلقًا، فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في إثبات الصفات، ووافق الجهمية في نفي قيام الأفعال به وما يتعلق بمشيئته وقدرته، ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانسي والأشعري ونحوهما بأن في أقوالهم بقايا من الاعتزال، وهذه البقايا أصلها هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات، فإن هذا الأصل هو الذي أوقع المعتزلة في نفي الصفات والأفعال، وقد ذكر الأشعري في رسالته إلى أهل الثغر بباب الأبواب أنه طريق مبتدع في دين الرسل، محرم عندهم، وكذلك غير الأشعري كالخطابي وأمثاله، يذكرون ذلك لكن مع هذا قد وافق ابن كلاب فيما يضاهيه. وهذا الذي نقلوه من إنكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر بن الباقلاني هو بسبب هذا الأصل، وجرى له بسبب ذلك أمور أخرى، وقام عليه الشيخ أبو حامد، والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام، وأهل الحجاز ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والمحاسن الكثيرة، والرد على الزنادقة، والملحدين، وأهل البدع حتى إنه لم يكن في المنتسبين إلى ابن كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن تصنيفًا،

وبسببه انتشر هذا القول، وكان منتسبًا إلى الإمام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب في بعض أجوبته محمد بن الطيب الحنبلي، وكان بينه وبين أبي الحسن التميمي وأهل بيته من التميميين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف، كما تقدم ذكر ذلك، ولهذا غلب على التميميين موافقته في أصوله، ولما صنف أبو بكر البيهقي كتابه في مناقب الإمام أحمد، وأبو بكر البيهقي موافق لابن الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي صنفه أبو الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي، وهو مشابه لأصول القاضي أبي بكر، وقد حكى عنه أنه كان إذا درس مسألة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري يقول: هذا الذي ذكره أبو الحسن أشرحه لكم، وأنا لم تتبين لي هذه المسألة، فكان يحكي عنه بالوقف فيها إذ له في عدة من المسائل قولان وأكثر، كما تنطق بذلك كتبه، ومع هذا تكلم فيه أهل العلم، وفي طريقته التي أصلها هذه المسألة بما يطول وصفه كما تكلم من قبل هؤلاء في ابن كلاب ومن وافقه حتى ذكر أبو إسماعيل الأنصاري قال: سمعت أحمد بن أبي رافع وخَلْقًا يذكرون شدة أبي حامد – يعني: الإسفراييني – على ابن الباقلاني قال: وأنا بلغت رسالة أبي سعد إلى ابنه سلام ببغداد: إن كنت تريد أن ترجع إلى هراة فلا تقرب الباقلاني، قال: وسمعت الحسين بن أبي أمامة المالكي يقول: سمعت أبي يقول: لعن الله أبا ذر، فإنه أول من حمل الكلام إلى الحرم، وأول من بثه في المغاربة.

قال ابن تيمية: (قلت) : أبو ذر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة وانتصابه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة، وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به، وكان قد قدم إلى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها إلى الحرم فتكلم فيه وفي طريقته من تكلم، كأبي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني، وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه، وهو ممن يرجح طريقة الثقفي والضبعي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث، وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به، ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة، ويدلهم على أصلها، فيرحل منهم من يرحل إلى المشرق، كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي صاحب القاضي أبي بكر، ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي، فأخذ طريقة أبي المعالي ، هو إمام الحرمين شيخ أبي حامد الغزالي وشيخ ابن العربي، في الإرشاد.

ثم إنه ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة، وله في الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيه بصدق وعدل وإنصاف، لكن لما التبس عليهم هذا الأصل المأخوذ

ابتداءً عن المعتزلة، وهم فضلاء عقلاء احتاجوا إلى طرده والتزام لوازمه، فلزمهم بسبب ذلك من الأقوال ما أنكرها المسلمون من أهل العلم والدين، وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظمهم لما لهم من المحاسن والفضائل، ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل، وخيار الأمور أوسطها، وهذا ليس مخصوصًا بهؤلاء، بل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين، والله - تعالى - يتقبل من جميع عباده المؤمنين الحسنات، ويتجاوز عن السيئات ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ (الحشر: ١٠) .

ولا ريب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول ﷺ وأخطأ في بعض ذلك، فالله يغفر له خطأه تحقيقًا للدعاء الذي استجابه الله لنبيه وللمؤمنين حيث قالوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) ومن اتبع ظنه وهواه فأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابًا بعد اجتهاده، وهي من البدع المخالفة للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك، أو أعظم، أو أصغر فيمن يعظمه هو من أصحابه فقلّ من يسلم من ذلك في المتأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب، وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب، ويزول عن القلوب الشك والارتياب، ولهذا تجد كثيرًا من المتأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الأصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة، وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه ينافيه، ويقولون بملزومات القول المنافي، الذي ينافي ما أثبتوه من السنة، وربما كفّروا من خالفهم في القول المنافي وملزوماته، فيكون مضمون قولهم أن يقولوا قولاً، ويكفروا من يقوله! ! وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفطنه لتناقض القولين، ويوجد في الحالين لاختلاف نظره واجتهاده، وسبب ذلك ما أوقعه أهل الإلحاد والضلال من الألفاظ المجملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها إلا الحق والباطل، فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها، كما كان السلف والأئمة يفعلونه صار متناقضًا أو مبتدعًا ضالاً من حيث لا يشعر، وكثير ممن تكلم بالألفاظ المجملة المبتدعة، كلفظ الجسم، والجوهر، والعرض، وحلول الحوادث، ونحو ذلك كانوا يظنون أنهم ينصرون الإسلام بهذه الطريقة، وأنهم بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسله، فوقع من الخطأ والضلال ما أوجب ذلك، وهذه حال أهل البدع، كالخوارج وأمثالهم، فإن البدعة لا تكون حقًّا محضًا موافقًا للسنة؛ إذ لو كانت كذلك لم تكن باطلاً، ولا تكون باطلاً محضًا لا حق فيه؛ إذ لو كانت كذلك لم تَخْفَ على الناس، ولكن تشتمل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل، إما مخطئًا غالطًا، وإما متعمدًا لنفاق فيه وإلحاد، كما قال تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا۟ فِيكُم

مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ (التوبة: ٤٧) فأخبر أن المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم إلا خبالاً، ولكانوا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة، وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم، إما لظن مخطئ، أو النوع من الهوى، أو لمجموعهما فإن المؤمن إنما يدخل عليه الشيطان بنوع من الظن واتباع هواه.

ولهذا جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: (إن الله يحب البصر النافذ عند ورود الشبهات، ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات) وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾﴾ (الفاتحة: ٦-٧) فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعملوا به، والضالون عبدوا الله بلا علم، ولهذا نزه الله نبيه عن الأمرين بقوله: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ (النجم: ١-٢) وقال - تعالى -: ﴿وَاذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولِي الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ ﴿٤٥﴾﴾ (ص: ٤٥) اهـ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية وهو فصل الخطاب في هذا الباب.

وصف كلامه تعالى بالقديم وبحادث الآحاد قديم النوع[1]

السؤال:

من إمام الحاج محمد جابر في كمفوغ سوك هاتي (سمبس - برنيو)

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدي ومولاي العالم العلامة السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الأغر، رزقه الله عمرًا مديدًا ونفع بعلومه المسلمين جميعًا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أرفع إليكم هذه الأسئلة الآتية راجيًا التفضل بجوابها في صفحات ناركم الغراء وهي:

(س١) قال في كتاب (تنبيه ذوي الألباب السليمة) من الكتب النجدية صفحة ٢٠: إن لفظ (القديم) إذا وُصف به كلامه سبحانه وتعالى فهو من الألفاظ المبتدعة حيث قال: فقوله - كلامه سبحانه قديم - هو من جنس ما قبله من الألفاظ المبتدعة المخترعة التي لم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها. اهـ. مع أن علماء الكلام نطقوا بلفظ القديم فهذه كتبهم بين ظهرانينا مذكورة فيها أقوالهم بأنهم عرفوا ووصفوا كلامه جل وعلا بالقديم، ويعتقدون قدمه. وقال الشيخ حسين والي في كتابه كلمة التوحيد صفحة ٥٧: (ويجل مقام أحمد بن حنبل وأضرابه

(١) المنار ج٣١ (١٩٣٠) ص ١٢٠- ١٢١.

أن يعتقدوا قدم القرآن المقروء) ولا أسيء الظن بهم أنهم يعتقدون شيئًا ويمنعون أن يقولوا به في مثل هذه القضية. ومعلوم أن القرآن هو كلام الله. قال صاحب الهداية السنية النجدية صفحة ١٠٦: (ونعتقد أن القرآن هو كلام الله.. إلخ) وما رأيكم في قول صاحب كتاب التنبيه المذكور؟ هل هو صحيح في عدِّه الواصفين بلفظ القديم من أهل البدع كما يدل عليه مفهوم قوله الآتي، أم لا؟ فإن كان صحيحًا فهل يأثم الواصف به أم لا؟

(س٢) وقال أيضًا: والذي عليه أهل السنة والجماعة المخالفون لأهل البدع أن كلام الله سبحانه وتعالى حادث الآحاد قديم النوع.. إلخ، فهل قوله (حادث الآحاد وقديم النوع) من الألفاظ المبتدعة أم لا؟ وهل وردت هاتان الكلمتان في السنة أو في كلام سلف الأمة؟ فإن وردتا فيهما فذاك وإلا فهما من الألفاظ المبتدعة أيضًا، وإني لم أقف في كتاب من كتب أهل السنة على نص يوصف فيه كلامه تبارك وتعالى بهما أو ينقل فيه قول من أقوال سلف الأمة يقولون بهما، ولم أسمع أحدًا من المشايخ يصف بهما كلامه تعالى. أليستا من الألفاظ التي توهم التشبيه؟

وإني أرجو أن تحرروا مع الجواب معناهما ومرادهما وبينوا لنا ذلك بيانًا شافيًا؛ فإني لم أزل في وهم وإشكال وأرى أنكم من أقدر الناس في هذا العصر على حلالمشكلات.

أفتونا ولكم من الله الأجر والثواب).

الجواب:

(ج١) وصف كلام الله بالقديم ومن قال إنه مبتدع:

قول من قال: إن وصف كلام الله تعالى بالقديم من الألفاظ المبتدعة - صحيح، ومثله قول الآخر إن كلام الله تعالى حادث بالآحاد قديم النوع، كلاهما لم يرد في كتاب الله تعالى ولا في أقوال رسوله ﷺ ولا في أقوال الصحابة رضي الله عنهم. ولكن ليس كل من يستعمل لفظًا محدثًا يكون من أهل البدع المخالفين لأهل السنة والجماعة، فجميع أئمة الأمصار من مدوني علوم الشرع في الأصول والفروع قد استعملوا ألفاظًا اصطلاحية لم تُستعمل في القرآن ولا في أقوال النبي ﷺ وأصحابه، والذين تصدوا من أهل السنة للرد على المبتدعة لم يسلموا من استعمال بعض الألفاظ الاصطلاحية المبتدعة، ومنها قولهم: إن كلامه تعالى قديم بقدم ذاته، وهذا من أسباب وقوع الخلاف بين المسلمين في مسألة كلام الله تعالى وكذا غيرها من صفاته، ولم يسلم من ذلك أئمة الحديث والفقه منهم، وقد اشتهر ما وقع من الخلاف في ذلك بين البخاري والذهلي من أئمتهم. بل أتباع إمام الأئمة أحمد بن حنبل المنسوبين إلى

مذهبه في العقائد والفروع قد وقع بينهم الخلاف في هذه المسألة. فلا يصح أن يقال في كل من استعمل لفظًا محدثًا في ذلك ولا كل من خالف أحمد أو جمهور السلف في مسألة من دقائق هذه المسائل - إنه من المبتدعة المخالفين لأهل السنة والجماعة.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في شرح كتاب التوحيد من البخاري وبعض أقوال أهل السنة من المحدثين واتباع المذاهب الأربعة وأقوال المبتدعة في مسألة القرآن في مواضع وقال بعدها كلمة كررها بعد ذكر الخلاف بينهم وهي: والمحفوظ عن جمهور السلف ترك الخوض في ذلك والتعمق فيه والاقتصار على القول بأن القرآن كلام الله وأنه غير مخلوق، ثم السكوت عما وراء ذلك. اهـ. وهذا الذي ينبغي لكل مسلم إلا أن مَن كان في قلبه اضطراب من هذا الخلاف ولم يطمئن بهذا التسليم، فله أن يراجع كلام المحققين الجامعين بين المعقول والمنقول وينظر فيه باستقلال فكر وإخلاص قلب فإنه حينئذ يصل إلى ما يطمئن به قلبه إن شاء الله تعالى.

وكنت أخرت الجواب عن هذه الأسئلة راجيًا أن أجد وقتًا واسعًا أكتب فيه خلاصة هذا البحث المضطرب الأمواج، ولما أجد الوقت الذي يتسع له، ولكنني سأشرع إن شاء الله تعالى قريبًا في طبع عدة فتاوى في ذلك لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية، وأشهد بالله إنني لم أجد في كتب أحد من علماء هذه الملة من أحاط بما أحاط به من حفظ النصوص وأقوال الناس من المحدثين والمتكلمين والفلاسفة والمبتدعة في هذه المسألة وأمثالها، والوقوف على أدلتهم وتمحيصها وتحرير الحق الذي كان عليه سلف الأمة وإقامة الحجة عليه، فلينتظر ذلك السائل وغيره ممن يهمهم تحقيق هذه المباحث وهي ستطبع في كتاب مستقل وربما ننشر بعضها في المنار.

وأما وصف كلام الله تعالى بالقديم فهو صحيح في نفسه وأثبته علماء السنة وفي المراد منه عند السلفيين وعند غيرهم بحث مفصل في مباحث شيخ الإسلام.

(ج٢) مَن قال: إن كلامه تعالى حادث الآحاد قديم النوع.

إن قول من قال: إن كلامه تعالى حادث الآحاد قول مبتدع مبهَم موهم، وله وجه يظهر أنه هو مراده منه، وهو ما قاله بعضهم في تفسير قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ﴾ (الأنبياء: ٢) وقد جعل البخاري هذه الآية ترجمة لأحد أبواب كتاب التوحيد من صحيحه مع آية ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴿١﴾﴾ (الطلاق: ١) وقال عقبها: وإن حدثه لا يشبه حدث المخلوقين لقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: ١١) يعني أن كونه محدثًا لا يقتضي كونه مخلوقًا، فهو كقول السلف من أهل الحديث وغيرهم: له يد لا كأيدينا واستواء لا كاستوائنا، وإن كلامه الموحى إلى رسله

بصوت لا كصوتنا. ومن القائلين بهذا الإمام أحمد رحمه الله تعالى. وهو يقول كغيره من أئمة السلف: إن القرآن المقروء بالألسنة المكتوب في المصاحف كلام الله غير مخلوق، وهم يصرحون بأن القارئ مخلوق وقراءته وكتابته مخلوقتان، وإنما يتقون في هذا المقام ما يتضمن الإيهام. فما قاله الشيخ حسين والي وغيره من إجلال الإمام أن يقول كذا مبني على الاقتناع بنظرية المتكلمين في المسألة وبكون الإمام أحمد كان من أئمة الهدى والسنة، ومقتضاه عنده أنه لا يخالفها. وليس مبنيًّا على النقل عنه.

وكان شيخنا الأستاذ الإمام ذكر مثل هذا في رسالة التوحيد، وعند قراءته لهذا البحث منها في الأزهر صرح بأنه رجع عنه وبأنه سيحذف هذه الجملة في الطبعة الثانية للرسالة وكتب ذلك في حاشية نسخة الدرس، ولذلك حذفناها من كل طبعاتنا لها.

وقد استدلت المعتزلة بالآية على خلق القرآن، والتحقيق أن المراد منها محدث إتيانه ونزوله. قال إسحاق بن راهويه من شيوخ البخاري وأقران أحمد وقد سأله عن الآية حرب الكرماني ما نصه: قديم من رب العزة محدث إلى الأرض. اهـ وراجع سائر الأقوال في الآية وفي المسألة من فتح الباري.

استفتاء في مسائل نصرانية في القرآن[١]

السؤال:

من الأستاذ صاحب الإمضاء بمصر: المخلص علي الجندي - الأستاذ بمدرسة الناصرية الأميرية.

حضرة الأستاذ الكبير خليفة الأستاذ الإمام ووارثه السيد محمد رشيد رضا أحييك بتحية الإسلام، وبعد فإن لي مناقشات كثيرة مع بعض دعاة النصرانية، وقد دعاني ذلك إلى التسلح بالأدلة والبراهين التي تدحض حججهم، وتزهق باطلهم، وقد عَنَّ لي أن أسأل سماحتكم في بعض أشياء أريد شفاء النفس منها، وهي:

(١) ذكر القرآن الكريم الحواريين وأثنى عليهم في غير موضع، والقارئ لكتب النصارى يجد أن هؤلاء الحواريين يدينون بالتثليث وبالصلب، وبكل ما يعتقده المسيحيون على العموم فكيف نوفق بين هذين الأمرين؟

(٢) وصف القرآن الكريم أهل الكهف بالتوحيد، والمعروف أن قصتهم وقعت بعد

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥٠٧-٥٠٨.

المسيح بنحو ٢٥٠ سنة، أي في الزمن الذي غيرت فيه المسيحية، وانقلبت رأسًا على عقب، وقد ساق الدميري القصة وذكر في خلالها أنه لما أحياهم الله وخرج أحدهم يلتمس لهم طعامًا، دهش حينما رأى في بيوت المدينة علامة أهل الإيمان، وقد فسرها الأب شيخو بأنها الصليب. فما الرأي في هذا؟

(٣) ذكر القرآن في سورة يس قصة أصحاب القرية، وما كان إرسال الرسل إليها، ثم التعزيز بثالث، ويفهم من ذلك أن هؤلاء الرسل من الله طبعًا مع أن المفسرين يقولون: إنهم بعض الحواريين، وذكر بعضهم أسماءهم بالفعل ومنهم بولس الذي تبين مما قرأته من الكتب أنه مخترع الديانة المسيحية، وواضع أسسها الجديدة.

(٤) لي أصدقاء من المسيحيين المعتدلين يعتقدون في المسيح ما يعتقده المسلمون فيه من أنه رسول فحسب، ولكنهم يؤمنون بالصلب، وحجتهم في ذلك أن اليهود يقولون به، والمسيحيون مطبقون عليه، والتاريخ يؤيده بشهادة من حضروا أو كتبوا.

فما رأيك في إيمان هؤلاء خصوصًا وهم يعترفون بنبوة محمد ﷺ، وبماذا نزيل هذا الوهم من نفوسهم.

(٥) اليهود يعتقدون بظهور مسيح يحيي مجد إسرائيل، فهل يعتقدون مع هذا أنه ابن الله، وأنه يصلب إلخ، أو أنهم يقولون: إنه رسول كسائر الرسل لا يمتاز عنهم في شيء، وإذا صح هذا فكيف يزعم النصارى أن كتب اليهود وأسفارهم القديمة تبشر بالمسيح على الصورة التي يزعمونها له، والتي انتهت بما انتهت به؟

(٦) لليهود توراة وللنصارى كذلك توراة، فهل بينهما اختلاف، وهل اليهود أقرب في ديانتهم من حيث التوحيد إلى المسلمين أم إلى النصارى، وإذا كانوا أقرب إلى المسلمين كما يظهر لي، فلم كانت العداوة بيننا وبينهم أشد مما هي بيننا وبين النصارى كما ذكر القرآن الكريم في سورة المائدة، وكما هو متوارث لدينا؟

(٧) هل يوجد من أحبار النصارى غير القديس برنابا من قال بالتوحيد المحض وبرسالة المسيح فقط، وبنفي الصلب، وهل يوجد من بينهم بعد ظهور الإسلام من اعترف برسالة سيدنا محمد، ولو إلى العرب خاصة.

(٨) أرى تناحرًا كبيرًا بين الإسلام والمسيحية في هذه الأيام، وأرى تيقظًا من المسلمين، ونشاطًا من الدعاة المسيحيين، ولدي كثير من عقلاء الأوربيين غيروا رأيهم في الإسلام، فهل

يمكن لنا أن نتفاءل بأن الإسلام يظفر بالمسيحية، ولو بعد حين طويل مع ما نراه من وقوع بلاد المسلمين في براثن الاستعمار المسيحي، أرجو إجابة شافية عن كل ذلك، ولكم الشكر الجزيل.

الجواب

حواريو المسيح وعقيدتهم[(١)]

مما قصَّه علينا كتاب الله تعالى من أخبار المسيح عيسى بن مريم عليه السلام أنه كان له حواريون رضوا أن يكونوا أنصارًا له لم يذكر لنا أسماءهم ولا أنسابهم، وفي كتب النصارى أنه كان له تلاميذ اثنا عشر ذكرت أسماؤهم في الرسائل التي يسمونها الأناجيل، وليس فيها أنهم كانوا يدينون بالتثليث ولا أن هذا التثليث المعروف عن النصارى كان معروفًا عندهم، ولكن أشار إليه يوحنا وهو لم يكن منهم. ونعلم من تاريخ الكنيسة ومن التاريخ العام أن هذه العقيدة وثنية قديمة ألصقت بالنصرانية بعد مرور قرون عليهم، ولكن في هذه الأربع قصة صلب المسيح، وأن تلاميذه كانوا معه عندما أخذته الحكومة الرومانية بآراء اليهود لصلبه وأسلمه واحد منهم، وفي القصة ما فيها من الاختلاف بين مدونيها من الأربعة وبين غيرهم ممن كتبوها ورفض مجمع نيقية كتبهم وأناجيلهم عندما أسس هذه النصرانية المعروفة بأمر القيصر قسطنطين الوثني وسياسته ومقتضى إرادته، ومنها إنجيل برنابا الذي ترى فيه قصة الصلب موافقة للقرآن كما ترى التوحيد في أبلغ الآيات البينات، والبشارة بمحمد ﷺ في أجلى العبارات، وقد كان برنابا حاضرًا تلك القصة فهو يخبر عن عيان، على أن القصة عند الأربعة لا تدل على هذه العقيدة البولسية الكنسية المضاهئة لعقيدة الهندوس في قصة كرشنا وثالوثهم الهندي القديم وأمثالها من عقائد التثليث المصري والأوربي القديم، فيقال: إن الحوراايين كانوا يعتقدونها.

توحيد أهل الكهف وشرك قومهم[(٢)]

الواجب علينا في قصص القرآن أن نفقهها ونتدبر حكمة الله تعالى فيها ونعتبر بها كما أنزلها، من غير زيادة عليها أو نقص منها بآرائنا أو بالرواية عن غير المعصوم فيها، وقد فتن أكثر المفسرين للكتاب العزيز بالروايات الإسرائيلية في قصصه وكثيرها كذب مفترى، وما فيها من صحيح فلا حاجة بنا إليه، حتى صرنا نحتاج إلى التوفيق بين نصوص الوحي الحق المعصوم وبينها، وإلى ما هو شر من ذلك.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥٠٩-٥١٠.

فأول ما أجيب به السائل الفاضل أن يضرب عرض الحائط بكل ما روي في القصة مما لا تدل عليه عبارتها سواء منه ما رواه الدميري والمفسرون، وما قاله (شيخو) الجزوبتي..

(**فالأول**) قد يكون ناقلاً كغيره عن الإسرائيليات الموضوعة (**والثاني**) قد يكون مُحَرِّفًا لقصة مروية أو مصنوعة، وقد عهدنا التحريف وافتراء الكذب من دعاة الكنيسة، ولا سيما هؤلاء الجزويت.

أقول: ثانيًا: إن المعلوم من كلام الله الحق المبين، ومن بعض نصوص ما يسميه النصارى بالأناجيل وغيره من كتب العهد الجديد، ومن روايات التاريخ الصحيح، أن المسيح عليه السلام وأتباعه كانوا موحدين لله تعالى مثله على عقيدة التوراة.

وقد علم من التاريخ أن الملك قسطنطين مؤسس التثليث في هذه النصرانية قد نَكَّلَ بالموحدين الخُلَّص وشرد بهم من خلفهم، وأن من بعده من خلفائه في كفالة هذا الدين الرسمي كانوا ينتقمون من الموحدين ويعاقبونهم، وإنما كان ذلك في الربع الثاني من القرن الرابع، حتى صاروا يكتمون عقيدتهم، ويوصي بها بعضهم بعضًا ومن يأتي بعدهم، ويبشرونهم بالنبي الأعظم، الذي بشر به موسى وعيسى ابن مريم عليهما السلام كما ورد في قصة سلمان الفارسي رضي الله عنه إلى أن ظهر المصطفى ﷺ ولا يزال فيهم موحدون، بل كثير بعد انتشار الحرية في أوربة إلى هذا اليوم.

(**وثالثًا**) : إن المحققين من مفسرينا لم يثبت عندهم أن أصحاب الكهف كانوا من النصارى، فالحافظ ابن كثير قال في تفسيره: وقد ذكر أنهم كانوا على دين المسيح عيسى بن مريم فالله أعلم، والظاهر أنهم كانوا قبل ملة النصرانية بالكلية إلخ.

(**ورابعًا**) إن فرضنا أنهم كانوا على دين المسيح، وأنه ظهر لهم بعد استيقاظهم وخروج أحدهم من الغار علامة الصليب، فإن هذا لا يكون معارضًا للقرآن، فكلام الله هو الحق، ومخالفه هو الباطل، لا فرق فيه بين قديم وجديد فالمتقدمون كانوا يكذبون كالمتأخرين، وقد يكذب غيرهم من بعدهم عليهم وعنهم وإنما جئت بهذه القضايا الكلية ليقاس غيرها.

رسل أصحاب القرية[(١)]

إن أكثر المفسرين نقلوا ما أشرتم من تفسير أصحاب القرية وأنها أنطاكية وأن الرسل الثلاثة الذين جاءوها هم رسل المسيح، ومنبع هذه الروايات كعب الأحبار ووهب بن منبه

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١٠-٥١١.

اللذان بَثَّا في المسلمين أكثر الإسرائيليات الخرافية، وابن عباس رضي الله عنه قد روى عن كعب. وقد فَنَّدَ الحافظ ابن كثير هذه الروايات من ثلاثة وجوه (أحدها) أن ظاهر القصة أن هؤلاء كانوا رسل الله عز وجل لا رسل

المسيح إلخ. (ثانيهما) أن أهل أنطاكية التي أرسل إليها المسيح رسله قد آمنوا، بل كانت أول مدينة آمنت بالمسيح، ولهذا كانت مركز بطركية إلخ (ثالثها) أن الله تعالى قد أخبر أن أهل هذه القرية قد أهلكهم الله تعالى بصيحة واحدة فإذا هم خامدون، وقد ثبت أن الله تعالى لم يهلك بعد نزول التوراة أمة من الأمم بعذاب الاستئصال إلخ، فراجع القصة في المجلد السابع من هذا التفسير (طبعة المنار) ولا تنس أن بولس كان عدوًّا للمسيح، وإنما أظهر الإيمان لمن يسمونهم الرسل بعد رفعه، وبرنابا هو الذي قدمه لهم.

حكم الذين يؤمنون برسالة محمد ﷺ وبقصة الصلب[(١)]

إن من ذكر السائل من أصدقائه الذين يؤمنون بنبوة محمد ﷺ ورسالته، وبأن المسيح رسول أيضًا لا إله، وهم مع ذلك يصدقون قصة الصلب لا بد أن يكونوا يفهمون أن قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ (النساء: ١٥٧) لا يدل على نفي هذه القصة من أصلها، بل يتأولون نفي الصلب بنفي قتله وموته به كما يدعي النصارى لإثبات عقيدة الفداء الوثنية، فعلى هذا يجوز عندهم أن يكون الصلب الصوري وهو التعليق على الخشبة قد حصل، ولكن لم يكن مفضيًا إلى موته عليه السلام، بل أنجاه الله ورفعه إليه، وإنني رأيت بعض المسلمين يعتقد هذا لظنهم أن قصة الصلب متواترة تواترًا حقيقيًّا فهي قطعية يجب تأويل ظاهر الآية للجمع بين القطعيين كما إذا قيل فلان شنق وقتل شنقًا؛ لأنه ثبت قطعًا تعليقه بحبل المشنقة، وكان سقط مع الحبل أو أفلت منه فنجا ولم يقتل كما يقع كثيرًا، ففي مثل هذه الحالة يكون صادقًا من يقول: إنه لم يقتل ولم يشنق، وما قتلوه أو ما شنقوه بل أنجاه الله، وقبول هذا التأويل أهون من تكفير من يتأول ظاهر الآية عن اعتقاد، والمَخْرَج من هذا الوهم أن يعلموا أن قصة صلب المسيح غير قطعية وغير متواترة، وأن المسيحيين اختلفوا فيها من العصر الأول.

وقد بيَّنا هذا بالدلائل الواضحة في تفسير الآية، وجمعنا ذلك في رسالة طبعت على حدتها باسم (عقيدة الصلب والفداء) ونشرنا معها بحثًا في تأييد قولنا للدكتور محمد توفيق صدقي رحمه الله تعالى.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١١

مسيح اليهود المُنْتَظَر والمسيح الحق [١]

مسألة مسمى التوراة عند الفريقين مسألة طويلة معقدة، وأما مسألة المسيح فاليهود يعتقدون أن مسيحهم المنتظر ملك مؤيد من الله تعالى يعيد لهم ما سُلِبَ منهم من ملك سليمان لا نبي مرسل، والنصارى يعتقدون ما علمت، والبشارات في كتبهم إشارات ورموز يحملها النصارى على الملك الروحي، واليهود على الملك السياسي والمالي! ! وقد فصلنا المسألتين في تفسير المنار فراجعهما فيه مع حقيقة التوراة.

عداوة اليهود ومودة النصارى للمسلمين [٢]

قد بينت في تفسير آية المائدة في هذا الموضوع أنها نزلت في يهود الحجاز ونصارى الحبشة وموضوعها العداوة والمودة لا العقيدة، فراجعه. وأما قولكم: إن

مضمون الآية في الفريقين متوارث بين المسلمين إلى اليوم فهو خلاف الواقع؛ لأن اليهود بعد الفتوحات الإسلامية لم يعادوا المسلمين كما عادوهم في عهد النبي ﷺ؛ لأنهم لم يذوقوا طعم الحرية ولم ينجوا من اضطهاد النصارى لهم إلا في ظل الحكومات الإسلامية في فلسطين وسورية ثم في الأندلس ثم في الترك، وإنما يعادوننا اليوم في فلسطين؛ لأنهم يريدون سلبها منا، وأما النصارى فقد أسسوا عداوة الإسلام بالحروب الصليبية ويغذيها الاستعمار الأوربي والتعليم الكنسي الإفرنجي إلى اليوم، وإذا لم توجد هذه الأسباب يكون النصارى بطبيعة دينهم أقرب إلى المودة مع المسلمين؛ لأن اليهود أصحاب أثرة وعصبية نسبية موسوية، وقد بينت هذا في تفسير الآية أيضًا.

التوحيد أصل دين النصرانية [٣]

ذكرت في جواب السؤال الأول آنفًا وهو فتوى (٢٧) أن التوحيد هو أصل النصرانية وقديم فيها، وقد فصلت هذا في التفسير أيضًا فراجعه في مواضعه، وبعد ظهور الإسلام أسلم أكثر نصارى جزيرة العرب وسورية ومصر وإفريقية إلخ، ومنهم طائفة أثبتت رسالة نبينا ﷺ للعرب وحدهم وتسمى العيسوية.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١١

(٢) المنار ج ٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١٢

(٣) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١٢

عاقبة التناحر بين المسلمين ونصارى الإفرنج[(١)]

لا شك عندي في أن ما ذكره السائل من التمادي بيننا وبين الإفرنج الذين اتخذوا النصرانية آلة لمقاومة الإسلام والقضاء عليه لمصلحتهم الاستعمارية ستكون عاقبته للمسلمين بشرطها الذي بينه الله لنا في كتابه وقد فصلت هذا مرارًا كثيرة في التفسير، وفي المنار وفي تاريخ الأستاذ الإمام، فإنه كان يعتقد هو وأستاذه حكيم الإسلام السيد جمال الدين الأفغاني قدس الله أرواحهما أن جميع شعوب الإفرنج سيدخلون في الإسلام وينهضون به، وقد أقمت الحجج على هذا وبنيت عليه دعوتهم إلى الإسلام في كتابي (الوحي المحمدي) وهو الكتاب الذي يترجم الآن في بضع لغات، وقد نفدت نسخ طبعته الأولى في أربعة أشهر ويعاد طبعه مرة ثانية في هذه الأيام.

مسألة خلق القرآن وقدمه[(٢)]

السؤال:

من جدة (الحجاز) لصاحب التوقيع: محمد حسين.

حكيم الإسلام بحر العلوم العقلية والنقلية، تاج رأس السنية سيدي محمد رشيد رضا أفندي منشئ مجلة المنار الغراء، لا زال في مقام كريم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من العجب أني لم أعثر في مجلدات المنار على مبحث في القرآن المجيد المكتوب في المصاحف ... إلخ، تكونون كتبتموه أو سُئِلتم عنه؛ لنكتفي عن أن نسألكم، فنروم من غيرتكم على الدين الإسلامي أن تفيدونا بما هو الحق الذي يجب اعتقاده في مسألة القرآن الواقع فيها الخلاف بين الحنابلة وأتباع الحنفية والمالكية والشافعية الآن، بالبيان الشافي الكافي بأدلة الفريقين، وترجيح أي الاعتقادين على الآخر؛ لأن لكم القدح المعلى في هذا الفن، ولكم الأجر والشكر في الدنيا والآخرة.

الجواب:

اعلم يا أخي قبل كل شيء، أنه ما أضر الإسلام والمسلمين شيء كالخلاف والتفرق فيه إلى شيع ومذاهب، يوجه كل باحث منهم قواه إلى تأييد أقوال مذهبه الذي ينتسب إليه،

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٥١٢

(٢) المنار ج١٢ (١٩٠٩) ص ١٨٢ - ١٨٤.

وتفنيد كل ما يخالفه؛ ولذلك وردت الآيات والأحاديث الشريفة في حظر الخلاف والتشنيع على المختلفين، حتى قال عز وجل لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ١٥٩) ، وقال للمسلمين: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ (آل عمران: ١٠٥)، ولعل الجهل بمسألة من المسائل مع الوفاق والاجتماع، يكون أحيانًا خيرًا من العلم بها مع الخلاف فيها والتفرق؛ ولذلك كان النبي ﷺ يريد أن يبين شيئًا فيترك بيانه؛ لأجل خلاف المسلمين في الحاجة إليه، كما فعل يوم أراد أن يكتب لهم كتابًا لن يضلوا بعده أبدًا كما في صحيح البخاري، وقريب من ذلك ما كان حين أراد أن يبين لهم ليلة القدر كما في الصحيح أيضًا، وغرضنا من هذا تذكير السائل الكريم بأنه لا ينبغي له ولا لغيره أن يسأل عن شيء؛ لأجل تأييد ما يراه هو فيه وبيان خطأ المخالف له من المسلمين.

واعلم يا أخي ثانيًا أن المحاكمة بين المذاهب؛ لأجل ترجيح بعضها على بعض، هي من أقوى أسباب الحمل على تعصب أهل كل مذهب لمذهبهم، وملاحاة المخالفين لهم ومعاداتهم، وقلما يوجد منتسب إلى مذهب ينظر في قول المخالف وفي دلائله نظر المستجلي للحقيقة، بل ينظر إليه بعين النقد والبحث عن مواضع الضعف ولو في التعبير؛ ليهجم عليه من موضع ضعف، فينتقض بنيانه ويبين بطلانه.

إذا علمت هذا وذاك، وأنت تعلم أن المنار أنشئ للجمع والتوفيق لا للخذل والتفريق، تبين لك العذر في عدم الإجابة إلى ذكر أدلة المذاهب في المسألة والترجيح بينها، مكتفيًا ببيان الحق فيها، وهو ما كان عليه السلف الصالح من غير جدال ولا نضال، ولا ما كره لنا الله من القيل والقال.

إن هذا القرآن المكتوب في المصاحف، المحفوظ في الصدور، المتلو بالألسنة، هو كلام الله المنزل على قلب رسوله محمد ﷺ، والرسول المبلغ له عن الله - تعالى - ليس فيه صنع ولا عمل. والقول بأنه مخلوق على الإطلاق، أو باعتبار قراءته أو كتابته من البدع المذمومة التي لم يأذن بها الله، ولا قال بها رسوله، ولا أصحاب رسوله، ولا التابعون لهم في هدايتهم، ولا هي مما تحتاج إليه الأمة في حفظ دينها ولا مصلحة دنياها. من البدع أيضًا أن يقال: إن حروفه مخلوقة، وإن قراءتي له مخلوقة، وربما كان ذريعة إلى ما هو شر منه مع عدم الحاجة إليه، وضرر إضاعة الوقت في مثله.

إننا لم نخض في مسألة الخلاف في خلق القرآن اتباعًا للسلف. ولكننا بينا في تفسير

أول آية من الجزء الثالث من القرآن معنى كلام الله وتكليمه، وكون كلامه عز وجل شأنًا من شؤونه قديمًا بقدمه. واتباع مذهب السلف يمنعنا من الخوض في الخلاف، فنحن نبين الحق الذي نعتقده وندين الله به، وندعو إليه، ولا نزيد على ذلك. وقد كان الأستاذ الإمام - رحمه الله تعالى - كتب في رسالة التوحيد جملة في مسألة هذا الخلاف، ثم اعترف بأنه أخطأ مذهب السلف في ذلك، وأمر بحذف تلك الجملة من الرسالة في الطبعة الثانية، ولما وفقنا لطبع الرسالة ثانية مصححة بتصحيحه حذفنا تلك الجملة منها.

ومن المعلوم أن فتنة القول بخلق القرآن حدثت في أول القرن الثالث، فخير لنا أن نجعلها نسيًا منسيًّا، ونكون في ذلك كأهل القرن الأول والثاني. فإن قيل: كان يكون هذا حسنًا لو رضي الناس به وجروا عليه. ولكن المسألة لا تزال تقرأ في الكتب، فتعلق شبهة البدعة ببعض الأذهان، فوجب إبطال تلك الشبهة التي يزعم أصحابها أنهم جاءوا بحقائق الفلسفة؛ إذ جعلوا القرآن عضين: منه كلام نفسي وكلام لفظي، وقالوا: هذا حادث وذاك قديم. قلنا: إن المجادلات النظرية تحيي تلك النظريات الفلسفية، وإنما نميتها بالنهي عنها وبيان الحق الذي كان عليه السلف لا نرى غير ذلك، وبالله التوفيق.

حكم من يعتقد ويقول أن القرآن هو كلام النبي ﷺ(١)

السؤال:

من صاحب الإمضاء في بيروت، السائل: عبد الحفيظ إبراهيم اللادقي، بيروت.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الكبير السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى وأدامه، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فإني أرفع إلى فضيلتكم الأسئلة الآتية راجيًا التكرم بالإجابة عليها على صفحات مجلة المنار الغراء ليكون النفع بها عامًّا ولكم الشكر:

ما قولكم فيمن يعتقد ويقول: إن القرآن الكريم هو كلام النبي ﷺ، وليس من كلام الله تعالى فهل هذا يعد مسلمًا ومؤمنًا أم لا؟ تفضلوا بالجواب، ولكم الأجر والثواب.

---

(١) المنار ج ٣٤ (١٩٣٤) ص ٣٥٦.

الجواب:

من يعتقد هذا يكون كافرًا بإجماع المسلمين؛ لأنه مكذب لله تعالى ولرسوله ﷺ ولما هو معلوم من دين الإسلام بالضرورة والإجماع، ولا فرق بين من يطلق القول بهذا، ومن يزعم أن معاني القرآن وحي من الله أنزلت على قلب النبي ﷺ، وأما عبارته وألفاظه فهي من النبي ﷺ، فقد أجمع المسلمون على أن القرآن أُنْزل عليه ﷺ بهذا النص العربي المكتوب في المصاحف كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٩٢ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ۝١٩٣ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٤ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ (الشعراء: ١٩٢-١٩٥) فإن قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ۝١٩٥﴾ (الشعراء: ١٩٥) متعلق بقوله (نزل) لا المنذرين؛ فإن المنذرين هم الرسل السابقون، ولم يكن إنذار كل منهم بلسان عربي مبين، بل كان كل منهم ينذر قومه بلسانهم كما قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إبراهيم: ٤) والآيات المصرحة بنزول القرآن باللغة العربية معروفة في سور يوسف والرعد وطه والزمر وفصلت والشورى والزخرف والأحقاف، وأما الآيات والدلائل على أن القرآن منزل من عند الله، وأن النبي ﷺ ليس له منه إلا تبليغه بنصه العربي المنزل، وبيان معانيه وتنفيذه، وأنه ﷺ كان عاجزًا كغيره من البشر عن الإتيان بمثله، فقد بيناها في تفسير سورة يونس وسورة هود بأكثر مما فصلناها في كتاب الوحي المحمدي (٢٠) من قال: إنه لم يثبت عنه ﷺ إلا ١٢ أو ١٤ حديثًا: هذا القول غير صحيح، بل لم يقل به أحد بهذا اللفظ؛ وإنما قيل هذا أو ما دونه في الأحاديث التي تواتر لفظها.



أفضل النبيين والسؤال بحقه[1]

السؤال:

حضرة صاحب الفضيلة السيد محمد رشيد رضا المحترم زيد في مجده، سيدي، السلام عليك ورحمة الله، وبعد، فالمرجو من فضيلتكم أن تبين لنا الجواب عن السؤال الآتي وهو:

قد نص القرآن الكريم على أفضلية بعض النبيين على بعض في الدرجات، ولم نر فيه آية تدلنا صريحًا على من هو أفضلهم، وما هو نوع التفضيل، فإذا كان الأفضل محمدًا، فما الدليل؟ وبماذا كان أفضل؟ ثم إذا دعا أحد هكذا: (اللهم إني أسألك بحق أو بجاه محمد سيد المرسلين أن تسهل لي رزقي أو تغفر لي ذنبي) ، مثلاً، فهل هذا الدعاء جائز شرعًا، أو يعد ذلك شركًا؟ أفيدونا أثابكم الله.

الجواب:

هنا سؤالان لا سؤال واحد، وإننا نجيب عنهما باختصار لما سبق لنا في موضوعهما من التفصيل في عدة مواضع:

فضل نبينا على سائر النبيين عليه وعليهم الصلاة والسلام:

الفضل في اللغة: الزيادة، وأفضل الشيئين أو الشخصين مثلاً ذو الزيادة في الصفات والمزايا والخصائص والأعمال الشريفة التي من شأنهما الاشتراك فيها، فتكون موضوع

---

(١) المنار ج ٢٢ (١٩٢١) ص ٢٦٤

التفاضل، فالأنبياء منهم المرسلون وغير المرسلين، والمرسلون أفضل بما خصوا به من الرسالة، وقد كان كل رسول يرسل إلى قومه خاصة بشرع مؤقت يليق بحالهم واستعدادهم للهداية، حتى استعد جميع البشر للهداية الكاملة العامة، فبعث الله محمدًا خاتم النبيين للناس كافة، وأكمل به دينه الذي بعث به من سبق من رسله، وأتم نعمته عليهم، فكان رحمة عامة للعالمين، وإنما تكمل الأشياء بخواتيمها، فكان أفضلهم بعموم بعثته وشمول هدايته وكمال الدين على لسانه ويده وحفظ كتابه وآيته، وهذه مزايا تتعلق بموضوع الرسالة، والقرآن ناطق بكل منها، ولهذا قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ (البقرة: ٢٥٣) أنه هو المراد بالبعض، والتلميح قد يختار على التصريح إذا كانت قرائن الحال معينة له، وقال شيخنا الأستاذ الإمام: إن نكتة ذكره بين موسى وعيسى عليهم الصلاة في قوله: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ﴾ (البقرة: ٢٥٣) هي التنبيه لكونه هو الوسط، كما قال: إنه جعل أمته وسطًا، وخير الأمور أوساطها. وقد كانت شريعة موسى مشتملة على المبالغة والشدة في الأحكام الجسدية والأمور المادية، وتعاليم عيسى مشتملة على المبالغة في أحكام الزهد والمواعظ الروحية، فجاءت شريعة محمد وتعاليمه وسطًا في كل منهما، كما بيناه بالتفصيل في مواضع من التفسير وغير التفسير من أبواب المنار، ولما كانت أمم الرسل المعروفة في زمن بعثته محصورة في أمة موسى وعيسى، كان ذلك من أقوى القرائن اللفظية على أن من رفعه الله درجات هو النبي الذي بعث بعدهما؛ لأن حمله على نبي انقرضت أمته ولم يبق أثر لشريعته بعيد وغير مفيد، وتتنزه بلاغة القرآن وهدايته عن ذلك.

سؤال الله بحق خاتم رسله وجاهه سؤال الله تعالى ودعاؤه هو روح العبادة وركنها الأعظم، والقاعدة التي تلي توحيد الله، وعدم إشراك أحد معه في العبادة هي أن عبادته تكون بما شرعه سبحانه فقط؛ أي: اتباعًا لا ابتداع فيه، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله المتبعة التي صحت بالنقل والعمل عن السلف الصالح أن يسأل سبحانه شيئًا بحقوق أحد من خلقه عليه، وإن كان من عباده المكرمين الذين جعل لهم حقًّا عليه جزاءً على أعمالهم، ولا بجاهه عنده، وإن ثبت أنه جعل له وجاهة، فهذا السؤال إذًا بدعة ولكنه ليس شركًا في هذه العبادة؛ لأن السائل قد توجه فيها إلى الله ودعاه وحده، ولكنه ابتدع في دعائه بدعة أراد أن تكون سببًا لإجابة السؤال، وهي إدخال شيء في العبادة لم يأذن به الله بنص ولا فحوى، بل يدل الشرع والعقل على بطلانه، ذلك بأنه ليس لأحد على الله تعالى حق إلا ما جعله هو له بفضله، وإن كان جزاء على عمله فإثابته لعبيده فضل منه عليهم كما ثبت، وقد ورد في

الصحيح من أن حق الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، وحقهم عليه إذا فعلوا ذلك أن يدخلهم الجنة، فهذا الحق لزيد العابد المخلص لله تعالى لا يصح أن يكون سببًا لإجابة سؤال عمر وشفاء مرضه، أو توسيع رزقه أو مغفرة ذنبه؛ لأن من أصول دين الله المعقولة ﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ (النجم: ٣٨-٣٩) ، وكذلك ما جعل الله من الوجاهة بفضله لموسى عليه السلام، إذ قال فيه: ﴿وَكَانَ عِندَ اللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾﴾ (الأحزاب: ٦٩) لا يعقل أن يكون سببًا لمثل ذلك، فالله تعالى قد جعل لكل شيء سببًا، وليست هذه الوجاهة ولا تلك الحقوق من أسباب ما ذكر، على أنها لو كانت منها لما صح أن تدخل في العبادة إلا بإذن منه تعالى كما أذن بغير زيادة ولا نقص، نعم إن من الجاه والوجاهة الشفاعة وهي من أسباب المغفرة، ولك أن تسأل الله أن يجعلك أهلاً لشفاعة رسوله ويغفر لك بها، ولكن لم يرد أنها سبب لمصالح الدنيا، ولم يكن الصحابة يطلبون من النبي - ﷺ - عند قبره ولا في حال البعد عنه في حياته أن يشفع لهم في شفاء مرض ولا دفع ضرر ولا نزول مطر، ولا يسألون الله ذلك بجاهه - ﷺ - وقد طلبوا من عمه العباس أن يستسقي لهم بعده بدلاً من استسقائه.

ولو كان هذا من عبادتهم لتواتر عنهم أو اشتهر برواية الشيخين وأصحاب السنن؛ لتوفر الدواعي على ذلك.

فإن قيل: إن شرع ما لم يأذن به الله قد عد من الشرك، وعد من يقبله ويعمل به من متخذي الشركاء والأرباب من دون الله في قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١) وقوله عز وجل: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١) الآية، وقد فسر في الحديث المرفوع اتخاذهم أربابًا بطاعتهم فيما يحلون لهم ويحرمون عليهم، وطالما كرر المنار هذه المسألة، وفي تفسير هذا الجزء قول مفصل فيها.

قلنا: إن السؤال وارد، ولكن يفرق في مثله بين تنقيح المناط وتحقيق المناط، فإن الشيء قد يكون بمقتضى الدليل شركًا أو كفرًا، ولا يعد كل من فعله مشركًا أو كافرًا، كما نقلناه عن شيخ الإسلام (ص١٢١ ج٢) ، ولا يسأل ذلك السؤال من يقوله من المسلمين إلا وهو يظن أنه مشروع، بتقليد، أو شبهة دليل على صحته، كبعض الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة التي لا تدل عليها النصوص من هذا القبيل، ولم يكفر السلف مسلمًا بها، كما فصلناه في الأجزاء التي قبل هذا، ومنهم من يدخل هذه المسألة في باب الإقسام على الخالق بالمخلوق، وقد صرح الحنفية بكراهته، قال أبو يوسف: وأكره أن يقول: بحق فلان أو بحق أنبيائك ورسلك

وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام. والمراد كراهة التحريم، وقد فصل القول في هذه المسألة شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه (التوسل والوسيلة) وهو مطبوع نقلنا بعض أقواله في المجلد الثاني عشر من المنار وغيره، فليراجع السائل ذلك في موضعه.

علم الغيب للأنبياء[(١)]

السؤال:

الدكتور نصر أفندي فريد بالمنصورة: جمعنا مجلس علمي تناقشنا فيه مع أحد أفاضل الأزهريين إذ تنبأ أن المحكمة ستبرئ متهمين في قضية، فقلنا له: لا يعلم الغيب إلا الله. فقال: إن لي حجة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧﴾ (الجن: ٢٧) قلنا: لست برسول. فقال: يقصد برسول هنا في اللغة ما يعم، لا النبي المرسل المصطلح عليه فقط. فحاججناه فلم يقتنع

الجواب:

قوله تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ۝٢٧﴾ (الجن: ٢٦-٢٧) يراد بالرسول فيه: النبي المرسل المبلغ عن الله تعالى دينه بدليل قوله تعالى في الآية التي بعد هذه: ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا۟ رِسَـٰلَـٰتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَىْءٍ عَدَدًۢا ۝٢٨﴾ (الجن: ٢٨) فقول الأزهري: إن لفظ الرسول هنا عام يشمل النبي المرسل وغيره باطل لا وجه له ويا ليتكم سألتموه عن هذا العموم اللغوي أيدخل فيه كل رسول أرسله إنسان في حاجة له أم يشمل بعض رسل الناس دون بعض؟ وما معنى العموم حينئذ؟ وإننا لنعلم أن كثيرًا من الذين أخذوا بعض قشور العلم يحرفون كل كلام حتى كلام الله تعالى ليؤيدوا دعاويهم أمام الناس، وأن هذا من أكبر أبواب الفساد الذي طرأ على العلم والدين، ولكنهم كانوا يحرفون ويأولون ما يحتمل ذلك بحسب اللفظ في الجملة. وما رأينا أحدًا تجرأ مثل أزهريكم على تحريف القطعي تفسيرًا للقرآن برأيه وهواه نعوذ بالله، ولو صح أن يكون مثل هذا رسولاً لما كان ممن ارتضى الله.

ثم إن المراد بالغيب الذي يظهر الله من ارتضى من رسله عليه هو: عالم الآخرة فقد أظهرهم على أمر الحساب والجزاء، وأعلمهم بأن هناك دارًا للنعيم، ودارًا للعذاب وأطلعهم على عالم الملائكة ... إلخ، ما أبلغوه من رسالات ربهم كما هو منصوص في الكتاب العزيز،

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٥٧.

وليس معناه أن الله تعالى يطلع الرسل على ما غاب من أمر العباد وما يجري لهم في الدنيا من رزق ونعيم وبلاء وغير ذلك، والدليل على أن هذا غير مراد ما أمر الله تعالى خاتم النبيين أن يبلغه للناس عن نفسه بقوله: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨﴾ (الأعراف: ١٨٨) وما حكاه أيضًا عن غيره من رسله، كقوله عن لسان نوح عليه السلام: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ إِنِّي مَلَكٞ﴾ (هود: ٣١) ... إلخ، وأمر نبينا بمثل هذا في سورة الأنعام.

شق صدر النبي ﷺ وتطهير قلبه من حظ الشيطان[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في الإسكندرية. تلميذكم الخاضع إسماعيل حسن خليه

سيدي الحكيم قدوة العلماء وتاج الفصحاء: من لا أسميه إجلالاً وتكرمة ... فقدره المعتلي عن ذاك يغنيني أتطفل على مائدتكم العلمية التي أبهرت العقلاء وأعجبت الفصحاء لما عليها من أصناف المعارف الحية وأنواع التعاليم الصحيحة- راجيًا من علو آدابكم ومكارم أخلاقكم أن تفسحوا لي المقام، فإن لي قلبًا يصبو إلى ما يفوه به فوكم من الدُّرَر، وما ينطق لسانكم من الحِكم والعِبَر وما ينزه قلمكم من الفكر.

في هذه الأيام كثر الجدال حتى كاد يُفضي إلى الهلاك في مسألة (انشقاق صدر الرسول -عليه الصلاة والسلام- وإخراج قلبه وتطهيره من حظ الشيطان الذي وجد معه من يوم أن ظهر على الأرض ونزل من بطن أمه وامتلائه حكمة) اختلفت آراء القوم وتباينت في تلك المسألة فمن مصدِّق عليها مقر بحدوثها ومن مكذب لها مفنِّد لا يلوي إلا على ما يثبته البرهان ويقبله الوجدان ويقر به العقل الرجيح - أما المصدق لها فأدلته ما جاء في البخاري بما معناه: أن النبي بينما كان يلعب في الصغر مع أقرانه؛ إذ نزل عليه جبريل فصرعه وشق صدره فأخرج قلبه وطهره من خبائث الشيطان أو بالأحرى من موضع يوسوس له فيه الشيطان وملأ قلبه نورًا وحكمةً.

ولم يكتف جبريل بشق صدره مرة بل شقه مرات تبعًا لازدياد الحكمة ونموها فيه كلما كبر حتى كان ليلة الإسراء، وهو نائم ناداه من أحد الثلاثة منادٍ (كما يقول البخاري) فقام إليه وأتى، فإذا جبريل، وقد أفرج صدره ونظف قلبه ثم أسرى به- وقد قال النبي بما معناه: كل

(١) المنار ج ١٩ (١٩١٦) ص ٥٢٩ - ٥٣٧.

مولود يستهل معه الشيطان. فسئل: حتى أنت يا رسول الله؟ قال: (حتى أنا، ولكني تغلبت على شيطاني) قال الله تعالى في سورة الحج: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ٥٢﴾ (الحج: ٥٢) الآية. وأما المكذب لها فإنه باقٍ على تكذيبها، وها هو قد كتب إليكم؛ ليسترشد بنور علمكم الساطع لاعتقاده بأنك الزعيم الأكبر للمسلمين. تلك هي المسالة التي أرجو من حضرتكم إما تأييدها لنسير على مقتضاها، وإما نفيها وبذلك تنتفي الشُّبه والأباطيل التي تشوه سُمعة الرسول -عليه الصلاة والسلام- والأمل وطيد في أن يكون الرد سريعًا لا زلت محفوظًا من الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته آمين.

الجواب:

لا بد أن يكون مرادكم بتكذيب المسألة تكذيب الرواية أو الروايات الواردة فيها التي أوردتم بعضها بالمعنى فخالفتم اللفظ والمعنى، وقرنتم به آية الحج وليست من معناه في شيء بل معناها أن الرسل والأنبياء إذا تمنوا لا يتم لهم موضوع أمانيهم بسبب وسوسة الشيطان للناس ولا محل لتفصيل ذلك هنا. وقد صرحتم بأن سبب التكذيب اعتقادكم أن مضمونها يعد طعنًا في سمعة الرسول - ﷺ- يجب أن ينزه عنه. ولكن لا ينبغي لمسلم أن يرد حديثًا مرويًّا إلا بعلة في سنده، أو معارضة ما هو أقوى منه لمتنه بشرطه، ومن أشكل عليه فهم شيء من الأحاديث فعليه أن يبحث ويسأل لا أن يرده بهواه، ويكذب من لا يعرف سيرته من الرواة. وإننا نورد هنا مما روي في هذه المسألة أصحها سندًا ونبين ما في أسانيدها ومتونها مما يمكن أن يتعلق به من ينفي وقوع شق الصدر حقيقة، ثم نبين ما ينبغي أن توجه به المسألة على تقدير صحة وقوعها فنقول: روى حديث شق الصدر في الصغر مسلم - لا البخاري- قال: حدثنا شيبة بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) أن رسول ﷺ أتاه جبريل وهو يلعب مع الغِلمان فأخذه فصرعه فشق عن قلبه فاستخرج القلب فاستخرج منه علقًا فقال: هذا حظ الشيطان منك. ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم ثم لأَمَه ثم أعاده في مكانه وجاء الغلمان يسعون إلى أمه يعني ظئره (أي: مرضعته حليمة السعدية) فقالوا: إن محمدًا ﷺ قد قتل فاستقبلوه وهو منتقع اللون.

وأقول: إن في هذا السند مقالاً قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب في شيبان بن فروخ: صدوق يهِم (أي يخطئ) ورُمي بالقدر. قال أبو حاتم: اضطر الناس إليه أخيرًا. من صغار التاسعة. وقال في شيخه حماد بن سلمة: ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره، ومن كبار الثامنة اهـ.

وقال في تهذيب التهذيب بعد ثناء الأئمة عليه: وقال البيهقي: هو أحد أئمة المسلمين إلا أنه لما كبر ساء حفظه؛ فلذا تركه البخاري، وأما مسلم فاجتهد، وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ اثني عشر حديثًا ذكرها في الشواهد. ثم قال الحافظ: وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وربما حدث بالحديث المنكر. وأقول: يؤخذ من هذا الكتاب ومن ميزان الاعتدال أنهم أنكروا من روايته عدة أحاديث شاذة في الصفات قيل: إنها دُست في كتبه.

هذا أصح ما رُوي في هذا الباب، وقد علمت ما في سنده، ثم إن أنسًا لم يرفعه وما كل ما يرويه الصحابي عن مجهول يُحتج به بل يفرق في روايته بين أحكام الدين وبين الأخبار عما كان قبل الإسلام؛ إذ يمكن أن ينتهي الخبر إلى بعض المشركين، وقد رُوي خبر شق الصدر عن حليمة السعدية مرضعته ﷺ من طرق أخرى عند أهل السيَر والطبراني والبيهقي وأبي نعيم وابن عساكر كلها دون طريق مسلم منها الضعيف والموضوع كرواية البيهقي وابن عساكر عن ابن عباس عن أبيه من طريق محمد بن زكريا الفلاني وكان كذابًا يضع الحديث. ورواية أبي نعيم وأبي إسحق وغيرهما عن عبد الله بن جعفر عن حليمة من طريق جهم بن أبي الجهم. قال الذهبي: لا يُعرف، له قصة حليمة السعدية. فإذا كان السائل يرى أن هذا الحديث لا يصح لما رآه في متنه غير لائق بمنصب النبي ﷺ فقد علم أيضًا أن في سنده مقالاً، وليس هو من عقائد الدين ولا من أحكامه القطعية.

وقد ورد خبر شق الصدر في أحاديث المعراج أيضًا المروية في الصحيحين والسنن وغيرها، وقد استشكلها بعض العلماء فنورد منها ما لا بد منه لبيان هذه المسألة.

أحاديث قصة المعراج في الصحيحين مدارها على أنس بن مالك، فمنها ما رواه بنفسه، ومنها ما رواه عن غيره. وقد ذكر في بعضها شق الصدر دون بعض، فأما حديث أنس فلم تُذكر قصة شق الصدر في طريق من طرقه إلا طريق شريك بن عبد الله بن أبي نمر عنه وهو في صحيح البخاري وتفسير ابن جرير، قال أنس: ليلة أسري برسول الله – ﷺ– من مسجد الكعبة جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال أوسطهم: هو خيرهم، وقال أحدهم: خذوا خيرهم ، ورد أنه كان نائمًا بين عمه حمزة وابن عمه جعفر ، فكانت تلك الليلة فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى ، كانت هذه بعد البعثة بلا خوف، فيما يرى قلبه وتنام عيناه ولا ينام قلبه، وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم، فلم يكلموه حتى احتملوه فوضعوه عند بئر زمزم فتولاه منهم جبرئيل فشق جبرئيل ما بين نحره إلى لبته حتى فرغ من صدره وجوفه فغسله من ماء زمزم بيده حتى أبقى جوفه، ثم أتى بطست من ذهب فيه تور من

ذهب محشوًّا حال وفي غير هذا الحديث ذكر وصف الطست نعتًا لإحلال وليس فيه ذكر التور، إيمانًا وحِكمة فحشى به صدره ولغاديده- يعني عروق صدره- ثم أطبقه ثم عرج به. إلخ الحديث، وفي آخره (واستيقظ وهو في المسجد الحرام) وهذه الرواية صريحة في أن ذلك كله كان في النوم وليس فيها ذكر لحظ الشيطان، واحتج بها من قالوا: إن المعراج كان رؤيا منامية. وأولها من قال: إنه كان في اليقظة بالروح والجسد. ولا يحتاج إلى تأويلها من قالوا: إنه مشاهدة روحية. وفي نسخة من صحيح البخاري (فاستيقظت) بدل واستيقظ، وهي كما قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري التفات من الغيبة إلى حكاية قول النبي -ﷺ- والتور الذي ذكر أنه كان في الطست إناء صغير يُشرب فيه.

وفي رواية شريك هذه مخالفة لغيرها في عدة أمور استشكلوها وأنكروها عليه وغلطوه فيها أهمها قوله: (ثم دنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى) مع أن الثابت في الصحيح أن آية (ثم دنا) نزلت في جبريل - عليه السلام- وهاك ما في فتح الباري للحافظ ابن حجر في ذلك: قال الخطابي: ليس في هذا الكتاب- يعني صحيح البخاري- حديث أشنع ظاهرًا وأبشع مذاقًا من هذا الفصل فإنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما- هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلق من فوق إلى أسفل (قال) فمن لم يبلغه من هذا الحديث إلا هذا القدر مقطوعًا عن غيره ولم يعتبره بأول القصة وآخرها اشتبه عليه وجهه ومعناه، وكان قصاراه إما رد الحديث من أصله، وإما الوقوع في التشبيه، وهما خطتان مرغوب عنهما. وأما من اعتبر أول الحديث بآخره فإنه يزول عنه الاستشكال فإنه مصرح فيهما بأنه كان رؤيا لقوله في أوله: (وهو نائم) وفي آخره (استيقظ) وبعض الرؤيا مثل يضرب ليتأول على الوجه الذي يجب أن يصرف إليه معنى التعبير في مثله، وبعض لا يحتاج إلى ذلك بل يأتي كالمشاهدة.

(**قال الحافظ بعد نقل ما تقدم) قلت:** وهو كما قال، ولا التفات إلى من تعقّب كلامه بقوله في الحديث الصحيح: (إن رؤيا الأنبياء وحي) فلا يحتاج إلى تعبير؛ لأنه كلام من لم يُمعن النظر في هذا المحل. فقد تقدم في كتاب التعبير أن بعض رؤى الأنبياء يقبل التعبير. وذكر الحافظ الأمثلة من الصحيح على تأويل النبي - ﷺ- لبعض الرؤى بغير ظاهرها. ثم ذكر أن الخطابي تُعقّب في جزمه بأن ما ذكر كان في المنام وقوله: إن القصة بطولها إنما هي حكاية يحكيها أنس من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي - ﷺ- ولا نقلها عنه ولا أضافها إلى قوله، فحاصل الأمر في النقل أنها من جهة الراوي إما من أنس، وإما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكر الألفاظ التي لا يتابعه عليها سائر الرواة انتهى- أي كلام الخطابي، ثم أطال الحافظ

البحث فيه، ولا يعنينا من بحثه إلا قوله بأن للحديث حكم المرفوع؛ لأنه مرسل صحابي فيما لا مجال للرأي فيه، ويفسر هذا ما يأتي.

وأما ما رواه أنس عن غيره مشتملاً على مسألة شق الصدر فليس في الصحيح منها إلا حديث مالك بن صعصعة الأنصاري المرفوع الذي رواه أنس عنه ولم يرو أحد عنه غيره. وأوله كما في البخاري (بينما أنا في الحطيم - وربما قال في الحِجر- مضطجعًا، قال الحافظ: زاد في بدء الخلق (بين النائم واليقظان) إذ أتاني آتٍ فقد قال: سمعته يقول: - فشق ما بين هذه إلى هذه.. يعني من ترقوته إلى آخر مراق بطنه وفسر في هذه الرواية بلفظ آخر، فاستخرج قلبي، ثم أُتيت بطست من ذهب مملوءة إيمانًا فغسل قلبي ثم حشي ثم أعيد، ثم أُتيت بدابة دون البغل) إلخ الحديث. والظاهر أن أنسًا روى هذه القصة غير مرفوعة عن مالك هذا فصرح باسمه مرة وأرسلها مرة أو مرارًا عند ما كان يحدّث بها وذكر في بعض المرار ما سكت عنه في بعض. وهذه تؤكد أن القصة كانت في النوم وتضعف تأويل المئولين إلا من قال بحصولها مرة في اليقظة ومرة أو أكثر من مرة في الرؤيا إن أثبت ذلك.

وقد روى أنس مسألة شق الصدر في أحاديث المعراج عن أبي ذر مرفوعة في الصحيحين قال: كان أبو ذر يحدّث أن رسول الله ﷺ قال: (فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة فنزل جبريل ففرج صدري ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلئ حكمة وإيمانًا فأفرغه في صدري ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي فعرج بي إلى السماء) الحديث، فهذه الرواية لم يصرح فيها بأنه كان نائمًا، ويمكن حملها على المصرحة بذلك دون العكس. ولذلك جزم الحافظ بأن القول بتعدد المعراج في اليقظة بعيد جدًّا تنافيه المُراجعة في مسألة فرض الصلاة منافاةً ظاهرةً.

وإذا كان الجمع بين تعارض الروايات الصحيحة السند متعذرًا بدون القول بالتعدد، وكان القول بالتعدد في اليقظة بعيدًا، بل غير معقول، فلا مندوحة عن القول بأنها كانت رؤيا منامية إما كلها أو يُستثنى واحدة منها كانت في اليقظة، والأكثرون على هذا، فيمكن أن يقال إذًا: إن شق الصدر كان في الرؤيا المنامية التي تكررت دون واقعة اليقظة إلا أن تكون هذه مشاهدة روحية كما قال بعضهم.

وأما حديث مس الشيطان للمولود فهو مروي في الصحيحين عن أبي هريرة باستثناء عيسى في بعض الروايات، وعيسى وأمه في بعض، والحديث واحد، وسيأتي نصه في تلخيص الجواب. وقد استشكل بعض العلماء معناه قال الحافظ في شرحه من الفتح ما نصه: (وقد طعن صاحب الكشاف في معنى هذا الحديث وتوقف في صحته فقال: إن صح هذا

الحديث فمعناه أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فإنهما كانا معصومَيْن. وكذلك من كان في صفتهما لقوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٤٠﴾﴾ (الحجر: ٤٠) قال: واستهلال الصبي صارخًا من مس الشيطان تخييل لطمعه فيه كأنه يمسه ويضرب بيده عليه ويقول: هذا ممن أغويه. وأما صفة النخس كما يتوهمه أهل الحشو فلا، ولو ملك إبليس على الناس نخسهم لامتلأت الدنيا صراخًا انتهى. وكلامه متعقب من وجوه والذي يقتضيه لفظ الحديث لا إشكال في معناه ولا مخالفة لما ثبت من عصمة الأنبياء، بل ظاهر الخبر أن إبليس مُمكّن من مس كل مولود عند ولادته لكن من كان من عباد الله المخلصين لم يضره ذلك المس أصلاً، واستثنى من المخلصين مريم وابنها فإنه ذهب يمس على عادته فحيل بينه وبين ذلك، فهذا وجه الاختصاص ولا يلزم منه تسلطه على غيرهما من المخلصين. وأما قوله: لو ملك إبليس إلخ فلا يلزم من كونه جعل له ذلك عند ابتداء الوضع أن يستمر ذلك في حق كل أحد. وقد أورد الفخر الرازي هذا الإشكال وبالغ في تقريره على عادته وأجمل الجواب فما زاد في تقريره على أن الحديث خبر واحد ورد على خلاف الدليل؛ لأن الشيطان إنما يغوي من يعرف الخير والشر، والمولود بخلاف ذلك وأنه لو مكن من هذا القدر لفعل أكثر من ذلك من إهلاك وإفساد وأنه لا اختصاص لمريم وعيسى بذلك دون غيرهما إلى آخر كلام الكشاف. ثم أجاب بأن هذه الوجوه محتملة، ومع الاحتمال لا يجوز دفع الخبر انتهى قد فتح الله تعالى بالجواب، كما تقدم، والجواب عن إشكال الإغواء يُعرف مما تقدم أيضًا وحاصله أن ذلك جعل علامة في الابتداء على من يتمكن من إغوائه، والله أعلم. انتهى كلام الحافظ.

وأما حديث قرناء الناس من الشياطين الذي ذُكر فيه إسلام شيطان النبي - ﷺ- أو سلامته من وسوسته فهو مروي في صحيح مسلم من حديث عائشة وعبد الله بن مسعود ولفظ هذا: (ما منكم أحد إلا وقد وكل الله به قرينه من الجن قالوا: وإياك يا رسول الله؟ قال: وإياي إلا أن الله أعانني عليه فأسلم فلا يأمرني إلا بخير) وقد ضبط بعضهم (فأسلم) برفع الميم واختاره الخطابي ومعناه، فأنا أسلم من شر وسوسته، وضبطها بعضهم بفتح الميم، ومعناه فصار هو مسلمًا وقيل: مستسلمًا. وهما روايتان، وقوله: (فلا يأمرني إلا بخير) يرجّح الثانية بل يوجب الجزم بها. قال النووي في شرحه: قال القاضي (أي عياض) : واعلم أن الأمة مجتمعة على عصمة النبي ﷺ من الشيطان في جسمه وخاطره ولسانه، وفي هذا الحديث إشارة إلى التحذير من فتنة القرين ووسوسته وإغوائه فأعلمنا بأنه معنا لنحذر من وسوسته بحسب الإمكان اهـ.

أقول: وفي رواية أخرى لهذا الحديث (وقد وكل به قرينه من الجن وقرينه من الملائكة)

ويوضح هذا حديث ابن مسعود عند الترمذي والنسائي وابن حبان في صحيحه: (إن للشيطان لَمَّةً بابن آدم وللمَلَك لمة، فأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر وتكذيب بالحق) إلخ وهذا الملك الذي يقابل الشيطان يسمى مَلَكُ الإلهام، وهو الذي عبر عنه النبي ﷺ بقوله: (**واعظ الله في قلب كل مؤمن**) وقد بينا مسألة انقسام الخواطر النفسية إلى شيطانية وملَكية في الجزء الأول من التفسير وفي هذا الجزء (السابع) منه أيضًا، فليراجع السائل تفصيل ذلك في تفسير ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ مَلَكٗا لَّجَعَلۡنَٰهُ رَجُلٗا وَلَلَبَسۡنَا عَلَيۡهِم مَّا يَلۡبِسُونَ ۝٩﴾ (الأنعام: ٩) من جزء المنار الثالث من هذا المجلد (ج٣ م١٩) فهو يقرب لذهنه ما لعله يراه بعيدًا عنه إذا لم يكن قرأه.

وملخص الجواب أن حديث شق صدر النبي ﷺ في طفوليته وتطهيره من حظ الشيطان منه في سنده مقال ومتنه ليس مرفوعًا إلى النبي ﷺ وليس له حكم المرفوع. وليس متنه لا ينافي عصمة النبي ﷺ؛ لأن حاصل معناه أن روح القدس قد طهر قلبه وقدسه منذ الطفولية وقبل أن يصل إلى السن التي تكون فيها الوسوسة، وأن حديث شقه في قصة المعراج كانت رؤيا منامية في الراجح ولا ذكر فيها لحظ الشيطان، فحاصل معناها أنها رمز وتمثيل لتأييد الروح القدس والملائكة له ﷺ وإعدادهم إياه لمناجاة الله عز وجل مناجاة خاصة. وأما حديث مس الشيطان للمولود عند ولادته فسنده صحيح لا عبرة بمن تكلم في صحته، ولكن استثناء عيسى وحده مرة فيه واستثناؤه هو وأمه مرة أخرى إن كانتا غير متعارضتين فلا عموم في الصيغة، وينافي ذلك قولهم الاستثناء معيار العموم. وإن كانتا متعارضتين سقط الاستدلال بهما أو يقوم الدليل على ترجيح أحدهما. وقد علمت ما قاله الزمخشري في الحديث وأقواه معارضة قوله تعالى: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنۡهُمُ ٱلۡمُخۡلَصِينَ ۝٤٠﴾ (الحجر: ٤٠) له فإنه صريح في أن الشيطان لا سلطان له على إغواء عباد الله المخلصين. وعلمت ما أجاب به الحافظ عن هذه المعارضة، وهو أن هؤلاء العباد لا يضرهم ذلك المس؛ إذ لا يدل الحديث على أن كل من مسه الشيطان يغويه.

ونقول: إنه يجوز أن يكون المراد بالمس بيان توجه الشيطان إلى التعرض للوسوسة للمولود واستعداد المولود لقبوله الوسوسة التي هي تزيين الباطل والشر في النفس، وكيفية المس على القول بأنه حقيقة لا تمثيل بحث في عالم الغيب وهو مما أجمعوا على تفويض كيفيته إلى الله تعالى إذا صح الخبر به وكان ممكنًا في نفسه.

وأما حديث القرين من الشياطين والقرين من الملائكة فهو أصح سندًا وأقوى متنًا؛ لأن له شاهدًا من القرآن ﴿وَمَن يَعۡشُ عَن ذِكۡرِ ٱلرَّحۡمَٰنِ نُقَيِّضۡ لَهُۥ شَيۡطَٰنٗا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٞ ۝٣٦﴾ (الزخرف: ٣٦) والأحاديث التي وردت في توضيحه تدل على أن الأنفس البشرية فيها داعيتان: إحداهما

للحق والخير، والأخرى للباطل والشر، وأن الأولى ترجح بإلهام ملكي، والأخرى بإغواء شيطاني. ولكن الإنسان هو الذي يزكي نفسه ويهذبها حتى ترتقي إلى التناسب مع روح الشيطان وتلقي وسوسة الباطل والشر منها، فمثل ملك الإلهام كمثل القرين الصالح من الناس لا يعاشر إلا من يشاكله، ومثل الشيطان كمثل قرين السوء لا يصاحب إلا من يشابهه، فكل قرين بالمقارن يقتدي، و (الأرواح جنود مجنّدة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف) كما ورد في الحديث الصحيح، وإذا قارف الرجل الصالح خطيئة كان تأثيرها في نفسه معدًّا لوسوسة الشيطان أو بمحوه بعمل صالح يضاده (**وأتبع السيئة الحسنة تمحها**) ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّٰكِرِينَ ﴿١١٤﴾﴾ (هود: ١١٤).

أسئلة من جاوة في ولادة عيسى عليه السلام[1]

السؤال:

من الأستاذ المرشد الشيخ محمد بسيوني عمران إمام مهراج (سمبس برنيو).

حضرة صاحب الفضيلة الإمام العلامة الحجة، مولاي الأستاذ السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الأنور نفعني الله تعالى والمسلمين بعلومه آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد فإني قرأت في بعض المجلات الملاوية مقالة مطولة لبعض الطلبة الملاويين في بيان ولادة عيسى ابن مريم قال فيها إنه لا بد لولادته من أب؛ لأن الله قال في كتابه: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ (الأحزاب: ٦٢) وقال تعالى: ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحْوِيلًا ﴿٤٣﴾﴾ (فاطر: ٤٣) ورفض الأقوال المؤيدة بدلائل القرآن أن عيسى ولد بغير أب، وقال غيره من بعض أصحاب المجلة: ليأتنا من يعتقد أن ولادة عيسى بلا أب بآيات القرآن والأحاديث النبوية مع بيان درجتها ومآخذها.

هذا، وإني قد قرأت تفسير المنار لسورة آل عمران في بيان ولادته بلا أب ورأيت فيه ما يشفي الغليل من الذين يريدون الحق وإزهاق الباطل وفهم مراد الله من كتابه الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ ولكن لما صارت هذه المسألة موضع النزاع الآن عندنا بين طلاب الأدلة من الكتاب والسنة جئت باب فتاوى المنار سائلاً عن هذه المسألة ليكون جوابه عنها هو القول الفصل كما سبق له مما به أجاب، أنه الحكمة وفصل الخطاب، وها أنذا أصور الأسئلة كما يأتي:

---

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٦٧١ - ٦٧٢.

١- هل ولادة عيسى ابن مريم بلا أب مجمع عليها أم لا؟ وهل يكفر من جحدها أم لا؟

٢- هل آية ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾ (آل عمران: ٤٧) نص في أن ولادة مريم لولدها عيسى بلا أب أم لا؟ وهل كذلك آية سورة مريم ﴿قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾ (مريم: ٢٠) أم لا؟

٣- هل وردت أحاديث نبوية يصح الاحتجاج بها على هذه المسألة أم لا؟ فإذا وردت فما درجتها من الصحة وفي أي كتاب أو كتب هي؟

هذا، وتفضلوا بالجواب عن هذه الأسئلة في أقرب وقت ممكن، ولكم مني الشكر.

الجواب:

ولادة عيسى ابن مريم عليه السلام من غير أب مجمع عليها ومستند الإجماع نصوص القرآن المجيد يكفر من جحدها على علم، وأما الآيتان اللتان في السؤال الثاني فهما في البشارة به وبأنه يكون بقدرة الله تعالى لا بالسنن العامة في الحمل والوضع، وفي بقية القصة خبر الولادة وجملة الآيات نص قطعي في المسألة، وورد فيها أحاديث مختلفة الدرجات في الصحة وما دونها دلالتها دون دلالة آيات القرآن القطعية الرواية والدلالة، فلا ينبغي لمسلم أن يلتفت إلى ما يهذي به الملاحدة، ولا أتباع مسيح الهند الدجال غلام أحمد القادياني.

أسئلة في عيسى عليه السلام[(١)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بتونس. من محبكم الداعي لكم مشترككم - فقير ربه عمر خوجة بتونس.

حضرة صاحب الفضيلة والفضل، والرأي والقول الفصل.

سيدي أعزك الله وأخذ بيدك، من بعد تقديم السلام والاحترام لسعادتكم، وما يجب عليّ أن أبرز ما أشعر به بفؤادي نحو خدمتكم من الشكر الجزيل، والدعاء لكم بالبقاء والعمر الطويل، فإني أرجو من فضيلتكم أن تعيرونا فترة من وقتكم النفيس كي تجيبونا على السؤالين التاليين خدمة للعلم ودحضًا للدعاية التي يبثونها جماعة المبعوثات البروتستانت بهذه البلدة

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٧٤٧ - ٧٤٨.

المنكوبة الحظ، مما جعل الناس في حيرة من القبض على دينهم، وكأنه قد انطبقت عليهم كلمة الرسول (يأتي يوم) الحديث - ولكم المنة والشكر وعظيم الأجر.

- ما حالة سيدنا عيسى الآن؟ وأين جسم سيدنا عيسى من ورحه؟ وما قولكم في الآية التي بعد ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (آل عمران: ٥٥) الآية، وإن كان حيًّا يرزق كما كان في الدنيا فمم يأتيه الغذاء الذي يحتاج إليه كل جسم حيواني كما هي سنة الله في خلقه؟ وإن قلنا: إنه في السماء، وأثبتنا من الآية أو غيرها ما تقدم فعند نزوله في أي مكان ينزل؟ ومن أين يأتي؟ وما أقوال السادة العلماء فيه؟ وما حكم من ينكر وجود سيدنا عيسى الآن حيًّا ويعتقد ، كذا في الأصل ولعله سقط منه شيء وهل هو إثبات نزوله في يوم يأتي أو عدمه؟ في يوم يأتي؟ وما نصيب هذا المفكر من الإيمان؟ أفيدونا عن ذلك ولكم الدعاء بالإعانة والامتنان.

ويا حبذا لو تسرعون بنشر السؤالين في المجلة حتى ينفصم حبل الإلحاد والتضليل (وإبادة كل بدعة أو ضلالة أنفع لجميع المسلمين) والله يحق الحق ويزهق الباطل إن الباطل كان زهوقًا على لسان من يقيضه من خلقه ويجعله بذلك خليقًا، والسلام.

الجواب:

حالة سيدنا عيسى الآن وآية وفاته ورفعه[1]

الذي نعلمه قطعًا أن سيدنا عيسى عليه السلام في عالم الغيب كغيره من إخوانه النبيين، وأن حالته فيه حسنة لأنه من أولي العزم والرسل، وقد وعد الله أمه بأن يجعله وجيهًا في الدنيا والآخرة ومن المقربين.

ولا نعلم شيئًا تفصيليًّا عن حالته كما هو شأننا في سائر ما في عالم الغيب لأنه لا مجال للعقل والرأي فيه، وإنما الواجب فيه اتباع النصوص القطعية من القرآن ومن أخبار المعصوم القطعية الرواية والدلالة، فليس عندنا نص من ذلك في علاقة جسده بروحه ولا في صفة رزقه، ولو وجد نص في ذلك لما كان إلا مثل ما ورد في صحيح مسلم عن حياة الشهداء، وكون أرواحهم في الآخرة تكون (في جوف طير خضر لها قناديل معلقة بالعرش تسرح من الجنة حيث شاءت ثم تأوي إلى تلك القناديل) فهل يمكننا أن نفهم من هذا الحديث شيئًا نعرفه معرفة تفصيلية؟

وأما قوله تعالى: ﴿يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ (آل عمران: ٥٥) الآية فهو على

(١) المنار ج٢٨ (١٩٢٧) ص ٧٥٣ - ٧٥٨.

ظاهره كما رواه مخرجو المأثور عن علي بن طلحة عن ابن عباس قال: (إني متوفيك) : مميتك. ونقله الحافظ ابن كثير ومحيي السنة البغوي في تفسيريهما، راجع ذلك في تفسير ابن كثير وتفسير البغوي (ص ١٥٠ ج٢ من طبعة المنار)، وذكرا بعده أن وهب بن منبه قال: (توفاه الله ثلاث ساعات من أول النهار حين رفعه إليه). وقال مطر الوراق: إني متوفيك من الدنيا وليس بوفاة موت وكذا قال ابن جرير رضي الله عنهما أن معناه: إني مميتك - يدل عليه ﴿قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ﴾ (السجدة: ١١)، فعلى هذا له تأويلان أحدهما ما قاله وهب - وذكره وقَفَّى عليه بقول الضحاك.

فعلى هذا يكون قول ابن عباس هو الظاهر المتبادر، وقول وهب والضحاك تأويل مخالف للظاهر، فيكون كل منهما ضعيفًا في نفسه، على انحطاط رتبة قائله في علمه وفهمه، ولا سيما وهب بن منبه الذي هو صنو كعب الأحبار في بث الخرافات الإسرائيلية في تفسير أمثال هذه الآيات من القرآن بدهاء غريب ألبس بعضها ثوبي زور من المرفوعات والموقوفات.

وذكر المفسرون عند تفسير هذه الآية من سورة آل عمران ما في موضوعها من آية سورة النساء وهي قوله تعالى في اليهود: ﴿وَقَوۡلِهِمۡ إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن شُبِّهَ لَهُمۡۚ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ لَفِي شَكّٖ مِّنۡهُۚ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ١٥٧ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمٗا ١٥٨﴾ (النساء: ١٥٧-١٥٨) وهي لا تختلف مع الآية الأولى في شيء.

وقد كتبت في تفسيرها (من جزء التفسير ٦ ص ٢٠) ما نصه: وأما قوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيۡهِ﴾ (النساء: ١٥٨) فقد سبق نظيره في سورة آل عمران وذلك قوله تعالى: ﴿إِذۡ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ (آل عمران: ٥٥) روي عن ابن عباس تفسير التوفي هنا بالإماتة كما هو الظاهر المتبادر، وعن ابن جريج تفسيرها بأصل معناها وهو الأخذ والقبض، وأن المراد منه ومن الرفع إنقاذه من الذين كفروا بعناية من الله الذي اصطفاه وقربه إليه قال ابن جرير بسنده عن ابن جريج: فرفعه إياه توفيه إياه وتطهيره من الذين كفروا.

أي ليس المراد به الرفع إلى السماء لا بالروح والجسد ولا بالروح فقط، وعلى القول بأن التوفي الإماتة لا يظهر للرفع معنى إلا رفع الروح، والمشهور بين المفسرين وغيرهم أن الله تعالى رفعه بروحه وجسده إلى السماء.ا. هـ

وذكرت هنالك استدلالهم على هذا بحديث المعراج وكونه يقتضي حياة كل الأنبياء

الذين ذكر ﷺ أنه رآهم في بيت المقدس وفي السموات كحياته بالروح والجسد، ولم يقل بهذا أحد.

وورد في إدريس عليه السلام من سورة مريم ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ (مريم: ٥٧)، وقال تعالى في الرسل: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ (البقرة: ٢٥٣)، وقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ (المجادلة: ١١) .

نزول المسيح من السماء[1]

وأما نزوله عليه السلام في آخر الزمان؛ فقد استدلوا عليه بآية ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ (النساء: ١٥٩) بناءً على وجه من ثلاثة أوجه قالوها في تفسيرها: (الأول) وما من أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن بعيسى قبل موته الذي سيكون بعد نزوله - وهو أبعد الوجوه عن المتبادر من لفظها إذ ليس فيها إشارة ما إلى نزوله، وأن هذا الموت يكون بعده.

(الوجه الثاني) الضمير في موته إلى الكتابي، والمعنى أنه يؤمن بعيسى عند موته وقبيل خروج روحه بإطلاع الله إياه على حقيقة أمره عند الغرغرة، وعلى غير ذلك من أمر الآخرة، وهو الوقت الذي لا ينفع فيه أحدًا إيمانه لأنه يصير اضطراريًّا.

(الوجه الثالث) أن الضمير في قوله (ليؤمنن) به لمحمد ﷺ.

وجملة القول أنه ليس في القرآن نص صريح في أن عيسى رفع بروحه وجسده إلى السماء حيًّا حياة دنيوية بهما بحيث يحتاج بحسب سنن الله تعالى إلى غذاء فيتوجه سؤال السائل عن غذائه، وليس فيه نص صريح بأنه ينزل من السماء، وإنما هذه عقيدة أكثر النصارى، وقد حاولوا في كل زمان منذ ظهر الإسلام إلى الآن بثها في المسلمين، وممن حاولوا ذلك بإدخالها في التفسير وهب بن منبه الركن الثاني بعد كعب الأحبار؛ لتشويه تفسير القرآن بما بثه فيه من الخرافات كما تقدم آنفًا.

والأحاديث الواردة في نزوله عليه السلام كثيرة في الصحيحين والسنن وغيرها، وأكثرها واردة في أشراط الساعة، وممزوجة بأحاديث الدجال وفي تلك الأشراط، ولا سيما أحاديث الدجال والمهدي اضطراب واختلاف وتعارض كثير بيناه في أواخر تفسير سورة الأعراف.

والظاهر من مجموعها أنه يظهر في اليهود دجال، بل أكبر دجال عرف في تاريخ الأمم

---

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٧٥٥ - ٧٥٦.

فيدعي أنه هو المسيح الذي تنتظره اليهود فيفتتن به خلق كثير لما يظهره من الغرائب والعجائب التي هي أغرب من جميع معجزات الأنبياء أو مثل أعظمها، وفي آخر مدته يظهر المسيح الذي هو عيسى ابن مريم، ويكون نزوله في (المنارة البيضاء) شرقي دمشق ويلتقي بالمسيح الدجال بباب لد - وفي فلسطين

بلد يسمى باللد - فهنالك يقتل المسيحُ الصادقُ عيسى ابنُ مريم عدَّو الله المسيحَ الدجال بعد حرب طويلة تكون بين المسلمين واليهود والله أعلم.

حكم من ينكر وجود المسيح حيًا[(١)]

وأما من ينكر الآن وجود المسيح حيًّا بروحه وجسده وما نصيبه من الإيمان؟ فقد علم حكمه مما تقدم.

وهو أن هذه المسألة ليست من أصول عقائد الإسلام التي تلقن لمن يدخل فيه ولأهله - ولا من الأحكام التي تذكر في كتب الردة بناء على أن جاحدها يرتد عن الإسلام لدخولها في قاعدة كفر من يجحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة - بل هي من المسائل الخلافية حتى بين المنقول عنهم رفع المسيح بروحه وجسده إلى السماء ممن لا قيمة لأقوالهم كوهب بن منبه، وكذا الضحاك ابن مزاحم على أنه وإن اختلف في توثيقه وتضعيفه خير من وهب بن منبه الذي وثقه الجمهور انخداعًا منهم وغفلة عن كون دسائسه الإسرائيلية من وضعه لا منقولة من كتب بني إسرائيل المقدسة.

ولم يرو الضحاك عن أحد من الصحابة سماعًا، وكان يأخذ التفسير عن ذا وذا كما اعترف به.

وأما من اطلع على الأحاديث الواردة في نزوله وقتله الدجال واعتقد صحتها؛ فلا يسعه إلا أن يعتقد أن النبي ﷺ قالها بإعلام من الله تعالى لأنها ليست من الآراء الدنيوية التي يتكلم فيها الأنبياء كغيرهم بحسب الظن الذي يخطئ ويصيب وهم غير معصومين فيه، كما ورد في أحاديث تأبير النخل في صحيح مسلم وما في معناه، وحينئذ يجب عليه الإيمان بصدقه فيها، فإن أنكره ورده عالمًا بصحته غير متأول لمدلوله يكفر والعياذ بالله تعالى.

والأولى والأسلم له أن يقول: إن قول الرسول حق، وسيقع على الوجه الذي أراده من قوله، والله أعلم بمراده منه في جملته وتفصيله، وصحته لا تتوقف على القول بعدم موت

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٧٥٦ - ٧٥٧.

عيسى، فقد قال حبر القرآن وأعلم المفسرين في تفسير آية آل عمران بدلالتها على موته عليه السلام والله تعالى قادر على بعثه، وعلى إرساله بصفة خارقة للعادة.

وقد ذكر الأستاذ الإمام أن بعضهم تأولها بأن روح المسيح ومقاصده التي جاء بها لإصلاح جمود اليهود على ظواهر الألفاظ وتركهم لمقاصد الدين إلخ كما تراه في تفسير آية آل عمران من تفسيرنا.

وهذا التأويل بعيد عن ظواهر الألفاظ في تلك الأحاديث، ولكن المتأول يقول: إنها وأمثالها من أشراط الساعة وأمور الغيب قد نقلت بالمعنى فعبر الرواة عما سمعوا بما فهموا، وقد تقدم هذا البحث في أشراط الساعة من تفسير سورة الأعراف المشار إليه آنفًا.

وأما العهد الجديد عند النصارى من الأناجيل وغيرها فهي صريحة في أن المسيح يظهر في الملكوت قبل انقضاء الجيل الذي كان فيه، وتقوم الساعة ويدين العالم.

وقد ظهر عدم صحة تلك النصوص فاضطروا إلى تأويلها بما لا يعقل، ومع ذلك ينتقدون علينا بما لا إشكال فيه، ينظرون القذى في أعين غيرهم وينسون الجذع الذي في أعينهم.

والخلاصة أنه لا يجب على مسلم أن يقف على تلك الأحاديث وأمثالها لأنها ليست من أركان الإيمان ولا من أركان الإسلام كما تقدم - ولا يضره في إيمانه وإسلامه الاشتباه في صحتها، وعدم القطع بروايتها ودلالتها على ما قال الجمهور - وإنما الذي يضره هو أن يكذبها أو يردها بعد العلم بصحتها واعتقاده إرادته ﷺ لظاهرها لأنه حينئذ يكون مكذبًا للصادق المصدوق المعصوم من الكذب، وكذا من الخطأ فيما يبلغه عن الله تعالى والله أعلم.»(١)

هل كان النبي ﷺ يعرف لغة غير العربية «(٢)»

السؤال:

من صاحب - محمد فريد الشطي - طالب علم بروَاق الشوام - الإمضاء الطالب في الأزهر: مولانا الأستاذ الفاضل محمد رشيد رضا نفعنا الله بمواهبه. آمين: لقد احتد الجدال

(١) الذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد نزول عيسى ابن مريم عليه السلام في أخر الزمان كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة الصريحة المتواترة في الصحيحين وغيرها من كتب السنن، وقد رددت على استشكالات وتساؤلات العلامة محمد رشيد رضا في رسالتي الماجستير والتي بعنوان آراء محمد رشيد رضا العقدية في أشراط الساعة الكبرى وأثارها الفكرية، ص٢٩٠ - ص٣٠٥، والتي طبعة في مكتبة الذهبي في الكويت.

(٢) المنار ج ٢٤ (١٩٢٣) ص ٦٦٥ - ٦٦٩.

بين عالمين مسلمين فلسطينيين في: هل كان النبي عليه السلام يعرف اللغات كلها أو اللغة العربية فقط؟ ولقد قبل الطرفان فتواكم، ورضيا بقولكم لحل هذه المعضلة، وكشف هذه المسألة. نرجو من الله أن يهدي المسلمين إلى ما فيه الخير الجزيل. وأن يبعدهم من التعصب الذميم. وفي الختام تقبلوا تشكراتنا القلبية سيدي.

الجواب:

قد كان نبينا ﷺ وآله وسلم أميًّا لم يتعلم قراءة ولا كتابة، ومن المعلوم بالقطع الثابت بكتاب الله تعالى وبالتواتر أنه عربي أمي، فالعلم بلغة غير لغة قومه لا يكون إلا بالتعلم وهو لم يتعلم. أو بالوحي وقد كان الوحي إليه بلسانه قطعًا بنص القرآن ولم يثبت ما يخصص هذا النص أو يقيد إطلاقه، بل ثبت ما يؤيده وينفي ما عداه كقوله تعالى في سورة النحل: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ (النحل: ١٠٣) نزلت في عبد لبني الحضرمي رومي كان يقرأ الكتب، وقيل في قين (حداد) رومي كان يعمل السيوف بمكة مع أخ له، وكان النبي ﷺ وآله وسلم يحب أن يرى هذه الصنعة فيختلف إليه. فقال بعض المشركين: إنه يتعلم منه فحجَّهم الله تعالى بقوله: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ (النحل: ١٠٣) ولو كان النبي ﷺ يعلم شيئًا ما من اللغات الأعجمية لكانت الرومية؛ لاختلاط بعض قريش بالروم عند اختلافهم إلى بلاد الشام التي كانت تحت سلطان الروم، ولو عرف الرومية لكان للشبهة المذكورة وجه ما من جهة اللغة، ولكان ردها من طريق آخر أقوى من طريق اختلاف اللغة كأنْ يقال: إن الذين يلحدون إليه جاهل بكل علم من علوم القرآن، كعقائد التوحيد والتنزيه للخالق وأصول الشريعة، وحقائق الآداب، والفصل فيما حرفه وما نسيه أهل الكتاب من دينهم.. . وأنى لعبد بني الحضرمي أو ذلك القين الرومي أن يعلم شيئًا من هذا؟ ولكن اختلاف اللغة الذي لا مكابرة فيه أغنى عن هذا البرهان الذي لا يعقله إلا من عرف القرآن، وكان أكثر المشركين وقت نزول سورة النحل بمكة لا يعرفون من القرآن شيئًا؛ لأن رؤساء قريش كانوا يصدون الناس عن النبي ﷺ كما يصدونه عن التبليغ بقراءة القرآن، فلهذا كان الرد عليهم باختلاف اللغة المانع من الأخذ والتلقي، أقوى في الإقناع.

هذا وإن بعض العلماء قد ذكروا بحثًا نظريًّا في احتمال تعليم الله خاتم رسله لجميع خلقه جميع ألسنتهم؛ لقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ﴾ (إبراهيم: ٤) وأيدوه بنطقه ﷺ بكلمات مفردة قيل: إنها أعجمية، وإننا نورد أصح ما روي في ذلك ونبين غلط الاحتمال فيه وهو ما جاء في صحيح البخاري قال: (باب من تكلم

بالفارسية والرطانة) ، الرطانة بكسر الراء، ويجوز فتحها: هو كلام غير العرب يقال: رطن له من باب نصر وتراطنوا بالفارسية مثلاً أو بالإنجليزية ، وقوله تعالى: ﴿وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ﴾ (الروم: ٢٢) وقال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾ (إبراهيم: ٤) ثم ذكر بسنده عن جابر بن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله ذبحنا بُهَيْمَةً ، بوزن جُهَيْنَة مصغر، لنا وطحنت صاعًا من شعير، فتعال أنت ونفر فصاح النبي ﷺ فقال: يا أهل الخندق إن جابرًا قد صنع لكم سورًا فحيهلا بكم.... الحديث. ثم ذكر بسنده من طريق عبد الله بن المبارك عن أم خالد بنت خالد بن سعيد قالت: أتيت رسول الله ﷺ مع أبي وعليَّ قميص أصفر. قال رسول الله ﷺ (سنه سنه) قال عبد الله: وهي بالحبشية حسنة. الحديث.

قال الحافظ ابن حجر في كلامه على الآيتين من ترجمة الباب: كأنه أشار إلى أن النبي ﷺ كان يعرف الألسنة؛ لأنه أرسل إلى الأمم كلها على اختلاف ألسنتهم فجميع الأمم قومه بالنسبة إلى عموم رسالته فاقتضى أن يعرف ألسنتهم؛ ليفهم عنهم ويفهموا عنه، ويحتمل أن يقال: لا يستلزم ذلك نطقه بجميع الألسنة لإمكان الترجمان الموثوق به عندهم. اهـ.

أقول: لو كان النبي ﷺ أُعطي العلم بجميع اللغات ليفهم عن جميع الأمم التي أرسل إليها ويفهموا عنه لكان ذلك من أعظم المعجزات الحسية التي لا يمكن لأحد أن يكابر فيها ولتحققت العلة بخطابه للأعاجم الذين بدأ بدعوتهم إلى الإسلام كهرقل قيصر الروم وكسرى الفرس والمقوقس عظيم القبط، ولكن صح أنه كتب إليهم بالعربية، ولم يُنْقَل قطُّ أنه دعا أعجميًا إلى الإسلام بلغته، ولا أنه سمع من أعجمي كلامًا بلغته في شأن الإسلام، ولا أمر أصحابه وأتباعه بأن يبلغوا الإسلام للأعاجم بلغتهم، بل الذي ثبت ثبوتًا قطعيًّا خلاف ذلك، وهو أنه كان يدعو إلى الإسلام هو وأصحابه باللسان العربي وبالقرآن العربي، وكانوا يعلمون كل من أسلم من الأعاجم اللسان العربي ولذلك انتشر هذا اللسان بانتشار الإسلام منذ العصر الأول من غير مدارس أنشئت لذلك ولا إجبار للأمم التي فتح الصحابة والتابعون وتابعو التابعين بلادهم كما تفعل أمم أوربة في البلاد التي يستعمرونها، بل كان الذين يدخلون في الإسلام يتعلمون لغته لأجل القيام بما فرض الله عليهم من التعبد بكتابه المُنُزَّل، والتفقه فيه، وفي سنة رسوله ﷺ.

وقد ذكر الإمام الشافعي رحمه الله هذا البحث في أول رسالته في أصول الشريعة فذكر الآيات التي تصف القرآن بأنه عربي مبين، وآية ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ (إبراهيم: ٤) وذكر الاحتمالين المُشَار إليهما: هل النبي ﷺ أُوتِيَ ألسنة جميع من أُرْسِلَ إليهم أم كُلِفُوا هم أن يعرفوا لسانه كما كُلِّفُوا أن يعرفوا دينه؟ وجزم بالثاني وأقام

عليه البراهين ووافقه جميع علماء المسلمين؛ فلم يُنْقَل عن أحد من المجتهدين ولا المقلدين أنه عارضه فيه أو أنكره عليه، وقد فصَّلنا ذلك في مقالتين ننشرهما في الجزء العاشر الآتي.

فالمسألة إجماعية وقد عجبت لسهو الحافظ ابن حجر عنها في هذا المقام على سعة اطلاعه وذكره لخلاصة أقوال المحققين في شرح كل حديث في الباب اللائق به، وقد ذكر أن الغرض من حديث جابر هنا أن كلمة (سور) بضم السين وسكون الواو غير مهموز فارسية، وقيل حبشية وأن معناها الطعام الذي يُدْعَى إليه، وقيل مطلقًا. كما أن كلمة (سنه) حبشية، وقال: إنها في رواية الكشميهني (سناه) بزيادة ألف، وإن الهاء فيهما للسكت (قال) قال ابن قرقول: بفتح النون الخفيفة عند أبي ذر وشددها الباقون، وهي بفتح أوله للجميع إلا القابسي فكسره اهـ.

وروى البخاري في هذا الباب حديثًا ثالثًا عن أبي هريرة وهو أن الحسن بن علي أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال النبي ﷺ له: (كَخٍ كَخٍ، أما تعرف أنَّا لا نأكل الصدقة) .

وقد قال الحافظ بعد إيراد الثلاثة: وقد نازع الكرماني في كون الألفاظ الثلاثة أعجمية؛ لأن الأول (وهو سور) يجوز أن يكون من توافق اللغتين. والثاني (وهو سنه) يجوز أن أصله حسنة فحذف أوله إيجازًا، والثالث من أسماء الأصوات.

وقد أجاب عن الأخير ابن المُنَيِّر فقال: وجه مناسبته أنه ﷺ خاطبه (أي الحسن) بما يفهم مما لا يتكلم به الرجل مع الرجل فهو كمخاطبة العجمي بما يفهم من لغته. قلت: وبهذا يجاب عن الباقي ويزاد بأن تجويزه حذف أول حرف من الكلمة لا يُعْرَف، وتشبيهه بقوله: (كفى بالسيف شا) لا يتجه لأن حذف الأخير معهود في الترخيم، والله أعلم اهـ. كلام الحافظ في كتاب الجهاد، وقال في الكلام على حديث جابر في غزوة الخندق: إن كلمة (سور) معناها الصنع بالحبشية، وقيل: العرس بالفارسية، ويطلق أيضًا على البناء الذي يحيط بالمدينة اهـ.

ونقول: الصواب أن معنى الكلمة بالفارسية الوليمة أي طعام العرس، ولا يطلق على طعام جابر إلا بتَجَوُّز؛ فإذا لم يكن هذا اللفظ معربًا من قبل فيكفي أن يكون ﷺ هو الذي عربه، وكذا لفظ سنه أو سناه. وهل تعد معرفة الكلمة المفردة من اللغة معرفة باللغة؟ قلما يوجد في عوام مصر من لا يعرف عدة كلمات تركية أو إنكليزية فهل يقال: إنهم علماء بهاتين اللغتين علمًا يفهمون به كلام أهلها ويُفْهِمُونَهُم مرادهم؟ كلا إنما تساهل بعض العلماء في إطلاق احتمال أن يعرف النبي ﷺ المئات من لغات الأمم؛ لأنهم يرونه من باب التعظيم الذي يكاد بعضهم أن يقبل فيه كل شيء، وإن كان مخالفًا لبعض القطعيات أو مُفْضِيًا لبعض

المطاعن من جهة أخرى لم يفطنوا لها، فإن كون النبي ﷺ أميًا ركن من أركان إثبات نبوته ومقدمة من مقدمات البرهان على إعجاز كتابه.

شق صدر النبي ﷺ وخاتم النبوه [(١)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، تلميذكم، عبد الغفار الجيار، مدرس بمنية محلة دمنة مركز المنصورة.

حضرة صاحب الإرشاد الأستاذ المجاهد في الله شيخ الإسلام السيد محمد رشيد رضا، سلام الله عليكم أهل البيت ورحمته وبركاته. وبعد فإني ألتمس من فضيلتكم الفُتْيَا على ما يأتي بأدلتكم العقلية المنطقية، وبراهينكم النقلية الصحيحة، راجيًا نشرها في المنار؛ ليعم النفع ولكم الشكر منا والثواب من ربنا.

(١) هل شُقَّ صدرُ النبي ﷺ واستخرجت منه علقة سوداء، أو علقتان وما الحكمة في ذلك؟ والقلب الذي هو بيت الحكمة غير محسوس، فهل يريد أهل السير بتلك الروايات التي أخالها ضعيفة تنقية قلبه الجسمي الصنوبري أم قلبه الروحي؟

(٢) ما معنى خاتَم النبوة، وهل كان يُرَى وما الحكمة؟ أهو معجزة نقول للناس هذا خاتم الأنبياء بدليل هذا الطابع أم ماذا؟

وسلام عليك وعلى جميع المصلحين.

الجواب:

(ج١) شق صدر النبي ﷺ:

أخرج ابن إسحاق وابن راهويه وأبو يعلى والطبراني والبيهقي وأبو نعيم وابن عساكر من طريق عبد الله بن جعفر بن أبي طالب حديثًا طويلاً عن حليمة بنت الحارث السعدية أم النبي ﷺ بالرضاعة منه أنه ﷺ كان بعد شهرين أو ثلاثة من سنته الثالثة خلف بيوتهم مع أخ له من الرضاعة فجاء أخوه يشتد فقال: ذاك أخي القرشي قد جاءه رجلان عليهما ثياب بياض فأضجعاه فشقا بطنه، فخرجت أنا وأبوه نشتد نحوه فنجده قائمًا منتقعًا لونه فاعتنقه أبوه، وقال: أي بني ما شأنك؟ قال جاءني رجلان عليهما ثياب بياض فأضجعاني فشقا بطني ثم استخرجا منه شيئًا فطرحاه ثم رداه كما كان. وفيه أنهما خشيا أن يكون قد أصيب فرداه إلى أمه. إلخ

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٢) ص ٢٧٦ – ٢٧٩.

(أقول) من المعلوم أن عبد الله بن جعفر لم يسمع هذا الحديث من حليمة بل قال الذين أخرجوه عنه: إنه قال: حُدِّثْتُ عن حليمة، ولم يذكر مَن حدثه به، وقد أخرجه ابن إسحاق من طريق نوح بن أبي مريم وهو ممن ثبت عنهم الكذب ووضع الحديث، وعبد الله بن جعفر ولد في الحبشة في عهد الهجرة إليها.

وأخرج البيهقي وابن عساكر حديثًا آخر عن حليمة فيه هذه المسألة مطولة مخالفة للأولى في سياقها، وفي موضع وقوعها إلخ، وهي التي يذكرونها في بعض قصص المولد. وهو من طريق محمد بن زكريا الفلابي عن يعقوب بن جعفر بن سليمان عن علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده، وقد قال الدارقطني في محمد بن زكريا الفلابي مخرجه: إنه كان يضع الحديث وصرَّح غيره بكذبه أيضًا.

وأخرج مسلم عن شيبان بن فروخ حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ أتاه جبريل ﷺ وهو يلعب مع الغلمان فأخذه فصرعه فشق عن قلبه فاستخرج القلب فاستخرج منه علقة فقال: هذا حظ الشيطان منك، ثم غسله في طست من ذهب بماء زمزم، ثم لَأَمَهُ ثم أعاده في مكانه، وجاء الغلمان يسعون إلى أمه - يعني ظئره - فقالوا: إن محمدًا قد قتل فاستقبلوه وهو منتقع اللون، قال أنس: وقد كنت أرى أثر المخيط في صدره اهـ.

أقول: هذه الرواية تقوي رواية عبد الله بن جعفر عن حليمة ويحتمل أن يكون أنس سمعها منه فهو لم يقل: إنه سمعها من النبي ﷺ ولا من غيره، وحماد بن سلمة تركه البخاري وهو من أثبت من رَوَى عن ثابت البناني، ولكنه تغير بعد كبر سنه وساء حفظه، على أن أنسًا رضي الله عنه كان بعد كبر سنه ينسى بعض ما حدَّث به، ويقال: إن مسلمًا تحرى من رواية حماد عن ثابت ما سمعه منه قبل تغيره.

ثم أُخرج مسلم عن شريك بن عبد الله بن أبي نمر قال سمعت أنس بن مالك يحدثنا عن ليلة أُسْرِيَ بالنبي ﷺ من مسجد الكعبة أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يوحى إليه وهو نائم في المسجد الحرام وساق الحديث بقصة نحو حديث ثابت البناني وقدم فيه شيئًا وأخر وزاد ونقص اهـ. وهي معارضة بما يأتي، وهو أصح منها.

أقول: رواية شريك عن أنس في قصة الإسراء والمعراج طويلة، وفيها أنها كانت قبل البعثة، وهي مخالفة لرواية ثابت البناني من كل وجه، وقد أخرجها البخاري برمتها في التوحيد، وفيها أن القصة ومنها شق الصدر كانت رؤيا منامية.

وأقوى الروايات في شق الصدر ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أنس ابن

مالك عن مالك بن صعصعة من حديث الإسراء والمعراج الطويل، وليس لمالك هذا غير هذا الحديث الذي يرويه أنس عنه وفيه أن نبي الله ﷺ حدَّثه عن ليلة أسري به قال: (**بينما أنا في الحطيم، وربما قال في الحِجْر – مضطجعا – إذ أتاني آتٍ فَقَدَّ – قال: وسمعته يقول فشقَّ – ما بين هذه وهذه – أي أشار إلى ثغرة نحره وآخر بطنه – فاستخرج قلبي، ثم أتيت بطست من ذهب مملوءة إيمانًا وحكمة فغسل قلبي ثم حشي ثم أعيد**) . هذا لفظ البخاري وزاد مسلم (ثم حشي إيمانًا وحكمة) إلخ، ومن المعلوم بالضرورة أن الإيمان والحكمة ليسا مادة جسمانية فتوضع في القلب الجسماني.

وجملة القول: أن الروايات في شق الصدر مختلفة من عدة وجوه، وأقواها أنه كان ليلة الإسراء بعد البعثة، وحملها بعضهم على التعدد، وقد كانت في حالة بين النوم واليقظة، وفي رواية شريك في حالة النوم؛ لأنه يقول في أولها: (بينا أنا نائم) في أخرها (ثم استيقظت) والاختلاف فيها كالاختلاف في سائر أخبار تلك الليلة، سببها أنها أخبار عن أمور غيبية فالإحاطة بها تتعذر أو تتعسر.

والظاهر من مجموعها أنها تمثيل لحفظ نفس النبي ﷺ وقلبه من حظ الشيطان من سائر بني آدم بالوسوسة والإغواء، فالمراد منها أن الله تعالى طهَّر نبيه وصفيه من كل ما لا يليق بمنصبه الأعلى من الشهوات والأهواء التي هي موضوع وسوسة الشيطان، وكثيرًا ما تتمثل المعاني بالصور الحسية في المنام وفي الكشف الروحاني كما ثبت في رؤى النبي ﷺ الكثيرة، وفي رؤيا يوسف عليه السلام، والرؤى التي أولها لصاحبيه في السجن ثم لملك مصر.

وقد استشكل بعض الفقهاء استعمال طست الذهب وأجابوا عنه بأنه كان قبل تحريم استعمال أواني النقدين، وهي غفلة تامة من وجوه من أظهرها أن جبريل عليه السلام مكلف في عالم الغيب وفي تصوير الحقائق للنبي ﷺ بالصور الحسية، وأن يتبع فروع الشريعة العملية، وقد لمح هذا الحافظ ابن حجر فقال بعد ذكر جوابهم الأول: ويمكن أن يقال: إن تحريم استعماله مخصوص بأحوال الدنيا وما وقع في تلك الليلة كان الغالب أنه من أحوال الغيب فيلحق بأحكام الآخرة، والظاهر ما حققناه؛ إذ لا يعقل سواه، وقد علمت منه أن دعوى رؤية أخي النبي في الرضاع لشق الصدر ورؤية أنس لأثر المخيط فيه لا تصحان، ولو كان في صدره أثر خياطة لرواها أمهات المؤمنين وغيرهن لغرابتها، ولما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة كان أنس ابن عشر سنين وخدم النبي ﷺ عشر سنين، ومات سنة ٩٣ على الأرجح فكان عمره ١٠٣ سنين رضي الله عنه.

(ج٢) خاتم النبوة ومعناه:

ثبت في أحاديث الصحيحين وغيرهما أنه كان للنبي ﷺ علامة تسمى خاتم النبوة، وهي غدة بين كتفيه مثل بيضة الحمامة تشبه الخال الكبير، وقد اختلفت الروايات في حجمه ولونه وصفته وكونه بين كتفيه أو مائلا إلى الكتف الأيسر عند غضروفه، وفي بعضها أن حوله ثآليل. والروايات الصحيحة فيه متقاربة، وثم روايات باطلة لا حاجة إلى الإشارة إليها، ردها الحافظ ابن حجر وغيره.

والمشهور أن هذا الخاتم كان من العلامات المأثورة عن علماء أهل الكتاب لنبي آخر الزمان كما ورد في رواية إسلام سلمان الفارسي رضي الله عنه، وفي بعض روايات بحيرا الراهب، وهذه لا تصح، وفي بعض الروايات أن الملك ختمه بهذا الختم عقب شق صدره فظهر أثره فيه ولم يخلق معه، وقالوا: إن حكمته الإشارة إلى عصمته ﷺ من وسوسة الشيطان في تفصيل لهم معروف، والله أعلم.

عرض أعمال الأمة على النبي ﷺ[1]

السؤال:

عبد الحميد أفندي السوسي بالإسكندرية: أرفع لفضيلتكم هذا السؤال وهو أني سمعت فقيهًا يقول: إن أعمال الأمة المحمدية تعرض على الحضرة المصطفوية كل أسبوع، وبالسؤال منه عن الكيفية أجابني بأنها تعرض عليه مقيدة في كشف، فلم أرتح لجوابه وطالبته بزيادة الإيضاح بكل احترام فما كان منه إلا أن رماني بالكفر ونهرني (وأنا السائل) وشتمني وصاحب الشريعة عليه الصلاة والسلام يقول: (ما بعثت سبابًا، ولكن بعثت رحمة للعالمين) حصل بيني وبينه ما حصل ولم أستفد منه شيئًا غير ما تقدم. ولما كنتم فضيلتكم من الذين يجب علينا أن نأخذ الدين عنهم لا عن سواهم عولت على أن أستفهم من سيادتكم عن صحة ما سمعته من الفقيه راجيًا إجابتي بجواب مؤيد بالدليل كما هي عادتكم مع بسط الكلام عن حكمة العرض وكيفيته ولكم من الله الأجر ومن المؤمنين الشكر.

الجواب:

إن هذا الذي قاله لك من سميته فقيهًا غير صحيح، على أنه من أمور الآخرة أي من عالم الغيب الذي لا يبيح الدين لأحد أنك يقول فيه برأيه واجتهاده، وإنما يجب الوقوف فيه عند

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٧٣٣ – ٧٣٥.

النصوص الثابتة عن الشارع فإذا كانت هذه النصوص قطعية كآيات القرآن العظيم كان الإيمان بما ورد فيها حكاية عن عالم الغيب واجبًا وتكذيبها كفرًا، وإذا لم تكن قطعية كأحاديث الآحاد ولو صحيحة السند لا يكون التسليم بها وجبًا بأن تعد من أركان الإيمان التي يكفر منكرها، فكيف يكفر من يسأل عن كيفيتها وبيانها؟

نعم، إن من ثبت عنده حديث في ذلك لابد أن يصدقه ويسلم بمضمونه إذا كان ممكنًا شرعًا وعقلاً أو بحمله على وجه ممكن. ثم إن ما ثبت من النصوص عن عالم الغيب يجب أن تؤخذ على ظاهرها أي من غير اجتهاد فيها ولا بحث عن كيفية ما لم يرد في النصوص ولا بيان كيفيته، فإذا فرضنا أن عندنا آية على أن الأعمال تعرض على النبي ﷺ بعد موته، لم يكن لنا أن نسأل عن كيفية العرض؛ لأنه من عالم الغيب الذي لا نعرفه وإنما نؤمن بما جاء فيه عن الله تعالى لأنه جاء عن الله تعالى، وهذا لا يمنعنا عن البحث في فائدة إخبار الله تعالى به إذ ليس في الدين شيء إلا وهو لمنفعة الناس وإصلاح حالهم. ولو كانت مسألة عرض الأعمال على النبي ﷺ بعد موته من قواعد الإيمان التي يكفر منكرها لما خلت كتب العقائد من ذكرها، ولكن هؤلاء الشيوخ قد تعودوا على تكفير كل من يعارضهم في مسألة دينية كأن الدين من مقتنياتهم يهبونه لمن شاؤوا ويمنعونه من أرادوا، وقد يكون بعضهم أجدر بالكفر لكذبه على الله وتكفير المؤمنين.

هذه المسألة لم ترد في كتاب الله تعالى ولا في أحاديث الصحيحين أو السنن أو المسانيد، وإنما ورد فيها خبر آحادي مرسل عن بكر بن عبد الله المزني عند ابن سعد وهو (حياتي خير لكم ووفاتي خير لكم تحدثون فيحدث لكم، فإذا أنا مت عرضت علي أعمالكم فإن رأيت خيرًا حمدت الله تعالى، وإن رأيت شرًّا استغفرت الله لكم) وورد بلفظ آخر، وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث المرسل في الأحكام العملية فذهب بعضهم كالشافعية إلى أنه لا يحتج به فكيف يجعل حجة في العقائد وأصول الإيمان؟ على أن هذا معارَض بمثل حديث عائشة عند البخاري إذ قالت: وارأساه! فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (ذاك لو كان وأنا حي فأستغفر لك وأدعو لك) .. الحديث، وهو أصح سنداً ومسند لا خلاف في الاحتجاج به. ثم إن الرواية المرسلة ليس فيها بيان للكيفية التي ذكرها فقيه السؤال ولا للتوقيت بالأسبوع فهو مفتات على الدين وعلى عالم الغيب.

أما حكمة الإخبار بعرض الأعمال على تقدير سلامته من المعارضة وما يمنع الاحتجاج به فهي أن المؤمن بذلك إذا تذكره يكون من أسباب إحجامه عن السيئات حياء من الرسول مع الحياء من الله تعالى.

الوصية المنامية المنسوبة إلى النبي ﷺ[١]

السؤال:

أرسل إلينا السيد صالح السرجاني بمصر صورة هذه الوصية وسألنا بيان رأينا لقراء المنار وهي: بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، قال الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام: رأيت النبي ﷺ في المنام في ليلة الجمعة وهو يقرأ القرآن العظيم، فقال لي: يا شيخ أحمد، المؤمنين حالهم تعبان من شدة معصيتهم، فإني سمعت الملائكة وهم يقولون: تركوا ذكر الله سبحانه وتعالى، فأراد ربك أن يغضب عليهم، فقال النبي ﷺ: يا رب ارحم أمتي فإنك أنت الغفور الرحيم، وأنا أعلمهم بذلك يتوبوا، وإن لم يتوبوا الأمر إليك، وهم قد ارتكبوا المعاصي والكبائر، وتركوا الدعاء، واتبعوا الزنا، ونقصوا الكيل، وشربوا الخمور، واشتغلوا بالغيبة والنميمة واحتقروا الفقير والمسكين ولا يعطوا الفقير حقه، وتركوا الصلاة، ومنعوا الزكاة. فأخبرهم يا شيخ أحمد بذلك، وقول لهم: لا تتركون الصلاة، وأتوا الزكاة، وإذا مر عليكم تارك الصلاة لا تسلموا عليه، وإذا مات لا تمشوا في جنازته، وانتبهوا واستيقظوا، واجتنبوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وقل لهم: الساعة قد قربت ولا يبقى من الدنيا إلا القليل، وتظهر الشمس من مغربها، فأرسلت إليهم وصية بعد وصية فلم يزدادوا إلا طغيانًا وكفرًا ونفاقًا، وهذه آخر وصية. فقال الشيخ أحمد: قد استيقظت من منامي فوجدت الوصية مكتوبة بجانب الحجرة النبوية بخط أخضر، فقال النبي ﷺ: من قرأها ولم ينقلها كنت خصمه يوم القيامة، ومن قرأها ونقلها من بلد إلى بلد كنت شفيعه يوم القيامة. فقال الشيخ أحمد: والله العظيم قسمًا بالله ثلاثًا إن كنت كاذبًا فأخرج من الدنيا على غير الإسلام، ﴿فَمَنۢ بَدَّلَهُۥ بَعۡدَ مَا سَمِعَهُۥ فَإِنَّمَآ إِثۡمُهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ ١٨١﴾ (البقرة: ١٨١) ومن شك في ذلك فقد كفر، وعليكم بتقوى الله تنجوا من المهالك، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. تمت بالتمام والكمال، والحمد لله على كل حال، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم) اهـ بنصها المطبوع المنشور.

الجواب:

إننا نتذكر أننا رأينا مثل هذه الوصية منذ كنا نتعلم الخط والتهجي إلى الآن مرارًا كثيرة، وكلها معزوة كهذه إلى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية.

والوصية مكذوبة قطعًا لا يختلف في ذلك أحد شم رائحة العلم والدين، وإنما يصدقها

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٦١٤ – ٦١٥.

البلداء من العوام الأميين، ولا شك أن الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية، ولذلك وضعها بعبارة عامية سخيفة لا حاجة إلى بيان أغلاطها بالتفصيل.

فهذا الأحمق المفتري ينسب هذا الكلام السخيف إلى أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم، وزعم أنه وجده بجانب الحجرة النبوية مكتوبًا بخط أخضر، يريد أن النبي الأمي هو الذي كتبه، ثم يتجرأ بعد هذا على تكفير من أنكره. فهذه المعصية هي أعظم من جميع المعاصي التي يقول: (إنها فشت في الأمة) وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام، وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه، فإن كل واحد منهم يكذب واضع هذه الوصية بها، وقد قال المحدثون: إن قوله ﷺ: (من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار) قد نقل بالتواتر، ولا شك أن واضع هذه الوصية متعمد لكذبها، ولا ندري أهناك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا؟ أما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن، وانهماكهم في المعاصي فهو مشاهَد، وآثار ذلك فيهم مشاهَدة، فقد صاروا وراء جميع الأمم بعد أن كانوا بدينهم فوق جميع الأمم ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْأَخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُنصَرُونَ ﴿١٦﴾﴾ (فصلت: ١٦) إلا أن يتوبوا، ولا حاجة لمن يريد نصيحتهم بالكذب على الرسول، ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها أن يعتمد عليها شرعًا، بل لا يجوز له ذلك إلا إذا كان ما رآه موافقًا للشرع. فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدنا وهما مملوآن بالعظات والعبر. والآيات والنذر.

جدال في شفاعة الرسول ﷺ ودعائه والاستغاثة به[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في عدن - الداعي لكم بالخير - جعفر علي.

حضرة السيد الفاضل الأجلّ العلامة السيد محمد رشيد رضا، أمتع الله بحياته الإسلام والمسلمين، سلامًا واحترامًا، سيدي العلامة الفاضل، أولاً أرجوكم أن تعذروني ولا تؤاخذوني إذا وجدتم في كتابي هذا لحنًا أو ركاكة أو سوءًا في التعبير لأني قبل كل شيء عدني، والتعليم عندنا لا يكاد يكون له وجود.

كثر عندنا في هذه الأيام لفظ المتوهبين - لا الوهابيين - وزاد، وليس عندنا من ينكر على الإمام محمد بن عبد الوهاب مذهبه؛ ولكن لسوء الحظ أوقع القدر لهذا المذهب بين ناس يجهلون حقيقته حق الجهل، وإليكم ما صار اليوم في محفل كان يضم جمعًا من الناس.

---

(١) المنار ج٣٠ (١٩٢٩) ص ٥١٧ - ٥٢٠.

قام رجل من القوم بعد جلوس طويل أضناه قائلاً: يا رسول الله أنت لها.

فاعترضه أحد المتوهبين بقوله: إن الرسول له الشفاعة لا غير، قال له نعم، قال ولا يمكن لرسول الله أن يشفع إلا بإذن ربه، قال نعم، ثم رجع قائلاً الرجل الأول إن رسول الله هو الشفيع المشفع يوم القيامة وردها نحو مرتين أو ثلاثًا، إلا أن ذلك الرجل المتوهب كما يسمي نفسه كلما سمع ذلك الرجل يلفظ بهذه الكلمات ويأتي إلى يوم القيامة إلا ويلحقه: بإذن ربه، وهكذا عدة مرات فردَّ عليه بأن الشفاعة حقيقة بإذن الله، وهذا معلوم أن الشفاعة لا تكون إلا بإذن الله، فلم يرق هذا الجواب في عين صاحبنا المتوهب، وقال: لا يمكن أن تلفظ بتلك الكلمات ما لم تلفظ بالإذن، فأجاب ذلك الرجل على متوهبنا: حسبما يظهر أن تعقيبك (بإذن الله) هو كرهك لأن تسمع هذه الخصوصيات خالية من ذكر (بإذن الله) مع أنه معروف، فأجابه لا، ولكن بقي ذلك الرجل يردد كلمات أن رسول الله ﷺ هو الشفيع المشفع فلم يتركه ذلك الرجل إلا لاحقًا به في كل مرة: (بإذن الله) .

فما الذي يفهمه سيادة مولانا من هذا الرجل بلفظه تلك الكلمات خالية من (بإذن الله) محذور عليه فيها؟ وهل مجبور ذلك بتلفظها؟ وهل يُفهم من حضرة المتوهب أنه يريد إفهام من حضر أنه لا يمكن للرسول أن يشفع إلا بإذن الله مع معرفتهم لذلك ومصارحتهم له به مرارًا؟ أو المراد به أنه لا يطيق هذا سماع تلك الكلمة خالية من (بإذن الله) لئلا يتوهم أن النبي يشفع بدون إذن الله؟

ثم طار البحث إلى أن توصلوا إلى فضل رسول الله وجاهه العظيم عند الله وأن الله سبحانه وتعالى يغار على رسوله من كل ما يمس كرامته، فلم يسع ذلك المتوهب إلا أن قال لأحد الحاضرين عندما قام من مجلسه وقال (يا رسول الله) إلى أن قال له ماذا تعني بذلك؟ أتظن أن رسول الله يقدر ينفعك أو يرد عنك أي مُلمة؟ ها أنا الآن في مُلمة ادع رسول الله الآن يحضر يريحني منها، وهل في وسعه ذلك؟ فلم يسع أولئك القوم عندما سمعوا ذلك التهكم إلا أن قالوا إن رسول الله ﷺ لا يضر ولا ينفع، وأن النافع والضار هو الله، وإنما محبتنا للرسول دائمًا تجعلنا نناديه ونصلي عليه، وما كان أليق بك يا حضرة الواهب تطلب حضور رسول الله لأن يدفع عنك الملمة لتمتحن اقتداره وقدرته، هذا ما صار بحضورنا وجمع من الناس ورجانا من سيدي الإمام حرسه الله أن يفيدنا بما يراه في كلام الفريقين، وهل يليق التعريض لكرامة الرسول إلى هذه الدرجة؟ أفيدونا حزتم خير الدنيا والآخرة سواء بالكتابة إلينا حسب عنواننا أو في مجلتكم الغرَّاء حفظكم الله.

الجواب:

هذه الملاحاة والمجادلة والمماراة قبيحة يمقتها الله تعالى والمؤمنون العارفون بدينهم، وقد أخطأ فيها الفريقان: أخطأ هذا الرجل الذي تسمونه المتوهب في صفة إنكاره العنيف، وفي قوله إنه لا يجوز لأحد أن يسند الشفاعة إلى رسول الله ﷺ إلا مقترنة بكلمة (بإذن الله تعالى) وإننا نجد علماء السنة من الحنابلة الوهابيين ومن سائر المنتمين إلى المذاهب والمجتهدين يذكرون شفاعته ﷺ عند المناسبة بدون وصلها بهذا القيد الذي يعتقدونه لقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ (البقرة: ٢٥٥) كما يعتقدون أن المشفوع له لابد أن يكون ممن ارتضى له هذه الشفاعة لقوله: ﴿وَلَا يَشۡفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرۡتَضَىٰ﴾ (الأنبياء: ٢٨) فلماذا لم يوجب هذا الرجل هذا القيد أيضًا؟ وأما ذكر النبي ﷺ بما يُعَدُّ منافيًا لكرامته عرفًا ولو بالأسلوب دون النص ففيه خطر عظيم على الإيمان، وقد حرَّم الله تعالى أن يُدعى باسمه في حياته، ولم يكن الأعراب الذين كانوا ينادونه (يا محمد) يقصدون الإخلال بالتعظيم الواجب له ﷺ؛ ولكنه مخل به في عرف أدباء الحضارة ولذلك علمهم الله تعالى ما يجب عليهم من الأدب بنهيهم عن ذلك في قوله: ﴿لَّا تَجۡعَلُواْ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيۡنَكُمۡ كَدُعَآءِ بَعۡضِكُم بَعۡضٗاۚ﴾ (النور: ٦٣) وكون النافع الضار بالذات هو الله تعالى لا ينافي نفع المخلوقات بالسببية قال الله تعالى:

﴿وَذَكِّرۡ فَإِنَّ ٱلذِّكۡرَىٰ تَنفَعُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝٥٥﴾ (الذاريات: ٥٥) وقال حكاية عن امرأة فرعون التي شهد بإيمانها ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ (القصص: ٩) تعني موسى عليه السلام، وقد نهى الله ورسوله عن المضارة، وهي المشاركة في الفعل الضار.

وأخطأ ذلك الرجل في ملاحاته ومماراته المثيرة للغضب بالتكرار وباتهامه بأنه لا يحب أن يسمع وصف الرسول ﷺ بالشفيع ... إلخ، وكلمته الأولى التي أنكرها المتوهب وهي (يا رسول الله أنت لها) لا يفهم منها الشفاعة يوم القيامة إلا بقرينة سابقة، وهي تستعمل عند الجاهلين بحقيقة التوحيد المصابين بدخائل الشرك، بمعنى الاستغاثة والدعاء الذي هو عين العبادة بنص الحديث ونصوص القرآن أيضًا.

فدعاء الأنبياء والصالحين بعد موتهم لقضاء الحاجات عبادة لهم؛ لأنه ليس من الأسباب التي يكون فيها الدعاء والطلب من العادات، وهو غير دعاء الأحياء فيما هو داخل في العادات والأسباب كما شرحناه مرارًا كثيرة، وهذا هو الذي أنكره الرجل لما يعهده من كثير من الجاهلين من جعله كدعاء الله تعالى؛ لأنه في غير الأسباب التي مكَّن الله الناس منها.

وجملة القول أن دعاء المخلوق للمخلوق لكشف ضر أو جلب نفع إن كان دعاه لأمر

عادي داخل في سنة الله في الأسباب والمسببات كأن يدعو رجلاً حيًّا لمساعدته على رفع حمل وقع، أو إطفاء نار اشتعلت في داره أو متاعه أو للصدقة عليه، فهذا يسمى دعاء عادة وسبب لا عبادة للمدعو، وإن كان لأجل ضر أو نفع ليس مما يقدر عليه المدعو بكسبه أو دعاء لميت قد انقطع عمله الدنيوي بموته؛ فإن دعاءه يكون عبادة للمدعو سواء كان يعتقد أنه يقدر أن يقضي حاجته بنفسه أم أنه يقضيها بوساطته عند الله تعالى، وثبوت الشفاعة يوم القيامة عند الله تعالى بإذنه لمن ارتضى لا يبيح للمسلم أن يدعو من كان أهلاً لهذه الشفاعة، كما يُدعى الله فيما لا يقدر عليه إلا الله من أمور هذا العالم، بل هو عين ما أنكره في التنزيل من المشركين في قوله: ﴿ وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (يونس: ١٨) فالرجل المتوهب خاف على منادي الرسول ﷺ مثل هذا الشرك الفاشي فأنكر عليه، فأغلظ كل منهما فيما ينكر عليهما وعلى من يشاركهما في جدلهما، فعسى أن يتوب كل منهم إلى الله تعالى.

رسالة النبي ﷺ إلى الناس كافة [١]

السؤال:

مِن صاحب الإمضاء علي محمد الصواف، الكاتب بمحكمة فاقوس.

حضرة الفاضل الأديب مَن شاع صيته في حل المشكلات صاحب الدراية التامة الشيخ رشيد أفندي رضا لا زال مصدرًا لفك المعضلات. مما ينهى لفضيلتكم أنه حصل في ناحية فاقوس البحث بين طائفة ممن يعتنون في البحث عن أمور الدين وتجولوا في مسألة التبليغ، وهل دعوة نبينا عليه السلام بلغت إلى كافة الأقاليم التي من ضمنها قارة أمريكا أم لا، وهل هذا الاسم كان لتلك القارة قديمًا أو حدث فيما بعد؟

فقال بعض الحاضرين: إن دعوة نبينا بلغت كافة الأمم مستندًا إلى قوله تعالى له: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (سبأ: ٢٨) فعموم هذه الآية يشمل أمريكا وغيرها من كافة الأقاليم. وحيث إنه عليه السلام مرسل لكافة الناس فيجب عليه تبليغ العموم ولا شك أنه عالم بكافة المرسَل إليهم وإن بعدت جهاتهم.

وقال البعض الآخر إن أمريكا اكتشفت حديثًا، وإنه لم يوجد تأريخ من التواريخ يدل

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ١٩١ – ١٩٢.

على أن أحدًا من الصحابة ذهب إلى تلك الأقطار لتبليغ الدعوة، وأن عدم اكتشاف القارة المذكورة في زمن المصطفى لا ينافي كون النبي ﷺ أرسل للناس كافة؛ لأن حكمها كحكم من كان في جبل ولم تبلغه الدعوة في زمن المصطفى وبلغته بعد وفاته، فيكون ممن دخل في حكم الآية الشريفة. ولثقتنا بأن فضيلتكم ممن يعتني بمثل هذه الأمور نطلب كشف هذا الأمر وتوضيحه على وجه تام ولكم مزيد الشكر.

الجواب:

ليس الأمر بالمشكل الذي يحتاج إلى الإيضاح فإن بعثة نبينا صلى الله عليه وآله وسلم إلى الناس كافة أمر مجمع عليه معلوم من ديننا بالضرورة، ومن المعلوم بالضرورة عقلاً مؤيدًا بالنقل أن تبليغ الدعوة للعرب كان بالتدريج وهم قومه وأهل لغته وسكان بلاده، فهل يمكن أن يكون مكلفًا أن يبلغ البشر كلهم دعوته دفعة واحدة، ثم إنه بلّغ من يقرب من بلاده كالروم والفرس والقبط وما أرسل بلاغًا إلى أهل الهند والصين ولا أهل أوربا وغيرهم من الأمم التي كانت معروفة حتى يقع الإشكال في أهل أمريكا التي لم تكن معروفة وقد أمره الله تعالى أن يقول: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ ۚ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَىٰ ۚ قُل لَّا أَشْهَدُ ۚ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿١٩﴾﴾ (الأنعام: ١٩) فكل من بلغه القرآن فقد بلغته الدعوة وتجب على المسلمين دعوة من لم يتسع عمر النبي ﷺ لدعوتهم وكذلك فَعَلَ السلف الصالحون، وقصَّر الخلف الطالحون.

الوصية المناميه المنسوبة للنبي ﷺ[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في (ميت غمر) - زكي محمد عبد الله - معاون سلخانة ميت غمر وأمين مخزن البلدية - ميت غمر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٤.

سيدي الأستاذ الجليل، محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار، حرسه الله، تحية الله وسلامه إليك وبعد: الدين الإسلامي الذي جاء فاصلاً بين الحق والباطل، وعلم الناس أن هناك إلهًا لا يطلع أحدًا على غيبه، وأنه لا يظلم مثقال ذرة، الدين الإسلامي الذي أنقذ الناس من جاهليتها الأولى، وأبطل الخرافات والاعتقادات الباطلة، دين هدى لمن يريد أن يهتدي، دين توحيد لمن يريد أن يوحد ربًا واحدًا، دين وجهة واحدة لمن يريد أن يولي وجهه شطره، إلا

(١) المنار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٤١٥ - ٤٢٠.

أن الناس الذين يدينون به وينتسبون إليه لم يحافظوا عليه ولم يحترموا تعاليمه. وبذلك حقت علينا كلمة العذاب؛ لأن أكثر المسلمين لا يعقلون.

سيدي: أكتب إليك هذا وأنا في ذهول مستمر وحزن دائم لما وصلت إليه حالة المسلمين، حتى أصبحت حياتنا الدينية والدنيوية تشبه الكفار من كل الوجوه.

وإن المنشور المرسل طي هذا الكتاب لأكبر دليل على صدق هذا القول، حتى لا يقال بأننا نكتب على غير حق، فهل يصح يا فضيلة الأستاذ لأمة دينها الإسلام، وكتابها القرآن، أن يوزع بينها هذا المنشور ويلصق على أبواب بيوت العبادة؟ فباسم الإسلام الذي وقفت حياتك على خدمته، والمحافظة عليه، وباسم العلم الذي أخذت منه قسطًا وافرًا، وبحق ما لك علينا من فضل بمباحثك الدينية القيمة، التي كثيرًا ما هدت ضالاً وعلمت جاهلاً، أن تبين لنا صحة هذا المنشور، وأصل مصدره والغاية التي يرمي إليها ناشره، وذلك يكون بنشر الرد بجريدة الأهرام حتى يطلع الناس عليها، ويقفوا على حقيقتها، ولك من الله حسن الجزاء، ومن الناس أجمل الثناء، وإنا لذلك لمنتظرون، والله المسؤول الذي بيده المصير أن يتولاك برعايته. واقبل احترام وإخلاص مسلم معجب بعلمك ودينك.

وهذا نص **الوصية المزورة** المرسلة مع هذا السؤال.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين على القوم الكافرين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه وسلم.

هذه وصية من المدينة المنورة. عن الشيخ أحمد خادم حرم النبي الشريف قال: كنت ساهرًا ليلة الجمعة أتلو القرآن وبعد تلاوته قرأت أسماء الله الحسنى، فلما فرغت من ذلك تهيأت للنوم فأخذتني سنة من النوم، فرأيت الطلعة البهية رسول الله ﷺ، الذي أظهر الآيات القرآنية والأحكام الشرعية؛ رحمة للعالمين سيدنا ونبينا محمد ﷺ فقال لي: يا شيخ أحمد. قلت: لبيك يا رسول الله، ويا أكرم خلق الله.

فقال لي: أنا خجلان من أفعال الناس القبيحة، ولن أقدر أن أقابل ربي ولا الملائكة، ووَقْف على قدم؛ لأنه مات من الجمعة إلى الجمعة مائة وستون ألفًا على غير الإسلام وواحد مات على الإسلام، فنعوذ بالله من شر ذلك، وصار غنيهم لا يرحم فقيرهم، وأصبح كل شخص لا يسأل إلا عن نفسه، وقد ارتكبوا المعاصي والكبائر والزنا، وأنقصوا المكيال والميزان، وكثرت المعاصي وأكلوا الربا وشربوا الخمر، وتركوا الصلاة ومنعوا الزكاة. فهذه الوصية لأجل أن يتعظوا؛ لأني في شدة التعب من أجلهم، فأخبرهم

يا شيخ أحمد قبل أن ينزل بهم العذاب من ربهم العزيز الجبار وتغلق أبواب الرحمة، فنعوذ بالله من شر هذا القرن وأهله؛ لأنهم عن طريق الحق ضالون، وبالله تعالى يشركون، وبالدين الحنيف ينكرون، وبأديانهم الباطلة يمجدون. وإن الساعة قد قربت، وفي سنة ١٣٤٠ هجرية تخرج النساء من غير إذن أزواجهن، وفي سنة ١٣٥٠ هجرية تظهر علامة في السماء مثل بيض الدجاج وهي علامة القيامة، وفي سنة ١٣٧٠ هجرية تغيب الشمس ثلاثة أيام بلياليها، وبعد ذلك تشرق من المغرب، وتغلق أبواب التوبة، وفي سنة ١٣٨٠ هجرية يرفع القرآن العظيم من صدور الرجال، ويظهر المسيخ الدجال، وتتفاتن النساء والرجال، ويعود الإسلام كما كان خرابًا. فأخبرهم يا شيخ أحمد بهذه الوصية، وعرفهم بأنها منقولة (بقلم القدرة من اللوح المحفوظ).

ومن يكتبها ويرسلها من بلد إلى بلد أو من محل إلى محل، كتب الله له قصرًا في الجنة، ومن لا يكتبها ولا يرسلها حرمت عليه شفاعتي يوم القيامة، ومن لا يعرف أن يكتبها يأمر كاتبًا بكتابتها بثلاثة دراهم، ومن كتبها وكان فقيرًا - أغناه الله، أو كان مديونًا قضى الله دينه عنه، أو عليه ذنب غفر الله له ولوالديه ببركة هذه الوصية، ومن يكتمها عن عباد الله اسود وجهه في الدنيا والآخرة.

وقال الشيخ أحمد: والله العظيم ثلاثًا، إن هذه حقيقة، وإن كنت كاذبًا أخرج من الدنيا على غير الإسلام، ومن يصدق بها ينجو من عذاب النار، ومن كذب بها كفر، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم. (مؤمن مصدق)

الجواب:

جاءنا هذا السؤال فقدمنا عليه في النشر والجواب أسئلة أخرى جاءت قبله، ثم أطلعنا قلم التحرير في جريدة الأهرام على كتاب يقترح فيه مرسله نشر هذه الوصية في الأهرام، ومطالبة العلماء ببيان ما يجب في شأنها فتذكرنا أننا قد سئلنا عنها هذه الوصية.

هذه الوصية فرية ملفقة سبقها أمثال لها كثيرة، وكلها معزوة إلى اسم الشيخ أحمد خادم الحرم النبوي الشريف أو خادم الحجرة النبوية الطاهرة، وأذكر أني رأيت أول وصية منها بين أوراق لوالدي من زهاء أربعين سنة أو أكثر، فصدقتها واهتممت بأمرها، وكان ذلك قبل طلبي للعلم بل في أول العهد بالقراءة.

ومنذ عشرين سنة أرسل إلى أمين أفندي السرجاني، الصائغ المشهور بمصر وصية أخرى منها، وسألني عن رأيي فيها فنشرتها في باب الفتوى من المجلد السابع (غرة شعبان ١٣٢٢)

وأجبت عنها بما سأعيده هنا، ثم أرسلت إلي نسخة أخرى من السويس بعد سنة ونصف من نشر تلك الفتوى، فاعتذرت عن نشرها في فتاوى (ج ٣ م ٩ الذي نشر في ربيع الأول سنة ١٣٢٤).

والظاهر أن الذين يلفقون هذه الوصايا من الجهال يظنون أنه ربما يكون لنشرها تأثير عظيم في المسلمين، وأنهم يقصدون النفع، ويستحلون في التوسل إليه تعمد الكذب على النبي ﷺ، كما كان يفعل بعض الوضَّاعين لأحاديث الترغيب والترهيب، مع علم أولئك بقوله ﷺ: **(من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوّأ مقعده من النار)** فإنه روي متواترًا في الكتب الستة وغيرها من المسانيد والمعاجم عن عشرات من الصحابة. ثم ينسخها بعض العوام حيث لا مطابع، ويطبعونها في مثل هذه البلاد؛ لتصديقهم بما في آخرها من الوعد والوعيد، ومن العجب أن الذين يجددون تلفيق الوصية لا يتركون اسم الشيخ أحمد كأنه خالد في الحرم النبوي الشريف، وكأنه أعطي خدمة الحجرة الطاهرة خالدة تالدة، لا تؤثر فيها أحداث الزمان ولا مرور السنين ولا تغير الحكومات. ويلوح في ذاكرتي أن بعض زوار المدينة سأل عن الشيخ أحمد هذا منذ سنين كثيرة، فلم يجد في الحرم النبوي من يعرفه!

ومن دلائل كذب هذه الوصايا أسلوبها العامي، على أن الوصية الجديدة دون ما سبقها في اللحن والاصطلاحات العامية (ومنها) وهو أقواها: زعم مختلقها أن النبي ﷺ صار محجوبًا عن ربه وعن الملائكة بسبب ذنوب الناس، وهذه أعظم العقوبات التي توعد الله تعالى بها الفجار الكفار بقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ (المطففين: ١٥) فجميع ما نعاه على المسلمين من المعاصي هو دون الكذب على الرسول بأصل الوصية والكذب على الله، بزعمه أنه عاقب أفضل رسله بذنب غيره، كما يعاقب الكفار في الآخرة، وهو مغفور له بنص القرآن، على أنه لا يعاقب أحد من الخلق بذنب غيره بالنص أيضًا، ومن جهله تعبيره عن التجلي الرباني بالمقابلة، كما يعبر أهل هذا العصر عن لقاء بعض الناس لبعض.

وقوله: وفي سنة ١٣٤٠ تخرج النساء من غير أذن أزواجهن، يدل على أن الوصية لفقت قبل هذا التاريخ، ولما وصلنا إليه لم نر شيئًا لم يكن قبله، فقد كان كثير من النساء يخرجن قبله بدون إذن أزواجهن، ولم يخرج فيه جميعهن ولا فيما بعده، فنقول: إنه مصداق للجملة. وما ذكر قبله من المعاصي فهو قديم أيضًا، ولكنه يزداد بلا شك، كما أنه قد تجدد من علم السنة ومحاربة البدع والدعوة إلى الإصلاح الديني، والتوفيق بينه وبين الحضارة والقوة ما لم يكن.

وقاعدة هؤلاء المصلحين أن الله تعالى قد أكمل دينه فلا نزيد في الأمور الدينية المحضة شيئًا لم يرد في الكتاب أو السنة الثابتة أو إجماع الصدر الأول، وأن أسعد السعداء

من يعبد الله تعالى كما عبدوه فعلاً وتركًا حسب الأمر والنهي، وأن في الكتاب والسنة وهدي السلف الأول غنًى عن كل ما عداها في النصح والإرشاد، والزجر عن الفساد، فمن كان مخلصًا في نصح المسلمين، فليعضد هؤلاء المصلحين، فهو خير له من اختراع الرؤى الباطلة، والوصايا السخيفة المزورة، التي صار يقل في العوام من يصدقها، وجميع الخواص يلعنون مزورها.

وإننا نذكر هنا ما أجبنا به السائل عن هذه سنة ١٣٢٢ إتمامًا للفائدة – وكانت تلك في منتهى السخف لفظًا ومعنًى وهذا نصه:

إننا نتذكر أننا رأينا مثل هذه الوصية منذ كنا نتعلم الخط والتهجي إلى الآن مرارًا كثيرة، وكلها معزوة كهذه إلى رجل اسمه الشيخ أحمد خادم الحجرة النبوية، والوصية مكذوبة قطعًا، لا يختلف في ذلك أحد شم رائحة العلم والدين، وإنما يصدقها البلداء من العوام الأميين، ولا شك أن الواضع لها من العوام الذين لم يتعلموا اللغة العربية، ولذلك وضعها بعبارة عامية سخيفة، لا حاجة إلى بيان أغلاطها بالتفصيل، فهذا الأحمق المفتري ينسب هذا الكلام السخيف إلى أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء صلى الله عليه وآله وسلم، ويزعم أنه وجده بجانب الحجرة النبوية مكتوبًا بخط أخضر، يريد أن النبي الأمي هو الذي كتبه، ثم يتجرأ بعد هذا على تكفير من أنكره، فهذه المعصية أعظم من جميع المعاصي – التي يقول: إنها فشت في الأمة، وهي الكذب على الرسول عليه الصلاة والسلام، وتكفير علماء أمته والعارفين بدينه، فإن كل واحد منهم يكذب واضع هذه الوصية بها، وقد قال المحدثون: إن قوله ﷺ: (من كذب علي معتمدًا فليتبوأ مقعده من النار)، قد نقل بالتواتر، ولا شك أن واضع هذه الوصية متعمدٌ لكذبها، ولا ندري أهناك رجل يسمى الشيخ أحمد أم لا؟!

وأما تهاون المسلمين في دينهم وتركهم الفرائض والسنن، وانهماكهم في المعاصي، فهو مشاهد، وآثار ذلك فيهم مشاهدة، فقد صاروا وراء جميع الأمم بعد أن كانوا بدينهم فوق جميع الأمم ﴿وَلَعَذَابُ ٱلۡأٓخِرَةِ أَخۡزَىٰۖ وَهُمۡ لَا يُنصَرُونَ ١٦﴾ (فصلت: ١٦) إلا أن يتوبوا. ولا حاجة لمن يريد نصيحتهم بالكذب على الرسول، ووضع الرؤى التي لا يجب على من رآها أن يعتمد عليها شرعًا، بل لا يجوز له ذلك إلا إذا كان ما رآه موافقًا للشرع، فالكتاب والسنة الثابتة بين أيدينا، وهما مملوآن بالعظات والعبر، والآيات والنذر. اهـ.

قبر هود عليه السلام[1]

السؤال:

أفيدوني عن قبر نبي الله هود، هل هو في حضرموت كما يزعم بعض الحضارمة أم لا؟.

الجواب:

من خصوصيات نبينا عليه الصلاة والسلام أن قبره معروف بطريق القطع واليقين، ولا يعرف قبر لنبي آخر ولا بالظن الراجح وإنما هي شبهات وأوهام.

هل إدريس على قيد الحياة أم لا وهل الارض تأكل اجساد الانبياء[2]

السؤال:

من الفقير العاجز يحيى سلامي ألاييكي إلى السيد الجليل ملجأ الباحثين، وملاذ الناقدين، مفتي الأنام، شيخ مشايخ الإسلام، الشيخ محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الأغر الأعلى الإسلامي بمصر. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد أتيح لي أن أسأل حضرتكم عن حقيقة المسائل الآتي ذكرها، وأسترشد بدلالتكم وإرشادكم إلى صحيح الجواب الذي هو هدي القرآن والسنة النبوية.

١- ما معنى قول الله عز وجل في حق إدريس عليه السلام: ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِياًّ﴾ (مريم: ٥٧) الآية؟ هل إدريس على قيد الحياة أم لا؟

٢- أتأكل الأرض أجساد الأنبياء والأولياء وحفاظ القرآن الكريم، أم لا كما هو مشهور عند العامة بعدم أكلها، وقد روى الفقيه أبو الليث السمرقندي في كتابه (تنبيه الغافلين) في باب فضل الجمعة حديثًا مسندًا بهذا الشأن؟

الجواب:

(١) رفع إدريس عليه السلام:

قال الحافظ البغوي في تفسير: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾ (مريم: ٥٧) قيل: هي الجنة، وقيل: هي الرفعة بعلو الرتبة في الدنيا، وقيل: إنه رُفع إلى السماء الرابعة، وروى أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ أنه رأى إدريس في السماء الرابعة ليلة المعراج اهـ.

---

(١) المنار ج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١٣.

(٢) المنار ج ٣٢ (١٩٠٨) ص ٢٤.

وذكر بعد هذا عن كعب الأحبار قصة إسرائيلية في رفعه وسببه، وهي من قصصه الخرافية، وممن رواها عنه ابن عباس رضي الله عنهما، فلا يعتد بها. قال العماد ابن كثير بعد إيرادها في تفسيره: (هذا من أخبار كعب الأحبار الإسرائيليات، وفي بعضه نكارة، والله أعلم، وعزاه إليه الحافظ ابن حجر في الفتح أيضًا.

والقول الأول، وهو تفسير المكان العلي بالجنة، مروي عن الحسن البصري، وهو لا يعارض بحديث المعراج فإن الأنبياء الذين رآهم النبي ﷺ في ليلة المعراج قد ماتوا في أزمنتهم ودفنوا، إلا ما ورد في عيسى عليهم السلام، وقد ورد أيضًا أن النبي ﷺ رأى موسى في تلك الليلة في قبره بالكثيب الأحمر من فلسطين، فهذه أمور روحانية غيبية لا نعلم كنهها، وقد قال الله تعالى في الرسل عليهم السلام: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ﴾ (البقرة: ٢٥٣) والظاهر أن إدريس مات في الدنيا كغيره، قال الحافظ ابن حجر في الفتح: وكون إدريس رفع وهو حي لم يثبت من طريق مرفوعة قوية.

(٢) أجساد الأنبياء والصالحين بعد موتهم:

إن سنة الله تعالى في أجساد البشر واحدة في حياتهم وموتهم؛ وإنما يمتاز الأنبياء على غيرهم بما هو خاص بمعنى النبوة وما يتعلق بها لقوله تعالى لرسوله: ﴿قُلۡ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ (الكهف: ١١٠) الآية، وقوله له تلقينًا لجواب طلاب الآية منه: ﴿قُلۡ سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٣﴾ (الإسراء: ٩٣) ومن ثم يذكر العلماء في كتب العقائد أنه يجوز على الأنبياء طروء الأعراض البشرية عليهم من المرض والتعب والجوع والعطش والنوم والموت والقتل؛ لأن ذلك لا يخل بوظيفة الوحي ولا بالتبليغ له، ومثلها الجسد، ولكن ورد في غير الصحاح أحاديث آحادية في أن أجساد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا تأكلها الأرض، أمثلها حديث أوس بن أوس في فضل يوم الجمعة الذي فيه أن الصلاة عليه ﷺ تُعرض عليه، قال أوس: قالوا: يا رسول الله، كيف تُعرض صلاتنا عليك وقد أرمت؟ - يعني بليت - قال: (**إن الله عز وجل حرَّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء**) رواه أحمد في مسنده وأبو داود والنسائي والبيهقي في الشعب، وفي رسالته (حياة الأنبياء) وغيرهم، وقد صححه بعضهم وحسنه آخرون منهم المنذري، لكن قال الحافظ السخاوي بعد أن أورد تصحيحهم وتحسينهم ما نصه: قلت: ولهذا الحديث علة خفية، وهي أن حسينًا الجعفي راويه أخطأ في اسم جد شيخه عبد الرحمن بن بديد حيث سماه جابرًا وإنما هو تميم، كما جزم به أبو حاتم وغيره، وعلى هذا فابن تميم منكر الحديث،

ولهذا قال أبو حاتم: إن الحديث منكر وقال ابن العربي: إنه لم يثبت؛ لكن رد هذه العلة الدارقطني وقال: إن سماع حسين من جابر ثابت، وإلى هذا جنح الخطيب، والعلم عند الله تعالى.

وهنالك أحاديث أخرى ثلاثة منها بمعنى هذا الحديث ولكنها دونه في السند، ومنها ما هو في تبليغ الملائكة إياه ﷺ من يصلي عليه، وقد تكلمنا عليها في أواخر المجلد الثامن من المنار صفحة (٩٠٣ - ٩٠٩) وقد قلت فيها: إنها في مجموعها تدل على أن الأنبياء أحياء في البرزخ؛ ولكن هذه الحياة غيبية لا نعرف حقيقتها، وليست هي كالحياة في هذه الدنيا، كما حققه ابن القيم في كتاب الروح، وغيره من المحققين ... إلخ.

وجملة القول: إن هذه المسألة ينظر فيها من وجهين:

(**أحدهما**) : أنها من مسائل الإيمان بعالم الغيب فهي اعتقادية، وما يجب اعتقاده والإيمان به لا يثبت إلا بالنصوص القطعية الرواية والدلالة، وليس فيها نص ظني راجح فضلاً عن القاطع.

(**وثانيهما**) : أنها من مسائل المناقب والفضائل التي يقبلون فيها الروايات الظنية ولا يأبون إثباتها بما دونها من الضعاف، وبهذا النظر قبل بعض العلماء ما روي فيها وإن كان معلولاً، وحينئذ يقال في كون معناها مخالفًا لسنن الله تعالى في الأجساد: إنها تنظم في سلك خوارق العادات، وإذ كانت ليست بعقيدة واجبة ولا يترتب عليها عمل فلا حرج على من صدَّقها ولا على من أنكرها؛ ولكن بعض العلماء أدخلوا فيها القياس وهي مما لا يُقاس عليه ولو ثبت، فقالوا: إن جميع الأولياء والشهداء كالأنبياء في هذه المنقبة، وزاد آخرون: العلماء والمؤذنين والمحتسبين، ويتساهل في كتابة هذا المؤلفون المقلدون السطحيون والخرافيون كأبي الليث السمرقندي، وينقلون فيها حكايات سبقهم إلى مثلها النصارى في شهدائهم وقديسيهم. وإن التسليم بهذه الخرافات وعدم إنكار العلماء لها قد كان فتنة

للعقلاء المستقلين، منفرًا لهم عن الدين، وقد نبش بعض رجال الحكومة التركية اللادينية الحاضرة بعض قبور الأولياء المعتقدين عند العامة أمام الجماهير منهم فأروهم بأعينهم أنه ليس فيها إلا عظام نخرة، واستدلوا بهذا على أن الدين كله خرافات باطلة، فما يتساهل فيه الخرافيون لتقوية إيمان العوام، قد يفضي إلى هدم إيمان الخواص والعوام.

حكمة مكاتبة النبي ﷺ لبعض الملوك دون بعض[1]

السؤال:

من صاحبي الإمضاء ، حسن أبو الحمايل. محمد حسن عواد ، بجدة

هل كاتب النبي ﷺ كل ملوك الأرض العظماء الموجودين في أيامه أو أكبرهم شكيمة كملك الصين وملك الترك وإمبراطور روما الغربية، وإذا كان لم يكاتب هؤلاء - كما هو المتبادر من التاريخ - فلماذا؟

الجواب:

كتب النبي ﷺ إلى ملوك العرب في جزيرتهم وإلى ملوك البلاد المجاورة لها وهي مصر وسوريا والعراق وفارس يدعوهم إلى الإسلام؛ لأن الدعوة إنما تفيد من عقلها وأهل البلاد التي يمكن نشر الإسلام وتنفيذ أحكامه فيها بمجرد دخول أهله فيه، أو خضوعهم لسلطانه بالصلح وإعطاء الجزية، ولو تيسر للنبي ﷺ في زمنه مكاتبة فغفور الصين وخان الترك وقيصر رومية بإرسال رسل إليهم يحملون كتبه العربية، وأمكن لهؤلاء الرسل الوصول إلى بلادهم وأمكن لهؤلاء الملوك فهم هذه الكتب وإجابة الدعوة، لكان من المتعذر في ذلك الوقت نشر الإسلام وتنفيذ أحكامه في تلك الأقطار النائية، التي يحول بينها وبين مهده - جزيرة العرب - شعوب معادية، فالدعوة العامة ما كان يمكن نشرها إلا بالتدريج والانتقال من محلها إلى الأقرب فالقريب، فالبعيد فالأبعد من البلاد والأقطار.

ومن المعلوم في التاريخ أن بلاد سوريا عربية الأصل، وكذلك العراق وإن لم تكن اللغة المضرية عامة فيهما في زمن البعثة، وإن مصر استعمرها العرب زمنًا طويلاً وكانت مدينتها الأولى عربية المنشأ ولغتها الهيروغليفية ممزوجة بالعربية مزجًا، وهي لمجاورتها لجزيرة العرب قد سهل تعريب أهلها في زمن غير طويل.

كذلك المجاورة بين عرب العراق وعجم إيران كانت مسهلة لنشر الإسلام ولغته العربية ببلاد فارس في مدة قريبة. وما كان يمكن مثل هذا في الصين لو أمكن إيصال الدعوة إليهم وقبولهم إياها.

---

(١) المنار ج٢٧ (١٩٢٦) ص ٤٩٤ .

بعثة الرسل في جميع الأمم وبطلان ادعاء أنهم كلهم أسيويون

السؤال:

فيما نرى عرفنا أن أشهر الأنبياء كلهم كانوا آسيويين ولم نسمع بنبي أرسل في أوربا مع أنها من الدنيا القديمة المعمورة فما هي الحكمة؟

الجواب:

إن بني إسرائيل لم يكونوا يعرفون غير أنبيائهم فزعموا أن النبوة محصورة فيهم، وحرفوا آيات التوراة المبشرة برسول يبعثه الله من بني إخوتهم - أي أبناء إسماعيل عليه السلام - ولما بعث الله خاتم النبيين وأتم على لسانه الدين بين لنا في الكتاب المنزل عليه أنه أرسل في جميع الأمم رسلاً يدعون إلى مثل ما دعا إليه في أصوله وجوهره كما قال ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ (النحل: ٣٦).

وقد قص الله تعالى عليه في كتابه قصص أشهر الرسل والنبيين الذين عرفت العرب والمجاورون لهم من أهل الكتاب شيئًا من تاريخهم لأجل العبرة بسيرتهم كما قال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ ۗ ﴾ (غافر: ٧٨) ولو قص عليه خبر نبي أرسل في الصين لا يعرف أحد من المخاطبين الأولين بالقرآن ولا من يجاورهم من أهل الكتاب عنه شيئًا لكان قصصه فتنة لا عبرة، ولقالوا: إنه يفتري علينا ما لا سبيل لنا إلى معرفته، والمثل العامي يقول: (إذا أردت أن تكذب فبعد شهودك)، والله تعالى يقول في حكمة أخبار الرسل: من آخر سورة يوسف بعد ذكر الرسل إجمالاً: ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ ۗ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ (يوسف: ١١١) الآية وقال ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ ۚ وَجَاءَكَ فِي هَٰذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ (هود: ١٢٠) فهذه الحكم التي ذكرها الله تعالى لبيان قصص الرسل لا تحق إلا بمن يعرف عنهم شيئًا في الجملة، ويفصل الوحي ما لم يعرف منها.

نعم، لو أخبرنا الله تعالى في كتابه أن برهما أو بوذا من دعاة التوحيد والفضيلة في الهند وكونفشيوس من دعاتهما في الصين وبعض حكماء مصر واليونان من دعاتهما في أوربا وأفريقيا كانوا من رسل الله تعالى مثلاً وأنه لما طال الأمد على اتباعهم أشركوا بالله

وفسقوا عن أمره، كما قال في أهل الكتاب المعروفين عند العرب ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٣١﴾ (التوبة: ٣١) وقال في وعظ المؤمنين: ﴿وَلَا يَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلُ فَطَالَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَمَدُ فَقَسَتۡ قُلُوبُهُمۡۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ١٦﴾ (الحديد: ١٦) لو أخبرَنا الله تعالى بما ذكر لكان آية لأهل القرون الأخيرة على أخبار القرآن بالغيب ولكن بعد أن يكون فتنة لأهل القرون الأولى - ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

روي عن علي رضي الله عنه وكرم وجهه أن المجوس كانوا أهل كتاب كما سيذكر في بحث الجزية من هذه الفتاوى.

وثبت في تاريخ غيرهم من الشعوب التي عرف تاريخها أنه ظهر فيها حكماء ربانيون دعوا الناس إلى توحيد الخالق وعبادته وحدة والإيمان بالبعث والجزاء، والأمر بالعمل الصالح، وهذه الأصول الثلاث هي التي دعا إليها جميع الرسل وعليها مدار سعادة الدنيا والآخرة. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٦٢﴾ (البقرة: ٦٢) فالظاهر أن أولئك الدعاة إلى الأصول الثلاثة كانوا رسلاً يوحى إليهم فإن نقل عنهم ما ينافي الرسالة فلا يعد حجة نفي صحيحة؛ لأننا قد عرفنا ما حل بكتب المتأخرين عنهم الذين حفظت كتبهم في الجملة فكيف بهؤلاء الذين طمس جل تاريخهم؟ بل نرى المسلمين الذين كفل الله تعالى حفظ كتابهم في الصدور والسطور فلم يفقد ولم يحرف منه حرف واحد، وضبطت سنه رسولهم ﷺ ضبطًا لم يضبط مثله كتاب في تاريخ البشر - نراهم قد سرت إلى كثير منهم عقائد الوثنية وعباداتها المخالفة لنصوص القرآن والسنة القطعية ولعمل الصدر الأول المنقول بالتواتر - ونسمع الآن شيعة إيران ودعاة الفتنة في الهند يصيحون ويولولون نادبين هدم هياكل الوثنية التي بنيت على القبور المعبودة من دون الله تعالى في الحجاز وهي التي لعن رسول الله ﷺ بناة أمثالها إذ لعن كل من يبني مسجدًا على قبر ومن يضع عليه سراجًا.. .إلخ.

الوصية المنامية المكذوبة[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء، ياسين قضماني في، دمشق الشام.

حضرة الأستاذ الكامل السيد رشيد رضا رافع منار الحقيقة في الإسلام رعاك الله.

ما قول الأستاذ الرشيد في الشيخ أحمد الداعي نفسه: - خادم الحرم الشريف - وما يذيعه في أنحاء البلاد الإسلامية في كل سنة منذ بضع سنين غير قليلة - من الرسائل التي يدعي بها كل مرة رؤية النبي ﷺ من الرؤى الشبيهة بالوحي، وعنها يروي الوصايا الجمة التي يرى فيها المطَّلع عليها من الأنباء المعين وقوعها من زمن مخصوص، والمغيب أمرها عن الخلق، وإسقاطه فروضًا من الدين عن كاتب وصيته أو مستأجرها وغفر ذنوبه ووو...! وإتيانه على لعن من لم يصدقها ويؤمن بها، إلى غير ذلك من الفظائع باسم الدين كما يتضح لكم ذلك في رسالته هذه الأخيرة التي بعثنا بها إليكم، أفيدونا ذلك أدامكم الله نجمًا للهداية ورجمًا لأرباب الغواية وسيفًا قاطعًا لرقاب المبتدعين وكهفًا للمستهدين والسلام عليكم.

الجواب:

أتذكر أنني رأيت في صغري وصيةً مثل هذه الوصية أرسلت إلى والدي رحمه الله تعالى وقد سألت بعض الحجازيين هنا في (القسطنطينية) عن الشيخ أحمد الذي ينشر هذه الوصية منذ عشرات من السنين فلم يعرفه أحد ويجوز أن يكون مفتجر الوصية الأولى قد مات، وأن الذين ينشرونها في هذه السنين قد أعجبهم ذلك فهم يعيدونه بتصرف فيه معزو إلي اسم الشيخ أحمد وهذه الوصية ينطبق بعضها على الشرع دون بعضها الآخر وعندنا من كتاب الله وصحيح أحاديث رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ما يغني عن وصايا الرؤى إن صدق الرائي فيها فكيف إذا قام الدليل على عدم صدقه كمدعي هذه الرؤيا التي تشهد مخالفة بعض ما فيها للثابت من الشرع وغلط ألفاظها على براءة الرسول ﷺ منها.

---

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ١٩٤ - ١٩٥.



عذاب القبر على الروح ام على الروح والبدن[1]

السؤال:

الشيخ منصور نصار من مجاوري الأزهر: قد سألني بعض الناس ببلدتنا عما يحصل للميت في قبره من النعيم أو العذاب هل المنعَّم أو المعذَّب هو الروح فقط أم الروح مع الجسم، فأجبته بما أعلم من نص أثر ابن عمر والغزالي الموصوف بحجة الإسلام من أن المعذب هو الروح فقط. وقد وقع اضطراب بيني وبين أهل بلدتي في هذه المسألة، فأرجو من حضرتكم توضيح الحقيقة على صفحات مناركم الأغر حيث إن الله تعالى نصبكم لخدمة الدين والدفاع عن شبهات الضالين لا زلتم هادين مهديين.

الجواب:

قد سبق لنا الإجابة عن مثل هذا السؤال في المجلد الخامس وبينا أصل الخلاف في عذاب القبر وأن مذهب السلف عدم البحث في كيفية ما يرد في الكتاب والسنة من أحوال لآخرة؛ لأنها مما يجب الإيمان به كما ورد من غير فلسفة فيه ولا تحكم على الغيب؛ إذ لا يقاس عالم الغيب على عالم الشهادة، ولو أنكم دعوتم أهل البلد إلى هذا التسليم لأقفلتم باب الجدل في وجوههم، ولا أقبح من الجدل في أمر الآخرة الذي لا مجال للعقل ولا للحس فيه، والذين فتحوا هذا الباب هم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا، فقامت المعتزلة تقول: إن من الناس من

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٢٥٦ – ٢٥٧.

تأكلهم السباع والحيتان في البحر وتصير أجسامهم أجزاء من أجسام هذه الحيوانات، ومنهم من يحرق ويذرى رماده، فكيف تقولون يا معشر الأشاعرة: إن في القبر عذابًا على الروح والجسد؟ والصواب أنه لا عذاب إلا عذاب الآخرة بعد البعث. وقامت طائفة أخرى تقول: إن الجسم لا إحساس فيه؛ فالحديث الوارد في عذاب القبر يراد به تعذيب الروح مجردة. ويقول آخرون: الروح لم تعمل السيئات إلا بواسطة الجسد؛ فلا بد أن يكون العذاب مشتركًا ويصدق ذلك بأن تتصل الروح بجزء أو أجزاء من البدن ولو كان رميمًا أو داخلاً في بنية حيوان، ويقع العذاب عليهما معا وهو قول أكثر المسلمين. ثم إن الاشاعرة يقولون: بأن الإعادة في الآخرة تكون عن عدم بأن ينعدم الجسم من الوجود، ثم يخلقه الله تعالى بذاته ومع أعراضه في قول، وهذا القول لا يتفق مع القول بأن عذاب القبر على الروح والجسد معًا، إلا أن يقال: إنهم استثنوا عَجْب الذَّنَب؛ فقالوا: إنه لا يفنى، فلعلهم يقولون: إن عذاب القبر يكون على الروح مع اتصالها بعجب الذنب، ولكن قال المزني من الشافعية: إن عجب الذنب يفنى أيضًا.

فأنت ترى أن الباحثين بعقولهم فيما ورد من أحاديث عذاب القبر في خلاف لا يكاد يسلِّم واحد منهم للآخر، ونحمد الله تعالى أنهم لم يجعلوا هذه المسألة من أصول العقائد التي يكفر منكرها، ولا شك أن مذهب السلف هو الحق الذي يجب الأخذ به وهو أن نقول: إن كل ما ثبت عن النبي ﷺ من أمر البرزخ والآخرة حق نؤمن به ونفوِّض الأمر في حقيقته وكيفيته إلى الله تعالى، مع العلم بأن الأرواح هي التي تشعر باللذة والألم، وأن الأجساد لباس وآلات لتوصيل بعض اللذات والآلام، وأي قول قلت فيه هذه المسألة لا يخرجك من الدين، فعلام التنازع بين المسلمين.

أسئلة عن عذاب القبر ونعيمه[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في جهة المحلة مديرية الغربية بمصر- مصطفى صالح حضرة صاحب الفضيلة والإرشاد الشيخ محمد رشيد رضا، بعد تقديم فروض الاحترام نرجو أن تتكرم بالرد على السؤال أدناه بمجلتكم المنار الغراء:

هل (القبر إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) حديث متواتر عن رسول الله ﷺ أم لا؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل الحكم في هذه الحالة للروح أو للجسد، مع ملاحظة أنه إن كان للروح فإنها لا تسكن القبور، وإذا كان للجسد فما الحكم لمن يبتلعه

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٢٦٨.

الحوت أو اليم أو الوحوش الكاسرة؟ وإذا كان بالسلب فما الفرق بين العاصي والطائع وما الفائدة من سؤال منكر ونكير وهل ننكره؟

الجواب:

أما حديث: (القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النار) فقد رواه الترمذي والطبراني وسنده ضعيف، فلا هو متواتر ولا صحيح؛ ولكن عذاب القبر ثابت بالأحاديث الصحيحة وأنه يكون عقب الدفن، وإضافته إلى القبر مبنية على أن الغالب في الموتى أنهم يدفنون في القبور لا على أنه خاص بمن يدفن، وللأرواح مأوى في البرزخ بحسب درجاتها لا في القبور، والأجسام تفنى وهي باقية، وكل ما ورد في القرآن والأحاديث من أخبار عالم الغيب ومنه كل ما يكون بعد الموت فهو على غير المعروف لنا في عالم الشهادة، وليس لنا أن نبحث عن صفته وكنهه، ونحن نجهل حالة الأرواح بعد انفصالها من هذه الأجسام، وإليها يوجه السؤال في حالي الاتصال والانفصال، ومهما تكن حالتها فالفرق بين المؤمنين والمتقين والكافرين المجرمين مما لا ينكره عاقل، والوارد في سبب سؤال الملكين لمن يموت أنه امتحان له يعرف به بعض مستقبل أمره في الآخرة ومتى صح الخبر عن عالم الغيب فالواجب الإيمان به وإن لم ندرك سره.

سؤال المَلَكين[1]

السؤال:

هل يوجد حقيقةً ملكان يسألان في القبر وما هي كيفية سؤالهم؟

الجواب:

ورد في أخبار صحيحة أن هناك ملكين يسألان الميت بعد موته عن الإيمان بالله ورسوله وأن السؤال يكون بصيغة التشكيك مثل: (ما تقول في هذا الرجل الذي بُعث فيكم؟)، ويسمى هذا السؤال فتنة القبر ويسمى الملكان السائلان فتَّانا القبر. والفتنة معناها الاختبار. وقد حمل أكثر المسلمين القول على ظاهره وأوَّله بعضهم كالمعتزلة. أما كيفية السؤال فلا يعرفها إلا مَن عرف حقيقة الملائكة والأرواح المجردة، ونكتفي بأن نقول: إنها أمور غيبية تُبنَى على التسليم كسائر أمور الآخرة التي يصح النقل عندنا بها ولا حاجة إلى تأويل ما لم يكن ظاهره مستحيلاً عقلاً، ولا نكفّر مَن أوَّل الخبر وأخرجه عن ظاهره، ولا من أنكر صحته إذا لم يكن متواترًا معلومًا من الدين بالضرورة. وليراجع ما كتبناه في مسألة عذاب القبر في المجلد الخامس.

---

(١) المنار ج ٦ (١٩٠٣) ص ٨٢٤، يجب أن تكون صفحة ٦٨٦.

حياة البرزخ وحياة الآخرة[1]

السؤال:

يوسف أفندي هندي في بريد (بور سعيد) : أكد لي أحد طلبة العلم بالأزهر الشريف أن الميت يشعر ويحس ويتألم ويسمع كل ما قيل أمامه حتى وطء النعال على قبره، واستشهد بحديث عمر: (ما أنت بأسمع منهم) . وإني شاك في ذلك لبعده عن التصور، وعدم تسليم العقل به مباشرة لأسباب، منها: عدم تألم المرء بما يفعل بجسمه إذا خدر بدنه بالمادة المغيبة (البنج) والروح فيه، فما باله بعد مفارقتها بدنه، ومنها أن الميت في بورسعيد يوضع في صندوق ويلقى في حفرة رملية ويهال عليه التراب، ولا شك أن الأرض تغور به لأنها رملية فهل يسلم العقل بأن الميت يشعر بهذا كله ونحوه، أرجو التكرم بشرح الحقيقة مأجورين.

الجواب:

ولع كثير من الذين يشتغلون بعلم الدين بالكلام في الغرائب، ولا أغرب من أمور عالم الغيب، واحتجوا عليه بالروايات حتى الضعيفة والموضوعة وأدخلوا فيه القياس على ما رووا، بل منهم من احتج فيه بالرؤى والأحلام حتى قالوا وكتبوا ما يحمل كثيرًا من الضعفاء على الشك في أصل الدين. ومن ذلك أن الأموات يأكلون في قبورهم ويشربون ويغشون النساء. والحق المجمع عليه أن حياة الآخرة من أمور عالم الغيب، فما ورد فيها من النصوص القطعية عن الله ورسوله نؤمن به من غير بحث في كيفيته، ونؤمن مع ذلك أن عالم الغيب ليس كعالم الشهادة فلا نقيس حياة الآخرة على الحياة الدنيا في شيء. والعقل لا ينافي هذا لأنه يدلنا على أن الذي وهبنا هذه الحياة قادر على أن يهبنا بعد الموت حياة أخرى أرقى منها أو أدنى، وقد اختلف المسلمون في حياة البرزخ فقال الأكثرون: إن الميت يحيا بعد الدفن لأجل السؤال، وأنه يعذب بعد الموت قبل البعث يوم القيامة، وعليه جمهور أهل السنة لأحاديث وردت في ذلك، ولكن هذه الحياة عندهم غيبية لا يقاس عليها.

ونقل صاحب (لوائح الأنوار البهية في شرح عقيدة الفرقة المرضية) عن الإمام ابن حزم في كتاب الملل والنحل أن من ظن أن الميت يحيا في قبره قبل يوم القيامة فقد أخطأ لأن الآيات تمنع من ذلك يعني قوله تعالى: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ فَٱعۡتَرَفۡنَا بِذُنُوبِنَا﴾ (غافر: ١١)، وقوله: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ﴾ (البقرة: ٢٨) قال: ولو كان الميت يحيا في قبره لكان الله تعالى قد أماتنا ثلاثًا وأحيانا ثلاثًا، وهذا

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٨٥٦ – ٨٥٨.

باطل وخلاف القرآن إلا من أحياه الله آية لنبي من الأنبياء - ثم ذكر قصة الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوف، والذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها - أي أن الآيات تجيء على خلاف الأصل، والأصل هنا أنه لا حياة بعد الحياة الدنيا إلا حياة الآخرة، وذكر في الاحتجاج قوله تعالى: ﴿وَيُرْسِلُ ٱلْأُخْرَىٰٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (الزمر: ٤٢) أي يرسل روح الذي يموت إلى يوم القيامة فلا حياة له قبلها، ثم قال ابن حزم: ولم يأت قط عن رسول الله ﷺ في خبر صحيح أن أرواح الموتى ترد إلى أجسادهم عند المسألة، ولو صح ذلك لقلنا به، وإنما تفرد بهذه الزيادة من رد الأرواح إلى القبور المنهال بن عمرو وليس بالقوي، تركه سعيد وغيره وقال فيه المغيرة بن مقسم الضبي وهو أحد الأئمة: ما جازت للمنهال بن عمرو قط شهادة في الإسلام على ما قد نقل، وسائر الأخبار الثابتة على خلاف ذلك. (قال) وهذا الذي قلناه هو الذي صح عن الصحابة، وذكر آثارًا عنهم تؤيد ما قال.

وقد أورد صاحب اللوائح ردًّا عليه لابن القيم قال: إن أراد ابن حزم بقوله: (من ظن أن الميت يحيا في قبره فقد أخطأ) الحياة المعهودة في الدنيا التي تقوم فيها الروح بالبدن وتصرفه وتدبره ويحتاج معها إلى الطعام والشراب واللباس فهذا خطأ كما قال، والحس والعقل يكذبه كما يكذبه النص. وإن أراد به حياة أخرى غير هذه الحياة بأن تعاد الروح إليه إعادة غير المألوفة في الدنيا ليسأل ويمتحن في قبره فهذا حق ونفيه خطأ، وقد دل عليه النص الصحيح الصريح وهو قوله: (فتعاد روحه في جسده) في حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما وساق الحديث، وهو عند أحمد وأبي داود، ثم ذكر أن قوله فيه: (ثم تعاد روحه في جسده) لا يدل على حياة مستقرة، ثم ذكر أن تعلق الروح بالبدن من أول التكوين إلى يوم القيامة خمسة أنواع ذكرها المؤلف وهذا نوع منها. أي وهو غيبي لا نعرف حقيقته. ثم ذكر أن جرح المنهال خطأ وذكر من وثقه، وأن أعظم ما قيل فيه أنه سُمع صوت غناء من بيته. وأما حديث أهل القليب وقوله عليه الصلاة والسلام: (ما أنتم بأسمع لما أقول منهم) فهو يدخل في الآيات، فقد قال قتادة رضي الله عنه: أحياهم الله تعالى حتى سمعوا كلام رسول الله ﷺ، قال الحلبي في سيرته: أقول: المراد بإحيائهم شدة تعلق أرواحهم بأجسادهم حتى صاروا كالأحياء في الدنيا للغرض المذكور، ولا يعد أن يريد أن أرواحهم هي التي سمعت؛ فإنها هي التي تدرك وتعقل، فلا تتوقف صحة الحديث على رجوعها إلى الأجساد، ولكن هل يقاس على النبي غيره في مخاطبة الأرواح، والقائس لا يعرف حقيقة ما به القياس؟ أم يعطي الله لكل أحد يكلم الموتى من الآية في أسماعهم ما أعطى نبيه عليه الصلاة والسلام؟ كلا فعلم مما تقدم أن ما سمعتموه من أن الأموات أحياء غير صحيح، بل هو تناقض صريح، والله أعلم.



البعث الجثماني[1]

السؤال:

عبد الرحيم أفندي محمد القناوي الحسيني بمدرسة الحقوق بمصر تحادثت مرة مع صديق عن كيفية البعث والنشور، وهل الحشر والحساب يكونان بالأجسام التي نحن بها في عالم الدنيا كما جاء في أصول الشريعة، أم بغير ذلك، فأنكر عليَّ أن الحشر يكون بالأجساد، وعد ذلك من المستحيلات مستندًا في رأيه على ما درسه من علوم الطبيعة حيث تقرر بها أن العلم التجريبي أثبت أن المادة لا تزيد ولا تنقص ولا تنعدم مطلقًا، وأن جميع الكائنات من نبات وجماد وحيوان تتداخل وتتناسخ، فإذا مات الإنسان وصار رفاتًا تحلل جسمه إلى العناصر البسيطة الأولية التي يتركب منها كالكربون والأزوت، وقد ذهب بعض علماء الكيمياء إلى أن الجسم يتركب من سبعين عنصرًا مختلفة، فهذه العناصر التي يتركب منها الجسم حال وجوده لا تنعدم بعد فقده، وإنما تحلل تحليلاً كيماويًّا، وينفرد كل عنصر على حدته، ثم يمتزج بما يلائمه من المواد الأخرى، ومن ذلك تتكون الأسمدة والأسبخة التي تتغذى منها النباتات والأشجار، ومنها يأكل الإنسان؛ فيتغذى جسمه وينمو، وبهذه الواسطة تتكون الأجسام الحية من ثمرات البالية المندثرة، وهكذا تتقدم تلك الأجسام الحية وتتكون منها أجسام أخرى حتى يأذن الله؛ إذا تقرر ذلك نتج بلا شك أن جثمان أحد معاصرينا مثلاً مركب من عدة أجسام تحللت، وقد دخلت في تكوينه بواسطة الطريقة المتقدمة؛ فإذا سلمنا بأن الحشر سيكون بالأجساد التي نحن

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٥٤.

بها في الدنيا فكيف يمكن حشر هذه العناصر إذا جاء يوم الحساب؟ بل كيف يمكن حشر العالم بأجمعه منذ خلق الدنيا؛ لأن المادة الموجودة لا تكفي لذلك؟ فدعتني الحالة إلى تحرير ذلك إليكم؛ لتزيلوا بفضل علمكم كل شبهة تتعلق بهذا الموضوع، والسلام عليكم.

الجواب:

إن علم الكيمياء قد قرب بارتقائه مسألة حشر الأجساد من العقل، وأدناها من التصور حتى صرنا نبحث في كيفيتها بحثًا علميًا. على أن أمور الآخرة من عالم الغيب التي يكتفى فيها بالتسليم الإجمالي من غير بحث في الكيفية، وإنما يشترط فيها أن تكون من غير المحال عقلاً؛ فليس لنا أن نبحث عن كيفية البعث، ولا عن كيفية الحساب، ولا عن كيفية الجزاء في دار النعيم ودار العذاب متى علمنا أنها ممكنة.

أما شبهة محادثك التي صورت له البعث بالروح والجسم معًا محالاً فهي واردة على أقوال بعض العلماء أو أكثرهم؛ إذ زعموا أن البعث إنما يكون بالجسم الذي عمل به الإنسان أعماله التي يجازى عليها. ولم يرد هذا القول في النصوص الإلهية؛ وإنما هو شيء استنبطوه بأقيستهم، وفلسفتهم النظرية؛ إذ قالوا: لا يجوز أن يقع الجزاء إلا على الجسم الذي تلبس بالعمل لئلا يكون الجزاء على غير العامل.

ويا ليت شعري! ماذا يقول هؤلاء إذا اطلعوا على ما أثبته العلم حديثًا من تبدل مادة جسم الإنسان في كل بضع سنين مرة؟! بمعنى أن الأجسام التي نعيش بها اليوم ليست عين الأجسام التي كانت لنا قبل هذه المدة. أيقولون فيمن ارتكب ما يوجب الحد وغاب مدة يثبت العلم أنه قد تحلل فيها كل جسمه الذي زاول به ذلك العمل السيء أنه لا حد عليه، ولا جزاء؛ لأن الجسم الذي عمل قد ذهب وحل محله جسم آخر؟

إن الدين قد أثبت أن للناس حياة أخرى بعد هذه الحياة، وإنما الناس خلق مركب من جسد وروح؛ وسيكونون في الحياة الثانية ناسًا كما كانوا في الحياة الأولى؛ إلا أن تلك الحياة أرقى من هذه الحياة للراقين، وأسفل منها للمتسفلين.

فمن عرف ما هو الإنسان بحسب العلم الحديث سهل عليه أن يقبل هذا الاعتقاد؛ لأنه يعلم أن الحياة صفة لازمة للروح وأن ظهور الأرواح في الصور المادية هو الذي يعطي المادة الحياة، وبهذه الحياة تأخذ من عناصر الطبيعة ما يكون ممدًا للجسم الذي تظهر فيه، وعوضًا عما يتحلل منه ويندثر كل آن، وبها يكون الجديد كالقديم في وضعه، وصفاته الصورية والمعنوية بحيث لا يكون الإنسان المعين بتحلل جسمه الأول وحدوث جسم جديد له إنسانًا آخر.

وإذا فهمنا هذا نفهم أنه لا يشترط في تحقق الحياة الثانية أن تكون مادة الجسم هناك عين مادته هنا مادة ثابتة مستقرة بذاتها وعينها، وإنما هي مواد معينة بالتعيين النوعي دون الشخصي؛ فالعناصر البسيطة لا تشخص في أجزائها ما يميز جزءًا عن جزء، وإنما هي كالثياب تتجدد على كل حي ويبق هو هو ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾﴾ (الواقعة: ٦١).

والقول بأن كل جزء من أجزاء العناصر دخل في بدن إنسان لا بد أن يعود بعينه في الآخرة إليه فلسفة باطلة، وهو محال كما قال محدث السائل؛ لأن هذه الأجزاء كما دخلت في بدن زيد دخلت في أبدان الألوف وألوف الألوف من الناس والحيوان والنبات؛ ولأن هذا القول يقتضي أن يكون كل شخص في الآخرة كبير الجرم جدًّا إلى درجة لم تخطر على بال أحد، حتى الذين قالوا: إن طول الإنسان في الجنة يكون ستين ذراعًا.

ولا يقال: إن مادة الأرض لا تكفي لأجسام جميع من عاشوا عليها إذا عادوا كلهم أحياء في ذلك اليوم الآخر؛ لأن الحياة الأخرى ليست على هذه الأرض وإنما تكون ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ﴾ (إبراهيم: ٤٨) وإنما يكون خراب العالم باصطدام الأرض بأحد الأجرام السماوية، ثم بانتثار الكواكب ورجوعها هباء (أو سديمًا) كما كانت قبل هذا التكوين ﴿إِذَا رُجَّتِ ٱلْأَرْضُ رَجًّا ﴿٤﴾ وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ﴿٥﴾﴾ (الواقعة: ٤-٥) أي: تفتت ﴿فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ﴿٦﴾﴾ (الواقعة: ٦)، ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴿٢﴾﴾ (الانفطار: ١-٢) وفي معنى هذه الآيات آيات كثيرة فالنشأة الآخرة تكون في كوكب أو عالم أكبر من هذا العالم، والأرواح الخالدة تأخذ منه مادتها؛ ويكون الناس هم هم كما يتبدل جسم الإنسان في الدنيا عدة مرات ويبقى هو هو في عقائده وأخلاقه وعاداته، والله أعلم وأحكم.

فناء الأجساد والحشر - إشكال[1]

السؤال:

مصطفى أفندي رشدي المورلي بنيابة (الزقازيق) قلتم عند الرد في المنار على السائل هل الحشر بالأجساد أو الأرواح فقط: إنه بالروح؛ لأن الجسم يفنى كل عشرات من السنين كذلك الدم في كل شهور (كذا) فإذا قلنا: إن الجسم يتغير في حال الحياة كما أثبته الطب فلماذا نرى الوشم الأخضر ثابتًا على الأجسام طول العمر من الصغر إلى الكبر.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤١٢ - ٤١٣.

الجواب:

إننا لم نقل بأن الحشر يكون بالأرواح فقط كما يفهم من السؤال، بل صرحنا بأن الحشر يكون بالروح والجسد، ولكن لا يجب أن يكون الجسد الذي يعود هو الذي كانت الأعمال التكليفية به؛ لأن هذا الجسد لا ثبات له كما قلنا بل هو يتحلل في كل بضع سنين، ويبدل بغيره تدريجًا، ويبقى الإنسان كما هو، فإذا عاد في الآخرة بغير هذا الجسد لا يستلزم ذلك أن تكون الحقيقة قد تغيرت؛ لأن الحقيقة هي الروح، وما الجسم إلا ثوب لها كما أوضحناه هناك فليراجع، أما الإشكال الذي أورده السائل على ما تقرر في العلم من تبدل جسد الإنسان مرات كثيرة؛ فجوابه أنه كلما انحلت دقيقة من دقائق الجسم تخلفها دقيقة حية مثلها كمًّا وكيفًا، والوشم من الكيفيات التي تنتقل من الدقائق الميتة إلى الدقائق الحية عند التحليل والتركيب؛ لأنه ليس صبغًا على ظاهر الجلد، بل هو مما يتأثر به الدم والعصب، فيكون كاللون الطبيعي كذلك آثار الجروح في البدن تكون ثابتة فالخلايا الحية التي تخلف المنحلة في موضع الاندمال تأخذ شكلها الأول، وعلى ذلك فقس.



النيل والفرات[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في بلدة – العلاقمة – مصر.

حضرة الأستاذ العلامة صاحب الفضيلة منشئ مجلة المنار الغرّاء، سلام عليكم ورحمة الله، أما بعد، فهذه رسالة نذكركم فيها بما أرسلناه إلى فضيلتكم سابقًا راجين أن تجيبونا عما تتضمنه من الأسئلة بما نعهده فيكم من شافي الجواب وفصل الخطاب.

روى الصحيحان من حديث الإسراء أن النبي ﷺ قال فيما يحدث عن الجنة: إن بهما نهرين ظاهرين هما النيل والفرات، وإن منبعهما في أعلى سدرة المنتهى، ونهرين باطنين ينبعان من أصل السدرة، وقد أصبح مما لا ريب فيه أن كلاً من النيل والفرات له منابع خاصة، فلا نستطيع التوفيق بين الحديث وبين ما أثبته العلم الحديث، حتى لقد قال بعض الناقدين في الحديث من العلماء: إنه موضوع؛ إذ ليس بعد العيان من دليل، وقوى ذلك اضطراب روايات الحديث خصوصًا ما روي عن أم هانئ أنها صلت مع النبي ﷺ العشاء، ثم بات عندها، ومعلوم أنه لم يكن قبل الإسراء عشاء، مع اتفاق أهل السير على أنها لم تسلم إلا يوم الفتح أو بعده.

(١) المنار ج ٢٢ (١٩٢١) ص ٣٦٠ – ٣٦١.

الجواب:

في حديث أنس عن مالك بن صعصعة أنه ﷺ لما ذكر سدرة المنتهى قال: (وإذا بأربعة أَنْهُر: نهران باطنان، ونهران ظاهران. فقلت: ما هذا يا جبرئيل؟ قال: أما الباطنان فنهران في الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات)، وفي رواية أخرى لحديث المعراج عند البخاري (فإذا في أصلها أربعة أنهار) وفي رواية (يخرج من أصلها أربعة أنهار)، وقد اختلفت الروايات في سدرة المنتهى، ففي بعضها أنها في السماء السادسة، وفي بعضها أنها في السابعة، وفي أخرى أنها في الجنة، وقال القاضي عياض: هي في الأرض. وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ رفع إليها، وفي بعضها أنها هي رفعت إليه حتى رآها، وفي رواية شريك لحديث المعراج في كتاب التوحيد من صحيح البخاري: أنه رأى في السماء الدنيا نهرين يطردان، فقال له جبريل: هما النيل والفرات. فروايات حديث المعراج مضطربة المتن في هذه المسألة وغيرها، كثيرة التعارض والاختلاف كما بيناه منذ سنين.

والظاهر أن من أسباب الاضطراب والاختلاف في هذه الأحاديث روايتها بالمعنى، ولم ير جمهور العلماء المتقدمين حاجة إلى ردها بالاضطراب، ولا تأويل هذه المسألة فيما أولوا، قالوا: لأنها لا تنافي العقل. وفاتهم أنها تخالف ما هو أقوى من دلالة العقل الذي يكثر غلطه في النظريات وهو الحس، فإن الألوف من الناس رأوا منبع النيل والفرات بأعينهم، وفي مصر كتاب مطبوع فيه رسم بحيرات النيل التي ينبع منها ومجراه من أوله إلى مصبه في البحر المتوسط.

قال النووي في شرح مسلم: قال القاضي عياض رحمه الله: هذا الحديث يدل على أن أصل سدرة المنتهى في الأرض لخروج النيل والفرات من أصلها.

زاد الحافظ في شرح البخاري: وهما بالمشاهدة يخرجان من الأرض، فيلزم منه أن يكون أصل سدرة المنتهى في الأرض. ورد النووي قول القاضي بظاهر معنى الحديث، وكونه لا يمنعه عقل ولا شرع، ثم ذكر النووي في شرح حديث أبي هريرة عند مسلم في المسألة: (سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة)، إن سيحان وجيحان في بلاد الأرمن، الأول نهر أذنه (أطنه) والثاني نهر المصيصة، ثم نقل عن القاضي عياض في تأويل الحديث أن الإيمان عم بلاد هذه الأنهار، وأن الأجسام المتغذية بمائها صائرة إلى الجنة، ثم قال: والأصح أنها على ظاهرها، وأن لها مادة من الجنة. واحتج بحديث المعراج اهـ، وقال بعضهم: إن المراد بكون النيل والفرات من الجنة هو التشبيه لمائهما بماء الجنة في عذوبته وحسنه وبركته؛ أي:

فوائده على طريق المبالغة، وهذا لا تكلف فيه إذا فسر به حديث أبي هريرة بأنها من الجنة، ولكن الاستعارة لا تظهر في روايات أحاديث المعراج إلا بتكلف، ولعل سبب ذلك روايتها بالمعنى، ويسهل الخطب على القول بأن حديث المعراج كان بيانًا لرؤيا منامية، أو مثالاً لمشاهدة روحية والله أعلم.

أسئلة من بيروت عن الجنه[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء – السائل – عبد الحفيظ إبراهيم اللاذقي – ببيروت، وكنت كتبت أجوبتها في العام الماضي ولم تنشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الأستاذ الجليل السيد محمد رشيد أفندي رضا صاحب مجلة المنار الغراء، حفظه الله تعالى، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فإني أرفع لفضيلتكم ما يأتي راجيًا التكرم بالإجابة عليه:

١- هل إذا مات رجل وترك زوجة في الحياة الدنيا وتزوجت هذه الزوجة برجل آخر، فلأي رجل تكون في الآخرة، وهل تكون مخيرة بينهما أم لا؟ وهل ورد في ذلك شيء صحيح معتمد أم لا؟

٢- هل إذا مات رجل أو امرأة ولم يتزوجا في الحياة الدنيا فلهما أن يتزوجا في الآخرة أم لا؟ وبأي ناس يتزوجان؟

٣- هل يجوز أن يجمع الزوج بين الأخت وأختها أو عمتها أو خالتها وغيرهن في الآخرة أم لا؟

٤- هل يجوز للرجال والنساء أن يتزوجوا في الآخرة من محارمهم كالإخوان وأولادهن وغيرهن أم لا؟

٥- هل في الآخرة نسل أم لا؟

٦- هل في الآخرة بلدان كالدنيا أم لا؟

٧- هل في الآخرة طرقات وأسواق وبيع وشراء أم لا؟

(١) المنار ٣٢ (١٩٣١) ص ٩٠-٩١.

٨- هل ما يقال من أن أقوال وأعمال الأحياء في الحياة الدنيا سواء أكانت خيرًا أم شرًّا تُعرض على الأموات كالأقارب وغيرهم صحيح معتمد أم لا؟

٩- هل الأموات يتزاورون ويتكلمون ويأتنسون بعضهم مع بعض ويعرفون من يزورهم من الأحياء أم لا؟

١٠- هل يجب على النساء الحجاب عن الرجال الأجانب في الآخرة أم لا؟

تفضلوا بالجواب ولكم الأجر والثواب.

الجواب:

أكثر هذه الأسئلة فضول وشهوات خواطر علمية لا يتعلق بها عمل، فلا ينبغي لنا أن نطيل القول فيما لنا به علم منها؛ لأن إضاعة الوقت فيه لا توازي صرفه في أكثر أعمالنا؛ فإنها ولله الحمد خير منها، فكيف بما ليس لنا به علم من أمور الآخرة والبرزخ؟ ومع هذا أجيب عنها إكرامًا للسائل - لأنه من المشتركين الأوفياء - بالإجمال:

(ج ١) المرأة ذات الزوجين لمن تكون في الآخرة:

إن السؤال الأول لم يرد فيه شيء في صحاح السنة؛ ولكن فيه حديث لأم سلمة عند الطبراني، وحديث لأم حبيبة عند الخرائطي في مكارم الأخلاق أن المرأة ذات الزوجين أو الأزواج تكون في الجنة لأحسنهما خلقًا في الدنيا، وفي الأول أنها تُخَيَّر فتختار أحسنهما خلقًا، وفي حديث أبي الدرداء في طبقات ابن سعد مرفوعًا:

(المرأة لآخر أزواجها في الدنيا) وحملوا هذا على من مات عنها وهي في عصمته ولم تتزوج بعده، ويؤيده أثر في معناه لأبي بكر رضي الله عنه في هذه الطبقات أيضًا، وحملوا حديث التخيير على من لم تمُتْ على عصمة أحد كالمطلقة.

(ج ٢-٤) الزواج والأزواج في الآخرة:

وأما الجواب عن الأسئلة الثلاثة التي بعد الأول فيعلم جوابها الإجمالي من أن المفهوم من مجموع النصوص أن نساء الجنة تقسم على الرجال من أول العهد بدخولها كما يشاء الله تعالى، ولم يرد أن هنالك عقود زواج تتجدد، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ (البقرة: ٢٥) وهذا يعم من كان متزوجًا في الدنيا ومن لم يتزوج، فما من رجل إلا وهو زوج في الآخرة، ولا امرأة إلا وهي زوج أيضًا.

(ج ٥) هل في الجنة ولادة ونسل:

وأما الخامس فهو أنه لم يثبت أن في الجنة حَبَلاً ولا ولادة ولا نسلاً، وفي حديث عند الترمذي (إن المؤمن إذا اشتهى الولد في الآخرة كان له في ساعة كما يشتهي ولكنه لا يشتهي).

(ج ٦) الجنة طبقات ودرجات لا بلاد:

وأما عن السادس فهو أن المعروف أن الجنة طبقات بعضها أعلى من بعض؛ لأن أهلها درجات كذلك، وأما انقسامها إلى بلاد فلا أدري ولم أر في ذلك نصًّا.

(ج ٧) أسواق الجنة:

وأما السابع فهو أنه ورد في حديث أنس في صحيح مسلم أن في الجنة سوقًا يأتونها كل يوم جمعة فيزدادون حُسنًا وجمالاً، وليس فيه أن هنالك بيعًا وشراء، فالظاهر أنها مجامع للتلاقي كأسواق العرب الأدبية في عكاظ ومجنة وذي المجاز، على أن هذه كان يكون فيها تجارة ولا حاجة في الجنة إلى التجارة فيما نعلم، والله أعلم.

(ج ٨) عرض أعمال الأحياء على الأموات:

وأما الثامن فجوابه أن ما ذكر فيه غير صحيح ولا معتمد.

(ج ٩) تلاقي الأرواح في البرزخ:

وأما التاسع فليس فيه أدلة صحيحة صريحة يُحتج بها على تفصيل قطعي في ذلك؛ ولكن فيه أخبارًا وآثارًا عن السلف في تلاقي أرواح الصالحين بعد الموت، واستدل بعضهم عليه بقوله تعالى في الشهداء: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ (آل عمران: ١٧٠) وتراجع المسألة في ص٢٤ من كتاب الروح للعلامة ابن القيم.

(ج ١٠) لا حجاب في الجنة بين النساء والرجال:

وأما العاشر فجوابه أن الجنة ليس فيها تكليف بوجوب ولا تحريم إذ لا معاصي فيها ولا فساد، ولا فتنة يجب سد ذرائعها ومنع أسبابها بالفصل بين النساء والرجال الأجانب.

الجنة والنار[1]

السؤال:

من محمد أمين أفندي فوزي صاحب جريدة العجائب بمصر.

حضرة الأستاذ الفاضل صاحب مجلة المنار الغراء، تحيات وتسليمات، وأرجو الجواب على السؤال الآتي تحت إمضائي: هل الجنة والنار حقيقيتان؟ وإن كانتا كذلك فأين مقرهما؟ أفيدونا ولحضرتكم الثواب.

الجواب:

إذا أردتم بالسؤال كونهما ثابتتين أم لا، فالجواب أنهما ثابتتان قطعًا، وما أراكم تريدون هذا، وقد قرأتم الآيات الصريحة في ذلك.

وإن أردتم هل مدلولهما على معناهما حقيقي كما يفهم من اللفظ أم لا؟ - وهو ما يغلب على الظن - فالجواب أنه ليس المراد منهما ما يفهمه العربي من اللفظ، بل لكل منهما حقيقة شرعية أخرى، يؤخذ وصفها من مجموع ما ورد فيها من النصوص، ويقال بالإجمال: إن الجنة دار الجزاء الحسن على الإيمان الصحيح والأعمال الصالحة، لا بستان كبساتين الدنيا، والنار دار الجزاء على الكفر والأعمال السيئة، لا مجرد ما نسميه نارًا. أما مقرهما فهو في غير هذا العالم؛ أي: في عالم الغيب، فلا فائدة في البحث عنه، فنحن نؤمن بهما إيمانًا غيبيًّا؛ اتباعًا لما جاء به الرسول عن الله تعالى، لا نزيد على ذلك ولا ننقص منه، ولا نُشَبِّه عالم الغيب بعالم الشهادة، بل نفوِّض ذلك إلى الله تعالى.

اللذات الحسية في الجنة وجنة آدم[2]

السؤال:

محمد أفندي السيد قاسم في منشاة حلفه (الفيوم):

تقابلت مع أحد المتخرجين من دار العلوم فذكرت الجنة وما فيها من النعيم الدائم والتلذذ بالمأكل والمشرب والمنكح، وأن تلك هي التي أُهبط منها آدم وحواء حين أكلا من الشجرة، فأخبرني أن الجنة ليس فيها أكل ولا شرب ولا نكاح كالدنيا وإنما تحصل لأهل

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٤٤٢ - ٤٤٣.

(٢) المنار ج ٩ (١٩٠٧) ص ٢٠٥.

الجنة لذة الأكل والشرب والجماع عند اشتهاء أنفسهم ذلك بدون فعل كالنائم يرى أنه أكل كذا فيتلذذ بذلك والحال أنه لم يفعل ذلك حقيقيًا، فقلت له: إن في القرآن الحكيم ما يدل على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٧٢﴾ لَكُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ كَثِيرَةٌ مِّنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٣﴾﴾ (الزخرف: ٧٢-٧٣) وقوله تعالى: ﴿كُلُواْ وَٱشْرَبُواْ هَنِيٓـًٔا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٩﴾﴾ (الطور: ١٩) وقوله تعالى: ﴿وَزَوَّجْنَٰهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴿٢٠﴾﴾ (الطور: ٢٠) وغير ذلك من الآيات فقال: إن الله تعالى وعد المؤمنين بالتنعم في الجنة بالأكل والشرب والنكاح المعلومة لذته لهم تقريبًا لأفهامهم وتشبيهًا إذ لو وصف لهم التنعم بغير ما هو معلوم لهم لما كان له موقع في أنفسهم ولما فهموا معنى التنعم! . وتلك الجنة ليست هي التي أهبط منها آدم وحواء، ولقصوري عن إقناعه حررت هذا لسيادتكم راجيًا الإجابة عن ذلك على صفحات المنار بما يشفي الغليل ملتمسًا الإعادة إذا كان سبق توضيح ذلك في مجلد مضى من المنار؛ لأن ابتداء اشتراكي في المجلد الثامن، ولا زلتم في عز وجاه، والسلام عليكم ورحمة الله.

الجواب:

لا خلاف بين المسلمين في أن الإنسان يبعث في الآخرة كما كان في الدنيا أي أن حقيقته لا تتبدل فتخرج عن الإنسانية إلى حقيقة أخرى، بيد أنه يكون في الجنة أرقى مما كان في الدنيا فتكون حياته دائمة سليمة من العلل، ومتى كان الإنسان إنسانًا فلا وجه لاستنكار أكله وشربه وغشيان أحد زوجيه للآخر حقيقة، وقد جاءت الآيات صريحة في ذلك فلا وجه لإخراجها عن ظاهرها وتحريفها عن معانيها اتباعًا للهوى والرأي. نعم، قد دلت النصوص المأثورة من الآيات والأخبار والآثار أن جميع ما في الجنة من النعيم هو أرقى مما في الدنيا وأن حقيقته غيبية، ما رأت مثلها عين ولا سمعت بمثلها أذن ولا خطرت على قلب بشر، ولكن ذلك لا يمنع أن تكون حقيقة جامعة بين اللذة البدنية واللذة الروحية؛ لأن الإنسان بدن وروح.

وإنني لا أعرف سببًا لسريان شبهة فلاسفة اليونان والنصارى إلى نفوس بعض المسلمين في هذه المسألة إلا توهمهم أن اللذة الحسية نقص في الخلقة لا يليق بالعالم الآخر! . ولو عقلوا وحققوا لعلموا أنه ليس في الفطرة نقص، فداعية اللذة والتمتع بها من كمال الخلقة، ولكن لما كان الإنسان قد يسرف في تمتعه وقد يسوقه كسبه واختياره إلى الاعتداء على حق غيره ليتمتع به وكان ذلك ضارًا بنفسه وبمن يعيش معهم؛ كان الإسراف والاعتداء مما نهت عنه الشرائع تأديبًا للإنسان وإيقافًا لقواه عند حدود الاعتدال حتى لا يبغي بعضها على بعض ولا يبغي بعض أصحابها على بعض، وعدّ الإسراف والعدوان من النقص لأنه يعوق الإنسان

في أفراده ومجتمعه عن بلوغ الكمال الذي خلق مستعدًا له، وإنما يناله إذا اعتدل في استعمال جميع قواه مع مراعاة كل فرد لحقوق سواه.

أما قولكم: إن الجنة التي وُعد المتقون في الآخرة هي الجنة التي سكنها آدم في أول نشأته فلا دليل عليه، والراجح المختار من القولين في ذلك أنها بستان من بساتين الدنيا إذا لم تكن القصة تمثيلاً لأطوار الإنسان في هذه الحياة. وإذا أردت مزيد البيان فراجع تفسير الآيات في ذلك ولو في غير المنار.

امتياز رجال الجنة على نسائها بالحور العين[١]

السؤال:

محمد أفندي مهدي سليمان بميت القرشي: تعلمون أن أهل الجنة يدخلونها بفضل الله ويتقاسمونها بالأعمال، فما بال الرجل من أهلها يمتاز على المرأة بالحور العين الحسان يتمتع بهن وينعم بقربهن فهل في ذلك من حكمة؟ .

الجواب:

الحور العين هم نساء الجنة، وما من امرأة تدخل الجنة إلا ويكون لها فيها زوج فالتمتع بلذة الزوجية مشترك؛ إذ لا زوجية إلا بين ذكر وأنثى، ولعل سبب السؤال هو توهم أن وصف الحور العين خاص بنساء يُخلَقن في الجنة وأن نساء الدنيا لا يكنَّ حورًا عينًا في الجنة ولا دليل على ذلك.

---

(١) المنار ج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١١.



القضاء والقدر

القدر وحديث خلق الإنسان شقيًّا وسعيدًا[1]

السؤال:

من دمياط، من مصطفى نور الدين حنظر إلى المصلح الكبير السيد محمد رشيد رضا. سلام عليك أيها الرشيد المرشد، سلام عليك أيها القائم لله بالحجة على أهل عصرك، سلام عليك أيها الوارث لرسول الله، محيي ما أماته الناس من سنته، المصلح لما أفسدوه من شريعته، سلامه عليك وعلى أمثالك من عباد الله الصالحين المجددين لهذه الأمة في هذا القرن ما اندرس من أمر دينها، سلام عليك ورحمة الله وبركاته. أما بعد....

فإني أرجو إفادتي عن أمرين، فإنكم خير من يرجى للإفادة (الأول) إنكم قد تكلمتم على القدر وعلى حقيقة معناه في مناركم المنير مرارًا وقد عاودتم الكلام عليه في هذا المنار الأخير عند تفسير قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ خُذُوا۟ حِذْرَكُمْ ﴾ (النساء: ٧١) ومما قلت في هذا الشأن قولك: (ثم إنك إذا ذكرتهم يسلون في وجهك كلمة القدر ومثل الحديثين اللذين ذكرهما الرازي) أما أنا إذا ذكرتهم بهذا المعنى الصحيح أعتقده قديمًا وقلت لهم: إن القدر عبارة عن أن المسببات تجيء على قدر أسبابها لا تزيد عنها ولا تنقص، وإن أمور الكائنات جارية على نظام محكم وناموس متقن وسنة حكيمة فإنهم يشهرون في وجهي حديثًا جاء في البخاري عن عبد الله - رضي الله عنه - قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق قال: (**إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا نطفة، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم**

---

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٤٢٤ - ٤٢٩.

يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكًا، ويؤمر بأربع كلمات، ويقال له: اكتب عمله ورزقه وأجله وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل منكم ليعمل حتى ما يكون بينه وبين الجنة إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، ويعمل حتى ما يكون بينه وبين النار إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة) .

هذا الحديث أيها الأستاذ مشكل من وجوه:

أولاً – أنه ينافي صريح القرآن، فإنه يفيد أن الأمور مكتوبة على وجه التحتيم والجبر على أمر بعينه لا على معنى ارتباط الأسباب بالمسببات، ولا ريب أن ذلك يخالف صريح القرآن، فإنه من أوله إلى آخره يحث على الأخذ بأسباب السعادة والبعد عن أسباب الشقاوة، ويدل على أن للسعادة أسبابًا سواء كانت دنيوية أو أخروية، وأن للشقاوة أسبابًا كذلك.

ثانيًا – أن تحتيم الشقاوة الذي يستفاد من لفظ الكتابة المذكورة في هذا الحديث، يشبه أن يكون ظلمًا منه تعالى، والله منزه عن الظلم كما جاء في غير موضع من القرآن.

ثالثًا – أن هذا الحديث مؤيد لعقيدة أهل الجبر التي ما كانت تعرف في الصدر الأول، وإنما فشت في المسلمين بعد ذلك، وصارت من أقوى عوامل ضعفهم وانحطاطهم.

رابعًا – أن هذا الحديث معارض بحديث (كل مولود يولد على الفطرة)، فهذا يفيد أن كل مولود يولد على الخير، وذاك يفيد أن البعض يولد شقيًّا والبعض سعيدًا. وبالجملة فإن هذا الحديث قد أشكل عليّ أمره، ولم أجد حكيمًا يشفي ما في صدري سوى حكمتكم الشافية، فأرجو أن تسعفوني بالدواء الناجح؛ لما سببه لي هذا الحديث من الأمراض والشبهات.

الثاني: إني رأيت في مناركم الأغر التنويه بفضل الشيخ القاوقجي وأنه من مشايخكم، ولكني وجدت له منظومة يتعبدون بتلاوتها أرباب طريقة القادرية بدمياط، وهو يقول في أولها:

يا ربنا بالهيكل النوراني … قطب الوجود ومنجد العيان

غوث الورى وغياثه وملاذه … الباز عبد القادر الجيلاني

ويقول في آخرها:

أو أنشد القاوقجي يدعو راغبًا … يا ربنا بالهيكل النوراني

ولا يخفى أن قوله: (ومنجد العيان) وقوله: (غوث الورى وغياثه وملاذه) ينافي التوحيد، بل هو من الشرك الجلي، فإن القرآن يقول: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ (الأنعام: ١٧) ويقول: ﴿قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِىَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَـٰشِفَـٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ (الزمر: ٣٨) الآية، ويقول: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ لَكُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًۢا﴾ (الفتح: ١١) ويقول: ﴿قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٧﴾﴾ (الأحزاب: ١٧)؛ إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة جدًّا، بل أكثر القرآن جاء لإثبات التوحيد ونفي الشرك. فقد حملتني الغيرة عليك وعلى شيخك فأعلمتكم بذلك؛ لتمحو عن سيرة شيخكم ما يشينها وتثبتوا لها ما يزينها، وإني كنت مصدقًا بنسبة هذه المنظومة إلى الشيخ القاوقجي رحمه الله، قبل أن أعلم من حضرتكم التنويه بفضله وأنه شيخكم، فالأمل إفادتي بما هو الحق، والحقيقة جعلكم الله ملجأ للسائلين وإمامًا للمتقين، وإن يكن عندكم مانع من إفادتي بجريدة المنار، فأرجو الإفادة بكتاب مخصوص يكون عنوانه هكذا.

الجواب:

(القدر وحديث: إن أحدكم يجمع خلقه)

ليس في الكتابة الإلهية لما يكون عليه الإنسان في مستقبل أمره شيء من معنى الجبر والإكراه الذي تبادر إلى فهمكم، وإنما هي عبارة عن ضبط الأمر الذي يجري بقدر ونظام، ومثاله من أعمال البشر (ولله المثل الأعلى) سير القطارات الحديدية بنظامها المعروف، وسير البريد في البر والبحر يكتب لهذا وذاك نشرات يذكر فيها الأيام والساعات والدقائق التي يسير فيها البريد والتي يصل فيها إلى بلد كذا وبلد كذا، وليس في هذه الكتابة ما يجعل سير القطارات والمراكب وحركات عمالها خارجة عن نظام الأسباب والمسببات في خواص النار والماء والبخار، ولا ما ينافي اختيار العمال الذين يتولون الأعمال في هذه القطارات والمراكب، ونقل البريد منها في أعمالهم.

إن الكتابة عبارة عن ضبط العلم بالشيء، والعلم نفسه لا يتعلق بالأشياء تعلق إيجاد وتكوين، وإنما يتعلق بها تعلق انكشاف وإحاطة، فلا إجبار ولا تحتيم، وإنما يكتب الشيء على ما يكون عليه، ونحن نعرف بالضرورة من أنفسنا؛ أن ما نحن عليه هو أننا مختارون في أعمالنا الصالحة وغير الصالحة، وهي أسباب السعادة والشقاوة. وكونها مكتوبة لا يمنع هذا، كما أن كتابة سير القطارات والمراكب من أول الشهر مثلاً لا يقتضي أن يكون سيرها بغير

الأسباب، بل هو بالأسباب، ومن العلماء من ينظم هذه الكتابة في سلك التمثيل بكون علم الله بالأشياء ثابتًا لا يتغير ﴿لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى ﴿٥٢﴾﴾ (طه: ٥٢) .

ومن الفرق بين كتابة الناس والكتابة الإلهية؛ أن الناس يعلمون بما أوتوا من العلم بالأسباب؛ أن قوة البخار إذا كانت كذا، فإن القطار أو المركب يسير في الساعة كذا ميلاً، وأن المسافة بين مصر والإسكندرية كذا ميلاً، وبين الإسكندرية والآستانة كذا ميلاً، وأن السير يكون في ساعة كذا، فيكون الوصول في ساعة كذا، ولكنهم لا يعلمون ما عساه يطرأ من الأسباب التي تحول دون ذلك، فيترتب عليها الإخلال بهذا النظام، كما يقع ونشاهده ونسمع به؛ من تعطل آلة أو حدوث رياح أو سيول تجرف بعض الخطوط الحديدية. والله سبحانه يعلم جميع ما يطرأ على عبده مما يجري في سلسلة الأسباب الظاهرة للعبد، والأسباب الخفية عنه، ولا يخفى على الله شيء.

والمسألة التي ذكرت في آخر الحديث من أدق العلم بالله وسننه؛ لأنها مخالفة بحسب الظاهر لسنة الله تعالى في كون المرء يموت على ما عاش عليه؛ لأن الأعمال تؤثر بالتكرار في النفس، فتطبعها على الحق والخير أو على ضدهما، فكيف يمكن إذًا أن يعمل الإنسان بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع فيعمل بعمل أهل النار، والعكس.

الجواب عن هذا لا يفهمه حق الفهم إلا خواص الغواص على دقائق المعاني، ويمكن تقريبه إلى أذهان الجمهور بالمثال، فمثل الذي يعمل بعمل أهل الجنة حتى يقرب بتزكية نفسه وتهذيبها منها، فيترك العمل لها، وينغمس في الباطل والشر الذي هو عمل أهل النار؛ كمثل رجل ضعيف البنية مستعد للأمراض القاتلة، جرى على قواعد حفظ الصحة في طعامه وشرابه وعمله ورياضته، حتى لم يبق بينه وبين المتمتعين بكمال القوة والصحة إلا فرق قليل، فاغتر بنفسه وأسرف في أمر صحته بالتعرض لمرض قاتل كالسل أو الهيضة أو الطاعون فهلك، ومثل الذي يعمل بعمل أهل النار من اقتحام الباطل واقتراف أعمال الشر، حتى تكاد تحيط به خطيئته وتصير الأباطيل والشرور ملكة حاكمة عليه، فيترك كل ذلك فجأة وينقلب إلى ضده؛ كمثل رجل قوي البنية كامل الصحة غرته قوته، فأقبل على ما يفسد الصحة كشرب المسكرات والإسراف في الشهوات، حتى إذا ساء هضمه وضعفت قواه وكاد يكون حرضًا أو يكون من الهالكين، تنبه من غفلته وثاب إلى رشده، فجرى على قوانين الصحة بغاية العناية والدقة، فنجا مما كاد يبسله ويهلكه.

كل من هذا وذاك مما يقع قليلاً، والأكثر أن من يطول عليه العهد في مزاولة الأعمال

النافعة أو الضارة لا يعود عنها، والأعمال البدنية كالأعمال الروحية وسنن الله تعالى فيهما متشابهة.

فتبين بهذا أن الحديث لا يخالف ما في القرآن من إثبات الأسباب، واختيار الإنسان ومطالبته بالعمل، ولا يثبت عقيدة الجبر، ولا يشير إلى اتصاف البارئ تبارك وتعالى بالظلم؛ لأنه لا يفيد معنى التحتيم والجبر، بل كل ما يفيده هو أن كل ما يعمله الإنسان ثابت في العلم الإلهي على ما يكون عليه في الواقع، والواقع أن سعادة الإنسان أو شقاءه بعمله الاختياري، ولو علمت أنا أن الأمير يسافر في يوم كذا من القاهرة في ساعة كذا، فيصل إلى الإسكندرية في وقت كذا، ثم يسافر منها في ساعة كذا من يوم كذا إلى الآستانة، فيصل إليها يوم كذا إلى آخر ما يمكن أن أقف عليه من حاشية الأمير مثلاً لو علمت هذا وكتبته في دفتر عندي أو في المنار، فهل يقتضي ذلك أن يكون ذلك السفر بإجبار مني؛ لأنني علمت به، وأن يكون الأمير غير مختار فيه؟ لا لا، فإن تعلق العلم والكتابة ليس تعلق إلزام ولا إيجاد كما قدمنا، وإنما أعدناه لزيادة الإيضاح.

ثم إن الحديث لا يناقض حديث: (كل مولود يولد على الفطرة) سواء كان المراد بالفطرة الخير أو الاستعداد المطلق؛ لأنه إنما يدل على علم البارئ تعالى بما يطرأ على الفطرة السليمة من التربية الحسنة والقدوة الصالحة، التي تسوقها إلى الارتقاء في الحق والخير، فيكون صاحبها تام السعادة، أو من التربية السيئة وقدوة الشر التي تفسدها وتجعل صاحبها شقيًّا. فإذا بنت شركة (كشركة واحة عين شمس) عدة بيوت بناء حسنًا محكمًا مزينًا، وقالت: إنني شدت كل بيت من هذه البيوت وأحكمت بناءه وزينته، وكانت تعلم أن الذين يقيمون فيها فريقان: فريق يزيدون بيوتهم حسنًا وزينة، وفريق يصدعون بناءها ويشوهون زينتها، وقالت في مقام آخر:

إن هذه البيوت سيكون بعضها حسنًا جميلاً وبعضها مشوهًا قبيحًا، فهل يكون القولان متناقضين؟ لا لا.

(الشيخ محمد القاوقجي):

كان الشيخ أبو المحاسن محمد القاوقجي الطرابلسي رجلاً منقطعًا للعبادة والعلم وكان له عناية برواية الحديث واشتغال به وبالفقه والتصوف، وكان على الطريقة الشاذلية. ولما شرعت في طلب العلم رويت عنه الأحاديث المسلسلة، وهي تدخل في مصنف ليس بالصغير، وحضرت بعض دروسه في الحديث خاصة. وكنت شديد الميل إلى التصوف الحقيقي؛ لكثرة مطالعتي في إحياء العلوم للغزالي قبل أن أبدأ بطلب العلم، فطلبت منه أن أسلك هذه الطريقة

على يده، فعاهدني وعهد إلي بقليل من الذكر فلم أقبل، وقلت: بل أريد السلوك التام الذي قرأت عنه في الكتب كسلوك الغزالي وأضرابه، فقال: يا ولدي لسنا من رجال هذا السلوك، وإنما الطريق عندنا للتبرك والتشبه بالقوم.

وقد أجازني بكتاب دلائل الخيرات بالمناولة، وله فيها سند على المؤلف. هذا كل ما أخذته عنه، ولم أقرأ أوراده ولا حفظت شيئًا منها، وكنت أنكر في نفسي من دروسه في الحديث بعض الحكايات المأخوذة من كتب الصوفية، الذين لا يزنون كل ما يوردونه بميزان الشرع كالشعراني. وأوراده كلها على المألوف من متأخري أهل الطريق، وإنني لم أطلع عليها، ولكنني حضرت في صغري بعض مجالس الذكر التي كان يعقدها، ولم أكن يومئذ أنكر في نفسي ما أسمعه منها لأنه مألوف، ولما صرت مستقلاً بفهم ديني والحجة على عقيدتي لم يبق في ذهني عن ذلك الرجل إلا تلك الأحاديث التي رويتها عنه، وذلك المثال الجميل الذي عهدته في ذلك الشيخ القانت؛ عندما كنت أصلي معه أو أسمع صلاته في الليل، أو خطبته التي ما عهدت الناس يبكون في خطبة سواها. ولا أدري أجميع ما ينسب إليه هو له، وأنه بقي عليه إلى آخر حياته أم لا، وما أظن أن مثله يعتقد ما فهمتم من تلك الأبيات، وربما كان يعني بها ما ذكرناه من فهم علماء الصوفية للمدد والتبرك.

تفسير: وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بدمشق الشام - كاتبه - عبدالفتاح ركاب السكري.

حضرة المصلح الكبير سيدي السيد محمد رشيد رضا أدام الله نفعه آمين، بعد تقديم واجب الاحترام أعرض أنني قرأت في مناركم الأغر (ج٦م١٤)[2] جوابًا على سؤال ورد من دمياط من مصطفى نور الدين حنطر عنوانه: (القدر وحديث خلق الإنسان شقيًّا وسعيدًا) وحقيقة لقد أجدتم في الجواب بحيث قطعتم ألسنة الذين يحتجون بالقضاء والقدر (أي على الجبر والكسل)، وظهر فساد رأيهم بحجج ناهضة لا يعقلها إلا العالمون، وأزلتم من الشكوك والخطرات ما يصعب على غيركم إزالته، فجزاكم الله خير الجزاء، لا زلتم ملجأ للتائهين عن المحجة البيضاء، وداحضين شبهات المتنطعين المقلدين الذين لم يعرفوا من الدين إلا قوال هذا وذاك. هذا وقد وقع في خلدي شبهة في مسألة القضاء والقدر في قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٨١٢ - ٨١٤.

(٢) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٤٢٤ - ٤٢٩. راجع أعلاه الفتوى رقم ٣٨٣.

شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ (السجدة)، فأرجوكم كشف قناع تفسير هذه الآية حتى يطمئن القلب ويظهر الصبح لذي عينين؛ لأنها أوقعتني في ارتباك لا يزول إلا باستنشاق نفحات علومكم وورد معارفكم، وأتمنى أن يكون الجواب في أول عدد يصدر من مجلتكم، حفظكم الله وجعلكم منارًا لكل مستنير آمين.

الجواب:

معنى الآية الحكيمة والله أعلم ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ (السجدة: ١٣) أن نجعل الناس أمة واحدة مهتدين صالحين كالملائكة ﴿لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾ (السجدة: ١٣)، وجعلناه أمرًا خلقيًّا فيها لا تستطيع غيره ولا يخطر في بالها سواه، وحينئذ لا يكون هذا النوع هو النوع المعروف الآن، ولا يكون مكلفًا مجزيًّا على عمله؛ لأنه لا اختيار له فيه، ولا يكون ثم حاجة لوجود دار للجزاء على الحق والخير، ودار للجزاء على الباطل والشر.

وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ (السجدة: ١٣) إلخ معناه: ثبت وتحقق القول المؤكد مني بأن يكون الجن المستترون، والناس المتجسدون مكلفين؛ لأنهم يعملون بالاختيار، ومثابين معاقبين لاختلاف الأعمال بالتفاوت في العلم والاستعداد؛ ليكون لجهنم منهم ملؤها، كما يكون للجنة قسطها، أي فلهذا لم نؤت كل نفس هداها بأصل الخلقة بل هديناها النجدين، ودللناها على الطريقين، بأن خلقناها مستعدة لقبول الحق والباطل، وعمل الخير والشر، وآتيناها علمًا وإرادة واختيارًا ترجح بها سلوك أحد الطريقين على الآخر، وجرت سنتنا بأن يكون عمل كل نفس بقدرة صاحبها متوقفًا على ترجيح الفعل أو الترك على ما يقابله، وأن يكون الترجيح بإرادة العامل، وأن تكون الإرادة تابعة للعلم بالمنافع والمضار والمصالح والمفاسد، كما جرت سنتنا وسبقت كلمتنا بأن يكون من خلق الإنسان ومقتضى فطرته أن يرجح دائمًا فعل ما ينفع وترك ما يضر بحسب علمه بذلك، فعلى هذا تكون سعادة الإنسان وشقاوته تابعين لعلمه بالحق والباطل والخير والشر، فإن كان علمه صحيحًا وجدانيًّا أو عقليًّا غير معارض بوجدان غالب رجح الحق والخير على ضدهما فكان سعيدًا، وإلا رجح الباطل والشر فكان شقيًّا، ولكن الناس كثيرًا ما يجهلون الحقائق في ذلك، فيرجحون ما فيه شقاوتهم على ما فيه سعادتهم. وقد لطف الله تعالى بالإنسان فأمد علمه المسكوب الناقص بالوحي، الذي هو كالعقل للنوع.

لا يذهب بك الظن إلى أنني خرجت عن معنى الآية بما أشرت إليه من سنة الله في خلق

الإنسان فيها، فإنك إذا راجعت ما قبلها من السورة، تجده في خلق الإنسان وحكمة الله وإبداعه فيه، فإنه تعالى ذكر في أولها إنزال الكتاب وكفر من كفر به، ثم ذكر خلق السماوات والأرض وتدبيره الأمر بينهن، وكونه أحسن كل شيء خلقه، وخلق الإنسان وتسويته، ونفخ الروح فيه، وإعطاءه الحواس والعقل وأنه قليلاً ما يشكر له هذه النعم باستعمالها فيما خلقت له، ثم ذكر إنكار المشركين للبعث، ثم الموت والجزاء، وتمنيهم الرجوع إلى الدنيا في يوم الحساب، ثم ذكر الآية. فلا بد في تفسيرها من التوفيق فيها بين مقتضى المشيئة، ومقتضى سنن الخلقة، فإن مشيئة الله تعالى إنما تجري بسننه في خلقه، كما بينا ذلك مرارًا، والسياق هنا جامع للأمرين.

والقول في هذه الآية تكويني كقوله تعالى بعد ذكر خلق السماء والأرض: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴿١١﴾﴾ (فصلت: ١١) وقوله: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾ (الأنبياء: ٦٩) ومنه كلمة التكوين العامة ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ (يس: ٨٢) وتسمية عيسى المسيح كلمة الله، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ ٱلْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾﴾ (الصافات: ١٧١-١٧٢) كل هذا وأمثاله مما يذكر في بيان خلق الأشياء، وسنن الله في تكوينها ليس من القول اللفظي ولا الكلام النفسي، وإنما هو القول والكلام التكويني الذي هو من متعلقات صفة الإرادة والمشيئة التي يتبعها الإيجاد والتكوين، لا متعلقات صفة الكلام التي يكون بها الوحي والتكليف، فمعنى ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ﴾ (السجدة: ١٣) بما ذكر في الآية أنه مما تعلقت به مشيئة الله تعالى في التكوين، فإنه تعالى شاء أن يكون الناس كما قال في آية قبلها ذوي حواس وعقول متمكنين من الشكر والكفر، كما نعرف من أنفسنا وأبناء جنسنا، وبذلك كانوا مستعدين للأشياء المتقابلة المتضادة، مختارين في الترجيح بينها، ويترتب على ذلك أن يحسن فريق منهم الاختيار فيكونوا من أصحاب الجنة، ويسيء فريق منهم الاختيار فيكونوا من أهل النار، وتتم كلمة الله في تكوين الفريقين على ما سبق بيانه، وهذا ينطبق على ما شرحناه في تفسير القدر، وكونه عبارة عن النظام الإلهي والسنن.

إرادة الله وكسب الإنسان[١]

السؤال:

أمين أفندي محمد الشباسي بسكة حديد (سواكن) كنت أتحدث مع بعض أصدقائي في أحوال المسلمين من حيث ميلهم إلى الشر أكثر من الخير، وتفننهم في المعاصي وعدم ميلهم إلى ما فيه خيرهم الدنيوي والأخروي. فقال بأن هذه إرادة الله بنا. فقلت له: إن هذا شر والله لا يريد الشر وكيف يريده لنا دون غيرنا؟ فقال: إننا نستحق ذلك في علمه أزلاً فهذه إرادته. فقلت: إن هذا باطل فقد بين الله لنا طريقي الخير والشر في القرآن وجعل لكل سلوك جزاء، ومنحنا العقل لأجل أن نميز بينهما، فاذا أسأنا استعمال ما وهبه لنا من القوى والهداية كنا أشقياء في الدنيا والآخرة، وإذا أحسنا استعمالها كنا سعداء فيهما، ولكننا أسأنا الاستعمال وصرفنا قوانا الحسية والعقلية إلى الشر. فقال: من الذي صرف قوانا العقلية نحو أحد الأمرين؟ فقلت له: الحواس وما عندنا من الجزء الاختياري.

فقال: إن العقل أكبر شيء في الإنسان وباقي الحواس دونه، فلا يصح أن تتغلب عليه بل الله عز وجل هو الذي حول قواك نحو إرادته، فلا يقع في ملكه إلا ما أراده وأرضاه، ثم قرأ هذه الجملة وادعى أنها آية من القرآن وهي: (إنه لا يصدر عن أحد من عبيده قول ولا فعل ولا حركة ولا سكون إلا بقضائه وقدره) ولم أقف عليها في المصحف، فهل هي من القرآن؟ وفي أي سورة هي؟ وهل ما قاله صحيح؟ وإذا كان كذلك فكيف يكون العذاب؟ نرجو الفصل بيننا بما أطلعك الله ... إلخ اهـ بتصرف يسير.

الجواب:

أما العبارة فليست من القرآن حتمًا، وعجبنا كيف خفي ذلك عليكم والمصحف في أيديكم. على أن نظمها مخالف لنظم القرآن، وأزيدك أن لفظ القضاء لم يرد في القرآن لا معرفًا ولا مضافًا ولا مجردًا، وأما المسألة المتنازع فيها؛ فكل منكما أخطأ في بعض قوله فيها وأصاب في بعض، وكلامك أقرب إلى الحقيقة، وكلامه أميل إلى التصورات النظرية، فقولك: إن الله لا يريد الشر مني على أن الإرادة بمعنى الرضى، وذلك غير صحيح. وإنما الإرادة هي ما يخصص الله به الممكنات ببعض ما يجوز عليها من الأمور المتقابلة. وقوله: إنه لا يقع في ملكه إلا ما أراده ورضيه غير صحيح في الرضى. فإن الكفر يجري في ملكه وقد قال في كتابه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ (الزمر: ٧) ومن هنا تعرف أن فرقًا بين الإرادة والرضى.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤٩٦.

وحقيقة القول في المسألة: أن الله تعالى خلق الإنسان وأعطاه القوى البدنية والنفسية والحواس الظاهرة والباطنة، وأقدره على الأعمال النافعة والضارة، وهداه إلى التمييز بينها بالمشاعر والعقل والدين فهو يربي نفسه وعقله بكسبه. وأعماله الاختيارية تابعة دائمًا لأفكاره العقلية وأخلاقه ووجداناته النفسية فهي كسبية تتبع كسبيًّا، فمهما فسد التعليم والتربية كانت الأعمال قبيحة ضارة، ومهما صلح التعليم والتربية كانت الأعمال صالحة نافعة حتمًا. هذا ما نشاهده من سير الإنسان منفردًا ومجتمعًا فهو قطعي لا يقبل النزاع. وقام الدليل العقلي على أن هذا النظام الكامل في الإنسان هو من مبدع الكائنات كلها، ولا تنافي بين الأمرين. والبحث عن كيفية تعلق قدرة الله وإرادته في إقامة الإنسان أو غيره من الكائنات على ما هو عليه سفه من العقل وبدعة في الدين. أما الأول فلأن العقل لا يقدر على اكتناء سر الإبداع والتكوين، وأما الثاني فلأن الشرع نهانا عن الخوض في القدر لأنه فتنة تثير الشكوك وتجر إلى الكفر وينتهي الأمر بصاحبها إلى أن يبرئ نفسه من ذنبه وتقصيره، ويرمي به ربه عز وجل بذلك ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠﴾ (الشورى: ٣٠) .

وغدا يعتب القضاء ولا عذ ... ر لعاص فيما يسوق القضاء

العدالة العامة وحكمة الله في الناس[1]

السؤال:

ربما يقع البحث عن **(الواجب الوجود تعالى وتقدس)** وأوصافه الشريفة وخصوصًا كمال عدله ورحمته تعالى، فيوجد من الشاكين المشككين من يقول: لو كان الله موصوفًا بكمال العدل لما جعل بعض الناس مؤمنين وبعضهم كافرين وجعل مأوى الطائفة الأولى الجنة والآخرة جهنم، فإذا أجيب له عن ذلك بما أجبتم في واحد من أعداد المنار وهو أن الله تعالى لم يخلق كافراً قط إلى آخر ما قلتم وأقنع بذلك أورد اعتراضًا آخر يقول فيه: نعم سلمنا أنه لم يخلق كافرًا قط كما قلتم، لكن ليس من العدل أن يجعل بعض الناس مولودًا من الأبوين المؤمنين اللذين يكونان سبب إيمانه وفي ديار الإسلام التي أكثر أهاليها أهل الإسلام والناشئ بينهم في العادة يتخذ دينًا ومذهبًا مثل دينهم ومذهبهم، وأن يجعل البعض الآخر مولودًا عن الأبوين الكافرين اللذين يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، وفي دار أهل الكفر الذين بمجاورتهم والنشوء بينهم يكون هو في العادة مثلهم فرب رجل مؤمن لو ولد من الأبوين الكافرين وخصوصًا في دار أهل الكفر لم يكن مؤمنًا بل قلما يتصور ذلك وبالعكس؛

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ١٥١ – ١٥٥.

رُبَّ رجل كافر لو ولده أبوان مؤمنان، وخصوصًا لو نشأ بين أهل الإسلام كان مسلمًا ولم يكن كافرًا. فسهّل لبعضهم الدخول إلى الإسلام ووعده الجنة وصعب ذلك للبعض الآخر وأوعده بجهنم.

وإذا جيء إلى البحث عن كمال رحمته تعالى يقول: إما أنه تعالى ليس متصفًا بكمال الرحمة، وإما أنه لا يدخل أو لا يخلد أحدًا في النار؛ فإن تخليد التعذيب لا سيما بالنار التي هي أشد التعذيب الذي إذا ذكر اقشعر جلد الرجل المدني لا يليق بإنسان، بل يخرجه عن أن يكون رحيمًا وبالطريق الأولى عن أن يكون متصفًا بكمال الرحمة؛ فكيف يليق ذلك بالبارئ تعالى الذي نقول في حقه: إن أعمالنا لا تضره ولا تنفعه؟ فنحن أتينا مسرعين إلى باب جنابكم راجين أن تشفوا غليل صدورنا بحديد الرد على الاعتراضات المذكورة للشاكين المشككين وتروونا بزلال أجوبتكم الشافية الوافية التي تكون حججًا ساطعة للموحدين، دامغة للذين امتلأت قلوبهم بشبهات الطبيعيين والدهريين، وخلت عن اليقين المخصوص بالمؤمنين، لا زلتم ملجأ وملاذًا للمحتاجين، إلى الاستنارة بنور علم الدين المبين، وموردًا للذين صدورهم ظمأى، وطبيبًا للذين قلوبهم مرضى، قاهرًا للذين أفئدتهم هواء.

الجواب:

ترى في كتب الصوفية كلمة جليلة يرونها حديثًا عن النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - ويقول المحدثون إنها لم ترو حديثًا وإنما هي ليحيى بن معاذ الرازي رحمه الله تعالى، وهي (من عرف نفسه فقد عرف ربه) ولا يعرف علو قدر هذه الكلمة إلا من عرف نفسه وعرف ربه فإن كانت ليحيى فلله در يحيى. من عرف نفسه بعرفان معنى الإنسان وما خص به من المزايا والمقومات لا يصدر عنه مثل ذلك الاعتراض الذي يهذي به جهلاء الماديين أو المقلدين الذين قال في مثلهم الشاعر:

عمي القلوب عموا عن كل فائدة ... لأنهم كفروا بالله تقليدا

لا ينكر هؤلاء المعترضون أن الإنسان أرقى المخلوقات المعروفة في هذا العالم ثم إنهم على اعترافهم بفضل الإنسان، وسموّ الحكمة في خلقه وتقويمه ينبذون من الأقوال ما يستلزم الاعتراض على خلق الإنسان والاعتراف بأن عدمه خير من وجوده.

ثم إن لاعتراضهم سببًا آخر وهو الجهل بمعنى ما ورد من إثابة المحسنين وعقاب المجرمين إذا ظنوا أنه من قبيل عقاب الحكام لمن يخالف أوامرهم قوانينهم انتقامًا منهم، والحق أن ما

ورد في القرآن من ذلك هو كالشرح لما أودعه الله تعالى في خلق الإنسان من المزايا ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لاَ تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ (الروم: ٣٠) . والنتيجة أن ذلك الاعتراض جهل بالحقيقة وجهل بالشريعة.

بيان ذلك أن الإنسان خلق مستعدًّا لارتقاء وكمال في عقله وروحه غير محددين، على أن يكون ارتقاؤه بسعيه وعمله الاختياري كما خلق مستعدًّا لأن يهبط بسعيه واختياره إلى أخس دركة من الشر والرذيلة. هكذا خلق الإنسان كما هو معروف لنا في أنفسنا وفيما نراه في أفراد جنسنا وجمعياته، ولم يخلق حيوانًا محضًا كسائر أنواع الحيوان محدود الإدراك والقوى ملهما طلب ما تقوم به حياته الحيوانية واجتناب ما لا حاجة له به في تقويمها، ولا ملكًا روحانيًّا كامل الخلقة محدود القوى لا أثر لعلمه في ارتقائه ولا في تدليه، فالإنسان نوع من أنواع الحقائق الممكنة تعلقت قدرة الله تعالى بإيجاده فوجد على ما نعلم من الاستعداد غير المتناهي الذي تظهر آثاره جيلاً بعد جيل، ولو لم يوجد الله تعالى هذه الحقيقة لكان العالم ناقصًا، ولم يكن فيه شيء من هذه الآثار البديعة التي ظهر وسيظهر بها من سنن الله تعالى وحكمه في خلقه ما لم يكن يظهر لولا هذا النوع المكرم؛ لأن الحكمة الأزلية قضت بأن تكون آثار مخلوق مختار في عمله غير محدود في قواه وتصرّفه.

لم يخلق الإنسان عبثًا، ولم تخلق قوة من قواه البدنية والروحية عبثًا فكل قوة منها آلة لاكتساب الخير والسعي في أسباب الرقي؛ إذا لم يُفْرِط ولم يُفَرِّط في استعمالها. وقد جعل الله له ميزانين يعرف بهما القسط في الوزن من التفريط وهو الخسران والإفراط وهو الطغيان وهما العقل والدين. فمن كان له اعتراض على قوة من قوى الإنسان أو مزية من مزاياه يزعم أنها تنافي العدل الإلهي أو الرحمة العامة فإننا مستعدون لكشف الشبهة له في اعتراضه وإثبات أن تلك القوة آية من آيات العدل والحكمة وأثر من آثار الفضل والرحمة.

بعد التسليم بأن الإنسان أثر من آثار الحكمة والرحمة ننظر في تأثير عمله في نفسه التي هي حقيقته وجوهره، كما أن البدن صورته ومظهره فنجد أن من تلك الأعمال ما ترتقي به النفس في معارفها وصفاتها وهو ما تكتسبه من العقائد الصحيحة والمعارف الحقيقية ومن عمل الخير والبر، ومنها ما هو بضد ذلك والمرتقون هم الأبرار، والآخرون هم الفجار، وإذ انتهينا إلى هذا الحد من بيان حقيقة الإنسان.

فإننا نذكر مسألة الكفر والإيمان، ونذكر بعدها مسألة الرحمة والعذاب متجنبين التطويل والإطناب، لما سبق لنا من تكرير الدخول في هذا الباب فنقول:

بينا غير مرة أن عقائد الإسلام هي مرقاة للعقل وآدابه وعباداته مرقاة للنفس وأحكامه مرقاة للاجتماع وقد ذكرنا هذا المعنى في تفسير: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ (البقرة: ٢١٧) من هذا الجزء. فمن دُعِيَ إلى هذه الأصول دعوة صحيحة، فلم ينظر فيها أو نظر فظهر له الحق فعانده ولم يتبعه يكن في غاية الانحطاط العقلي والنفسي ونهاية البعد عن الحق والخير والتوغل في الباطل والشر وهو ما يعبر عنه بالكفر والجحود وهو الجاني على نفسه بمعاندة الحق والخير ورفض سلم الترقي، وأما من لم تبلغه هذه الدعوة على وجهها الصحيح الذي يحرك إلى النظر ومن بلغته فنظر فيها بالإخلاص ولم تظهر له حقيقتها فهو غير معاند للحق ولا كاره بسوء اختيار للخير. وعلامة مثله أن يتبع ما يظهر له أنه الحق ويعمل بما يراه من الخير بحسب فهمه واجتهاده، ولكنه مع هذا لا بد أن يكون منحط العقل والإدراك؛ إذ عُرض عليه أرقى العقائد وأسمى الفضائل وأعدل الشرائع فلم يهتد إلى فهم مكانة هذه الأصول فلا يكون ارتقاؤه من فهم هذه الأصول وتقبلها وكمل نفسه بها. فالناس طبقات في الارتقاء العقلي والروحي أرقاها طبقة المؤمنين الكاملين و (قليل ما هم)، وأسفلها طبقة الذين ينبذون الحق لا يحفلون به ولا ينظرون في دعوته أو يعاندونه ويجحدونه كراهة وعداء لأهله وبينهما طبقات من الناس كالذين يقبلون الدعوة ولا يقومون بحقوقها كما يجب والذين لم تبلغهم الدعوة بالمرة. وقد أرشدنا الدين إلى أن الناس يكونون في النشأة الآخرة في دارين إحداهما دار نعيم ورضوان، والثانية دار آلام وخذلان سميت الأولى الجنة؛ لأن فيها جنات وبساتين، لا بمعنى أنها بستان واحد فقط، وسميت الثانية النار والجحيم، لا بمعنى أنها كلها جذوة نار ملتهبة، بل ورد أن فيها زمهريرًا. وأنهما دارا خلود للسعداء والأشقياء، وكلاهما من عالم الغيب لا يجوز لنا البحث عن حقيقتهما والتحكم في بيان كُنهما كما هو مقرَّر في علم العقائد من وجوب التفويض في أمر الآخرة وعالم الغيب.

وخلاصة القول: إن الإنسان خلق مستعدًّا لقبول الحق والباطل، ولعمل الخير والشر، وهو مختار في أفعاله التي بها يترقى في عقله وروحه؛ وكمالها ما أرشد إليه الدين الحق أو يتردى فيهما؛ وغاية ترديه الجحود والكفر. وإن خلق الإنسان على هذه الصفة التي هو عليها من أبدع حكم الله وعدله، وإن هذا النظام والإحكام سيكون من أثره سعادة المرتقي بالإيمان الكامل والعمل الصالح في الحياة الآخرة، وشقاوة الكافر المجرم في النشأة الثانية، وكل ذلك نتيجة عمل الفريقين وأثر سعيهما كما يتنعم العالم الحكيم باللذات العقلية، والمعارف الصحيحة، والأخلاق الكريمة في هذه الحياة؛ من حيث يكون الجاهل الشرير في عذاب أليم

من وساوسه وهواجسه ومفاسد أخلاقه. فالجزاء في الدنيا وفي الآخرة كله عدل ورحمة؛ لأنه أثر النظام والحكمة، فالاعتراض على تفاوتهم في الآخرة كالاعتراض على تفاوتهم في الدنيا: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ (فصلت: ٤٦) ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ﴾ (هود: ١٠١) ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٨﴾﴾ (النحل: ١١٨).

وقد بينا هذه المعاني مرات كثيرة في التفسير وفي غير التفسير، وكنا نود أن نكتب هذا الجواب في وقت صفاء وسعة ليكون أتم بيانًا، ولكن زارنا عند الكتابة أناس شغلونا بالقيل والقال؛ فإن خفي عن السائل شيء أو أحب زيادة البيان فيه فليكتب إلينا ثانية، والله الموفق.

القضاء والقدر[1]

السؤال:

من مشترك بالسودان.. جناب مدير المنار الأغر: بعد التحية، ذكرتم في صحيفة ٧٢٣ (ج١٠ م١١) كلمة بخصوص مسألة القضاء والقدر. ولما كان المنار هو المجلة الوحيدة في العالم الإسلامي التي يهمها البحث في فلسفة الدين وشؤون الاجتماع والعمران. وكانت مسألة القضاء والقدر هي الأمر الذي اعترف به الصديق والعدو أنه السبب الوحيد في تأخر المسلمين.

رأيت أن ما ذكره المنار في هذا الجزء والأجزاء السابقة، لم يشف غليل العقول ولا هو أخرج شيئًا من أساس المبدأ الثابت في أدمغة العام والخاص القائل عنه (تقي الدين ابن تيمية) من سنين مضت:

فمن كان من أهل السعادة أثرت أوامره فيه بتيسير صنعة
ومن كان من أهل الشقاوة لم ينل بأمر ولا نهي بتقدير شقوة

وإذا كانت العباد مقسومة هذا للشقاء وذاك للسعادة، وإن هذا الاعتماد مستولٍ على العقول، فَهِمَّة المسلمين التي تتوجه للإصلاح والتقدم، ليست إلا ضربًا من التقليد والتشبه للأمم الحيَة التي لا تعرف شيئًا من هذه العقيدة المقيدة للهمم والعقول فتزول منهم إذا زالت عنهم الأسباب الاضطرارية الداعية لهذا التشبيه؛ لأن الدين أرسخ في الأذهان من مبدأ وقتي أثره تقليدي. اللهم إلا إذا ضرب صفحًا عن هذه العقيدة من الدين، وتشبعت تدريجيًّا بالمبادئ الطبيعية التي تسير مع تقدم الأمم، أو تكون هذه المسألة على خلاف ذلك، إذًا إن ما ذكرتموه

(١) المنار ج١٢ (١٩٠٩) ص١٨٩ – ٢٠٠.

في المثال (عن ولي عهد ألمانيا وأخيه بمصر) لا يبرهن للأوربي الذي يتبرأ من هذه العقيدة؛ أنه كان من الأزل مقرر إصابة أحد الأخوين بالحمى؛ ليتأخر عن الميعاد الذي حدده لسفره، وأنه لا بد أن يصاب به حتمًا. بل هو يقول لك كما يقول العقل والعلم: إنه لو لم يتعرض للأسباب التي أوجبت هذا المرض؛ لسبب عدم علمه بها لسافر في ميعاده المحدد، إنه كان في إمكانه أن يتجنبها لو علم بها. فإذًا مسألة إصابته بالمرض ليست محتمة له من الأزل. ولا كان الله - تعالى - مخصصها إليه بالذات. ولكنها تخصصت له منه تعالى بسبب جهله تلك الأسباب ليس إلا.. ونقول (منه تعالى) تخصصت لعلة هو خالق كل الأسباب التي يتعرض لها الإنسان بإرادته سواء علم بنتائجها أو جهلها فإذا قلتم حسب مبدأكم ومبدأ (ابن تيمية) السالف: إن ولي العهد مقدر له من الأزل أن يحضر مصر، وكان لا بد أن يمرض بمرضه هذا، لقلت لكم: إن اللص الذي قطعت يده بسبب ما سرق كان لا بد أن يسوقه الله - تعالى - للسرقة للزوم قطع يده الحتمي، وتكون هنا إرادة الإنسان ومسئوليته في الدنيا والآخرة عما يفعل ضرب من ضروب السخرية، وتتميم رواية ليس لها نتيجة ... ونكون كما قال (ابن تيمية) :

وحكمته العليا اقتضت ما قضت من الـ	ـفروق بعلم ثم أيد ورحمة
يسوق أولي التعذيب بالسبب الذي	يقدره نحو العقاب بعزة
ويهدي أولي التنعيم نحو نعيمهم	بأعمال صدق في خشوع وخشية

وما دامت الأسباب التي هي حجة للنتائج مقدرة حتمية ... فالنتائج بالطبع تابعة لهذا الإلزام. وعليه فالتقاضي والحساب في الآخرة ليس إلا لتتميم رواية كلامية، وإذا كان هذا مبدأ المنار، فلا يلومن الأمم الإسلامية الماضية وما كانت فيه من الاضمحلال.. ولا داعي لاستخراج نتائج فلسفية أو عمرانية للزوم الأخذ بأسباب الترقي والهروب من القديم ... ولا عيب على حكومات الاستبداد ... ولا مانع من البقاء في الجهل ... إلخ.

إذ إن الداعين للزوم تغيير المناهج لتتغير معها النتائج، ليسوا إلا معترفين بلزوم التسلط وتحرير القدر الإلهي القابض على الأسباب بيد حديدية.

وعلى هذا.. هل أقول مع (المنار) للذين يعتقدون من غير المسلمين أن عقيدة القضاء والقدر بهذا الشكل هي السبب في تأخر المسلمين: (إن ما ينتقد على المسلمين من ذلك، لا يرجع منه شيء إلى الإسلام الخالص، فما قدره فهو الحق الواقع في نفسه الذي لا يمكن لمؤمن ولا ملحد إنكاره) أم ماذا نقول إذا كان ما سبق هو ما يريد المنار تقريره؟ وأشكركم سلفًا.

الجواب:

لكل مقام مقال، فلتحرير النزاع ولرد الشبه مقال غير مقال التذكير بأمر مقرر، واعتقاد محرر، وقد كان ما ذكر في (ص ٧٢٣ج ١٠م١١) من المنار من القسم الأخير. ونحن اتباعًا لهداية القرآن نكرر المسائل المهمة لا سيما في التفسير، فنذكرها تارة بالإيجاز وتارة بالإطناب، وما أشرتم إليه هو قول الأستاذ الإمام، والغرض منه التذكير بأن الإنسان ليس مستقلاً في عمله تمام الاستقلال؛ لجهله وعجزه، والنظريات التي ذكرتموها لا تنقض شيئًا من قوله، بل تؤيده، وحكم القضايا الممكنة غير حكم القضايا المطلقة كما هو مقرر في المنطق، فقولك: إنه كان في إمكان ولي عهد ألمانيا أن يتجنب أسباب المرض لو علم بها، إذًا لأنفذ الترتيب الذي وضعه لسفره، فمسألة إصابته بذلك المرض لم تكن محتمة له من الأزل ... إلخ. قول ظاهر البطلان؛ لأن قضية مرضه جهتها الإطلاق لوقوعها بالفعل، والإمكان لا يناقض الإطلاق، وبعبارة عامية: إنه كان لا بد من مرضه بدليل وقوعه، وليكن ذلك لجهله بأسباب المرض، على أن هناك أمراضًا لا تعرف أسبابها كالسرطان، وأمراضًا تعرف أسبابها، وقد يتعذر اجتنابها كالسل.

نكتفي بهذه الإشارة، ولا نضيع الوقت في المناقشة الطويلة ببيان بطلان كل نظرية من النظريات الباطلة التي أوردتموها نقلاً أو رأيًا؛ وهي مشهورة لأن الإطالة في ذلك لا تزيد المسألة إلا تعقيدًا كما صرحنا بذلك منذ سنين، فقد قلنا في الدرس الرابع عشر من الأمالي الدينية التي كنا نلقيها بمصر الذي نشرناه في جزء المنار الذي صدر في غرة جمادى الثانية سنة ١٣١٨.

(هذه المسألة من توابع البحث في العلم والإرادة؛ وهي الفتنة التي ابتليت بها الأمم، فوقعوا في بحار الحيرة تدافعهم أمواج الشكوك، ويتلقاهم أذى الشبهات (أي موجها)، حتى غرق فيها أكثر الخائضين، ونجا الأقلون، ومن عجيب أمرها أن العامة أعلم بها من الخاصة، وأن الأميين أقرب إلى اليقين بها من الكاتبين، وإن شئت فقل إن الجهل بحقيقتها تابع لسعة العلم بمبحثها، فكلما زاد الإنسان نظرًا فيها زاد عماية عنها؛ لأن الخفاء كما يكون من شدة البعد، يكون من شدة القرب ... إلخ.

ما قلناه تمهيدًا للقول: (بأن المسألة في نفسها بديهية عوملت معاملة النظريات، والبديهي كلما زاد البحث فيه بَعُد عن الإدراك) ... إلخ.

لقد فتن علماء اللاهوت من النصارى في هذه المسألة كما فتن المسلمون، وقد صنف المسلمون فيها مصنفات خاصة، فما أغنت عنهم من شيء. وكانت تعد من المشكلات العقلية، فألبسها أهل هذا الزمان ثوب المشكلات الاجتماعية، وزعموا أنها سبب ضعف المسلمين،

وللأستاذ الإمام مقالة طويلة في إبطال هذا الزعم وبيان أن هذه العقيدة من أسباب التقدم والارتقاء، تطلب من المنار (ص ٢٦٥ م٣) ومن الجزء الثاني من تاريخه (ص ٢٦٣).

إن الناس يأخذون من دينهم في كل عصر من الأعصار ما يناسب حالتهم الاجتماعية، حتى إن العقيدة الواحدة تكون في الأمة الواحدة مصدرًا لآثار متناقضة في زمنين مختلفين كعقيدة القدر، كانت في زمن من الأزمان مصدر الشجاعة والإقدام والفتح والعمران والكسب للمسلمين، وفي زمن آخر مصدر: الجبن والكسل والتواني والتواكل والإهمال. وأكثر الذين يتكلمون في ضعف المسلمين وأسبابه غافلون عن هذه القاعدة وجاهلون حقيقة الدين، فهم يجعلون المسلمين حجة على دينهم والدين حجة عليهم، بدليل أثره في سلفهم أيام كانوا بدينهم سادات العالم في كل علم وكل عمل، ومن البديهي أن الناس يتمسكون بالدين في أول ظهوره أشد مما يتمسكون به بعد أن يطول عليهم الأمد، وتكون معرفتهم بحقيقته في أول العهد به أصح وأقوى منها بعد ذلك.

إن السائل أو المنتقد لم يطلع فيما يظهر لنا على ما كتبناه في هذه المسألة بقصد إيضاحها في السنين الأولى للمنار، وإننا وإن أطلنا القول فيها من قبل، نذكر فيها الآن جملاً وجيزة، يتجلى بها الحق لمن يطلب الحق بذاته لذاته بعد الإعراض عن النظريات الفلسفية المشهورة في المسألة، وهاك ما نريد بيانه الآن:

(١- القضاء) كان السلف يسمي هذه المسألة (مسألة القدر)، ثم صار الناس يقولون مسألة القضاء والقدر، وقد ورد لفظ القضاء ولفظ القدر في الكتاب العزيز بمعان مختلفة؛ لأنهما من الألفاظ المشتركة في اللغة العربية.

ورد القضاء بمعنى: الفصل والحكم في الشيء قولاً وفعلاً، وبمعنى الإعلام به، وبمعنى إتمام الشيء وإنهائه، قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ (الإسراء: ٢٣) أي حكم بذلك قولاً في الكتاب المنزل على رسوله. وقال: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٩٣﴾ (يونس: ٩٣) أي يحكم ويفصل بالفعل، وقال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ۝٤﴾ (الإسراء: ٤) ... إلخ وقال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ ۝٦٦﴾ (الحجر: ٦٦) وكلاهما بمعنى: الإعلام بذلك والإخبار بوقوعه، وقال: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ (فصلت: ١٢) أي أتم خلقهن. وقال ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ﴾ (القصص: ٢٩) أي أتمه. وأكثر ما ورد من هذا اللفظ قد جاء بهذا المعنى.

ولم يرد في القرآن لفظ في القضاء يظهر فيه معنى المشيئة، ويكون أصلاً فيما نحن فيه إلا قوله ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ (البقرة: ١١٧) - ﴿قَالَ كَذَٰلِكِ ٱللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾﴾ (آل عمران: ٤٧) ومثله في ٣٦: ١٩ و ٤٠: ٦٨ فالآية الأولى في مقام خلق السماوات والأرض، والثانية والثالثة في مقام عيسى عليه السلام، والرابعة في مقام ذكر الإحياء والإماتة. وقد ورد هذا المعنى نفسه بلفظ الإرادة قال تعالى ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ (يس: ٨١-٨٢) والمعنى في التعبيرين واحد، وهو مما لم تختلف فيه الأديان: فاليهود الذين سأل سائلهم المسلمين مستشكلاً معنى القضاء بتلك الأبيات التي أولها:

أيا علماء الدين ذِمـيُّ دينكم ... تحير ردوه بأوضح حجة

إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم ... ولم يرضه مني فما وجه حيلتي

يقولون بذلك، وقد أجبنا عن سؤاله في (ص ٥١٢ م٣) وأجاب قبلنا غير واحد منهم ابن تيمية الذي أورد السائل بعض أبياته. وكذا النصارى الذين منهم الأوربيون، لا ينكرون كون الله - تعالى - إذا قضى أمرًا وأراده ينفذه بقدرته حالاً كما هو مفهوم العبارة (ويراجع تفسيرها في المنار وفي ص ٣١٩ من ج ٣ تفسير) لأنه لو عجز عن إيجاد ما يريد لم يكن إلهًا، والإشكال في مسألة القضاء الإلهي فرع الإيمان بوجود الله؛ إذ لا معنى للبحث في الفرع مع إنكار الأصل. فحاصل معنى القضاء في هذا المقام: أن الله - تعالى - إذا أراد شيئًا أو أنفذه وأتمه، فإنما يكون ذلك على نحو أن تقول للشيء: كن فيكون، بلا إمهال ولا تمكث، ولا إشكال في هذا عند من يؤمن بالله، مهما كان دينه.

(**٢- القدر**) القدر (بفتح الدال وسكونها) والمقدار والتقدير ألفاظ وردت في القرآن بمعنى: جعل الشيء بقياس مخصوص، أو وزن محدود، أو وجه معين يجري على سنة معلومة، فهي داخلة في معنى النظام والترتيب، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءًۢ بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّٰهُ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ (المؤمنون: ١٨) أي بمقدار معين له نظام يتعلق بتشبع الجو بالبخار ودرجة برودة الهواء، كما قال: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ (الرعد: ١٧) أي بمقدار ما يسعه كل واد من الماء. وقال بعد أن ذكر بروج السماء وكواكبها، والأرض ورواسيها وإنباته فيها ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُون﴾، وما فيها من أسباب المعايش ﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿٢١﴾﴾ (الحجر: ٢١) وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ (القمر:

٤٩) فهذا القدر العام بمعنى ذلك القدر الخاص أيضًا، وقال في العموم بعد ذكر أمور خاصة ﴿ ٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۖ وَكُلُّ شَىْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾ ﴾ (الرعد: ٨) أي إن لكل شيء من مخلوقاته سننًا ونواميس ومقادير منتظمة؛ كسننه في حمل الإناث وعقمها وزيادة علوق الأرحام ونقصها. ومن ألفاظ التقدير في مقام التخصيص قوله عز وجل: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ ﴾ (يس: ٣٩) وقال في ذلك: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ ﴾ (يونس: ٥) وقال في خلق الإنسان: ﴿ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ (عبس: ١٨-١٩) وبيَّن هذا التقرير بالانتقال من طور إلى طور في أول سورة المؤمنين. وقال في الزمن: ﴿ وَٱللَّهُ يُقَدِّرُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ۚ ﴾ (المزمل: ٢٠) وقال في سرد الدروع وصنعها خطابًا لداود - عليه السلام - ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ ﴾ (سبأ: ١١) والتقدير في نسج الدرع هو جعل حلقها متساوية ونظامها واحد. وقال في الطرق وترتيب السَّيْر بين قُراها في قصة سبأ ﴿ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ ٱلْقُرَى ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَٰهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا ٱلسَّيْرَ ۖ سِيرُوا۟ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴿١٨﴾ ﴾ (سبأ: ١٨) وقال في التعميم: ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ﴿٢﴾ ﴾ (الفرقان: ٢) ؟.

فعلم من هذه الشواهد كلها: أن عقيدة القدر والمقدار والتقدير في كتاب الله الذي هو أصل الإسلام وأساسه، هي التي تعلم المؤمنين بهذا الكتاب أن لهذا الكون نظامًا محكمًا، وسننًا مطردة ارتبطت فيها الأسباب بالمسببات، وأنه ليس في خلق الرحمن خلل ولا تفاوت، ولا فيه قذفات مصادفات، ولا خلل استبداد، وأنه لا استئناف في الإيجاد والإمداد، ومن فائدة هذا الاعتقاد أن أهله يكونون أجدر الناس بالبحث في نظام الكائنات، وتعرف سنن الله في المخلوقات، وطلب الأشياء من أسبابها، والجري إليها في سننها، ولا نعلم أن هذا البيان كان مفصلاً في الديانات السابقة. ولكني أقول: إنه لا يقول عاقل شم رائحة العلم أو ذاق طعمه: إن هذا الاعتقاد هو سبب تأخر المسلمين، كيف؟ ! وإنه لهو الجدير بترقيتهم، وإن أكثرهم أمسوا جاهلين لهذه الحقائق؛ لأنهم لا يأخذون دينهم من القرآن، وإنما يأخذونه من كتب بعض الأموات.

(٣- القدرية) كان السلف الصالحون يفهمون القدر بهذا المعنى؛ ولذلك ضللوا القدرية الذين أنكروا الأسباب، وقالوا: (الأمر أُنُف) أي إن الله - تعالى- يستأنف ويبتدئ ما يريد إيجاده، كلَّ شيء في وقته من غير تقدير، ولا نظام سابق تجري عليه سنته فيه ولا أسباب يرتبط بعضها ببعض، بل قال قدماؤهم: من غير علم سبق، وإنما يعلم الشيء عند وقوعه.

وقد كفر هذه الفرقةَ السلفُ الصالحون، وهي قد حدثت في عصر الصحابة. تلقى بدعتهم هذه معبد الجهني عن سيسويه المجوسي. ففي صحيح مسلم وكتب السنن الثلاثة أن عبد الله بن عمر - رضي الله عنه - سُئِل عنهم، فقيل له: إنه قد ظهر فينا ناس يقرءون القرآن، ويتفقدون العلم، وذكر السائل (وهو يحيى بن يعمر) من شأنهم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف. فقال ابن عمر: إذا لقيت هؤلاء فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم براء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهبًا فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر. ثم ساق حديث جبريل وفيه (وتؤمن بالقدر خيره وشره) أي إن كلاًّ من الخير والشر يجري في الكون بمقادير، وموازين وسنن، وأسباب اقتضتها الحكمة البالغة. ومن مذهبهم أن الإنسان إذا فعل شيئًا، فإنما يفعله أنفًا أيضًا، من غير أن يكون لله تعالى علم سابق بذلك، أو سنة يجري عمل الإنسان عليها، فالإنسان مستقل بذلك تمام الاستقلال. ثم إن المتأخرين منهم اعترفوا بأن لله- تعالى - علمًا أوليًّا بالأشياء. ولكنهم أنكروا أن يكون له إرادة تتعلق بأفعال العباد؛ مع أن معنى الإرادة هو وقوع الفعل من العالم على حسب علمه.

(٤ - الجبرية) غلا أولئك فوقفوا في طرف، وعبدوا الله على حرف، فجاء بعدهم آخرون وقفوا على الطرف المقابل لطرفهم وهم الجبرية، فقالوا: إن الإنسان ليس له عمل ولا قدرة، وإنما هو كالريشة المعلقة في الهواء تحركها الأقدار، من غير أن يكون لها إرادة ولا اختيار. وإننا نرى أكثر الناس لا سيما المتفرنجين منهم يظنون أن عقيدة الجبر هي عقيدة القضاء والقدر؛ لأن ألفاظ الجبر راجت في المسلمين بواسطة جهلة المتصوفة، كما بينا ذلك مرارًا كثيرة. آخرها ما في بحث التوكل والأسباب من (ج ١١ م ١١)، وقد أوردنا فيه الآيات والأحاديث وأقوال السلف في إثبات الأسباب وإسناد عمل الإنسان إليه. فإذا قال القائل: إن الجبر من أسباب ضعف المسلمين، فطالما أيدنا هذا القول. ولكن الجبر ما جاء المسلمين عن دينهم، وإنما جاءهم من فلسفتهم التي لونوها بصبغة الدين لما وقعوا في جميع علومهم وأعمالهم الدنيوية، وهذه الفلسفة شرع بينهم وبين جميع الأمم حتى الإفرنج كما نبينه في المسألة السابقة، وكأن السائل صاحب الإشكال نسي هذا وما فيه من تفنيد النزعات الجبرية، حتى ردنا على الإمام الغزالي في بعض ما أورده فيها بعبارة الأستاذ الإمام المختصرة، فألصق بها تلك الشبهات المشهورة في المسألة.

(٥- متأخرو المسلمين) المسلمون في هذه الأزمنة الأخيرة قد اختلط عليهم الأمر؛ لعموم الجهل وفساد طرق التعليم حيث يوجد؛ ولذلك ترى في كلامهم ما يدل تارة على شيء من عقيدة القدرية، وتارة على عقيدة الجبرية، وتارة على عقيدة المعتزلة، وقد بينا في العدد

الثاني من سنة المنار الأولى: أن الواحد منهم يجمع بين العقائد المختلفة (لاضطراب اعتقاده وعدم تلقيه عن العارفين. فإن المسلمين في فوضى دينية وعلمية؛ لأنه ليس لهم رياسة دينية ولا مدارس منتظمة) وإنهم في الغالب يميلون إلى الجبرية في المسائل المتعلقة بإقامة الدين أو خدمة الأمة والقيام بالمصالح العامة، وإلى عقيدة المعتزلة أو القدرية في المسائل الدنيوية فلا حجة في حالهم على الإسلام، بل الإسلام حجة عليهم.

(٦-المتكلمون) إن علماء الكلام سلكوا الطريقة النظرية العقلية في الرد على المخالفين من الملاحدة والمبتدعة، ورد الأشاعرة على المعتزلة والقدرية والجبرية. والمسائل النظرية مثار الشبهات والإشكاليات، وبذلك دخلت مسألة القضاء والقدر في قالب فلسفي نظري وكثر فيها القيل، والقرآن فوق ذلك كله لا تمسه الأوهام، ولا تنال منه الشبهات كما علمت. وإنما هي مباحث فلسفية تتعلق بقدرة الله وإرادته، وبخلق الإنسان وغرائزه، وارتباط أعماله بعلمه وإدراكه، وهي مشتركة بين جميع الأمم، ولا يوجد مذهب من المذاهب التي قال بها فلاسفة المسلمين من أهل الكلام والتصوف إلا وقد قال بمثلها غيرهم، ويقول بها بعض علماء أوربا اليوم.

(٧- فلسفة المسلمين والإفرنج في الجبر) كان من فلسفة المسلمين في الجبر الذي ألبس ثوب القضاء والقدر أن عمل الإنسان أثر طبيعي؛ لاعتقاده بالمنافع والمضار وشعوره باللذات والآلام، فهو يتبع علمه بذلك، وعلمه صفة من صفاته أو حال من أحواله، لا يمكن دفعها ولا الانسلاخ منها، والعلم بقسميه يحرك الإرادة، والإرادة تزعج القدرة التي تحرك الأعضاء للعمل، وهي سلسلة ضرورية لا يملك الإنسان باختياره إبطالها، ولا الفصل بين حلقاتها، أو منع تحرك الأخرى إحداها بحركة الأخرى. وللغزالي شرح طويل لهذا المعنى أورد له مثالاً بليغًا، وجرى على هذا فلاسفة الإفرنج، وأيدوا المسألة بمباحثهم الفسيولوجية والسيكولوجية، فقالوا: إن أعمال الإنسان آثار طبيعية منعكسة عما في مخه من الآثار التي وصلت إليه من طريق الحواس، أو ثبتت فيه بتأثير الوراثة والعادات.

فالأعصاب الحساسة تلقي ما تحمله من إدراك الحواس إلى المخ، ثم يعود منه إلى الأعضاء العاملة بواسطة الأعصاب المحركة التي تحرك العضلات بالفعل. فما في المخ ينعكس إلى العضلات بواسطة الأعصاب فيحركها بسرعة أو ببطء، فما كان بسرعة لا نشعر بأن لنا فيه اختيارًا، وما كان ببطء نشعر به، فنسمي ذلك اختيارًا وهو حتم لا يمكن التفصي منه. وقد سبق البحث في ذلك في المجلد العاشر.

وغرضنا مما أوردناه الآن أن نبين للسائل أن الإفرنج أعرق من المسلمين في هذه العقيدة الجبرية، فلا يخافن من تسجيلهم الضعف على المسلمين بمثل ذلك.

وإذا قال: إن هذا القول لا يخلو من شبهة على الدين، قلنا: إنه ليس على الإسلام وحده، بل شبهة على النصرانية أيضًا، وموضوع سؤال السائل أن عقيدة القدر عند المسلمين من العقائد المشكلة والضارة بمعتقديها، وقد بينا أن الأمر فيها ليس كذلك. بل ربما كانت الشبهة على الإسلام هنا، ضد الشبهة التي هي موضوع السؤال أو نقيضها، بأن يقال: إن الإسلام يثبت للإنسان عملاً ومشيئة واختيارًا؛ وبذلك جعله مكلفًا مطالبًا بالأعمال الحسنة. وإن فلسفتنا تقول لنا: إنه لا مشيئة له في الحقيقة، بل هو مجبور مضطر في جميع ما يصدر عنه بمقتضى ذلك النظام المطرد المنعكس في التأثر والتأثير بين مخه وأعصابه وعضلاته، فإذا كان لهذا الوجود وما فيه من النظام مصدر واجب قديم، فيجب إسناد الأفعال التي هي أثر الانعكاس بين مخه وعضلاته إلى ذلك المصدر الواضع هو لنظامه؛ وهو الله– سبحانه – وإلا فإلى الضرورة العمياء، التي أبدعت هذه العوالم كلها من الهباء (أريت كيف أن باب المباحث العلمية والنظرية في المسألة واسع جدًّا، حتى إنه يمكن كتابة أسفار كثيرة فيه؟) .

(**٨- حكم الإسلام في عمل الإنسان**) إن دين الفطرة لا يكلف الناس عناء هذه الفلسفة، ولا يمنعهم النظر فيها، وإنما يرشدهم إلى الاعتقاد الحق الذي لا يضر معه بحث، بل يمكن معه الاستفادة من كل بحث، وهو أن الله تعالى خلق كل شيء بحكمة ونظام؛ وقدر سابق على الفعل تجري عليه السنن العامة (النواميس) . وإن معرفة المخلوقات إنما تكون بالنظر فيها مع التأمل والبصيرة، وإن منها نوع الإنسان الذي يعمل عن علم بما يعمل، يرجح به ما يراه صوابًا على ما يراه خطأ، فيكثر صوابه بمقدار سعة علمه بالواقع وأسبابه، ويكثر خطؤه على قدر جهله بالحقائق وسننها؛ لأنه يسير في ذلك على سنن الله في خلقه وقدره الذي قام به نظام ملكه ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ ﴿٨﴾﴾ (الرعد: ٨) وأن عليه أن يتحرى العلم الصحيح بالمصالح والعمل الصالح بحسب ما يشعر به من قدرته، وتمكنه من ذلك مهما كانت علة ذلك وفلسفته. ونعني بالعلم هنا ما يستفاد ولو بالعادة والتربية؛ أي ما يعم العلم النظري، والعلم الحسي والوجداني، والعلم العملي؛ أي الذي يطبعه العمل في النفس.

(**٩- علم الله بعمل الإنسان واختياره**) إن سبق علم الله بما سيعمله الإنسان وتقديره له، ووضع سنن اجتماعية يسير عليها في عمله – لا ينافي شيءٌ من ذلك كونَه خلقه ذا علم وإرادة وعمل، فإن كونه كذلك هو أمر ثابت في نفسه معلوم بالحس والوجدان، وهما أقوى أركان البرهان، ولا يقال إذا كان قد سبق في علمه تعالى أن فلانًا سيفعل كذا فلا بد أن يفعل

فيكون مجبورا على فعله؛ لأن متعلق العلم الإلهي لا بد أن يكون وإلا لزم الجهل، فإنا نقول: إنما يصح هذا إذا كان قد سبق في علم الله أنه يفعله مجبورًا. ولكن إذا سبق في العلم الأزلي أنه يفعله مختارًا فلماذا لا نقول: إنه يجب أن يكون مختارًا في فعله لما ذكرتم من الدليل؟ ويرد مثل هذا في أفعاله تعالى؛ فإنها تقع وتحدث بحسب العلم الأزلي، ولا يقال: إنه تعالى مجبور عليها. كيف؟ ! وإن معنى الاختيار للفعل هو أن يكون تابعًا لعلم الفاعل الذي يرجحه به على غيره، سواء كان العلم بذلك ضروريًا أم كسبيًا أو نظريًا، هذا هو المعنى الذي نسميه اختيارًا، فإن سماه غيرنا اضطرارًا أو اسمًا آخر، فإنما يكون الخلاف بيننا في التسمية ولا مشاحة في الاصطلاح. وهذه المسألة التي تعد من مشكلات عقيدة القدر إن صح استلزامها الجبر، ليست في الحقيقة من عقيدة القدر في شيء؛ ولكنها مما يرد في مباحث العلم والإرادة، وقد حللناها كيفما كانت.

(**١٠- حكمة الجزاء على الأعمال**) يبقى من المشكلات في هذا الباب مسألة أخرى عدوها من لوازم عقيدة القدر؛ وهي كيف يجازي الله الناس على أعمال لا مندوحة لهم عنها؛ لأنهم غير مختارين فيها؟ ونجيب عنها جوابًا غير إثبات الاختيار ومنع الجبر، فنقول: إن الجزاء على الأعمال هو أثر طبيعي لها في الدنيا والآخرة، وذلك أنه ما فرضت علينا طاعة؛ إلا وهي نافعة لنا في تهذيب نفوسنا وسلامة أبداننا وحفظ حقوقنا وغير ذلك، وما حرم علينا شيء إلا لأنه ضار بنا في أشخاصنا أو في نظامنا الاجتماعي؛ ولذلك قالوا: إن التكليف يقوم بحفظ الكليات الخمس: الدين والعقل والعرض والشخص والمال. ثم إن كل عمل يعمله الإنسان يكون له أثر في نفسه؛ إما في تزكيتها فتفلح وتسعده، وإما في تدسيتها وإفسادها فتخيب وتشقى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ (الشمس: ٩-١٠) ويظهر أثر ذلك تامًّا كاملاً في الآخرة؛ ولذلك قال ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (آل عمران: ١٨٥) تقدم تفسيرها في هذا الجزء، وقد بينا كون الجزاء أثرًا لازمًا للعمل بحسب سنة الله - تعالى - في مواضع كثيرة من التفسير وغير التفسير، فلا نطيل فيه هنا، فالبحث فيه ينبغي أن يكون من البحث في نظام العالم وسنن الكون والاجتماع.

(**١١- الخلاصة**) خلاصة ما تقدم وهو القول الفصل: أن الإسلام أمر الناس بالعلم والعمل؛ لما يجدون في أنفسهم من القدرة والاختيار، وعلمهم أن الله خلق كل شيء بقدر ونظام، وأنه لا يعجزه شيء، فإذا قضى أمرًا وأراده يقع بلا تخلف ولا بطء، وأن له سننًا ونواميس ينبغي لهم أن يعرفوها، وأن لأعمالهم جزاء هو أثر طبيعي لها، يكون بعضه في الدنيا وتمامه في الآخرة. وقد انتفع المسلمون بهذا ما فقهوه، ولم تضرهم إلا فلسفتهم المخالفة له.

هذا ما وسعه المقام لبيان الحق في هذه العقيدة، وما يتعلق بها ويضاف إليها، وقد سلكنا سبيل الإيجاز في كل مسألة من المسائل العشر؛ لما سبق لنا من البحث فيها من قبل، ولأن باب الفتاوى لا يسع أكثر من ذلك، فإن اشتبه السائل أو غيره في شيء منها؛ فليسأل عنه وليختصر في السؤال بقدر الإمكان.

الجبر والقدر[1]

السؤال:

ومنه: طالما يخطر في بالي ويتردد في فكري قول القائل:

ما حيلة العبد والأقدار جارية ... عليه في كل حال أيها الرائي

ألقاه في اليم مكتوفًا وقال له ... إياك إياك أن تبتل بالماء

ولا أجد منه مُخَلِّصًا أو أقف على مسلك فلجأت لساحتكم مسترشدًا جعلكم الله ركنا ركينًا للمسلمين.

الجواب:

هذا القائل يخاطب الرائي وهو لا يرى فإنه اكتفى بما في خياله عما تحت نظره، إذ يرى العبد يحتال وهو يسأل ما حيلته والأقدار هي التي جعلته يحتال ويعمل كما هو مشاهد، ومنه أن بعض الناس ألقوا أنفسهم في اليمّ، ومنهم من لم يلقها، ولو كانت الأقدار حكمت على كل إنسان بأن يلقى في اليم مكتوفًا لكانوا كلهم سواء وما هم بسواء. وظاهر إنه يريد بالإلقاء في اليمّ الحال السيئة التي يقع الإنسان فيها ولا يجد له مفرًّا منها وليس كل الناس كذلك. والمسألة عقدتها كثرة الكلام والتخيلات فيها، وهي بديهية لمن فهم معنى الإنسان، وسنن الأكوان، ومن شدة الظهور الخفاء؛ فإن القدر والتقدير والمقدار الواردة في الكتاب والسنة معناها ظاهر، وهو أن كل شيء يجري في العالم فهو يجري بسنن ونواميس ومقادير معينة ثابتة. وهذا هو الذي يزيل الحيرة ويهدي الإنسان إلى كسب المنافع واجتناب المضارّ، ولو كانت الأشياء تجري بغير تقدير ولا حساب لكان الإنسان الذي خلق عالمًا متفكرًا في حيرة دائمة؛ لأنه لا يعرف طريقًا لشيء من مصالحه. وهذا أسهل حل لمسألة القدر وأقربه وأخصره، ومن زاد عليه البحث في كيفية الخلق والتكوين فهو من المجانين.

---

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٢٣ – ٢٤.



إطلاق أسماء الله تعالى على بعض خلقه[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء م. ط. ل في بيروت حضرة صاحب الفضل والفضيلة مولانا الأستاذ السيد محمد رشيد أفندي رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى، سلام الله عليكم وتحياته وبركاته وبعد: أرفع لفضيلتكم ما يأتي راجيًا التكرم بالإجابة عليه وهو: ألفاظ تستعملها الناس عند مخاطبة العلماء والرؤساء، وأصحاب الرتب العالية كالسلاطين، والوزراء وغيرهم مثل: العليم. الحكيم. الرحيم. مولانا صاحب العظمة. صاحب السعادة. صاحب العزة. ولي النعم. رب الفضل وغير ذلك، فهل يجوز مخاطبة العبيد، ومدحهم بهذه الصفات، مع أنها من صفات الله سبحانه وتعالى أم لا.

الجواب:

أسماء الله تعالى منها ما هو خاص به عز وجل كاسم الجلالة (الله) و (الرحمن)، و(الرب) بالتعريف وغيرها، فلا يجوز وصف غيره بها، ومنها ما هو غير خاص به كالرحيم، والعليم، والحليم، والحكيم، وقد وصف الله تعالى رسوله بقوله: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٢٨﴾ (التوبة: ١٢٨)، وإبراهيم بالحليم، وكذا ولده إسماعيل إذ قال فيه: ﴿فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ١٠١﴾ (الصافات: ١٠١)، وولده إسحق بقوله: ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ٢٨﴾ (الذاريات: ٢٨)، وآتى داود الحكمة، وقال: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة: ٢٦٩)،

---

(١) المنار ج ٢٣ (١٩٢٢) ص ٣٣٧ – ٣٣٨.

ومن أوتيها كان حكيمًا، ومن هذه الألفاظ المشتركة في الاستعمال (المولى) قال تعالى – في رسوله ﷺ :- ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ (التحريم: ٤)، وأما صاحب العظمة وصاحب السعادة وصاحب العزة وولي النعم ورب الفضل، فلم يرد في الكتاب، ولا في السنة إطلاقها على الله تعالى، ولكن ورد ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ ﴾ (الصافات: ١٨٠)، وورد ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ (فاطر: ١٠)، وثم آيتان أخريان كهذه، وفي إسناده لله ولغيره قوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (المنافقون: ٨)، ووصف عرش بلقيس بأنه ﴿عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ (النمل: ٢٣) . وكتب النبي – ﷺ – إلى هرقل، فوصفه بقوله: (عظيم الروم)، وإلى المقوقس (عظيم القبط)، وإلى غيرهما من الملوك والرؤساء بمثل ذلك، ويظهر أنه لا يجوز وصف غيره تعالى بعدة صفات من الصفات المشتركة إذا كان باجتماعها يعلم مَن سمعها أنها لا تجتمع لمخلوق، بحيث يظن إذا لم يعرف الموصوف بها أنها لله تعالى.

حكم قول ابن تيميه الرحمن فوق العرش[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في الشرقية أبو هاشم قريط..

سيدي العلامة المفضال السيد الرشيد... سلام عليك ورحمة الله، ما رأيكم فيما زعمه العلامة ابن تيمية في رسالته العقيدة الحموية من أن الله فوق العرش، وما رأيكم في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي استدل بها على ذلك نرجو الجواب بإسهاب. هذا واقبلوا فائق تحياتنا.

الجواب:

صفات الله وتنزيهه ومذهب السلف في ذلك:[2]

فرأينا وقولنا واعتقادنا هو ما كان عليه سلفنا الصالح من وصف الله تعالى بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ﷺ، وإنما أَوَّلَ أكثر الخلف الآيات والأحاديث في مثل هذه المسألة هربًا من لوازمها التي هي لوازم الأجسام فقالوا: إذا قلنا: إنه تعالى مستو على العرش، أو فوق عباده أو في السماء كما ورد، لزم من ذلك أنه جسم محدود له طولٌ وعرض، وأنه متحيز

(١) المنار ج ١٥ (١٩١٢) ص ٩٠٦.

(٢) المنار ج ١٥ (١٩١٢) ص ٩٠٦ – ٩٠٧.

تحصره الجهات، وكل هذا محال على الله تعالى بالبرهان العقلي. وظنوا أن وصفه بالعلم والإرادة والقدرة وغيرها من صفات المعاني التي يذكرونها في كتبهم الكلامية لا يستلزم شيئًا من لوازم المخلوقات. والصواب أن جميع الألفاظ التي يوصف بها الخالق عز وجل قد وضعت للمخلوقات وعقيدة التنزيه تنفي مشابهته تعالى لشيء من خلقه، فالمسلم المؤمن بما جاء به محمد ﷺ هو الذي يجمع بين آيات التنزيه وآيات الصفات فيؤمن بالمعنى الشريف الذي وصف الله به نفسه وبالآيات التي نزه بها نفسه عن مشابهة خلقه. قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: ١١) وكل من لفظ السميع والبصير قد وُضع لمعنى له مثل، فنقول: إنه سميع بصير ولكن سمعه وبصره ليس كسمع أحدنا وبصره، بل هو أعلى من ذلك كما يليق بكمال ربنا وتنزيهه وقال تعالى: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾ (الإسراء: ٤٣) فكلمة (سبحانه) تدل على التنزيه، وكلمة (علوًا) يلزم منها التشبيه، فنؤمن بكل منهما على أن التنزيه، ينفي اللازم لكلمة التشبيه، فنقول: إن علوه تعالى ليس كعلو سقف البيت على أرضه، بل هو علوّ يليق بكمال ربنا وتنزيهه، ولو لم يطلق عليه سبحانه الكلم الذي استعمله الناس الذين بعث الله رسله لهدايتهم لما أمكن التعبير عن مقام الألوهية بشيء، إذ لا يخاطب الرسل الناس إلا بما يعرفون، ولهذا ذهب بعض المدققين كالغزالي إلى أن لفظ القدرة إذا أطلق على صفة الله تعالى التي بها يوجد ويعدم يكون استعارة إذ لا يوجد في اللغة كلمة تدل على كنه تلك الصفة؛ لأنه معنى لم تلمحه عين أحد من واضعي اللغات فيضعوا له لفظًا يدل على كنهه. ومثل هذا يقال في جميع صفات الله تعالى. فعليك بعقيدة السلف، ولا يصدنك عنها شقشقة مقلدة الخلف، وإن غالى بعضهم فتجرأ على تكفير كل مؤمن بالقرآن، ويدعي أنه ينصر بذلك الإسلام ويقيم دعائم الإيمان، الذي اعتمد فيه على نظريات فلسفة اليونان، على أنه يذكر اسم الجلالة فيقرنه بكلمة (تعالى) وهي من الكلمات الموهمة فما له يجيز بعض هذا الكلم ويحرم بعضه بالهوى؟

علم الله بصفاته[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء الجاوي بمصر: إبراهيم بستاري سراج الجاوي، تحريرًا في ٢١ شعبان ١٣٣٢هـ: سيدي الأستاذ الأكبر السيد رضا زاده الله من مرضاته، أما بعد: فإني ألقي إليَّ مسألتان من البلاد إحداهما مسألة علمه سبحانه بصفات كمالاته، فإنها قد شوهت أفكار

(١) المنار ج ١٧ (١٩١٤) ص ٧٣٧ – ٧٣٨.

الأغلب من أهل بلادي في سومترا إذا لم يوجد منهم للآن من يفصل القول المحكوم بالدليل أو السنة فيتبعونه، يقولون: هل يعلم الله أعداد بقية صفاته التي هي صفات الكمالات خلاف العشرين مثل كذا أو كذا من العدد أم لا؟

فإن أجبتم بنعم، فما المراد بقولهم إن صفات الكمالات من غير نهاية فإن المتبادر من معنى تلك الكلمة معلوم وظاهر. وإن أجبتم بلا، فما المراد أيضًا بقول الآية ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴿٢٨﴾﴾ (الجن: ٢٨) ثم ألا يُعَدُّ عجزًا عليه سبحانه وتعالى لو فرضنا أنه لا يعلم تلك الأعداد. فها هي (ذي)

الجواب:

علم الله تعالى بصفاته

الجواب عن المسألة الأولى: أن الله سبحانه وتعالى يعلم صفاته بلا شك، سواء كان مراد العلماء بقولهم: إن صفات الله لا نهاية لها ولا حصر - أنها كذلك بالنسبة إلى علم الخلق، أو في الواقع ونفس الأمر. ولا إشكال في ذلك فإن الله تعالى يعلم ما لا نهاية له من الحوادث أيضًا كالحوادث التي تكون في الجنة والنار وسائر العالم في المستقبل الذي لا نهاية له.

ههنا يحسن التذكير بأمرين هما أهم من تينك المسألتين: أحدهما: أنه سبحانه وتعالى قد وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ بصفات من الكمال معروفة، والألفاظ الدالة عليها هي أسماؤه الحسنى. وحكمته في ذلك أن نعرف بها كماله وعظمته وآثار فضله ورحمته فينا ونعمه علينا، لنزداد بذكرها إيمانًا وتزكيةً لأنفسنا وحبًا في الكمال وأفعال البر، لا لأجل أن نعدها عدًّا، ونبحث فيما زاد عنها، ثم نشغل أنفسنا بالفكر والكلام في إمكان إحصائها أو عدمه، وفي كيفية علمه بها، وإحاطته بعَدِّها، فإن أمثال هذه المباحث مما لم نُكلَّفه ولا نرى لنا فائدة فيه؛ بل ربما يضر البحث فيها ضعيف العلم أو الفهم ويحدث له شوكًا في الدين.

ولهذا قال العلماء في تفسير الإحصاء من حديث: (إن لله تسعة وتسعين اسمًا مَن أحصاها دخل الجنة)، رواه أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم عن أبي هريرة، أي من أحصاها حفظًا لمعانيها وعلمًا بها وإيمانًا، أو من استخرجها من كتاب الله تعالى وكلام رسوله ﷺ لأجل أن يزداد بها إيمانًا ومعرفةً بربه عز وجل ويدعوه بها، أو من أطاق العمل بما تهدي إليه من الكمال والبر، أو من أَخْطَرَها بباله وتفكر في معانيها عند ذكرها بتلاوة القرآن والأذكار المأثورة خاشعًا معتبرًا متدبرًا راغبًا راهبًا، هذا مجمل ما قالوه في معنى الإحصاء ولك أن تقول به كله. ولم يقل أحد يعتد بعمله وفهمه أن المراد عدها بالأرقام أو

إحصاؤها على السِّبح، ولم يثبت برواية صحيحة أنه ﷺ عدّها لهم، واستشكلوا روايات عدها من جهة المتن، كما تكلموا فيها من جهة السند. قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: والذي عوّل عليه جماعة من الحفاظ أن سرد الأسماء مدرج في الحديث وأنهم جمعوها من القرآن. وأجابوا عن ذلك بما لا حاجة إلى ذكره هنا، وقد ورد في بعض روايات الحديث الضعيفة: (وما من عبد يدعو بها إلا وجبت له الجنة) رواه الديلمي من حديث علي كرم الله وجهه، وفي أخرى: (من دعا بها استجاب الله له) رواه ابن ماجه عن أبي هريرة.

وليس فيهما ذكر الإحصاء. وعندنا فوق ذلك كله قول الله عز وجل في سورة الأعراف: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾ (الأعراف:١٨٠) وقوله في سورة الإسراء ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ (الإسراء:١١٠) فهو تعالى يهدينا إلى أن ندعوه ونتضرع إليه بهذه الأسماء الحسنى لاشتمالها على أحسن المعاني الدالة على منتهى الكمال والفضل.

الأمر الثاني: لا ينبغي لأحد أن يجعل ما لا يفهمه من كلام العلماء وما لا يتضح له أنه صواب - مُشكَلاً من مُشكَلاَت الدين؛ بل يحسن أن يعدّه كأن لم يُقَلْ، ولا سيّما أقوال المتكلمين واصطلاحاتهم التي استنبطتها قرائحهم لتأييد مذاهبهم والرد على مخالفيهم، فإن فيما قالوه الخطأ والصواب، وما إذا احتيج إليه للرد على خصم كان في زمنهم لا يحتاج إليه في زمن آخر. وكذلك ما صوروا به عقيدة الإسلام التي يدافعون عنها، لا ينبغي أن يجعل هو الإسلام الذي يلقنه المسلمون في كل عصر، ويجعلون حظهم من حماية الدين الدفاع عنه.

مثال ذلك ما كتبه السنوسي رحمه الله تعالى من العقائد ولا سيّما العقيدة الصغرى التي انتشرت في المشرقين والمغربين، وحذا حذوه فيها معلمو المدارس الرسمية وغيرها حتى فيما يضعونه من العقائد للمبتدئين. وقاعدتها في الإلهيات أن الواجب على كل مكلف شرعًا أنه يؤمن بأن يجب لله تعالى عشرون صفة ويستحيل عليه أضدادها. واصطلاحه في هذه الصفات مخالف لما كان يفهمه السلف وأهل اللغة من معنى كلمة صفة ومن إطلاقهم الإيمان بصفات الله تعالى. فهو يعد الأمور الاعتبارية والعدمية صفات، فالوجود والمخالفة للحوادث - أي عدم الاحتياج إلى المكان والمخصص - صفتان لله تعالى عنده، والقدرة وكونه تعالى قادرًا صفتان متغايرتان. ولم ينقل مثل هذا عن أحد من الصحابة ولا التابعين، دع عدم ذكره في القرآن أو في كلام الرسول ﷺ فكيف نقتصر عليه ونجعله هو العمدة في تلقين عقيدة الإسلام، ونجعل ما عساه يخالفه ولو في عدد الصفات محلاً للإشكال.

سبب الثناء على السبكي وهو يكفر من يثبت الصفات [١]

السؤال:

من تلميذكم المخلص محمد بن حسين إبراهيم المدرس بمسجد عكاش بجدة إلى جناب سيدي الأستاذ مولاي السيد محمد رشيد رضا أدامه الله ملجأ للقاصدين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسأله تعالى أن تكونوا وأنجالكم ومُحِبُّوكم على أحسن الأحوال. وبعد فإني أهنئكم بهذا العيد السعيد (عيد الفطر) جعله الله لنا ولكم وللمسلمين عيدًا ميمونًا مباركًا بمنه وكرمه.

سيدي العزيز: إني أقدم إليكم هذه الأسئلة ملتمسًا الجواب عنها على صفحات ناركم الأغر: رأيتكم قد أَبَّنْتُمْ الشيخ محمود خطاب السبكي حتى ذكرتم من فضله أنه كان من أنصار السنة، وأنه شرح سنن أبي داود فلا أدري أقلتم هذا بعد أن اطلعتم على كتابه (إتحاف الكائنات) الذي ألفه في آخر عمره فقد أفعمه بتكفير من يعتقد أن إلهه مستو على عرشه استواء يليق بجلاله، وأنه في سمائه دون أرضه، وأنه موصوف بصفاته التي أثبتها لنفسه في كتابه وأثبتها له رسوله ﷺ في صحيح سننه كاليدين والعينين، والساق والقدم، والنزول والضحك، والتعجب والفرح والرضا والسخط، والغضب والغيرة، إلى غير ذلك من الصفات المذكورة في القرآن وصحيح السنة، فحكم على كل من يعتقد شيئًا من ذلك أنه كافر حلال الدم والمال ونساؤه طوالق، وأولاده أولاد زنا وسفاح، ولا يخفاكم أن هذا كان معتقد السلف حتى ظهر المتكلمون نفاة الصفات وحقائق الأسماء، فهل كانوا كما قال الشيخ كفارًا أولاد زنا؟ فإذا لم يكونوا كذلك فما حكم من يؤلف كتابًا كهذا؟ أيستحق التأبين ونشر فضائله؟

المرجو بسط الجواب عن هذه المسائل بسطًا وافيًا شافيًا، ولكم منا الشكر والثناء ومن الله الثواب والجزاء.

الجواب:

الثناء على الشيخ السبكي [٢]

اشتهر الشيخ محمود خطاب السبكي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا سيما البدع الفاشية والحث على السنن الصحيحة قولاً وخطابة وتدريسًا وكتابة مع العمل في زمن يقل

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٧٦-٦٧٩.

(٢) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٧٩-٦٨٢.

فيه من يقوم بهذه الفريضة من العلماء، واشتهر أنه قد تاب على يديه وانتفع به خلق كثيرون حتى صار إمامًا يتبعه ألوف من الناس ينسبون إليه فيسمون السبكية، وأعرف أفرادًا منهم من الأزهريين وغير الأزهريين هم سلفيون بقدر ما يعلمون من مذهب السلف، ومنهم من له عناية بنشر مذهب السلف وكتبه كالأستاذ الشيخ منير الدمشقي الكتبي المشهور. وقد اجتمعت به مرارًا قليلة على تواد وتعارف وتآلف، ورأيت له بعض الكتب الصغيرة في الحث على العبادات واتباع السنة اكتفيت من النظر فيها بمعرفة موضوعها، وقد اتُّهِمَ في أثناء الحرب الكبرى بتهمة سياسية كادت تفضي إلى إيذائه وإهانته فلجأ إليَّ فسعيت سعيًا صالحًا لإنقاذه من الشر، وكان الذين تولوا التحقيق في أمره قد جمعوا كتبه وكلفوا من يثقون بهم بمطالعتها للوقوف على خطته فقال لهم المشرف عليهم في إدارة الأمن العام: إن السيد رشيد رضا شهد له بأنه نافع للناس مأمون الضرر فأطلعوه في بعضها على مسائل مخالفة لخطة المنار في إنكار البدع والخرافات ذكرها لي ولكنها لم تمنع قبول شفاعتي أو شهادتي له.

وقد بلغني في أول هذا العام أنه ألف كتابًا في علم الكلام وطبعه خالف فيه مذهب السلف في مسألة الصفات وغيرها استاء منه كل من اطلع عليه من السلفيين، وكان بعضهم يجله ويحسن الظن في اعتقاده وعلمه فتحولوا عنه ورد بعضهم عليه، ولم أر هذا الكتاب ولكنني سألت عنه بعض تلاميذه فمنهم من وافق المنكرين ومنهم من حاول الدفاع عنه فكان ضعيفًا. وكنت علمت أنه منذ سنين يشرح سنن أبي داود، وعلمت في العام الماضي أنه صدر الجزء الأول منه، ولم أره ولا كتاب الكلام الذي قبله؛ إذ لم يهدهما إليَّ وما كنت لأشتري أمثال هذه الكتب الحديثة ولا أجد وقتًا للنظر فيها، إلا إذا حدث باعث أرى فيه مصلحة راجحة في ذلك، وقد انتقد لي رجل ذكي سلفي هذا الشرح ولكنه ليس عالمًا يوثق بانتقاده.

لأجل هذا كله اقتصرت في ذكر وفاته على أفضل ما علمته من سيرته وهو دعوة الناس إلى العبادة وترك المعاصي والبدع العملية، وهذا هو الواجب على كل عالم أعني أن يكون عاملاً بعلمه معلمًا له داعيًا إليه بقدر استطاعته، فالعلم مع العمل وتعليم التفقيه الوعظي الباعث على العمل هو هدي السلف ومذهبهم وطريقتهم وقليله خير من كثيره بالطريقة الجدلية الكلامية والمماحكات اللفظية، لهذا ساءني أن يبتلى بتأليف كتاب في العقائد الكلامية؛ لأنه يتعذر عليه أن يجمع فيه بين السنة التي يحبها ويعمل بها ويدعو إليها ويعتقد أنه متبع فيها للسلف، وبين نظريات المتكلمين وتأويلاتهم الجدلية التي تروج وتقبل عند كل من لم يكن واسع الاطلاع على آثار السلف.

فأنا قد قصرت في تأبينه لأجل هذا الكتاب، ولم أقل فيه: إنه من أنصار السنة كما ذكرتم،

وكان والحق يقال من أنصارها المشددين قولاً وعملاً، ليس له ند في هذا القطر، وقلما يوجد في غيره، وأما تأويلات المتكلمين المخالفة للسلف فلا يسلم منها أحد اعتمد في طلبه لعلوم الدين على كتب العقائد الرائجة في مصر وأكثر الأمصار وكذا أكثر كتب التفسير وشروح الأحاديث التي ألفت بعد خير القرون، ويظهر مما نقل لي منه ومما قرظ به أنه لم يطلع على ما كتبه حفاظ السنة وأقوال الصحابة والتابعين وأقوال أئمة الحديث والفقه المتفق على جلالتهم حتى عند المعتزلة لا عند الأشاعرة وحدهم كأئمة الفقه الأربعة على أن تأويلاتهم للنصوص قلما يدحضها إلا كتب المحققين الذين جمعوا بين المعقول والمنقول، وكان أقواهم حجةً: شيخا الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

فأنا أشهد على نفسي أنني لم يطمئن قلبي لمذهب السلف إلا بقراءة كتبهما، وأشهد أن ما يقوله بعض المقلدين للسلف من غير فهم ولا عقل قد يكون مثارًا للتشبيه وعذرًا لأهل التأويل، كجمع بعضهم لجميع ما ورد في القرآن والأحاديث حتى غير الصحيحة أو أكثره، وقولهم لمن يلقنونه إياها: يجب أن تؤمن بأن لله تعالى وجهًا وعينين ويدين وأصابع وساقًا وقدمين وأنه مستو على عرشه بذاته، وأنه ينزل ويمشي ويهرول وينادي بصوت ويضحك ويرى كما يرى البدر إلخ وأن كل هذه صفات له لا يجوز تفسير شيء منها بطريق مجاز لغوي ولا عقلي ولا كناية؛ لأن هذا من التأويل الذي منعه السلف، وتكذيب لكلام الله وكلام رسوله.

وتجاه هؤلاء: أهل التأويل يشوهون نقل هذا عنهم بضم لوازمه إليه أو نقله بمعناه عند المشوهين له، فقل لي: ما يفهم جمهور العوام والخواص من هذا الكلام؟ أليس التشبيه المحض، المنافي للتنزيه المحض، الذي يجزم به العقل، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١)؟

ولو نقلوا كل ما ورد بلفظه في سياقه لما أثار ما يثيره سرد مفرداتها مجموعة من التشبيه، مثاله أن ورود الأصابع في الحديث لا يفهم منه الناس إلا كما يستعملونه حتى اليوم في التصرف الدقيق الخفي، وحديث (**لا تزال جهنم تقول: هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط**) الحديث وفي رواية (يضع عليها قدمه) يفهمون منه أنه يقرها بعزته فهو من باب قوله ﷺ في دماء الجاهلية ورباها (تحت قدمي) ويقاس على هذا غيره وهو ليس بإخراج عن ظاهره، بل هو على ظاهره ولكن بدون بحث في كنهه وكيفيته، ولو قالوا: يجب الإيمان به كما ورد مع تنزيه الرب تعالى واتقاء التحكم في معناها بالرأي اتباعًا للسلف لما كان لأحد من القائلين بالتأويل شبهة يُخَطِّئهم بها - دع تكفيره لهم- إلا بعض أشرار المنافقين،

ولكن سوء التعبير من الجانبين وجعل لوازم المذهب مذهبًا، وإن كان لازمًا غير بين وغير مراد هو الذي ينفخ روح الشقاق والتفرق. السلف لم يجمعوها ويلقنوها للناس ولم يقولوا بمنع المجاز والكناية في عباراتها وإن كانت متبادرة من العبارة، ويقتضيها أسلوب البلاغة، فإن هذا من التحكم فيها بالرأي الممنوع عندهم، وإنما خلاصة هديهم فيها أن نُمِرَّهَا كما وردت بغير تعطيل ولا تمثل ولا تأويل، فالمعطلة جعلوا الخالق رب العالمين في حكم العدم بإنكارهم الصفات كلها والعلو المطلق، والممثلة أو المشبهة جعلوه كعباده، صفاته كصفاتهم، والمؤولة تحكموا في صفاته برأيهم وأهوائهم، ويلزم من تأويلهم أن بيانهم لها أصح من بيان كتابه وكلام رسوله ﷺ بل صرح بعضهم بأن من اعتقد بعض ظواهر القرآن كان كافرًا، ومنهم الشيخ يوسف الدجوي.

هذا وإن التفرق في أصول الدين بين سلفيين وخلفيين أو مفوضين ومؤولين أو سنيين ومبتدعين، بحيث ينتهي بهم الخلاف إلى التكفير والحكم بالمروق من الدين، مما يتبرأ منه أئمة السلف الأولين، الذين يُقِرُّ بفضلهم وإمامتهم الفريقان.

فاختلاف الفهم للصفات والأفعال بين السلف والخلف لا يصح أن يفضي إلى التكفير فإن الله تعالى لم يجعل صفاته فتنة لعباده المؤمنين به وبكتابه ورسوله المهتدين بدينه فيجعل المخطئ بفهمه لضعفه كالمشرك به المكذب لرسوله، وللمحقق ابن عقيل الحنبلي كلام نفيس في عذر العلماء بالخطأ في مثله يراجع في كتاب (الآداب الشرعية) لابن مفلح فإن كان الشيخ محمود السبكي قد صرح في كتابه الأخير بما نقله عنه من التكفير بنصه، فإنه من هذه الناحية لقرين عدو القرآن والسنة، أعمى البصر والبصيرة المنكوس على رأسه، الذي صرح بتكفير من يؤمن بظاهر القرآن، وأرجو أن يكون عزو هذا إليه كعزو السائل إليَّ أنني جعلته من أنصار السنة، مأخوذًا من لازم الكلام بفهمه، لا صريح نصه.

حكم من فسر آيات الصفات على طريقة المتكلمين[(1)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء، عطاء الله رضاء الله من بلدة أمرت سر (هند)، كثره بهائي سنت سنكه، شهر رجب سنة ١٣٤٥ هـ، المجيب، أنا العبد الأثيم محمد إبراهيم مير السيالكوتي الهندي.

حضرة الأستاذ السلام عليكم، المرجو من حضرتكم تصحيح هذه الفتوى منكم، ومن أصحابكم بالعجلة. وإن الله يحب المحسنين.

---

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٢٦١ - ٢٧١.

ما قولكم سادة العلماء الكرام (كثر الله سوادكم) في رجل فسر آية الاستواء، وغيرها من آيات الصفات على طريق المتكلمين، هل هو من أهل السنة، أو أهل الكفر، أو أهل البدع؟ بينوا الحق والصواب تؤجروا من الله الوهاب يوم الحساب.

الجواب:

أقول الجواب طالبًا من الله توفيق الصواب: إن مسألة الصفات الإلهية عقدة عجز عن حلها بنان العقول، وحقيقة تحير في إدراكها أذهان الفحول، قال الإمام الرازي:

نهاية إقدام العقول عقال ... وغاية سعي العالمين ضلال

وكان يقول أعلم خلق الله بالله ﷺ في دعائه: (**لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**)، فلأجل إشكال الأمر، وصعوبة الخطب؛ سلك علماء السنة، وأئمة الأمة مسلكين: التفويض، والتأويل، لا يكفر صاحب أحدهما الآخر، ولا يبدعه؛ إذ مطمح نظر كلا الفريقين تنزيه ذات الله تعالى عن مشابهة المحدثات، وعن أن يكون ذاتًا مجردة عن الصفات، وكلا المسلكين منقول عن جماعة من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم الأئمة المتبوعين، كما قال القاضي الشوكاني: وإذا عرفت معنى الظاهر، المنار: يعني معنى كلمة الظاهر في مصطلح أصول الفقه فاعلم أن النص ينقسم إلى قسمين: (**أحدهما**) يقبل التأويل، وهو قسم من النص مرادف للظاهر، والقسم (**الثاني**) لا يقبله، وهو النص الصريح)، ثم أخذ بعد ذلك في تفصيل ما يقبل التأويل، فقال: (الفصل الثاني) فيما يدخله التأويل، وهو قسمان: (**أحدهما**) أغلب الفروع، ولا خلاف في ذلك، (**والثاني**) الأصول كالعقائد، أصول الديانات، وصفات الباري عز وجل، وقد اختلفوا في هذا القسم على ثلاثة مذاهب: (**الأول**) أنه لا دخل للتأويل فيها، بل يجرى على ظاهرها، ولا يؤول شيء منها، وهذا قول المشبهة. (**والثاني**) أن لها تأويلاً، ولكنا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن التشبيه، والتعطيل؛ لقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ (آل عمران: ٧)، قال ابن برهان: وهذا قول السلف. ثم قال بعد ذلك: (**والمذهب الثالث**) أنها مؤولة، قال ابن برهان: والأول من هذه المذاهب باطل، والآخران منقولان عن الصحابة، ونقل هذا المذهب الثالث عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وأم سلمة (إرشاد الفحول صفحة ١٦٤) .

ثم قال رحمه الله: وقال ابن دقيق العيد: والذي نقوله في الألفاظ المشكلة: إنها حق، وصدق على الوجه الذي أراده الله، ومن أوَّل شيئًا منها، فإن كان تأويله قريبًا على ما يقتضيه لسان العرب تفهمه في مخاطباتهم لم ننكر عليه، ولم نبدعه، وإن كان تأويله بعيدًا؛ توقفنا

عليه، واستبعدناه، ورجعنا إلى القاعدة في الإيمان بمعناه مع التنزيه، وقد تقدمه إلى مثل هذا ابن عبد السلام كما حكاه عنهما الزركشي في البحر (صفحة ١٦٥ إرشاد) .

ثم ذكر الشوكاني شروط التأويل؛ ليبين المقبول من التأويل مما هو مردود فقال: (الفصل الثالث) في شروط التأويل، **(الأول)** : أن يكون موافقًا لوضع اللغة، أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع، وكل تأويل خرج عن هذا، فليس بصحيح، ثم قال: والتأويل في نفسه ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قد يكون قريبًا؛ فيترجح بأدنى مرجح، وقد يكون بعيدًا؛ فلا يترجح إلا بمرجحٍ قوي، ولا يترجح بما ليس بقوي، وقد يكون متعذرًا لا يحتمله اللفظ؛ فيكون مردودًا لا مقبولاً (إرشاد صفحة ١٦٥) .

وقال خاتمة الحفاظ في الفتح: قال العلماء: كل متأول معذور بتأويله ليس بآثم إذا كان تأويله سائغًا في لسان العرب، وكان له وجه في العلم (جزء ٢٨، يعني ٢٨ من أجزاء الطبعة الهندية لفتح الباري، باب ما جاء في المتأولين)، وقال مولانا حكيم الأمة، وأستاذ الهند في الحجة، يعني كتاب حجة الله البالغة للشيخ ولي الله الدهلوي وهو الذي يلقبه بحكيم الأمة بحق، وقال الحافظ ابن حجر: لم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة من طريق صحيح التصريح بوجوب تأويل شيء من ذلك - يعني المتشابهات -، ولا المنع من ذكره.. إلخ (جلد أول صفحة ٦٢) . وذكر حكيم الأمة قبل ذلك كلامًا رصينًا جامعًا يحل معضلات الباب، ومشكلات الخطاب في آيات الصفات ما نصه:

واعلم أن الحق تعالى أجل من أن يقاس بمعقول، أو محسوس، أو يحل فيه صفات كحلول الأعراض في محالها، أو تعالجه العقول العامية، أو تتناوله الألفاظ العرفية، ولا بد من تعريفه إلى الناس؛ ليكملوا كمالهم الممكن لهم، فوجب أن تستعمل الصفات بمعنى وجود غاياتها، لا بمعنى وجود مباديها، فمعنى الرحمة إفاضة النعم، لا انعطاف القلب والرقة، وأن تستعار ألفاظ تدل على تسخير الملك لمدينة؛ لتسخيره لجميع الموجودات؛ إذ لا عبارة في هذا المعنى أفصح من هذه، وأن تستعمل تشبيهات بشرط أن لا يقصد إلى أنفسها، بل إلى معان مناسبة لها في العرف، فيراد ببسط اليد: الجود مثلاً، وبشرط أن لا يوهم المخاطبين إيهامًا صريحًا أنه في ألواث البهيمية (حجة الله باب الإيمان بصفات الله تعالى صفحة ٦٢) .

أيها الناظر! إن كان لك مسكة من علم الكلام، أو ملكة في بلوغ المرام، فتدبر عبارة حكيم الأمة كيف سلك مسلك التأويل، وأيد مذهب المتكلمين في فهم المراد من الألفاظ الدالة على صفات الله عز وجل - فلله دره! حيث أفاد وأجاد.

فظهر بفضل الله مما ذكر ظهورًا بينًا أن علماء السنة لا ينكرون التأويل مطلقًا، بل هم (أنار الله براهينهم) يميزون الصحيح من الفاسد، والرائج من الكاسد، كيف ولم يزل العلماء بعد الصحابة يؤولون بعض آيات الصفات، والأحاديث إلى يومنا هذا كما تشهد النقول الآتية، والله ولي الهداية، وقد أطنب الإمام الحافظ أبو محمد بن حزم الظاهري وكفى به قدوة في كتاب الفصل له، والمحدث الحافظ أبو بكر البيهقي في كتاب الأسماء والصفات له، ونحن نلتقط لك نبذًا من كلامهما، وشيئًا يسيرًا من كلام غيرهما.

(١) قوله عز وجل: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٥) إنما معناها: فثم الله بعلمه، وقبوله لمن توجه إليه (كتاب الفصل ص ١٦٦ مجلد ٢)، وقال البيهقي: وأما قوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ (البقرة: ١١٥)، فقد حكى المزني، عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال في هذه الآية: يعني - والله أعلم - فثم وجه الله الذي وجهكم الله إليه (كتاب الأسماء والصفات ص ٢٢٧)، وقال البيهقي، عن مجاهد في قوله عز وجل: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ (الزمر: ٥٦) : يعني ما ضيعت من أمر الله (ص٢٦١) .

(٢) وقال ابن حزم رضي الله عنه في حديث النزول: وصح عن رسول الله ﷺ أنه أخبر أن الله ينزل كل ليلة إذا بقي ثلث الليل إلى السماء الدنيا، (قال أبو محمد) وهذا إنما هو فعل يفعله الله في سماء الدنيا من الفتح؛ لقبول الدعاء، وإن تلك الساعة من مظان القبول، والإجابة للمجتهدين، والمستغفرين، والتائبين.. إلخ (ص١٧٢ ج٢)، ثم ذكر أدلة صحة هذا التأويل، واستشهد بالعقل، والنقل، ثم قال: فهذا كله على ما بينا من أن المجيء، والإتيان يوم القيامة فعل يفعله الله تعالى في ذلك اليوم يسمى ذلك الفعل مجيئًا وإتيانًا، وقد روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ (الفجر: ٢٢) إنما معناها: وجاء أمر ربك (ص ١٧٣ ج٣)، وقال البيهقي: وأما الاقتراب والإتيان المذكوران في الخبر، فإنما يعني بهما إخبارًا عن سرعة الإجابة، والمغفرة كما رويناه عن قتادة (ص ٢١٢)، وقال الشهيد الدهلوي في العبقات (عبقة ٢٤) : من التجليات المثالية الشهودية تجلي ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا، وهو ظهور للتجلي.. إلخ (ذكر الإشارة في التجليات ص ٨٨) .

(٣) وقال الإمام أبو محمد بن حزم في القول في المكان والاستواء (قال أبو محمد) : ذهبت المعتزلة إلى أن الله سبحانه وتعالى في كل مكان، واحتجوا بقول الله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (المجادلة: ٧)، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴿١٦﴾﴾ (ق: ١٦)، وقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُبْصِرُونَ ﴿٨٥﴾﴾

(الواقعة: ٨٥) – قال أبو محمد:- وقد تأول المسلمون في هذه الآية آية الاستواء أربعًا، (والقول الرابع) في معني الاستواء هو أن معنى قوله تعالى: ﴿ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥ ﴾ (طه: ٥) أنه فعل فعله في العرش، وهو انتهاء خلقه إليه، فليس بعد العرش شيء، ويبين ذلك أن رسول الله ﷺ ذكر الجنات، وقال: (فاسألوا الله الفردوس الأعلى، فإنه وسط الجنة، وفوق ذلك عرش الرحمن)، فصح أنه ليس وراء العرش خلق، وأنه نهاية جرم المخلوقات الذي ليس خلفه خلاء، ولا ملاء، ومن أنكر أن يكون للعالم نهاية من المساحة، والزمان، والمكان؛ فقد لحق بقول الدهرية، وفارق الإسلام. والاستواء في اللغة يقع على الانتهاء، قال تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ (فصلت: ١١) أي: إن خلقه وفعله انتهى إلى السماء بعد أن رتب الأرض على ما هي عليه، وبالله التوفيق وهذا هو الحق، وبه نقول؛ لصحة البرهان به، وبطلان ما عداه (١٢٥ج٢).

وقد أطنب، وأطال الحافظ المحدث أبو بكر البيهقي في مسألة الاستواء، وسرد أقوال السلف، ثم قال: والآثار عن السلف في مثل هذا كثيرة، وعلى هذه الطريقة يعمل مذهب الشافعي رضي الله عنه، وإليها ذهب أحمد بن حنبل، والحسين بن الفضل البجلي، ومن المتأخرين أبو سليمان الخطابي، وذهب أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري إلى أن الله تعالى جل ثناؤه فعل في العرش فعلاً سماه استواءً كما فعل في غيره فعلاً سماه رزقًا، أو نعمة، أو غيرها من أفعاله، ثم لم يكيف الاستواء إلا أنه جعله من صفات الفعل؛ لقوله: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ (الأعراف: ٥٤)، وثم للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، أفعال الله تعالى توجد بلا مباشرة منه إياها، ولا حركة (ص٢٩٢ كتاب الأسماء)، ثم قال الإمام البيهقي بعد ذلك بأسطر ما نصه: وفيما كتب إلي الأستاذ أبو منصور بن أبي أيوب: إن كثيرًا من متأخري أصحابنا ذهبوا إلى أن الاستواء هو القهر، والغلبة، ومعناه أن الرحمن غلب العرش، وقهره، وفائدته الإخبار عن قهره مملوكاته، وأنها لم تقهره وإنما خص العرش بالذكر؛ لأنه أعظم المملوكات، فنبه بالأعلى على الأدنى، قال: والاستواء بمعنى القهر والغلبة شائع في اللغة كما يقال: استوى فلان على الناحية إذا غلب أهلها، وقال الشاعر في بشر بن مروان:

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

يريد أنه غلب أهله من غير محاربة، قال: وليس ذلك في الآية بمعنى الاستيلاء؛ لأن الاستيلاء غلبة مع توقع ضعف. قال: ومما يؤيد ما قلناه قوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ ﴾ (فصلت: ١١)، والاستواء إلى السماء هو القصد إلى خلق السماء، فلما جاز أن

يكون القصد إلى السماء استواءً؛ جاز أن تكون القدرة على العرش استواء (ص٢٩٣ كتاب الأسماء والصفات) .

وقال شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية الحراني رحمه الله في المنهاج ما نصه: ثم إن جمهور أهل السنة يقولون: إنه ينزل، ولا يخلو منه العرش كما نقل مثل ذلك عن إسحاق بن راهويه، وحماد بن زيد، وغيرهما، ونقلوه عن أحمد بن حنبل في رسالته، قال مصحح النسخة المصرية: قوله: أبي مدر كذا في الأصل وليحرر ١٢ منه، إلى أبي مدر، وهم متفقون على أن الله ليس كمثله شيء، وأنه لا يُعْلَمُ كيف ينزل، ولا تمثل صفاته بصفات خلقه، وقد تنازعوا في النزول: هل هو فعل منفصل عن الرب في المخلوق أو فعل يقوم به؟ على قولين معروفين لأهل السنة من أصحاب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وغيرهم من أهل الحديث، والتصوف، وكذلك تنازعهم في الاستواء على العرش هل هو بفعل منفصل عنه يفعله بالعرش كتقريبه إليه، أو فعل يقوم بذاته على قولين، (والأول) قول ابن كلاب الأشعري، والقاضي أبي يعلى، وأبي الحسن التميمي، وأهل بيته، وأبي سليمان الخطابي، وأبي بكر البيهقي، وابن الزاغوني، وابن عقيل، وغيرهم ممن يقول: إنه لا يقوم بذاته ما يتعلق بمشيئته وقدرته، (والثاني) قول أئمة أهل الحديث، وجمهورهم كابن المبارك، وحماد بن زيد، والأوزاعي، والبخاري، وحرب الكرماني، وابن خزيمة، ويحيى، وأبي عمار السجستاني، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن حامد، وأبي بكر عبد العزيز، وأبي عبد الله بن منده، وأبي إسماعيل الأنصاري، وغيرهم (ص ٢٦٢ ج٢) .

(تنبيه) لعلك تفطنت مما نقلنا أن منشأ الاختلاف في مسألة الاستواء أن الاستواء على العرش هل هو من جنس صفة الذات، أو من صفة الفعل.

فالمفوضون حسبوه من صفة الذات، فوكلوا الكيفية إلى علم الله مثل قولهم في سائر صفات الذات، والذين أولوا، وعينوا المراد به جعلوه من صفة الفعل، وحجتهم أن العرش عند الفريقين مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، فالاستواء عليه لا يكون من صفات الذات، وهذا لا يحتاج إلى البيان، وأن الله ذكر الاستواء بحرف (ثم)، وهي للتراخي، والتراخي إنما يكون في الأفعال، فالاستواء من صفات الفعل.

وهذا الطريق قد جعله شيخ الإسلام طريق بعض أئمة أهل السنة كما ترى في عبارته، وإن كان مختاره طريق التفويض، فكيف تظن بالذين جعلوه من صفة الفعل، فأولوه أنهم أهل البدع؟ والحال أن منهم الإمام أبا سليمان الخطابي، والإمام أبا بكر البيهقي، وهما محدثان

كبيران، وإمامان جليلان لا يسأل عن مثلهما، ولا ينكر سعة علمهما، ولا صحة فهمهما، وسلامة عقيدتهما، ورعايتهما للسنة، واجتنابهما عن البدعة.

وكفاك في جواز مسلك التأويل الصحيح أن علماء أهل السنة قد اجتمعوا، أو كادوا أن يجتمعوا على أن المراد من المعية في آيات المعية إنما هو العلم، والقدرة، والعون والنصرة، قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: ثم قال تعالى مخبرًا عن إحاطة علمه بخلقه، واطلاعه عليهم، وسماعه كلامهم، ورؤيته مكانهم حيث كانوا، وأين كانوا، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ﴾ (المجادلة: ٧) أي: مطلع عليهم يسمع كلامهم وسرهم ونجواهم، ورسله أيضًا مع ذلك يكتبون ما يتناجون به مع علم الله به، وسمعه له، كما قال تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿٧٨﴾﴾ (التوبة: ٧٨)، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴿٨٠﴾﴾ (الزخرف: ٨٠)، ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه الآية معية علمه تعالى، ولا شك في إرادة ذلك، ولكن سمعه أيضًا مع علمه بهم، وبصره نافذ فيهم، فهو سبحانه وتعالى مطلع على خلقه لا يغيب عنه من أمورهم شيء (مجلد ٩ صفحة ٤١٢)، وقال الإمام البغوي في تفسير الآية: ﴿إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ (المجادلة: ٧) بالعلم، وقال في سورة الواقعة: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ﴾ (الواقعة: ٨٥) بالعلم، والقدرة، والرؤية. وقال في سورة ق: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ (ق: ١٦) أعلم به. والبغوي، وابن كثير محدثان معظمان من أصحاب العلم والفهم، وأنت خبير بأن التأويل لو كان فاسدًا مطلقًا ما أول أئمة السنة آيات المعية بالعلم، والقدرة، والإحاطة، والجزئي لا بد أن يكون مندرجًا تحت كلي يشمله وغيره ذهنًا أو خارجًا مفهومًا، أو عينًا كيفما كان.

وقال حامل لواء التوحيد في الهند الشهيد الدهلوي: نعم له نحوٌ آخر من القرب، وهو القرب بالتجليات، فيوصف بحسب ذلك بأنه على العرش، وبأنه يحول بين المرء ونفسه، وبأنه بين المصلي وقبلته (عبقات صفحة ٣٦ عقبة ٢٥) .

فلاح لك واتضح مثل ضحوة النهار مما نقلنا أن التأويل الصحيح مسلك سلكها أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين لهم بإحسان، ومن بعدهم، فهل يجترئ أحد أن يكفر أو يبدع مثل هؤلاء الأعلام؟ فوالله الذي تقوم السماء بإذنه لا، فلا يكفر أو يبدع أحد بمجرد التأويل، والمتكلمون اختاروا مسلك التأويل؛ لصيانة الدين من الطعن، لا لفساد العقيدة كما توهم.

قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رحمه الله: الأصل الثامن: العلم بأنه تعالى مستو على عرشه بالمعنى الذي أراد الله بالاستواء، وليس ذلك إلا بالقهر، والغلبة كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ودم مهراق (إحياء العلوم جلد أول ص ٧٩ هندي)، وقال الشيخ ابن الهمام: أما كون المراد به؛ أي: استوائه استيلاءه على العرش كما جرى عليه بعض الخلف، وقد اقتصر حجة الإسلام (الغزالي) في هذا الأصل، فأمر جائز الإرادة (المسامرة صفحة ٣٢)، قال المفسر البيضاوي: استوى أمره، أو استولى (سورة أعراف)، قال الشيخ عمر النسفي صاحب التفسير (المدارك) : استوى استولى (أعراف)، قال سليمان الجمل: طريقة الخلف التأويل، فيؤولون الاستواء بالاستيلاء؛ أي: التمكن. والتصرف بطريق الاختيار. حاشية على الجلالين (سورة أعراف)، وقال الإمام الرازي: قال القفال: العرش في كلامهم هو السرير الذي يجلس عليه الملك، ثم جعل ثل العرش كناية عن نقص الملك، يقال: ثل عرشه؛ أي: انتقض ملكه، وإذا استقام ملكه، واطرد أمره، ونفذ حكمه؛ قالوا: استوى عرشه، واستوى على سريره. هذا ما قاله القفال، والذي قال القفال حق، وصواب (تفسير الرازي منقول في الخازن - الأعراف)، وقال صاب السراج المنير: استواء يليق به تعالى لم تعهدوا مثله، وهو أنه تعالى أخذ في تدبير ما حوله بنفسه لا شريك له، ولا نائب فيه، ولا وزير (الم سجدة)، وقال العارف الشعراني بعد ذكر آيات الاستواء: المعنى في هذه الآيات كلها: ثم استوى الخلق على العرش؛ أي: استتم خلقه بالعرش، فما خلق بعد العرش شيئًا (اليواقيت والجواهر جلد أول صفحة ٩٢) .

فالقول الفصل أن الرجل المسئول عنه مؤمن من أهل السنة لا يصير بمجرد التأويل من أهل الكفر، ولا من أهل البدعة، فمن كفره، أو بدعه، فقد أخطأ، عفا الله عنا وعنه وعن سائر المسلمين، ووفقنا لنصح المؤمنين، والله ولي الهداية، ومنه البداية، وإليه النهاية، وصلى الله على حبيبه محمد ﷺ، وآله وأصحابه أجمعين غدوة وعشية.

تعليق المنار على هذه الفتوى:

الحق أن من فسر آيات الاستواء، وغيرها من آيات الصفات على طريقة المتكلمين لا يعد من أهل الكفر، وأما كونه يعد من أهل السنة أو لا، ففيه نظر، فمن يقول: إن أهل السنة هم الذين يستمسكون بظواهر نصوص الكتاب والسنة في مسائل العقائد، ويتبعون السلف الصالح من علماء الصحابة والتابعين وأئمة الأمصار في الحديث والفقه كالفقهاء الأربعة المتبعين أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد بن حنبل وأقرانهم كالأوزاعي والثوري والبخاري ومسلم..

إلخ في الإمساك عن الخوض في صفات الله تعالى بالرأي، والتأويل المخرج للنصوص عن المتبادر من معانيها اللغوية حقيقتها ومجازها - من يقول:

إن هؤلاء هم أهل السنة - لا يعدون من يتأول جميع آيات الصفات على طريقة المتكلمين من أهل السنة، وأما من يتأول بعضها دون بعض كآيات الاستواء على العرش وحدها دون ما هو في معناها من الآيات، والأحاديث الصحيحة في علو الله على خلقه، وغير ذلك - فلا يأبى أن يعده من أهل السنة إذا كان يتبع جمهور السلف في سائر صفات الله تعالى، أو أكثرها، ولا سيما صفات الذات، وهو الذي يوافق ما نقله أخونا الأستاذ محمد إبراهيم مير السيالكوتي الهندي، من تأويل بعض علماء السلف لبعض الصفات دون أكثرها، على أن بعض تلك التأويلات التي كثر القائلون بها من الخلف الناصرين للسنة المحاربين للبدع ظاهرة البطلان، كتأويلهم للرحمة الإلهية بما اتخذوا منه قاعدة لتأويل أمثالها، وهو قولهم: إن الصفات التي تدل على انفعالات في المبدأ، وأفعال في الغاية تفسر بغايتها لا بمبدئها كتفسير الرحمة بالإحسان، فهذا تحكم في صفات الله تعالى. وبعض ما ذكره من النقول لا قيمة له، ولا لقائليه.

وسبب هذا التحكم الملجئ لهم إلى التأويل هو أنهم أرادوا التفصي من تشبيه الله تعالى بخلقه، وظنوا أنه يلزمهم هذا في مثل صفات الرحمة والغضب والمحبة والبغض؛ ففسروها بحسب غاياتها، فصارت معانيها معطلة أو متداخلة، فالرأفة والرحمة والمحبة والرضا والفرح، وما في معناها لا مدلول لها عندهم إلا الإحسان، والإثابة مثلاً - كما ظنوا أنه لا يلزمهم في صفات العلم والقدرة والإرادة والحق أن معاني هذه في أصل اللغة محدث تجل عنه صفات الله تعلى، فإن لم تكن انفعالات فينا، فهي على مقربة منها، بل العلم البشري إنما يحصل بانطباع صور المعلومات في ذهن الإنسان، فهو نوع من الانفعال.

وإنما الطريقة المثلى في الجمع بين العقل والنقل في الصفات أن يقال: إنه قد ثبت بهما أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وثبت عقلاً أن خالق العالم لا بد أن يكون متصفًا بصفات الكمال، وثبت نقلاً عن الوحي الذي جاء به الرسل وصفه تعالى بالعلم، والقدرة، والرحمة، والمحبة، والعلو فوق الخلق كله، والاستواء على العرش، وتدبير أمر العالم كله - فنحن نتخذ قوله تعالى -: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ (الشورى: ١١) قاعدة، ومرآة لفهم جميع ما وصف به تعالى نفسه، وما وصفه به رسوله ﷺ، وهو أنه ليس كمثله شيء، وأنه سميع بسمع ليس كمثل أسماع المخلوقين، وبصير ببصر ليس كبصرهم، وعليم بعلم ليس كعلمهم، ورحيم برحمة ليست كرحمتهم، ويحب بمحبة ليست كمحبتهم، ومستو

على عرشه استواءً ليس كاستواء ملوكهم على عروشهم، ويدبر أمورهم تدبيرًا ليس كتدبير ملوكهم، ورؤسائهم، ودهمائهم لما يدبرونه إلخ.

هذا مذهب أهل السنة والجماعة الذي كان عليه أهل الصدر الأول، وهو لا ينافي كون بعض النصوص في الصفات، ولا سيما صفات الأفعال ورد بطريق المجاز كتأويل الإمام أحمد لآيات المعية، فمن قال بذلك في بعضها مع التزامه هذه القاعدة في جملتها لأنه رأى أسلوب اللغة يقتضي ذلك؛ لم يكن به خارجًا عن مذهب السنة، وهدي السلف، وإن أخطأ في ذلك، فهو مغفور له إن شاء الله تعالى.

وكيف يكون من يلتزم طريقة المتكلمين في تأويل جميع الصفات كما هو ظاهر عبارة السؤال (آية الاستواء وغيرها) من أهل السنة، والكلام في جملته بدعة، وقد قال أبو حامد الغزالي من أكبر نظار المتكلمين: إنه ليس من الدين، وإنما اضطر إليه؛ لرد شبهات الفلاسفة، والمبتدعة؛ لحماية العقيدة، فهو كحرس الحاج عند وجود قطاع الطريق ليس من أركان الحج، ولا من واجباته، بل تلجئ إليه الضرورة من الخارج؛ ولكن المتوغلين في علم الكلام كانوا وما زالوا يفتنون بها؛ ولكن فحولهم رجعوا في أواخر أعمارهم إلى طريقة السلف، وهي السنة الصحيحة كما ثبت عن أبي الحسن الأشعري، وأبي المعالي إمام الحرمين وأبي حامد الغزالي والفخر الرازي وغيرهم رحمهم الله تعالى.

وهنالك اصطلاح آخر، وهو أن أهل السنة فريقان: سلف وخلف، فالسلف من يتبعون في آيات الصفات التفويض، والخلف من يتبعون التأويل، ولكن مع حصر الخلف الداخل في مذهب أهل السنة في بعض المتكلمين وهم الأشاعرة والماتريدية دون المعتزلة والخوارج والشيعة.

فعلى هذا الاصطلاح قد يعد المسؤول عنه من أهل السنة إذا كان يستثني من التأويل صفات المعاني التي لا يتأولها هؤلاء مثلاً - وهو الذي جرى عليه المفتي السيالكوتي، ولا مشاحة في الاصطلاح.



التوسل

التوسل بالأنبياء والصالحين[1]

السؤال:

هل يجوز التوسل بالنبي ﷺ أو الأنبياء أو الصحابة أو الأولياء، ولو قيل بالجواز أو عدمه فهل من دليل؟ وما رأي فضيلتكم في رواية البخاري (اللهم بحق ممشاي وبحق الصالحين عليك) وهذا يفيد جواز التوسل، وما قولكم في حديث (توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم) هل صحيح أو حسن أو ضعيف أو مكذوب وأين أجده في كتب المحدثين؟ أفتونا وابسطوا لنا القول؛ حيث إن بلدتنا بخصوص ذلك قامت على ساق ولم نرض ولم يطمئن قلبنا إلا بفصل قضائك بيننا جعلكم اللهم ملجأ للحائرين.

الجواب:

المعروف عند عامة أهل عصرنا من معنى التوسل أن يعتمد المرء في قضاء حاجاته من جلب نفع أو كشف ضر أو نجاة في الآخرة من عذاب الله أو فوز بنعيم الجنة على أشخاص الأنبياء والصالحين وسؤالهم ذلك، أو سؤال الله تعالى بأشخاصهم أن يعطيه إياه، دون العمل بما جاء به الرسل عن الله من علم اعتقادي وعمل صالح وهو ما كان الصالحون صالحين باتباعهم فيه.

وهذا التوسل مخالف لأصول الإسلام وهداية القرآن، وجار على قواعد الوثنية، وتعاليم

---

(١) المنار ج ٢٧ (١٩٢٦) ص ٤٢١ – ٤٢٤.

النصرانية الكاثوليكية، فإن قاعدة الإسلام أن النجاة في الآخرة وسعادتها ينالان باتباع الرسل فيما جاءوا به من الإيمان، وعبادة الله تعالى وحده بما شرعه، لا بوجود أشخاصهم، ولا بدعائهم وسؤالهم، والتوسل هو التقرب ولا يتقرب إلى الله تعالى إلا بما شرعه على لسان رسوله لأنه هو الذي تتزكى به النفس وتصير أهلاً لرضوان الله تعالى.

قال الله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ (الشمس:٩-١٠) وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ (الأعلى: ١٤) وقال بعد ذكر دخول الجنة: ﴿وَذَٰلِكَ جَزَآءُ مَن تَزَكَّىٰ ﴿٧٦﴾﴾ (طه: ٧٦) وقال: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ (النجم: ٣٩) وأشخاص الأنبياء والصالحين ليست من سعيه ووجودهم لا يزكيه ولا يهدي باتباعهم قال الله تعالى في صفة من كتب لهم رحمته: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ﴾ (الأعراف: ١٥٧) إلخ ثم قال: ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ (الأعراف: ١٥٨) وقد ثبت أن وجود بعض المرسلين لم يكن سببًا لهداية بعض أبنائهم وآبائهم وأزواجهم ولا لنجاتهم من العذاب الذي عوقب به من كفر بهم كولد نوح ووالد إبراهيم وامرأة لوط عليهم السلام.

والآيات المصرحة بأن دخول الجنة والنجاة من النار بالإيمان والأعمال كثيرة جدًّا لا نحتاج إلى التذكير بها.

وأما مقاصد الدنيا فهي منوطة باتخاذ ما سخر الله للناس من أسبابها كأسباب الرزق من زراعة وصناعة وتجارة وأسباب شفاء الأمراض من أدوية وأعمال جراحة وأسباب النصر على الأعداء من نظام وإعداد ما يستطاع من قوة، وكل ما يعجز الإنسان عن تحصيله من طريق الأسباب فلا يجوز له أن يدعو غير الله تعالى فيه.

وأما الاعتماد في تحصيل ما وراء الأسباب من رغائب أو رفع مضار، وفي النجاة من النار ودخول الجنة على وجود الصالحين وتوسطهم عند الله تعالى بمجرد طلب ذلك منهم فهي قاعدة الديانات الوثنية كما تقدم. وقد قال تعالى في صفة يوم القيامة ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ (الانفطار: ١٩) وأمر خاتم رسله أن يقول لأمته: ﴿قُلْ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا رَشَدًا ﴿٢١﴾﴾ (الجن: ٢١) أي ضرًّا ولا نفعًا ولا رشدًا ولا غيره - اقرأ ما بعدها أيضًا وفي معناها آيات.

وجملة القول أن التوسل هو التقرب وإنما يتقرب إلى الله تعالى بما شرعه على ألسنة رسله لا بأشخاصهم، وباتباع الصالحين في ذلك لا بذواتهم وأن غير ذلك غير مشروع ومنه ما

هو شرك بالله كدعاء غيره بما لا يدعى به غيره كما فصلناه مرارًا ومنه ما هو ذريعة إلى الشرك، ومنه ما هو معصية.

وما ذكره السائل من عزو: (اللهم بحق ممشاي إليك وبحث الصالحين عليك) إلى صحيح البخاري خطأ فهو ليس من رواية البخاري كما قال، وإنما روى أحمد عن أبي سعيد أنه – ﷺ – علم الخارج إلى الصلاة أن يقول في دعائه: (وأسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشرًا، ولا بطرًا، ولا رياء، ولا سمعة، ولكن خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك) وهو من طريق عطية العوفي وقد ضعفه أحمد والجمهور؛ وقالوا: كان مُدلِّسًا وشر تدليسه ما حكاه ابن حبان في الضعفاء من كونه يأتي محمد بن السائب الكلبي المفسر الكذاب فيأخذ عنه الأحاديث ويرويها، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ يقول: أبو سعيد، فيوهم السامع أنه سمعه من أبي سعيد الخدري الصحابي رضي الله عنه إذ كان قد لقيه وروى عنه، وإنما تأول هذا التدليس واستحله بتلقيبه الكلبي بأبي سعيد على أن معنى الدعاء المذكور لو صح لا يدل على التوسل بالأشخاص، فإن حق السائلين على الله تعالى أن يستجيب دعاءهم كما وعد بقوله: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ (غافر: ٦٠) فكأنه يقول: أسألك بوعدك الحق أن تستجيب دعائي، وحق الصالحين عليه أن يثيبهم على صلاحهم كما وعد في آيات كثيرة ومنه توسله بممشاه إلى الصلاة بالصفة التي ذكرها فهو توسل بعمل صالح من أعماله لا بشخص عامل آخر.

حديث التوسل بجاهه ﷺ

هذا الحديث موضوع لا أصل له ولا يمكن أن تجدوه في شيء من دواوين السنة لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ويذكر بلفظ (إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتاب التوسل والوسيلة وغيره: هذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث مع أن جاهه أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين.. إلخ، إلى أن قال: ولكن جاه المخلوق عند الخالق ليس كجاه المخلوق عند المخلوق فإنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه ... إلخ وقد بينَّا هذا من قبل في المنار مفصلاً.

التوسل بالأولياء مثل قول (اللهم يارب بحق فلان) [١]

السؤال:

ما حكم التوسل بالأولياء مثل قول (اللهم يارب بحق فلان)؟

(١) المنار ج ٦ (١٩٠٣) ص ٩٠٧.

الجواب:

التوسل الصحيح؛ هو التقرب إلى الله تعالى بما شرعه من العلم والعمل الصالح، والتوسل بالصالحين من سلف الأمة باتباع طريقتهم في الورع والتقوى وتحري العمل بالكتاب والسنة مطلوب. وإننا نختم هذه الأجوبة بما جاء في آخر الصفحة ١١٣ وعامة الصفحة ١١٤ من كتاب إغاثة اللهفان للإمام ابن القيم، فقد ذكر بعد بيان الفتنة بالدعاء عند القبور وتوهم تأثيرها في الإجابة ما نصه بعد العنوان:

الإقسام على الله تعالى ببعض عباده

والمقصود أن الشيطان يلطف كيده بحسن الدعاء عند القبر، وأنه أرجح منه في بيته ومسجده وأوقات الأسحار؛ فإذا تقرر ذلك عنده نقله إلى درجة أخرى من الدعاء عنده إلى الدعاء به، والإقسام على الله به، وهذا أعظم من الذي قبله؛ فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه أو يسأل بأحد من خلقه، وقد أنكر أئمة الإسلام ذلك؛ فقال أبو الحسن القدوري في شرح كتاب الكرخي: قال بشر بن الوليد: سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به. قال: وأكره أن يقول: أسألك بمعقد العز من عرشك، وأكره أن يقول: بحق فلان وبحق أنبيائك ورسولك، وبحق البيت الحرام. قال أبو الحسن: أما المسألة في غير الله فمنكرة في قولهم؛ لأنه لا حق لغير الله عليه؛ وإنما الحق لله على خلقه. وأما قوله: بمعقد العز من عرشك؛ فكرهه أبو حنيفة ورخص فيه أبو يوسف قال: وروي أن النبي ﷺ دعا بذلك. قال: ولأن معقد العز من العرش إنما يراد به القدرة التي خلق الله بها العرش مع عظمته فكأنه سأل الله بأوصافه. وقال ابن بلدجي في شرح المختار: ويكره أن يدعو الله تعالى إلا به فلا يقول: أسألك بفلان أو بملائكتك أو بأنبيائك ونحو ذلك؛ لأنه لا حق للمخلوق على خالقه. أو يقول في دعائه: أسألك بمعقد العز من عرشك، وعن أبي يوسف جوازه، وما يقول فيه أبو حنيفة وأصحابه (أكره كذا) هو عند محمد حرام وعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو إلى الحرام أقرب، وجانب التحريم عليه أغلب، وفي فتاوى أبي محمد بن عبد السلام: أنه لا يجوز سؤال الله سبحانه بشيء من مخلوقاته لا الأنبياء ولا غيرهم، وتوقف في نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم لاعتقاده أن ذلك جاء في حديث وأنه لم يعرف صحة الحديث.

فإذا قرر الشيطان عنده أن الإقسام على الله به، والدعاء به أبلغ في تعظيمه واحترامه، وأنجع في قضاء حاجته نقله درجة أخرى إلى دعائه نفسه من دون الله، ثم نقله بعد ذلك درجة

أخرى إلى أن يتخذ قبره وثنًا يعكف عليه، يوقد عليه القنديل، ويعلق عليه الستور، ويبني عليه المسجد، ويعبده بالسجود له، والطواف به وتقبيله واستلامه والحج إليه، والذبح عنده.

ثم ينقله درجة أخرى إلى دعاء الناس إلى عبادته، واتخاذه عيدًا ووثنًا، وأن ذلك أنفع لهم في دنياهم وآخرتهم. قال شيخنا قدس الله روحه: وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب: أبعدها عن الشر أن يسأل الميت حاجته ويستغيث به فيها كما يفعله كثير من الناس. قال: وهؤلاء من جنس عباد الأصنام ولهذا قد يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب كما يتمثل لعباد الأصنام، وهذا يحصل للكفار من المشركين وأهل الكتاب؛ يدعو أحدهم من يعظمه فيتمثل له الشيطان أحيانًا، وقد يخاطبهم ببعض الأمور الغائبة، وكذلك السجود للقبر والتمسح به وتقبيله.

المرتبة الثانية: أن يسأل الله عز وجل به وهذا يفعله كثير من المتأخرين، وهو بدعة باتفاق المسلمين.

الثالثة: أن يسأله نفسه.

الرابعة: أن يظن أن الدعاء عند قبره مستجاب أو أنه أفضل من الدعاء في المسجد؛ فيقصد زيارته والصلاة عنده لأجل طلب حوائجه، فهذا أيضًا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين، وهي محرمة وما علمت في ذلك نزاعًا بين أئمة الدين، وإن كان كثير من المتأخرين يفعل ذلك ويقول بعضهم: قبر فلان ترياق مجرب. والحكاية المنقولة عن الشافعي أنه كان يقصد الدعاء عند قبر أبي حنيفة من الكذب الظاهر اهـ.

التوسل بالنبي ﷺ[١]

السؤال:

الدعاء إلى الله تعالى بالتوسل: هل فيه شك أو ريب إذ دعوت الله قائلاً: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إنني قد توجهت بك إلى ربك في حاجتي هذه لتُقضى، اللهم فشفِّعه في واقض حاجتي هذه بجاهه عندك؟ وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

الجواب:

وأما التوسل بالنبي ﷺ باللفظ الذي ذكرتم فله أصل في حديث الأعمى الذي طلب

(١) المنار ج ٣٠ (١٩٢٩) ص ١١٠ – ١١١.

من النبي ﷺ أن يدعو له بأن يرد الله عليه بصره، وأرشده ﷺ إلى أن الصبر على مصيبته خير له في الآخرة، فأبى إلا أن يدعو له ﷺ، فدعا له ﷺ وعلَّمه أن يدعو الله تعالى بهذه الألفاظ، أو ما يقرب منها فدعا ورد الله عليه بصره بدعاء نبيه ودعائه هو بأن يشفِّعه الله تعالى فيه، والحديث في سنن الترمذي والنسائي وغيرهما من حديث عثمان بن حنيف الصحابي رضي الله عنه، وله روايات عند غيرهما، والتحقيق أن هذا توسل بدعائه ﷺ لا بشخصه، ولا يتأتى مثله لأحد بعد وفاته فغير مشروع أن يطلب منه ﷺ بعد وفاته دعاء، لم يصح عن أحد من الصحابة ذلك، بل صح في حديث توسلهم بالعباس في الاستسقاء ما يدل على امتناع التوسل بمثل ذلك بعد وفاته صلوات الله وسلامه عليه إذ قال عمر: (اللهم إنا كنا إذا أجدبنا نتوسل إليك بنبينا فتسقينا وإنا نتوسل إليك بعم نبينا) والحديث في صحيح البخاري، ولو كان التوسل بشخصه ﷺ أو بدعائه بعد موته مشروعًا معروفًا عندهم رضي الله عنهم لما عدلوا عن الاستسقاء به ﷺ إلى الاستسقاء بدعاء العباس رضي الله عنه.

ولكن بعض العلماء المتأخرين لم يفطنوا لهذا الفرق بين التوسلين، فاستدلوا بحديث الأعمى على جواز التوسل بشخص النبي ﷺ، وبطلب دعائه وشفاعته بعد وفاته، فهم معذورون باجتهادهم، وإن كان خطأ، وقد بيَّنا تحقيق هذه المسألة من قبل في المنار، وهي مفصلة بأدلتها ومنها روايات حديث الأعمى ما صح منها وما لم يصح في كتاب (التوسل والوسيلة) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فليراجعها من شاء، وما ذكرتم من التقول والبهتان على الوهابية وملكهم إمام السنة ومحييها فهو من غرائب افتراء أناس يدَّعون الإسلام، وقد عرف كذبهم في العصر الملايين من الناس باختبار الحجاج الصادقين وأخبارهم، وما تنشره الجرائد منها.

حكم من قال: أنا في جاه النبي، وحديث (توسلوا بجاهي)(١)

السؤال:

من أحمد أفندي البدوي في (القناطر الخيرية).

ملخص السؤال: إن بعض المجاورين في الأزهر عندهم دكانًا كبيرًا لبيع الحلاوة، وقد وقف خطيبًا على جمهور من الأفاضل وقال لهم: من قال أنا في جاه النبي فقد كفر. فقال له السائل: قال عليه الصلاة والسلام (توسلوا بجاهي فإن جاهي عظيم)، فأجابه بأن هذا حديث مكذوب، هات لي حديثًا من الكتب الستة أو آية من القرآن. ويطلب بلسان أهل البلد بيان الحق في ذلك.

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٦٢٦ – ٦٢٧.

الجواب:

إن الرجل قد أخطأ في كلمة وأصاب في كلمة: أخطأ في تكفير من قال أنا في جاه النبي ﷺ، وأصاب في قوله: إن عبارة (توسلوا بجاهي) إلخ ليست حديثًا مرويًّا عنه ﷺ، بل هي من الموضوعات كما سبق لنا القول في المنار غير مرة.

أما الكفر بمعني الارتداد عن الإسلام فهو إنما يكون بإنكار شيء مما جاء به ﷺ، عُلِمَ من الدين بالضرورة إجماعًا كالقرآن كله أو بعضه، وككون الصلوات المفروضة خمسًا. ولعل الرجل ما قال بالتكفير إلا وهو يظن أن من قال تلك الكلمة فهو يعني بها أن النبي صلي الله عليه وسلم ينفع أو يضر من دون الله. وهي ليست نصًّا في ذلك، وإذا كان من لوازمها القريبة أو البعيدة، فلازم المذهب ليس بمذهب لا سيما في باب الردة وإنني أرى الناس يستعملون هذه الكلمة (أنا في جاه النبي) لإنشاء استعظام الأمر أو استفظاعه.

يقول قائل: فلان شرير يخشى ضره أنا في جاه النبي. ويريد الآخر أن يبالغ في تصديقه فيقولها أيضًا، ولا يكاد قائلها يقصد الاستغاثة بالنبي ﷺ لينقذه من شر الرجل. هذا وإن الكلمة لم يرد بها كتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة أو الأئمة، فتركها أسلم من استعمالها وإن لم تكن كفرًا. فلا يليق أن يجعل اسم النبي (ﷺ) عنوانًا على الاستفظاع، كما هو المستعمل، وإن قصد قائلها أنه ينجو من الشر والعذاب ويصيب الخير والثواب بجعل نفسه في جاه النبي صلي الله عليه وسلم قولاً - فقصده هذا مخالف لهدي النبي وما جاء به من أن النجاة في الآخرة إنما تكون بالإيمان والعمل الصالح. وأن أمر الدنيا مبني على الأسباب وسنن الله التي لا تتغير، والتي بمراعاتها انتصر المؤمنون معه ﷺ يوم بدر وهم فئة قليلة، وولوا الأدبار يوم حنين وهم كثيرون، وانكسروا كذلك يوم أُحُد.

ما حكم دعاء الموتى والتوسل بهم[1]

السؤال:

ما حكم دعاء الموتى والتوسل بهم ؟

الجواب:

لو كان الكلام مع أناس من أهل العلم والبصيرة لكان يكفينا في بيان بدعتهم في ذلك أن نقول: إن ما تأتونه لم يأذن به الله في كتابه ولا على لسان رسوله، ولم يأتِ بمثله صالح المؤمنين

(١) المنار ج٩ (١٩٠٦) ص ١٣١ - ١٣٨.

من الصحابة والتابعين وهو أمر ديني محض لا مجال للرأي فيه فمن يقول به يكون منازعًا لله تعالى في شرع الدين كما قال تعالى في سورة الشورى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١) .. الآية. فإن ادعوا أن أحدًا من السلف دعا ميتًا أو طلب منه حاجة أو صلى عند قبره أو تمسح به أو قصده للدعاء أو قال: إن الدعاء عنده أرجى للإجابة- طالبناه بالنقل ولن يجده وإنما قصارى احتجاجهم أن بعض مشايخ التصوف الذين اشتهروا بالصلاح كانوا يتبركون بالقبور. والجواب عنه سهل لمن يعرف ما هو الإسلام، فإن علماء أصول الدين حصروا الحجج الشرعية في الكتاب والسنة والإجماع والقياس. ولا ينهض شيء من ذلك هنا، أما الكتاب والسنة والإجماع فإن طريقها النقل ولم ينقل ذلك أحد؛ وأما القياس فإنه لا يأتي في الأمور التعبدية ولا فيما يتعلق بشأن عالم الغيب، والمسألة من هذا القبيل لأن المفتونين بها فريقان: غلاة يزعمون أن الموتى يقضون حاجاتهم بأنفسهم لأن أرواحهم مأذونة بذلك، وقال بعضهم: بل هي تعود إلى أجسادها التي لا تفنى وتقضي الحاجة كما كان شأنها في الحياة الدنيا، وأنت ترى أن هذا نبأ عن عالَم الغيب وهو لا يعرف إلا بالوحي كما قال تعالى: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ (الجن: ٢٦-٢٧) .. الآيات وفيها أن الرسول يطلعه الله تعالى على ما يريد أن يبلغه عنه من أمر عالم الغيب كالجنة والنار والملائكة والجن. وأما الآخرون فيقولون: إن الله تعالى يقضي حاجة من يدعوهم كرامة لهم.

وهذا حكم على الله تعالى وهو أعلى أحكام عالم الغيب، ولا قياس فيه فهو يتوقف على نص من الوحي وإلا كان من القول على الله بدون علم وهو من كبائر الإثم المقرونة بالكفر وهي أصول المحرمات في كل دين شرعه الله كما بينه تعالى في قوله في سورة الأعراف: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ (الأعراف: ٣٣).

على أن هذه المسألة - مسألة التماس دفع الضر أو جلب النفع من غير الله استقلالاً أو بالوساطة والشفاعة - لم تكن لتترك فلا يبين حكمها في القرآن وهي أصل الوثنية وأساسها في جميع الأمم، ولذلك فتن بها أهل الكتاب فاتخذوا وسطاء وشفعاء بينهم وبين الله تعالى غير وسطاء أجدادهم أو خلطائهم من الوثنيين فهم لا يخالفون الوثنيين في أصل هذه العقيدة وحقيقتها، وإنما خالفوهم في مظهرها وصورتها، إذ اعتقدوا الوساطة والشفاعة مثلهم وجعلوا لهم شفعاء ووسطاء من أنفسهم غير وسطاء أولئك وشفعائهم. أفرأيت دين التوحيد الخالص يسكت عن هذه المسألة ويدعها للفقهاء يحكمون فيها بقياسهم وهي تتعلق بأساس الدين وركنه الركين وهو التوحيد؟!.

قال تعالى: ﴿ وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلۡ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٨﴾ ﴾ (يونس: ١٨) أي أنهم باتخاذ الشفعاء يعبدون غير الله لأن هذا عين العبادة، ولكنهم يقولون: إن هذه شفاعة عنده فهي لا تخل بتعظيمه بل هي تعظيم لهم كما تعظم الملوك إذ لا يتجرأ الحقير على دعائهم إلا بواسطة المقربين عنده. وقد نفى سبحانه هذه الشفاعة في آيات كثيرة قال تعالى في سورة البقرة: ﴿وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ (البقرة: ٤٨)، ﴿وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٞ ﴾ (البقرة: ١٢٣)، ﴿وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞ ﴾ (البقرة: ٢٥٤) وقال في سورة المدثر: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمۡ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ﴿٤٨﴾ ﴾ (المدثر: ٤٨) وقال في سورة الأنعام: ﴿ وَأَنذِرۡ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحۡشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ لَيۡسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ ﴿٥١﴾ ﴾ (الأنعام: ٥١)، ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ ﴾ (الأنعام: ٧٠) .. الآية ومعنى (تبسل) تسلم إلى الهلاك أي أن الذين تدفعهم أعمالهم إلى الهلاك لا تنجيهم من عاقبتها شفاعة أحد، والآيات في هذا كثيرة وارجع إلى التفسير من هذا الجزء تجد الكلام في معناها مفصلاً.

وكانوا يطلقون على هؤلاء الشفعاء لقب الأولياء كما تلوت في آيتي الأنعام آنفًا ومثلهما آية (الم) السجدة: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيّٖ وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ ﴾ (السجدة: ٤) وقال تعالى في سورة الزمر: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ فِي مَا هُمۡ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ كَٰذِبٞ كَفَّارٞ ﴿٣﴾ لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ﴿٤﴾ (الزمر: ٣-٤) فدلت الآية الثانية على أن من جملة هؤلاء الأولياء المسيح عليه الصلاة والسلام والملائكة أي أن الناس يتقربون بأشخاصهم وذواتهم إلى الله تعالى زلفى، وهذا باطل إذ لا يتقرب أحد إلى الله تعالى بأحد إنما يُتقرب إليه تعالى بالعمل الصالح وإخلاص القلب مع الإيمان الصحيح. وأنت تعلم أن كل ما يعتقده المبتدعون في أصحاب القبور الصالحين هو من هذا القبيل أي أن التوسل بأشخاصهم يقرب من الله تعالى ويكون وسيلة لقضائه سبحانه وتعالى حاجة من يدعوهم ويتقرب بهم. ولذلك قال تعالى في سورة الإسراء: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمۡلِكُونَ كَشۡفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمۡ وَلَا تَحۡوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴿٥٧﴾ ﴾ (الإسراء: ٥٦-٥٧) أي أن أولئك الأولياء الذين يدعونهم لكشف الضر عنهم أو تحويله توسلاً بهم كالمسيح - هم أنفسهم يطلبون الوسيلة إلى الله تعالى بعبادته ويرجون

رحمته باتباع سنته والعمل بشريعته ويخافون عذابه إذا قصروا، حتى إن أقربهم من مرضاته هو أخوفهم منه وأرجاهم له. ذلك بأن عذاب الله في الدنيا والآخرة مخوف ومحذور في نفسه لأن لله فيه سننًا لا تتبدل يوشك أن يخالفها المرء من حيث يدري أو من حيث لا يدري وأن القلوب تتقلب وأنه لا يجب لأحد من خلقه عليه شيء ولذلك قال: ﴿قُلْ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا إِنْ أَرَادَ أَن يُهْلِكَ ٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُۥ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ۗ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧﴾﴾ (المائدة: ١٧) فبمثل هذه الآية يهدينا سبحانه إلى أن ملائكته وأنبياءه وأولياءه ما كانوا ليرجون رحمته إلا بفضله عليهم إذ جعلهم محلاً لطاعته وإرشاد عباده فلا نغلو في تعظيمهم حتى ننسى كونهم عبيدًا له إن شاء أن يهلكهم فعل؛ لئلا نطلب منهم نفعًا أو ضرًا. ومن ثم قرن الله خشيته بالعلم وجعله من أسبابها كما قال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴿٢٨﴾﴾ (فاطر: ٢٨) وفي حديث الصحيحين عن عائشة قالت: (صنع رسول الله ﷺ شيئًا فرخص فيه، فتنزه عنه قوم فبلغه ذلك، فخطب فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال أقوام يتنزهون من الشيء أصنعه فوالله إني لأعلمهم بالله وأشدهم له خشية).

ثم إن ما يطلب من أصحاب القبور وغيرهم يعبر عنه بالدعاء كما قال في الآية السابقة: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ﴾ (الإسراء: ٥٧) .. إلخ، وقد احتج القرآن على بطلان هذا الدعاء بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا۟ مَا ٱسْتَجَابُوا۟ لَكُمْ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ ۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ (فاطر: ١٣-١٤) ومثلها آيات كثيرة. وقوله في نهي المؤمنين أن يكونوا مثل هؤلاء الوثنيين في طلب شيء أعوزهم نيله بسببه من غير الله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ (الجن: ١٨).

هذا ولما كان أكثر الوثنيين قد فتنوا برجال من صالحيهم حتى اعتقدوا أنهم بعد موتهم ينفعون ويضرون وكانت هذه الفتنة قد سرت إلى أهل الكتاب فاتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابًا من دون الله، وصاروا يبنون عليهم الكنائس أو ينسبونها إليهم ويتوسلون بهم إلى الله تعالى، ويعتقدون أن الله يقضي حاجاتهم بجاههم أو أنه أعطاهم قوة قضائها بأنفسهم نهى النبي ﷺ عن بناء المساجد على القبور وعن عمارة القبور نفسها وعن وضع السرج عليها، بل ونهى عن زيارتها في أول الإسلام ولما تمكن التوحيد رخص في زيارتها بقصد الاعتبار بالموت وتذكر الآخرة ففعل المسلمون في هذه الأزمنة كل ما نهى عنه ولعن فاعله ومن ذكَّرهم ونهاهم عن هذه البدع أنكروا عليه بأنه هو المبتدع لأنه منكر لزيارة القبور كأن زيارة القبور تحمي كل تلك البدع

التي هي شعار الوثنيين مع أن الصحيح في الأصول عند الجمهور أن الأمر بالشيء بعد النهي عنه إنما يدل على إباحته لا وجوبه أو ندبه، وهبْ أن الأمر بالزيارة بعد حظرها للندب أو الاستحباب أليس قد عللت بعلة تذكر الآخرة فإذا فعلت لعلة أخرى كدعاء الميت وطلب الاستفادة منه أو به تكون قد خرجت عن دائرة الإذن ودخلت في باب المحظور الذي لم يأذن به الله؟.

ومن عجائب تلاعب الأهواء بالمبتدعين أن كل ما ورد من التشديد في بناء القبور وتشريفها والبناء عليها ووضع السرج عندها واتخاذها مواسم وأعيادًا لم يقصد به إلا سد باب الاعتقاد بأن صالحي الموتى ينفعون الأحياء ويضرونهم كما أن النهي عن التصوير وعن اتخاذ الصور بصفة تشعر بالتعظيم لم يقصد به إلا المنع من تصوير من يعظمون تعظيمًا دينيًا كما هو شأن الوثنيين ومن تبعهم من أهل الكتاب. الأمران من باب واحد ولكن علماء المسلمين سكتوا للعوام على ضلالهم في القبور حتى لا تكاد ترى في مثل هذه البلاد مسجدًا ليس فيه قبر مبني مشرف يقصد للتوسل به وطلب دفع الضر وجلب الخير منه ولكنهم يشددون في التصوير واتخاذ الصور وإن لم تكن فيها شائبة الدين ولا الشبهة على الاعتقاد أو التعظيم وإننا نختم هذا الجواب بشيء مما ورد في القبور.

قال ﷺ: **(قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد يحذر ما فعلوا)** رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث أبي هريرة زاد مسلم: والنصارى، قالت عائشة: ولولا هذا لأبرز قبره. فالسبب في حجب قبره ﷺ عن أعين الناس منعهم من تعظيمه أو التماس المنفعة منه مع أنه هو الذي خاطبه الله تعالى بقوله: ﴿**قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨**﴾ (الأعراف: ١٨٨) ومثلها آيات. وفي صحيح مسلم أنه قال قبل أن يموت بخمس: (إن من قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك) .

وفي الصحيحين أنه ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وذكر من حسنها وتصاوير فيها فقال: (أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجدًا وصوروا فيه تلك الصور أولئك هم شرار الخلق عند الله يوم القيامة) وفي مسند أحمد وصحيح أبي حاتم عنه ﷺ أنه قال: (إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء والذين يتخذون القبور مساجد) وفي سنن أبي داود وغيره عنه ﷺ أنه قال: (لا تتخذوا قبري عيدًا) وفي موطأ مالك عنه ﷺ أنه قال: (اللهم لا تجعل قبري وثنًا يُعبد اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) وما عبادة القبر إلا تعظيمه وطلب الحوائج ممن دفن فيه، ومن التعظيم الذي هو عبادة الطواف به كما يطاف بالكعبة والتمسح بها التماسًا للبركة وللشفاء وتقبيله. فإن من نهى ﷺ عن مثل فعلهم

كانوا يفعلون ذلك. وفي مسند أحمد وسنن أبي دواد والترمذي والنسائي عن ابن عباس أنه قال: (لعن الله زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج) وفى إسناده أبو صالح باذام تكلم فيه ويعضده ما تقدم.

وأما آثار الصحابة في ذلك فكثيرة. ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير سورة الإخلاص وغيره أنه ثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان في سفر فرأى قومًا يتتابون مكانًا للصلاة فسأل عن ذلك فقالوا: هذا مكان صلى فيه رسول الله ﷺ فقال: إنما هلك من كان قبلكم بهذا إنهم اتخذوا آثار أنبيائهم مساجد، من أدركته الصلاة فليصلِّ وإلا فليمض، وبلغه أن قومًا يذهبون إلى الشجرة التي بايع النبي ﷺ أصحابه تحتها فأمر بقطعها.

وأَرسل إليه أبو موسى يذكر له أنه ظهر بتُسْتَر قبر دانيال وعنده مصحف (أي كتاب) فيه أخبار ما سيكون وأنهم إذا أجدبوا كشفوا عن القبر فمطروا، فأرسل إليه عمر يأمره أن يحفر بالنهار ثلاثة عشر قبرًا يدفنه بالليل في واحد منها لئلا يعرفه الناس لئلا يُفتنوا به.

(قال شيخ الإسلام) : فاتخاذ القبور مساجد مما حرمه الله ورسوله وإن لم يبن عليها مسجدًا ولكن بناء المساجد عليها أعظم. وكذلك قال العلماء: يحرم بناء المساجد على القبور، ويجب هدم كل مسجد بني على قبر، وإن كان الميت قد قبر في مسجد وقد طال مكثه سُوي القبر حتى لا تظهر صورته فإن الشرك إنما يظهر إذا ظهرت صورته، واستدل على هذا الأخير بأن المسجد النبوي كان مقبرة فنبشت وسويت، وما ذكره في هدم المسجد المبني على قبر، نقل نحوه ابن حجر في الزواجر، وقد نقلنا عبارته في المنار من قبل.

وجملة القول: إن الله تعالى لم يأذن بأن يُدعى غيره لدفع ضر أو جلب نفع لا على أنه مستقل بذلك ولا على أنه واسطة بينه وبين عباده في الخلق والتقدير، وإنما حصر الواسطة بينه وبين عباده بتبليغ دينه وشرعه إليهم على لسان رسوله وقد حصر خصوصيتهم بهذا التبليغ في آيات كثيرة وبين أنهم لا يمتازون عن سائر الناس بشيء وراء الوحي وما يستلزمه من الصفات كالصدق والأمانة وأنهم لا يقدرون على نفع أحد ولا ضره بالفعل حتى بالهداية والرشد، ومن حكمته أن كان بعض آبائهم وأبنائهم وأقاربهم كفارًا ليعلم الناس أنه لو كان لهم من الأمر شيء لهدوا جميع أقاربهم وأنقذوهم من عذاب الدنيا والآخرة. أفبعد هذا كله يكون لمدعي الإسلام وجه ما لدعوى أن الأموات الصالحين يملكون كشف الضر أو تحويله عن الناس وجلب المنافع لهم وذلك من الوثنية الصريحة ﴿سُبۡحَٰنَكَ هَٰذَا بُهۡتَٰنٌ عَظِيمٞ ١٦ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثۡلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ١٧ وَيُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ١٨﴾ (النور: ١٦-١٨)، لا نلتزم بيان عدد الآيات التي تذكر بطريق الاقتباس لا لبيان معناها في الأصل ولا للاحتجاج بها كهذه الآيات.



استذلال مشايخ الطرق لأتباعهم وتحكُّمهم في دينهم ودنياهم[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بالإسكندرية - عبده منصور قنديل

حضرة صاحب الفضيلة العلامة السيد محمد رشيد رضا - حفظه الله -

بعد تقديم واجبات الاحترام لمقام فضيلتكم السامي لا يخفى على مسلم اشتغالكم بالعلوم والمعارف، سيما ما هو خاص منها بالشريعة الإسلامية السمحة، وما جبلتم عليه من كرم الأخلاق وطهارة النفس؛ ولذا جئت إليكم بالسؤال الآتي - لا زلتم ملجأً لكل قاصد، ودليلاً لكل حائر، آمين - وإني أستحلفكم بالدين الحنيف السمح إجابتي على هذا السؤال على صفحات أول عدد يصدر من مجلتكم الغراء وهو:

(١) هل ورد نصٌّ شرعيٌّ يبيح لمشايخ الطرق أن يكلفوا المريدين أن يقبِّلوا رِجْل شيخهم باطنًا وظاهرًا؟ !

(٢) وهل يجوز لشيخ أن ينهى أولاده أو دراويشه أن يتعلموا العلم؛ لأن العلم - على زعمه - يوجد الكبر في النفس؟ !، وأن يمنع أحدهم أن يشتغل إلا بمهنة واحدة، بمعنى أن النجار مثلاً لا يجوز له أن يشتغل بالحدادة، ولا للحداد أن يمارس النجارة؛ لأن ذلك يحرم على زعمه، وأن هذا الشيخ حَتَّمَ على أولاده بأن يذكروا الله ببعض أسماء الله الحسنى، مع

---

(١) المنار ج ٢٣ (١٩٢٢) ص ٤٩٧ - ٥٠٠.

ترك باقي أسمائه تعالى، وإذا سئل عن تفسير آية أو حديث يفسر ما سئل عنه، وهو يدخن سيجارته مادًّا إحدى رِجليه، أو كلتيهما معًا، وأن هذا الشيخ جمع له جمعًا عظيمًا من البسطاء وذوي القلوب الضعيفة، وعمل له طريقًا، وهو يتجول من بلد إلى أخرى لتقويته، فهل هذا الطريق شرعي؟

هذا هو السؤال وضحته لفضيلتكم ملتمسًا الإجابة عليه كما ذكرت، مع الشكر والثناء؛ لأني في الحقيقة عامل مشتغل بالصناعة، ويهمني كثيرًا أمر ديني، وفاتني أن أذكر لكم أن هذا الشيخ يزعم أن هذا الذكر مطابق للشرع، وأن الرسول- ﷺ - جمع جمعًا من أصحابه - رضوان الله عليهم - وذكر بهم هذا الذكر. اهـ.

وختامًا تفضلوا بقبول مزيد احترامي.

الجواب:

إن من المصائب والنوائب أن يصل الجهل بضروريات الإسلام في مثل هذه البلاد المصرية - إلى أن يحتاج بعض الناس إلى السؤال عن هذه الضلالات والجهالات هل ورد فيها نص شرعي، وإن كان الغرض منه جعْله وسيلة إلى إنكارها - كما نظن - عسى أن يهتدي بما يُنشر فيها من الإنكار بعض أولئك العوام المساكين، الذين يصدقون كل مَن يتظاهر بالصلاح في كل ما يدَّعيه، ويسلمون له كل ما يعزوه إلى الشريعة، ويحكيه عن الله تعالى وعن رسوله - ﷺ -، وهو يكذب في ذلك، ويختلق بغير علم، ولا حياء من الله، ولا خوف من مسلم يعرف ضروريات الدين أن ينكر عليه كذبه على اللّه ورسوله، وإفساده على العامة دينهم، كالشيخ المشار إليه بهذا السؤال.

والعلماء الرسميون - الذين احتكروا رئاسة الدين بقوانين الحكومة - قلما يُعنَى أحد منهم أقل عناية بأمر العامة ببحث أو سؤال، أو هدي وإرشاد، وأمر بمعروف، ونهي عن منكر، وهم يعلمون ما عليه الناس، فإن ذُكر على مسمعهم ما فشا في الناس من البدع المكفرة، والمفسقة حوقلوا، وتبرموا، وقالوا: آخر زمان! ولكن إذا تصدى أحد لإرشاد العامة، وبيان حقيقة دينها لها، وقال: هذا إيمان، وذاك كفر، وهذه سنة، وتلك بدعة، ورأوا له تأثيرًا في العامة - لا يعدم من أكبرهم عمائم، وأطولهم لِحًى مَن يقوم في وجهه، وينتصر للعامة عليه!، فإذا ذكر بدع القبوريين ومنكراتهم - التي تعد بالعشرات والمئات - صاحوا في وجهه: إنك تنكر زيارة القبور، وكرامات الأولياء! وإذا أنكر خرافات مشايخ الطريق التي قلبوا بها الدين رأسًا على عقب- هاجوا عليه العامة: هذا مبتدع، أو معتزلي، أو وهابي؛ ينكر كرامات الأولياء!!

فبحماية استحباب زيارة القبور للرجال لأجل تذكُّر الموت والآخرة - التي لم ينكرها وهابي ولا غيره - يبيحون للملايين من النساء والرجال مئات من المعاصي المجمع على تحريمها، والتي تقوم الأدلة على كون بعضها ردة عن الإسلام، وخروجًا عن الملة، ويا وَيْحَ مَن يصرح بهذا، وبحماية كرامات الأولياء التي توسعوا فيها توسعًا تأباه سنن الله في خلقه وشرعه لهداية عباده، يبيحون لأهل الطرق ولغيرهم من الدجالين والمعتوهين - مئات من الخرافات المنفرة عن الدين، المشوهة لوجهه الجميل، وإن بعض هؤلاء المعممين الرسميين لَيحتمون لهذه البدع والخرافات، ويغارون عليها غيرة لو بذلوا بعضها للكتاب والسنة لما عم الجهل بهما، والإعراض عنهما العباد والبلاد، حتى إنهم ليؤذون العالم التابع لرئاستهم، ويستعينون على أذاه بالحكومة، إذا هو دعا الناس إلى السنة، وأنكر تلك البدع عليهم، كما فعلوا في دمياط غير مرة!

ذلك ما جرَّأ بعض دجاجلة العوام على انتحال مشيخة الطريق، والتصدر لإرشاد الناس، بل على إغوائهم وإضلالهم بما يعجز عنه كل شيطان مريد، وماذا عسى أن نقول في مثل هذا الدجال الصغير وإفساده إذا قسناه بكبار الدجالين، الذين يعد أتباعهم بالملايين، ويقدسهم الألوف من العلماء المؤلفين، والشعراء الغاوين، كالشيخ أحمد التيجاني الذي تُستباح بالانتماء إليه جميع الفواحش والمنكرات؛ لدعواه أن النبي - ﷺ - ضمن لكل مَن يدخل في طريقته الجنة، وهو ما سنبينه في جزءٍ آخر.

وحسبنا في جواب هذا السؤال أن نقول بالإجمال: إن ما يدعيه هذا الدجال كذب معلوم بالضرورة، وما يحمل عليه أتباعه إفساد لدينهم ودنياهم، فالدين لم يشرع فيه تقبيل رجل أحد ولا يده، وفي تقبيل رجل أي إنسان ذل، تأباه عزة الإيمان التي أثبتها الله لعباده المؤمنين، وتقبيل اليد ليس فيها لذاتها هذا المعنى من الذل، ولكن لا يجوز أن يُفعل على أنه من الدين، ولكل أحد أن يشتغل بكل حرفة، وكل صناعة، يرى له فيها ربحًا حلالاً، وليس لأحد أن يحظر عليه ذلك حظرًا دينيًّا، ولا يقبل قول أحد في عبادة من ذكر أو غيره إلا بدليل يستند فيه إلى كتاب الله أو سنة رسوله - ﷺ - والسلف والمجتهدون معذورون فيما اتبعوه بالاجتهاد من ذلك، ولا يعذر فيه مثل الرجل المسئول عنه، وكيف يُقبل قول مَن بلغ منه الجهل والضلال أن ينهى أتباعه عن طلب العلم، الذي لا يصح بدونه عبادة، وما ذلك إلا أن العلم هو الذي يفضحه، ويُظهر جهله وكذبه على الله ورسوله مع سوء أدبه عند الكلام فيهما مادًّا رجليه، نافخًا دخانه، ولم يبين السائل الذكر الذي حمل أتباعه على التزامه؛ لنعلم هل له أصل ما في السنة أم لا، ولكننا نقطع بأنه لم يرد في السنة شيءٌ في التزام ذكر معين، والاستغناء به [عن] كل ما سواه.

التصرف في الكون وحكم من ادعى أن الله أعطى حق التصرف في ملكه للسيد البدوي(١)

السؤال:

جاء في عدد جريدة الأهرام التي صدرت في ٢٤ ذي القعدة و٩ يوليو تحت عنوان (أفتونا برأيكم) رسالة من مراسلها في بركة السبع هذا نصها: (حدث أمس في جامع الدبابة نزاع بين المصلين سببه أن إمام البلدة عند الصلاة في خطبة الجمعة قال: إن الله سبحانه وتعالى أعطى السيد البدوي حق التصرف بملكه العزيز). (فقاطعه أستاذ آخر وقال له: إنه كاذب؛ إذ إنه طبقًا لشريعة الإسلام لا يكون لله شريك).

(فترتب على ذلك قطع الصلاة بضع دقائق حصل في فترتها نزاع بين المصلين، ولما وصل ضابط بوليس بركة السبع أفهمهم أن المسألة دينية لا تستلزم إلا الاستفتاء، وتمكن من إصلاح ذات البين بين الأستاذين فاستحق حضرته ثناء الحاضرين. فما رأي أصحاب الفضيلة العلماء في هذا الخلاف في الرأي ا. هـ.

الجواب:

المراد بالتصرف في الكون أن الله تعالى قد وكل أمور العالم إلى بعض الصالحين من الأحياء والميتين فهم يفعلون في الكون ما شاءوا بالخوارق لا بالأسباب المشتركة العامة من بَسْطِ الرزق لبعض الناس وقَدْرِه - أي تضييقه على بعض - ومن شفاء المرضى، وإحياء الموتى وإماتة بعض الأصحاء الذين ينكرون عليهم أو الذين يستعديهم عليهم بعض زوارهم، والمتقربين بالنذور والهدايا لأضرحتهم، وغير ذلك من أمور الناس وأمور الكون كالرياح والبحار والجبال والحيوان والنبات. كما حكي عن بعضهم أنه مد رجله مرة وقال: إن سفينة خُرقت في البحر وأشرفت على الغرق فاستغاث به بعض راكبيها فمد رِجله وسد بها ذلك الخَرق، وذكروا أن ذلك المستغيث رأى عقب استغاثته رِجل الشيخ قد سدت ذلك الخرق ونجت السفينة.

وسمعتُ مرة امرأة تستصرخ المتبولي وتستغيث به بوَجْدٍ وجُؤَار تستعديه على رجل آذاها (تحيله عليه) لينتقم منه. فقلت لها: لماذا لم تطلبي من الرب تعالى أن يجازيه؟ فقالت ما معناه: إن الله يمهل والمتبولي لا يمهل، واستدلت على ذلك بأن رجلاً سرق فسيخة فأحال عليه صاحبها المتبولي فما عتم أن قيأه إياها.

---

(١) المنار ج ٢٤ (١٩٣٣) ص ٤٨٩ - ٥٠٨ .

وأمثال هذه الحكايات عنهم كثيرة جدًّا لعله لا يوجد أحد لم يسمع منها ما لم يسمعه غيره، دع ما يتداوله الكثيرون في كل بلد وكل جيل مما يعدونه متواترًا، وما المتواتر إلا نقل الكثيرين عن (المفتري) الأول الذي اختلق الحكاية أو تخيلها أو توهمها فقصها وتناقلها عنه أمثاله.

وليست هذه الحكايات كلها من مفتريات العوام الأميين ومن هم على مقربة منهم في قبول الأوهام والخرافات، بل تجد كتب المتصوفة محشوة بها؛ لأنها أدخلت في عقائد الملة من أبواب ما يسمونه كرامات الأولياء، وهي تكثر في المسلمين على نسبة إعراضهم عن الدين علماً وعملاً، فالمنقول عن الصحابة رضي الله عنهم، وهم خير هذه الأمة بإجماع أهلها تبعًا للنص على ذلك من النبي ﷺ قليل جدًّا وأقله ما روي بإسناد آحادي قوي، وليس فيه شيء قطعي، وما روي عن التابعين أكثر، ولكنه لا يعد شيئًا يذكر في عدده، ولا في نوعه بالنسبة إلى ما اختلق في القرون الوسطى وتسلسل إلى هذا العصر.

ففي بعض كتب الرفاعية أن الشيخ أحمد الرفاعي كان يُفقِر ويُغْنِي، ويُسعد ويُشقي، ويُميت ويُحيي - أي وإن حصر القرآنُ مثلَ هذا في عمل الخالق بقوله: ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَغْنَىٰ وَأَقْنَىٰ ﴿٤٨﴾ ﴾ (النجم: ٤٨) ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ ﴾ (النجم: ٤٤) وأنه وصل إلى درجة صارت السموات السبع في رجله كالخلخال، وأن الله تعالى وعده بأن من مسه لا تحرقه النار في الدنيا ولا في الآخرة، وأن هذا له ولمريديه وأتباعه إلى يوم القيامة، وذكروا أن سبب إخباره إياهم بهذه (الكرامة) أنه كان قد لمس سمكة حية فوضعوها بعد لمسه إياها على النار لشيها فلم تؤثر فيها النار، فسألوه عن سبب ذلك فذكره. وفي بعض كتب مناقب الشيخ عبد القادر الجيلي - رحمه الله تعالى - أن مريدًا له مات فطلبت أمه منه إحياءه فطلب روحه من ملك الموت، فأجابه بأنه لا يعطيه إلا بإذن من الله تعالى، وكان ملك الموت جمع الأرواح التي قبضها يومئذ في زنبيل وطار بها إلى السماء ليستأذن الرب ماذا يفعل بها فطار الشيخ عبد القادر في إثره وجذب الزنبيل منه وأخذ روح مريده فتناثرت منه جميع الأرواح فذهب كل روح إلى جسده فحيي جميع من مات في ذلك اليوم كرامة للشيخ عبد القادر. ولا أذكر هنا ما قاله مفتري الحكاية في شكوى ملك الموت لربه تعالى من اعتداء الشيخ عليه (في حال التلبس بأداء وظيفته) !! كما يقال في اصطلاح أهل هذا العصر - وما افتروا على الله تعالى في جوابه - لا أذكره أدبًا مع الرب عز وجل وتعالى عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

وقد شاع بين الناس أن الأقطاب الأربعة المتصرفين أو (المدّركين بالكون) كما يقولون هم السادة الجيلاني والرفاعي والبدوي والدسوقي، فلا يجري في العالم العلوي ولا السفلي شيء إلا بتصرفهم، وعلى هذا يكون سائر المتصرفين في الكون عمالاً أو جندًا لهم.

ماذا كان من تأثير فشو هذا الاعتقاد في المسلمين؟ أن ألوف الألوف منهم باتوا لا يعنون أقل عناية بشئون أمتهم العامة، ولا بشئون أنفسهم الصحية ولا الدينية ولا الاجتماعية إلا ما تقتضيه الضرورة والعادة من القيام بضروريات المعاش والقناعة منه بأخسه ؛ لأن كل ما عدا ذلك موكول إلى أولئك الميتين!! فإذا وقع أحدهم في شدة أو مرض أو حاجة استغاث بأحد المدركين بالكون أو أحد أعوانهم وجندهم من المشايخ الميتين لينقذه من شدته أو يشفيه هو أو ولده من مرضه أو ينتقم له من عدوه أو... أو ... وإذا عظم الخطب يتقرب إليه بعجل أو خروف ينذره له، وإذا أبطأت الإغاثة يشد رحله إلى قبره ويستنجده بالقرب منه مع اعتقاده أن القرب عنده كالبعد في إحاطة علمه بالغيوب كإحاطة قدرته بالعالم، ولذلك يقولون للولي عند قبره: (يا سيدي: العارف لا يُعَرَّف) وقد صح عندنا أن بعض أصحاب العمائم الكبرى يقولون ذلك، ومن المروي في الكتب عن الجيلي أنه متصرف في اثني عشر عالمًا أحاطيًّا، السموات والأرض واحد منها.

وناهيكم بشد الرحال إلى احتفالات الموالد التي تتخذ أعيادًا ومواسم دينية لهم، واجتماع مئات الألوف من الرجال والنساء والأطفال في كل مولد يقام لهؤلاء المتصرفين في الكون الذين يقضون مصالح الناس في الدنيا وينجونهم من عذاب الله في الآخرة مهما تكن جرائمهم وفواحشهم، ومن المشهور الذي يكاد يبلغ درجة التواتر أن المُعْسِرين منهم يقترضون الأموال بالربا الفاحش لأجل إنفاقها في المولد، على أن الكثيرين من هؤلاء الذين يَسْخُونَ بالألوف في هذه السبيل - وإن رهنوا في ضمان قروضها أطيانهم - أشحة بخلاء ربما يقتل أحدهم أخاه أو أباه لأجل جاموسة أو مال قليل.

هذا تذكير وجيز بمعنى التصرف في الكون وما له من سوء التأثير في إفساد الدين والدنيا. وتجد رجال الشرع يشاركون رجال الطرق المنسوبة إلى الصوفية في إقامة هذه الموالد وحضور دعواتها، وأكل نذورها، حتى ما كان مسيبًا للسيد البدوي من العجول والخرفان، كالسوائب التي كانت تسيب للأصنام، ولا يرون في هذا حرجًا ولا إفسادًا؛ لأنه داخل عندهم في باب كرامات الأولياء الواسع الذي لا حدَّ له، وقد قال صاحب الجوهرة تبعًا لغيره من مؤلفي العقائد رضي الله عنهم وأرضاهم: وأثبتن للأوليا الكرامه ... ومن نفاها فانبذن كلامه كما أن منكرات القبور التي تعد بالعشرات والمئات في بنائها ووضع السُّرُج عليها واتخاذها مساجد وتشييدها وما فيها من مفاسد اجتماع النساء والرجال والأطفال - كل ذلك يُقَرَّر ولا يُنْهَى عن شيء منه؛ لأنه يدخل في باب ما ورد من استحباب زيارة القبور للرجال؛ لأجل تذكر

الموت والآخرة، فالأمر المستحب يرتكب لأجله ما لا يعد من كبائر المعاصي التي لعن الشارع مرتكبيها كمتخذي القبور مساجد وواضعي السرج عليها وزيارة النساء لها وغير ذلك مما وردت فيه الأحاديث الصحيحة.

إعطاء الله حق التصرف في ملكه للبدوي:

بعد هذا أقول كلمتي في موضوع السؤال وأُقَفِّي عليها بكلمة في الكرامات موضوع السؤال: زعم ذلك الخطيب أن الله تعالى قد أعطى السيد أحمد البدوي الميت صاحب القبر المشهور في طنطا حق التصرف في ملكه العزيز.

ليست هذه المسألة مسألة جواز الكرامات ووقوعها وما فيها من خلاف لا يُعَدُّ من أصول الدين وعقائده ولا من فروعه، بل هي مسألة تتعلق بأصول عقائد الدين؛ لأنها إسناد شيء إلى الله تعالى لا يمكن العلم به إلا منه عز وجل، وقد انقطع الوحي عنه تعالى بموت خاتم النبيين والمرسلين صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولا طريق للعلم الصحيح عنه تعالى غير الوحي، وقد قال تعالى في بيان أصول كبائر الكفر والفسق: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ (الأعراف: ٣٣).

بيَّنَ بعضُ المحققين أن هذه المحرمات في دين الله تعالى على ألسنة جميع رسله قد ذكرت على طريقة الترقي في الحظر من المعاصي القاصرة إلى المتعدية كالبغي على الناس، ومن الكفر القاصر على صاحبه كالشرك إلى المتعدي الضرر كالقول على الله بغير علم، فإنه أصل جميع الفساد في الدين وجميع البدع.

والقول على الله بغير علم قسمان: أحدهما خاص بالعقائد كالكلام في ذاته وصفاته وأفعاله ومنه نازلة الفتوى، ومثلها القول باتخاذ الولد قال تعالى: ﴿ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ۖ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ۚ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾ ﴾ (يونس: ٦٨) نفى أن يكون عندهم سلطان- أي برهان قطعي- على هذا القول ووبَّخهم أن قالوا على الله ما لا يعلمون بعد أن بيَّنَ البرهان على بطلان قولهم بأنه هو الغني الكامل غناه المطلق، وبأن ما في السموات والأرض أي العالم كله ملك له، وهذا عين البرهان على بطلان اتخاذ الناس يتصرفون في ملكه، ومن أصول المناظرة أن البينة على المُدَّعِي ويكفي المنكر المنع، ولكن القرآن هداية لا جدل، ولذلك بيَّن بطلان الدعوى في نفسها بالدليل، وبيَّن أنه لا دليل عليها، وأن مثلها لا يصح أن يقال

بالظن والوهم، وإنما يُطْلَبُ فيه العلم القطعي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍۖ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّۖ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ﴿٢٨﴾﴾ (النجم: ٢٨)

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾ (يونس: ١٨) فقولهم: (إنهم شفعاؤهم عند الله) من القول على الله بغير علم، فإن العلم بالشفيع المعين للمشفوع له المعين خاص به تعالى؛ إذ لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه، وهو لا يأذن بأصل الشفاعة إلا لمن ارتضاه شفيعًا، ثم لا يأذن له بأن يشفع إلا لمن كان سبحانه راضيًا عنه، كما قال في شأن عباده المكرمين: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ (الأنبياء: ٢٧-٢٨) .

والقسم الثاني من القول على الله بغير علم: خاص بالتشريع كابتداع عبادة لم يشرعها الله تعالى ألبتة، أو شرع أصلها فجيء بها على غير الصفة التي شرعها كأذكار أهل الطريق بألفاظ لم ترد في الشرع مع الرقص والغناء، وغير ذلك مما فصَّله الشاطبي في كتابه الاعتصام وابن الحاج في المدخل وغيرهما من الأعلام - وكتحريم ما لم يحرمه الله تعالى في وحيه. قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ (الشورى: ٢١) وقال: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ﴾ (النحل: ١١٦) الآية.

فعُلِمَ من هذه الآيات وما في معناها أن القول على الله بغير علم أغلظ أنواع الكفر وأشدها إفسادًا لدين الناس ولعقولهم وفطرتهم، وأنه يسمى شركًا ويتضمن ذلك عد فاعله شريكًا لله تعالى، ومن قَبِلَ تشريعًا من غير الله فقد اتخذه ربًّا وشريكًا، وقد ورد في تفسير النبي ﷺ لقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١) أن معناه أنهم كانوا يتبعونهم فيما يحلون لهم ويحرمون عليهم. ومن شرع للناس عقيدة لم يشرعها ربهم لهم فهو أجدر بانتحال الربوبية وجعْل نفسه شريكًا للرب تعالى ممن يشرع لهم تحريم شيء من طعام أو شراب مثلاً.

وهل عنى هذا من قال لخطيب الفتنة المُضِلّ: ليس لله شريك، ردًّا لقوله: إن الله أعطى السيد البدوي حق التصرف في ملكه العزيز؟ أم عنى أن هذا التصرف يقتضي أن يكون البدوي شريكًا لله تعالى في تدبير أمر عباده؟ أيًّا ما عنى فله وجه وجيه.

ذلك بأن الذين يقولون بهذا التصرف لا يعنون به أنه منتظم في سلسلة الأسباب والمسببات العادية كتصرف البدوي في رعي ماشيته وسوقها حين يريح وحين يسرح، وتصرف الفلاح في أرضه حين يعزق وحين يزرع، وإنما هو عندهم بسلطة غيبية هي فوق الأسباب العادية والسنن الكونية المعروفة للبشر في الأعمال التي يتناولها كسبهم، وهذه السلطة هي الخاصة بالخالق عز وجل، بمعنى أنه ليس للناس فيها عمل ولا كسب، وهي التي تمتاز بها العبادات من العادات، فكل دعاء أو تعظيم قولي أو عملي يوجهه الإنسان إلى من يؤمن بأن له سلطانًا غيبيًّا هو فوق الأسباب المشتركة بين الخلق - فهو عبادة له وإلا فلا، فالفرق جليٌّ بين من يدعو ميتًا لشفاء مرضه أو مرض ولده مثلاً أو للانتقام من عدوه، أو ينذر لأجل ذلك وبين من يدعو الطبيب للمعالجة أو يشكو إلى الحاكم ظالمه، وسواء اعتقد من يدعو الميت أنه يفعل ذلك وحده بقدرته الذاتية أو اعتقد أنه يفعل ذلك بتأثيره في علم الله تعالى وإرادته بأن يكون واسطة وسببًا لأنْ يفعل سبحانه ما لم يكن ليفعله لولاه، وذلك يقتضي تأثير الحادث في القديم وتعليل أفعاله تعالى بالحوادث، وكون هذا الفعل لم يقع إلا باشتراك سلطتين غيبيتين هما فوق سنن الخالق في الأسباب والمسببات - هو صورة هذا الوجه في المسألة، ولم يكن مشركو العرب وأمثالهم يقولون بمساواة آلهتهم لرب العالمين في شيء بل كانوا يقولون: إنه ربهم وخالقهم، وهم شفعاء عنده فقط. على أن هذا التحليل لا يخطر في بال أكثر الذين يدعون هؤلاء الموتى وينذرون لهم ويشدون الرحال إلى قبورهم خاشعين متضرعين، تاركين للصلاة مقترضين بالربا مرتكبين لكثير من المنكرات إرضاء لهم، لأجل أن يقضوا لهم حاجتهم. وإنما هو تأويل من تلقوا عن شيوخهم كتبًا في العقائد قررت فيها وحدانية الأفعال لله تعالى بما ينافي ما تلقوه ورسخ في أنفسهم ممن نشأوا بينهم من تصرف بعض هؤلاء الشيوخ الميتين في الكون - فاخترعوا هذه التأويلات للجمع بين العقيدتين.

ولئن سألتهم ليقولُن: إنه ليس لهم أدنى تأثير في إرادة الله تعالى ولا في أفعاله وإنما هم أسباب خفية يخلق الله الأشياء عندها لا بها، كما يقول أكثرهم في الأسباب الجلية العادية كإحراق النار وإرواء الماء، ولو كان هؤلاء المفتونون بالقبور يعتقدون أنه لا تأثير لأصحابها ألبتة لما وجد شيء من هذه الخرافات والبدع التي أفسدت الأمة ولوقف الناس في زيارة القبور عند هداية السنة، يزورونها لتذكرة الآخرة ويدعون لأربابها ولا يدعونهم، ويشفعون لهم بالدعاء ولا يستشفعون بهم؛ لأن هذا هو الوارد في السنة. على أن الأسباب الظاهرة من عالم الشهادة قد علم كونها أسبابًا بالمشاهدة والتجربة المُطَّرِدَة. وأما تصرف الموتى فهو أمر غيبي لم يثبت بالمشاهدة ولا بالتجربة المطردة، ولا جاءنا الوحي من عالِم الغيب والشهادة بأنه جعلهم

أسبابًا لشيء من ذلك، بل كل من التجربة الدقيقة في الأمم المختلفة ومن الوحي الصادق يدل على خلاف ذلك.

أما التجربة فإننا قد علمنا من تاريخ الأمم أن هذا الاعتقاد إنما يفشو ويُروجُ فيها في زمن الجهل والانحطاط فتكون به أشقى الأمم وأشدها خسارًا في دينها ودُنياها وصحتها ومعيشتها، فالمسلمون لم يكونوا كذلك في خير القرون التي فتحوا بها الممالك ودونوا العلوم وأسسوا الحضارة، فلم يَرْوِ لنا أصحاب الصحاح ولا السنن أن الصحابة كانوا يدعون النبي ﷺ عند قبره الشريف ولا عند اشتداد الخطوب في الحروب ولا في حالة المرض لأجل النصر والشفاء، ولا روى التاريخ لنا ذلك عن التابعين ولا تابعيهم من علماء الأمصار كأئمة الفقه الأربعة وأئمة آل البيت النبوي رضي الله عنهم أجمعين. بل رووا لنا أن النبي ﷺ وأصحابه كانوا ينوطون الأشياء بأسبابها وأنهم لما قصروا فيها يوم أحد انكسروا ونال المشركون منهم حتى إن النبي ﷺ شج رأسه الشريف وكسرت سنه. ولما تعجب الصحابة وتساءلوا في ذلك أنزل الله تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥).

وقد فشت هذه البدع في الأمم الوثنية فالكتابية من قبلنا، فكان فشوها فيهم من أسباب ضعفهم والعون لسلفنا على السيادة عليهم، فلما ضعفت هذه العقائد الخرافية فيهم بارتقائهم في علوم الكون وسنن الله تعالى في الأسباب والمسببات، وقل فيهم من يعتمد في إصلاح حال الأفراد والجماعات على تصرف الأولياء الأحياء والأموات، بعد أن سرت إلينا منهم هذه الخرافات، دالت لهم الدولة علينا، وصاروا أحسن منا صحة، وأشد قوة، وأعلى سيادة، وأرفه معيشة.

وأما الوحي فالله تعالى قد أمر خاتم رسله الذي أكمل دينه وأتمه على لسانه وهديه أن يخاطب من آمن به بقوله عز وجل في ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ﴾ (الأنعام: ٥٠) فقد نفى أن تكون عنده خزائن رزقِ اللهِ يتصرف فيها، ويأتي ما اقترحوا عليه من الآيات لإثبات رسالته من تفجير الينبوع في مكة وإيجاد جنة فيها يفجر الأنهار خلالها تفجيرًا كما قال الفخر الرازي، ونفى أن يكون يعلم الغيب، وأن يكون مَلَكًا كما اقترحوا أو يقدر على ما يقدر عليه المَلَك، ثم أمره أن يقول بعد ذلك ﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ﴾ (الأنعام: ٥٠) كما قال في الرد على ما اقترحوه عليه من الآيات التي أشرنا إليها: ﴿سُبۡحَانَ رَبِّي هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا رَّسُولٗا ٩٣﴾ (الإسراء: ٩٣) أي فهو من حيث إنه بشر لا يقدر على ما لا يقدر عليه البشر، ومن حيث إنه رسول ليس عنده إلا

ما يوحيه الله إليه فيبلغه ويبينه للناس. فأين هذا ممن يدعون أن السموات السبع في رِجْلِ أحدهم كالخلخال إلخ.

وأمره أيضًا أن يخاطب الناس بقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١٨٨﴾ (الأعراف: ١٨٨) وبقوله: ﴿قُلۡ إِنِّي لَآ أَمۡلِكُ لَكُمۡ ضَرّٗا وَلَا رَشَدٗا ٢١﴾ (الجن: ٢١) أي: ولا نفعًا ولا غيًا، ففي الآية احتباك.

أي: وإنما الذي يملك ذلك كله الله تعالى، ونفي الإغواء لا يقتضي جواز وقوعه منه ﷺ، فهو كنفي الظلم عن الرب تعالى بيّن به الحق الواقع فلا يقتضي أنه مظنة الوقوع، والمراد هنا أن هداية الناس وضلالهم ونفعهم وضرهم كلها بيد الله تعالى من حيث إنه هو الخالق المدبر الواضع للسنن والأسباب لكل من ذلك، فليس وراء هذه الأسباب تصرف لغيره.

هذا نوع من أنواع دلالة الوحي على بطلان تلك الدعوى، أعني نفي علم الغيب ونفي القدرة على التصرف في ملك الله وخزائن رزقه عن الرسل عليهم السلام.

ويتصل به نوع آخر وهو كون الآيات (المعجزات) التي يؤيدهم الله تعالى بها لا تتعلق بها قدرتهم، وإنما هي لله وعند الله وبيد الله عز وجل، والآيات فيها معروفة، وهناك نوع إيجابي أقوى من هذا ويُجَامِع ما قبله وهو دلائل وحدانية الأفعال التي فسرها الأشعرية بأنه لا فعل لغير الله، وأن الله تعالى يخلق المسببات عند الأسباب لا بها، وهل يمكن أن يطلب المؤمن بهذه الوحدانية شيئًا من الموتى وهم لم يصح شرعًا ولا علمًا أن الله جعلهم أسبابًا؟

كرامات الأولياء:

علم مما مر أن فتنة الغلو في كرامات الأولياء قد هدمت من عقول الألوف وألوف الألوف من الناس عقيدة تجريد التوحيد وهو أساس الدين الذي بني عليه غيره منه، وأعلى علوم البشر ومعارفهم التي يتحقق بها تكريم الله تعالى لهم بإعتاقهم من الذل والعبودية لغيره عز وجل، ونسخت من أذهانهم وقلوبهم الآيات المحكمة في العقائد الإلهية ومعنى الرسالة ووظائف الرسل، ووضعت في مكانها ما لا يُحْصَى من الخُرَافات والأوهام التي أفسدت عليهم أمري الدين والدنيا، ويزعم كثير من أنصار هذه الخرافات المُعَمَّمِين أن تشكيك العوام فيها يفضي إلى شكهم في الرسالة وفي سائر أصول الدين، وقد جهلوا أن هذا الغلو فيها هو الذي أفسد عقائد جماهير العوام وأعمالهم، ونفَّر جماهير الخواص الذين تلقوا العلوم العقلية والكونية والاجتماعية من الإسلام نفسه، إذ حسبوا أنه مجموعة خرافات لا تليق إلا بأمثال هؤلاء العوام.

ولو صح أن بعض هؤلاء لا يقنعه بأصل الإسلام إلا هذه الكرامات لكان ذلك مفسدة أخرى يطلب من العلماء إزالتها وبناء العقيدة على البراهين العقلية والنقلية القطعية؛ وهو الواجب الذي قرره جميع العلماء، وإلا فإن التشكيك في هذه الكرامات من أسهل الأمور وقلما ترى أحدًا من المتعلمين المتدينين يصدق شيئًا مما يرويه هؤلاء العوام منها دع غير المتدينين الذين لا شبهة لأكثرهم على الدين إلا جعلها من أركانه وأسس بنيانه.

ما هذه الكرامات؟ إنها ليست من عقائد الدين وإنما تُذْكَرُ في كتب الكلام بالتبع لبحث معجزات الرسل كما يذكر السحر وغيره مما عَدُّوا من خوارق العادات.

وقد اختلف نظار العلماء في جوازها، واختلف الُمجَوِّزُونَ لها في وقوعها، واختلف القائلون بوقوعها هل تقع في جميع خوارق العادات التي يؤيد الله تعالى بمثلها الرسل أم لا تقع إلا في أمور محدودة؟ وهل تكون بقصد من الولي واختيار أم بغيرهما؟ وهل تتكرر أم لا وكيف يكون المكرر من الخوارق.

جاء في المواقف وشرحه ما نصه: (المقصد التاسع) في كرامات الأولياء وأنها جائزة عندنا خلافًا لمن منع جواز الخوارق، واقعة خلافًا للأستاذ أبي إسحاق والحليمي منا، وغير أبي الحسين من المعتزلة اهـ. فهذان إمامان من أكبر أئمة الأشعرية ينكران وقوع الكرامات، ولم يكن ذلك مطعنًا في دينهما ولا مُسْقِطًا من مكانتهما من أئمة أهل السنة، بل ظلا في الذروة، وكان أبو إسحاق الإسفرايني هذا إمام الأئمة في عصره، ولا يزال يعبر عنه في كتب العقائد والأصول بالأستاذ، فإذا أطلق لا ينصرف إلى سواه.

لا تتسع هذه الفتوى لتمحيص القول في مسألة الكرمات وقد كتبنا من قبل مقالات كثيرة فيها خاصة، وألممنا ببعض مسائلها في مقالات أخرى نشرت في مجلدات المنار المتفرقة. منها بضع مقالات بعنوان (الكرمات) في المجلد الثاني لخصنا فيها ما أورده التاج السبكي في طبقات الشافعية من الخلاف فيها، وحجج منكريها ومثبتيها، والمأثور منها، ومنها إحدى عشرة مقالة بهذا العنوان في المجلد السادس ذكرنا فيها ما أورده السبكي من أنواعها، وتأويل ما ورد منها على تقدير صحة الرواية فيه. ومنها مقالات أخرى بعنوان الخوارق والتصرف في الكون والموالد وغير ذلك.

وفي هذه المقالات فوائد كثيرة من المنقول والمعقول تعطي الُمطَّلِع عليها بصيرة في الدين والدنيا، نشير إلى بعضها بالأرقام:

(١) إن ما يُنقل إلينا من الوقائع المخالفة لسنن الله تعالى في الخلق وفي سير الاجتماع

البشري يجب أن لا يُقْبَل فيجعل محلاً للبحث فيه إلا إذا ثبت ببرهان يقيني؛ لأنه جاء على خلاف الأصل من المعقول والمنقول، وأعني بالمنقول ما ثبت في نص القرآن من أن سنن الله تعالى في نظام الخلق وشئون الأمم لا تتبدل ولا تتحول.

(٢) إن كثيرًا مما يظهر بادي الرأي أنه من خوارق العادات لا يكون كذلك في الواقع ونفس الأمر، بل منه شعوذة وتخييل، ومنه ما له أسباب خفية من طبيعية وصناعية، كقوله تعالى في الحبال والعصي التي ألقاها سحرة فرعون: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾ (طه: ٦٦) وقد أثبت صاحب جامع التواريخ

أو (نشوار المحاضرة) عن معاصري الحلاج وكذا الحافظ ابن الجوزي أن كراماته كلها كانت من قبيل الحِيَل وقد اكتشفوا حيله في عصره كالذي عرف الدار والبستان الخفيين اللذين كان يحفظ فيهما السمك الحي والفاكهة والأطعمة فيأتي بها عند الحاجة وأنذره الحلاج القتل إذا هو فضحه، وقد ذكرنا في مقالات المنار شواهد كثيرة للحيل ولما في معناها من الخواص الكونية.

(٣) إن روايات الكرامات مأثورة عن جميع الأمم الوثنية والكتابية، وإن دعواها تكثر في العصور التي يضعف فيها العلم والدين ويكثر الكذب والدَّجَل، وتقل في عصر العلم وعهد التقوى، ولذلك ترى المروي عن الصحابة والتابعين منها قليلاً، وقد زعم بعض الناس أن سبب هذا: حاجة الناس في زمن الجهل والفسق إلى ما يقوي إيمانهم، ولكننا نرى أنها لا تزيد الناس في هذا الحال إلا فسقًا وجهلاً ودجلاً وغرورًا وضعفًا في الدين والدنيا، وخضوعًا للدجالين الذين يعبثون بأموال الناس وأعراضهم، كما أشرنا إليه في أوائل الفتوى.

(٤) إن الأصل في الكرامات أن تكون خفية، وأن الأولياء لا يَدَّعونها ولا يظهرونها إلا لضرورة حتى قال السبكي إنه (لا يجوز إظهارها إلا بسبب ملزم، وأمر مهم) فأين هذا وذاك من معمل الكرامات الكبير بل معاملها (فبريكاتها) الكثيرة المعبر عن صناعاتها الدائمة بالتصرف في الكون؟ الذي ينقلون عن كل قبر من قبور عماله الكثيرين ما لا يحصى من الكرامات لأحقر الأسباب كإصابة زيد من الناس بداءٍ قَتَّال أو مرض عضال أو إماتته فجأة أو إصابته بجائحة في زرعه أو هلاك لبهائمه لأجل استغاثة خصم أو عدو له بولي يستعديه عليه ولو بالباطل، أو لأنه قال كلمة اعتراض وإساءة أدب مع صاحب القبر، كأن أولياءهم من الأشرار الذين خلقوا للأذى والضرر. دع قسم المستشفيات من معمل التصرف في الكون الذي يبرئ كل يوم ألوفًا من المرضى الذين لا يذكر مرض أجسامهم في جانب أمراض عقولهم وأديانهم.

(٥) كون الكرامات الحقيقية لا تتكرر وعلله الشيخ محيي الدين بن عربي في الفتوحات المكية بأن ما يتكرر يكون معتادًا فلا يدخل في خوارق العادات، ونحن نرى أن ما يدعونه للمتصرفين في الكون من (صادرات المعامل الدائمة) يتكرر في كل يوم وفي كل ساعة.

(٦) إن أكثر ما فشا ويتناقله الناس من الأمور التي يسمونها كرامات، والكثير مما يصح نقله - من المصادفات التي يكثر وقوعها، وإنما الاعتقاد هو الذي يحمل غير المدقق في معرفة أسبابها على جعلها من الكرامات، والجاهل بالمنطق لا يفرق بين القضية الشرطية الحقيقية، كقولهم: إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود - والشرطية الاتفاقية، كقولهم: إن كان الإنسان ناطقًا فالحمار ناهق. فإذا استدعى أحد شيخًا (وليًا) على عدوه (أو حاله عليه كما يقولون) أو إذا أنكر منكر على الشيخ وأصابه عقب هذا أو ذاك مصيبة في نفسه أو أهله أو ماله قال أصحاب العقول الخرافية: إنه تصرف به، وقد وقع مثل هذا لنا ولأهل بيتنا كما وقع لغيرنا مرارًا ولم نعده من الكرامات. ولو شئنا أن نعد لنفسنا عشرات من الكرامات التي يثبت مثلها لدجال الشيخ يوسف النبهاني لفعلنا وكنا أصدق منه في النقل، وأقدر على الإتيان عليه بالشهود العدول من الأحياء.

(٧) إن ما يُعَدُّ بادي الرأي خارقًا للعادة يجوز أن يكون له أسباب خفية، ومنه ما يسميه علماء الكون فلتات الطبيعة. ومنه ما هو من خواص الأنفس البشرية التي يتفاوت فيها الناس تفاوتًا بعيدًا، كالمكاشفة والتأثير النفسي في بعض الناس ولا سيما أصحاب الإرادات الضعيفة وناهيك أصحاب الأمزجة العصبية من النساء وبعض الرجال الذين يعتقدون أن لزيد من الأموات والأحياء سلطانًا غيبيًا يتصرف به في الكون، فإن هؤلاء يكونون سريعي التأثر والانفعال بما يعتقدون تأثيره حتى إن بعض الأطباء يعالجونهم بما للأوهام من السلطان على أنفسهم، ولذلك تجد هذه الأنواع كثيرة الوقوع.

وقد وضَّحْنَا هذه المسألة في المنار مرارًا، وشبهنا فيها أرواح البشر وأنفسهم بأجسادهم في تفاوت الأفراد في قوتهما وضعفهما واختلاف استعدادهما واستعمالهما لهذا الاستعداد.

مثال ذلك أن الروح هو المُدْرِك من الإنسان وإدراكه غير مقيد لذاته بالحواس التي هي آلات له ما دام محبوسًا في الجسد بل يمكن أن يدرك بعض الأمور بذاته في نوم أو يقظة، وقد يدرك بعض الأمور قبل وقوعها، وبيَّنا أن هذا النوع من الإدراك ليس من العلم بالغيب الذي استأثر الله تعالى به، وإنما هو غيب إضافيٌّ لا حقيقيٌّ، وأن قلة هؤلاء المدركين لهذه الأمور لا ينافي أن إدراكها مما أودع في الفطرة البشرية وجعل من مقدورها، على أنها في الغالب تقع

بدون إرادة من صاحبها، ومن غير الغالب أن تكون بتوجيه الإرادة إلى إدراك الشيء وحصر الهمة في التوجه إليه وصرفها عما عداه حتى إذا انحصر التوجه وصرفت عن الفكر الشواغل، أدرك الروح ما توجه إليه إدراكًا ما، وضربنا له المثل في انفراد بعض الأفراد بالقوة العضلية النادرة كقوة القيصر الروسي إسكندر الثالث الذي كان يأخذ بيده الريال الروسي فيجوفه بأصابعه فيجعله كفنجان القهوة ويضع فيه زهرة يتحف بها بعض النساء في مجلسه. وكان الشيخ علي العمري عندنا في طرابلس الشام يلوي بأصابعه حديد النوافذ ويمسح القطعة من النقد فيزيل حرشة نقشها، وله غرائب في قوة العضل كانوا يعدونها من كراماته الكثيرة، ولم يعد أحد مثلها من القيصر الروسي كرامات له. ولا غرو فالمتكلمون يُجَوِّزُونَ وقوع خوارق العادات من كل أحد حتى الفساق والكفار ووضعوا لها أسماء تختلف باختلاف حال من وقعت لهم أو على أيديهم.

هذا وإن الروحيين من المتقدمين ومن فرنجة هذا العصر الذين يقولون: إن أرواح الأحياء قد تتجرد من المادة الكثيفة، وإن أرواح الموتى قد تتجلى في مادة لطيفة أو كثيفة تستمدها عن عناصر الكون - لم يثبت أحد منهم أنها قد أعطيت التصرف في أمور العالم ونفع الناس وضرهم بل صرح بعضهم بأنها لم تُعْطَ هذا ولا تقدر عليه.

وما نقل عن بعض كبار الصالحين العارفين من ادعاء ذلك فأكثره كذب وزور لا تصح به الرواية عنهم، ومنه ما عَدُّوهُ من الشطح الذي يصدر عنهم في حال غيبة ثم يتوبون منه، ومنه ما يقصد به الأسباب الظاهرة كالبيتين المنسوبين للسيد الجيلي قدس الله روحه:

على بابنا قف عند ضيق المناهج ... تفز بعليّ القدر من ذي المعارج ألم تر أن الله أسبغ نعمه ... علينا ولولانا قضاء الحوائج فقد كان - رحمه الله تعالى - ذا مقام رفيع عند الخلفاء وكبار الحكام فإذا أوصى بكشف ظلامة لا تُرَدُّ وصيته، وقد كان الأستاذ الإمام رحمه الله تعالى ممن يصدق عليه معنى هذين البيتين، على أن علماء النقل قد قالوا: إن الجيلي كان ذا كرامات صحيحة منهم شيخ الإسلام ابن تيمية، ولكن أكثر ما في كتب مناقبه كذب، وبعضها ليس من الكرامة في شيء.

وهاهنا مسألة يغفل الناس عنها بيناها في المنار مرارًا وهي كيف يصح أن يكون أولياء الله الأحياء والأموات يتولون قضاء حاج المسلمين ودفع المضار عنهم وجلب المنافع لهم بما أوتوا من التصرف في ملك الله الواسع بخوارق العادات ونحن نرى المسلمين أسوأ حالاً من سائر الأمم - ولا سيما الإفرنج - في صحتهم وسعة عيشهم وعزهم وعظمة ملكهم؟ وسائر ما

يطلبه الناس من هؤلاء الأولياء من أمور دنياهم، فلماذا لا يتصرفون في الأسطول البريطاني مثلاً؟ ونرى الذين لا يصدقون بقدرة هؤلاء الأولياء على التصرف في أمور الكون من المسلمين أنفسهم أحسن حالاً في ذلك كله من المصدقين الذين وصفنا حالهم من قبل، سواء كان سبب إنكار هذا التصرف كمال التوحيد والعلم الصحيح بالكتاب والسنة والاعتصام بهما، أو العلم بسنن الكون ونواميسه وتواريخ الملل وكون هذه الخرافات قد انتقلت من الوثنيين إلى أهل الكتاب ومنهم إلى المسلمين، فكانت مصداقًا لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (لتتبعن سنن من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم. أو: لدخلتموه) رواه الشيخان وغيرهما عن أبي سعيد وغيره.

تفاوت الأرواح وما تسعد به وتشقى:

هذا وإن ما ذكرناه من تفاوت أرواح البشر في أصل الخلق له أصل في الكتاب والسنة يجب أن نعتبر به، قال النبي ﷺ: (الناس معادن كمعادن الفضة والذهب خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا، والأرواح جنود مُجَنَّدَة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف) رواه مسلم هكذا حديثًا واحدًا بهذا اللفظ عن أبي هريرة ورويا حديثين في كل من الصحيحين، وفي بعض ألفاظ الحديث الأول: (إن الناس معادن في الخير والشر) أي إن أنفسهم في أصل فطرتها التي تؤثر فيها الوراثة كمعادن الذهب والفضة والنحاس والحديد والقصدير وغيرهن.

وقال الله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ (الشمس: ٧-١٠) فالنفس الإنسانية مستعدة في أصل الفطرة للخير والشر وللفجور والتقوى، على تفاوت في الاستعداد، ولكن الفلاح والفوز بالسعادة مَنُوطٌ بتزكيتها بالعلم الصحيح وما يترتب عليه من العمل الصالح، وهو المراد بقوله ﷺ: (خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا) والخيبة والشقاء منوطان بتدسيتها أي إهمال صقلها وتزكيتها بالعلم الصحيح والعمل الصالح، وهو من دس الشيء في التراب مثلاً. ولذلك قال البيضاوي في تفسير: ﴿دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ (الشمس: ١٠) أخفاها ونقصها بالجهالة والفسوق.

فمدار السعادة والشقاء في الإسلام على صقل معدن النفس بالعلم والفضيلة أو دسه فيما يفسد جوهره من الجهالات والخرافات والرذائل، ومن المعروف عند الناس كافة أن الجوهر الأدنى يكون بجودة صقله أجمل وأنفع من الجوهر الأعلى الذي دس في الأرض،

ولا سيما الرطبة ذات المواد الملحية. ألم تر أن الذهب والفضة يفسد جوهرهما بهذا الدس والإهمال، حتى إذا عثر عليهما الناس لا يكادون يعرفونهما من حيث نرى الصفر المجلو والحديد المصقول يتلألآن كالمرآة فيكونان أجمل منظرًا وأحسن مرتفقًا وفائدة للناس من الذهب والفضة المدسيان في السبخة؟ ولكن المعدن الأعلى إذا صُقِلَ كما يصقل المعدن الأدنى فإنه يكون أبهج منه منظرًا وأكرم عند الناس استعمالاً.

فيجب أن نجعل هذه الحقيقة هي الأصل في تربية المسلمين وتعليمهم، وهي أن سعادة كل فرد من الأفراد محصورة في تزكيته لنفسه بالعلم والفضيلة والعمل الصالح وشقاؤه بضد ذلك، وإن من فسدت نفسه وخبثت لا ينفعه زكاة نفس غيره من الأحياء ولا من الموتى لا في الدنيا ولا في الآخرة، حتى لو أعطي هؤلاء تصرفًا في الكون لَمَا بالوا بمن دسوا أنفسهم وتركوا هداية ربهم اتكالاً على أن يعمل لهم بعض خلقه ما كلفهم أن يعملوه هم لأنفسهم. ومِصْدَاق هذا الأصل ظاهر في الأمم كلها لمن سار في الأرض أو قرأ التاريخ قراءة عبرة.

ولذلك كان فيما وعظ النبي ﷺ أقرب الناس منه قرابة حين أنزل الله تعالى عليه: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ (الشعراء: ٢١٤) أن دعا بطون قريش وعمَّ وخصَّ، قال: (يا معشر قريش أنقذوا أنفسكم من النار فإني لا أملك لكم ضرًّا ولا نفعًا. إلى أن قال: يا فاطمة بنت محمد أنقذي نفسك من النار فإني لا أملك لك ضرًّا ولا نفعًا) رواه أحمد والشيخان في الصحيحين وغيرهم من حديث أبي هريرة. وفي رواية لأحمد ومسلم وغيرهما من حديث عائشة أنه قال يومئذ: (يا فاطمة ابنة محمد يا صفية ابنة عبد المطلب يا بني عبد المطلب لا أملك لكم من الله شيئًا، سلوني من مالي ما شئتم).

مدار النجاة في الإسلام وفي الوثنية:

وجملة القول أن مدار دين التوحيد على أن النجاة في الآخرة بالإيمان والعمل الصالح، ومدار أديان الوثنية على أن النجاة فيها بتأثير الصالحين عند الله في نجاة الضالين، وحسبنا قول الله عز وجل في وصف هذا اليوم: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾﴾ (الانفطار: ١٩) وحكم الله في ذلك اليوم مبين في كتابه كقوله الذي أنزله يوم تفاخر بعض الصحابة مع بعض أهل الكتاب: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾ (النساء: ١٢٣-١٢٤) والعبرة عند جمهور أهل السنة بالخاتمة فهم لا يقطعون بولاية شخص معين كالبدوي

ولا بدخوله الجنة؛ لأن القطع يختص مَن ورد النص بأنهم أهلها كالسبطين سيدَي شباب أهل الجنة والعَشرة رضي الله عنهم أجمعين.

فيا أيها العلماء حسبكم إهمالاً لأمر عامة هذه الأمة بَيِّنُوا لها حقيقة دينها، وأنذروها عاقبة هذه الخرافات التي أفسدت عليها دينها ودنياها، أما ترونها تتسلل من الدين لواذًا، وتعلن الكفر والفسوق ثبات وأفذاذًا، حتى صاروا يدعون إلى الإلحاد جهرًا، وإلى ترك الشريعة احتقارًا لها واستكبارًا، زاعمين أن الإسلام دين خرافات وأوهام، لا يمكن أن ترتقي به الأمة في هذا الزمان، ويستدلون على هذا بما أشرنا إليه من الضلالات والخرافات الفاشية في الأمة، ومشاركة الكثير من علمائها لها فيها بحضور هذه الموالد معها، وترك إقامة شعائر الدين والدروس في المساجد لأجلها، وبتأويل البدع والخرافات لها، واضطهاد مَن تصدى من العلماء وطلاب المعاهد الدينية لإنكارها كما وقع في دمياط وطنطا والإسكندرية وغيرها.

فاتقوا الله وتداركوها قبل أن يخرج الأمر من يدكم، ولا عذر لكم بعد اليوم بما كنتم تعتذرون به من سلب الحكام لحريتكم، فإن الدستور الذي كرهه بعضكم قد أعطاكم من الحرية ما لم يكن لكم، وهو لم يعط الملاحدة والفساق شيئًا لم يكن لهم، فقد كانت حرية الكفر والفسق تامة وحرية الإسلام صورية ناقصة، على أن نقصها في مصر كان خاصًّا بالإنكار على الحكام والأحكام، دون ما يتعلق بإرشاد العوام.

ملخص الفتوى:

إن ذلك الخطيب قد قال على الله تعالى ما ليس له به علم، فدخل فيمن شرعوا للناس ما لم يأذن به الله، وقد دل القرآن والسنة على أن هذا من الشرك، فإنكار المنكِر عليه صحيح، فإن كان متأولاً أو معذورًا بجهله عذرًا يدرأ عنه الردة، فعليه بعد العلم أن يتوب توبة صحيحة، وأنا لا أكفر شخصًا معينًا لم أختبر حاله اختبارًا تامًّا. وأعلم أن أكثر مسلمي هذا العصر لم يلقنوا عقائد الإسلام كما أنزلها الله تعالى. فأكثرهم يحبونه ولا يعرفونه، والواجب على العالم أن يبين الحق وعلى من بلغه أن يحاسب نفسه، والقاعدة عند العلماء أن الجهل ليس بعذر في دار الإسلام إلا لحديث العهد به، ولها فروع وجزئيات في باب الردة وغيرها دقيقة قد حققناها في مواضع من المنار، والله أعلم.

دعوى الشعراني أنه أعطي أن يقول للشيء كن فيكون أو دعوى الأولياء الألوهية [١]

السؤال:

الشيخ قاسم محمد غدير في (أسيوط) : ما تقولون في معنى قول الشعراني:

مما منَّ الله به عليَّ أن أعطاني قول (كن) فلو قلت لجبل: كن ذهبًا لكان: إلخ.

الجواب:

إن الإيجاد والتصرف في الأشياء بمقتضى الإرادة المعبر عنها بكلمة (كن) هو خاص بخالق العالم ومدبره يستحيل أن يكون لغيره، وما كان مستحيلاً فلا تتعلق قدرة الله به فيقال بجواز إعطائه لغيره كما هو مقرر في علم الكلام فلا يقال: إن الله تعالى قادر على أن يجعل معه إلهًا آخر، فإن القدرة لا تتعلق إلا بالممكنات وهذا مُحالٌ، ومن يعتقد أن أحدًا غير الله يفعل ما شاء، ويوجد ويعدم، ويقلب الأعيان بقول كن؛ فلا شك في كفره الصريح وشركه القبيح، واذا أحسنا الظن بالشيخ الشعراني؛ فإننا نقول: إن هذه الكلمة مدسوسة عليه، فقد صرح هو في بعض كتبه كاليواقيت بأنهم كانوا يدسون عليه في زمنه. على أن كتبه المشهورة المتداولة طافحة بالخرافات والدعاوى التي ينكرها الشرع والعقل، وهي أضر على المسلمين من غيرها من الكتب الضارة المنسوبة إلى المسلمين وإلى غير المسلمين.

وقد كنت من أيام أجادل بعض البابيَّة وأبين لهم فساد دينهم الجديد فقال أحدهم: ما تقول في الشعراني؟ فعلمت أنه يريد أن يحتج بما في بعض كتبه من أن المهدي يأتي عكا وما يقوله في (مأدبة الله بمرج عكا) فإن البابية يحملون ذلك على البهاء الذي نشر دينه وهو في عكا ومات، فقلت له: إن كلام الشعراني - أي الذي انفرد به - عندي كالشيء اللقا لا قيمة له، والكتب المنسوبة إليه هي العمدة في الإضلال المنتشر بين المصريين في الأولياء لاسيما في السيد البدوي فإنها مرغبة في موالده التي هو قرارة المنكرات والمعاصي إلخ.

وإنني لأعلم أنه لا يزال في قراء المنار على استنارتهم من يعظم عليه وقع الإنكار على كتب الشعراني، وإن كان الغرض منه تنزيه الله تعالى، فإن الذين أشربت قلوبهم عقائد الوثنية يعظمون المشهورين من الذين يسمونهم أولياء أكثر مما يعظمون الله تعالى، ويُسَرُّون أن يوصف أولياؤهم بصفات الألوهية، ويرون من الضلال أو الكفر أن يقال: إنهم بشر لا

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٩٣.

يمتازون على غيرهم بما هو فوق خصائص البشرية، وأن ما وفق له الصالحون من العمل الصالح فإنما هو عمل كسبي يقدر غيرهم على الإتيان بمثله بهداية الله وتوفيقه. وإن الفتنة في الدعوى المسئول عنها أكبر من الفتنة بكل كلام أهل الكفر والإضلال إذ لا يخشى من قول عابد الصنم: إن صنمي إله أن يفتتن به المسلم كما يخشى على عامة المسلمين، وكثير من المقلدين الذين يسمون علماء وخاصة من كلمة الشعراني؛ لأن هؤلاء يأخذون هذه الكلمة بالتسليم بناءً على أنها من باب الكرامات التي ليس لها حد عندهم، ومتى سلموا بها جزموا بأن مثل هذا الولي يفعل ما يشاء فيصرفون قلوبهم إليه ويطلبون حوائجهم منه؛ فيكونون قد اتخذوه إلهًا باعتقادهم أنه يقول للشيء كن فيكون، وقد عبدوه بدعائه والاعتماد عليه، وهم مع هذا كله يغشون أنفسهم بأنهم لا يسمونه إلهًا وإنما يسمونه وليًا كأن الأسماء هي التي تميز الحقائق دون العقائد والأعمال القلبية والبدنية. وإنني أذكرهم بأن المشركين كانوا يسمون معبوداتهم أولياء ويعتقدون أنهم شفعاء، قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ (الزمر: ٣)، وقال: إنهم يعبدونهم ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ (يونس: ١٨) وقد بينا لهم الحق لم نخف فيه لومة لائم فليضربوا بكلام الشعراني عرض الحائط إن كان كل ما في كتبه كلامه أو ليحسنوا الظن به كما قلنا أولاً، ويحكموا بأن هذه الكتب مملوءة بالدسائس عليه، فلا يعتمد عليها ولا تتخذ حجة عليه، وهذا هو الأسلم فنبرئه ولا نبرئها، وندعو له بالرحمة ونطرحها مكتفين بهدي الكتاب والسنة فمن تمسك بهما نجا، وما تنكب عنهما هلك، واعْلَمْ أن أعظم ما يغش الناس بقبول كل ما ينسب للأولياء والصالحين أمران: أحدهما وقوع بعض الأمور الغريبة على أيديهم أو في إثر الالتجاء إليهم، وقد بينا طرق تأويل ذلك وكشف الحق فيه في مقالات الكرامات والخوارق من المجلد الماضي، وسنزيدها بيانًا. وثانيهما: تسليم بعض الشيوخ المعروفين بالعلم أو الصلاح بذلك.

واقعة غريبة في الموضوع

رأى في هذه الأيام رجل موحد صديقًا له من القضاة الشرعيين في المسجد الحسيني يتضرع ويشكو لسيدنا الحسين عليه السلام، ويطلب منه قضاء حاجاته من غير أن يذكرها بالتفصيل اكتفاءً بأنه رضي الله عنه يعرفها لأنه مطلع على أحوال العالم كله، ولذلك كان يقول له في كلامه ما يقوله غيره من العامة: الشكوى لأهل البصيرة عيب. فقال له الموحد: إن هذا الذي أنت فيه شرك بالله تعالى، وإن أحكامك الشرعية غير صحيحة مع اعتقادك وعملك هذا، وبعد جدال اتفقا على أن يتحاكما إلى عالم في الأزهر هو من أشهر أهله في مصر بالعلم والصلاح فقصا عليه خبرهما، وشرح له الموحد عقيدته فسأله الشيخ عن أستاذه الذي يحضر

عليه! ! فقال: ليس لي أستاذ وإنما الكلام في العقائد لا في الأشخاص. فسأل القاضي عن صحة ما نسبه إليه، فقال له: نعم هذا الذي لقينا عليه مشايخنا، ومنهم فلان الصالح الشهير. فقال الشيخ للموحد: إن عقيدتك يا بني هي الشرع إذ لا يوجد فيه شيء مما عليه الناس، فإذا لم تعتقد بأن أحدًا من الأولياء يضر أو ينفع فإن ذلك لا يضرك، ولكن لا تتغال فتطعن فيهم؛ إذ يخشى عليك حينئذ، ولا يضرك أيضًا أن تعتقد كما يعتقد القاضي فإن بعض علمائنا الشافعية الذين لا نستطيع أن ننكر عليهم أو نشك في فضلهم قد أثبتوا للأولياء تصرفًا! ! فقال الموحد: إن الأمر في اعتقادي القطعي الذي أَلْقَى اللهَ عليه هو دائر في هذه المسألة بين التوحيد والشرك، فأنا أعتقد أنه لا ضار ولا نافع إلا الله، وأن نبينا عليه الصلاة والسلام قد جاءنا بالهداية عن الله تعالى، ولم يكن له من الأمر شيء، وإنما عليه التبليغ وقد بلغ رسالة ربه (وانتهت مأموريته) فقبضه الله إليه، والقاضي يقول: إن للأولياء الميتين ديوانًا، وإنهم هم المتصرفون في الكون، فكل ما يجري فيه فإنما يجري بتصرفهم، وهذا نقيض اعتقادي. فقال له الشيخ: إنك قلت أولاً: إنك لقيت القاضي في المسجد الحسيني فماذا كنت تفعل هناك؟ قال: أزور سيدنا الحسين. قال: ولماذا؟ قال: لأن زيارة القبور مسنونة للاعتبار، ولأن سيدنا الحسين رجل عظيم من أولاد الرسول الذي جاءتنا الهداية على لسانه بذل دمه في سبيل نصرة الدين وإزالة الظلم، فأنا بزيارته أزداد اعتبارًا وأدعو له بالرحمة اعترافًا بفضله. قال الشيخ: قلت لك: إن اعتقادك شرعي، ولكن لا تنكر على القاضي وغيره، فإن شيخنا فلانًا كان يرسلني في أول حضوري عليه إلى سيدنا الحسين في حال شدته (أو قال: مرضه، لا أدري) ويأمرني أن أقول له: العادة يا سيدنا الحسين. فيحصل له خير (أو قال غير ذلك النسيان مني) فانظر أيها القارىء؛ تجد العالم يعترف بأن كذا هو الدين والشرع، ثم يقر على مخالفته اعتمادًا على أن بعض مشايخه المقلدين كانوا يقرون ذلك، وهو يحسن الظن بهم، وأعجب من هذا أن الناس الذين يسلمون بأن أمر الشعراني إذا أراد شيئًا أن يقول له: كن فيكون لا ينافي الدين فلا يعترضون عليه، بل يعترضون على ابن تيمية إذ يقول: لا إله له التصرف إلا الله، ولا دين إلا ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله.

فهكذا يفعل التقليد لا يبقي عقيدة ولا دينًا ولا حجة فيه إلا الإذعان للأشخاص الذين لا عصمة لهم من الجهل ولا من الخطأ، وإلا حكايات ووقائع غريبة ينقل مثلها عن جميع الملل. وكثيرًا ما يكون هؤلاء المعتقدون بتصرف الأموات من أهل العبادة والزهد والإخلاص بحسب تقاليدهم، ولذلك يُغَشُّ الآخرون بهم ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ (النساء: ٢٨).

رائحة الأولياء ورؤيتهم وشفاء المرضى برؤيتهم[١]

السؤال:

أحمد زكي أفندي عبده (السويس) : قد اطلعت في الجزء الخامس على جواب سؤال عنوانه (إثبات الولاية بالرؤى والأحلام) حملني على سؤال حضرتكم عما يحصل في بعض البيوت التي فيها قبور تنسب إلى بعض أولياء الله تعالى من الرائحة الذكية التي تحدث في ليال معلومة من كل شهر تقريبًا، على أنّي شممت هذه الرائحة وما كان في البيت بخور ... وأذكر لحضرتكم أن وجيهًا حدثني بأنه مرض منذ سنين مرضًا حار في علاجه الأطباء فعز الشفاء، ولم ينجح الدواء، إلى أن رأى ذات ليلة وهو بين النائم واليقظان شخص ولي مدفون في البيت دخل عليه ووضع يده على خده مدة قليلة، ثم رجع من حيث أتى، وما جاء الصبح إلا وقد شفي من مرضه وعافاه الله، وأنه وصف اليد بأنها ليست يد آدمي وأنها كوسادة ناعمة لينة محشوة قطنًا وضعت على خده ثم رفعت، أرجو الإفادة عن هذه الحوادث وما يشاكلها من رؤية الولي المدفون في البيت يصلي أو يسبح أو يتوضأ مما هو شائع أمره، ولكم من الله الأجر.

الجواب:

ما من مسألة من المسائل التي يتضمنها هذا السؤال إلا وقد تقدم في المنار ما يفهم منه تعليلها إلا الرائحة، ولكن أكثر الناس يحبون أن نكتب لكل جزئية تعليلاً؛ فأما الرائحة الذكية فسببها أن بعض الناس يضعون البخور أو الأعطار عند قبر الولي في الليالي المعهودة بلا شك، وهو أمر قد عرفناه واختبرناه، ولقد حدث لنا ما هو أبعد منه عن التأويل، وهو أننا كنا في أيام سلوك الطريقة النقشبندية نشم في وقت الذكر رائحة ذكية جدًّا تأتي نفحة بعد نفحة ثم تذهب، ولقد كنا نعللها أولاً إذا حدثت ونحن في حلقة الذكر الاجتماعي التي يسمونها الختم، بأن بعض الحاضرين فتح زجاجة عطرية ثم سدها ونحن لا نراه لأن أعيننا تكون مغمضة مدة الختم، ثم إن ذلك صار يحدث لنا ونحن نذكر الله تعالى ولو في خلوة بابها مغلق وليس معنا فيها أحد، وإننا مع عجزنا عن تعليل طبيعي لذلك نجزم بأن ما يشم عند القبور عادة له سبب طبيعي وهو ما ذكرناه آنفًا؛ لأنه لو كان أمرًا روحانيًّا أو وهميًّا لما كان عامًّا يشمه كل من حضر، بل الروحانيون أو الواهمون خاصة.

وأما المريض الذي شفي عقيب الرؤيا فلك أن تعلل شفاءه بما تقدم شرحه في بحث (إبراء العلل) بالكرامة والوهم من المجلد السادس، على أن صاحبك قد طال عليه زمن المرض،

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤١٥ – ٥١٦.

ومن الأمراض ما يشفى بدون علاج إذا انتهى سيره، وأعرف رجلاً في طرابلس مرض مرضًا طويلاً لم ينجح فيه علاج، حتى إذا كان ذات ليلة شعر بأن في غرفته صينية من (الكبيبة) فزحف على استه إذ كان لا يقدر على القيام حتى وصل إليها فأكلها برمتها، ولم يكن في حال الصحة ليقدر على أكل نصفها أو ربعها فأصبح معافى، وأذكر أن المقتطف سئل مرة عن رجل مقعد معروف في لبنان رأى ذات ليلة بعض القديسين المُعْتَقَدين عندهم أو المسيح أو مريم عليهما السلام (الشك مني) فأصبح يمشي ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۝٥ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ۝٦﴾ (القلم: ٥-٦) ومثل هذه الحكايات كثيرة، وتعليلها ما شرحناه من قبل ونبهنا عليه آنفًا، فإن كان السائل أو غيره يظن أن هذا خاص بالمسلمين؛ فلماذا لم يكن شائعًا فيهم أيام كانوا قائمين بحقوق الإسلام في الصدر الأول، ولماذا شاع فيهم بشيوع نزعات الوثنية، وضروب البدع والضلالة؟ ؟ وأما رؤية الأولياء فتقدم تعليلها كما نبهنا في جواب السؤال السابق.

الكشف ورؤية النبي ﷺ يقظة[1]

السؤال:

الشيخ حاتم إبراهيم مأذون ناحية تندة التابعة (ملوي) : جرت بيني وبين بعض أهل العلم مناظرة في شأن أهل الكشف ورؤية النبي عليه السلام يقظة، فأنكرتهما مستدلاً على نفي الأول بقوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)، وقوله: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ (الأنعام: ٥٩) وقوله: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾ (الجن: ٢٦) ... إلخ وكثير من الآيات وحديث عائشة المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ (لقمان: ٣٤) الآية.

وما نسمعه ممن عدوا الولاية - وهي حق كل تقي - حِرْفَةً؛ نوع من الكهانة كما أخبر عليه السلام حينما قيل له: إنهم يقولون في الشيء: كن فيكون. وكما وقع له مع ابن صياد. وعلى نفي الثاني بأنه عليه السلام مدفون بحيث لو استكشف لرؤي نائمًا، وحياته البرزخية لا نشعر بها، فلا كلام فيها، وبأن ذلك لو كان جائزًا لكانت عائشة التي قبره في بيتها أجدر بذلك، ولكان من اللازم إرشاد الصحابة حينما اشتعلت بلادهم فتنًا وتقاتلت أئمتهم وتفرقت جماعتهم. وبالجملة فلم يؤثر عن الصحابة والتابعين وتابعيهم أنهم رأوه يقظة وما يزعمه أهل الطرق من أن الرفاعي قبَّل اليد الشريفة فليس بأول أكذوبة لهم. وادعى هو إثباتهما مستدلاً بأن الكشف وقع من الصالحين الذين لا يظن فيهم الكهانة كعبد العزيز الدباغ والسيد البدوي

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤٩٩ - ٥٠١.

والدسوقي وكثير من الأولياء وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نادى وهو على المنبر: يا سارية الجبل. وأنى يكون ذلك بدون كشف، وبأن الرؤية حصلت لكثير من الأولياء كما صرح بذلك (الإبريز) .

ولا مانع من ذلك فإنها من الكرامات، وزعم أن الشيخ محمد عبده ادّعى ذلك، فنرجو من سيادتكم تثبيتنا على أمر موافق للعقل والنقل كما هو شأنكم في تربية المسلمين.

الجواب:

إنك لست مكلفًا بأن تصدق بما ينقل من الكشف ومن رؤية النبي ﷺ في اليقظة. والكشف ضرب من علم الغيب في الظاهر، وقد رأيت ما كتبناه فيه في جواب الأسئلة الزنجبارية وقبلها، وقد وعدنا بأن سنزيده تفصيلاً فانتظر ذلك.

وأما الرؤية فقد كتبنا في كتابنا (الحكمة الشرعية) ما نقل فيها عن الصوفية والعلماء وما يحكم به العقل والدين مفصلاً في عدة كراريس، ولعلنا نلخص ذلك في الكلام على بقية أنواع الكرامات. وإنك لتجد الآن غناء في بحث رؤية الأرواح إذا راجعته في المجلد السادس.

واعلم أن البحث في هذه المسألة علمي لا ديني إذ الدين لم يكلفنا باعتقاد أن الناس يرون الأرواح المجردة، ولكن نقل ذلك عن كثير من الناس ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، واختلف فيه: هل هو حقيقي أو خيالي؟ وبعض الصوفية يقول: إنه لا يكون في اليقظة، ولكن في حال بين اليقظة والنوم. وقد سلك الإفرنج له طريقًا صناعية، ولكن الاستعداد له متفاوت وفاقًا بينهم وبين المتقدمين، ولا يزال أمرهم فيه مبهمًا كما أشرنا إلى ذلك من قبل. وإذا ثبت أن لمعرفة بعض المغيبات سببًا طبيعيًا وَجَبَ استثناؤه من الغيب الذي استأثر الله تعالى بعلمه، ويمكن أن يقال: إنه ليس بغيب حقيقي؛ لأننا إذا قلنا: إن الغيب كل ما غاب عنك؛ كان أكثر الموجودات المجهولة غيبًا، وكان لا سبيل إلى معرفة مجهول قط فوجب إذًا أن يراد بالغيب ما لا طريق لمعرفته بكسب البشر لا من طريق المشاعر ولا من طريق العقل والروح، ويخرج بهذا ما يعرف الآن قبل ظهوره من الأحداث كالأنواء والزلازل بواسطة آلات طبيعية، وما يعرف بالحساب كالخسوف والكسوف، ويقاس على ذلك كل ما له طريق طبيعي يوصل إليه بالسير عليه ولو روحانيًا. وبهذا التقرير نُكْتَفَى مؤنة البدعة في الدين، ونقطع الطريق على الدجالين، ولا نقطع طريق العلم ولا اجتهاد الإنسان في إظهار مواهبه الروحانية.

الموالد بدعة أم سنة[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في فليمبغ (سومطرة) طالب الدعاء منكم السيد عقيل بن عبد الله بن عقيل الحبشي – من فليمبغ إلى القاهرة في ٢٥ المحرم عام ١٣٣٢هـ.

جناب الأستاذ مرشد الأمة ورشيدها سيدي محمد رشيد رضا أدام المولى وجوده. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد ...

أرجو من فضلكم إجابة السؤال الآتي على صفحات المنار. ما قول سيدي في قراءة القصص المسماة بالموالد هل هي سنة أم بدعة؟ ومن أول من فعل ذلك؟ وأي الموالد المتداولة بين أيدينا أحرى بالقراءة وأحسن؟ فإن كثيرين من رجال المناصب يزعمون أن مولد الديبعي هو أمثل الموالد وأفضلها وأن روح النبي ﷺ تحضر عند قراءته خلافًا للموالد الأخرى. أرجو أن تتفضل بإزالة الإشكال، والجواب على هذا السؤال، ولكم الفضل أولاً وأخرًا، ودمتم، والسلام.

الجواب:

هذه الموالد بدعة بلا نزاع، وأول من ابتدع الاجتماع لقراءة قصة المولد النبوي أحد ملوك الشراكسة بمصر، وقد شرحنا ما في هذه الاحتفالات التي يسمونها الموالد بمصر في مجلد السنة الأولى من المنار ثم في غيره من المجلدات.

ولم نطلع على قصة من قصص المولد النبوي الشريف إلا ورأينا فيها كثيرًا من الأخبار الموضوعة. حتى جمع صديقنا عالم الشام الشيخ جمال الدين القاسمي من كتب الصحاح والسنن أصح وأمثل ما ورد في ذلك و (شذرة من السيرة النبوية) وقد طبع في مطبعتنا وصار محبو السنة ومبغضو البدعة يستغنون به عن تلك القصص المشحونة بالموضوعات والأكاذيب التي يؤثرها الجهال؛ زعما منهم أنها أكثر تعظيمًا للنبي ﷺ، وقد أغناه الله تعالى بفضله العظيم عليه عن تعظيم غيره له بالكذب في سيرته. ولم نطلع على مولد الديبعي. فإن كان هو المحدث المشهور فالمرجو أن يكون ما كتبه خاليًا من الموضوعات، وإن لم يخل من الضعاف التي يتسامحون فيها في ذكر المناقب.

---

(١) المنار ج١٧ (١٩٠٤) ص ١١١.

دعوى الولاية والتصرف في الكون[1]

السؤال:

الشيخ أنور محمد يحيى في (الإبراهيمية) : ظهر في بلدة الإبراهيمية رجل يسمى الشيخ.... . بالتصوف ومشيخة الطريق فأخذ عليه العهد نحو ثمانين شخصًا لما له من الشهرة بالصلاح، فراودت نفسي أن آخذ عليه العهد وأتخذه مرشدًا، فلما اجتمعت مع أحد تلامذته وسألته عن أحوال هذا الأستاذ؛ أقسموا لي بالله ثلاثًا أنه يوجد في تلامذته من تفوق رتبته رتبة سيدي أحمد البدوي وأن له التصرف في الكون، فأنكرت ذلك عليه فسألني ثانيًا: أتنكر ذلك؟ فقلت له: نعم. فأجابني بأنه لا بد من أن يصيبك مرض شديد لأنك مصر على إنكار التصرف، فصرت منتظرًا حدوث المرض كما أوعدني فلم يحصل، فهل يجوز لنا أن ننكر على هذا شرعًا أم لا؟ بينوا لنا....

الجواب:

جاء في كتب العقائد أنه لا يجب على أحد أن يصدق بأن فلانًا بعينه من أولياء الله تعالى وإن ظهرت الخوارق على يده. وإننا نذكر لك ما جاء في اللوائح عند شرح قوله:

وكل خارق أتى عن صالح ... من تابع لشرعنا وناصح

فإنها من الكرامات التي ... بها نقول فاقف للأدلة

قال في تفسير الصالح: وهو الولي العارف بالله وصفاته حسب ما يمكن، المواظب على الطاعات المجتنب عن المعاصي، المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات من ذكر وأنثى إلخ، وقال في تفسير ناصح: لله ولرسوله ولكتابه ولشريعة النبي ﷺ التي أتى بها عن الله، وناصح لأئمة المسلمين وخاصتهم وعامتهم فإن الدين النصيحة إلخ، ثم قال في سياق النقل عن ابن حمدان حقيقة الكرامة: ولا تدل على صدق من ظهرت على يده فيما يخبر به عن الله تعالى أو عن نفسه ولا على ولايته لجواز سلبها وأن تكون استدراجًا له. يعني أن مجرد الخارق لا يدل على ذلك، ولذلك قال: ولا يساكنها ولا يقطع هو بكرامته بها، ولا يدعيها، وتظهر بلا طلبه تشريفًا له ظاهرًا، ولا يعلم من ظهرت منه هو أو غيره أنه ولي لله تعالى غالبًا بذلك وقيل: بلى. ولا يلزم من صحة الكرامات ووجودها صدق من يدعيها بدون بينة أو قرائن خالية تفيد الجزم بذلك وإن مشى

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٧) ص ٨٥٥.

على الماء أو في الهواء أو سخرت له الجن والسباع حتى تنظر خاتمته وموافقته للشرع في الأمر والنهي. فإن وجد الخارق من نحو جاهل فهو مخرفة ومكر من إبليس وإغواء وإضلال.

فهذا نص عالم من أشد الناس انتصارًا للكرامات وإنكارًا على منكريها من المسلمين كالأستاذ أبي اسحق الإسفرايني والشيخ عبد الله الحليمي من أئمة الأشاعرة وغيرهم من الفرق. وتفسيره للولي يؤخذ من لفظه فإن معناه الناصر والموالي، ولا يكون ناصرًا لدين الله ومواليًا له إلا بالعلم والعمل بالكتاب والسنة والنصيحة لله ورسوله بإقامتهما، والنصيحة لأئمة المسلمين وهم السلاطين والأمراء الذين يحرم منافقو هذا الزمان نصيحتهم ويلعنون الناصح لهم، ولعامتهم. ثم إنه يذكر أن الولي لا يدعي الكرامة ولا هي تكون باختياره وتصرفه، ولكن إذا وقع له أمر خارق للعادة حقيقة يحمل على أنه إكرام من الله وعناية منه به، ولكن ما كل من يظهر على يده الخارق يكون وليًا بل ربما يكون ذلك استدراجًا له، وإذا كان جاهلاً أو عاصيًا فإننا نجزم بأن ما ظهر على يديه استدارج له ليزداد إثمًا، هذا إذا لم يظهر لنا أنه حيلة وشعوذة، ولذلك اشترط رحمه الله العلم الجازم بوقوع الخارق. فكيف حال هؤلاء الأدعياء الجهلاء الذين يخدعون العوام بدجلهم وحيلهم ويهددون ضعفاء العقل بالأمراض والمصائب إذا هم أنكروا عليهم حتى كأن الكرامات صناعة لهم وسلاح يحاربون به الناس لأكل أموالهم بالباطل والسيادة عليهم بالبهتان.

لا تصدق أحدًا يدعي الولاية أو الكرامة أو يبث التلامذة والأعوان لدعواها وإن أنذر بعض الناس بالمرض فمرض، فإن الدعيَّ دعيّ، ولا يغرنك ما تكتبه الجرائد التي تسمى إسلامية عن بعض أهل الجاه منهم، وأنكر عليهم وانصح للمسلمين بالإعراض عنهم، ووالِ من والى الله ورسوله بالعلم والعمل والنصح للمسلين. وتبرأ من العصاة الجاهلين.

أسئلة عن فتوى السيوطي المبنية على تطور الولي(١)

السؤال:

من تلميذكم المخلص محمد بن حسين إبراهيم المدرس بمسجد عكاش بجدة إلى جناب سيدي الأستاذ مولاي السيد محمد رشيد رضا أدامه الله ملجأ للقاصدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أسأله تعالى أن تكونوا وأنجالكم ومُحِبُّوكم على أحسن الأحوال. وبعد فإني أهنئكم بهذا العيد السعيد (عيد الفطر) جعله الله لنا ولكم وللمسلمين عيدًا ميمونًا مباركًا بمنه وكرمه.

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٧٦-٦٧٩.

سيدي العزيز: إني أقدم إليكم هذه الأسئلة ملتمسًا الجواب عنها على صفحات مناركم الأغر.

قد اطلعت قريبًا في كتاب الحاوي للفتاوى لمؤلفه الحافظ جلال الدين السيوطي وقد طبع في مصر ذكر فيه رسالة سماها (القول الجلي في تطور الولي) حاصلها أنه رفع إليه سؤال من رجل حلف بالطلاق الثلاث من زوجه أن الشيخ عبد القادر أحد أولياء عصره كان بائتًا عنده البارحة، وحلف آخر كذلك فأرسل هو إلى الشيخ عبد القادر يسأله عن ذلك فقال: لو حلف أربعة أني كنت بائتًا عند كل منهم فلا يحنث، وأفتى السيوطي بعدم الحنث على أحد من الحالفين، واستند في فتواه هذه إلى قول علاء الدين شارح الحاوي وتاج الدين السبكي والشيخ خليل المالكي وغيره من الفقهاء.

وملخص أقوال هؤلاء: أن الولي يجوز أن يتشكل في عدة أجسام حتى إذا لم يره أحد يحضر الجمع ولا الحج فلا ينكر عليه؛ لأنه إنما رأى جسمًا واحدًا لم يصل ولم يحج، وهذا لا ينافي أن الأجسام الأخر حجت وصلت وصامت. وروى أحاديث تشهد له بذلك كرفع بيت المقدس إليه ﷺ حتى نعته لقريش ورؤيته للجنة في عرض الحائط فهل هذا صحيح؟ وهل نقل عن أحد من خير القرون ذلك؟ وهل كل ما وقع على سبيل المعجزة لأحد من الأنبياء يجوز أن يقع كرامة للأولياء؟ فإن قلتم: هذا صحيح فما وجه من ينكر على الحنفية فيما ذكروه في ثبوت النسب من قولهم ولو تزوج رجل بالمشرق على امرأة بالمغرب ولم يعلم أنه اتصل بها بسبب من الأسباب المعلومة فأتت بولد لستة أشهر نسب إليه لاحتمال طي المسافة أو أنه زيد في ذكره حتى وصل إليها؟ وإن قلتم: إن مثل هذا من خرافات بعض الفقهاء فأخبرونا عن مكانة السيوطي ودرجة علمه ومؤلفاته فهل يوثق بها أم لا؟ وأي كتاب فيها يصح الاعتماد عليه للأخذ منه وعليه.

الجواب:

فتوى السيوطي المبنية على تطور الولي[1]

في أول سطر من السؤال عن هذه الفتوى غلطتان: (إحداهما) في اسم الكتاب فإن اسمه (المنجلي ....) لا (القول الجلي .....) (والثانية) في الطلاق الذي سئل عنه المؤلف وهو الطلاق غير موصوف بالثلاث كما ذكر في السؤال، فهاتان الغلطتان مما يوجب عليكم الدقة في النقل ومراجعة ما يكتبه لكم من تملون عليه لتثقوا بصحته.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٣-٦٨٤

وأما الفتوى فإنني أقول فيها – وإن لم أقابل ما لخصتموه منها بأصله – إن فيها خلطًا وخبطًا كثيرًا لا يمكن بسطه إلا في رسالة طويلة لا أرى حاجة إليها إذ يغني عنه القول بأن هذه الفتوى في تفصيلها رأي للسيوطي لا يجوز لأحد تقليده فيه، وغير المقلد من المفتين أو المستفتين ينظر في الدليل ويأخذ بما ظهر له صحته.

وهو قد بنى الفتوى بعدم وقوع الطلاق على أحد من الأربعة الذين حلفوا به من حيث الفقه على الترديد في إقامة البينة من بعضهم دون بعض وعدم إقامتها من أحد منهم، وإنما تطلب البينات وينظر في تعارضها والترجيح بينها في حال إقامة الدعاوي، يجوز في مثل الدعاوى والفتاوى فتح الواو وكسرها واختلف أيهما أفصح وفي الحديث (لو يعطى الناس بدعاويهم لادعى قوم دماء رجال وأموالهم) إلخ وهو متفق عليه، فإن لم يكن هنالك دعوى فيفتي كل واحد بحلفه على اعتقاده. فإذا كان يعتقد أن من بات عنده في تلك الليلة هو فلان كما حلف، فلا يضره اعتقاد غيره أنه أخطأ، وإن كان يستحيل صدق كل واحد منهم بالفعل أو في اعتقاده، بل عليه أن يعتقد أن غيره كاذب؛ لأن خبره الذي يحتمل الصدق والكذب لذاته قد تعين عنده أنه كاذب فيه؛ لمخالفته لما ثبت عنده هو بالحس، والأصل فيه إفادة اليقين.

أكتفي بهذا في أصل الفتوى من حيث الفقه كما قال لأنها من الخيالات الخرافية التي قلما تقع. وألخص ما يستنبط منها من المسائل التي بنيت عليها وهي أهم منها، والمقصودة بالذات من نشرها، وأبين رأيي فيها.

تطور الولي ووجوده في عدة أمكنة في وقت واحد[(١)]

إن علماء المعقول متفقون على أن وجود الجسم الواحد في مكانين أو أكثر في وقت واحد من المُحَال العقلي المعلوم بالبداهة أو الضرورة، ويحكمون بكذب مدعيه قطعًا، بل يجعلونه مثالاً للمحال.

ولا يصح معارضة هذا الحكم القطعي الضرورة في عالم الشهادة باحتمال وقوع مثله عقلاً في عالم الغيب كالملائكة والجن أو ثبوته بنص شرعي قطعي، فإن لمن يسلم هذا أن يقول أن عالم الشهادة لا يقاس على عالم الغيب، وأن الذي رأى زيدًا من الناس ...... عنده إنما رأى جسدًا من عالم الشهادة ذا روح، والجسد الخاص المعين لا يكون في مكانين في وقت واحد قطعًا، واحتمال تصرف روح الإنسان في هذا العالم بجسده وظهوره في جسدين أو أكثر مخالف لسنة الله تعالى في هذا العالم فلا يُبْنَى عليه حكم شرعي بل السيوطي يقول في هذه

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٤-٦٨٥

الفتوى: إن روح الولي في حال تشكله في الصور تكون في جسمه الأصلي، ويكون له أجسام أخرى من عالم المثال الذي هو عندهم وسط بين عالم الأرواح وهو ألطف منه، وعالم الأجسام وهو أكثف منه، وروحه تتصرف في الجسم الأصلي في الأجسام المثالية في وقت واحد.

فنقول في هذه الحال: إن جسمه الأصلي هو الذي تتحقق به حقيقته الكونية الشرعية، وتلك الأجسام التي تصرفت بها روحه غريبة من غير عنصر الأجسام البشرية، فلا يصح إعطاؤها حكمًا شرعيًّا من صلاة ولا حج ولا زواج ولا طلاق ولا غير ذلك من العقود والحدود الشرعية على فرض وقوع ذلك كما قيل، وهو ما لا يمكن إثباته بالفعل لما يعرض فيه من الاحتمالات، ومنها أن شيخ الإسلام ابن تيمية الجامع بين علوم النقل والعقل والتصوف يقول: إن الشخوص البشرية التي تظهر بصور بعض المشايخ وغيرهم هي من الجن، فالمتعبدة الصالحة منها لبعض مؤمني الجن ومنهم من ظهر بصورته هو في الموصل بمظهر صالح يليق به إذ كان هو بدمشق، والخبيثة الضارة لكفار الجن وشياطينهم كما نقلناه عنه قريبًا في التفسير.

على أن التحقيق أن عالم المثال الذي يدعي السيوطي أن الصوفية أثبتوا وجوده هو عالم تصور خيالي لا وجود له في الخارج، فهو كعالم الماهيات الهيولانية في فلسفة أفلاطون فلا وجود له في الخارج، وأصح منه الأثير الذي يقول به علماء المادة وسيأتي ذكره. وإن مسألة التجرد الروحانى والتشكل في الصور أمر آخر يظهر أن السيوطي لم يكن يعرفه ولا أئمته الذين اتكأ على أقوالهم في إمكان وجود الجسم في الأمكنة المختلفة واعتمد عليها فكانت كجسيم العاشق الذي قال لمعشوقته:

إن في بردي جسمًا ناحلا لو توكأت عليه لانهدم

وجود الشخص في الأمكنة[1]

قال السيوطي: (إن وجود الشخص الواحد في أمكنة متعددة في وقت واحد ممكن غير محال كما يتوهم، فقد نص الأئمة الأعلام أن ذلك من قسم الجائز الممكن - وسمى جماعة منهم ذكر السائل بعضهم ثم قال -: وحاصل ما ذكره في توجيه ذلك ثلاثة أمور: (الأول) أنه من باب تعدد الصور بالتمثل والتشكيل كما يقع ذلك للجان (والثاني) أنه من باب طي المسافة وزوي الأرض من غير تعدد فيراه كل في بيته وهو في بقعة واحدة إلا أن الله طوى الأرض ورفع الحجب المانعة من الاستطراق فظن أنه في مكانين وإنما هو في مكان واحد

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٥-٦٨٦

(قال) وهذا أحسن ما يحمل عليه حديث رفع بيت المقدس حتى رآه النبي ﷺ بمكة حال وصفه إياه لقريش صبيحة الإسراء. (الثالث) أنه من باب عظم جثة الولي بحيث ملأ الكون فشُوهِدَ في كل مكان كما قرر بذلك شأن ملك الموت ومنكر ونكير حيث يقبض من مات في المشرق وفي المغرب في ساعة واحدة، ويسأل من قبر فيهما في الساعة الواحدة، فإن ذلك أحسن الأجوبة في الثلاثة ولا ينافي ذلك رؤيته على صورته المعتادة فإن الله يحجب الزائد عن الأبصار أو يدمج بعضه في بعض كما قيل بالأمرين في رؤية جبريل في صورة دحية، وخلقته الأصلية أعظم من ذلك بحيث إن جناحين من أجنحته يسدان الأفق) اهـ المراد منه، وذكر بعده بعض أقوال أولئك الذين سماهم الأئمة في ذلك.

أقول: (**أولا**) إن مسألة المحال العقلي هي من أحكام العقل فآراء من سماهم الأئمة الأعلام وغيرهم من العقلاء فيها سواء، ولكن هؤلاء الأئمة الأعلام قد نبذوا حكم العقل وراء ظهورهم اتباعًا لدعاوي الصوفية، كما نبذه هو تقليدًا لهم، وإن كان قد ادعى الاجتهاد المطلق، فالصوفية قد صرَّحوا بأن كشفهم ودعاويهم مخالفة للعقل كما قال ابن عربي:

وإذا عارضك العقل فقل طورك الزم ما لكم فيه قدم

وقال ابن الفارض:

فثم وراء العقل علم يدق عن مدارك غايات العقول السليمة

(**ثانيًا**) إن ما وجهوه به وقلدهم فيه يدل على أنهم قد قلدوا الصوفية بغير عقل ولا فهم للنقل ولا لأقوالهم فإنهم يعنون به غير عالم الأجسام العنصرية، وقد كان منهم من لا يعرف حكم الشرع في ذلك.

(**ثالثًا**) تقدم أن العقل والشرع يمنعان من قياس عالم الشهادة ومنه الإنسان على عالم الغيب كالملائكة والجان، ونزيد عليه أنه لم يثبت بدليل عقلي ولا شرعي يحتج به أن الجني الواحد يتمثل بصور كثيرة في أماكن مختلفة في وقت واحد.

(**رابعًا**) إنه قد أخطأ وخلط بين الأمور التي وجهها به أئمته لعدم فهمها كما نبينه فيما يأتي:

طي المسافة وزوي الأرض[(١)]

إن ما يسمونه طي المسافة غير مسألة زوي الأرض ورؤية الأماكن البعيدة منها، فالأولى عبارة عن تشكل الروح المجردة في مادة لطيفة تقطع بها المسافات البعيدة في مدة قصيرة، ومنهم من يفسر بها الإسراء والمعراج، والثانية عبارة عن تمثل الأماكن البعيدة بصورها للروح أمامها في الهواء أو في حائط مثلا بصورة مصغرة فتدركها الروح كالمرئية بالعينين وهي التي يفسر بها رؤية بيت المقدس للنبي ﷺ وهو في مكانه بمكة، وتمثل الجنة له أيضًا.

ومنه حديث (زويت لي الأرض) أي جمعت منقبضة مصغرة، ومثال ذلك تصغير الصور بعدسيات الزجاج من جهة كتكبيرها من جهة أخرى.

وخلاصة الحديث أنه مثلت له الأرض صغيرة مزوية فرأى منها ما يصل إليه ملك أمته لا أنه قطع مسافتها.

وأصح ما ورد في تمثل بيت المقدس له حديث جابر بن عبد الله في الصحيحين قال: قال ﷺ **(لما كذبتني قريش حين أسري بي إلى بيت المقدس قمت في الحجر فجلَّى الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه)** فمعنى جلاَّه أظهره وكشفه له كشفًا جليًا، وليس معناه أنه قلعه من مكانه ووضعه في مكة، ورواية رفعه له تصوير للرواية الأولى ونحن لا ننكر على من دونه ﷺ أن تتوجه نفسه إلى شيء فينكشف لها فيراه، فإن هذا من جنس الكشف الذي نقل عن بعض أصحاب الرياضيات، ولكنهم لم يصلوا فيه إلى مثل درجته ﷺ في الوضوح وطول المدة بحيث يتمكن من وصفه بتلك الدقة، وأين هذا من خرافة طواف الكعبة بالولي إن يكن يراد بها التخيل المحض؟

تكبير الجثة وتصغيرها[(٢)]

إن ما سماه عظم الجثة بحيث تملأ الكون هو طور من أطوار التشكيل في الصور فهما من باب واحد كما سأبين جعله بابين بابًا لتعدد الصورة وبابًا لتكبيرها؛ لعدم فهمه لمنشأ كل منها، فأخطأ في جعل الواحد اثنين، كما أخطأ في طي المسافة وزوي الأرض فجعلهما واحدًا وهما اثنان، فكيف يصح لعالم أن يبني فتواه الشرعية ويفسر ما ورد في عالم الغيب على ما يجهله ولا يفهم ما يقوله غيره فيه؟

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٧
(٢) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٧-٦٨٨

قياس الأولياء على الأنبياء والملائكة[(١)]

قلنا: إن قياس عالم الشهادة على عالم الغيب أو عالم الملك على عالم الملكوت - على اصطلاح الصوفية - قياس باطل أو بالفارق، ومثله قياس الأعمال العادية على الخوارق، ثم قياس الكرامات على المعجزات بناء على أنهما من جنسها أو نوعها وتكون مثلها. ومن العجيب أن يقع فيه السيوطي ومن نقل عنهم واعتمد عليهم وسماهم الأئمة، ومنهم تاج الدين السبكي الذي فرق بينهما في الرد على منكري الكرامات من أصلها بأن الأصل فيها الخفاء والإخفاء، فلا يجوز إظهارها إلا لضرورة وصرح بهذا المحققون من الصوفية أيضًا وبأنها لا تبلغ مبلغ المعجزة خلافًا لقول بعضهم: إن ما جاز أن يكون معجزة جاز أن يكون كرامة، وذكر أن القشيري من أئمة الفريقين خالف في هذا أيضًا كما بيناه من قبل.

وأعجب من هذا أن يقيسوا هؤلاء الأولياء الخياليين أو المتخيلين على الأنبياء في كل ما ذكروا من خصائصهم ما صح فيه النقل منها وما لم يصح حتى في أمور البرزخ والآخرة.

وأعجب من هذا الأعجب أن يقيسوهم على الملائكة المقربين حتى جبريل معلم الأنبياء والمرسلين، وملك الموت قابض أرواح الجميع، إن هذا لهو الجهل العميق، إن هذا لهو الضلال البعيد، الذي يصح على قائسيه قوله تعالى: ﴿وَيَقْذِفُونَ بِالْغَيْبِ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾ (سبأ: ٥٣) والله تعالى يقول لرسوله خاتم النبيين: ﴿قُل لَّا أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ (الأنعام: ٥٠) بلى إن من يقيس هؤلاء المساكين الذين زعموا أنهم كانوا يوجدون في الأماكن المتعددة من الأرض على جبريل وملك الموت عليهما السلام لا يتفكرون في سنن الله في الخلق، ولا فيما خص به كل عالم وكل جنس من الفروق والخصائص ولا في حكمته في ذلك.

ومن عجائب غفلتهم عن التفرقة بين الجنس الذي قال الله تعالى فيه: ﴿وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾ (النساء: ٢٨) والجنس الذي خصه عز وجل بأعظم القوى في العالم حتى أعظم أفراده قوة ومقامًا كجبريل الذي قال تعالى بعد القسم في بيان تلقينه الوحي للنبي ﷺ: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ (التكوير: ١٩ - ٢٢) وقال في هذا المعنى أيضًا: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴿٥﴾ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴿٧﴾﴾ (النجم: ٥-٧) الآيات.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٨٨-٦٩١

ثم إنهم على تجويزهم أن يكون وليهم المتخيل كجبريل يملأ الآفاق، وأن يظهر بالصور الكثيرة في كل مكان، يحرصون أشد الحرص على جسده الضعيف الفاني فيستثنونه من عموم قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾﴾ (الرحمن: ٢٦) ويقولون: إنه يبقى في قبره كما كان في الدنيا يتعبد، ومنهم من قال: إنه يأكل ويشرب، ويخرج فيقضي حوائج الذين يتوجهون إليه بالدعاء والاستغاثة، ويتقربون إليه بالنذور والطواف بقبره كالكعبة، وبلمسه وتقبيله كالحجر الأسود (أي يعبدونه من دونه تعالى) ثم يعود إليه فينجحر فيه، وهو في خارجه مالئ للكون كله يتصرف فيه، ويوجد في كل حجر ومدر منه! ! فما معنى محافظتهم مع هذا على هذا الجسد الذي كانت حياته كلها بالدم النجس عندهم، والذي كان يحمل العذرة كما يقولون في مواعظهم، وعلى هذه الحفرة الصغيرة التي وضع فيها، وقد أعطي هذه الخصائص والكرامات كلها؟

إنه لا يعجز بعض سدنة بعض هذه القبور المعبودة أن يؤلف لك رسالة أو كتابًا في جواب هذه الأسئلة المفحمة لمن يفقهها من العقلاء وعلماء الكتاب والسنة، فإن الذي يقلد هؤلاء المؤلفين؛ لأنه يعتقد أنهم كانوا أرقى منه علمًا وعقلاً ودينًا وكرامة لا يتفكر ولا يعقل كما أمره الله؛ لأن عقله الفطري الخاص معطل لا حكم له ولا يحتاج إلى فهمه وإدراكه؛ ولأن العقل الكلي العام للمكلفين وهو هدى كتاب الله متوقف عندهم على منصب الاجتهاد وقابل لما لا يعقل من التأويلات، ورحم الله الإمام الشافعي الذي قال: إن الرجل إذا تصوف في أول النهار فلا يأتي المساء إلا وهو مجنون. قال هذا في صوفية عصره وفيهم العلماء الأعلام، فماذا يقول في الأدعياء من مقلدي المتشبهين بالصوفية هبوطًا إلى بضع دركات؟

نضرب للناس الأمثال العلمية نقرب بها إلى عقولهم أنباء نصوص الوحي في عالم الغيب؛ ليطمئن قلب المؤمن بإيمانه، ويجد بها المرتاب مخرجًا من ارتيابه، والغارق في بحر الخرافات منجاة من أوهامه، فتأتي هذه الحكايات التصوفية بفتن كقطع الليل المظلم يوسوس شيطانها لمستقلي العقول وحملة برهان العلم: إذا كان الملائكة وهم أقطابُ عالم الغيب المدبرون من وراء الحجب لأمور عالم الشهادة مثل هؤلاء الضعفاء الذين يسمونهم أقطاب البشر أو دونهم قوة وتصرفًا في ملكوت السموات والأرض فأجدر بكم ألا تؤمنوا معهم بأولئك الأقطاب الذين لا تعرفون عالمهم الغيبي، حتى يروكم تصرف هؤلاء الأقطاب الذين تعرفون من عالمهم المادي ما لا يعرفون، وتتصرفون في عناصره ومركباته وقواه بما هو أعظم مما يدعون، ولكن في ضوء سنن الله في الكون وعلى صراط حكمته في نظامه، وبما يظهر لهم ولغيرهم عجائب صنعه وسعة رحمته بعباده، ومن حيث لا يظهر لما يدعون حكمة ولا فائدة،

فشعوب المدعين لهذا التصرف من صوفية البوذيين والبراهمة والمسلمين أضعف من جميع شعوبكم، وقد أصبحوا كلهم عبيدًا لدولكم المنتفعة بتصرفكم، فهل تتبعون عبيدكم في دينهم لتصيروا مثلهم؟

قلنا مرارًا في المنار وفي تفسيره: إن الصور التي يتشكل فيها الملك أو الجني قد تكون من الأثير الذي ينفذ من الأجسام الكثيفة، وإن مثل الملائكة فيما صرفها الله تعالى فيه كمثل هذه الكهرباء في قوتها وسرعتها وتأثيرها في مادة العالم وهذا المثل يقرب من عقولنا تصرف الملك في تحليل مادة الكون وتركيبها كما فصلناه في محله، ويقرب من عقولنا إمكان قبضه لما لا يحصى من الأرواح في وقت واحد، فهو كما يطفئ الرجل ألوفًا من المصابيح الكهربائية وينيرها في لحظة واحدة وهو في مكانه بعيدًا عنها، وقد غمز أحدهم زرًّا في أوربة فتحركت به ألوف من الآلات في أوسترالية، فليفعل لنا هؤلاء الأولياء مثل هذا في تصرفهم الروحاني في الكون لعلهم يؤمنون بالله فيتبعوننا أو ينتقم الله لنا منهم بتصرف غيبي، أقوى من تصرفهم المادي، قبل أن يفتنوا جميع حكامنا وكبرائنا بعلومهم عن ديننا فلا يبقى من المنتمين له أحد إلا هؤلاء العوام الجاهلون، الذي يصدقونهم فيما يزعمون.

هذا وإننا قرأنا في صحفنا من أخبار الهند في هذه الأيام عن لاما التبت (كاهنها البوذي الأكبر) الذي مات من عهد قريب وغيره عجائب وخوارق منها الحياة بعد الموت والمشي في الهواء، والماديون كالروحيين من الإفرنج يثبتون هذه الأخبار لصوفية الهند وكهنتهم؛ لأنهم رأوا بأعينهم ولم يروا من صوفية المسلمين شيئًا مثلها أو يقرب منها، فإلى متى يحسب الجاهلون الغافلون من قراء هذا الكتاب للسيوطي وما هو شر منه للشعراني وغيره أن ما فيها من هذه الحكايات من حجج الإسلام ودلائل حقيقته، وإذا لم تكن كذلك فماذا كان من نفعها وفائدة تدوينها إلا الفتنة في الدين وعبادة غير الله تعالى.

أي كتب السيوطي خير[١]

كان الجلال السيوطي رحمه الله تعالى واسع الاطلاع على كتب السنة والآثار وعلماء القرون التي قبله والتي ألفت في عصره، كثير العناية بالنقل والجمع من قديمها وحديثها، وسمينها وغثها بدون تحقيق كما هو الغالب فيمن تتوجه قواه إلى شيء واحد هو مستعد له بمقتضى المزاج والوراثة وتركيب الدماغ، وكان شغوفًا بتقوية ما ضعَّفه العلماء من قبل حتى المحدثين منهم مما يوافق بيئة عصره، وما يعبر عنه في عرف زماننا بالرأي العام، ومنه المبالغة

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٩١.

في الإطراء والمناقب، والخوارق والعجائب وأحسن كتبه ما ينقله عن المتقدمين، وأضرها ما يجمع به الأمشاج عن المتأخرين والمعاصرين، وخير كتبه لا يستغني عن تنقيح أو (خدمة) كما يقول الأزهريون في الكتب غير المشروحة ولا المحشية، فمنها الدر المنثور حشاه بالروايات الإسرائيلية والأحاديث المنكرة وكذا الموضوعة، وهو لا يستغنى عنه، لو وجد محدث يخرِّج رواياته ويبين ما يصح منها وما لم يصح، ومن كتبه النافعة الإتقان والجامعان الكبير والصغير ويحتاجان إلى تحقيق ما يصح من أحاديثهما وما لا يصح أيضًا، ومنها في اللغة المزهر والأشباه والنظائر النحوية، وقد بالغ الحافظ السخاوي في نقده والطعن فيه فيحتاج كلامه فيه إلى وزن وحكم عادل.

وجملة القول فيه أنه خدم العلم خدمة كبيرة بقدر طاقته، فجزاه خيرًا على ما أحسن فيه وأصاب، وعفا عنه وغفر له ما أخطأ فيه بحسن نية، وجعلنا في كتبه وغيرها ممن قال فيهم: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾ (الزمر: ١٧-١٨).

أسئلة عن الإبدال والأوتاد والقطب [(١)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء، أحمد أبو زينة بالقطوري

١- الأبدال في هذه الأمة ثلاثون رجلاً قلوبهم على قلب إبراهيم خليل الرحمن كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجل (حم عن عبادة بن الصامت) بإسناد صحيح.

٢- الأبدال في أمتي ثلاثون بهم تقوم الأرض وبهم تمطرون وبهم تنصرون (طب عنه) أي عن عبادة بإسناد صحيح.

٣- الأبدال في أهل الشام بهم ينصرون وبهم يرزقون (طب عن عوف بن مالك وإسناده حسن).

٤- الأبدال بالشام وهم أربعون رجلاً كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً يسقى بهم الغيث وينتصر بهم على الأعداء ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب (حم عن علي) بإسناد حسن.

٥- الأبدال أربعون رجلاً وأربعون امرأة كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً وكلما

---

(١) المنارج ٢٧ (١٩٢٦) ص ٧٤٨.

ماتت امرأة أبدل الله مكانها امرأة (الخلال) في كتابه كرامات الأولياء (فر) عن أنس بن مالك وهو حديث ضعيف.

٦- الأبدال من الموالي (الحاكم في الكنى والألقاب عن عطاء بن رباح مرسلاً وهو حديث منكر).

إلى حضرة صاحب الفضيلة صاحب المنار: هذه الأحاديث الستة وجدت بالجامع الصغير بصحيفة ١١٥ و١١٦ من الجزء الثاني، (١) لا يمكن أن تكون في الجزء الثاني إلا أن يكون من أحد الشروح وهي في ١٠٢ من الجزء الأول من طبعة المطبعة الخيرية للمتن، وفي كتب الوهابيين ما يفيد الجزم بعدم وجود شيء من ذلك مع زيادة الإنكار على من قال الأبدال والأقطاب والأوتاد وقطب الغوث فنرجو الإفادة عن هذه الأحاديث هل هي صحيحة يعتمد عليها؟ وإن لم تكن في كتب الأحاديث المعول عليها ويكون كلام الوهابيين في غير محله ونرده عليهم أو أن هذه الأحاديث لم يعرف لها سند ولا ذكرها المحدثون فتكون في حيز الإهمال لا تصح دليلاً وكلام الوهابيين في محله وإذا كانت هذه الأحاديث صحيحة فنؤمل شرح معنى الأبدال وما وظيفتهم وما معنى اختصاص الشام بهم؟ وما معنى رفع العذاب عن أهل الشام ونصرهم ورزقهم بالأبدال؟ وهل أهل الشام يرزقون وينصرون ويرفع عنهم العذاب دون غيرهم من أهل الأرض؟ نرجو الإفادة عن ذلك بالقول الصحيح مع الدليل من الكتاب والسنة والسلف الصالح، ونؤمل سرعة الإفادة حيث النزاع بالغ النهاية جعلكم الله ملجأً للقاصدين.

الجواب:

اعلم أن هذه الأحاديث باطلة رواية ودراية سندًا ومتنًا وإنما راجت في الأمة بعناية المتصوفة. وقد ذكرها الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات وطعن فيها واحداً بعد واحد وتعقبه السيوطي الذي جعلها في الجامع الصغير على أقسام صحيح وحسن وضعيف ومنكر بل جوَّز أن تكون متواترة والحق أنه لا يصح منها شيء وأما الحسن فإنما جاء على قاعدتهم فيما تعددت طرقه وهو مقيد بما كان التعدد فيه من طرق متفرقة ليس لها جهة واحدة تصدر عنها، وأما ما كان له مصدر واحد فكثرة الطرق لا تزيده إلا ضعفًا؛ لأنها دليل على كونه مصنوعًا من دعاة هذا المصدر كدعاة الشيع السياسية والدينية ومنها الصوفية حتى إن فقهاء المذاهب وضعوا أحاديث في تفضيل أئمتهم والطعن في غيرهم وقد بينا في تفسير آية الساعة التي فسرناها في هذا الجزء أن أحاديث المهدي كلها لها مصدر سياسي واحد من الشيعة وله ينبوعان: أحدهما علوي، والآخر عباسي ولكننا أخرنا هذا البحث إلى الجزء التالي من المنار (وهو ج ١ م٢٨) لأن التفسير قد طال حتى كاد يكون نصف هذا الجزء.

وأحاديث الأبدال اشترك فيها المتصوفة، والشيعة، والباطنية ورواة الإسرائيليات ككعب الأحبار وغيره من أصحاب الترهات الصحاصح دون أهل الأحاديث الصحائح فنحن نبين هذا الأصل ثم نرجع إلى كلام المحدثين في أسانيد أخبار الأبدال والمعقول في متونها فنقول:

قال حكيمنا المحقق ابن خلدون في سياق كلامه في علم التصوف من مقدمة تاريخه بعد أن بين منشأ التصوف وحال أهله في علمهم وعملهم ما نصه:

(ثم إن هؤلاء المتأخرين من المتصوفة المتكلمين في الكشف وفيما وراء الحس توغلوا في ذلك فذهب الكثير منهم إلى الحلول والوحدة كما أشرنا إليه وملؤا الصحف منه مثل الهروي في كتاب المقامات له وغيره وتبعهم ابن العربي وابن سبعين وتلميذهما ابن العفيف وابن الفارض والنجم الإسرائيلي في قصائدهم وكان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضًا بالحلول وإلهية الأئمة مذهبًا لم يعرف لأولهم فأُشرِب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم وظهر في كلام المتصوفة القول بالقطب ومعناه رأس العارفين يزعمون أنه لا يمكن أن يساويه أحد في مقامه في المعرفة حتى يقبضه الله ثم يورث مقامه لآخر من أهل العرفان وقد أشار إلى ذلك ابن سينا في كتاب الإشارات في فصول التصوف منها فقال جل جناب الحق أن يكون شرعة لكل وارد أو يطلع عليه إلا الواحد بعد الواحد اهـ. وهذا كلام لا تقوم عليه حجة عقلية ولا دليل شرعي وإنما هو من أنواع الخطابة وهو بعينه ما تقوله الرافضة ودانوا به (ثم قالوا بترتيب وجود الأبدال بعد هذا القطب كما قاله الشيعة في النقباء، حتى إنهم لما أسندوا لباس خرقة التصوف ليجعلوه أصلاً لطريقتهم وتخليهم رفعوه إلى علي - رضي الله عنه - وهو من هذا المعنى أيضًا وإلا فعلي - رضي الله عنه - لم يختص من بين الصحابة بتخليه ولا طريقة في لباس ولا حال بل كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما أزهد الناس بعد رسول الله - ﷺ - وأكثرهم عبادة ولم يختص أحد منهم في الدين بشيء يؤثر عنه في الخصوص بل كان الصحابة كلهم أسوة في الدين والمجاهدة.

يشهد لذلك من كلام هؤلاء المتصوفة في أمر الفاطمي وما شحنوا كتبهم في ذلك مما ليس لسلف المتصوفة فيه كلام بنفي أو إثبات وإنما هو مأخوذ من كلام الشيعة والرافضة ومذاهبهم في كتبهم والله يهدي إلى الحق، ثم إن كثيرًا من الفقهاء وأهل الفُتيا انتدبوا للرد على هؤلاء المتأخرين في هذه المقالات وأمثالها وشملوا بالنكير سائر ما وقع لهم في الطريقة والحق أن كلامهم معهم فيه تفصيل اهـ. المراد منه.

وأما أهل الحديث المحققون فقد تكلموا في أسانيد هذه الأحاديث فالحافظ ابن الجوزي حكم بوضعها كما علمت آنفاً وتابعه شيخ الإسلام ابن تيمية بما تقدم تفصيله في المنار وسنجمله قريبًا، وكذلك السخاوي وهو والسيوطي من تلاميذ الحافظ ابن حجر إلا أن الأول أدق وأدنى إلى التحقيق وقد قال خبر الأبدال له طرق بألفاظ مختلفة كلها ضعيفة، وهذا القول أصح من كلام ابن حجر نفسه منها ما يصح ومنها ما لا يصح كما تعلم من التفصيل الذي نورده هنا باختصار من الكلام في أسانيدها وهو:

(**الأول**) حديث عبادة بن الصامت وأشار السيوطي في الجامع الصغير إلى صحته وقال هو نفسه في الدرر المنتثرة وهو حسن له شواهد اهـ.

وقال الهيثمي في منبع الفوائد في مجمع الزوائد: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير عبد الواحد بن قيس وقد وثقه العجلي وأبو زرعة وضعفه غيرهما وأقول: قال ابن حبان في عبد الواحد هذا: يتفرد بالمناكير عن المشاهير وقال في كتاب الضعفاء لا يحتج به وقال في كتاب الثقات: لا يعتبر بمقاطيعه ولا بمراسيله ولا برواية الضعفاء عنه وهو الذي يروي عن أبي هريرة ولم يره وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث وزد على هذا أنه كان معلم بني يزيد بن عبد الملك وهذه شبهة قوية في جرحه فإن أنصار كل دولة وصنائعها كانوا يروون لها ما يقوي ثقة الأمة بها وهذا الحديث يرجع إلى مدح أهل الشام أنصار بني أمية وستعلم ما فيه وقال الحافظ ابن عساكر: رواه عبد الله في زوائد مسنده وفيه الحسن ابن ذكوان وهو منكر الحديث أقول وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه: أحاديثه أباطيل وقال الأثرم مثل ذلك عن أحمد.

(**الثاني**) هو لفظ آخر من الحديث الأول.

(**الثالث**) حديث عوف وفي إسناده عمر بن واقد ضعفه جمهور رجال الجرح والتعديل وفيه شهر بن حوشب التابعي الشامي وهو لا يحتج بحديثه كان يروي المعضلات والمنكرات عن الثقات والمقلوبات عن الأثبات فالحديث ضعيف على أقل تقدير وإنما حسنه السيوطي بتعدد طرقه وهو الذي يسمى حسنًا لغيره على اصطلاحهم.

(**الرابع**) حديث علي – كرم الله وجهه – وإسناده منقطع كما قال ابن عساكر وفيه شريح بن عبيد وثقه النسائي وابن حبان وغيرهما ولكن انتقد عليه أنه روى عن بعض الصحابة والتابعين الذين لم يدركهم حتمًا ومنهم كعب الأحبار وإنما أعجبهم منه في ذلك أنه لم يكن يصرح بأنه سمع منهم.

(**الخامس**) حديث أنس وقد أعترف السيوطي بضعفه على حرصه بتقوية هذه الروايات وقال ابن الجوزي موضوع.

(السادس) مرسل عطاء بن أبي رباح وتمامه عند الحاكم: (ولا يبغض الموالي إلا منافق وقد اعترف السيوطي بكونه منكرًا على كونه مرسلاً وزاد بعضهم على ذلك أن فيه مجهولاً وهو الرجال بن سالم قال الحافظان صاحبا الميزان واللسان: لا يدرى من هو والخبر منكر)

وذكر ملاَّ علي القارئ في الموضوعات عن ابن الصلاح أنه قال أقوى ما روينا في الأبدال قول علي إنه بالشام يكون الأبدال.

هذا يوافق ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالته في أهل الصفة والصوفية من جهة الرواية وأما ما حققه شيخ الإسلام في المسألة من جهة الدراية فهو غاية الغايات وقد نشر ذلك في المنار برمته فلا نعيده وإنما نذكر القراء ببعض الجمل منه قال - رحمه الله تعالى:- (فصل) وأما الأسماء الدائرة على ألسنة كثير من النساك والعامة مثل الغوث الذي يكون بمكة والأوتاد الأربعة، والأقطاب السبعة والأبدال الأربعين، والنجباء الثلاثمائة؛ فهذه الأسماء ليست موجودة في كتاب الله تعالى ولا هي مأثورة عن النبي - ﷺ - بإسناد صحيح، ولا ضعيف محتمل إلا لفظ الأبدال فقد روي فيهم حديث شامي منقطع الإسناد عن علي بن أبي طالب مرفوعًا إلى النبي - ﷺ - أنه قال: (إن فيهم - يعني أهل الشام - الأبدال أربعين رجلاً كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً) ولا توجد هذه الأسماء في كلام السلف كما هي على هذا الترتيب ... إلخ. ثم ذكر أن لفظ الغوث والغياث لا يستحقه إلا الله تعالى، وأن القول بالقطب من جنس دعوى الرافضة بالإمام المعصوم، بل ذلك الترتيب لطبقات كبار الأولياء يشبه ترتيب الإسماعيلية والنصيرية ونحوهم في السابق والتالي والناطق والأساس والجسد وغير ذلك من الترتيب الذي ما أنزل الله به من سلطان.

ثم تكلم في مسألة الأوتاد والقطب بكلام معقول موافق للغة وعاد إلى الأبدال فقال: ولذلك جاء لفظ البدل في كلام كثير منهم، فأما الحديث المرفوع فالأشبه أنه ليس من كلام النبي - ﷺ - فإن الإيمان كان بالحجاز واليمن قبل فتوح الشام وكانت الشام والعراق دار كفر. ثم في خلافة علي، قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال (تمرق مارقة على خير فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق) فكان علي وأصحابه أولى بالحق ممن قاتلهم من أهل الشام.

ثم تكلم في لفظ الأبدال وجميع ما قيل في معناه وما يصح منه وما لا يصح في اللغة وفي الوجود وكلامه فيهم يؤيد كلام ابن خلدون. فمن أراد أن يعرف تحقيق هذه المسائل وأمثالها فعليه بهذه الرسالة للشيخ في الجزء الأول من (مجموعة الرسائل والمسائل) له وهي الرسالة الثالثة من المجموعة من صفحة ٢٥-٦٠ فإنه لا يحتاج معها إلى مراجعة كتاب آخر.

ولكنني أزيد عليه أن سبب ما ورد من الأثر المروي عن علي - رضي الله عنه - هي أن

بعض جماعته كانوا يسبون أهل الشام فنهاهم عن ذلك الإطلاق وقال إن فيهم الأبدال، أي إن الله تعالى يبدل من أنصار معاوية غيرهم أو ما هذا معناه - فزاد فيه الرواة المتزلفون لبني أمية ثم الصوفية ما زادوا وجعلوه حديثًا مرفوعًا كما وضعوا أحاديث أخرى للأمصار المشهورة من مدح وذم. روى ابن عساكر أن كعب الأحبار قال الأبدال ثلاثون، وقال أيضًا الأبدال بالشام والنجباء بالكوفة، ثم ذكر كثيرًا من هذه الأقوال عن أهل ذلك العصر في الأبدال والنجباء والنقباء والأخيار، ولفظ الأبدال أشهر هذه الألفاظ ولم يكن الناس يفهمون في القرن الثاني والثالث من هذا اللفظ ما ادعاه الصوفية بعد، بل قال الإمام أحمد: إن الأبدال هم أهل الحديث.

وأما ما في هذه الروايات من أن الله تعالى ينصر أهل الشام ويرزقهم بالأبدال فهو من علل متونها، ودلائل وضعها، فالله تعالى قد جعل للنصر أسبابًا تعرف من كتابه ومن سننه في خلقه، وقد أخل أفضل الأمم بقيادة أفضل الرسل -عليهم السلام- ببعض أسبابه في غزوة أحد فانكسروا بعد انتصار، وظهر المشركون عليهم، ولما استعربوا ذلك أنزل استغربوا الله تعالى على رسوله - ﷺ - ما بين له ذلك فقال: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةٞ قَدۡ أَصَبۡتُم مِّثۡلَيۡهَا قُلۡتُمۡ أَنَّىٰ هَٰذَاۖ قُلۡ هُوَ مِنۡ عِندِ أَنفُسِكُمۡۗ﴾ (آل عمران: ١٦٥)، ومن هذه الأسباب الاجتماعية ما بينه تعالى بقوله: ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ﴾ (محمد: ٧) وقوله: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ﴾ (الأنفال: ٤٦) ومن أسبابه الحسية ما أمر به بقوله: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ﴾ (الأنفال: ٦٠) ومن أسبابه الروحية المعنوية قوله تعالى: ﴿إِذَا لَقِيتُمۡ فِئَةٗ فَٱثۡبُتُواْ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرٗا﴾ (الأنفال: ٤٥) الآية، وفي معناها حديث (يا سعد وهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم؟) أي بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم وذلك أنه يزيد ثقة القلوب بالله تعالى ويقوي تكافل الأمة.

وإننا نرى أهل الشام الآن في غاية البؤس وضيق الرزق. والجيوش الفرنسية تدمر بلادهم وكثيرون منهم يهلكون جوعًا وعريًا فأين الأبدال وأسرارهم؟ وهل يعد منهم سلطان باشا الأطرش ورجاله من أبطال الدروز وفوزي بك القاوقجي ورجاله من أبطال الغوطة أم هم أهل الخرافات والثياب القذرة؟ إن هذه الروايات قد أفسدت بأس الأمة الإسلامية وصار المتصوفة وأهل الطريق المتمسكون بها فتنة لنابتة المسلمين ينفرون أولي الاستقلال العقلي والعلوم العصرية من الإسلام فيعدونه كغيره دين خرافات وأوهام كما أنهم عار على المسلمين أمام شعوب البشر الراقين وقد بلغ من جهلهم وفساد دينهم وأخلاقهم أنهم صاروا أعوان فرنسة في أفريقية من حدود تونس إلى ريف مراكش وقد آن لنا أن نعقل ونفهم ديننا من القرآن لا من هذه الروايات المنكرة التي صرفتنا عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ

- التي لا تحتمل التأويل ولا ينال منها التضليل، وآن لنا أن ندوس هؤلاء المضلين وكل من ينصرهم ويتأول لهم من سدنة القبور المعبودة لاعتقاد العامة أن الرزق وسعادة الدنيا تطلب من المدفونين فيها فقد صارت أمتنا بهذه الخرافات تحت أرجل جميع الأمم ولا تزال عامتها تعتقد أن الميتين ورجال الغيب هم سبب رزقها ودفع البلاء عنها؟

الكرامة والمعجزة [١]

السؤال:

السيد محمد بن هاشم علوي (بجاوة) أسألك عن كلمة: (كل معجزة لنبي فهي كرامة لولي) هذه الكلمة تلهج بها الناس عندنا لا سيما عبدة الخوارق، ولا أدري هل هي حديث أو أثر وما معناها؟

الجواب:

العبارة ليست حديثًا ولا أثرًا عن الصحابة، وهذه الاصطلاحات من المعجزة، والكرامة، والولاية قد حدثت بعدهم، وإنما هي كلمة لبعض المشايخ وافقت هوى الناس، فتلقوها بالقبول، وصارت عندهم من قبيل القواعد الدينية، وسارت بها الأمثال فيما بينهم، ونحمد الله أننا لم نعدم في شيوخ التصوف والعلم من أنكرها.

ينقل عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني والحليمي من أئمة الأشعرية، أنهما وافقا المعتزلة على إنكار الكرامات. وذكر التاج السبكي في طبقات الشافعية الكبرى أنه يزداد تعجبه من نسبة إنكارها إلى الأستاذ (وهو من أساطين أهل السنة والجماعة) وكذَّب ذلك، ثم قال ما نصه: (والذي ذكره الرجل في مصنفاته، أن الكرامات لا تبلغ مبلغ خرق العادة قال: وكل ما جاز تقديره معجزة لنبي، لا يجوز ظهور مثله كرامة لولي. قال: وإنما مبلغ الكرامات إجابة دعوة، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو مضاهي ذلك مما ينحط عن خرق العادة، ثم مع هذا قال إمام الحرمين: من أئمتنا هذا المذهب متروك. قلت: وليس بالغًا في البشاعة مبلغ مذهب المنكرين للكرامات مطلقا، بل هو مذهب مفصل بين كرامة وكرامة، رأى أن ذلك التفصيل هو المميز لها من المعجزات. وقد قال الأستاذ الكبير أبو القاسم القشيري في الرسالة: إن كثيرًا من المقدورات يعلم اليوم قطعا، أنه لا يجوز أن تظهر كرامة للأولياء لضرورة أو شبهة ضرورة يعلم ذلك، فمنها حصول إنسان لا من أبوين وقلب جماد بهيمة أو حيوانا، وأمثال هذا كثير. انتهى، وهو حق لا ريب فيه، وبه يتضح أن قول من قال: (ما جاز أن يكون معجزة

---

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ١١٥ - ١١٦.

النبي، جاز أن يكون كرامة لولي) ليس على عمومه، وأن قول من قال: (لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدي) ليس على وجهه اهـ. كلام السبكي هنا.

وقال بنفي العموم أيضًا في جوابه عن شبهة القائلين بأنه لو جازت الكرامة لاشتبهت بالمعجزة. وقال في الكلام على إحياء الموتى نحوه، ومنه قوله: (ولا أعتقد الآن أن وليًّا يحيي لنا الشافعي وأبا حنيفة حياة يبقيان معها زمانًا طويلا، كما عمرا قبل الوفاة، بل ولا زمنًا قصيرًا يخالطان فيه الأحياء، كما خالطاهم قبل الوفاة) .

محو الناس للأسماء من اللوح المحفوظ[1]

السؤال:

ومنه معطوفًا على السؤال السابق: وأسألك سيدي عن قول من سمعته يقول: (فلان محينا اسمه من اللوح المحفوظ) وهذا القائل ممن يدَّعون الكرامات والتصوف، وهو غبي عن أول ما يجب عليه، وإذا فرضنا حسن استقامته ومعرفته، فهل يسوغ له هذا القول؟ وما معناه؟ وهل هو مدح لمحو اسمه أم ذم؟ وقد أنكرت عليه قوله فلامني الناس المتهافتون على الخزعبلات؛ لصغر سني وعدم كبر عمامتي، وعدم قولي لمن يطلب من الدعاء، أنت في رقبتي. تفضل يا سيدي بين لي ما أشكل علي، فقد اختلج بخاطري أنهم مصيبون في تصديقهم قوله، وأنه ما قال منكرًا من القول، وأني مخطئ في إنكاري، وما يدريني أن الحق معهم، أجبني يا والدي.

الجواب:

إنك مصيب في إنكارك وهم المخطئون، وليس الحق بكبر السن أو العمامة، فقد ولى رسول الله - ﷺ - عتاب بن أسيد على مكة وهو ابن إحدى وعشرين سنة، فاثبت على فطرتك السليمة، ولا تقبل من أحد قولاً بغير دليل بيِّن. أما كلمة الدجالين، فلا تفهم إلا بالقرينة، فإنهم قد يريدون بمحو الاسم الحكم بالموت، وقد يريدون به إخراج المسمى من أهل المرتبة التي هو فيها حقيقة، كالولايات الدنيوية أي عزله منها، أو ادعاء كالذين يعترفون لهم بالولاية.

ومهما كان المراد، فهذا القول من الجرأة على الله، لا يصدر إلا من جهول، غرَّه افتتان العامة بدعاويه، وتقبيلهم ليديه. فصدقهم، وافتتن بنفسه، أو نسي بهذا الجاه ربه فأنساه نفسه. وينبغي لك أن تتلطف في الإنكار على هؤلاء؛ لئلا تأخذهم العزة بالإثم، فيؤذوك، فإنهم لخضوع العامة لهم يطغون، ويستحلون الإيذاء لاسيما إذا أمكنهم إخفاء سببه؛ ليدعوا أن

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ١١٦ – ١١٧.

المعترض قد عاقبه الله كرامة لهم، فإن أكثر كراماتهم المزعومة هي الإيذاء للناس، ولم نسمع أن أحداً منهم قد نال من الكرامة أن أنقذ بعض بلاد المسلمين من الظلم أو أخرجهم من ظلمات البدع والخرافات.

إطلاق لفظ مولانا على الناس[١]

السؤال: من محمد علي أفندي من موظفي كمرك (يافا).

حضرة العالم العلامة السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار الأغر..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته: أعرض أنني قد اطلعت على كتاب يدعى (صيانة الإنسان عن وساوس ابن دحلان) فرأيته قد فسر كلمة (مولى) بما معناه: أن كلمة مولى مشتقة من اسم الجلالة، فلا يجوز - والحالة هذه - إطلاقها على بني الإنسان، كأن يقال مثلاً (مولانا فلان) فكل إنسان قالها لإنسان غيره يشرك بالله! قرأت هذا وأنا بين الشك واليقين في كلامه؛ لأنني كثيرًا ما أسمع هذه الكلمة يقولها الناس لأناس غيرهم، فلم أر أحدًا يهديني للصواب سواكم، فأتيت برسالتي هذه مستفتيًا إياكم عن هذه الكلمة ودرجها مع الجواب بأول عدد يصدر من مجلتكم الغراء، فلا زلتم الملجأ لحل المشكلات، والوحيد في فك المعضلات آمين.

الجواب:

لقد غلا صاحب ذلك الكتاب في قوله الذي نقلتموه غلوًا كبيرًا، وأخطأ خطأ ظاهرًا؛ فلفظ المولى ليس مشتقًا من لفظ الجلالة الذي هو من مادة (وله)، بل هو مشتق من مادة الولاية أو الولاء، وقد بين الله تعالى في كتابه أن المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وما كل ما أطلق على الله عز وجل من الأسماء يحرم إطلاقه على غيره، كما هو معلوم من إطلاق لفظ (رؤف رحيم) على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن، ومن تسمية المسلمين أبناءهم بالحكم والرشيد وغير ذلك مما جاء في أسماء الله الحسنى. وقد استعمل المسلمون لفظ (المولى) من عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا العهد، وهو بمعنى السيد، وشاع عندهم إطلاقه على المعتوق، فكانوا يقولون: زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ، ونافع مولى ابن عمر (رضي الله عنه). ومن استعماله بمعنى السيد قول الخنساء رضي الله عنها في أخيها صخر.

وإن صخرًا لمولانا وسيدنا ... وإن صخرًا إذا نشتو لنحار

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٨١٤.

القُطب والأبدال والأنجاب والخَضِر وسند أهل الطريق[1]

السؤال:

أسئلة من الحجاز ، محبكم بالحجاز ، م ح ن.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

حضرة الأستاذ الحكيم والمصلح العظيم علامة الزمان سيدي العزيز السيد محمد رشيد رضا منشئ المنار حفظه الرب المنان.

أحييكم تحية تليق بمقامكم الكريم، وأسأل الله تعالى أن يحفظكم بحفظه السَّرْمَدِيّ، وأن يهدي الله بكم الضالين. وها أنا ذا مقدم لمقامكم الكريم أسئلة ذات بال نرجوكم الجواب عنها على صفحات مناركم المنير: ذكر الشيخ يوسف النبهاني في كتابه شواهد الحق (ص١٠١) أحاديث استدل بها على وجود الأقطاب والأبدال والأنجاب والأوتاد والنقباء، ووجود الخضر عليه السلام، وهذا لفظها: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إن لله تعالى في الأرض ثلاثمائة قلبهم على قلب آدم، وله أربعين قلوبهم على قلب موسى وله سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم، وله خمسة قلوبهم على قلب جِبْرَائِيلَ، وله ثلاثة قلوبهم على قلب مِيكائيل، وله واحد قلبه على قلب إسرافيل، فإذا مات الواحد أبدل الله سبحانه وتعالى مكانه من الثلاثة. إلخ.

عن علي رضي الله عنه أنه قال: البدلاء بالشام، والنجباء بمصر، والعصائب بالعراق، والنقباء بخُرَاسان، والأوتاد بسائر الأرض، والخضر عليه السلام سيد القوم. إلخ ولم يذكر النبهاني سندًا، ولا من أي كتاب من كُتُب الحديث أخرجها، فأرجوكم أن تفيدوني: هل تصح هذه الأحاديث؟ وهل الخضر عليه السلام حي إلى هذا الزمان؟ وما قولكم فيمن يُكذِّب بوجود الخضر وغيره من الأقطاب؟ نرجوكم الجواب الكافي الشافي.

وفي كتاب النبهاني شواهد الحق ص١٣٢ يقول: إن الشيخ الأمير أجازه بثبته، وما اشتمل عليه من علوم الشريعة والطريقة، ومن معقول ومنقول وذكر سنده من الأمير إلى الحسن البصري عن سيدنا علي، عن النبي ﷺ، عن جبريل، عن ميكائيل، عن إسرافيل، عن عزرائيل، عن اللوح، عن القلم، عن الرب الجليل جل جلاله، وتقدست صفاته وأسماؤه.

أرجوكم أن تفيدوني عن هذه الإجازة بهذه الصيغة المذكورة، هل هي معتبرة عند

---

(١) المنار ج ١١ (١٩٠٨) ص ٥٠ - ٥٩.

المحدثين ويعمل بها، أم هي ضرب من الخرافات؟ وما على من أنكرها؟ وهل يصح اجتماع الحسن البصري بسيدنا علي أم لا؟ ؛ أفيدوني، ولكم الأجر سيدي.

في كتاب النبهاني صحيفة ١٣٠ قال: ومن كتب الإمام ابن تيمية كتاب العرش، قال في كشف الظنون: ذكر فيه أن الله سبحانه وتعالى يجلس على العرش، وقد أخلى مكانًا يقعد معه فيه رسول الله ﷺ، كما ذكر ذلك أبو حيان في النهر في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ (البقرة: ٢٥٥) وقال، يعني أبو حيان: قرأت في كتاب العرش لأحمد بن تيمية ما صورته بخطه. انتهت عبارة كشف الظنون، ثم نقلها من طريق آخر عن السبكي وحط على الشيخ ابن تيمية، ونسبه إلى القول بالتجسيم وهو بَرَاء من ذلك.

فلما رأيت هذه العبارة بحثت عن كتاب العرش، ووجدته عند بعض الأصدقاء، فقرأته مِرَارًا، ونسخته بيدي من النسخة، وما وجدت لهذه العبارة رائحة، والنسخة التي قرأتها ونسختها هي بخط يماني بدون نقط الظاهر أنها من عهد قديم، وكادت أن تمزق من قِدَمِها ولحقتها الأَرَضَة. فما قولكم في هذه العبارة؟ أيجوز نسبتها إلى هذا الإمام بعد أن بحثنا عنها، فما وجدناها في كتابه؟ أفيدوني ولكم الأجر سيدي.

الجواب:

نقول قبل كل شيء: إن الشيخ يوسف النبهاني لا يوثق بعلمه ولا بنقله، ولا ينبغي أن تحفلوا بكتبه، وقد سُئِلنا غير مرة عن بعض الخرافات التي يبثها في كتبه الملفقة، فلم نجب السائلين بشيء؛ إذ كان يتوقف ذلك على مراجعة الكتب التي يسألون عما ورد فيها، وأي عاقل يسمح بإضاعة وقته في مراجعة تلك الكتب. أما وقد ذكرتم في هذا الرقيم ما سألتم عنه؛ فإليكم الجواب، والله الهادي إلى الصواب.

أما الجواب عن السؤال الأول - فاعلم أنه قد ورد في الأبدال عدة روايات لا يصح منها شيء، وإن أشار في كنز العمال إلى تصحيح حديث علي عند أحمد (الأبدال يكونون بالشام وهم أربعون رجلاً، كلما مات رجل أبدل الله مكانه رجلاً يسقي بهم الغيث، وينتصر بهم على الأعداء، ويصرف عن أهل الشام بهم العذاب) وفي رواية عنه إنهم ستون. وفي رواية عن عُبَادة عند أحمد، وأخرى عن أبي هريرة أنهم ثلاثون أخرجها عنه ابن حبّان في تاريخه.

ولم أرَ أحدًا من المحدثين الحفاظ خرج ما ذكره النبهاني عن علي، ولكن ذكره ابن حجر الهَيْتَمِيّ في الفتاوى الحديثية على أنه من كلام علي كرّم الله وجهه، لا من روايته المرفوعة إلى النبي ﷺ. وكذلك حديث ابن مسعود لم أر من أخرجه عنه باللفظ الذي ذكره. ولكن ابن

حجر أورده في فتاواه بعد أثر علي عازيًا إياه إلى اليافعي (وذكر في نسخة الفتاوى المطبوعة بمصر الرافعي وهو غلط مطبعي)، ولم يقل عن ابن مسعود، ولا غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

وكان ابن حجر نقل عن اليافعي أن الأبدال سبعة على الأصح؛ ولذلك قال بعد أن أورد حديثه: (والحديث الذي ذكره - إن صح - فيه فوائد خفية، منها أنه مخالف للعدد السابق قبله، ومنها أنه يقضي أن الملائكة أفضل من الأنبياء، يَعْني خلافًا لجمهور أهل السنة) . إلى آخر ما قاله على تقدير صحة الحديث، وما هوبصحيح، فلا حاجة إلى التعب في استنباط الفوائد والمباحث فيه. ثم قال ابن حجر بعد بحثه فيه: واعلم أن هذا الحديث لم أر من خرجه من حفاظ المحدثين الذين يُعتمد عليهم، ولكن وردت أحاديث تؤيد كثيرًا مما ورد فيه.

وذكر ما ورد وحاول تقويته بالحديث الصحيح الذي رواه الشيخان وغيرهما من طرق كثيرة، وهو: (لا تزال طائفة من أمتي قائمة على الحق، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون على الناس) ثم نقل عن الإمام أحمد أن الأبدال هم أهل الحديث، وعبارته: (إن لم يكونوا أهل الحديث، فمن هم؟) واعتمد ابن حجر أن الخلاف في العدد من قبيل الاصطلاح.

ثم ذكر واقعة له مع مشايخه في ذلك، نذكرها هنا لِما فيها من الدلالة على أنهم كانوا يقلدون المتصوفة في هذه المسائل من غير أن يقوم عليها دليل من النقل.

قال: (ولقد وقع لي في هذا المبحث غريبة مع بعض مشايخي هي أني إنما رُبِّيت في حجور بعض أهل هذه الطائفة - أعني القوم السالمين من المحذور واللوم - فوقر عندي كلامهم؛ لأنه صادف قلبًا خاليًا فتمكن. فلما قرأت في العلوم الظاهرة وسني نحو أربعة عشر سنة (كذا) فقرأت مختصر أبي شجاع على شيخنا أبي عبد الله الإمام المجمع على بركته وتنسكه وعلمه الشيخ محمد الجويني بالجامع الأزهر بمصر المحروسة، فلازمته مدة، وكان عنده حدة، فَانْجَرَّ الكلام في مجلسه يومًا إلى ذكر القطب والنجباء والنقباء والأبدال، وغيرهم ممن مر، فبادر الشيخ إلى إنكار ذلك بغلظة، وقال: (هذا كله لا حقيقة له، وليس فيه شيء عن النبي ﷺ) فقلت له - وكنت أصغر الحاضرين معاذ الله بل هذا صدق وحق لا مرية فيه؛ لأن أولياء الله أخبروا به، وحاشاهم من الكذب. وممن نقل ذلك الإمام اليافعي، وهو رجل جمع بين العلوم الظاهرة والباطنة.

فزاد إنكار الشيخ وإغلاظه علَيّ، فلم يَسَعني إلا السكوت فسكتُّ وأضمرت أنه لا

ينصرني عليه إلا شيخنا شيخ الإسلام والمسلمين وإمام الفقهاء والعارفين أبو يحيى زكريا الأنصاري، وكان من عادتي أني أقود الشيخ محمد الجويني لأنه كان ضريرًا، وأذهب أنا وهو إلى شيخنا المذكور - أعني شيخ الإسلام زكريا - يسلم عليه. فذهبت أنا والشيخ محمد الجويني إلى شيخ الإسلام، فلما قربنا من محله قلت للشيخ الجويني: لا بأس أن أذكر لشيخ الإسلام مسألة القطب ومن دونه وننظر ما عنده فيها. فلما وصلنا إليه أقبل على الشيخ الجويني، وبالغ في إكرامه، وسؤال الدعاء منه، ثم دعا لي بدعوات منها: (اللهم فقهه في الدين) وكان كثيرًا ما يدعو لي بذلك، فلما تم كلام الشيخ، وأراد الجويني الانصراف قلت لشيخ الإسلام:

يا سيدي القطب والأوتاد والنجباء والأبدال وغيرهم مِن يذكره الصوفية هل هم موجودون حقيقةً؟ فقال: نعم، والله يا ولدي، فقلت له: يا سيدي إن الشيخ - وأشرت إلى الشيخ الجويني - ينكر ذلك ويبالغ في الرد على من ذكره. فقال شيخ الإسلام: هكذا تفعل يا شيخ محمد؟ وكرر ذلك عليه حتى قال له الشيخ محمد: يا مولانا شيخ الإسلام آمنت بذلك وصدَّقت به وقد تُبْت. فقال: هذا هو الظن بك يا شيخ محمد. ثم قمنا، ولم يعاتبني الشيخ الجويني على ما صدر مني. اهـ

فيؤخذ من هذه الواقعة أمور (منها) : أن ابن حجر الهيتمي تربى في حِجر بعض أهل الطريق، وصار تقليدهم وجدانًا له لا يقبل فيه قول مشايخه، وإن كانوا عنده من أئمة العلم والعمل والتنسك كالشيخ الجويني، وهذا هو السبب في إنكاره الشديد على شيخ الإسلام ابن تيمية، الذي كان لا يقبل في الدين شيئا إلا إذا ثبت في الكتاب أو السنة نصًا أو دلالة. ومن اتبع وجدانه وشعوره النفسي في الأمر لا يقبل فيه دليلاً وقد قال الأستاذ الإمام: (إن غاية التصوف جعل الدين وجدانًا للإنسان الذي يتربى عليه، لا يقبل فيه مناقشة ولا جدالاً) وهذا حسن إذا لم يدسّ في الدين ما ليس منه.

(ومنها) بيان أنه كان يوجد في علماء الأزهر الأعلام الصالحين إلى ذلك العصر من ينكر جَهْرًا على من يقول بوجود القطب والأبدال وأضرابهم.

(ومنها) أن سؤال شيخ الإسلام زكريا عن المسألة كان مبنيًا على أن ما يقوله الصوفية في القطب والأبدال صحيح أم لا لا على أن ذلك هل صحّ في الأحاديث أم لا. وكذلك كان جواب ابن حجر لشيخه الجويني، فقد قال له: إن الأولياء أخبروا بذلك وحاشاهم من الكذب. ولم يقل: إن ذلك قد صح في الحديث.

وهذا يوافق قوله الذي أشرنا إليه آنفًا في الاختلاف في عدد الأبدال أنه من الاصطلاحات

ولا مشاحة في الاصطلاح. (ومنها) أن شيخ الإسلام لم يحتج على الشيخ الجويني بحديث في ذلك.

ونحن نقول أيضًا: إن الصوفية اصطلحوا على وضع هذه الأسماء لمسميات، اعتبروا فيها صفات خاصة، ولا مشاحة في الاصطلاح، كما قال ابن حجر.

وجملة القول أن حديث ابن مسعود الذي أورده النبهاني لم يروه الحُفّاظ عنه، فهو مُخْتَلق عليه، وإن حديث علي لم يَرِد أيضًا باللفظ الذي أورده النبهاني، بل ورد بألفاظ أخرى أقواها ما أخرجه الإمام أحمد، وقد تقدم. ومن هنا تعلم أن النبهاني لا علم له بالحديث، وإنما هو حاطب ليلٍ لا يوثق بنقله، كما لا يُوثق برأيه، ولا يُعتد باختياره؛ فإنه مقلد للمقلدين الذين يروجون الخرافات وكل ما يحظى صاحبه عند العامة. فهذا هو الجواب عن السؤال الأول.

وأما الجواب عن الثاني - وهو: هل الخضر في الأحياء إلى اليوم؟ فاعلم أن العلماء قد اختلفوا فيه، فنفاه بعضهم، وأثبته آخرون، ولكن لم يقل أحد: إنه يجب على الناس الإيمان به. والنفي هو الأصل، وليس عند المثبتين دليل من كتاب الله، ولا من الأحاديث التي يُحتج بها، ولا من الإجماع الأصولي (كيف والمسألة خلافية) والقياس لا مدخل له في المسألة، فدعوى وجود الخضر في الأحياء لا تقوم لها حُجة شرعية، وإنما تبع القائلون بها الصوفية؛ لِثقتهم بهم في كل شيء، حتى إنهم لا ينكرون عليهم ما يخالف الشرع مخالفة صريحة، بل يؤولونه إن لم يؤولوا النص الشرعي.

على أن بعض الصوفية يقولون: إن الخضرية مقام أو مرتبة لبعض الصالحين يطلق لفظ (الخضر) على كل من يصل إليها. فما ذكر من اجتماع بعض الصوفية بالخضر يفسر بذلك. ومنهم الشيخ الأكبر صاحب الفتوحات المكية؛ فإنه يذكر أنه اجتمع بالخضر كثيرًا، ويذهب بعضهم إلى أنَّ مراده بذلك الاجتماع الروحاني، كما يقول: إنه اجتمع بفلان، وفلان من الأنبياء. وغيرهم ممن علم موتهم باليقين كالسبتي ابن هارون الرشيد، فإنني قرأت له في الفتوحات أنه رأى إنسانًا يطوف بالبيت مع الطائفين، فينفذ من بين الرجلين المتلاصقين من غير أن يفصل بينهما أو يشعرا به فعلم أنه روحاني، فتبعه حتى كلمه وعلم أنه السبتي ابن هارون الرشيد.

وقد أطال السيد الآلوسي الكلام في المسألة في تفسيره روح المعاني، فكتب فيها عدة أوراق لعله أودعها كل ما قيل فيها، وخرج منها على أنه لا دليل على وجود الخضر حيًّا لا من الشرع ولا من العقل.

وأما الجواب عن الثالث - وهو ما حكم من يكذب بوجود الخضر وغيره من الأقطاب؟ فقد علم مما مر أنه لا يطالب مسلم بأن يؤمن بذلك، ولم يقل أحد من أئمة

الأصول والكلام: إن ذلك من عقائد المسلمين. فلا شيء على من كذب ذلك، وقد رأيت أن الشيخ الجويني كان ينكر ذلك وهو معدود من أئمة العلماء الصالحين بالأزهر، ولولا واقعة ابن حجر معه التي استتبعت معاتبة شيخ الأزهر أو شيخ الإسلام زكريا لبقي على إنكاره ككثير من العلماء.

وأما الجواب عن الرابع - وهو: هل إجازة أهل الطريق التي ذكرها النبهاني معتبرةً عند المحدثين؟

وعن الخامس - وهو هل أخذ الحسن البصري عن علي كرم الله وجهه؟ فجوابهما: (لا لا) . قال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: حديث أن النبي ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة عند الصوفية باطل لا أصل له. قال ابن حجر: (لم يرد في خبر صحيح ولا حسن ولا ضعيف أن النبي ﷺ ألبس الخرقة على الصورة المتعارفة بين الصوفية أحدًا من أصحابه، ولا أمر أحدًا من أصحابه بفعل ذلك.

وكل ما يُروى في ذلك صريحًا فهو باطل)، وقال: (من المفترى أن عليًا ألبس الخرقة الحسن البصري. فإن أئمة الحديث لم يثبتوا للحسن من علي سماعًا، فضلاً عن أن يلبسه الخرقة)، وقد صرح بمثل ما ذكره ابن حجر جماعة من الحفاظ كالدمياطي، والذهبي، وابن حبان، والعلائي، والعراقي، وابن ناصر. اهـ

وأما الجواب عن السادس - وهو (ما على من أنكرها) أي إجازة الصوفية بخرقتهم عن الحسن عن علي - فقد علم جوابه مما قبله، وهو أنه ليس على المنكر لذلك إلا ما على كل من ينكر الأحاديث الموضوعة المعزوة إلى الرسول ﷺ - كذبًا وافتراءً عليه، وهل عليهم إلا الثناء الحسن؟

وأما الجواب عن السابع - وهو: أيجوز نسبة تلك العبارة في التجسيم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية بعدما وجد كتاب العرش التي قيل إنها فيه، فتبين أنها ليست فيه؟ فجوابه أن ذلك لا يجوز، بل كان من الأدب مع هذا الإمام الجليل أن يبرأ من مثل هذه العبارة وإن وجدت في كتاب معزو إليه، ويحكم بأنها مدسوسة في ذلك الكتاب عليه، فقد عهد من المضلين أن يدسوا في كتب المشهورين، كما وقع للشعراني في حياته وأثبت هو وغيره وقوع ذلك لغيره.

كيف لا، وإن بين أيدينا كُتبًا كثيرة في التوحيد من مصنفات ابن تيمية، وكلها مؤيدة لمذهب أهل السنة الصحيح وسلف الأمة الصالحين لا تعدوه قط.

إثبات الولاية بالرؤى والأحلام(١)

السؤال:

ما هو رأي المنار فيما رواه مُكاتب إحدى جرائد العاصمة (اللواء) بمركز ميت غمر تحت عنوان (ميت يتكلم) وخلاصة روايته تنحصر في أنه رأى في منامه كأن شخصًا يخبره بأنه مدفون في جزيرة بقريتهم، ويسأله تكليف العمدة بنقله لقبر آخر، فقصّ الرجل على العمدة رؤياه، وهذا قال له: من أين لنا معرفة محله؟ وفي الليلة التالية رأى من أتاه أولاً في نومه، يقول له: أخبر عمدتكم أن اسمي (عمرو بن وهب) وسأجعل لكم علامة على قبري فانقلوني، فكان بعد ذلك أنهم وجدوا علامتين عرفوا بهما محل القبر ففتحوه ووجدوا فيه ميتًا نظيف الثياب أسود اللحية؛ فنقلوه إلى قبر في غير الجزيرة إلى آخر ما في رسالة المكاتب.

هذا ملخص تلك الرواية المدهشة التي نطلب من المنار الزاهر أنه يفيض القول عليها من جهة مطابقتها للعلم، سواء كان شرعيًا أو وضعيًا، مع مراعاة الجواب على تصور وضع العلامتين، وعدم طروء التحليل على هيكل ذلك الجسم، ووجه الاتصال بين الروح والجسد، وسماع صوت من جانب الميت على ما ورد في رسالة أخرى بتلك الجريدة جاءت تصديقًا للرواية الأولى، وذلك أن ناقلي الميت عندما رأوا جثته ذعروا، وولوا مدبرين فسمعوا (أقبلوا أقبلوا فإن الجنة هي المأوى) ومن هو (عمرو بن وهب) في سير السابقين إن صح في رأي حضرتكم أن المسألة خوارق العادات، وتنطبق على الدين الحنيف من جهة إمكان وقوعها ولكم الفضل.

الجواب:

أصابت الشمس جرة ماء فسخن جانبها الذي أصابته فجاء الفيلسوف فحول الجرة، وجعل الجانب الساخن إلى جهة الأرض والجانب البارد إلى الشمس، ثم نادى تلامذته وسألهم يمتحنهم عن العلة في كون الجانب المقابل للشمس باردًا والجانب الملاقي للأرض الباردة سخنًا؟ فطفقوا ينتحلون العلل، وهو يردها ويبيِّن فسادها حتى اعترفوا بالعجز، وسألوه بيان العلّة الصحيحة، فقال لهم: إن الواجب أن يتثبت في معرفة الشيء أولاً، ثم يبحث عن سببه، وعلّته، وما سألتكم عنه غير حقيقي، وإنما قلبت الجرة لأختبر فطنتكم.

---

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٤) ص ١٨٣.

وهكذا نقول: أثبت لنا أن الأمر وقع حقيقة بلا حيلة، وسل بعد ذلك: هل يصح أن نعتقد بأن الميت الذي رأوه أولاً في المنام، ثم كلمهم في اليقظة، هو من الأولياء؟ وما هو تاريخه؟ أمثال هذه الحكايات تكثر في الأمم الجاهلة المستعبدة للخرافات، ولقد روي أمثالها عن أهل أوربا في القرون المظلمة، حتى كان في بعض بلاد فرنسا موضع يسمونه (الشهداء) كانت الأموات تظهر فيه جهارًا لا سيما في الليل، ولماعقل الناس لم تعد تظهر! ! فمن الناس من يكذب في هذه الحكايات المنقولة، ومنهم من يظهر غريبة من هذه الغرائب بالمواطأة مع أشخاص آخرين لمنفعة ما، ومنهم من تعرض له شبهات في ذلك نعرف كثيرًا منها، وليس هذا موضع شرحها، ولكننا سنذكر بعض الشواهد.

أما حكم الرُؤى والأَحْلام في الشرع فهو أنه لا يُبْنَى عليها حُكم، ولا يثبت بها شيء من الأشياء، حتى صرّح العلماء بأن من يرى النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - في الرؤيا ويتلقى منه أمرًا أو نهيًا لا يجوز له في اليقظة أن يعتمد على ذلك؛ لعدم الثقة بضبطه لِمَا يرى وانتفاء اختلاط الأمر عليه فيه، ولأن الله تعالى لم يتوف نبيه إليه إلا بعد أن أتم الدين على يديه، ولم تبق حاجة إلى بيان آخر فيه (إلا أن يؤتي الله عبدًا فهمًا في القرآن) كما ورد، ولكن عوامَّ المسلمين وجهالهم كجهال سائر الملل يرون أن الرؤى والأحلام من أَرْكان العلم والعِرْفَان، لا سيما إذا كان موضوعها الخرافات والأوهام.

وأما القول ببقاء أجساد الأولياء بعد الموت فهو من القول بغير دليل مع تكذيب الحسِّ لذلك، ومخالفته لسنة الله تعالى في تحليل الأجساد ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا ۝٦٢﴾ (الأحزاب: ٦٢) وورد في الأنبياء حديث عند أحمد وغيره، ولا يفيد القطع فيعارض الحس والنصّ؛ لأنه من الآحاد، وورد ما يخالفه في يوسف - عليه السلام - فقد أخرج الطبراني والحاكم من حديث أبي موسى والخرائطي في مكارم الأخلاق من حديث عليّ أن موسى - عليه السلام - استخرج عظام يوسف من قبره بأمر من الله قبل خروجه من مصر، وصيغة الأمر هكذا: (إنك عند قبر يوسف فاحمل عظامه معك)، وفيه أنهم أخرجوا عظام يوسف والناس يزورون قبر يوسف في جامع الخليل بفلسطين مع العلم بأنه دُفِنَ في مصر اعتمادًا على هذا الحديث، وأن موسى أحضر عظامه ودفنها هناك؛ فإذا بحثوا في سند الحديث، أو قالوا: لا يعتمد عليه لأنه من الآحاد، نقول: نعم، ولكنه موافق لسنة الله والحديث الآخر على كونه من الآحاد معارض بسنة الله في الخلق التي قال في كتابه، وأثبت النظر في خليقته أنها لا تتبدَّل، ولا تتحوَّل؛ فإنْ لم تأخذ به فلنترك كل ما يقال في ذلك، ونهدم ذلك القبر، حتى لا نكون مزورين.

وكذلك كلام الموتى مخالف لسنن الكون الثابتة بالعقل والنقل قطعًا، فلا نقول به إلا بدليل قطعيٍّ، كأنْ نشاهد بأعيننا ميتًا قد ثبت موته قطعًا، ثم تكلم، ونحن نسمع منه من غير مظنة شعوذة ولا تلبيس. أما طرق التلبيس في هذا المقام فكثيرة نذكر حادثتَيْنِ منها على سبيل النموذج.

في طرابلس الشام قبر وليّ يسمى (سيدي عبد الواحد) في حجرة عند باب مسجد منسوب إليه، وقد كانت الحكومة أسكنت في هذا المسجد طائفة من مهاجري الشركس بعد الحرب الروسية العثمانية الأخيرة، وقد حدث ذات ليلة أن فر أولئك المهاجرون من الجامع بنسائهم وأولادهم ومتاعهم زاعمين أنهم رأوا السيد عبد الواحد الولي خرج من قبره بهيئة نورانية، وصعد المنبر ووجْهه يتلألأ نورًا، وطردهم من هناك. اعترف بهذه الكرامة كبيرهم وصغيرهم وذكرهم وأنثاهم، وكانت شهادة حالهم أقوى دلالة على صدقهم من لسان مقالهم؛ إذ لولا ذلك لما خرجوا من ذلك المأوى الكثير المرافق، المتدفق الأمواه بتلك الهيئة المنكرة.

حقًّا إنهم قد رأوا رجلاً خرج من القبر يتألق وجهه نورًا محسوسًا، وصعد المنبر وأشار بطردهم من المسجد، ولكن من هو ذلك الرجل؟ هل هو السيد عبد الواحد المدفون هناك من عدة قرون كما ينقلون؟ كلا، إنه الشيخ أحمد المغربي إمام المسجد وخطيبه، وابن ناظره ضاق بوساختهم ذرعًا، ولم يجد حيلة لطردهم من المسجد إلا هذه الطريقة؛ لأن العوام عبيد الخرافات والأوهام، وقد استحضر مادة فسفورية، واختبأ بحيلة لم يدركوها تحت تابوت الخشب الموضوع على القبر من أول الليل وكان أخبر بعض أصحابه بما دبره من الكيد. فلما جنَّ الليل وأخذ القوم مضاجعهم مسح وجهه بالمادة النيِّرة، ثم أحدث في مرقده اضطرابًا وصوتًا نبههم فهبوا وأسرعوا إلى جهة الحجرة فرأوا التابوت قد ارتفع، وخرج من الأرض رجل يزهر وجهه بالنور فولوا مذعورين وفتح هو الباب الذي كان يظنُّونه مقفلاً، ولكن مفتاحه كان معه وابتدر المنبر وأشار إليهم بوجوب الخروج من المسجد فلبوا خاضعين خاشعين. وقد سمعت هذا الحديث منه كما سمعه كثيرون.

وحدثني إلياس أفندي الحداد الطرابلسي المقيم في القطر المصري أنه مرَّ في عهد الحداثة بمقبرة ليلاً فرأى رجلاً خرج من أحد القبور ومشى أمامه على بعد، ورأى معه نورًا فلم يشك في أنه أحد القديسين أو الشهداء لأن اعتقاد عوامّ النصارى في ذلك كاعتقاد عوامّ المسلمين أخذ هؤلاء عن أولئك ما أخذوه عمّن قبلهم بالتقليد لِمَا يسمعون من العجائز والبله. فملكه الرعب ولم يكن له مندوحة عن السير، حتى إذا قرب من العمران الذي يقصده نبح كلب

على هذا الرجل النوارني الذي كان يمشي بالنور أمام إلياس أفندي فأجابه هذا بالنُباح؛ فإذا هو كلب، وإذا بالموضع الذي خرج منه قبر منبوش، وإنما مثله الخيال رجلاً لأن الرائي لم يكن يعرف أن الكلاب ونحوها تبرق أعينها في الليل، وكانت الخرافات متمكنة من خياله، فلَمّا رأى شيئًا غير معهود؛ إذ خرج من بطن الأرض بنور معه لم يشك في أنه مثال لتلك الحكايات التي كان سمعها من بعض الجاهلين، وغلب خياله على حسّه فكان من الواهمين.

أمثال هَذَيْن الشاهدَيْن يحار فيهما العقل الصغير قبل أن يسمع تأويلهما، وبيان الحقيقة فيهما، ولكن ذلك لا يمنعه أن يصدق ما يشابههما من الحكايات مما لا يظهر له تأويله إلا إذا نضب ينبوع الخرافات من خياله، وزال سلطان الوهم من قلبه.

وهكذا يقيس الجاهل ما لا يعرف سببه على ما لم يعرف سببه، كما يرد العاقل ما لا يعرف إلى ما يعرف.

وقد حدث مثل هذا الحُلم لرجل من أغنياء مديرية الجيزة رأى في نومه ولياً أخبره أنه مدفون في مكان كذا، وأخبره بنسبه فاشترى قطعة من الأرض بثمن غال وبنى له فيها قبراً مُشْرِفا، وقبة عظيمة فخسر بذلك من دينه وعقله أضعاف ما خسر من ماله.

ومن المصائب أن الجرائد التي من وظيفتها محاربة الأوهام، هي في مصر تزيد الناس غِشاً؛ فقد سمعنا أن جريدة (اللواء) لما نشرت خرافة السؤال أقرّتْها.

فمثل هذه الجرائد كمثل رؤساء الأديان المضلّين الذين يوافقون العامة على أهوائها لأجل الانتفاع بما عندها من الحطَام، ولتمكين الجاه في نفوسها، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

دعوى رؤية النبي ﷺ في اليقظة[1]

السؤال:

ما حكم الخرافة التي ذكرها الشيخ عليش في فتاويه في باب الأصول من كتابه ذلك فقال :إن الشعراني نقل عن علي الخواص أن الأئمة المجتهدين لا يثبتون حكماً إلا إذا شاوروا النبي ﷺ يقظة ومشافهة، وأنهم معصومون من الخطأ، إلى غير ذلك مما لا يقبله الشرع ولا العقل، وأن السيوطي ذكر عن نفسه كما في ورقة بخطه أنه رأى النبي ﷺ خمسا وسبعين مرة يقظة، حسبما تقفون على ذلك في كتابه المومأ إليه في باب الأصول.

---

(١) المنار ج ٢٦ (١٩٢٥) ص ٧٣٤.

ثم إنا لما أنكرنا ذلك وكتبنا فيه نقداً في بعض الجرائد هنا قام بعض من يزعم أنه على علم ما ،فأنكر علينا إنكارنا على من يدعي رؤية النبي ﷺ يقظة بعد وفاته بثمانمائة سنة ،إلى غير ذلك مما تقفون عليه من المدهشات بل المخزيات.

والآن نطلب منكم عملاً ًبالأصول وقواعدها وانتصاراً لطريقتنا الإصلاحية السلفية أن تشيروا إلى ذلك في عدد من أعداد المنار المقبلة ،وذلك يكون خدمة للعلم والفقه الصحيح إذ لا تتقرر الأحكام الشرعية بما ذكر.

الجواب:

ما نقله الشيخ عليش عن الشعراني عن علي الخوّاص من استشارة الأئمة المجتهدين للنبي ﷺ يقظة في كل حكم أثبتوه، ومن القول بعصمتهم، فهُما من الباطل الذي لا يقبله إلا الخرافي الجاهل، فالمسلمون قد أجمعوا على عدم عصمة العلماء المجتهدين، وصرحوا بجواز الخطأ عليهم، إلا أن بعض الشيعة قد قالوا بعصمة بعض الذين خلَوْا من أئمة أهل البيت كالأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وقد كان المجتهدون يقولون القول ثم يظهر لهم أنه خطأ فيرجعون عنه، ولو لم يثبتوا حكمًا إلا بالتلقي الصحيح عن النبي ﷺ لما رجع أحد منهم عن قول قاله في إثبات حكم أو نفيه، ولَما أوصى مَنْ أوصى منهم (كالشافعي) بأن من صح عنده حديث يخالف قوله فليتبع الحديث ويضرب بقوله عرض الحائط، وكتب الشعراني مشحونة بالخرافات، وقد أطال القول في هذه المسألة في كتاب (الميزان) وسيأتي ما فيه.

هذا، وإن أولئك المجتهدين لم يدَّعِ أحد منه هذه الدعوى، بل كانوا يستنبطون الأحكام من أدلتها ويتناظرون فيها، ويرد بعضهَم قول بعض بالدليل، ولم يدَّعِ أحد منهم العصمة ولا ادعاها لهم أصحابهم ومؤيدو مذاهبهم، بل اعترفوا بأنهم خطئونَ، وأن كل أحد يؤخذ من كلامه ويُرد عليه إلا النبي ﷺ كما كان يقول مالك، ولو صحَّت الدعوى لكانت أقوالهم كلها على تعارضها وتناقضها كنصوص الكتاب والسنة، والواقع أن أكثرها اجتهادًا يحتمل الخطأ والصواب وهذا معنى وصفهم بالمجتهدين، والصحابة كانوا أعلم بدين الله من أئمة الفقه، ولم يقل أحد بعصمتهم ولا بأنهم كانوا يرون النبي ﷺ بعد موته، ويستفتونه فيما أشكل عليهم. والروايات في اختلافهم وتشاورهم فيما اختلفوا فيه في عهد الراشدين كثيرة، ولو كان كبار الصحابة والتابعين الذين نقلوا إلينا القرآن والسنة يرون النبي ﷺ في اليقظة، ويتلقَّون عنه الأحكام لعَرف هذا عنهم الخوّاص والعوام، ولما وقع المسلمون فيما وقعوا فيه من الاختلاف العلمي والعَملي.

ثم إن الذين ادعوا أنهم يرون النبي ﷺ في اليقظة، ويسألونه عن الأحاديث المروية عنه وعن الأحكام والحقائق والحلال والحرام والكفر والإيمان، ويختلفون في كل ذلك اختلافًا يدور بين النفي والإثبات - فكيف يمكن أن تصح دعواهم؟ روي عن السيوطي أن النبي ﷺ أخبره أنه ليس في جامعه الصغير حديث موضوع، أي مكذوب عليه ﷺ، وروي عن غيره أنه سأله ﷺ عن عدة أحاديث من هذا الكتاب فأنكرها، وصرح بأنه لم يقلها، وهي من غير الأحاديث التي قال رجال الحديث كالمناوي وغيره بوضعها.

ومن مفاسد هذه الدعوى أنها فتحت للدجالين باب الإفساد في هذا الدين، وبث العقائد الباطلة المخالفة لنصوص القرآن القطعية الدلالة والمجمع عليها في الملة، دع مخالفتها للأحاديث الصحيحة عند جميع حفاظ السنة، وتجد الكثير منها في كتب المتصوفة كالشيخ أحمد التيجاني الذي ضل بطريقته الألوف والملايين من أهل إفريقية، ولا سيما الجزائر، ولولا أن في كتب بعض المشهورين بالولاية والعلم كالشعراني إثباتًا لهذه الدعوى بدعوى أخرى هي ما يسمونه بالكشف لكُفِي المسلمون هذا الشر المستطير.

لقد كان الضرر والفساد لهذه الدعوى كبيرين، ولم نر لها أدنى فائدة توازي أدنى غائلة منها، وعلماء أصول الدين وعقائده وأحكامه متفقون على أن الكشف والإلهام ليس من أدلة الشريعة، ولا يثبت به حكم، ولا تقوم به حجة، قال في جمع الجوامع وشرحه: لعدم ثقة من ليس معصومًا من الأولياء بخواطره، لأنه لا يأمن دسيسة الشيطان فيها، وأهل السنة لا يقولون بعصمة أحد في إلهامه وغيره إلا الأنبياء عليهم السلام كما تقدم.

وأما مسألة رؤية النبي ﷺ في اليقظة، أي رؤية روحه الشريفة القدسية، متشكلة بصورته الكاملة الجسدية - فقد اختلف العلماء فيها، فنفاها قوم، وأثبتها آخرون ممن يدّعونها أو يُصدقون من ادّعوها من الصوفية، ومن الثقات من قال بإمكان حصولها في حالٍ بين النوم واليقظة، ونظم بعضهم هذا الرأي بقوله:

ومــن يــدعــي فــي هــذه الــدار أنــه ... يــرى المصطفى حــقًّــا فــقــد فــاه مشتطا

ولـكـن بـين الـنـوم والـيـقـظـة الـذي ... يــحــاول هــذا الأمــر مـرتـبـة وسـطـى

ويجد القارئ هذا البحث في المواهب اللدنية وشرحها، وفي الإبريز، وفي بحث الكرامات من طبقات الشافعية الكبرى للسبكي وغيرها، وقد كنت قرأت هذا وغيره وكتبت في المسألة بحثًا طويلاً في كتاب (الحكمة الشرعية في المحاكمة بين القادرية والرفاعية) الذي ألفته في أثناء طلبي للعلم بطرابلس الشام.

ويعلل النفاة لرؤية اليقظة ما روي عن بعض كبار الصوفية من ادعائها، ومنهم الأتقياء العدول، والعلماء الفحول، الذين يجلّون عن تهمة الكذب والافتراء؛ يعللون ذلك بأنهم هؤلاء لم يفتروا تلك الدعوى افتراء، وإنما كان ما يرونه نوعًا من المثال، يتجلى عند استغراق الفكر في الخيال، على حد قول الشاعر:

يمثلك الشوق الشديد لناظري فأطرق إجلالاً كأنك حاضر

ولكن كبار الصوفية على إثباتهم للرؤية الخيالية يقولون أن لهم رؤية أخرى هي جمعية روحية تكون في حال التجرد من الجسم المادي الكثيف، والانسلاخ من سلطان الحس، فهي مشاهدة الروح للروح في شكل الجسد، ولا تتوقف على فتح العينين ولا على وجود النور، بل هي تكون مع عدمهما أكثر، ومن الفرق بينهما وبين الرؤية الخيالية، أن الذي يتمثل في الخيال هو ما نقش في مركز التصور لما كان شاهده هذا الرائي أو تخيله، فهو يختلف باختلاف الأشخاص كالأحلام، والرؤية الروحية ليست كذلك، وآية صحتها أنها لا تتضمن أخذ شيء عنه ينافي القرآن أو غيره من أصول الشريعة أو فروعها القطعية.

وقد ذكر صاحب الإبريز عن شيخه الدباغ من أمثلة الرؤية الخيالية جزارًا في مدينة فاس مات ولده؛ فوجد عليه وجدًا عظيمًا، فتمثل له وهو يمشي مع الجزارين في السحر يقصدون المذبح، وصار يتكلم معه، حتى نبهه أحد رفاقه سائلاً إياه عما سمع منه؟ فأخبره أن ولده كان يمشي بجانبه ويكلمه.

وأعرف امرأة بلهاء في بلدنا كانت دائمًا تخاطب الموتى ممن لهم شأن كبير عندها كأخ لها مات شابًّا ومن غيرهم، وهذا نوع مما ينقل في هذا العصر عن الروحيين في بلاد الإفرنج كلها.

وربما أعود إلى التوسع في هذه المسألة وما يتعلق بها مما يسمى اليوم باستحضار الأرواح.

وجملة القول أن رؤية الأرواح على القول بصحتها إنما تقع في حالة غيبة عن الحس والإدراك العقلي، ومتى عاد صاحبها إلى الحالة الطبيعية يكون كالمستيقظ من النوم، فلا يوثق بضبطه لكل ما رآه، وهي لا يثبت بها حكم شرعي، ويجب القطع ببطلان كل ما ينقل في هذه الحالة عن روح النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء والمتقين مخالفًا لما ثبت شرعًا أو وجودًا بدليل قطعي والسلام.

الكرامات المزعومة[1]

السؤال:

م. غ، في (سوريا) قرأت في العدد الخامس من منار هذه السنة جوابكم على السؤال التاسع عشر؛ فذكرني واقعة جرت معي وأنا في السابعة أو الثامنة من العمر فأحببت أن أقصها على سيادتكم لأرى رأيكم فيها.

كنت في مدرسة، وكان الطريق إليها قريبًا من مقبرة، فكان دأبي أن أمر على المقبرة كل يوم صباح مساء لأقرأ الفاتحة لشهيد فيها يسمونه زين العابدين، فيومًا أنا واقف في قبة هذا الشهيد رأيت يدًا مجردة عن الجسم تدور فوق الصندوق الموضوع على قبره، فحدقت ببصري برهة لأرى بقية الجسد فلم أر شيئًا فدهشت حينئذ، واستولى عليّ الجزع وفررت هاربًا إلى البيت وقصصت ما رأيته على والدتي، ولم أزل أتذكر ذلك كلما مررت بطريق ذلك الشهيد، فالمرجو من فضيلتكم كشف القناع عن هذا الأمر، على أنكم تعلمون حق العلم أنني من أشد الناس إنكارًا للبدع والخرافات والأوهام والضلالات لا أخاف في ذلك لومة لائم؛ لأني أعتقد أن المحاباة في دين الله غير جائزة، ولو لغرض صحيح كما أوضحتموه في المنار الزاهر غير مرة.

الجواب:

يزعم الألوف من المصريين أنهم يرون أشباح الشهداء في البهنسا تطوف في أعلى قبة هناك، وقد أراد بعض علماء الأزهر اكتشاف هذا الأمر الذي يستند فيه العوام إلى المشاهدة؛ فذهب غير واحد إلى هناك غير مرة فتبين لهم أن هذه الكرامة مصنوعة للمرتزقين هناك من السدنة، وأن الذي يُرى في القبة إنما هو ظلال رجال يطوفون وقت الأصيل حول القبة في مكان يحاذي الكوى من أعلاها، فيوهم السدنة النساء والأطفال ومن في حكمهم من الرجال أنها شخوص الشهداء، حدثني بهذا الشيخ محمد بخيت العضو الأول في المحكمة الشرعية العليا، والشيخ أبو الفضل الجيزاوي من مدرسي الدرجة الأولى في الأزهر كل على حدته، زاد الأول اكتشاف حيلة أخرى، وهي أنهم يطلعون الناس في قبر هناك على رأس مكسو بشعر طويل يزعمون أنه رأس شهيد لم يتغير بمرور القرون عليه، ولكن الشيخ وصل إلى الرأس فإذا هو جمجمة قديمة بالية وإذا بالشعر قد ألصق عليها حديثا بنحو صمغ أو غراء، لأجل التغرير والإغراء، ولهؤلاء الدجالين حيل كثيرة في خداع الأغراء، وحسبك قصة أحمد المغربي السابقة في الاعتبار.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٧) ص ٤١٣ – ٤١٥.

وهناك تعليل آخر لما يتراءى لبعض الناس من نحو الذي ظهر لكم، وهو أن اشتغال الخيال بالشيء من هذا القبيل ينتهي أحيانًا بتمثل بعض الخيالات للمرء كأنها محسوسة كما شرحنا ذلك في مبحث رؤية الأرواح من مقالات الخوارق والكرامات؛ فراجعه في مجلد المنار السادس فالأرجح عندي أن ما ظهر لكم من هذا القبيل، ومنه ما نسب إلى الشيخ أحمد الرفاعي أو إلى الشيخ علي أبي شباك الرفاعي من رؤية كف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - يقظة فهي رؤية خيالية لا حقيقية حسية.

على أن رؤية الأرواح غير مستحيلة عقلاً، ولكن العاقل لا يسلم بخلاف مقتضى الظاهر إلا بدليل قطعي لا يحتمل التأويل، ودعوى رؤية أرواح الأولياء وأجساد الشهداء كانت شائعة في كثير من بلاد أوربا في القرون المتوسطة التي يسمونها المظلمة، فلما جاء عصر العلم والنور تلاشت تلك الدعاوي فلم يبق لها إلا أثر ضعيف في بعض عامة القرى، وكذلك يكون في غير تلك البلاد فإن سنته تعالى في جميع أصناف البشر واحدة، ثم إن المشتغلين بالعلم من الأوربيين يدعون أنهم وصلوا أخيرًا إلى اكتشاف طريقة صناعية لاستحضار الأرواح ورؤيتها، وأن بعض الناس أشد استعدادًا لها من بعض، فإن صح هذا كان طريقًا طبيعيًّا لتعليل بعض المشاهدات، ولكنها لا تعد من قبيل الكرمات.

اقتحام الشيعة النار وكرامات آل البيت[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في زنجبار صلاح الدين بن ناجي بن علي الكسادي.

من صغيركم صلاح الدين بن ناجي بن علي الكسادي من زنجبار في ٢٣ المحرم سنة ١٣٣٩.

إلى حضرة جناب الأفخم العلامة الأستاذ السيد محمد رشيد رضا المحترم دام إقباله.

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، سيدي بطَيِّ الأحرف ورقة قطعناها من الجريدة الرسمية بزنجبار أحببنا أن نطلعكم عليها، مضمونها أَن الشيعة الإمامية الاثنا عشرية يوقدون في ليلة العاشرة من المحرم في حفرة طويلة عريضة نارًا قوية ويمرون فوقها ولا تحرقهم، وكنا قبل نسمع بهذا العمل أنه في الهند، وهذه السنة شاهدنا بأعيننا هذا العمل بطرفنا.

ويزعمون أنها معجزة من معجزات أهل البيت، وكذلك يزعمون أن شجرة في الهند

(١) المنار ج ٢٢ (١٩٢٠) ص ٣٤-٤٢.

يخرج منها دم في كل شهر محرم، وقد كثر من إخواننا الشيعة بطرفنا مثل هذه الأشياء، ولولا أن بين أيدينا كتب العلامة ابن تيمية قدس الله روحه لكان أكثر الناس تشيعوا، وقد عرفناكم بذلك لأجل أن تبينوا لنا الحقيقة على صفحات المنار حتى ينجلي ما التبس علينا، ولكم من الله الأجر، ومن خلقه الشكر، والسلام.

ترجمة

ما نشر في جريدة زنجبار الرسمية الإنكليزية أرسل إلينا الوصف الآتي للأعياد المحلية لعاشر المحرم ولعله يلذ القراء: من المعلوم الذي لا شك فيه أن تذكار استشهاد الحسين هو من أهم الأعياد الإسلامية؛ لأن أول صدع عظيم حدث في الإسلام كان بناءً على هذا الحادث، أعني مسألة الحق بالخلافة.

تحتفل فرقة الشيعة في زنجبار كل سنة باستشهاد الحسين بشعور انفعالي عظيم ذي تأثير شديد، ففي ليلة العاشر من المحرم يضرب المخلصون صدورهم ورؤوسهم، ويخوضون في النار وهم ينادون باسم محمد والحسين بنغمة مؤثرة تبكي الناظرين، بل تحزن صدر السنيين، وغيرهم من المتفرجين، ولا يصاب أحد من المخلصين بضرر، ثم ذكرت الجريدة الرسمية أن عاشوراء هذه السنة كانت أول فرصة حدث فيها الاحتفال باقتحام النار في جزيرة زنجبار اهـ.

الجواب:

إن اقتحام بعض أفراد الشيعة الإمامية النار في الاحتفال بذكرى استشهاد الإمام الحسين السبط - عليه السلام - في عاشوراء له نظير عند بعض المنتمين إلى الطريقة الرفاعية وغيرها من طرق المتصوفة، ومنهم من يحمي حديدة في النار حتى تحمر ثم يلحسها بلسانه حتى تبرد ويزول احمرارها، وكثير من الناس المنتمين إلى أديان ومذاهب ونحل مختلفة في أقطار كثيرة يأتون بأعمال غريبة في نظر جماهير الناس.

وهذه الأعمال الغريبة التي تتناقل جميع الأمم أخبارها ثلاثة أنواع:

(**أحدها**) صناعة الشعوذة التي يحذقها بالتعلم والتمرن وخفة الحركة أناس كثيرون، فيأتون من الأعمال ما يعجز عنه غيرهم، وقد تخيل إلى الناظر الشيء على غير صورته أو حقيقته، كأن ترى لسان أحدهم يصيب النار وهو لا يمسها بل يقرب منها ويلقي لعابه عليها، وأسهل من ذلك اقتحام نار موقدة بسرعة لا تكفي لعلوق النار بالمقتحم، وقد رأينا بعض الصبيان في بعض قرى سورية يتبارون في اقتحام نار يوقدونها، وقلما تعلق بثوب أحد منهم.

(**النوع الثاني**) غرائب حقيقية يستعان عليها بالعلم بخواص الأشياء كعلم الكيمياء والكهرباء وغيرهما، وإنما تكون غرائب عند الجاهل بأسبابها، وكذلك النوع الأول، إنما يراه غريبًا من يجهل تلك الصناعة وما فيها من الحيل والتخيل.

(**النوع الثالث**) غرائب مصدرها تأثير النفس الإنسانية بقوة إرادتها وغيرها من الخواص الروحانية كاستعدادها للعلم ببعض الأمور الواقعة أو المستقبلة من غير طريقي الحس والفكر، وهذا النوع يتفاوت أهله فيه تفاوتًا عظيمًا بالاستعداد الفطري وبالرياضة الروحية.

والمتكلمون يطلقون على كل ما جاء على خلاف المعروف المعهود مما لا يعرف له سبب كلمة (خوارق العادات)، ويعدون منها الآيات التي يؤيد الله تعالى بها رسله - عليهم السلام - ويسمونها المعجزات، والخوارق الحقيقية لا تتكرر كثيرًا؛ لأن ما يتكرر هو عادي؛ لأنه يعود كما بدأ، وكل ما كان من علم أو صناعة أو قوة نفسية تستخدمها الإرادة البشرية فهو من جنس المعتاد ويتكرر؛ أن صاحبه يفعله بإرادته واختياره، وانحصاره في أفراد وفئات من الناس هو كانحصار سائر الصناعات والعلوم في متعلميها ومزاوليها وقوة الاستعداد الجسدي في أهلها.

وأما آيات الرسل التي أيدهم الله تعالى بها للدلالة على صدقهم في دعوى الرسالة عنه فليست مما تتعلق به قدرتهم وإرادتهم بحيث يأتونها متى شاؤوا كسائر أفعالهم الاختيارية ولا مما يتلقى بالتعليم، ولذلك أمر الله تعالى خاتم رسله الذي أكمل دينه به أن يجيب من اقترحوا عليه الآيات بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ (العنكبوت: ٥٠) بقوله: ﴿سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٣﴾﴾ (الإسراء: ٩٣) ولكنها من شؤونه تعالى يجريها على أيديهم متى شاء، إما بغير كسب منهم ألبتة كإعجاز القرآن وعصا موسى، وإما مقارنة لكسب ما منهم يأتونه بإذنه ليس له من التأثير في خرق العادة إلا الصورة؛ كرمي نبينا - ﷺ - المشركين بقبضة من الرمل على البعد منهم أصابت أعينهم على كثرتهم وبعدهم عنه واختلاف أوضاعهم وحالاتهم عند الرمي، وذلك قوله تعالى له: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ (الأنفال: ١٧) ومن هذا القبيل إبراء الأكمه والأبرص وإحياة الموتى لعيسى - عليه السلام - وإن جاز أن تكون قوة روحانيته الوهبية هي المؤثرة بإذن الله تعالى فيه، وكرامات الأولياء أكثر ما تكون من النوع الثالث للغرائب.

وأما السحر فليس من خوارق العادات في شيء، وإنما هو صناعة تؤخذ بالتعلم والتمرن وتدخل فيما ذكرنا من أنواع الغرائب المعتادة التي يقصد بها الكيد والمكر والخداع، ولذلك اتهم فرعون السحرة بأن ما فعلوه مع موسى مكر مكروه في المدينة متواطئين عليه، وقال

تعالى لموسى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴿٦٩﴾﴾ (طه: ٦٩) وقال في تأثير كيدهم وشعوذتهم فيه: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾ (طه: ٦٦) وذكر أن هاروت وماروت كانا يعلمان الناس السحر ببابل، وخوارق العادات لا تكون بالتعلم كما تقدم؛ وفاقًا لما قاله الشيخ محيي الدين بن العربي.

إذا تدبر السائل ما تقدم علم أن ما ذكره من اقتحام بعض الشيعة للنار هو مما ذكرنا من العادات المكررة، والشجرة التي زعموا أنها تقطر دمًا في شهر المحرم لا وجود لها، فأنا لم أسمع بها قبل ورود هذا السؤال، لا في بلاد الهند أيام كنت فيها ولا في غيرها، ولما جاء هذا السؤال سألت بعض أفاضل الشيعة الذين يعرفون الهند وإيران والعراق، فقال: لم نسمع بذكر هذه الشجرة في الهند ولا في إيران ولا في العراق. وهذه الأقطار الثلاثة هي مواطن الشيعة الإمامية ومأوى الملايين منهم، وفيها معاهدهم الدينية الكبرى، فكيف يجهل فيها أمر هذه الشجرة ويعرف في زنجبار وحدها؟ !

وهب أن ما ذكر من اقتحام النار لا دخل فيه لصنعة ولا خفة وأنه كرامة لأهل بيت رسول الله ﷺ فأي دخل في ذلك لمذهب الإمامية ومقتض لترك غيره إليه؟ وهل هو إلا مذهب موافق لسائر مذاهب المسلمين المعروفة في أكثر مسائل العبادات والمعاملات، ومخالف لها في مسائل قليلة كما يخالف بعضها بعضًا، وجميع أصحاب المذاهب الإسلامية يجلون آل بيت رسول الله ﷺ ويحبونهم ويوالونهم ويرون أنهم أهل لكل كرامة من الله تعالى في الدنيا والآخرة إلا ما شذ فيه بعض الخوارج الذين يتبرؤون من أمير المؤمنين علي المرتضى - كرم الله تعالى وجهه - ومن أفراد آخرين من الصحابة وأئمة الدين. وأس الإسلام ما أجمع عليه المسلمون ولا سيما في الصدر الأول، وكل ما وقع فيه الخلاف بين أئمة العلم والفقه فهو من المسائل غير القطعية في الدين التي يختلف فيها الاجتهاد، ولا ينحصر الصواب فيها بفرد من الأفراد، وفي كل من المنتمين إلى المذاهب المنتشرة صالحون وطالحون، وأبرار وفجار، فإن أوتي أحد الصالحين من أهل مذهب منها كرامة فلا وجه لجعلها حجة في ترجيح مذهبه على سائر المذاهب في جميع المسائل الخلافية ولا في بعضها، ولو كان حجة لاستغنى به عن الاجتهاد والاستدلال.

استطراد في تفرق المسلمين والعبرة بمأتم عاشوراء

سبق لنا البحث في أمثال هذه المسائل مرارًا، وإنه ليحزننا أننا لا نزال في أشد الحاجة إلى تكرير تذكير عامة إخواننا المسلمين من جميع المذاهب في جميع الأقطار بأنه قد آن لهم أن يتركوا هذا التغاير والتناظر في المذاهب الذي أضعف الدين، وفرق كلمة المسلمين، فإن

المصائب العامة المشتركة أفصح معلم، وأحكم مؤدب، وقد توالت عليهم نذرها، ووضحت لهم عبرها، ولا سيما في هذه السنين، ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٢٦﴾﴾ (التوبة: ١٢٦) بلى قد رأى الأكثرون ما لم يكونوا يرون، ولكنهم لا يزالون يعمهون، وقد أضاعوا معظم الفرص، ولا يزال لديهم مجال للعمل، فإن أضاعوا بقية الفرصة فهم هالكون.

قد كانت ذكرى قتل الحسين وإقامة المآتم له مما يقصد به غلاة الساسيين من الباطنية وأتباعهم زيادة التفريق بين المسلمين، وتأريث الضغائن والأحقاد بينهم، استرسالاً مع تلك الدسائس المجوسية التي دست في الصدر الأول الكيد للمسلمين الذين أزالوا ملك المجوس وسلطانهم الديني وملكهم الكسروي، وكان جميع الصادقين في الإسلام من شيعة آل البيت النبوي وغيرهم غافلين عن ذلك جاهلين به، وظل بعض المتعصبين يقصد بمثله في بعض الأوقات تقوية العصبية والتذكير بأخذ الثأر من المعتدين الظالمين، ولكن من هم اليوم؟ وإعادة الحق إلى الأئمة الوارثين، وأين هم اليوم؟ فعل العباسيون ببني أمية فعلتهم، وفعل العبيديون بالعباسيين فعلتهم، وصار المسلمون دولاً كثيرة أحاط بها الخطر منذ قرنين أو أكثر، فأي استعداد اتخذ لذلك في مجموع الأمة الإسلامية، أو في أي مملكة من ممالكها؟ أين هم من العمل بما صح مِن أن مَنْ مات وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية؟ لقد مزقوا نسيج الوحدة، ولم يبق من الجامعة الدينية في أي جماعة منهم إلا أسباب الفرقة، ولقد صار هذا المأتم كسائر ما أحدث المسلمون المختلفو المذاهب من الاحتفالات باسم الدين، عادات تقليدية تشبه الملاهي التي يجتمع الناس لسماع القصص التاريخية والخيالية، بل هي أقل فائدة وأكبر ضررًا من تمثيل القصص المذكورة في الأمم الحية.

لو كان المسلمون يعيشون عيشة الجد لجعلوا الاجتماع في عاشوراء لذكرى مولد الإمام الحسين - عليه رضوان الله وسلامه - وسيلة سياسية لإحياء المقصد العظيم الذي بذل هذا السبط الشهيد السعيد حياته العالية الغالية في سبيله، لا حدثًا دينيًا يزيد تفريق الكلمة، ولا لعبًا بالسلاح والنار وندبًا بالخطب والأشعار لا يبعث على إقامة حق، ولا تجديد ملك، بل هو إما أن يضر وإما أن لا ينفع، ذلك المقصد الذي لم ترتق أمة من الأمم الراقية في هذا العصر إلا على أيدي رجال من أهله يصح أن يسموا حسينيين بما كان من استهانتهم بالحياة الدنيا في سبيل دك سلطان الظلمة المستبدين بأمتهم، وإقامة سلطة عادلة مقيدة برأي الأمة مكانها، ذلك هو الإمام الأعظم لمن تسميهم الأمم العزيزة اليوم بالفدائيين المنقذين لها، فهل يوجد أحد من زعماء مأتم عاشوراء في قطر من الأقطار بث هذه الفكرة فيه، أو فكر فيها؟

شاهد تاريخي في مأتم عاشوراء

كان الباطنية من زنادقة المجوس وغيرهم ممن قبل دعوتهم قد اتخذوا شيعة آل البيت ذريعة إلى مقصدهم السياسي الذي ذكرناه آنفًا، وسبق لنا بيانه من قبل، وكان جل كيدهم موجهًا إلى جعل ملك الإسلام في قبضتهم ليمكنوا من قتله بسيفه، وقد نجحوا بتأسيس الدولة العبيدية الفاطمية بمصر، ولكن هذه الدولة زالت قبل أن يتمكنوا من إزالة الإسلام بها، وهذه الدولة هي التي أحدثت مأتم عاشوراء في مصر للمقصد الذي قامت به.

الاعتقاد بولاية شخص معين[1]

السؤال:

ما حكم الاعتقاد بولاية شخص معين؟

الجواب:

إن ما يعتقده عوام المسلمين في الولاية والأولياء في هذه الأزمنة لم يكن معروفًا في صدر الإسلام بالمرة، فلم يكن الصحابة يدعون بعض عبادهم بالأولياء. والولي في اللغة: الناصر والصديق ومتولي الأمر، وجاء في القرآن أن لله أولياء وللشيطان أولياء، وأن المؤمنين بعضهم أولياء بعض والكفار والمنافقين بعضهم أولياء بعض. فولي الله من ينصر دينه ويقيم سننه وشريعته وولاية المؤمنين بعضهم لبعض عبارة عن تناصرهم في إعلاء كلمته وإقامة دينه وشريعته.

والله ولي الذين آمنوا بمعنى أنه هو الذي يتولى أمورهم، وليس لهم من دونه ولي ولا نصير؛ فمن اتخذ وليًا يعتقد أنه يتولى بعض أموره في غير ما يتعاون به الناس بعضهم مع بعض فقد اتخذه شريكًا كما علمت من آية الزمر التي مرت في جواب السؤال السادس ومثلها آيات كثيرة.

ليس لمؤمن أن يعتقد جزمًا أن أحدًا من الناس بعينه قد مات وهو ولي لله تعالى مرضي عنه له في دار رضوانه ما وعد به أولياءه، لأن ذلك تعدٍّ على علم الغيب، وقول على الله بغير علم، وقد أجمع العلماء على أن الخاتمة مجهولة وأنه لا يقطع لأحد بالموت على الإيمان وبكرامة الله له بالجنة إلا بخبر عن الشارع، وإنما نحسن الظن بجميع المؤمنين، ومن عرفنا استقامته على الشرع كان ظننا فيه أحسن ورجاؤنا له بفضل الله أكبر. أخرج البخاري في

(١) المنار ج٩ (١٩٠٦) ص ١٣٩ – ١٤٠.

صحيحه عن أم العلاء - امرأة من الأنصار - أنهم اقتسموا المهاجرين أول ما قدموا عليهم بالقرعة، قالت: فطار لنا - أي وقع في سهمنا - عثمان بن مظعون من أفضل المهاجرين وأكابرهم ومتعبديهم وممن شهد بدرًا فاشتكى فمرضناه حتى إذا توفي وجعلناه في ثيابه دخل علينا رسول الله ﷺ فقلت: رحمة الله عليك أبا السائب فشهادتي عليك لقد أكرمك الله تعالى. فقال لي رسول الله ﷺ: **(وما يدريك أن الله أكرمه؟)** فقلت: لا أدري بأبي أنت وأمي يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: **(أما عثمان فقد جاءه اليقين والله إني لأرجو له الخير. ما أدري وأنا رسول الله ما يُفعل بي)** ، قالت: فوالله لا أزكي أحدًا بعده أبدًا. فهذا الحديث الصحيح يكفي في قطع ألسنة المفتاتين على الله الذين يجزمون بأن فلانًا وفلانًا ممن يعرف وممن لا يعرف من أولياء الله المكرمين عنده قطعًا، وأن لهم فوق ذلك السلطان في عالم الغيب وعالم الشهادة، وما أجهلهم بالله وكتابه وبهدي رسوله وسيرة سلف الأمة الذين نقل عنهم في الخوف وعدم الجزم بأمر الآخرة - ما فيه عبرة للجاهلين لو كانوا يوعظون به حتى أن المبشرين بالجنة من الصحابة ما كانوا يأمنون مكر الله وكانوا يقولون: ما يدرينا أن النبي ﷺ بشرنا بشرط الاستقامة على ما كنا عليه معه وأننا فُتنّا من حيث لا ندري.



البابية ودين البهائية[1]

السؤال:

من طائفة – من طلبة المدارس العليا ، جناب الأستاذ الفاضل: سلامًا واحترامًا، وبعد.

فقد قرأنا في بعض الكتب الإفرنجية الموضوعة حديثًا أنه ظهر في بلاد العجم منذ ستين عامًا رجل يقال: إنه هو المهدي المنتظر، وبشر بمجيء نبي، ويزعمون أن نبوته قد صحت، فقد جاء رجل اسمه بهاء الله وآمن به خلق كثير من كافّة الأديان، وخليفته الآن هو ابنه عباس أفندي نزيل مصر الآن؛ فنرجو إيقافنا على حقيقة هذا المذهب الجديد، وإبداء رأيكم فيه بما أنكم مِمَّنْ يُلجأ إليه في مثل تلك المسائل ولكم الفضل.

الجواب:

البابية فرقة من الباطنية. والبهائية منهم يعبدون الرجل الملقب ببهاء الله، وقد بينا حقيقة أمرهم في مجلدات المنار الماضية، ولما جاء زعيمهم عباس أفندي القطر المصري عدنا إلى الكلام في بيان حالهم، وذكرنا نبذًا تاريخية من سيرة سلفهم الإسماعيلية والقرامطة فَراجِعُوا هذا في المجلد الماضي؛ فإن شكل عليكم بعد ذلك شيء من أمرهم فراجعونا فيه.

ثم إن مسألة كون نبينا محمد ﷺ خاتم النبيين والمرسلين على ثبوتها بنصوص الكتاب والسنة هي ثابتة بالعقل عند كل من يعرف حقيقة الدين الإسلامي ووجه حاجة البشر إلى

(١) المنار ج ١٥ (١٩١٢) ص ٧٣١ – ٧٣٢.

الدين مطلقًا، فإن كتابه القرآن الحكيم وسنته في بيانه قد بينا للناس كل ما يحتاجون إليه من أمر الدين في طور استقلال نوعهم ورشده بالعقل والعلم، وقد كانت الأديان السماوية قبلة مؤقتةً كما بين ذلك المسيح عليه الصلاة والسلام في مَعْرِض البشارة به إذ قال ما معناه: إنه لا يمكن أن يبيِّنَ لِمَنْ بعث فيهم كل ما يحتاجون إليه – أي لعدَم استعدادهم – وإن الذي يأتي بعده و الذي يبين لهم كل شيء؛ لأن الدين سار كالمخاطبين به على سنة الارتقاء، وقد بين الأستاذ الإمام هذا المعنى بإجمال بليغ في رسالة التوحيد، وذكرناه في المنار مِرَارًا. وسنشرحه شرحًا وافيًا إنْ شاء الله تعالى في مقدمة التفسير التي تُبين فيها كليات الإسلام بالتفصيل، ووجه الحاجة إليه واكتفاء البشر بالاهتداء بها في الوصول إلى منتهى الكمال البشري الممكن.

الدخول في الجمعيات السرية[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في دمشق الشام – ابن الأمير محمد سعيد.

حضرة مدير مجلة (المنار) الإسلامية.

نرجوكم الإجابة على هذه الأسئلة الآتية، ولكم منا الشكر، ومن الله عظيم الأجر.

هل يجوز لمؤمن أن يدخل جمعية سرية مختلطة من دون أن يقف على (كذا) ؟

وهل ورد في النهي عن ذلك في شيء من الآيات والأحاديث؟

هل يجوز لمسلم أن يدخل على جمعية رئيسها من غير أبناء دينه؟

هل يباح لمسلم أن يلقب بفارس الهيكل، وما أشبه هذا اللقب المختص في هذه الأزمان ببعض الجمعيات الغير المتدينة.

الجواب:

المؤمن حر، يجوز له أن يدخل في كل عمل مشروع، وكل جمعية عملها مشروع، وإن كان بعض أعضائها أو رئيسها من غير المسلمين، فالعبرة إنما هي بالعمل، هل هو جائز شرعًا أم لا؟ فإذا تألفت جمعية خيرية لإسعاف الذين يصابون بالمصائب؛ كالجريح والحريق (كجمعية الإسعاف في مصر) ، أو جمعية طبية خيرية كالجمعيات التي تتألف لمقاومة بعض الأمراض؛ كالرمد الصديدي والسل الرئوي، أو لتحسين أحوال العجزة كالعميان، أو ترقية بعض العلوم

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٤٢٩ – ٤٣١.

النافعة كالطب والزراعة، فيجوز للمسلم أن يدخل فيها مع غيره، ولا يضره أن يكون رئيسها غير مسلم؛ إذ ربما كان غير المسلم أقدر على النفع فيها من المسلم. فالجمعيات في هذا الزمان كالأحلاف التي كانت في الجاهلية؛ منها ما هو على خير وما هو على شر. فأما ما كان من حلفهم على الفتن والغارات فهو الذي قال فيه ﷺ: (لا حلف في الإسلام) رواه مسلم.

وأما حلفهم على التعاضد والتساعد ونصر المظلوم كحلف الفضول فهو الذي قال فيه ﷺ: (وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزده الإسلام إلا شدة) وقال: (شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفًا لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت) هكذا أورده ابن الأثير مختصرًا، وفي كتب السير (لقد شهدت) ويعني حلف الفضول الذي عقدته قريش في تلك الدار بعد حرب الفجار، والمتحالفون فيه هم بنو هاشم وبنو المطلب ابني عبد مناف وبنو أسد بن عبد العزى وبنو زهرة بن كلاب وبنو تيم بن مرة، تحالفوا وتعاقدوا على أن لا يجدوا في مكة مظلومًا من أهلها أو من غيرهم إلا قاموا معه، حتى يردوا إليه مظلمته، وإنما سمي حلف الفضول تشبيهًا بحلف كان قديمًا بمكة أيام جرهم؛ على التناصف والأخذ للضعيف من القوي وللغريب من القاطن، قام به رجال من جرهم كلهم يسمى الفضل منهم؛ الفضل بن الحارث والفضل بن وداعة والفضل بن فضالة. قاله ابن الأثير في النهاية.

وقيل: إنهم تحالفوا على أن يردوا الفضول على أهلها، ولا يقر ظالم على مظلوم، فالمراد بالفضول ما يؤخذ ظلمًا أي فاضلاً عن الحق زائدًا عليه.

والذي لا يجوز للمسلم هو أن يدخل في جمعية، يتحالف مع أهلها ويتعاهد على أمر مخالف للشرع؛ ومنه أن يطيعهم فيما يأمرونه به بقرار الجمعية كائنًا ما كان أي: ولو مخالفًا للشرع كإعطاء الشيء إلى غير أهله، وقتل من لا يجوز قتله شرعًا، كما هو شأن بعض الجمعيات السياسية السرية. ولا ينبغي له أن يدخل في جمعية لا يعرف مقصدها؛ لأنه ربما كان مقصدًا محرمًا؛ ولأنه لا يليق بالعاقل أن يلتزم القيام بما يجهل حقيقته وعاقبته، فإن دخل في جمعية على أنه ليس فيها شيء مخالف للشرع الثابت، ثم ظهر له فيها ما يخالفه ولم يستطع إزالته، وجب عليه أن يتركها ويتبرأ منها.

وأما لقب (فارس الهيكل) فلا يحظر على أحد أن يلقب به نفسه أو ولده، إلا إذا ترتب على ذلك مفسدة أو محرم كغش أو إيهام باطل، وإلا فالألفاظ مباحة للناس في الأسماء والألقاب لا يكره منها إلا ما يدل على معنى مكروه أو فيه دعوى العظمة، كما ورد في الحديث الصحيح النهي عن التسمي بملك الأملاك وملك الملوك.

عقيدة الدروز[(١)]

السؤال:

سعيد أفندي قاسم حمود في كنتون أوهايو من (أمريكا الشمالية) دار بين جماعة منا معشر المسلمين وجماعة من الدروز اللبنانيين حديث أفضى إلى ذكر الحشر والنشر والموقف العظيم، فقال أحد الدروز: هل تعتقدون أيها المسلمون بيوم القيامة وبالجنة والنار؟ فقلت: نعم، قال: فأنتم إذن كالعيسويين.

فاستوقفته حينئذ عن هذه المحاجة التي أدت به إلى الكفر وجئتكم أنا وإخواني المسلمين سائلين عن هذه الشيعة الدرزية هل تؤمن بمحمد ﷺ وبيوم البعث؟ أم ماذا يعبدون وبماذا يؤمنون؟ عرفونا لنكون على حذر ونؤدبهم بمناركم المؤيد إلى أبد الآبدين آمين.

الجواب:

لا يضرنا معشر المسلمين أن نوافق النصارى في بعض عقائدهم، فالأصل موافقة جميع الأديان في العقائد، ولولا تحريف الأمم وإضاعتهم لَما خالفت عقيدة نبي عقيدة من قبله من الأنبياء. وأما الدروز فإنهم فرقة من فرق الباطنية الذين انشقوا من المسلمين وهم يؤمنون بمحمد ﷺ وبالقرآن ولكنهم يحرفون القرآن بالتأويل كسائر الباطنية ويعتقدون بأن العلي والبار وأبو زكريا وعلي والمعل والقائم والمنصور والمعز والعزيز والحاكم إله واحد، والحاكم هذا هو أعظمهم ويعبرون عنه بمولانا، ويدينون بتوحيده وهو الحاكم بأمر الله من الملوك العبيديين المعروفين بالخلفاء الفاطميين، والحاكم هذا كان ظالمًا وظلمه مشوب بفن من الجنون. ومبنى عقيدة الدروز على التناسخ، وقد ذكرنا طرق الاستدلال عندهم وبعض عقائدهم في مقالات المصلح والمقلد في المجلدين الثالث والرابع من المنار، ولا حاجة للإطالة بها والجدال معهم عبث؛ فإنه لا قانون في دينهم للاستدلال إذ العمدة فيه على الحروف وحساب الجمل، على أن العارفين بالدين منهم قليلون وهم الذين يدعونهم العُقَّال. وقد رأينا من المتعلمين على الطريقة العصرية ومن أهل البصيرة والنباهة من يتمنون نشر التعاليم الإسلامية في قومهم، ولو وجد للمسلمين نهضة للتعليم ورقي في العلم والاجتماع لسهل عليهم جذب معظم هذه الطائفة في زمن يسير.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٧٨٢ – ٧٨٣.

أسئلة حول الوهابيه[١]

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم - من صاحب الإمضاء، محمد عبد الرؤوف مفتي.

حضرة صاحب الفضل والفضيلة العالم العلامة الأستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء دام محفوظًا. سلامًا واحترامًا وبعد: فإني أرفع ما يأتي، راجيًا التكرم بالإجابة على صفحات مجلة المنار الأغر ليكون النفع عامًّا:

ما رأي فضيلتكم في عقيدة الوهابيين ساكني الحجاز ونجد وغيرهما وهل هي موافقة لعقيدة أهل السنة والجماعة أم لا؟ ! تفضلوا بالجواب ولكم الأجر والثواب.

الجواب:

عقيدة الوهابية: هي عقيدة أهل السنة والجماعة التي كان عليها سلف الأمة الصالح من الصحابة والتابعين وحُفَّاظ السنة التي كان أكبر المدافعين عنها عند ظهور البدع وتأييد الدولة العباسية لها - إمام أئمة السنة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى. فإن صح عن أحد منهم خلاف لشيء مما كان عليه أحمد وجمهور السلف فإنما يكون ذلك عن جهل منه بالمسألة التي خالف فيها فلا يتخذ دليلاً على أنه مذهبه ومذهب قومه كما نرى كثيرًا من أتباع سائر المذاهب في الأصول والفروع يخالفون أئمتهم عن جهل في الغالب.

القاديانيه ومسيح الهند[٢]

السؤال:

من أحد القراء في زنجبار: نكتب ملخص هذا السؤال لكثرة الغلط في عبارته لُغةً وإملاءً وإعرابًا، وهو أن الدعوة إلى مسيح الهند غلام أحمد القادياني قد بث في زنجبار بأنه (النبي المسيح المهدي) وأن مذهب أتباعه ودعاته هو مذهب خوجة كمال الدين الذي في لندن والإمامين جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، ويقول السائل: إنهم قد غشُّوا الناس بهذه الأسماء وصار الناس بالمجادلات حزبين، أحدهما مُصدِّقٌ والآخر مُكذِّبٌ، وسألنا هل عندنا كتابٌ في الرد عليهم فنرسله إليه؟، وقد أرسل إلينا صورة القادياني التي يوزعونها هنالك.

---

(١) المنار ج ٣١ (١٩٣٠) ص ٧٣٤ - ٧٣٥.

(٢) المنار ج ٢٣ (١٩٢٢) ص ٣٣.

الجواب:

إن غلام أحمد القادياني قد ادعى أنه هو المسيح عيسى ابن مريم وأن الله تعالى قد أوحى إليه بذلك وأن البسملة تدل بلفظ الرحمن الرحيم على أن محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله وأن غلام أحمد القادياني هو المسيح عيسى ابن مريم، وقد نسخ من أحكام الشريعة الجهاد، وكان يستدِلُّ على صدق دعوته بقصيدةٍ نظمها وادعى أنها معجزة كالقرآن، على أنها كثيرة السخف والغلط والهذيان، وبكتابٍ في تفسير الفاتحة سماه (إعجاز أحمدي)، وأكثره لغوٌ لا يفهم واستنباط معانٍ لا تدل عليها الألفاظ بحقيقتها ولا بضرب من ضروب المجاز ولا الكناية، بل هي دعاوٍ باطلةٌ كادعاء دَلالةِ البسملة على نبوة محمدٍ ﷺ ومسيحيَّتِهِ، وكان يتأوَّل الأحاديث الواردةً في نزول المسيح عيسى ابن مريم من السماء في الشام وبكونه يقتل الدجال ويفعل كيت وكيت، أو يردها بزعم أنها مخالفةٌ للقرآن، والقرآن لا يدل عليه، بل ولا على نزول المسيح عيسى ابن مريم أيضًا كما بيناه في المنار مِن قبل. والآيتان اللتان استدَلَّ بهما بعضهم على ذلك ليستا نصًّا ولا ظاهرًا فيه.

فأما قوله تعالى في المسيح: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ (النساء: ١٥٩) - فإنه لا يدل على ما ذهب إليه بعضهم في تأويل الآية إلا بتكلُّفٍ بعيدٍ لا مُسَوِّغَ له، كما بيناه في تفسيرها، راجع ص ٨١٥ و ٩٠٢، م ١٥، منار، وص ٢١، ٩٥، ج ٦ تفسير، وبيَّنَّا حقيقة المسيح الهند وبهاء البابية في ص ٩٠٠-٩٠٢، م ١٢، وص ٤٢ و٧٥، ج ٦ تفسير، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ بِهَا وَٱتَّبِعُونِ ۚ هَـٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾ (الزخرف: ٦١) بعد قوله عز وجل: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ ﴿٥٧﴾ وَقَالُوٓا۟ ءَأَـٰلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ ۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾ (الزخرف: ٥٧-٥٨)، ففي مرجع الضمير في قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ﴾ (الزخرف: ٦١) وجهان، ذكرهما المفسرون: (أحدهما) أنه القرآن، فإنه ذَكَرَ أوّلاً رسالةَ موسى، ثم رسالة عيسى لأجل الاستدلال بهما على رسالة محمدٍ (عليهم الصلاة والسلام) وصدق القرآن، (ثانيهما) أنه عيسى عليه السلام، وقد ذكروا لكونِهِ عِلمًا للساعة وجوهًا: أظهرها أنه إحياؤُهُ لبعض الموتى وحياة صورة الطير من الطين بنفخه فيها، فإنه دليلٌ يعلم به أن البعث مُمكنٌ تتعلق به قدرة الله تعالى، وواقعٌ بتأييده تعالى لعيسى، وجعل إحياء الميت وحياة الجماد من آياته الدالة على رسالته، وقد أوضحنا هذا في المنار من قبل.

وقد ردَّ عليه كثيرٌ من علماء الهند، وناظروه، ففندوا دعوته، ورددنا عليه في المجلد

الثالث، والمجلد الخامس من المنار، وترجمت ردنا عليه الجرائد الهندية في حياته؛ فساءه ذلك وآلمه حتى حمله على تأليف كتاب في شتمنا وتهديدنا يُضحك الثَّكْلَى، سمَّاهُ (الهدى والتبصرة لَمِن يرى) فإنه خلط فيه الهزل بالجد، وجمع بين الذم والمدح، ولم يخلُ من المُجون، ووحي شياطين الجنون، ومما توعدني به فيه زعمًا أنه قاله بالوحي قوله بعد كلام: (وعمدَ أن يؤلمني ويفضحني في أعين العوام كالأنعام، فسقط من المنار الرفيع، وألقى وجودَهُ في الآلام، ووطئني كالحصى، واستوقد نار الفتنة وحضى، حضأ النار بالهمز وحضاها يحضوها بالواو: إذا حركها لتشتعل، واستعملها هو بالياء، وقال ما قال، وما أمعن كأولي النهى - إلى أن قال - سيُهزم فلا يرى، نبأٌ من الله الذي يعلم السر وأخفى) إلخ ، يراجع ص ٣١٧-٣٢٠ من مجلد المنار الخامس، وص ٩٠٠، م١٢.

ولو قدر الله تعالى جعْل وفاتنَا أو نكبة تقع بنا أو بالمنار بعد صدور كتابه هذا- لادَّعى هو وأتباعُه أنها مصداقُ دعواه، ولكنَّ الله لم يزدنا إلا صحةً وقوَّةً وحُجَّةً، ولم يزد المنار بفضله إلا تأييدًا، وانتشارًا، وقبول كلمة، إذ رددنا عليه بعد هذا عدَّةَ مراتٍ، فكان هو المنهزمَ إلى أن مات.

ولكن كان من الغريب أن أتباعه قد مرنوا على المناظرة والجدل، فانصرف أناس منهم إلى الدعوة إلى الإسلام في الهند وإنكلترة والولايات المتحدة الأميركية، وما أعرف لهم بدعةً غير هذه الضلالة الوهمية، التي زاحموا بها البابية البهائية، ولو تركوها للقي دعاتهم للإسلام مساعدةً وتعضيدًا من جميع المسلمين، وما أدري أي فائدة يطلبون بإصرارهم عليها؛ فإنهم ليسوا كالبهائية الذين اخترع دعاتهم دينًا جديدًا ملفَّقًا، أصابوا به مجدًا وعظمةً بإقرار مَن أُشْرِبَتْ قلوبهم الوثنية بأن البهاء إلههم وربهم، حتى إن خليفته وابنه، الذي فعل في تأسيس هذا الدين ما عجز قبله أبوه عن مثله، قد لقب نفسه بعبد البهاء.

وكنت أظن أن هؤلاء القاديانية قد رجعوا عن هذه الدعوى الخرافية، حتى إذا ما زرت الهند جاءني وفدٌ منهم للسلام عليَّ في (لكهنؤ) ودعوني إلى زيارة بلدهم، فعلمت منهم أنهم لا يزالون على غرورهم، ولم يتسع الوقت لاختبارهم التام بزيارة بلدتهم، ولا يبعد أن يكون خوجة كمال الدين منهم؛ فإنه ليس من كبار العلماء الأعلام، وحاشا حكيم الإسلام والأستاذ الإمام، أن يكونا من أهل هذه الأوهام.

افتراق الأمة الإسلامية والفرقة الناجية[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء، ح. م ، في شاكين سمترا الرمزي في (شانكين - سومطرا) .

سلام الله عليكم، والرجاء من سيادتكم إيضاح ما أبهم، ولكم من الله الأجر؛ يزعم بعضهم أن افتراق الأمة إلى شيع أمر لازب، أخبر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم. في حديث (ستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة) رواه الطبراني.

وبناءً عليه، فلا مطمع في توحيد كلمتهم وإصلاحهم، بل لا يزالون مختلفين وقد سألناهم عن الفرقة الناجية، فقالوا: هي المتبعة لمذاهب الأئمة الأربعة المشهورة، فمن حاد عن أحد هذه المذاهب فهو ولا شك - بزعمهم - في الدنيا من المغبونين وفي الآخرة من المخذولين، (هذا ما تقوله حماة التقليد والأقرب أنه آخر سهم في الكنانة). فما قولكم سيدي في الحديث، هل هو صحيح متواتر أم مطعون في الزيادة الأخيرة؛ كما أشار إليها الأستاذ الحكيم السيد أبو بكر بن شهاب من أبيات نشرت في الـ م٧ ص ٤٢٦ من المنار وهي:

وحديث تفترق النصارى واليهود ... وأمتي فرقًا روى الطبراني

لكن زيادة كلها في النار إلا ... فرقة لم تخل عن طعان

فتفضلوا علينا بالبيان الشافي المعهود من حضرتكم، لازلتم خير خلف لخير سلف.

الجواب:

أما افتراق الأمة الإسلامية فهو واقع بالفعل، ولكن لا يوجد دليل من القرآن ولا من الحديث؛ يدل على اليأس من اتفاقهم في الأمور العامة والإخوة الإسلامية والتعاون على مقاومة من يعاديهم كلهم، وعلى ما ينفعهم كلهم، وإن ظلوا مختلفين في كثير من المسائل؛ بأن يكونوا في اختلافهم على هدي السلف الصالح في عذر بعضهم لبعض واتقاء التكفير والعدوان.

وأما الحديث الوارد في الافتراق، فقد رواه غير واحد من الحفاظ منهم أحمد وأبو داود والترمذي، وهو في الجامع الصغير بلفظ (افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين) رواه أحمد عن أبي هريرة.

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ٨٩٧ - ٩٠٦.

أقول: ورواه الترمذي عنه بلفظ (تفرقت) ، ثم قال: في الباب عن سعيد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك حديث حسن صحيح، حدثنا محمود بن غيلان حدثنا أبو داود الجفري عن سفيان عن عبد الرحمن بن زياد الأفريقي عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله (ﷺ) **(ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل؛ إلى أن قال (ﷺ) وإن بني إسرائيل تفرقت على اثنتين وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: (ما أنا عليه وأصحابي)** هذا حديث حسن غريب، مفسر لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، اهـ كلام الترمذي.

فهذه الرواية التي تعين الفرقة الناجية بشيء من القوة في إسنادها عبد الرحمن ابن زياد الإفريقي راويها؛ وهو قاضي إفريقية، قال فيه الإمام أحمد: ليس بشيء نحن لا نروي عنه شيئًا، وقال النسائي ضعيف في الثقات، ولما نقل الذهبي عنه هذا القول قرنه بقوله: (فأسرف)، وروي بأسانيد أضعف من هذه وأوهى، فالرواية إذًا لم تخل من طعن فيها. ورواه الحاكم في صحيحه، وما انفرد الحاكم بتصحيحه لا يسلم من مقال أيضًا، ولكن قال في المقاصد: إن الحديث حسن صحيح يعني: بزيادة كلهم في النار إلا فرقة واحدة.

ورُوي بلفظ كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، فسئل عنها فقال: الزنادقة والقدرية، رواه العقيلي والدارقطني، وهو موضوع وضعه ابن الأشرس. وفي شرح عقيدة السفاريني ما نصه: ذكر أبوحامد الغزالي في كتاب التفرقة بين الإسلام والزندقة أن النبي (ﷺ) قال: (ستفترق أمتي نَيِّفٌ وسبعين فرقة، كلهم في الجنة إلا الزنادقة وهي فرقة) هذا لفظ الحديث في بعض الروايات، قال: وظاهر الحديث يدل على أنه أراد الزنادقة من أمته؛ إذ قال: (ستفترق أمتي) ، ومن لم يعترف بنبوته فليس من أمته، والذين ينكرون المعاد والصانع فليسوا معترفين بنبوته؛ إذ يزعمون أن الموت عدم محض، وأن العالم كذلك لم يزل موجودًا بنفسه من غير صانع، ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر، وينسبون الأنبياء إلى التلبيس، فلا يمكن نسبتهم إلى الأمة، انتهى.

(قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الإسكندرية: أما هذا الحديث فلا أصل له بل هو موضوع كذب باتفاق أهل الحديث المعروفين بهذا اللفظ بل الذي في كتب السنن والمسانيد عن النبي (ﷺ) من وجوه أنه قال: **(ستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة واحدة في الجنة، وثنتان وسبعون في النار)** وروي عنه أنه قال: (هي الجماعة) ، وفي حديث آخر: (هي من كان على مثل ما أنا اليوم عليه وأصحابي) وضعفه ابن حزم، لكن رواه الحاكم في صحيحه، وقد رواه أبو داود والترمذي وغيرهم، قال: وأيضًا لفظ الزندقة لا يوجد في كلام النبي ﷺ كما

لا يوجد في القرآن، وأما الزنديق الذي تكلم الفقهاء في توبته قبولاً وردًا؛ فالمراد به عندهم المنافق الذي يظهر الإيمان ويبطن الكفر) اهـ.

(قلت) : وقد ذكر الحديث الذي ذكره الغزالي الحافظ ابن الجوزي في الموضوعات، وذكر أنه رُوِيَ من حديث أنس ولفظه (تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلاَّ فرقة واحدة) قالوا: يا رسول الله من هم؟ قال: (الزنادقة وهم القدرية) أخرجه العقيلي وابن عدي ورواه الطبراني أيضًا قال أنس: كنا نراهم القدرية، قال ابن الجوزي: وضعه برد بن أشرس، وكان واضعًا كذابًا، وأخذه عنه ياسين الزيات فقلب إسناده وخلطه، وسرقه عثمان بن عفان القرشي وهؤلاء كذابون متروكون.

(وأما الحديث الذي أخبر النبي (ﷺ) أن أمته ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة واثنتان وسبعون في النار، فروي من حديث أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وأبي الدرداء ومعاوية وابن عباس وجابر وأبي أمامة وواثلة وعوف بن مالك وعمرو بن عوف المزني، فكل هؤلاء قالوا: واحدة في الجنة وهي الجماعة، ولفظ حديث معاوية ما تقدم، فهو الذي ينبغي أن يعول عليه دون الحديث المكذوب على النبي ﷺ، والله أعلم) اهـ أورده السفاريني.

أقول: حديث معاوية الذي أشار إليه، رواه عنه أحمد والطبراني والحاكم بلفظ (إن أهل الكتاب افترقوا في دينهم على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الأمة سنفترق على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة) ، وفيه زيادة عزاها السفاريني إلى أبي داود فقط، وهي: (وإنه ستخرج في أمتي أقوام، تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منهم عرق ولا مفصل إلا دخله) وهذا أمثل ما رواه الحاكم من ألفاظ هذه الحديث، وسنده لا يسلم من مقال، ورواه بغير هذا اللفظ عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده، وكثير هذا طعنوا فيه حتى قال الشافعي وأبو داود: إنه ركن من أركان الكذب، وقال ابن حبان: له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، وذكر الذهبي أن العلماء لا يعتمدون على تصحيح الترمذي؛ لأنه روى عنه حديث (الصلح جائز بين المسلمين) وصححه.

وجملة القول أن تعدد طرق الحديث، يقوي بعضها بعضًا على طريقتهم المتبعة في ذلك، وأظن أنه لا تسلم رواية منها عن طعان أو مقال، كما قال ابن شهاب خلافًا لمن اعتمد تصحيح الحاكم لبعضها، وكلها مشكلة مخالفة للأحاديث الصحيحة كما يأتي.

وأما معنى الحديث بصرف النظر عن سنده؛ فهو أن الفرقة الناجية هي الفرقة التي تتبع

السنة التي كان عليها النبي (ﷺ) وأصحابه؛ أي سنة السلف الصالح قبل ظهور البدع، وهؤلاء هم الجماعة قلوا أم كثروا، وهم لا ينحصرون في هذا الزمان بأهل مذهب معين من المذاهب المعروفة، على أن أهل الأثر والحنابلة أقرب من غيرهم إلى السنة وأبعد عن البدعة، وذلك أن المسائل التي اختلف فيها أهل المذاهب، لا ينحصر الحق فيها في مذهب دون غيره، فتارة يكون الصواب مع الأشعرية وتارة مع الماتريدية فيما يختلفان فيه، وقل مثل هذا في خلاف المعتزلة والشيعة وغيرهم، وفي الفروع وسائر المذاهب، ثم إن المنتمين إلى هذه المذاهب ليسوا متبعين لائمتها حق الاتباع، فيكون أتباع المصيب هم الفرقة الناجية، فالظاهر أن الناجين في كل زمان هم أهل الاتباع الذين يتقون الابتداع، ولا يخلو المتتسبون إلى مذهب من المذاهب المعتد بها في الإسلام عن طائفة أو أفراد منهم يؤثرون السنة على كل بدعة، ومجموعهم طائفة واحدة بجمعهم الاعتصام بالكتاب والسنة ﴿ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْآخِرِينَ ﴿١٤﴾﴾ (الواقعة: ١٣-١٤).

وقد عد بعضهم هذا الحديث مشكلاً، وتوسع الشيخ صالح المقبلي في بيان هذا الإشكال، وحله في كتابه العلم الشامخ، وإننا نلخص منه ما يأتي: قال: (والإشكال في قوله كلها في النار إلا ملة، فمن المعلوم أنهم خير الأمم وأن المرجو أن يكونوا نصف أهل الجنة، مع أنهم في سائر الأمم كالشعرة البيضاء في الثور الأسود، أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض حسبما صرحت به الأحاديث، فكيف يتمشى هذا؟ فبعض الناس تكلم في ضعف هذه الجملة، وقال: هي زيادة غير ثابتة، وبعضهم تأول الكلام بأن الفرقة الناجية صالحوا كل فرقة، وهو كلام منتقض؛ لأن الصلاح إن رجع إلى محل الافتراق، فهم فرقة واحدة لا أفراد من الفرق، وإن رجع إلى غير ذلك فلا دخل له؛ لأن الكلام أنهم في النار لأجل الافتراق، وما صاروا به فرقًا).

(ثم إن الناس صنفوا في هذا المطلب، وأخذوا في تعداد الفرق؛ ليبلغوا بها إلى ثلاث وسبعين، ثم يحكم كل منهم لنفسه ومن وافقه بأنه الفرقة الناجية، وإنما يصنعون ذلك لإدعاء كل منهم أنه على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ثم صرح به ﷺ ثم اتفق عليه جميع الفرق الإسلامية، إنما ينحصر النظر فيمن الباقي على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ومن المعلوم أن ليس المراد أن لا يقع منها أدنى اختلاف، فإن ذلك قد كان في فضلاء الصحابة، إنما الكلام في مخالفة تُصَيِّر صاحبها فرقة مستقلة ابتدعها).

(وإذا حققت ذلك، فهذه البدع الواقعة في مهمات المسائل، وفيما يترتب عليه عظائم المفاسد لا تكاد تنحصر، ولكنها لم تخص معينًا من هذه الفرق التي قد تحزبت، والتأم بعضهم إلى قوم وخالف آخرون بحسب مسائل عديدة، حتى أدخلوا نوادر المسائل وما لا ضرر في مخالفته، فربما لم يكن من مهمات الدين أو لم يكن من الدين في شيء، ولكن كل تسمى باسم مدح اخترعه لنفسه، وصاروا يجعلون المسائل شعارًا لهم من دون نظر في مكانة تلك المسألة في الدين، والخوارج يسمون نفوسهم الشراة، والأشاعرة يسمون نفوسهم أهل السنة، والمعتزلة يسمون نفوسهم العدلية أو أهل العدل والتوحيد؛ لأن خصمهم يثبت الصفات أمورًا مستقلة فليسوا بموحدين أو لأنهم مشبهة إما صريحًا أو إلزامًا، ونحو ذلك مما تخبرك به كتب المقالات والكلام، والإنصاف أن كلاًّ منهم قد اخترع ما لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضي الله عنهم، واختلفت البدع فمن كبير وأكبر وصغير وأصغر، وما بينهما أعنى الكبر والصغر اللغويين لا الاصلاحيين، فذلك مما لا سبيل إليه إلا بالتوقيف، والمفروض أن هذه أشياء مخترعة، فكيف التوقيف على ما لم يذكر بنفي ولا إثبات إنما غايته أن يكون دخل في عموم نهي أو نحو ذلك، فتعين الفرق، وتعدادها فرقة فرقة، وأنها هي التي أراد رسول الله ﷺ مما لا سبيل إليه ألبتة، إنما تكلموا فيها خبطًا وجزافًا، سهل لهم ذلك وجرأهم عليه البدعة الأولى التي خالفوا بها السنة.

(فإن قلت: ومن ذا الذي بقى على ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه، ولم يشارك الناس في تحزبهم وابتداعهم، قلت: أما في العصور المتقدمة فكان ذلك هو الغالب، ومازالوا من عام إلى عام يرذلون، وأما الآن في زمن الغربة، فأما مَنْ يُرْجَع إليه في مسائل الدين وهم المتفقهة ففي غاية القلة، وبذلك تصدق الغربة؛ لأن العلماء هم المعتد بهم، وبهم يصير الدين غريبًا أهيلاً على أنهم قد قلوا في أنفسهم، لا تكاد تجد اليوم مدعيًا عنده بينة، وأما الأعصار المتوسطة من المئتين إلى سبع مئة تقريبًا، ففيها ثورة العلماء وجلة الجهابذة الحكماء وما شئت أن تأخذ منهم من خير وشر وجدته؛ أما الخير فبتحقيق فنون العلم وبثها، وأما الشر فبتأييد الفرقة). ثم إنه قسم الناس إلى عامة وخاصة، وقال: إن العامة ومنهم النساء والعبيد براء من البدعة، ولا يسمون أهل السنة أيضًا بل يسمون مسلمين.

قال: (وأما الخاصة فمنهم مبتدع اخترع البدعة وجعلها نصب عينيه، وبلغ في تقويتها كل مبلغ، وجعلها أصلاً يرد إليه صرائح الكتاب والسنة، ثم تبعه أقوام من نمطه في الفقه والتعصب، وربما جددوا بدعته وفرعوا عليها، وحملوه ما لم يتحمله، ولكنه إمامهم المقدم، وهؤلاء هم المبتدعة حقًا، لكن تختلف تلك البدعة في كونها ذات مكانة في الدين أم لا) .

ثم ذكر أن من الناس من تبع هؤلاء وناصرهم وقوى سوادهم بالتدريس والتصنيف، ولكنه عند نفسه راجع إلى الحق، وقد دس في تلك الأبحاث نقوضها لكن على وجه خفي الغرض، ومنهم من تدرب على كلام الناس، وعرف أوائل الأبحاث، وحفظ كثيرًا من غثاء ما حصلوه، ولكن أرواح البحث بينه وبينها حائل لقصور الهمة والرضا من الأوائل، قال: (وهؤلاء هو الأكثرون عددًا والأرذلون قدرًا؛ فإنهم لم يحظوا بخصيصة الخاصة ولا أدركوا سلامة العامة)، وقال: إن هؤلاء لهم حكم الابتداع، والذين قبلهم ظاهرهم الابتداع، ورأيه أن تعامل هذه الأقسام الثلاثة معاملة المبتدعة، وحسابهم على الله تعالى.

قال: (ومن الخاصة قسم رابع ثلة من الأولين وقليل من الآخرين، أقبلوا على الكتاب والسنة، وساروا بسيرهما وسكتوا عما سكتا عنه، وأقدموا وأحجموا بهما، وتركوا تكلف ما لا يعنيهم، وكان تهمهم السلامة، وحياة السنة آثر عندهم من حياة نفوسهم، وقرة عين أحدهم تلاوة كتاب الله تعالى وفهم معانيه على السليقة العربية والتفسيرات المروية، ومعرفة ثبوت حديث نبوي لفظًا وحكمًا، فهؤلاء هم السنية حقًّا وهم الفرقة الناجية وإليهم العامة بأسرهم، ومن يشاء ربك من أقسام الخاصة الثلاثة المذكورين بحسب علمه بقدر بدعتهم ونياتهم) .

ثم بين أن هذا هو المخرج من الإشكال ومناقضة هذا الحديث لأحاديث فضائل الأمة المرحومة، واحتج لذلك بحديث حذيفة في الصحيحين وسنن أبي داود، قال:

كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير وكنت أسأله عن الشر؛ مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله، إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بك بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (نعم)، قلت: فهل بعد ذلك الشر من خير؟ قال: (نعم وفيه دخن) ، قلت: وما دخنه؟ قال: (قوم يستنون بغير سنتي ويهتدون بغير هدي تعرف منهم وتنكر) قلت: فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: (نعم دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها) قلت: يا رسول الله، فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم، قلت: وإن لم يكن جماعة ولا إمام، قال: فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك) ثم شرح المصنف هذا الحديث، وطبقه على أحوال المسلمين إلى عصره في القرن الحادي عشر، وأكبر العبارة فيه الأمر باعتزال جميع فرق المسلمين، إذا لم تكن كلمتهم مجتمعة على الإمام الحق الذي يقيم الدين وينشر دعوته في العالمين.

الإسلام دين التوحيد، وما أمر المسلمون إلا ليبعدوا إلهًا واحدًا، ويتبعوا دينًا واحدًا، ويقيموا لهم إمامًا واحدًا، ويكونوا أمة واحدة لا يفرقهم نسب ولا لغة ولا وطن، وقد نهوا

عن التفرق كما نهوا عن الكفر، ولكن ظهر الإسلام في الأميين، فلم تكد الأمم والشعوب تتبين بعض معارفه، حتى دخلوا فيه أفواجًا من غير دعوة منتظمة ولا مدارس مشيدة؛ لأنهم فصلوا بعض ما عرفوا منه على كل ما كانوا يعرفون من أديانهم، فكان هذا الإقبال السريع على الدخول فيه من أسباب تفرق أهله شيعًا ومذاهب ودولاً وأممًا ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٥٣﴾ (المؤمنون: ٥٣)، تنصر أحزاب السياسة أحزاب الدين وأحزاب الدين أحزاب السياسة على حزب التوحيد، وتفريق الموحدين حتى جنوا على التوحيد نفسه؛ توحيد الألوهية بالتوجه إلى غير الله ودعاء سواه، وتوحيد الربوبية بشرع ما لم يأذن به الله، وحتى سلط الله تعالى على جميع هذه الأحزاب أعداء، خَضَّدُوا شوكتها وزلزلوا دولتها، فضعف الغرور بها، وعلى قدر ضعفهم وضعفها صار بعض المسلمين يشعرون بحاجتهم إلى الاتحاد بسائر إخوانهم، وكان أول من دعاهم في هذا العصر إلى وجوب التعارف والاتحاد المصلح الحكيم الشهير السيد جمال الدين الأفغاني - رحمه الله تعالى ورضي عنه - وقد صار المقتنعون بوجوب ذلك كثيرون.

إن تفرق المسلمين في السياسة والدولة، قد خَرَجَ أَمْرُ تَلَافِيه مِنْ أيدي المسلمين؛ لأنهم صاروا كلهم عالة على دول أوربا القوية، حتى إن أقوى دولهم تعيش بمال أوربا، ويعمل فيها بنفوذ أوربا مالا يستطيع أحد أن يمنعه، فلا نبحث في هذا؛ فإن له أجلاً لا بد أن يبلغه، وإنما نستفيد من حوادث الزمان في ضغط أوربا ما نستعين به على تلافي ضرر التفرق في المذهب والجنس واللغة، فقد رأينا ميل الفرس وإحساسهم بإخوة سائر المسلمين قد قوي بعد احتلال روسية لبعض بلادهم وتهديد إنكلترة إياهم باحتلال البعض الآخر.

أما التفرق في المذاهب؛ فقد ضعف بقلة المذاهب وجهل المنتسبين إليها بها وقلة انتفاعهم بعصبيتها، وتوجه كثيرون منهم إلى علوم وآداب أخرى غريبة عنها فلم يبق أمامنا فرق كبيرة يذكرون بلقب مذهبي إلا الإمامية الزيدية من الشيعة، والإباضية من فرق الخوارج، والوهابية من فرق أهل السنة وكانوا يسمون الحنابلة ومعظم النزاع بينهم وبين الأشعرية، وقد تلاشى لقب أشعري وماتريدي من غير الكتب، وأما الخلاف في الفروع فألقاب المذاهب فيه محفوظة، ولا يعرف الجماهير من المذاهب التي ينتسبون إليها إلا قليلاً من المسائل التي يخالفون فيها غيرهم؛ كقنوت الشافعية في الصبح وسدل المالكية أيديهم في الصلاة، وقد بقي لكل مذهب في الأصول والفروع طائفة من المنقطعين إلى تعلمها وتعليمها يتعصبون لها؛ لأنها مورد معيشتهم ومصدر جاههم، فهم الآن دعاة التفريق وأنصاره، ولكن حوادث الزمان ستمحق هؤلاء بإظهار دواعي الألفة والوحدة ومضرات التفرق، فيكون المؤمنون

إخوة متحابين، لا يمنعهم من ذلك الاختلاف في بعض المسائل الدينية، بل يكون كالخلاف في المسائل العلمية والعادية.

وأما التفرق باختلاف اللغة والجنس والوطن فله في العصر دعاة من المتفرنجين؛ هم أشد آفة وفتنة من دعاة التفرق بالمذاهب؛ لأنهم يتغلبون على المناصب وأعمال الحكومة ومصالحها؛ بميل الحكومات إلى تقليد الإفرنج في كل شيء، حتى صار في مسلمي مصر من يفتخر بالفراعنة وإن كان فيهم من لعنة الله، وكلهم في الوثنية واستعباد البشر سواء، ومن الفُرْس من يفتخر بسلفه من المجوس، بل ترى بعض الشعوب التي لا يعرف لها سلف مدني له آثار في العلوم والفنون قبل الإسلام أشد عصبية للصنف واللغة من الشعوب التي لها سلف في ذلك، فيجب على علماء الإسلام الأعلام أن يتحدوا ويتعاونوا في جميع البلاد الإسلامية؛ لكبح شر هؤلاء، وتحقيق الوحدة الإسلامية التي جعلت المسلمين كلهم إخوة، حتى تسنى بها لعتيق حبشي أسود أن يعتقل أميرًا قرشيًا فاتحًا بعمامته في مكان سلطانه وسؤدده أمام الناس، ويقوده بها إلى المحاسبة على ما أنفق من مال الأمة، ذلك العتيق الحبشي هو بلال رضي الله عنه، وذلك الأمير هو سيد بني مخزوم سيف الله ورسوله خالد بن الوليد رضي الله عنه.

إن الوحدة الإسلامية الدينية الأدبية التي ينشدها المصلحون تتوقف على تعميم لغة الإسلام بين شعوب جميع الشعوب الإسلامية؛ إذ لا تآلف بغير تعارف، ولا تعارف بغير تفاهم، ولا يسهل التفاهم بين المسلمين إلا بلغة دينهم المشتركة بينهم، وهي العربية التي لم تعد خاصة بالعنصر العربي بالنسب، كما أن الإسلام ليس خاصًا به، وعلى تعارف علماء المسلمين وتعاونهم بالجمعيات العلمية الأدبية والجرائد على توحيد طريقة التعليم الديني والاجتماعي، وقد أنشأوا يشعرون بهذه الحاجة لحياتهم، وسيكون العمل قريبًا إن شاء الله تعالى.

طائفة محمد بن عيسى أكلة الثعابين والنار[1]

السؤال:

من الناس طائفة تنتسب إلى الشيخ محمد بن عيسى، وتأتي من المنكرات ما يتقطب له وجه السنة. ولكن تظهر من الخوارق ما يقف الناظر متحيرًا دون الوصول إلى حقيقته، وإدراك كنهه، كأكل ذوات السموم، وابتلاع المدى، وإدخال السيف في البطن والعين، وإلصاق النار بالبشرة وأكلها، وليس شيء من ذلك بضار لهم. فما الحقيقة فيما يأتونه؟

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٢٩٠.

الجواب:

لو قرأتم ما كتبناه في الكرامات وخوارق العادات في المجلس السادس وغيره لاكتفيتم به عن السؤال بهذا.

إن الذين يتخذون عمل الغرائب صناعة كثيرون في كل أمة، وأنواع هذه الغرائب كثيرة، وكل عاقل يجزم بأن ما يراه منهم يمكن أن يكون من غيرهم؛ إذا هو تمرن عليه، وهو على نوعين: شعوذة يخيل صاحبها إلى الرائي غير الحقيقة، وأمور طبيعية جاءت على غير ما يعرف الرائي فظن أنها غير طبيعية، ومتى ظهر للإنسان شيء من أعمالهم على حقيقته، وعرف سببه بطل تعبه، والعاقل يقيس ما لم يعلم من ذلك على ما علم.

فأما أكل ذوات السموم وهي الثعابين، فهو لا يضر الآكل بطبعه له، وقد استخرج بعض الأطباء سم الثعبان وأكله. وإنما يضر إذا أصاب الدم ابتداء. ولكن قد يضره الوهم إذا هو أكله معتقداً أنه ضار. وأما ابتلاع المدى فما أراه إلا من الشعوذة، فهو يخيل إليك أنه ابتلع المدية من حيث يكون ألقاها بخفة لم تشعر بها.

وأما إدخال السيف في البطن والحربة في جفن العين، فقد شاهدت عمل الرفاعية له، ورأيت أنه إيهام وتخييل. وأما مس البشرة بالنار فهو مما قد يكون بالتعود، ومما قد يكون بالتخيل، وكلاهما مما شاهدته، وقد أحرجت واحدًا منهم وأردته على أن يمكنني من وضع النار حيث أريد من بدنه، فلم يقبل ثم استتبته فأظهر التوبة عن مخادعة الناس بذلك. ولك أن تراجع ما كتبناه من قبل في ذلك.

الدخول في الماسونية[1]

السؤال:

من السيد أحمد بن يوسف الزواوي في (مسقط).

غب إهداء مراسم السلام، والتجلة والاحترام، لحضرة الماجد الهمام، والأستاذ الإمام، السيد رشيد رضا صاحب مجلة المنار المنير، نهرع إلى بابه، ونلتمس من سماحة جنابه، كشف ما يحوك في صدورنا عن هذه الجمعية، المدعوة بالماسونية، فقد تضاربت فيها الأقوال، واستحكمت حلقات الجدال وفشى الخلف في شأنها بين العلماء والأعلام، فمن مادح وذامّ، ومبيح الانتظام، ومفتٍ بأنه حرام، إلا أننا نرى القائلين بالحظر يكيلون جزافًا، ويقتضبون

(١) المنار ج ١٥ (١٩١٢) ص ٣٢.

اقتضابًا، على حين استناد المبيحين إلى أصل الحل، ولما كان الناس لا يقتنعون إلا بجوابكم المؤيد بالحجة المتكئ على البراهين، تيممناكم، ولنا وطيد الأمل وأكبر الرجاء بأن تثلجوا غلتنا بالجواب الضافي الذيول، الكاشف عن موضوع تلك الجمعية وبُروغْرَامها نِقاب الخفاء، حتى نقدم رافعين الرءوس على الانتظام في سلكها، أو نرفضها رفض السقب غرسه ونحمل النفوس على فركها، ولا شك أن يكون كلامكم فصل الخطاب وحاسم النزاع.

الجواب:

قد بينا من قبل أن هذه الجمعية سياسية أنشئت في أوروبة لإزالة استبداد الملوك وسلطة البابوات، وفصل السياسة عن الدين بأن يكون التشريع من حقوق الأمة غير مقيدة فيه بدين، وقد فعلت في أوروبة فعلها وأدت وظيفتها.

والذين ينشرونها في الشرق لهم أهواء مختلفة، ومنافع متعددة، والرياسة العامة التي يرجعون إليها أوروبية، وإذ قد عرفتم حقيقتها وغرضها، فقد عرفتم حكم الدخول فيها، وما سبب اختلاف الأقوال في حكم الانتظام في سلكها إلا اختلاف العلم بحقيقتها، ولا يتسنى لأهل بلادكم أن يعرفوا هذه الحقيقة؛ لأن الذين يدعونهم إليها لا يبينونها لهم، وإنما يرغِّبونهم فيها ترغيبًا إجماليًّا ويعدونهم بكشف الستار عن الأسرار، بعد الترقي في الدرجات، ولم يقرءوا ما كتب فيها دعاتها وناشروها من المدائح، وما يلطخها به خصماؤها - ولا سيما رجال الدين - من الفضائح، ورُب مدح يمدحها به قوم يراه آخرون ذمًّا، وقد نشرها الإفرنج وأعوانهم المتفرنجون في مصر والمدن العثمانية منذ عشرات من السنين فلم يكن لها من ثمرة إلا إعداد النفوس لفصل السياسة والحكومة من الدين، والاستغناء عن الشرع بالقوانين، والمؤاخاة بين المسلمين وغيرهم، وموالاتهم لهم، ولعله تبين لكم بهذا الشرح كنه ما يمنونكم به من النفع، كما عرفتم ما يحكم به الشرع، وعسى أن يزيل ما بينكم من الخلاف، الذي هو أول ثمراتها في تلك البلاد.

بيان حال الشيعه والزيديه والوهابيه والجبريه[١]

السؤال:

إننا نود، وغيرنا من إخوانكم المسلمين يودّون من حضرتكم أن تدرجوا في المجلة طريقة كل مذهب من المذاهب الأخرى مثل الشيعة والزيدية والوهَّابية والجبرية، وغيرهم لنطلع

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ١٨٢.

على ذلك، ولنعرف ما عليه هذه المذاهب؛ فإن البعض من إخوانكم المسلمين يعتقدون أنهم مسلمون، وعلى الكتاب الشريف، والبعض يقول غير ذلك.

الجواب:

(**ج**) كل هؤلاء الذين ذكرتم مسلمون، وأصل الدين عندهم كتاب الله تعالى ويقرون بوحدانية الله، وبرسالة خاتم النبيين، وكون ما جاء به حقًّا ويقيمون الصلاة، ويُؤْتون الزكاة، ويصومون رمضان، ويحجُّون البيت الحرام، ويصبرون على ظلم الحكومة العثمانية فيه.

ولكنهم يختلفون في تأويل بعض الآيات وبيان المراد منها، وفي رواية الحديث وسيرة السلف اختلافًا قريبًا أو بعيدًا من الحقِّ، فللشيعة ومنهم الزيدية روايات غير معروفة، أو غير معتمدة عند أهل السنة، وبذلك اختلفوا في مسائل كثيرة أغلبها في فروع الأحكام، ولهم أيضًا طرق في الاستنباط يخالفون في بعضها طرق فقهاء المذاهب الأخرى، وأما الوهابية فليس لهم كتب تعتمد في الحديث غير كتب أهل السنة، وهم أقرب إلى العمل بالسنة من جميع المسلمين على غلوّ في بعضهم، وليس من موضوع المنار تفصيل مسائل الخلاف، وإنما هو مجلة المسلمين عامة يخاطبهم ويعظهم بالأصل المتفق عليه عند الجميع، وهو كتاب الله تعالى، والسنة العملية التي كان عليها السلف الصالح بلا خلاف، ويدع لهم كل ما اختلفوا فيه حتى يفيئوا إلى أصل الوفاق إن شاء الله تعالى.

فالدين واحد، والكتاب واحد، والله يقول فيه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ (الأنعام: ١٥٩) ويقول في قوم غير مرضيين عنده: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۚ﴾ (الشورى: ١٤)، ولم يَسْلَم المسلمون مما جرى لمن قبلهم من الأمم باختلاف التأويل والروايات الآحادية وأهواء الرؤساء والتعصب للمرشدين، ونرجو أن يعودوا بتربية الزمان القاسية إلى الوفاق بالعود إلى الأصل المجمع عليه، وهو الكتاب والسنة العملية المتفق عليها، ويعذر بعضهم بعضًا في الروايات القولية الآحادية، مع البحث والمجادلة بالتي هي أحسن حتى يفيء المخطئ إلى أمر الله الذي لا خلاف فيه.

هذه هي الطريقة المثلى في إرشاد المسلمين في رأينا، وقد أخطأها الوهابية فحاولوا بغرارة البداوة، وقسوتها أن يرجعوا المسلمين عن البدع بالقوة القاهرة فكانوا من الخائبين، وأساء الظن فيهم سائر المسلمين، ومن العجائب أن عند المسلمين إحساسا عامًّا بأنه لا يصلح حالهم، ويعود مجد دينهم إلا بإبطال المذاهب كلها، والرجوع إلى الأصل الأول، والإمام المبين، وهو القرآن إذ اتفق سنيهم وشيعيهم على أن المصلح المسمى بالمهدي سيبطل المذاهب كلها؛ أي: أن

الإصلاح لا يكون إلا بذلك، ولكنهم جعلوا طريق ذلك غير معقول، وهو شخص مخصوص يظهر بالخوارق دون السنن كما تقدم في الجزء الماضي.

حقيقة الماسونيه[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، عبد الظاهر محمد، مدرس بمدارس الجمعية ، الخيرية الإسلامية:

حضرة العالم العلامة المفضال السيد رشيد رضا، السلام عليكم ورحمة الله وبعد، فأرجو من فضيلتكم الإجابة عما يأتي، ولكم منا الشكر ومن الله أعظم الأجر.

ما حقيقة الماسونية، ولم أنصارها يخفونها عن الناس، ومعلوم أن الحق لا يخفى، فإن كان لِلَمِّ شعث أفراد متباينة عقائدهم الدينية والجنسية والوطنية فهذا من المستحيل طبعًا، كما لا يخفى ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ (البقرة: ١٢٠) وإن كان الغرض (التساوي) كما يزعمون بين أفراد البشر في جميع أرجاء المعمورة، فهو أشد استحالة من الأول. إذ إن الدين هو الذي يؤلف بين الأفراد فقط، فإن كان هذا دينًا فلن يتحمل القلب دينين الماسونية والنصرانية، وهي والإسلام مثلاً، أو هي مع اليهودية.. إلخ فيتعين أن يكون الداخل فيها مجردًا من غيرها، وعلى ذلك فكل دين غير الإسلام باطل، قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ (آل عمران: ٨٥) وإن كانت جارية على أحكام الإسلام، فلا معنى إذًا للتفريع والتسمية بهذا الاسم.

الجواب:

الماسونية جمعية سياسية، وجدت في أوربا؛ لإزالة سلطة المستبدين من رؤساء الدين والدنيا (كالبابوات والملوك) ولذلك كانت سرية، فإن أهلها العاملين الساعين إلى مقاصدها كانوا على خطر من سلطة الأقوياء الذين تقاوم الجمعية استبدادهم، وتعمل لسلب السلطة منهم وجعلها في يد الشعب، بحيث يكون في يده التشريع والمراقبة على من ينصبه من الحكام للتنفيذ، فلهذه الجمعية الأثر العظيم في الانقلابات السياسية التي حصلت في أوربة، ومنها الثورة الفرنسية الكبرى من قبل، والانقلاب العثماني والبرتغالي الأخيرين من بعد، وقد كان المؤسسون لها والعاملون فيها في أوربة من النصارى واليهود، واليهود هم زعماؤها وأصحاب القدح المعلى فيها؛ لأن الظلم الذي كانوا يسامونه والاضطهاد الذي يذوقونه كانا

---

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ١٧٨ - ١٧٩.

أشد مما ابتلي به ضعفاء النصارى من أقويائهم، وكذلك كان اليهود أكثر الناس انتفاعًا من الانقلابات التي سعت إليها الماسونية في أوربة، وسيكونون كذلك في البلاد العثمانية إذا بقيت سلطة الماسونية على حالها في جمعية الاتحاد والترقي، وبقيت أزمة الدولة في يد هذه الجمعية، وهم يسعون مثل هذا السعي في الروسية، ولكن الحكومة الروسية واقفة لليهود بالمرصاد، ولا يزالون يتجرعون في بلادها زقوم الاضطهاد.

وأما الماسونية في بلاد الشرق كمصر وسورية وغيرهما من البلاد، فقد يصح ما يقوله الكثيرون من أهلها أنها لا تعمل للسياسة ولا للدين وأنها أدبية اجتماعية، وقد يصح من وجه آخر أن لعملها علاقة بالسياسة والدين، لكل قول وجه يصححه فلا تناقض بينهما، هي لا تطعن في دين من الأديان ولا تبحث في ترجيح دين على دين، ولا تدعو الداخلين فيها إلى ترك دينهم ولا إلى الإلحاد، ولا تعمل الآن في مصر لتغيير الحكومة الخديوية، ولا في سورية لتغيير الحكومة العثمانية أو مقاومتها، فهذا معنى كونها ليست مناصبة للدين ولا لسياسة البلاد.

وأما علاقة عملها بالدين والسياسة فمعروفة مما ذكرناه من مقصدها الذي أنشئت لأجله، فإذا لم تشتغل بالمقصد مباشرة فهي تشتغل بالتمهيد له؛ كجمع كلمة أهل النفوذ في كل بلد، وتكثير سوادهم وتقوية عصبيتهم وإضعاف رابطتهم الدينية السياسية، والانتقال بهم في الإقناع من درجة إلى درجة، حتى يتم الاستعداد بهم إلى تغيير شكل الحكومة وإزالة السلطة الدينية والشخصية، الذي هو مقصد الأخير ولو بالثورة وقوة السلاح.

فالماسونية سياسية في الأصل، وتبقى سياسية في كل مملكة فيها سلطة شخصية أو سلطة دينية إلى أن تزول صبغة الدين من الحكومة واستبداد الملوك والأمراء، فحينئذ تكون الجمعية أدبية اجتماعية يجتمع أعضاؤها في المحافل؛ لإلقاء الخطب والمحاضرات والتعارف بالكبراء من الغرباء.

أما اتفاق المختلفين في الدين على هذا المقصد، فهو لا يكون عادة إلا بالتدريج والاقتناع بأن المصلحة محصورة فيه، ومن طرقه الجرائد التي ينشر فيها المرة بعد المرة بالأساليب المختلفة أن محل الدين المساجد والكنائس دون الحكومات والمصالح الدنيوية، ومنها رابطة الوطنية وهي أن يكون أهل الوطن سواء في الحكومة ومصالحها وفي جميع المصالح والمرافق، ولأجل هذا ترى رجال الدين المسيحي كالجزويت يحاربون هذه الجمعية. وأما رجال الدين الإسلامي من الفقهاء والمتصوفة فقلما يعرفون شيئًا من أمور العالم، فإذا علم السائل هذا وعرف الواقع تبين له أن ما أورده من الآيات في غير محله.



القبور والأضرحة

كيفية زيارة قبور الصالحين[1]

السؤال:

محمد أفندي صدقي بزفتى طالعنا ما نشرتموه في شأن البدع التي تحصل عند زيارة مقامات الأولياء مما تكافئون عليه من الله بأحسن الجزاء، ونسأل الله أن يوفقكم إلى تربيتنا وهدينا إلى سواء السبيل، ونرجو أن ترشدونا إلى ما يحسن اتباعه عند زيارة هذه المقامات خصوصًا مقامات آل البيت ولكم الشكر.

الجواب:

لم يرد في الكتاب ولا السنة التي يحتج بها شيء في زيارة قبور الصالحين خاصة، بل كان النهي عن زيارة القبور في أول الإسلام مقصودًا به إبعاد المسلمين عن مظنة تعظيم قبور الصالحين، ولما أذن النبي بعد ذلك بالزيارة للرجال، وعلل ذلك بأنها تذكر بالموت أو بالآخرة ظل ينهى عن تشريف القبور وبناء المساجد عليها، وعن الصلاة بالقرب منها، وعن إيقاد السرج عليها وكان يلعن فاعلي ذلك، وقال في بعض هذه الأحاديث: (أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجدًا ... إلخ) كما في مسند أحمد وصحيحي البخاري ومسلم وغيرها من الكتب. فعلم من هذه الأحاديث أن زيارة قبور الصالحين هي مظنة الفتنة وتعظيم ما لم يأذن الله بتعظيمه، لا سيما إذا كانت هذه القبور محاطة بالبدع كبناء المساجد عليها، وإيقاد الشموع عندها، والصلاة بالقرب منها، والتمسح بأحجارها ونحاسها،

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٥٩.

والتماس الخير ودفع الشر منها بالاستقلال أو الواسطة. فهذه البدع والمنكرات تجعل زيارة قبور الصالحين دون زيارة سائر القبور التي تقل عندها المنكرات إلا إذا كان من يحضر عند تلك القباب والمساجد يأمر بالمعروف وينهى عن كل منكر يراه. فإن كان لا يفعل هذا فأي فائدة له من حمل حرمة السكوت على المنكرات الكثيرة لأجل فائدة الزيارة التي لم تفرض عليه، ولم تسن له، ولم تعهد من الصحابة عليهم الرضوان، وغاية ما فيها أن النبي ﷺ أذن بها لأجل الاعتبار بعد النهي والمنع، والأمر الوارد على منهي عنه يفيد الإباحة وأكثر ما فيه أن يقال: هو مستحب إذا خلا من كل منكر.

على أننا مع العلم بهذا كله قد اهتدينا لحكمة ومنفعة خاصة لزيارة قبور المعروفين بالعلم والصلاح، وبيناها في المنار من قبل، وهى تذكر تاريخهم وسيرتهم الحسنة، وما يبعث فى النفس حب التأسي بهم في طاعة الله، وخدمة الحق، وخذلان الباطل، وهذا المعنى هو المراد من قول بعض العلماء: إن في زيارة قبور العلماء العاملين والصالحين بركة، فإن البركة هي الزيادة، والزيادة لا بد أن تكون فى شيء مزيد فيه، ولا شيء في مقام الزيارة موضع للمزيد إلا الاعتبار المقصود من الزيارة شرعًا. ويستحب للزائر أن يسلم ويدعو للمزور، كما ورد فيقف متأملاً معتبرًا داعيًا مستعبرًا. فهذه هي الزيارة المحمودة، والأحاديث صريحة في أن الرخصة في زيارة القبور خاصة بالرجال فلا تجوز للنساء.

حكم قراءة القرآن والأذكار عند تشييع الجنازة[1]

السؤال:

نرجو الإفادة عما يجب اتباعه في تشييع جنازة الميت وهل يجوز ما هو شائع الآن من قراءة القرآن والأذكار والصلوات وغير ذلك في الشوارع والأسواق أم لا؟ والله المسؤول أن يبقيكم ويجعلكم خير مرب للأمة آمين.

الجواب:

الذي يستفاد من الأحاديث الصحيحة أنه يستحب الإسراع بالجنازة، ويحرم اتباع المصحوبة بنائحة، وقد ذكرنا من قبل أن هذه الأذكار والأشعار والترانيم التي يصيح بها المسلمون أمام الجنازة مبتدعة، وأنها سرت إليهم من الملل الأخرى، وأظن أن أكثر الناس لا يزالون يعرفون هذا فإننا نسمعهم يقولون في الجنازة التي لا أصوات معها: إنها على السنة. وإن لكل حالة عبادة تناسبها ولا أفضل لمشيع الجنازة من التفكر في الموت وما بعد الموت.

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٦٠.

حكم الاستعانة بأصحاب القبور[١]
أو حديث (إذا ضاقت بكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور)

السؤال:

ن. ب. في (سراي بوسنة): إنكم تنكرون الاستعانة بأصحاب القبور فضلاً عن الاستعانة منهم (كذا) وأوردتم الحجج والدلائل على ذلك إلا أنكم لم تقولوا شيئًا في حديث: (إذا تحيرتم في الأمور فعليكم بأصحاب القبور) الذي اشتهر بين الناس وأورده ابن كمال باشا الوزير - الذي هو من مشاهير العلماء وثقاتهم - في رسالته الأحاديث الأربعين. وشرحه على وجه يقنع كل أحد ممن لم يتعمق في العلم مثلكم بصحة الحديث المذكور، ومضمونه الاستعانة من أصحاب القبور (كذا) نرجوكم أن تتفضلوا علينا بحل إشكالنا هذا، والإجابة عن الحديث المذكور ولكم الفضل ومنا الشكر، ومن الله الأجر.

الجواب:

الحديث لا أصل له ولم يروه المحدثون ولكن ورد في حديث أنس عند البيهقي أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فشكا إليه قسوة القلب فقال: (اطلع في القبور واعتبر في النشور) وقال البيهقي: متن هذا الحديث منكر، وراويه مكي بن نمير مجهول، ولو صح الحديث الذي أورده ابن كمال باشا لكان بمعناه لأن من تحير في أمره وضاق له صدره فتفكر في أصحاب القبور وكيف تركوا كل شيء كان يهمهم ولقوا ربهم - هان عليه الأمر واتسع منه الصدر، ولا تهولنك شهرة ابن كمال باشا بالعلم فتعجب لإيراده حديثًا لا أصل له، فهو إنما اشتهر بفقه الحنفية، وأكثر هؤلاء الفقهاء لا يعنون بالحديث ولا يعرفون صحيحه وضعيفه وموضوعه ومعروفه ومنكره، بل منهم من يزعم أنه لا حاجة إليه مع الفقه إلا أن يقرأ للتبرك به ويصرحون بأنه لا يجوز العمل به لأن ذلك من الاجتهاد الذي حرموه باجتهادهم، وإنك لترى كتب الفقهاء الذين هم أعظم منه شهرة بهذا الفقه من غير استعانة بالوزارة والإمارة قد حشوا كتبهم بالأحاديث الموضوعة كالأحاديث التي أوردها صاحب الدر المختار في مدح الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وغيرها. وقد صرح علماء هذا الشأن بأنه لا يجوز لأحد أن يسند إلى الرسول ﷺ حديثًا إلا إذا كان هو قد رواه رواية يثق بها، أو يذكر درجتها أو أخذه عن كتب الحفاظ الذين يذكرون ذلك، وليس ابن كمال الوزير منهم. ثم إن عبارة الحديث تدل على وضعه لمن ذاق طعم الأساليب العربية الفصيحة فلعل واضعه من المتأخرين، وناهيك بنكارة متنه ومخالفته لظاهر أصول الدين لا سيما إذا حمل على ما ذكرتم.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٩٣٦.

وإذا فرضنا أن الحديث صح وكان معناه ما ذكرتم دون ما أولناه به فإننا نرجح عليه ما يعارضه مما هو أقوى منه كحديث الطبراني مرفوعًا: (إنه لا يستغاث بي إنما يستغاث بالله تعالى) وحديث ابن عباس مرفوعًا: (وإذا استعنت فاستعن بالله) بل عندنا القطعي كقوله تعالى: ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ (الفاتحة: ٥) فإنها نص في عدم جواز الاستعانة بغير الله تعالى كما أن قوله عز وجل: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥) نص في عدم جواز عبادة غيره لمكان الحصر في تقديم المفعول.

ومن عجائب تحريف المسلمين الجغرافيين لنصوص القرآن القطعية ما أطلعنا عليه بعض الناس في الجريدة المحدثة التي تسمي الظاهر من تأويل ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝ ﴾ (الفاتحة: ٥).

إذ قال المحرف: إن الاستعانة على ضربين: حقيقية، وهي الممنوعة بنص الآية، ومجازية كالاستعانة بالموتى الصالحين، وهي جائزة لا تمنعها الآية، ولا يتناولها الحصر فيها. ولو صح هذا لصح أن يقال مثله في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥) ويقال: إن العبادة حقيقية ومجازية؛ فالأولى لله والثانية لغيره فيعبد هؤلاء المحرفون غير الله ويسمون عبادتهم مجازية لا يخرجون بها من دائرة الإسلام وحظيرة الإيمان، ونعوذ بالله من الخذلان، فإن هذا الضرب من التحريف للنصوص القاطعة لم يسمع عن أمة من الأمم أقبح منه ولا يمكن أن يثبت معه دين!!

أتظن أن صاحب هذه الجريدة أضاف هذا التحريف إلى نفسه حتى لا يخشى انخداع العامة به لعدم ثقتهم بهذه الجرائد في أمر الدين وعلمهم بجهل أصحابها؟ كلا، بل زعم أنها جاءته من عالم أزهري، ولا تدري العامة أن رواية الثقة عن

المجهول غير معتبرة فكيف برواية غير الثقة. فبمثل هذه الكتب والصحف فسدت

الأديان، واختل نظام العلم، ولذلك نقول تبعًا للأئمة المجتهدين:

إنه لا يجوز لأحد أن يأخذ في الدين بكلام عالم ما لم يعرف دليله، فإن كان الدليل حديثًا شريفًا فلا تصح الثقة به إلا إذا نقل عن المحدثين الثقاة الذين رووه لتعرف درجته وتمكن مراجعته، وعلى هذا جرينا، في المنار والله المستعان، دون فلان وفلان.

حكم الذبح على أضرحة الأولياء[1]

السؤال:

ومنه: وما قولكم في الذبائح على أضرحة الأولياء لسبب نذر، أو لرجاء دفع مضرة أو غيرها؟ وكذلك التوسل ببابهم والرجاء منهم نحو قول أهل فاس عند معاينة مكروه نازل بهم: ما دام ضريح مولاي إدريس في وسط بلدنا فلا نخاف؛ لأنه يذود عن بلدة فاس خصوصًا وعن قطره المغربي عمومًا، وهو ورجال المغرب (صالحو الموتى) يحفظوننا من غائلة العدو ونفوذه، وأقوالهم من هذا القبيل كثيرة، أفيدونا بما يشفي الغليل عن هذا القبيل؛ ليعم إرشادكم كافة الموحدين الحنفيين؟ ودمتم كعبة للقصاد، مأجورين من رب العباد.

الجواب:

الذبح على القبور بدعة أخذها بعض المسلمين عن أهل الكتاب وهؤلاء أخذوها عن الوثنيين؛ إذ كانت الذبائح لأوثانهم وأصنامهم من أركان دينهم وأعظم عباداتهم، نعم كانت القرابين عبادة في شريعة موسى -عليه السلام - وما هي إلا للتقرب إلى الله وحده لا إلى شيء، ولا إلى شخص عظيم كما هي عند الوثنيين في الأصل، وقد أجمع المسلمون على أنه لا يجوز الذبح لغير الله تعالى تقربًا إليه، أو تعظيمًا له، أو رجاء فيه؛ لأن هذا من الوثنية، وقد صرح الفقهاء بأن من فعل ذلك على سبيل العبادة يكون مرتدًا عن الإسلام، والعبادة هي الخضوع والتعظيم لمن تعتقد فيه السلطة الغيبية التي وراء الأسباب؛ فإن وجد هذا المعنى كان الذبح للولي أو عنده كفرًا، وإن لم يوجد كان معصية؛ لأنه يدخل في قوله تعالى: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ (الأنعام: ١٤٥) ويستحق صاحبه اللعن من رسول الله في حديث علي - كرم الله وجهه - عند أحمد ومسلم والنسائي (لعن الله من ذبح لغير الله) . وقال في الإقناع وشرحه ما نصه:

(ويكره الذبح عند القبر والأكل منه) لخبر أنس: (لا عقر في الإسلام) ، رواه أحمد بإسناد صحيح قال في الفروع: رواه أحمد وأبو داود وقال عبد الرزاق: وكانوا (أي في الجاهلية) يعقرون عند القبر بقرة أو شاة. وقال أحمد في رواية المروذي: (كانوا إذا مات الميت نحروا جزورًا فنهى عليه الصلاة والسلام عن ذلك وفسره غير واحد بغير هذا (قال الشيخ) يحرم الذبح والتضحية (عند القبر) ولو نذر ذلك ناذر لم يكن له أن يوفي به كما يأتي في نذر المكروه والمحرم (فلو شرطه واقف لكان شرطًا فاسدًا) اهـ.

نقول: وأنت ترى من الأدلة أن القول بالتحريم هو الراجح، وإن أريد بالكراهية ما كان

---

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ١٩١ - ١٩٣.

للتحريم، ومما ورد في النذر حديث عائشة عند أحمد والبخاري وأصحاب السنن أن النبي - ﷺ - قال: (من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه) وحديث ثابت بن الضحاك عند أبي داود والطبراني (وقد صحح الحافظ ابن حجر إسناده) ، قال: إن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلاً ببوانة (بضم الموحدة: موضع) فقال: كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟ قالوا: لا، قال: فهل كان فيها عيد من أعيادهم؟ قالوا: لا، قال: أوف بنذرك فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم) وقد يتوهم بعض الجاهلين من العامة أن النهي عن الذبح لتعظيم معاهد الجاهلية لا يقتضي تحريم الذبح لتعظيم أولياء المسلمين. ونقول:

(**أولاً**) إن الفقهاء أجمعوا على أنه لا يجوز الذبح لغير الله كالأنبياء والكعبة.

(**ثانيا**) إن حكمة ذلك تطهير القلوب من التوجه إلى غير الله تعالى في مثل هذا العمل الذي أراد به الخير والبر؛ لأن ذلك من الإشراك ولا يقبل الله تعالى من العمل إلا ما كان خالصًا لوجهه، ومما ورد في ذلك بخصوص النذر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي - ﷺ - قال: (لا نذر إلا فيما ابتغي به وجه الله تعالى) رواه أحمد وأبو داود والبيهقي وأورده الحافظ في التلخيص، وسكت عنه وفي معناه روايات أخرى.

و(**ثالثاً**) إن كثيرًا من أئمة السلف الفقهاء، صرحوا بأن ما يذبحه النصراني لكنيسة، أو مكان، أو رجل مُعَظَّم عندهم يحل لنا، ولكن لم يقل أحد بأن ما يذبحه المسلم لمُعَظّم عنده يؤكل، بل أجمعوا على تحريمه وإثم فاعله. وإن قام في نفسه معنى العبادة كطلب ما لا يُطلب إلا من الله تعالى كان مرتدًا كما تقدم.

وأما ما يسمونه التوسل فقد بسطنا القول فيه مرات كثيرة في كل مجلد من مجلدات المنار فليراجع ذلك السائل في مواضعه من المجلد السابع وغيره، مسترشدًا في الفهرس بكلمة التوسل من حرف التاء، وبكلمة قبور من حرف القاف ويجد في العدد السابق كلامًا عن اعتقاد أهل فاس بمولاي إدريس، وغرورهم في ذلك. ولكن هذه الاعتقادات المبنية على وعث البدع والتقاليد لا تثبت أمام سيول الحقائق، فهذا سلطان مراكش قد اضطرب وخاف سقوط ملكه فلم يكتف باللجأ إلى إدريس، بل أشرك معه ملكًا نصرانيًا يعتز به ويستعين به على فرنسا وهو عاهل ألمانيا، وقد أرسل إليه عند زيارته طنجة هدية تساوي مئتي ألف جنيه، ولو كان موقنًا بحماية قبر إدريس للمملكة؛ لكان غنيًا عن ذلك، ولماذا لم يَحْمِ إدريس البلاد من الفتن التي أنهكتها وكانت حجة فرنسا في التصدي لها؟

بدع زيارة قبر الحسين رضي الله عنه[١]

السؤال:

ومنه: حضرة السيد الفاضل العلامة محيي السنة صاحب المنار حفظه الله آمين.

سلام الله عليكم ورحمته وبركاته وبعد إنني في بلد راجت فيه الخرافات، وكثر فيه المبتدعون حتى أصبح المنكر بينهم معروفًا والمُنْكِر لخرافاتهم ممقوتًا، ولا وازع لهم من عقل ولا زاجر من دين، يتبعون أهواءهم، ويصرون على اتباع المنكر عنادًا وكبرًا، لكن في القوم من إذا أقيم له الدليل على فساد ذلك الابتداع يرجع إلى الصواب ولا يتبع سبيل المضلين، وإنني لا أجد لإرشاد قومي أنجح من إرشاد المنار فأرجو أن تتكرموا بالجواب على ما يأتي من الأسئلة بما أتاكم الله من العلم لأتقدم للقوم بتلك الدرر النفيسة لعلهم يرشدون.

إن المبتدعة أحدثوا (علمًا) جعلوه لسيدنا الحسين رضي الله عنه، واحتفلوا به في شوارع المدينة، واختلطت النساء بالرجال في الاحتفال بلا تستر رافعات أصواتهن بأنواع الغناء، وصار الناس يتمسحون بالعلم بقصد التبرك والاحترام، وترك الغالب من المحتفين الصلوات الخمس المفروضة لهوًا بهذا العلم، وزار الناس (سيدنا الحسين) في مقامه بجهة عسقلان حافين من حول (العلم) يكبرون، وأهل الطرق (الدراويش) منهم يطبلون، ويضرب بعضهم بعضًا بالسيوف إظهارًا لما لهم (بزعمهم) من الأسرار والكرامات، وزعم بعض المنتسبين (للعلم) أن إحداث هذا العلم للتودد لآل بيت النبي ﷺ، واستدل على هذا بآية ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ (الشورى: ٢٣) فهل ذلك من المحدثات المنكرة والبدع المنهي عنها؟ وهل -والحالة هذه- يجب على المسلم درء هذه المفاسد مهما كلَّفه الأمر؟ وماذا يكون جزاء أهل المدينة، ولا سيما العلماء إذا سكتوا على هذا المنكر؟ وماذا يقال في حق مبتدعيه، وفيمن يرى أن التودد لأهل البيت المطهرين يكون بمثل تلك الخزعبلات؟ أفيدونا ولكم الشكر والثواب والله يحفظكم.

الجواب:

كل هذه المذكورات من البدع التي لا تَخْفَى على من له أدنى إلمام بدين الإسلام، والسكوت عن الإنكار على مرتكبيها حرام، وقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰۗ﴾ (الشورى: ٢٣) استثناء منقطع، ومعنى الآية قل أيها الرسول لهؤلاء المشركين المعاندين لك:

---

(١) المنار ج ٢٩ (١٩٢٨) ص ٥٩٠ - ٥٩٢.

إنني لا أسألكم على تبليغ دعوتي ربي بتلاوة كتابه أجرًا، ولكنني أسألكم أن تودوني لقرابتي منكم، وما تعظمون من صلة الأرحام، فلا تؤذوني ولا تصدوني عن تبليغ دعوة ربي، وهذا معنى ما فسر الآية به ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنه كما بينته بالتفصيل والروايات من قبل، والروافض يزعمون أن الله تعالى أمر رسوله بهذه الآية أن يطلب من أمته أجرًا على تبليغ الدين خلافًا لما ورد عنه وعن غيره من النبيين في الآيات المتعددة، وسرى هذا المعنى الباطل إلى أذهان كثير من أهل السنة كما بيناه من قبل، وراجع التفاسير المأثورة كتفسير ابن كثير تلق فيها صحة ما قلناه وهو الموافق لعقيدة الإسلام.

أما درء مفاسد هذه البدع بالفعل فيجب إذا لم يترتب عليه ما هو أكبر منه إفسادًا، واختلف اجتهاد العلماء في قدر ما يجب احتماله من الأذى في هذه السبيل، والأصل في هذا حديث (من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان) رواه أحمد ومسلم وأصحاب السنن الأربعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وأما حكم السكوت عن إنكار هذه المنكرات كغيرها حيث تقع فهو أن جميع المسلمين العالمين بذلك يأثمون بترك الإنكار، ولكن إذا قام بعضهم بما يجب منه سقط الإثم عن الباقين - وأما ما يقال في مبتدعي ما ذكر إلخ فهو أنهم مبتدعون جاهلون، وشرهم من يتأول لهم ويجعل

هذه البدع القبيحة التي شوهت الإسلام في نظر الأجانب والمستقلين من المسلمين الذين يصدقون أنها منه، ولا سيما تأويل من جعل لها أصلاً من كتاب الله بتحريف آية المودة في القربى تبعًا للروافض الذين يلكونها بألسنتهم متبجحين بأنهم هم أهلها الذين يؤدون لرسول الله ﷺ أجرته على تبليغ وحي ربه خلافًا لما أمره كما أمر من قبله من رسله بأن يبلغوه لأممهم من عدم سؤالهم عليه أجرًا، ومن حصر سؤال الأجر بكونه من الله وحده كما تراه في سورة يونس وهود والفرقان، وفي خمس آيات من سورة الشعراء وسبأ وص، فإن مثل هؤلاء المتناولين يكذبون على الله تعالى بإدخال البدع في دينه وتحريف كلامه بأهوائهم وبمشاركة أنفسهم له عز وجل في شرع الدين: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ (الشورى: ٢١) وهل أفسد عوام أقوام الأنبياء وأتباعهم إلا أدعياء العلم بالتأويل والتحريف لما جاءوا به؟

حكم تقبيل شواهد الاموات[1]

السؤال

ما قولكم في تقبيل شواهد الأموات والتوسل بها، والدعاء بهذه الدعوات: عباد الله جئناكم طلبناكم، أغيثونا أعينونا بهمتكم وجدواكم؟

الجواب:

يريد السائل بشواهد الموتى الأحجار الكبيرة التي توضع تجاه رءوس الموتى من قبورهم وتقبيل هذه الأحجار من سنن الوثنية، وأقبح البدع في الإسلام، وأما دعاء الموتى فهو عبادة حقيقية لهم وإن غير المبتدعون اسمها وأطلقوا عليها لفظ التوسل، وقد كان هذا النوع من العبادة، وهو دعاء غير الله، أي نداؤه لطلب المنفعة منه أو دفع الضرر، أو التقرب به إلى الله واتخاذه شفيعًا هو جل ما يعرف من عبادة المشركين لغير الله ولذلك فسر الدعاء بالعبادة حيث ورد في هذا المقام من القرآن. قال تعالى في سورة الأعراف ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤ ﴾ (الأعراف: ١٩٤) وقال تعالى في سورة فاطر ﴿ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤

﴾ (فاطر: ١٤) وقال في سورة الجن ﴿ وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ١٨ ﴾ (الجن: ١٨) والآيات في هذا لا تحصى، وقال تعالى في سورة يونس: ﴿وَيَعْبُدُونَ من دُونِ اللَّهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ (يونس: ١٨) الآية وقال تعالى في سورة الزمر ﴿ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلۡخَالِصُۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ ﴾ (الزمر: ٣) الآية. وقد فصلنا القول في هذه المسألة في المجلدات السابقة مرارًا كثيرة وفندنا فيها مزاعم أهل التحريف والتأويل فليراجع ذلك في محالِّه مع الاستعانة بالفهرس. يطلب منه لفظ التوسل ولفظ الشفاعة ولفظ قبور الصالحين أو القبور مطلقًا.

---

(١) المنار ج ٢٩ (١٩٢٨) ص ٥٣٠ – ٥٤٥.



التصوف والصوفية

دعوى بعض مشايخ الطرق التلقي عن النبي ﷺ[1]

السؤال:

لصاحب الإمضاء في بيروت: عزت المرادي – بيروت.

إلى حضرة الأستاذ الفاضل العلامة السيد محمد رشيد رضا المعظم.

قرأت في كتاب (أوراد السيد أحمد بن إدريس) رحمه الله عبارة هذا نصها: (إنني اجتمعت بالنبي ﷺ اجتماعًا صوريًّا ومعه الخضر عليه السلام، فأمر النبي ﷺ الخضر أن يلقنني أوراد الطريقة الشاذلية فلقننيها بحضرته! ثم قال ﷺ: يا خضر لقنه ما كان جامعًا لسائر الأذكار والصلوات والاستغفار وأفضل ثوابًا وأكثر عددًا. فقال: أي شيء هو يا رسول الله؟ فقال: قل: لا إله إلا الله محمد رسول الله في كل لمحة ونفس عدد ما وسعه علم الله! ثم قال السيد أحمد ما نصه: قال ﷺ: يا أحمد، قد أعطيتك مفاتيح السموات والأرض، وهي التهليل المخصوص والصلاة العظيمة والاستغفار الكبير، المرة الواحدة منها بقدر الدنيا والآخرة وما فيهما أضعافًا مضاعفة) اهـ. وعليه أرجو أن تتكرموا بإعلامي هل ممكن الاجتماع مع رسول الله ﷺ اجتماعًا صوريًّا؟ وما حكم ما يلقنه بهذه الحالة؟ وتفضل يا سيدي الأستاذ الفاضل بقبول مزيد شكري واحترامي.

---

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٩٩ – ١٠١.

الجواب:

صرَّح بعض العلماء المحققين بأن دعوى رؤية النبي ﷺ بعد موته في اليقظة والأخذ عنه دعوى باطلة، واستدلوا على ذلك بأن أولى الناس بها – لو كانت مما يقع – ابنته سيدة النساء، وخلفاؤه الراشدون وسائر علماء أصحابه، وقد وقعوا في مشكلات وخلاف أفضى بعضه إلى المغاضبة وبعضه إلى القتال، فلو كان ﷺ يظهر لأحد ويعلِّمه ويرشده بعد موته لظهر لبنته فاطمة عليها السلام، وأخبرها بصدق خليفته أبي بكر رضي الله عنه فيما روي عنه من أن الأنبياء لا يورثون، وكذا للأقرب والأحب إليه من آله وأصحابه، ثم لمن بعدهم من الأئمة الذين أخذ أكثرُ أمتهِ دِينَهُمْ عنهم، ولم يدَّع أحد منهم ذلك؛ وإنما ادَّعاه بعض غلاة الصوفية بعد خير القرون وغيرهم من العلماء الذين تغلب عليهم تخيلات الصوفية، فمن العلماء من جزم بأن من ذلك ما هو كذب مفترى، وأن الصادق من أهل هذه الدعوى من خيل إليه في حال غيبه، أو ما يسمى بين النوم واليقظة أنه رآه ﷺ فخال أنه رآه حقيقة، على قول الشاعر:

ومثلك من تخيل ثم خالا

والدليل على صحة القول بأن ما يدعونه كذب أو تخيل ما يرونه عنه ﷺ في هذه الرؤية وبعض الرؤى المنامية مما يختلف باختلاف معارفهم وأفكارهم ومشاربهم وعقائدهم، وكون بعضه مخالفًا لنص كتاب الله، وما ثبت من سنته ﷺ ثبوتًا قطعيًا، ومنه ما هو كفر صريح بإجماع المسلمين.

نعم إن منهم من يجلهم العارف – بما روي من أخبار استقامتهم – أن يدَّعوا هذه الدعوى افتراء وكذبًا على رسول الله ﷺ؛ ولكن غلبة التخيل على المنهمكين في رياضاتهم وخلواتهم لا عصمة منها لأحد، وكثيرًا ما تفضي إلى الجنون، فإن صح عقلاً أن منهم من يرى أرواح الأنبياء والصالحين فعلاً، فلا يجوز شرعًا أن تتضمن هذه الرؤية تشريعًا ولا تعبدًا جديدًا، ومنهم من كذب أتباعهم عليهم في ذلك وغيره من الدعاوى الباطلة، ومنه ما يسمونه الشطح، وقد جزم بعض المحققين بأن بعضهم كانت تتمثل لهم الشياطين بصور بعض الصالحين وتلقي إليهم بعض ما يسمونه المكاشفات، ومنها ما روي عن إمام الصوفية في عصره الشيخ عبد القادر الجيلاني قدَّس الله سره أنه ظهر له في خلوته نور عظيم ملأ الأفق، وسمع منه هاتفًا يقول له: يا عبد القادر، أنت عبدي وقد أحللت لك المحرمات، قال: فقلت له: اخسأ يا لعين، فتحول النور إلى ظلمة، أو قال: دخانًا، وقال: قد نجوت مني بعلمك، وقد أضللت بها كذا وكذا من العباد، قيل للشيخ: وكيف علمت أنه شيطان؟ قال: من قوله: أحللت لك

المحرمات. يعني رحمه الله تعالى أن الشرع هو الفرقان الذي يُعرف به الكشف الحق من الكشف الباطل وأولياء الرحمن من أولياء الشيطان. ومن هذا القبيل دعوى قول النبي ﷺ للسيد أحمد بن إدريس: أعطيتك مفاتيح السموات والأرض، التي تشبه ما يرويه النصارى من قول المسيح عليه السلام لتلاميذه: ما تحلونه في الأرض يكون محلولاً في السماء، وما تربطونه في الأرض يكون مربوطًا في السماء، وفسره رؤساؤهم بأن لهم ولخلفائهم الحق في مغفرة ذنوب الخاطئين، والله تعالى يقول: ﴿لَّهُۥ مَقَالِيدُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ (الزمر: ٦٣) أي: مفاتيحهما وخزائنهما في التصرف والرزق، وقال: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ (الأنعام: ٥٩).

وقد صرَّح علماء الأصول بأن ما يسمونه الكشف ليس بحجة شرعية، ولا يجوز العمل بما لا يقوم عليه الدليل من الكتاب والسنة منه، وكذا رؤية النبي ﷺ في المنام والسماع منه، وعلل ذلك بعضهم بعدم الثقة بصفاء أرواح هؤلاء المكاشفين وضبطهم لما يرونه في كشفهم ورؤياهم ولما يروونه، وأما الدليل الأقوى والأقوم فهو أن قبول هذا يعد من الزيادة في دين الله واستمرار التشريع الذي ادَّعاه بعض الدجالين المضلين، كأتباع الدجال غلام أحمد القادياني الهندي الذين يلقبون أنفسهم بالأحمدية، وقد أكمل الله دينه في حياة خاتم النبيين بنص القرآن الصريح، فلا حاجة إلى شيء غير ما جاء به ﷺ من كتاب الله وسنته في بيانه، وإن كان حسنًا في نفسه كصيغة الشهادتين التي هي شعار الطريقة الإدريسية، وليتها لم تقترن بدعوى هبوط روح رسول الله الأعظم من الأفق الأعلى لتلقين طريقة الشاذلية، وناهيك بطريقة التجانية وما ينسبونه إلى صاحبها من عظائم الخرافات والبدع، وقد سبق لنا بيان ذلك مرارًا، وأن أهل هذه الطريقة وأمثالهم قد أفسدوا دين المسلمين ودنياهم حتى صار بعض شيوخهم أكبر أعوان المستعمرين في الجزائر والمغرب على استعباد المسلمين.

ولا يُغَرَّنَّ أحدٌ ببعض أذكارهم وأورادهم فأكثرها ممزوج بالبدع والضلالة، وحسبك أنهم نسخوا بها التعبد بكتاب الله تعالى وبالأذكار المأثورة عن رسول الله ﷺ المدونة في كتب السنة، ككتاب الأذكار للإمام النووي، والحصن الحصين للمحدث الجزري، ومتى تعبد هؤلاء بهما، ووجدوا في وقتهم فراغًا لما ابتدع بعدهما؟ وأين هذا من نهي الكتاب والسنة عن الغلو في الدين حتى في المشروع منه، وقد فصَّلنا هذه المسألة في تفسير قوله: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: ٣١) وأوردنا فيه قول الإمام الرازي فيمن اتبع سنة أهل الكتاب في ذلك من المتفقهة والمتصوفة فراجعه في جزء التفسير العاشر.

حقيقة التصوف ومكانه من الشرع[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء - حسين محمد حسين النجار - بمدرسة القضاء الشرعي السلام عليكم ورحمة الله

إلى فضيلة مولانا وراشدنا السيد رشيد رضا.. وقع نظري على بعض الأعمال الدينية في بلدي المسمى بالسنبلاوين مما من أجله أرجو أن تعرفونا حقيقة التصوف، وهل له قوانين وقواميس غير ما بينته الشريعة المحمدية؟ وإذا كان هو ما جاءت به الحنيفة، فما الحاجة إليه والقرآن والسنة بين يديه؟ وإن كان مخالفًا فمن أقر المبتدئ فيه عليه، ومن أين استنبط ذلك المخترع تلك الطرق التي توصل إلى الله كما يعبرون؟ ولعمري إن صح هذا كان لله طريقان: طريق بينه على لسان رسوله الكريم في كتابه المبين، وآخر قد هدى إليه بعض عباده المهتدين.

وإنما دعاني إلى سؤالكم، والاستنارة بمناركم، ما أخشاه من كسوف شمس شريعتنا في ذلك الأفق (أفق الصوفية) فإني أرى من ينسبون إليه ويدعونه قد ولعوا بمقتضياته وشغفوا به حتى أنستهم الأذكار والأوراد التي يتغنون بها في الساحات والأنحاء ومبالغاتهم في الشيوخ والأولياء - أنساهم ذلك أساس الدين وكبد الشريعة (التوحيد) وهذا طبق ما أراه غريزة في بعض النفوس من الشغف بالكماليات، وربما سحبت ذيول النسيان على الواجبات غشًّا منها لأصحابها، وأنهم قاموا بما فرض عليهم، وارتقوا إلى أن وجب عليهم ما ندب إليه الدين، وزجًّا منها بهم إلى زمرة المقربين الذين امتثلوا وأمضوا أوامر الدين.

وإن سبق لكم هذا، فأرجو من فضيلتكم إعادته باختصار، وذلك كما تعلمون لقرب عهدنا بالمنار، لا زلتم مصدر الرشد وأهل الفضل والوقار.

الجواب:

التصوف مصدر تصوف الرجل - أي صار صوفيًّا أي: أحد أفراد الطائفة المعروفة بالصوفية، وأشهر الأقوال في المنسوب إليه أنه الصوف؛ لأنهم كانوا يلتزمون لبسه وقيل: إنه كلمة سوفا أو سوفي باليونانية، ومعناها الحكمة، وذهب الحافظ ابن الجوزي في كتابه (تلبيس إبليس) أنه نسبة إلى صوفة وهو لقب الغوث بن مرّ بن أدّ بن طابخة بن إلياس بن مضر؛ لأنه قد اشتهر عند العرب أنه أول من انقطع إلى الله تعالى لعبادته عند بيته الحرام، وتسلسل

(١) المنار ج ٢٢ (١٩٢١) ص ١٧٣ - ١٨٥.

ذلك في ولده، فصار لقب (صوفة) يطلق على كل منهم، وناطت العرب به وبهم من بعده إجازة الناس بالحج من عرفة ومنى، وهي الإفاضة منهما، فكانت لا تفيض منهما حتى يفيض صوفة، فإذا حانت الإجازة تقول: (أجيزي صوفة) ، وكان سبب هذه التسمية أن أم الغوث كان لا يعيش لها ولد، فنذرت لئن عاش لتعلقن برأسه صوفة ولتجعلنه ربيط الكعبة، ففعلت، فقيل له ثم لولده من بعده صوفة. نقله عن السائب الكلبي.

قال الحافظ المذكور: كانت النسبة في زمن رسول الله - ﷺ - إلى الإسلام والإيمان فيقال: مسلم ومؤمن، ثم حدث اسم زاهد وعابد، ثم نشأ أقوام تعلقوا بالزهد والتعبد فتخلوا عن الدنيا وانقطعوا إلى العبادة واتخذوا في ذلك طريقة تفردوا بها، وأخلاقًا تخلقوا بها، ثم ذكر نسبتهم التي لخصناها عنه آنفًا.

ثم قال في تاريخه ومبدئه: هذا الاسم ظهر للقوم قبل سنة مائتين، ولما أظهره أوائلهم تكلموا فيه وعبروا عن صفته بعبارات كثيرة، وحاصله أن التصوف عندهم رياضة النفس ومجاهدة الطبع برده عن الأخلاق الرذيلة، وحمله على الأخلاق الجميلة من الزهد والحلم والصبر والإخلاص والصدق إلى غير ذلك من الخلال الحسنة، ثم ذكر أن أوائلهم كانوا على ذلك حتى لبس عليهم الشيطان، فكان أول تلبيسه أن صدهم عن العلم، وأراهم أن المقصود العمل، فلما انطفأ مصباح العلم تخبطوا في الظلمات، فمنهم من غلا في ترك الدنيا وهي قوام مصالح الخلق، ومنهم من أغري بتعذيب النفس بالجوع والعري والفقر الاختياري، ومنهم من غلبت عليهم الخيالات، حتى قالوا بالحلول والاتحاد، وكانوا يعنون بالنظافة والتنطع في الطهارة، وراجت عليهم لقلة العلم الأحاديث الموضوعة، وذكر بعد هذا تصانيفهم وما فيها من الغلو في الدين والأحاديث الباطلة، ثم انتقل إلى بيان ضروب التلبيس عليهم وما خالفوا فيه الشرع عن جهل أو تأول وأطال في ذلك، وكتابه هذا جدير بأن يطبع.

ولشيخ الإسلام أحمد تقي الدين بن تيمية فتوى في الصوفية والفقراء نشرناها في ج١٠ م١٢ من المنار، ثم طبعناها في رسالة على حدتها لتعميم نفعها، وقد ضعف فيها القول بنسبتهم إلى صوفة؛ لأنها قبيلة كانت في الجاهلية ولا وجود لها في الإسلام ورجح نسبتهم إلى الصوف، وقال: إن لفظ الصوفية لم يكن مشهورًا في القرون الثلاثة، وإنما اشتهر التكلم به بعد ذلك، وقال: إن أول ظهورهم كان في البصرة؛ لأنه كان فيها من المبالغة في الزهد والعبادة والخوف، ونحو ذلك مما لم يكن في سائر الأمصار، ولهذا كان يقال: فقه كوفي وعبادة بصرية. وذكر بعض أحوال الصوفية ووزنها بميزان الشرع وسيرة السلف الصالح كعادته، فبين الراجح من الشائل فيها، وإن الناس فيهم بين ذام يرميهم بالابتداع والخروج عن

السنة، وبين غال يدعي أنهم أفضل الخلق بعد الأنبياء، وأن الصواب هو الوسط، وهو أنهم كغيرهم من الطوائف مجتهدون، فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله، ولكن انتسب إليهم طوائف من أهل البدع والزندقة، ثم بين أن كلامه في صوفية الحقائق الأولين، وأنه حدث بعدهم صنفان وهم صوفية الأرزاق

الذين يقيمون في الخوانك ويأكلون فيها ما وقف على الصوفية، وصوفية الرسم الذين همهم تقليدهم في اللباس والآداب الوضعية، ويسهل على السائل أن يراجع هذه الفتوى ويقرأها، ويقرأ ما كتبه ابن خلدون في مقدمته إن لم يكن قرأه، فإن أكثره صواب.

وإننا قد ذكرنا في تاريخ الأستاذ الإمام عيون ما ذكره هؤلاء المحققون في بيان حقيقة الصوفية، وزدنا عليهم مسائل مهمة استنبطناها من كتبهم، ومن كتب التاريخ أجملناها في ورقتين مثل أوراق المنار ملخصها أن الصوفية طائفة انقطعت إلى الزهد في الدنيا والعمل للآخرة برياضة النفس وتربية الإرادة، والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس وحسن النية والمبالغة في العبادة، وغايتهم الوصول إلى تجريد التوحيد وكمال المعرفة بالله تعالى، ثم ادعى حالهم من ليس منهم غشًّا وتلبيسًا، ولبس لباسهم من تناقض حاله حالهم دعوى وتقليدًا، وإن رياضة النفس وتزكيتها تثمر للصادق فيها علمًا وعرفانًا بسنن الله في الأرواح وأسرار قواها، وأحوالاً وأذواقًا غريبة غير مألوفة ولا معروفة لغير أهلها (منها) التأثير بقوة الإرادة في بعض أمور الكون كشفاء مريض، وتنفير من الشر وجذب إلى الخير، ويسمونه لتأثير بالإرادة أو الهمة، (ومنها) معرفة بعض الأمور من غير طريق الحس أو الفكر، وهو مايسمونه الكشف، (ومنها) الغوص على دقائق أسرار الشريعة وحكمها، وصفات النفوس البشرية وقواها وعللها إلخ، ومنها غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكره هنا.

وإن هذا التصوف برياضة النفس قد سبق المسلمين إليه قدماء الهنود والصينين واليونان، وقد سرى إلى المسلمين كثير من بدع أولئك الأقوام وضلالاتهم وشعائرهم وشاراتهم كالسبح والأعلام، حتى إنهم أخذوا عنهم فلسفة وحدة الوجود فصارت غاية الطريق عندهم، وبث الباطنية في التصوف ضلالات أخرى شر أصولها التأويل البعيد للآيات والأحاديث وطامة الإذعان لكل ما يأمر به السالكين شيوخهم، وإن كان منكرًا، وعدم الإنكار عليهم في شيء، وكانت الباطنية تقصد بهذا التعاليم إفساد دين الإسلام وإبطاله، وإزالة ملكه بالدسائس التي وضعها عبد الله بن سبأ اليهودي وجمعيات المجوس السرية التي بثت في المسلمين دعوة الغلو في التشيع لآل البيت، والطعن في أعاظم الصحابة؛ لإفساد دين العرب وتقويض دعائم ملكهم بالشقاق الداخلي؛ لتتمكن تلك الجمعيات بذلك من إعادة ملك المجوس وسلطان

دينهم اللذين أزالهما العرب بالإسلام، ولولا هذان الأصلان - التأويل والطاعة المطلقة - لما راجت الضلالات والبدع في هذه الطائفة؛ لأن أصل طريقتها تزكية النفس بالعلم والعمل الشرعيين مع الصدق والإخلاص والأخذ بالعزائم ومحاسبة النفس حتى على الخواطر، ومن المأثور المشهور عن أئمة الصوفية قولهم: التصوف أخلاق، فمن زاد عليك في الأخلاق زاد عليك في التصوف. ومن قواعد الإسلام المنصوصة المعلومة منه بالضرورة أنه (لا طاعة في معصية، إنما الطاعة في المعروف) وهذا اللفظ من حديث مرفوع في الصحيحين وغيرهما عن علي - كرم الله وجهه -، وفوقه قول الله تعالى لرسوله - ﷺ - في آية المبايعة: ﴿وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ﴾ (الممتحنة: ١٢).

ثم بينا هنالك أنه لا سبيل إلى تصفية التصوف من البدع إلا بتحكيم الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح فيه قبولاً وردًّا بعد بيان أن الضلالات والبدع المتغلغلة في كتب الصوفية قسمان - ما أخذه الباطنية من صوفية البراهمة واليونان ودسوه في التصوف الإسلامي، وليس له أصل في الكتاب ولا في السنة إلا ما زعموه من التأويلات المخالفة للغة والشرع - وما أحدثه بعض شيوخ الطريقة من الأوراد والشعائر الدينية المخالفة للسنة في ذاتها وأصلها، أو في صفتها وطريقة أدائها، حتى إن بعض كبار الفقهاء والمتكلمين روجوا بعض هذه البدع والآراء بالتأويلات، والتوسع فيما جوزه بعضهم من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال، ولم يراعوا ما اشترطه المحققون في هذا من الشروط - فترى مثل الغزالي من أكبر أئمة علماء الكلام والفقه يرغب في بعض العبادات المبتدعة مستدلاً عليها بهذه الأحاديث الواهية أو الموضوعة دع ما يتعلق منها بالاعتقاد.

مثال ذلك صلاة الرغائب في رجب، وصلاة ليلة نصف شعبان ذكرهما الغزالي في الإحياء مستدلاً عليهما بما ورد فيهما وهو موضوع، وقد قال فيهما النووي في منهاجه: وصلاة رجب وشعبان بدعتان قبيحتان مذمومتان. ولم يكن النووي أعلم بفقه الشافعي من الغزالي، بل قال بعض العلماء: إن كتب الشيخين الرافعي والنووي مأخوذة من كتبه التي حرر بها المذهب كما قال فيه وفيها بعضهم: حرر المذهب حبر ... أحسن الله خلاصه ببسيط ووسيط ... ووجيز وخلاصه

ولكن النووي كان أعلم منه بالسنة، فإن الغزالي لم يتوسع في علم السنة إلا في آخر عمره (ونعمت الخاتمة التي وفقه الله لها بحسن نيته وإخلاصه له الدين) ولعله لم يؤلف بعد ذلك شيئًا.

فهذا مثال ما أخذوا فيه بالموضوع، ومما أخذوا فيه بالضعيف الواهي – وهو أكثر – دعاء الوضوء، قال في المنهاج: وحذفت دعاء الوضوء؛ إذ لا أصل له.

وهو يعني الدعاء الذي ذكره الرافعي تبعًا للغزالي، واعتذر الشمس الرملي شارح المنهاج عنه بأنه يعني أنه ليس له أصل صحيح، أو لم يكن مستحضرًا لما ورد فيه من حديث ضعيف ورد من طرق، والضعيف يعمل به في الفضائل ما لم يشتد ضعفه فيما له أصل صحيح كلي، ولكن لا يستدل به على السنية، هذا ما أذكره عنه بالمعنى، وذكر أن والده الشهاب الرملي اعتمد دعاء الوضوء، وأقول: إن النووي نفى ورود شيء من السنة في دعاء الوضوء في مواضع من كتبه، ومنها الأذكار، وتعقبه صاحب المهمات فقال: ليس كذلك، بل روي من طرق منها عن أنس رواه ابن حبان في ترجمة عباد بن صهيب، وقد قال أبو داود: إنه صدوق قدري. وقال أحمد: ما كان بصاحب كذب. وتعقبه الحافظ ابن حجر فقال: لو لم يرد فيه إلا هذا لمشى الحال، ولكن بقية ترجمته عند ابن حبان: كان يروي المناكير عن المشاهير حتى يشهد المبتدئ في هذه الصناعة (أي رواية الحديث) أنها موضوعة وساق منها هذا الحديث اهـ. وقال الذهبي في ترجمته في الميزان:

وروى عن حميد عن أنس بخبر طويل في الذكر على الوضوء باطل إلخ.

أقتصر على هذين الشاهدين من الأخذ بالأحاديث الموضوعة والواهية لنصوص الفقهاء فيهما، وهم الذين يعول الجمهور على كلامهم، ويرجحونه على كلام سائر العلماء فيما اختلفوا فيه؛ لأنهم هم الذين انتدبوا لتحرير فقه الأئمة الذين يدعي الناس تقليدهم، وكانت الحكام تحكم بما دونوه في كتبهم، ولا تقبل الفتوى إلا منها حتى صار جماهير المنتسبين إلى طرق الصوفية يتبعون هؤلاء الفقهاء وإن كان الصوفي الحقيقي – وهو العارف بربه العالم بدينه العالم به – لا يقلد أحدًا، وقد احتكر الفقهاء لأنفسهم حق ترجيح أقوالهم على أقوال المفسرين والمحدثين، بله الصوفية والمتكلمين، كما صرح به ابن حجر الهيثمي في الفتاوى الحديثة، وكان الصواب أن يحكم علماء الآثار من التفسير والحديث، وسيرة سلف الأمة في كل خلاف وتنازع يقع بين المسلمين ليبينوا لهم حكم الله ورسوله فيه؛ عملاً بقوله عز وجل: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ (النساء: ٥٩)، ولا خلاف بين أحد من العلماء في معنى هذا الرد، بل هم متفقون على أن الرد إلى الله هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول بعد وفاته هو الرد إلى سنته، وعلماء الآثار هم المختصون بعلم ما صح في التفسير، ومن سنة الرسول – ﷺ – وسيرة السلف، وكثيرًا ما يأخذ الفقهاء بما لا يصح من الأحاديث، وقد يحكمون بالقياس مع وجود النص،

بل يأخذون بأقوال المصنفين المنتمين إلى مذاهبهم، وإن لم يعرفوا لها دليلاً ولا نصًّا من كلام أئمتهم المجتهدين، ولا سيما المتأخرين منهم، وقد أعطوا للمشتغلين بكتبهم سلاحًا يحاربون به نصوص الكتاب والسنة اعتذارًا بالتقليد، فكل كتاب ينتمي مصنفه إلى مذاهبهم يحتج به عندهم ويعمل بما فيه، ولكن لا يجوز الاهتداء عندهم بالكتاب ولا بالسنة إلا من هداه الله ووفقه، ولم تضل أمة من أمم الرسل عن دينها أبعد من ضلال هؤلاء، ولولا حفظ الله لكتابه وتوفيقه الحفاظ لتدوين السنة لتعذر الإصلاح ومعرفة حقيقة الإسلام، وقد سبق لنا بيان هذا مرارًا كثيرة، آخرها ما بسطناه في الكلام على فتوى شيخ الأزهر في إنكار بعض البدع، وما فصلناه في الفتوى الأولى والثانية من جزئي المنار اللذين قبل هذا.

وجملة القول في صوفية المسلمين أن علماءهم كسائر أصناف علماء المسلمين الذين استعملوا عقولهم في الدين من المتكلمين والفقهاء كل صنف قد انفرد بالتوسع في علم، فجاء فيه بما لم يجئ به غيره، وكل منهم أخطأ وأصاب، فالصوفية أتقنوا علم الأخلاق والآداب الدينية وحكم الشريعة وأسرارها، وطرق تزكية النفس وإصلاحها، وهذا غرض الدين ومقصده، فإن كانوا قد غلوا وأتوا ببعض ما يخالف النصوص، ودخل في كتبهم وأعمالهم من تصوف الأمم السالفة، ومن البدع ما ينكره الإسلام، فالمتكلمون أيضًا قد دخل في كتبهم مثل ذلك من الفلسفة اليونانية وغيرها من البدع المخالفة للنصوص ولما كان عليه السلف، وكذلك الفقهاء قد دخل في كتبهم مثل ذلك بالرأي والقياس والأخذ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكل من في هذا العصر من المنتحلين لطرق الصوفية، فهو منتم إلى أحد مذاهب الفقهاء والمتكلمين، فلو صلح حال المشتغلين بعلم الفقه لأمكنهم إصلاح أهل الطريق، وأنى يصلح غيره من لم يصلح نفسه؟ وأنى يصلح نفسه أو غيره من اتخذ علم الدين حرفة للارتزاق به، فهو يخدم ويطيع من يعتقد أو يظن أو يتوهم أن أمر رزقه بيده، ولو فيما يضر ملته وأمته؟ من هذا البيان الوجيز المفيد يعلم السائل حقيقة التصوف، وأن له كتبًا تشبه القوانين أكثر ما فيها منصوص أو مستنبط من الشرع، أو غير مخالف له، وبعضها بدع تلصق به إلصاقًا بشبهات وتأويلات باطلة. وأحسن الكتب في تصوف الحقائق، وأسلمها من مخالفة الكتاب والسنة فيما نعلم كتاب (مدارج السالكين) ، وأما سؤال السائل عن وجه الحاجة إليه مع وجود الكتاب والسنة، فجوابه: إن علمي الكلام والفقه يشاركان التصوف في هذا السؤال وجوابه، فكما شعر المسلمون بالحاجة إلى تصنيف الكتب في بيان أصول العقائد التي تستند إلى الكتاب والسنة للتمييز بينها وبين البدع، وإثباتها بالأدلة النظرية الفنية التي كانت مألوفة بانتشار كتب الفلسفة، ورد شبهات المخالفين على هذه العقائد، وكما شعروا بالحاجة إلى

تدوين علم الأحكام الشرعية في العبادات والمعاملات لإيضاح ما جاء في الكتاب والسنة من النصوص، وما يمكن أن يستنبط منها، ولو بطريق القياس الذي احتج على إثباته ببعضها، كذلك شعروا بالحاجة إلى تدوين الكتب لبيان طريقة التربية والتأدب بالآداب المنصوصة فيهما، أو المستنبطة منهما، والمفصلة لما فيهما من الإجمال، وقد قلنا آنفًا: إن ما وقع في كتب الصوفية من المخالفة لبعض نصوصهما وسيرة السلف الصالح الذين أجمعت كل الفرق على تفضيلهم وخيريتهم وقع مثله في كتب المتكلمين والفقهاء، يعلم ذلك من كتب السنة، ومن الكتب التي يرد فيها كل منهم على الآخر، والفقهاء المقلدون يوجبون طاعة شيوخهم الذين التزموا تقليد مذاهبهم، ويجعلون كلامهم أصلاً في الدين يردون به نصوص الكتاب والسنة بتأويل أو غير تأويل، كما يوجب المتصوفة طاعة شيوخهم المسلكين، ويؤولون ما خالفوا فيه الشرع، ولكن لا يقولون: إنه أصل في الدين يجب على الناس اتباعه شرعًا، بل شبهة هذه الطاعة عندهم أن التربية المرادة من سلوك الطريقة تتوقف على هذه الطاعة مؤقتًا لا دائمًا، وأن كلامهم في الحقائق رموز لا يفهمها غيرهم.

وقد ذكر المحقق ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين) أمثلة كثيرة لما خالف فيه المقلدون للمذاهب المشهورة النصوص الصحيحة الصريحة المحكمة اتباعًا لأقوال شيوخهم، واحتجوا لهذه الأقوال بالأقيسة، أو بجعل المتشابه أصلاً للمحكم، أو بأحاديث لا تصح، ولا يحتج بها بحسب القواعد الأصولية، ومنها ما احتجوا له بعبارة من حديث صحيح يردون باقيه المخالف للمذاهب، وهذا من عجيب أمرهم كما قال، وقد أورد له ستة وستين شاهدًا في الوجه التاسع عشر من وجوه الرد على المقلدين التي بلغت ٨١ وجهًا، فليراجعها السائل ومن شاء في الفصل المعقود للكلام في القياس والتقليد من الجزء الأول من هذا الكتاب الجليل.

ثم إنه عقد بعد هذا الفصل فصلاً آخر في (تحريم الإفتاء والحكم في دين الله بما يخالف النصوص، وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص، وذكر إجماع الفقهاء على ذلك) وقد أورد في هذا الفصل ٧٧ مثالاً لرد أهل المذاهب السنة الصحيحة الصريحة المحكمة بالقياس، أو بغير الصحيح أو بالمتشابه، وذكر في الوجه الثامن منها بعض شبهاتهم، ورد عليها باثنتين وخمسين وجهًا كلها شواهد تؤيد ما ذكرناه.

فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا يخشى السائل كسوف شمس الشريعة في أفق الصوفية دون غيرهم، وهو يعلم أن المنتحلين لطرق التصوف والمنتحلين لمذاهب الفقه لا تزييل بينهم ولا تمييز، فلا هؤلاء على هدي أئمة الفقه من علماء السلف كمالك والشافعي، ولا أولئك على هدي أئمة التصوف كالجنيد والشبلي وأمثالهم من عباد السلف، فالحق أن جميع الفرق

لها حسنات وسيئات ﴿ ثُلَّةٌ مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ وَقَلِيلٌ مِّنَ ٱلْءَاخِرِينَ ﴿١٤﴾ ﴾ (الواقعة: ١٣-١٤)، وأكثر مسلمي هذا العصر ضعفاء في الدين علمًا وعملاً، ولا سيما في البلاد التي ليس فيها حكومة إسلامية تقيم الحدود وتلتزم الشرع، والبلاد ذات الحكومة الإسلامية على قلتها بعضها شديد التعصب لمذهب معين، كالبلاد الأفغانية المتعصبة لمذهب الحنفية، وحكومة اليمن المتعصبة لمذهب الزيدية، فهذان لا يرجى أن يكون فيهما إصلاح إسلامي عام؛ لاستحالة اتباع جميع المسلمين لهذا المذهب أو ذاك، وبعضها شديد الغلو في العمل مع ضعف في العلم كبلاد نجد، ولكن لهذه مزية لا نعرفها لبلاد أخرى من بلاد المسلمين في هذا العصر، وهي أنهم وإن كانوا منتمين إلى مذهب الإمام أحمد، فلا نعرف جماعة من جماعات الإسلام غيرهم تقبل اتباع كل ما يثبت في الكتاب والسنة وسيرة السلف الصالح وتدعو إليه، وترد ما خالفه وإن قاله أو كتبه حنبلي مثلهم، ومع هذا يرميهم كثير من المسلمين بالابتداع والضلال، ومنهم من يكفرهم، كما يرمون بذلك من يدعو إلى الكتاب والسنة من الأفراد، وأي بلاء أشد على الإسلام من هذا؟ وإذا قيض الله لهذه البلاد أن يتسع فيها العلم، فإنها تحيي الإسلام في جزيرة العرب، ومن ثم يتجدد في سائر العالم فيعود الأمر كما بدأ.

قال - ﷺ :- (**بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء**) رواه مسلم عن أبي هريرة والنسائي عن ابن مسعود وابن ماجه عنهما وعن أنس. وروى مسلم من حديث ابن عمر مرفوعًا: (إن الإسلام بدأ غريبًا وسيعود كما بدأ ويأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها)، وفَسَّر الغرباء في حديث آخر مرفوع بقوله: (الذين يصلحون ما أفسد الناس بعدي من سنتي) رواه الترمذي من حديث عمرو بن عوف المزني، صدق رسول الله - ﷺ - فقد عاد الإسلام غريبًا كما بدأ حتى صار المسلم الحق المحيي للسنة غريبًا مطعونًا في دينه، فإذا قوي هؤلاء الغرباء الذين يحيون ما أمات الناس من سنته - ﷺ - واعتزوا بعد ضعفهم الذي هو عليه اليوم كما كان سلفهم في بدئه، فإن غربته تستتبع المجد والعزة لله ولرسوله وللمؤمنين آخرًا كما استتبعه أولاً لاتحاد السبب.

إن العالم الإسلامي ليئن من ضعف دينه وامتهان شعوبه بامتهانه، وإنه ليتبرم من سوء حال سادته وكبرائه، والمنتحلين لعلم الدين، ومن جهل أكثرهم بما يجب من الخدمة في هذا العصر، وقعودهم عنها حتى امتهنوا وسقطوا من مكانتهم الاجتماعية، ولم يبق بأيديهم من مصالح الأمة شيء يعتد به، بل وطنوا أنفسهم في

بعض البلاد على الحرمان منها، ورضوا بعدم مشاركة غيرهم حتى للبحث فيها، وأنه سيضطر علماء الأزهر وأمثالهم من معممي سائر الأقطار إلى الإصلاح الذي

كانوا يقاومونه، وإنما يضطرهم إلى ذلك باحتقاره لما هم عليه اليوم؛ إذ قرب أن يزول ما كانوا يعتزون به من اتباع السواد الأعظم من العوام لهم، وتقبيلهم لأيديهم ومواساتهم بالهدايا والصدقات والوصايا، فبهذا كانوا إذا قام فيهم مصلح كالسيد الأفغاني الحكيم، والأستاذ الإمام همسوا في آذان هؤلاء العوام: هذا معتزلي، هذا فيلسوف، هذا كافر يريد أن يفسد عليكم دينكم، فحافظوا على تقاليدكم وموالدكم واستغاثتكم بأهل القبور الذين يتوسطون لكم عند الله بدفع النقم وحفظ النعم، التي جعلتكم وراء جميع الأمم.

نعم أوشك أن يزول ذلك، بل زال إلا قليلاً، وقد رأينا ما كان من تأثير موت الأستاذ الإمام وموت غيره من أكابر الشيوخ الذين تولوا منصب الإفتاء مثله وتولوا ما لم يتول من مشيخة الأزهر، اضطرب القطر المصري واهتز العالم الإسلامي كله لموت الأستاذ الإمام بأشد مما اضطربت بيوت أولئك الشيوخ لموتهم الذي لا يكاد يشعر به، وما ذاك إلا لأنهم كانوا يعيشون لأنفسهم وبيوتهم، وكان يعيش لأمته وملته.

سبقت الهند مصر وسورية والحجاز في إحياء السنة علمًا وعملاً، وقد تمهدت العقبات أمام مصر، وبدت طلائع الإصلاح في نابتة الأزهر، ولكن الحركة فيه لا تزال بطيئة، ولا تسرع بها إلا صدمات المعارضة والمقاومة لها، وحينئذ تجد من طلاب الإصلاح الديني والدنيوي أعوانًا وأنصارًا تجرئها، ويتعاون رجال الدين ورجال المدنية على الإصلاح الإسلامي الديني المدني، ويظهر صدق قولنا في المقصورة بعد التنويه بما قام به الأستاذ الإمام من الاجتهاد في إصلاح الأزهر:

فإن يك الأزهر لم يصلح بها فقد نأى عن سبل من كان مأى

(مأى بالغ وتعمق أي: بعد عن طرق المتأخرين المتنطعين المتعمقين في مباحث عبارات الكتب ونبتت من غرسه نابتة ... ستلأم الصدع وترأب الثأى)

وترفع الحجب عن المعهد أو يعود جحر الضب حيًّا كامنا

(أي إلى أن يعود جحر الضب الذي دخلوا فيه باتباع سنن من قبلهم واسعًا بسهولة الحنيفية السمحة، إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري المتفق عليه (لتتبعن سنن من قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم) هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم **(حتى لو دخلوا في جحر ضب لتبعتموهم)**.

إذًا ينال وهو قد أشفى الشفا | من معضل بات به على شفا
ثمت ولى المصلحون شطره | ألا يفيضون علومًا وهدى
فأحيوا الإسلام في أنفس من | داناهم بهجره صرف الردى
فعاد آهلاً إلى موطنه | من غربة طال بها عهد النوى
واستتبعت غربته المجد كما | كان فعاد الأمر مثلما بدا

فتبين بهذا أن خوف السائل على الإسلام من بدع خلف المتصوفة هو من قبيل توقع الواقع، وإنما يتلافى هذا الواقع فيهم وفي غيرهم بتجديد يكون سريعًا إذا أيدته حكومة إسلامية، وبطيئًا إذا لم يتح له ذلك في بدء التجديد، وإنما يكون التجديد بالتعارف والتعاون بين الطائفة التي بشر النبي - ﷺ - بأن أمته لا تخلو من وجودها، فإنها الآن متفرقة في البلاد، ما من قطر إلا وفيه أفراد منها، ففي حديث ثوبان في الصحيحين وكتب السنن: (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك) ، وفي معناه أحاديث أخرى.

وأهم القواعد التي يجب بناء الإصلاح عليها هي:

١ - الاعتراف بإسلام كل مذعن لما أجمع عليه المسلمون من أمر الدين.

٢ - بث دعوة العمل بهداية الكتاب والسنة الصحيحة وسيرة السلف الصالح فيهما كما أثبته علماء الحديث بالأسانيد المعتمدة، وترك ما خالفه من أنظار المتكلمين وآراء الفقهاء، ولا نزيد في أمور العبادات والحلال والحرام على ذلك، ولا ننقص منه، وقد بينا حجج هذه المسألة مرارًا، وليس معنى هذا أن يكون المهتدي بذلك إمامًا مجتهدًا، بل أن يكون على بصيرة من دينه على طريقة السلف عوامهم وخواصهم مع الاستعانة على فهم النصوص بما فسرها به العلماء.

٣- عدم التعصب لبعض المذاهب على بعض، وذلك بأن نعذر كل متبع لإمام من أئمة السلف المجتهدين في حكم من الأحكام من أئمة آل البيت كزيد بن علي والصادق والباقر وأئمة فقهاء الأمصار كأبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وأئمة الصوفية كالجنيد، وعلماء الصحابة والتابعين بالأولى، ولا نكفر مسلمًا مذعنًا بذنب ولا بدعة ارتكبها بجهل، أو بشبهة

اتباع إمام أو بتأول، ومتى زال التعصب تكون المناظرة بين المختلفين في ذلك بالدليل الشرعي مع الأدب والاحترام واتقاء الشقاق والتفرق بين المسلمين، ويتبع دعاة الإصلاح في ذلك قاعدة الإمام مالك: كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر، يعني النبي - ﷺ - فلا يتعصبون لشخص معين غير الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - ولا لجماعة غير الصحابة رضوان الله عليهم، فما أجمعوا عليه فلا مندوحة عن اتباعه، وما اختلفوا فيه يرجح فيه ما كان دليله أقوى، والآخذون به من التابعين وسائر علماء السلف أكثر، فإنه قلما يسلم عالم مجتهد من شذوذ كبار العلماء الذين خالفوا الجمهور، وليكون شرحًا لقاعدة الإمام مالك رحمه الله تعالى.

٤- الاستعانة بإرشاد الكتاب والسنة على الإصلاح الدنيوي مع تحصيل العلوم والفنون التي ترتقي بها الزراعة والصناعة والتجارة والقوى الحربية، فإن هذا مفوض إلينا بتلك الهداية التي نصت على أن الله خلق لنا ما في الأرض جميعًا، وأمرتنا بأن نعد لحفظ دعوة الحق ما نستطيع من قوة، وقال رسولنا - ﷺ -: (إنما أنا بشر مثلكم إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر) وقال: (أنتم أعلم بأمر دنياكم) رواهما مسلم في صحيحه.

ولهذه المسائل تفصيل شرحناه في المنار مرارًا، بل كان المنار في جملته وتفصيله دعوة إلى الإصلاح الإسلامي المبني على أساس اتباع جمهور السلف الصالح في أمور الدين رواية ودراية، وعملاً بلا زيادة ولا نقص، ويا ليتنا نبلغ مُدّ أحدهم أو نصيفه، واتباع ما تقتضيه المصلحة ويثبته العلم والاختبار في أمور الدنيا مطلقين لاجتهادنا العنان فيه، وهذا اتباع للسلف فيما فهموه من هدي الكتاب والسنة أيضًا، كما يعرف من سيرتهم في فتح البلاد وإنشاء الداواوين وتمصير الأمصار وتدوين العلوم والفنون والعمل بها، وهو مذهب إمام دار الهجرة مالك بن أنس كما بينه الشاطبي في الاعتصام وغيره ﴿وَمَن يَعۡتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدۡ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٠١﴾ (آل عمران: ١٠١).

بيان حال االطريقة الشاذلية[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بيافا - رجب برزق - أحد مستخدمين السيد أحمد محمود الشريف

في رجب سنة ١٣٤٧ ديسمبر سنة ١٩٢٨...

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٦٦٨ - ٦٧٠.

إلى حضرة السيد الإمام مفتي الإسلام سيدي محمد رشيد رضا مفتي المنار المضيء حفظه الله، إنني مسلم موحد الله - لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ - وأريد أن أطلع على الحقوق المطلوبة مني للحق عز وجل، وأريد أن أسألكم سؤالاً واحدًا يكون جوابه من لطفكم وعواطفكم لا حرمنا الله من متعتكم الدنيوية، وأريد نشره في مجلتكم (مجلة المنار) التي أتمنى لها خير النجاح وهو كما يأتي، ولكم الأجر والثواب عند الله الواحد القهار.

ما هي الطريقة الشاذلية؟ منافعها، مضارها، تأثيرها، مقصودها، خطتها، نشوءها، نموها، وإن كان عندكم شيء زيدوا على ما سألت أنا ولكم الفضل سيدي.

ملاحظة:

إن الذي أجبرني على أن أسأل حضرتكم هذا السؤال هو شيء واحد، وهو أخي يعرض عليَّ دخول هذه الطريقة ومسلكها، وأيضًا الذي جعلني أن أمتنع عن القبول هو كلام الناس يحكون في حقها ما لا تقبله المسامع، فيا ترى هذا الكلام صحيح أم لا؟ أخبرنا فإن كان لا فتكون أولاً نفعتني وثانيًا نفعت الذي يريد أن يسلك في هذا المسلك، فلهذا سألت هذا السؤال وأملي بأن ينشر على صفحات مناركم مع جوابه ولكم الفضل سيدي ومولانا.

الجواب:

كان سبب تأخير الجواب عن هذا السؤال أنني كنت أريد أن أكتب خلاصة تاريخية لهذه الطريقة وفروعها، ولا سيما الفرع الذي انتشر واشتهر في فلسطين بدعوى الحلول والجمع بين النساء والرجال في الأذكار والخلوات وغير ذلك من المنكرات التي أشار إليها السائل بقوله: يحكون في حقها ما لا تقبله المسامع، وهذه الخلاصة تتوقف على بحث ومراجعة، ولذلك مرت هذه السنوات ولم أجد لها فراغًا، ونسيت هذا السؤال بل ضل عني بين الأسئلة المهملة لأسباب مختلفة منها سبق الجواب عن مثلها ومنها انتظار الفرص للبحث عن موادها وأدلتها كهذا السؤال، وإن أكثر فتاوى المنار في هذه السنين تُكتب بدون مراجعة شيء من الكتب، وأقلها بعد مراجعة لا تستغرق وقتًا طويلاً، ولما نجد فرصة لكتابة هذه الخلاصة.

والذي ننصح به للسائل عن الطريقة الشاذلية أن يتجنبها ويتجنب أمثالها من هذه الطرائق التي بيَّن غرضها أحد كبار رجالها في القرن الماضي وهو السيد محمد الزعبي الجيلاني شيخ الطريقة القادرية في طرابلس الشام وهو والد الأستاذ الكبير السيد عبد الفتاح الزعبي نقيب السادة الأشراف والخطيب المدرس في الجامع الكبير المنصوري من زهاء قرن، فقد أخبرني هذا الأستاذ أن بعض مريدي والده سأله عن سبب اختلاف أصحاب هذه الطرائق في عمائمهم

وشاراتهم وأعلامهم وأورادهم وأذكارهم مع دعواهم أن الغرض من سلوك كل طريقة منها معرفة الله تعالى وعبادته الصحيحة، فقال له السيد المنصف رحمه الله تعالى: (تغيير شكل لأجل الأكل).

وأخبرني الأستاذ الشيخ محمد الحسيني أشهر علماء طرابلس لهذا العهد أنه كان مرة في درس الشيخ الخضري الكبير في الجامع الأزهر فمرَّ بالقرب من الجامع موكب لأهل الطريق بدفوفهم وصنوجهم وضجيجهم فسكت الشيخ عن تقرير الدرس إلى أن بعدوا وخف صوتهم وقال لتلاميذه: إن جميع طرق الصوفية دخلتها البدع إلا الطريقة النقشبندية والطريقة الدمرداشية اهـ.

ولكنني انتظمت بعد سماع هذا القول في سلك الطريقة النقشبندية فألفيتها لم تخل من البدع، ثم اختبرت الطريقة الدمرداشية فوجدتها كذلك، ولكن بدعهما أهون من بدع غيرهما فليس فيهما معازف ولا ملاه ولا أغاني ولا عبادة قبور، ولا أوراد غير ذكر الله تعالى، وقد تكلمت على بدعة الرابطة عند النقشبندية وبدعة الذكر بالأسماء المفردة عندهم وعند غيرهم من قبل، وأين هي من التيجانية والحلولية والإباحية من الشاذلية الترشيحية وغيرها، فعليك أيها المسلم أن لا تقرب أحدًا منهم، وإن لبعض من تفقه من شيوخهم فائدة في إرشاد العوام إلى الصلاة والصيام وذكر الله، وإن كان بعضه غير مأثور أو مبتدع كالذكر بالأسماء المفردة، وهو هو، وآه آه، فلو اعتصموا بالمأثور لكان خيرًا لهم، وقد فصَّلنا هذه المسائل مرارًا، وعليك بتلاوة القرآن والأذكار والأوراد المأثورة في السنة الصحيحة، وحسبك من مختصراتها كتاب (الكلم الطيب من أذكار النبي ﷺ) لشيخ الإسلام ابن تيمية، فإن أحببت المزيد فعليك بكتاب الأذكار للإمام النووي أو الحصن الحصين للمحدث الجزري.

حكم الذكر بالأسماء المفردة[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء، خادم العلم الشريف أحمد محمد الألفي، بطوخ القراموص

حضرة الفاضل صاحب المنار المنير الأفخم: اطلعت على ما جاء في جوابكم على سؤال في الطريقة الشاذلية الدرقاوية المنشور في ج٣ م١٣ ص ١٩٤ من المنار؛ من أن الذكر بالأسماء المفردة لم يرد في الشرع الأمر به ولا العمل ... إلخ.

---

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٩٩ - ١٠٣.

وحيث إن هذا المذهب، وإن سبقكم إلى القول به العز بن عبد السلام وابن تيمية الحنبلي وغيرهما ممن حذا حذوهما؛ مخالف للسنة ولإجماع الصوفية وجمهور الفقهاء والمحدثين، رأيت أن أرسل إليكم بهذه العجالة؛ لتنشروها في المنار، فإن الحقيقة بنت البحث وإليكم البيان.

(١) في الجوهر الخاص للعلامة الغمري أن الذكر ما أتى قط مقيدًا بشيء، فليس في الكتاب ولا السنة اذكروا الله بكذا، بل اذكروا الله مطلقًا من غير تقييد بأمر زائد على هذا اللفظ.

وفيه أيضًا: هل قول الذاكر: الله الله، يحتاج إلى تأويل خبر أم لا؟ الجواب: أما من حيث الأكمل فيحتاج إلى خبر ليتم المعنى لا من حيث إنه يسمى ذكرًا فإنه يسمى ذكرًا بدون ذلك؛ لأن صيغ الذكر وضعت للتعبد بها، ولو من غير تأويل خبر.

ونقل العلامة العسقلاني في شرحه على البخاري في الكلام على حديث: (إنما الأعمال بالنيات) أن النية إنما تشترط في العبادة التي لا تتميز بنفسها، وأما ما يتميز بنفسه فإنه يتصرف بصورته إلى ما وضع له: كالأذكار والأدعية والتلاوة؛ لأنها لا تتردد بين العبادة والعادة.

(٢) مما يدل على الذكر بالاسم المفرد من السنة، ما ورد في الحديث الشريف عن ثابت عن أنس قال رسول الله ﷺ: (لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله الله) ، وعن علي كرم الله وجه من حديث طويل، قال رسول الله ﷺ: (يا علي لا تقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول: الله الله) ، وفي رواية حميد عن أنس: (لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض: الله الله) ، وفي الأنوار السَّنِيَّة أنه عليه الصلاة والسلام قال: (إذا قال العبد: الله - خلق اللهُ من قوله ملكًا مقربًا لا يزال يصعد حتى يغيب في علم الله وهو يقول: الله الله ...) إلى آخر الحديث.

(٣) في ذيل الرسالة القشيرية: كان رجل يكثر أن يقول الله الله، فوقع يومًا على رأسه جذع فانشج رأسه فقطر الدم فاكتتب على الأرض: الله الله. وذكر ابن العربي أن هذا الذكر ذكر الخاصة من عباده الذين عمر الله بأنفاسهم العالم.

وقال اليافعي ذكر الأقطاب: الله الله بسكون الهاء وتحقيق الهمزة، كما في شموس الآفاق. وكان العارف بالله تعالى سيدي أبو الحسن الشاذلي قدس الله روحه، يقدمه في التلقين على لا إله إلا الله. وقال في رسالة القصد: يقول المريد: الله الله، وكما تلقنا لقنا وعمل بها واختارها هو وجمع من الصوفية لا يحصون، واختار الغزالي في كتاب الميزان

الإكثار من ذكر الله، وذكر أنه تلقن عن بعض مشايخه: الله الله، وقال: إنها متضمنة لمعنى الشهادتين، وفصل أخو الإمام الغزالي فقال: للمبتدئ: لا إله إلا الله، فقال: وهو ذكر ينفي الحظوظ ويبقي الحقوق، ويسرع ذهاب الأغيار بالأنوار، وللمنتهي هو هو، وصنف في ذلك كتابه. وذكر العلامة العدوي على كفاية الطالب عند قول الرسالة: وليقل الذابح عند الذبح بسم الله والله أكبر لا يشترط بسم الله، إلى أن قال: لو قال: الله مقتصرًا على لفظ الجلالة أجزأ ولو لم يلاحظ له خبرًا؛ لأن الواجب ذكر الله، وفي بعض حواشي الخرشي: لو لم يلاحظ له خبرًا لكفى، وإما بالصفة كالخالق والرازق فإنه لا يكفي اهـ.

هذا ما حضرني الآن على مشروعية الذكر بالاسم المفرد والعمل به، ولو أردت أن أورد الشواهد من السنة وأقوال الأئمة على اختلاف درجاتهم ومنازعهم لطال بنا المقام، وفي هذا القدر كفاية. وعليه ترون أن القول بخلاف ذلك مردود بما ذكر. والله ولي التوفيق.

الجواب:

استدل السائل على مشروعية الذكر بالأسماء المفردة بقول الغمري: إن الذكر ما أتى قط في الكتاب ولا في السنة مُقَيَّدًا بشيء، وبقوله: إنه لا يحتاج في صحة كونه ذكرًا إلى تقدير خبر، وقول الحافظ ابن حجر فيما تشترط فيه النية، ثم ببعض الأحاديث، ثم بأقوال وحكايات عن بعض المتصوفة.

فأما كلمات المتصوفة وحكاياتهم فليست بحجة عند أحد من علماء المسلمين، حتى تحتاج إلى إثباتها والبحث في دلالتها، ومن السهو أن يعبر السائل الفاضل عن ذلك بإجماع الصوفية؛ إذ لا يمكنه إثبات هذا الإجماع، وهو ليس بحجة لو ثبت، ومثل ذلك قوله جمهور الفقهاء والمحدثين، وإنما الفقهاء الذين يعتد بكلامهم فهم المجتهدون، ولم يذكر كلام أحد منهم ولا من المحدثين في محل النزاع.

وأما قول الغمري فهو لا حجة فيه من حيث هو قوله ولا صحة له في نفسه بل هو باطل، فقد جاء الذكر في كل من الكتاب والسنة مطلقًا ومقيدًا بذكر آلاء الله ونعمته؛ كقوله تعالى في سورتي المائدة والأحزاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (الأحزاب: ٩)، وقوله في سورة الملائكة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ٣﴾ (فاطر: ٣)، وقوله في سورة الأعراف: ﴿فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ (الأعراف: ٦٩)، وكل ما ورد في الكتاب والسنة من أنواع الأذكار كالتهليل والتسبيح والتمجيد فهو من الذكر المقيد، والأمر بذكر الله مطلقًا من غير ذكر الاسم

ينصرف غالبًا إلى الذكر النفسي؛ كذكر الآلاء والنعم أي: تذكرها والتفكر فيها، وحيث يذكر لفظ (الاسم) يراد ذكر اللسان كقوله تعالي في سورة الأنعام: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ (الأنعام: ١١٨) وقد حققنا هذا المبحث فيما زدناه أخيرًا في تفسير الفاتحة عند شروعنا بطبعها في الجزء الأول من التفسير، وأما ما نقله عن الحافظ في مبحث النية فليس مما نحن فيه.

بقي ما ذكره من الأحاديث وهي موضع البحث دون سواها؛ لأن المسألة صارت من المسائل المختلف فيها بين المسلمين، فمثل العز بن عبد السلام من أكبر علماء الشافعية وكان يلقب بسلطان العلماء، وابن تيمية من أكبر علماء الحنابلة، يقولان بعدم مشروعية الذكر بالأسماء المفردة، وناهيك بسعة علمهما بالكتاب والسنة، وقد شهد العلماء لكل منهما بالاجتهاد المطلق. ويقول غير واحد كالذين ذكر السائل أسماءهم: إنه مشروع، فيجب أن يرد هذا الخلاف إلى الكتاب والسنة لا أن يقال: إن كلام عز الدين مردود بكلام الغمري مثلاً.

السنة النبوية هي البيان الأجلى لكتاب الله تعالى، ولم نر في كتب الناقلين لها من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم المعتبرة؛ أن للنبي ﷺ وأصحابه كانوا يذكرون الله تعالى بالأسماء المفردة، كما يفعل أهل الطريق الله الله الله أو هو هو هو (إن صح أن هذا اسم) ، أو حق حق حق، فهل يعقل أن يترك النبي ﷺ هذه العبادة إذا فهم أنها مرادة لله تعالى من إطلاق الذكر في بعض الآيات، وأن يتركها أصحابه - رضي الله عنهم - إذا فهموا ذلك أو رأوا النبي ﷺ فعله؟ أم يصح أن تكون هذه عبادة قد مضت بها سنتهم ولم ينقلها أحد من الرواة؟ ثم إننا روينا من أحاديث الأذكار الكثير الطيب؛ كالتوحيد والتسبيح والتجميد والتكبير والاستغفار، ولم نرو فيها أمرًا بقول الله الله، أو حي حي باللفظ المفرد.

أما حديث إذا قال العبد الله ... إلخ الذي نقله عن كتاب الأنوار، فهو لا يصح ولا يحتج به بل هو موضوع، وأما حديث: (لا تقوم الساعة ... إلخ) ، فقد رويناه عن مسلم في صحيحه من حديث أنس، وكذا عن أحمد في مسنده والحاكم وابن حبان وغيرهم، وكان ينبغي للسائل عزوه إلى صحيح مسلم، وعبد بن حميد من شيوخ مسلم، وقد رواه من طريق حماد عن ثابت عن أنس بلفظ (لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله) ، ومن طريق معمر عن ثابت عنه بلفظ: (**لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله) ، ورواه عبد بن حميد وابن حبان عنه بلفظ: (على أحد يقول لا إله إلا الله)** ، وكذا ابن جرير والخطيب وزادا (ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر) ؛ والظاهر أن المراد من الرواية الأولى ما هو بمعنى الثانية أي: لا أحد يذكر الله وحده في إسناد الأمور إليه؛ بل يكون الناس كلهم ملحدين أو مشركين، وهذا ما صح في الأحاديث عند البخاري ومسلم وغيرهما، والرواية وردت برفع لفظ الجلالة لا بسكونه،

واللفظ في العربية لا يكون مرفوعًا ولا منصوبًا ولا مجرورًا إلا في الكلام المركب، وقد ذكر علماء البلاغة نكت حذف المسند والمسند إليه من الكلام، والعمدة فيها كلها القرينة المبينة للمراد، وقد وقع الحذف في القرآن كثيرًا، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (لقمان: ٢٥) أي خلقهن الله، وقوله: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩١﴾﴾ (الأنعام: ٩١) أي قل الله أنزله أي: كتاب موسى إن لم يقولوه، ولو علمنا ما كان يحتف بالحديث من قرائن الأقوال والأحوال لجزمنا بالمحذوف كما نجزم به في الآيتين، ولكننا نقدره، ولم نطلع على تلك القرائن بما يتفق مع رواية على أحد يقول لا إله إلا الله وروايات غلبة الشرك والكفر على الناس الذين تقوم عليهم الساعة، فنقول المعنى لا تقوم الساعة على أحد يقول: الله فعل كذا، الله قدر كذا، ولا يظهر إرادة النطق بلفظ الجلالة مفردًا، فإن المشركين والملاحدة يذكرون الاسم الشريف بمناسبات كثيرة.

بيان حال الطريقة الشاذلية الدرقاوية[(١)]

السؤال:

من السيد مصطفى منصور في (السلمية: دسوق)

حضرة الأستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد فأرجوك أن تفيدنا عن الفتوى الآتية: انتشر عندنا في أنحاء البلاد طريق من طرق الصوفية وسمي طريقة الشاذلية الدرقاوية نسبة إلى مولاي العربي الدرقاوي وهذه الطريقة من شعائرها الاجتماع صباحًا ومساء على تلاوة الأوراد والأذكار إلا أن من أعمالهم في حال الذكر من قيام، التأوه بقولهم (آه آه) معتقدين أن هذه الكلمة اسم من أسماء الله تعالى.

وقد رفع هذا السؤال إلى حضرة الشيخ عبد العزيز جاويش، فأنكر ذلك في لواء يوم١٥ذي القعدة سنة ١٣٢٧ قائلاً بأنه ليس من أسماء الله تعالى ولم يرد في كتاب ولا في سنة صحيحة وأسماء الله توقيفية وليس لله إلا الأسماء الحسنى وسفّه رأي القائلين بأنه من أسماء الله.

فرد عليه أحد شيوخ تلك الطريقة الأستاذ الشيخ محمود حجاري بقوله: (إنه من أسماء

---

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ١٩٢ – ١٩٤.

الله تعالى مستندًا في ذلك على حديث وارد في الجامع الصغير في حرف الدال (خ) للبخاري (ت) للترمذي عن أبي هريرة قال الشارح الغريزي وكذا رواه مسلم) (دعوه) أي المريض (يئن) أي يقول (آه) (فإن الأنين اسم من أسماء الله تعالى يستريح إليه العليل) وسبب هذا الحديث كما في الكبير عن عائشة رضي الله عنها قالت (دخل علينا رسول الله ﷺ وعندنا مريض يئن فقلنا له اسكت فقال: دعوه) ... إلخ، رواه الرافعي في تاريخ قزوين عن عائشة وهذا الحديث مرتبته الحسن كما قال بذلك سيدي محمد السعراني الشهير بالواعظ ومستندًا في ذلك أيضًا بما كتبه الباجوري والأمير كلاهما على (جوهرة اللقاني) عند قوله: (حتى الأنين في المرض) كما نقل، وقال وأما دعوى الشيخ جاويش بأنه ليس لله إلا الأسماء الحسنى فمردود بإجماع المسلمين على أن لله أسماء كثيرة غيرها منها الرب وهو وارد في القرآن في مواضع كثيرة ومنها (مليك) وهو وراد في القرآن عند قوله تعالى ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ۝٥٥﴾ (القمر: ٥٥) ومنها الحنان المنان، وستار وسيد، وكلها ثابتة بالسنة وما يؤخذ من حديث (إن لله تسعًا وتسعين اسمًا) لا يفيد الحصر وحيث إننا في حاجة إلى بيان ما عليه هذه الطائفة فنلتمس منكم الفتوى الشرعية في ذلك جعلكم الله منارًا للحق ونبراسًا للهدى.

الجواب:

ظهرت الطريقة الدرقاوية في أوائل هذا القرن في بلاد سورية أخذها خلق كثير عن شيخ مغربي كان في عكا اسمه الشيخ علي نور الدين فقامت عليه وعليهم قيامة العلماء ونسبوا إليهم القول بالحلول والاتحاد، وبعض المنكرات العملية كالجمع بين النساء والرجال، بل قيل إن بعضهم مرقوا من الدين وصاروا إباحيين، وجعلوا شيخهم علي نور الدين اليشرطي مثار هذه الضلالات كلها، ولكنني رأيت بعض الشيوخ الصالحين يثني على شيخه ويقول (إنه بريء من كل ما خالفوا الشرع فيه ومن هؤلاء المبرئين له شيخان الشيخ محمد القاوقجي الشهير وقد نشر هذه الطريقة في طرابلس الشام الشيخ نجيب الحفار أحد علمائها المشهورين فلم نر من تلاميذه من الفسق ولم نسمع عنه أو عنهم القول بالحلول والاتحاد، فالظاهر أن هذه الطريقة كغيرها من الطرائق المشهورة يتبع تأثيرها حال المشايخ الذين يتصدون لنشرها فإن كان جاهلين ضالين أضلوا العامة بها وإن كان على علم وهدى نفعوا من ينتمي إليهم بقدر ما يصل إليه علمهم وإخلاصهم، وقلما تسلم طريقة في هذا العصر من البدع، وبعض الشر أهون من بعض، والشيوخ هم العمدة، والذكر بالأسماء المفرد لم يرد في الشرع الأمر به ولا العمل كما بينا ذلك من قبل، على أن الخطب فيه سهل.

حكم الرقص والتغني والإنشاد في مجلس الذكر[(١)]

السؤال:

أرسل إلينا السؤال الآتي من بعض البلاد العربية؛ لنعرضه على علماء الأزهر، فأفتى فيه من اطلع عليه بما ترى في الجواب، وهذا نص السؤال.

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قول العلماء الأعلام السادة الكرام في قوم عوامّ يجتمعون وينشدون بالألحان المحدثة، والنغمات المطربة، ويصفقون بالسبح، ويتمايلون بتكسر وتثن هل فعلهم جائز أيضًا، وإذا قلنا بكراهة ذلك في أحد المذاهب الأربعة؛ هل يجوز للإنسان التقليد ليرقص مثلهم، وما الحكم في مذهب الإمام مالك بالرقص إذا كان بتكسر وتثن؛ كرقص المخنثين، هل هو حرام أو مكروه فقط، أفيدونا بالجواب الشافي لا خلت منكم الديار في جميع الأقطار.

الجواب:

الحمد لله أما بعد، فقد سُئل الطرسوسي - رحمه الله - في مثل ذلك، فقال مذهب الصوفية: إن هذا بطالة وضلالة، وما الإسلام إلا كتاب الله وسنة رسوله ﷺ. إن الرقص والتواجد أحدثهما أصحاب السامري، لما اتخذ لهم عجلاً جسدًا له خوار فأتوا يرقصون حوله ويتواجدون، والرقص دين الكفار وعباد العجل، فينبغي للسلطان ونوابه أن يمنعوهم من الحضور في المساجد وغيرها، ولا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحضر معهم لا يعينهم على طلبهم.

وهذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وغيرهم. قال العلامة ابن حجر الشافعي: هذا هو الحق وغيره هو الباطل، وأن الرقص بتكسر أو تثن حرام على الرجال والنساء.

وقال العز بن عبد السلام: أما الرقص والتصفيق فخفة ورعونة مشابهة لرعونة الإناث، لا يفعلها إلا أرعن أو متصنع جاهل، إن الشريعة لم ترد بهما في كتاب ولا سنة، ولا فعل ذلك أحد من الأنبياء. وإنما يفعله الجهلة السفلاء الذين التبست عليهم الحقائق بالأهواء، وأما نشيد الأشعار بتلك الألحان المحدثة والنغمات المطربة فهو حرام؛ لا يفعله إلا أهل الفسق والضلال. إن هذا الغناء المنهي عنه.

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

قال القرطبي في نحوه: أفتى الإمام مالك بالحرمة؛ وهو مذهب أهل المدينة والنخعي والشعبي وسفيان الثوري وأبي حنيفة وأهل الكوفة ولكل من الشافعي وأحمد قول بمثل ذلك، ونص على الحرمة الإمام الرافعي في (الشرح الكبير) ، والنووي في (الروضة) ، وقال الإمام الأذرعي: إني أرجح تحريم النغمات الملحنة وسماعها.

قال عليه الصلاة والسلام: (**إن الغناء ينبت النفاق في القلب، كما ينبت الماء البقل**) . وقال أبو العباس القرطبي: الغناء لم يكن من عادة النبي ﷺ، ولا فعل بحضرته ولا اعتنى بمن يفعله، فليس ذلك من سيرته ولا سيرة خلفائه من بعده، ولا من سيرة أصحابه، ولا عترته، ولا هو من شريعته بل هو من المحدثات التي هي بدعة وضلالة، وقد يتعامى عن ذلك من غلب عليه الهوى قال عليه الصلاة والسلام: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) .

وإن رجلاً استأذن النبي ﷺ في الغناء من غير فاحشة، فقال: (لا آذن لك) ، ثم توعده إن عاد إليه بالضرب الوجيع، وحلق رأسه تمثيلا به تعزيرًا، وبالنفي عن أهله، وبإحلال سلبه لفتيان المدينة. ثم قال عنه وعن أمثاله: (هؤلاء العصاة) .

ثم توعدهم بأن من مات منهم بغير توبة حشره الله يوم القيامة كما كان في الدنيا مخنثًا عريانًا، كلما قام صرع.

ومن أدلة التحريم قوله تعالى: ﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ﴾ (الإسراء: ٦٤) فسره مجاهد بالغناء والمزامير، ومنها قوله تعالى: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ ۝٥٩ وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ ۝٦٠ وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ ۝٦١﴾ (النجم: ٥٩-٦١) أي مغنون على لغة حمير، كما قال عكرمة وابن عباس وقال مجاهد: هو الغناء بلغة أهل اليمن.

من هذا كله تعلم أن المذاهب كلها على تحريم ما يصنع أمثال هؤلاء، وأن فعلهم هذا ممقوت عند الله وعند العلماء والعقلاء، وأن مجلسهم مجلس الشيطان لا مجلس الرحمن، ولا يجوز إفشاء السلام عليهم؛ لأن بينهم وبين الشريعة حربًا عوانًا، والمحارب لا سلام ولا أمان له، فيترك السلام خوف أن يظنوا أنهم محقون مكرمون مرضي عنهم، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقلدهم في هذه الأباطيل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر.

بيان حقيقة الكشف والعصمه والاجتماع بالنبي ﷺ يقظة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. هذه أسئلة نرفعها لحضرة السيد رشيد رضا منشئ المنار الإسلامي بمصر، لا زال بعافية آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نرجوكم يا سيدي أن تجاوبوني عنها على صفحات ناركم المنير. مستفيد من الحجاز، م ح ن

السؤال:

ما قولكم شكر الله سعيكم:

(١) في قول بعض من ألف في الأحاديث الموضوعة هذا الحديث صح من جهة الكشف، وهل يعتمد ذلك؟

(٢) وهل الكشف له أصل في ديننا، أو هو باطل؟

(٣) ولفظ كَشْف، هل كان معروفًا عند الصحابة رضوان الله عليهم؟

(٤) وهل يعتمد على قول من يقول: إن الحديث قد يكون صحيحًا عند المحدثين وهو ما قاله الرسول ﷺ، وأهل الله تعالى يعرفون أنه موضوع؟

(٥) وهل يعتمد على قول من يقول: إن النبي ﷺ ما شرط العصمة في أحد؟ فكيف نرد بعض الأحاديث ونقول: راويها كذاب، والكذب ما أحد معصوم منه إلا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؟

(٦) وعلى قول بعض الناس: إن الشيخ السيوطي كان يجتمع بالنبي ﷺ يقظة، ويصحح عليه الأحاديث، فالموضوع يخبره عنه أنه موضوع، والصحيح أنه صحيح.

(٧) ويقول الناس من أهل العلم ببلدنا: إن الشيخ الغزالي اجتمعت روحه بروح سيدنا موسى سأل الباري سبحانه وتعالى عن علماء هذه الأمة وأنهم كأنبياء بني إسرائيل، فجمع بين روح سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام وبين روح الغزالي رحمه الله، فسأل سيدنا موسى ﷺ الغزالي عن اسمه فقال له: محمد بن محمد بن محمد الغزالي. فقال له: أنا سألتك عن اسمك، فلماذا أخبرتني عن اسمك واسم أبيك وجدك. فقال له الغزالي: وكيف قلت أنت

---

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٣٤٨ – ٣٥٨.

للباري لما قال لك: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾﴾ (طه: ١٧-٨) هي عصاي إلخ.. هل هذه المسألة صحيحة ومروية بسند مرضي عن نبينا، أم هي من اختراعات الشيوخ.

نرجوكم سيدي أن تبينوا لنا الحق في هذه المسائل لا زلتم هادين مهديين

الجواب:

الجواب عن مسائل الكشف

لم يقل أحد من الأئمة: إنَّ الكشف من الدلائل الشرعية، أو من مآخذ الأحكام الدينية، ولا يقبل أحد من المتكلمين، ولا من المحدثين، ولا من الفقهاء، الاحتجاج بحديث لم تصح روايته بالطرق المعروفة في علم الحديث، ممن يدعي أنه صح من طريق الكشف، فهذا الكشف الذي يتحدث به الصوفية شيء لا يثبت به حكم شرعي ولا دليل حكم شرعي كالحديث، ولو جعلنا الكشف حجة شرعية، لما كانت دلائل الشرع محصورة فيما جاء بها الرسول ﷺ عن ربه، وتلقاه عنه أصحابه الذين هم خير هذه الأمة، وهم لم يقولوا بهذا الكشف، ولم يحتجوا به.

نعم إنه نقل عن بعضهم شيء من النطق بالإلهام الصادق، كإخبار الصديق عما في بطن امرأته من الولد، ومعرفة عثمان ما كان من ذلك الرجل الذي نظر إلى المرأة بشهوة. ولكنهم لم يسموا هذه الإلهامات النادرة كشفا، ولا عدوها طريقًا لمعرفة الأحكام، وقد سمى عثمان ما اتفق له مع الرجل فراسة. ولكن بعض العلماء أطلق على ما كان منهم لفظ الكشف، وكانت تعرض لهم المشكلات الشرعية في الأحكام، فيتذاكرون ويتشاورون فيها، ولا يعتمدون في تقريرها على شيء بعد الكتاب والسنة إلا على الرأي في استبانة المصلحة وتحري العدل. ولم يدع أحد منهم بعد موت النبي ﷺ: أنه رآه بالكشف أو في النوم، فأخبره بأن الحق كذا أو الحكم كذا.

وإذا قلنا بأن من خواص نفوس البشر أن تدرك بعض الأمور من غير طريق الحس والعقل نادرا، وأن بعض الناس قد يكون استعداده لذلك قويًا، وأن من كان استعداده له ضعيفًا، تيسر له تقويته بضروب من الرياضة، كما ينقل نَقْلاً مستفيضًا عن البراهمة والصوفية فإن هذا كله لا علاقة له بالدين، وإنما هو من قبيل سائر خواص المخلوقات التي منها ما هو طريق للعلم، كالخواص التي بني عليها صنع الآلات التي يعرف بها ما سيحدث من الأنواء والزلازل قبل حدوثه. ولا شيء من ذلك يعد من الدين، ولم يصل الكشف إلى أن يكون طريقًا منضبطًا للعلم، بحيث يعرف كل من كان من أهله، ما يعرفه الآخرون، إذا هو طلب معرفته بأن تتفق معارفهم من غير أن يأخذ بعضهم عن بعض. ثم إن الصوفية الذين يعدون الكشف من

ثمرات طريقتهم، لا يقول أهل الصدق والعرفان منهم: إن الكشف دليل شرعي، بل يعدون من شروط الاعتداد بصحته موافقته للشرع. قال محيي الدين في فتوحاته:

كل كشف شهد الشرع له ... فهو علم فيه فلتعتصم

وقالوا: إن الكشف إذا جاء بخلاف ما علم من الشرع فهو باطل، ويعدونه من وحي الشياطين، ولهم في ذلك حكايات غريبة، ولم أر من علماء الأصول من بالغ في التسليم بما نقل من الإلهام والكشف، حتى ما علم عند المحدثين أنه لم يصح مثل أبي إسحاق الشاطبي الغرناطي صاحب الموافقات، فإنه عد من الأصول كون المزايا والمناقب عامة، كعموم الأحكام والتكاليف بين النبي ﷺ وأمته، إلا ما ثبت أنه خاصة به، وذلك مما افتحره لم يسبقه إلى القول به أحد من أئمة المسلمين، وإن قال جمهور المتكلمين: ما جاز أن يكون معجزة جاز أن يكون كرامة وهو خلاف التحقيق. وقد ذكر من فروعه الخوارق من الفراسة الصادقة، والإلهام الصحيح، والكشف الواضح، والرؤيا الصالحة. واشترط للعمل بذلك ما بينه في المسألة الحادية عشرة من النوع الرابع من المقاصد قال:

(إن هذه الأمور لا يصح أن تراعى وتعتبر، إلا بشرط أن لا تخرم حكمًا شرعيًّا ولا قاعدة دينية، فإن ما يخرم قاعدة شرعية أو حكمًا شرعيًّا ليس بحق في نفسه، بل هو إما خيال أو وهم، وإما إلقاء من الشياطين وقد يخالطه ما هو حق وقد لا يخالطه، وجميع ذلك لا يصح اعتباره من جهة معارضته لما هو ثابت مشروع، وذلك أن التشريع الذي أتى به رسول الله ﷺ عام لا خاص، كما تقدم في المسألة قبل هذا، وأصله لا ينخرم، ولا ينكسر له اطراد، ولا يحاشى من الدخول تحت حكمه مكلف. وإذا كان كذلك فكل ما جاء من هذا القبيل الذي نحن بصدده، مضادًّا لما تمهد في الشريعة فهو فاسد باطل) .

ومن أمثلة ذلك مسألة سئل عنها ابن رشد في حاكم شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة في أمر، فرأى الحاكم في منامه أن النبي ﷺ، قال له: لا تحكم بهذه الشهادة فإنها باطل، فمثل هذا من الرؤيا لا يعتبر بها في أمر ولا نهي، ولا بشارة ولا نذارة؛ لأنها تخرم قاعدة من قواعد الشريعة، وكذلك سائر ما يأتي من هذا النوع، وما روي أن أبا بكر رضي الله عنه أنفذ وصية رجل بعد موته برؤيا رؤيت، فهي قضية عين، لا تقدح في القواعد الكلية لاحتمالها، فلعل الورثة رضوا بذلك، فلا يلزم منها خرم أصل، وعلى هذا لو حصلت له مكاشفة بأن هذا المعين مغصوب أو نجس، أو أن هذا الشاهد كاذب، أو أن المال لزيد، وقد تحصل بالحجة لعمرو، أَوْ مَا أشبه ذلك، فلا يصح له العمل على وفق ذلك ما لم يتعين سبب ظاهر، فلا يجوز له

الانتقال إلى التيمم، ولا ترك قبول الشاهد، ولا الشهادة بالمال لزيد على حال، فإن الظواهر قد تعين فيها بحكم الشريعة أمر آخر، فلا يتركها اعتمادًا على مجرد المكاشفة أو الفراسة، كما لا يعتمد فيها على الرؤيا النومية، ولو جاز ذلك لجاز نقض الأحكام بها، وإن ترتبت في الظاهر موجباتها، وهذا غير صحيح بحال، فكذا ما نحن فيه، وقد جاء في الصحيح: (إنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأحكم له، على نحو ما أسمعه منه) ، الحديث، فقيد الحكم بمقتضى ما يسمع، وترك ما وراء ذلك، وقد كان كثير من الأحكام التي تجري

على يديه يطلع على أصلها وما فيها من حق وباطل. ولكنه – عليه السلام – لم يحكم إلا على وفق ما سمع، لا على وفق ما علم، وهو أصل في منع الحاكم أن يحكم بعلمه وقد ذهب مالك في القول المشهور عنه، أن الحاكم إذا شهدت عنده العدول بأمر يعلم خلافه، وجب عليه الحكم بشهادتهم إذا لم يعلم منهم تعمد الكذب؛ لأنه إذا لم يحكم بشهادتهم كان حاكمًا بعلمه، هذا مع كون علم الحاكم مستفادًا من العادات التي لا ريبة فيها، لا من الخوارق التي تداخلها أمور، والقائل بصحة حكم الحاكم بعلمه فذلك بالنسبة إلى العلم المستفاد من العادات لا من الخوارق ولذلك لم يعتبره رسول الله – ﷺ – وهو الحجة العظمى، وحكى ابن العربي عن قاضي القضاة الشاشي المالكي ببغداد أنه كان يحكم بالفراسة في الأحكام جريًا على طريقة إياس ابن معاوية أيام كان قاضيًا، قال: ولشيخنا فخر الإسلام أبي بكر الشاشي جزء في الرد عليه، هذا ما قال وهو حقيق بالرد إن كان يحكم بالفراسة مطلقًا من غير حجة سواها.

فإن قيل: هذا مشكل من وجهين: أحدهما أنه خلاف ما نقل عن أرباب المكاشفات والكرامات، فقد امتنع أقوام عن تناول أشياء، كان جائزًا لهم في الظاهر تناولها اعتمادًا على كشف أو إخبار غير معهود، ألا ترى إلى ما جاء عن الشبلي حين اعتقد أن لا يأكل إلا من الحلال، فرأى بالبادية شجرة تين فَهَمَّ أن يأكل منها، فنادته الشجرة: لا تأكل مني فإني ليهودي، وعن عباس بن المهتدي أنه تزوج امرأة قليلة الدخول، وقع عليه ندامة، فلما أراد الدنو منها زجر عنها، فامتنع وخرج فبعد ثلاثة أيام ظهر لها زوج، وكذلك من كان له علامة عادية أو غير عادية يعلم بها، هل هذا المتناول حلال أم لا؟ كالحارث المحاسبي حيث كان له عرق في بعض أصابعه، إذا مد يده إلى ما فيه شبهة تحرك، فيمتنع منه، وأصل ذلك حديث أبي هريرة – رضي الله عنه – وغيره في قصة الشاة المسمومة، وفيه فأكل رسول الله – ﷺ – وأكل القوم، وقال: ارفعوا أيديكم فإنها أخبرتني أنها مسمومة ومات بشر بن البراء. الحديث، فبنى

رسول الله ﷺ على ذلك القول، وانتهى هو، ونهى أصحابه عن الأكل بعد الإخبار، وهذا أيضًا موافق لشرع من قبلنا، وهو شرع لنا إلا أن يرد ناسخ، وذلك في قصة بني إسرائيل، إذ أمروا بذبحها وضرب القتيل ببعضها فأحياه الله وأخبر بقاتله، فرتب عليه الحكم بالقصاص. وفي قصة الخضر في خرق السفينة وقتل الغلام، وهو ظاهر في هذا المعنى إلى غير ذلك، مما يؤثر في معجزات الأنبياء - عليهم السلام -، وكرامات الأولياء رضي الله عنهم.

والثاني: أنه إذا ثبت أن خوارق العادات بالنسبة إلى الأنبياء والأولياء، كالعادات بالنسبة إلينا، فكما لو دلنا أمر عادي إلى نجاسة الماء أو غصبه لوجب علينا الاجتناب فكذلك هاهنا؛ إذ لا فرق بين إخبار من عالم الغيب، أو من عالم الشهادة، كما أنه لا فرق بين رؤية البصر لوقوع النجاسة في الماء ورؤيتها بعين الكشف الغيبي، فلا بد أن يبنى الحكم على هذا، كما يبنى على ذلك، ومن فرق بينهما فقد أبعد. فالجواب أن لا نزاع بيننا في أنه قد يكون العمل على وفق ما ذكر صوابًا وعملاً بما هو مشروع على الجملة، وذلك من وجهين:

(**أحدهما**) الاعتبار بما كان من النبي ﷺ فيه، فيلحق به في القياس ما كان في معناه، إذ لم يثبت أن مثل هذا من الخوارق مختص بالنبي ﷺ، حيث كان من الأمور الخارقة بدليل الواقع، وإنما يختص به من حيث كان معجزًا، وتكون قصة الخضر على هذا مما نسخ في شريعتنا على أن خرق السفينة، قد عمل بمقتضاه بعض العلماء بناءً على ما ثبت عنده من العادات.

أما قتل الغلام فلا يمكن القول به. وكذلك قصة البقرة منسوخة على أحد التأويلين، ومحكمة على التأويل الآخر على وفق القول المذهبي في قول المقتول: دمي عند فلان.

(**والثاني**) على فرض أنه لا قياس وهو خلاف مقتضى القاعدة الأولى إذ الجاري عليها العمل في القياس. ولكن إن قدرنا عدمه، فنقول: إن هذه الحكايات عن الأولياء مستندة إلى نص شرعي، وهو طلب اجتناب حزاز القلوب الذي هو الإثم، وحزاز القلوب يكون بأمور لا تنحصر، فيدخل فيها هذا النمط، وقد قال عليه السلام: (البر ما اطمأنت إليه النفس، والإثم ما حاك في صدرك) فإذا لم يخرج هذا عن كونه مستندًا إلى نصوص شرعية عند من فسر حزاز القلوب بالمعنى الأعم الذي لا ينضبط إلى أمر معلوم.

ولكن ليس في اعتبار مثل هذه الأمور ما يخل بقاعدة شرعية، وكلامنا إنما هو في مثل مسألة ابن رشد وأشباهها، وقتل الخضر الغلام على هذا لا يمكن القول بمثله في شريعتنا ألبتة، فهو حكم منسوخ، ووجه ما تقرر أنه إن كان ثم من الحكايات ما يشعر بمقتضى السؤال، فعمدة الشريعة تدل على خلافه، فإن أصل الحكم بالظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصًا، وبالنسبة

إلى الاعتقاد في الغير عمومًا أيضًا، فإن سيد البشر - ﷺ - مع إعلامه بالوحي، يجري الأمور على ظواهرها في المنافقين وغيرهم، وإن علم بواطن أحوالهم، ولم يكن ذلك بمخرجه عن جريان الظواهر على ما جرت عليه.

(ولا يقال: إنما كان ذلك من قبيل ما قال خوفًا أن يقول الناس: إن محمدًا يقتل أصحابه، فالعلة أمر آخر لا ما زعمت، فإذا عدم ما علل به، فلا حرج لأنا نقول هذا من أدل الدليل على ما تقرر؛ لأن فتح هذا الباب يؤدي إلى أن لا يحفظ ترتيب الظواهر فإن من وجب عليه القتل بسبب ظاهر، فالعذر فيه ظاهر واضح ومن طلب قتله بغير سبب ظاهر، بل بمجرد أمر غيبي ربما شوش الخواطر وران على الظواهر وقد فهم من الشرع سد هذا الباب جملةً، ألا ترى إلى باب الدعاوى المستند إلى أن البيِّنة على المدعي واليمين على من أنكر، ولم يستثن من ذلك أحد، حتى إنَّ رسول الله ﷺ - احتاج إلى البينة في بعض ما أنكر فيه، مما كان اشتراه فقال: (من يشهد لي) حتى شهد له خزيمة بن ثابت، فجعلها الله شهادتين فما ظنك بآحاد الأمة، فلو ادعى أكبر الناس على أصلح الناس، لكانت البينة على المدعي واليمين على من أنكر، وهذا من ذلك والنمط واحد، فالاعتبارات الغيبية مهملة بحسب الأوامر والنواهي الشرعية، ومن هنا لم يعبأ الناس من الأولياء وغيرهم بكل كشف أو خطاب خالف المشروع، بل عدوا أنه من الشيطان، وإذا ثبت هذا فقضايا الأحوال المنقولة عن الأولياء محتملة، وما ذكر من تكليم الشجرة فليس بمانع شرعي، بحيث يكون تناول التين منها حرامًا على المكلم كما لو وجد في الفلاة صيدًا فقال له: إني مملوك وما أشبه ذلك.

لكنه تركه لغناه عنه لغيره من يقين الله أو ظن طعام بموضع آخر أو غير ذلك، وكذلك سائر ما في هذا الباب، أو نقول: كان المتناول مباحًا له فتركه لهذه العلامة، كما يترك الإنسان أحد الجائزين لمشورة أو رؤيا، وغير ذلك حسبما يذكر بعد بحول الله تعالى، فكذلك نقول في الماء الذي كوشف: إنه نجس أو مغصوب، وإذا كان له مندوحة عنها بحيث لا ينخرم له أصل شرعي في الظاهر، بل يصير منتقلاً من جائز إلى مثله فلا حرج عليه، مع أنه لو فرضنا مخالفته لمقتضى ذلك الكشف؛ إعمالاً للظاهر واعتمادًا على الشرع في معاملته به فلا حرج عليه ولا لوم؛ إذ ليس القصد بالكرامات والخوارق أن تخرق أمرًا شرعيًا، ولا أن تعود على شيء منه بالنقض، كيف؟ وهي نتائج عن اتباعه فمحال أن ينتج المشروع ما ليس بمشروع أو يعود الفرع على أصله بالنقض، هذا لا يكون ألبتة، وتأمل ما جاء في شأن المتلاعنين، إذ قال عليه السلام: إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان، وإن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان، فجاءت به على إحدى الصفتين وهي المقتضية للمكروه، ومع ذلك فلم يقم الحد عليها، وقد جاء في

الحديث نفسه: (لولا الأيمان لكان لخولها شأن) ؛ فدل على أن الأيمان هي المانعة، وامتناعه مما هم به، يدل على أن ما تفرس به لا حكم له حين شرعية الأيمان، ولو ثبت بالبينة أو بالإقرار بعد الأيمان ما قال الزوج: لم تكن الأيمان دارئة للحد عنها.

والجواب عن السؤال الثاني: أنَّ الخوارق وإن صارت لهم كغيرها فليس ذلك بموجب لإعمالها على الإطلاق؛ إذ لم يثبت ذلك شرعًا معمولاً به، وأيضًا فإن الخوارق وإن جاءت تقتضي المخالفة فهي مدخولة، قد شابها ما ليس بحق كالرؤيا غير الموافقة، كمن يقال له: لا تفعل كذا وهو مأمور شرعًا بفعله، أو افعل كذا وهو منهي عنه، وكثيرًا ما يقع هذا لمن لم يبن أصل سلوكه على الصواب، أو من سلك وحده بدون شيخ، ومن طالع سير الأولياء وجدهم محافظين على ظواهر الشريعة غير ملتفتين فيها إلى هذه الأشياء. (فإن قيل: هذا يقتضي أن لا يعمل عليها، وقد بنيت المسألة على أنها يعمل عليها؛ قيل: إن المنفي هنا أن يعمل عليها بخرم قاعدة شرعية، فأما العمل عليها مع الموافقة فليس بمنفي) .

أقول: فهي لا تقل عن الهوى الموافق للشرع. ثم ذكر في المسألة الثانية عشرة ما نصه: (إن الشريعة كما أنها عامة في جميع المكلفين وجارية على مختلفات أحوالهم فهي عامة أيضًا بالنسبة إلى عالم الغيب وعالم الشهادة من جهة كل مكلف، فإليها نرد كل ما جاءنا من جهة الباطن، كما نرد إليها كل ما في الظاهر، والدليل على ذلك أشياء منها ما تقدم في المسألة قبلها من ترك اعتبار الخوارق إلا مع موافقة ظاهر الشريعة.

(**والثاني**) أَنَّ الشريعة حاكمة لا محكوم عليها، فلو كان ما يقع من الخوارق والأمور الغيبية حاكمًا عليها: بتخصيص عموم، أو تقييد إطلاق، أو تأويل ظاهر، أو ما أشبه ذلك لكان غيرها حاكمًا عليها، وصارت هي محكومًا عليها بغيرها، وذلك باطل باتفاق، فكذلك ما يلزم عنه.

(**والثالث**) أَنَّ مخالفة الخوارق للشريعة دليل على بطلانها في نفسها؛ وذلك أنها قد تكون في ظواهرها كالكرامات وليست كذلك بل أعمالاً من أعمال الشيطان.

ثم قال بعد ذكر شاهدين من الخوارق في فصل من هذه المسألة ما نصه: (ومن هنا يعلم أن كل خارقة حدثت أو تحدث إلى يوم القيامة، فلا يصح ردها ولا قبولها إلا بعد عرضها على أحكام الشريعة، فإن ساغت هناك فهي صحيحة مقبولة في موضعها، وإن لم تقبل إلا الخوارق الصادرة على أيدي الأنبياء عليهم السلام، فإنه لا نظر فيها لأحد؛ لأنها واقعة على الصحة قطعًا) اهـ.

أقول: والغرض من هذا كله؛ بيان أن الشريعة كاملة لا تحتاج إلى تكميلها بالكشف، ولا بالرؤيا والأحلام، وأنها هي الحاكمة لا يحكم عليها سواها. وقد قرأت كلام هذا الأصولي الذي يصدق بالخوارق، وأنت تعلم من علماء الأصول من لا يقول بجوازها لغير الأنبياء، كالمعتزلة والأستاذ أبي إسحاق الإسفرايني والحليمي من أئمة الأشعرية، والأكثرون القائلون بجوازها لا يقولون بأن أحدًا يكلف تصديق من يدعيها بشيء مما يدعيه منها وإن وافق الشرع، فكيف يكلفونه أن يصدقه بالعبث بأحد أصوله كالسنة النبوية، بأن يصحح ما لم يصح عن الرسول - ﷺ - ويكذب ما صح عنه، وهم يعترفون معه بأن بعض هذه الخوارق والمكاشفات أحوال شيطانية. فإذا كان فيها الحق والباطل، والخطأ والصواب، فهل عندنا شيء نرجع إليه في بيان الحق والصواب إلا الشريعة المطهرة؟ فمما تقدم كله تعرفون أنه لا وجه للاعتماد على قول من يصحح الأحاديث بالكشف، ولا قول من يجعل الكشف أصلاً شرعيًا، ولا عمل المكاشف بكشفه المخالف للشرع فضلاً عن عمل غيره به، وما وافقه كان كالرأي والميل النفسي، وقد تقدم أن الصحابة لم يقولوا بشيء من ذلك، وبذلك تتم أجوبة الأسئلة الثلاثة.

وأما السؤال الرابع: فهو على العلم بجوابه مما سبق أيضًا، وهو أنه لا يعتمد على قول أهل الكشف، إذا قالوا بوضع ما صححه المحدثون من الأحاديث، يحتاج فيه إلى التنبيه على أمر مهم، وهو إن ما صح سنده من الحديث قد يكون غير صحيح المتن، فإن بعض الذين يتعمدون وضع الحديث كانوا لحذرهم من نقد صيارفة المحدثين يظهرون الورع، ويتحرون الصدق، وقد تاب بعضهم فاعترفوا بذلك، ولذلك جعل المحدثون للحديث الموضوع علامات، منها ما يتعلق بمتنه كركاكة الألفاظ أو المعاني، ومخالفة نصوص الكتاب أو السنة المتواترة، ومخالفة العقل، كما قالوا في حديث طواف سفينة نوح بالبيت على أن سنده غير مرضي كمتنه. فمن كان ذا بصيرة نيرة في الدين وعلم بمقاصده، يمكنه أن يعرف الحديث الموضوع، وإن قالوا بصحة سنده. ولكن لا يقبل قوله إلا بدليل معقول.

وأما السؤال الخامس: فجوابه أن من تقبل روايته هو من يوثق بحديثه وإن لم يكن معصومًا، فإن ذلك القائل يعلم بالضرورة أن من الناس العدل الثقة الصدوق، وإن لم يكن معصومًا ومنهم الفاسق الكذوب، وأنه يثق بخبر الأول دون الثاني، فكيف يجعل مع هذا رواية هذا كرواية ذاك؟ هل يستوي الصادقون والكاذبون؛ لأن كلاهما غير معصوم؟ وغاية ما يترتب على عدم العصمة أن يكون خبر الصدوق غير المعصوم مفيدًا للظن لا لليقين، وهذا ما اتفق عليه العلماء في أحاديث الآحاد، ولذلك قال المحققون: إنه لا يحتج بها في المسائل التي يطلب فيها اليقين كمسائل الاعتقاد.

وأما السؤال السادس: فجوابه: أَنَّ ما ذكر السيوطي مذكور في بعض الكتب ولكن لم يرو عنه بأسانيد صحيحة متصلة أنه ادعى ذلك، ولو روي كذلك لم يكلف أحد تصديقه، ومن صدقه لا يجوز له أن يأخذ بتصحيحه لتلك الأحاديث؛ لأن هذا من قبيل الكشف، وقد علمت أنه لا يعتمد عليه، وقد ادعى كثيرون رؤية النبي ﷺ في اليقظة، فأنكر عليهم بعض العلماء وسلم لهم آخرون، ولا يقول أحد من هؤلاء ولا من أولئك بأنه يجب على أحد أن يؤمن لهم، ويأخذ بدعواهم.

ولهم في هذه المسألة كلام كثير في الرؤية الخيالية وغير الخيالية، وقد عرفنا نحن غير واحد من الصوفية الذين يدعون رؤية الأرواح ومخاطبتها، ومنهم من قال: إنه سأل النبي - ﷺ - عن أحاديث كثيرة من الجامع الصغير للسيوطي فأنكرها - ﷺ -، وهكذا نسمع عنهم التناقض في الكشف

وفي رواية النبي - ﷺ -، فهل يصح أن نحكمهم في الحديث حتى مع التسليم لهم؟ ؟ لا لا.

وأما السؤال السابع: فهو من الحكايات التي يتناقلها الناس، وليس لها رواية يوثق بها، ومعناها كما ترى صريح في أن حجة الغزالي أقوى من حجة كليم الله، وهو في جوار الله فحسبنا الله.

الرابطة عند النقشبندية وطاعة المريد لشيخه [(١)]

السؤال:

من س. س. في (كوالا لمغور) في جنوب ميلاي.

سيّدي، تصدر في سنغافورة مجلة عِلْمِيّة مِلِّيَّة بلغة الملايو، اسمها (الإمام) يكتب فيها بعض رجال الإصلاح، ومحررها رجل وطَنِيّ اسمه عباس بن محمد طه، وهو مِن خِيرة شُبّان هذه البلاد عِلْمًا وعَمَلاً، اشتهر أخيرًا بمحاربة البِدع والخرافات التي ألصقت بالدين.

وفي المجلة باب للفتوى، وقد سئل منذ أشهر عن الرابطة المعروفة عند أهل الطريقة النقشبندية، وهي إحضار المريد صورة الشيخ في القلب عند الذكر، وبربطه من جملة الإرادة التامّة، واستفادة علم الواقعات حتى يفنى تصرفه في تصرف الشيخ أخذًا من قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوٓا۟ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾ (المائدة: ٣٥) . وقوله: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا

(١) المنارج ١١ (١٩٠٨) ص ٥٠٤ – ٥١٥.

ﱡﭐﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛﱜﱠ (آل عمران: ٢٠٠) . وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ ١١٩﴾ (التوبة: ١١٩) . فأفتى الإمامُ بأنّ الآمرين بفعل هذه الرابطة والعاملين بها ليس لهم مستند من الكتاب أو السنة. وأن الآيات التي جعلوها سندًا لهم لا تدلُّ على مرادهم ألبتة. ثم أورد أقوال المفسرين كالخازن والجلالين في الآيات المذكورة، إلخ ما جاء في الجواب. ثم قال: إذًا فإحضار المريد صورة الشيخ في قلبه عند الذِّكْر هو إشراك بالله. وهذا ما جاء الإسلام لمحوه، أو ما معناه. ثم أنحى على أهل الطرق الآن، ونسب كثيرًا منهم للدجل والتضليل، وأورد لنفي الرابطة آيتين آية: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ (النساء: ٣٦) وآية: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ (البينة: ٥) .ا. هـ بالمعنى.

فلما نشرت هذه الفتوى وهاته التصريحات التي لم يعهد لأحد مِن قبل هذا الشاب التصريح بها، قامت قيامة شُيُوخ الطُّرُق في هذه المستعمرة، ونسبوا للإمام ومحرره تضليل عباد الله الصالحين، وأوهموا العامَّة أن الإمام يسعى في هدم المعتقدات، وهم إلى الآن يحرضون العامَّة بِهجر الإمام وعدم الاطلاع فيه. أما الحقير وكثير مِن متخرجي المدارس الأميرية فبقينا متوقفين حتى يأتينا مِنْ عِنْدِ الأستاذ بيان شافٍ في هذه المسألة التي نعلم ويعلم الكثير أن لكم القدح المعلى في حلها والله يبقيكم لنا.

الجواب:

لو قلت: إني من أجدر الناس وأحقهم ببيان الحق في هذه المسألة لرجوت أن أكون صادقًا، وإذا بينت السبب في ذلك رجوت أن يذعن له كل عاقل منصف، ذلك بأنني قد سلكت الطريقة النقشبندية، وعرفت الخفي والأخفى من لطائفها وأسرارها، وخضت بحر التصوف ورأيت ما استقر في باطنه من الدرر، وما تقذف أمواجه من الجيف، ثم انتهيت في الدين، إلى مذهب السلف الصالحين، وعلمت أن كل ما خالفه فهو ضلال مبين.

وأمهد للفصل في المسألة تمهيدًا يقرب المراد من طالب الحق، فأقول: قد عرفنا من طباع البشر وأخلاقهم أن يألفوا ما أخذوه بالرضا والتسليم ويأنسوا به، فإذا وجدوا لهم مخالفًا فيه تعصبوا له، ووجهوا قواهم إلى استنباط ما يؤيده ويثبته ويدفع عنه هجمات المخالفين لهم فيه، لا يلتفتون في ذلك إلى تحري الحق واستبانة الصواب فيما تنازعوا فيه. ولولا فشوّ هذا الخلق في الناس لَما بقيت الأديان والمذاهب والأحزاب والشيع، والحق في كل منها واحد لا تعدد فيه. ثم إن من أخلاق البشر أيضًا أن لا يجتمعوا على شيء إلا إذا اعتقدوا أنّ فيه خيرًا

لهم، وقد يكون هذا الاعتقاد لبعضهم عن نظر واستدلال أو تجربة واختبار وللبعض الآخر عن اتباع وتقليد لِمَن اعتقدوا فيهم الفضل والكمال.

على هاتين القاعدتين بني التعصب للمذاهب والطرق في جميع المِلَل، وعليه يتخرج أخذ كثير من أهل الصلاح والتقوى والعلم والعمل بالرابطة في الطريقة النقشبنديّة وبغيرها مِن البِدَع التي لم تكن على عهد السلف في غيرها مِن الطرق، وبكثير من القواعد والمسائل في مذاهب الفقهاء والمتكلمين الذين جاءوا بما لم يكن عليه السلف الصالح.

يذهب الرجل المشهور بالصلاح أو العلم إلى شيء يظهر له بِحَسَبِ اجتهادِه أنه حقّ أو خير فيتبعه آخرون عن استحسان لما استحسنه، ومعرفة بدليله أو عن محض التقليد، فإذا خالفهم غيرهم فيه عدّوهم منتقصين لهم تعصّبًا لما هم عليه، فيقوى الخلاف ولا يزالون مختلفين إلا مَن رَحِمَ ربُّك، وهم الذين يحكمون الدليل ويتحرون به استبانة الحق، فإذا ظهر لهم ولو على يد الخصم ولسانه أتوا إليه مذعنين، وقبلوه راضين مطمئنين.

إذا تدبرت هذا فاعلم أن أئمة الصوفية وكبراءهم ما وضعوا هذه القواعد مِن الرابطة وطاعة الشيخ المسلك طاعةً عمياء مُطْلَقَةً حتى مِن قيود العقل والشرع عند الغالين وغير ذلك من الأصول والقواعد إلا عن علم وتجربة واختبار وصلوا بها إلى مرتبة اليقين بأن ذلك مفيد لهم وموصل إلى الغاية التي يقصدونها بطريقتهم. وأعني بالعلم هنا عِلْم النَّفْس مِن حيثُ إدراكُها وشعورها ووجدانها وصفاتها وأخلاقها. وقد كان مثلهم في ذلك كمثل علماء الكلام الذين بحثوا في الموجودات وبنوا علمهم الإلهي عليها، وكل منهما إذا وجد في علمه ما يخالف ظواهر الشرع لجأ إلى التطبيق بالتأويل والْتِمَاس ما يؤيِّده مِن القرآن العزيز والحديث الشريف، وقد يتمحل لذلك ويتكلف إذا اعترض عليه. كذلك فعل المتكلمون الذين زعموا أن الأفلاك التسعة في الهيئة اليونانية هي: السموات، والكرسي، والعرش، وكذلك فعل بعض أهل الطريق فيما ذكر في السؤال، وما لم يذكر فيه من تأويل الآيات التي زعموا أنها تدل على مشروعية ما يسمونه الرابطة والتوجه، ولا دليلَ في شيءٍ منها على ذلك.

لو كان في الشرع دليلٌ على أنّ ذلك مطلوبٌ في الدين لَمَا خفي عن الصحابة والتابعين، بل لأَمَرَ به النبي ﷺ، وعَمِلَ به، وتواتر عنه؛ لأنه مما يتعلق بجوهر الدين، وهو عبادة الله ومعرفته، فلا يقاس على ما يمكن أنْ يستنبط من القرآن مِن أسرار الكون التي لم تؤثر عن الصدر الأول.

قال السيد الآلوسي النقشبندي في باب الإشارة مِن تفسير سورة الجُمُعَة: وذكر بعضهم

أن قوله تعالى: ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ (الجمعة: ٢) بعد قوله سبحانه: ﴿يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ الجمعة: ٢) إشارة إلى الإفاضة القلبية بعد الإشارة إلى الإفاضة القلبية اللسانية، وقال بحصولها للأولياء المرشدين: فيزكّون مُريدهم بإفاضة الأنوار على قلوبهم، حتى تخلص قلوبُهم وتزكو نفوسُهم، وهو سِرُّ ما يقال له التوحيد عند السادة النقشبندية، وقالوا بالرابطة ليتهيّأ ببركتها القلب لِمَا يفاض عليه، ولا أعلم لثبوت ذلك دليلاً يعوَّل عليه عن الشارع الأعظم، ﷺ، ولا عن خلفائه رضي الله عنهم، وكلُّ ما يذكرونه في هذه المسألة ويعدّونه دليلاً لا يخلو مِن قادح، بل أكثر تمسكاتهم فيها تُشبه التمسك بجبال القمر، ولولا خوفُ الإطناب لذكرتها مع ما فيها.

ومع هذا لا أنكر بركة كل من الأمرين - التوجه والرابطة - وقد شاهدت ذلك من فضل الله عز وجل. وأيضًا لا أدعي الجزم بعدم دليل في نفس الأمر، وفوق كل ذي علم عليم، ولعلّ أول من أرشد إليهما مِن السادة وجد فيهما ما يعول عليه، أو يقال يكفي للعمل بمثل ذلك نحو ما تمسك به بعض أجلة متأخريهم، وإن كان للبحث فيه مجال، ولأرباب القال في أمره مقال. ا. هـ

فأنت ترى هذا العالم الجليل الواسع الاطلاع، الواقف على ما قال أنصار هذه الطريقة في الاستدلال على الرابطة والتوجه لم يعثر لهما على دليل، ولم يرضه شيء مما قيل، ولكنه قد راعته مكانة مَن جرى على ذلك مِن الصالحين، وأرضاه ما وجد لهما من الأثر في قلبه، وكذلك كان هذا العاجز عِدّة سنين، فإنني قد وجدتُ أثر الرابطة والتوجه في نفسي: رأيت ما لم يَرَهُ معي الناظرون، وسمعت ما لم يسمعه مثلي المصغون، وشممت ما لم يكن يشمّ الحاضرون، ولا أحب شَرْحَ ذلك في المنار ولا الخوض في علله وأسبابه، وما ذكرت هذه الإشارة إلا ليعلم السالكون لهذه الطريقة بالفعل أنني لست منها كما يقال في المثل: (من جهل شيئًا عاداه) وإنما أتكلم فيها عن عرفان، وأحكم فيها بسلطان.

أقول: إن التوجه والرابطة لَيْسَا مِن الدِّينِ في شيء، ولا يجوز أن يعدّا مِن العبادة المشروعة في الإسلام، ولكن لا أقول بكفر كل مَن عمل أو يعمل بهما، وإنما أخشى أن يكونَ بعض المتقلدين لهذه الطريقة تقلدًا من غير عِلْم بالشرع، وعرفان بحقيقة النفس، أقرب إلى الوثنية منهم إلى التوحيد، فيما يكون بين الشيخ والمريد، بل أجزم بأن من ذلك ما هو شرك جَلِيّ أو خَفِيّ، وإن كنت لا أجيز رمي شخص معين به.

يمكن للمريد العارف بعقيدة الإسلام أن يجمع بين التوحيد وبين تخيل شيخه عند ذكر

الله عز وجل، بأن يتخيلَ أنه جالس في حضرته يراقب أدبه وحضور قلبه في ذكره، كما يذكر الله أو يقرأ القرآن أو العلم بحضرته، وهو يعتقد أنه لا ينفع ولا يضرّ، ولا يقصد بقبيل العمل، وإنما يصمد في ذلك إلى الله تعالى وَحْدَهُ. فمثل هذا لا يعد مشركًا لشيخه مع ربه، وهو لا يشغله تخيّله لشيخه عن ذكره، إذ لا يستصحب الصورة المتخيلة عند تصور معنى كلمة التوحيد، وذلك سهل على مريده كما يقرأ القرآن أو غيره من كتب الفنون أمامَ شيخِه ولا يشغله وجوده عن فهم ما يقرأ. ومع هذا لا يجوز له أن يحكم بأن هذا الأمر مطلوب في الشرع، بل يكتفي بأن ينتفع بما جربه من غير مخالفة لِنَصّ مِن نصوص الشَّرْع.

وأما استمداد الهمَّة من أرواح الشيوخ، فقد ضل فيه كثيرون كضلال الذين يعتقدون أن لشيوخهم سلطة غيبيّة يتصرفون بها في النفوس والآفاق، وأنهم بذلك وُسَطَاء بين الله وخلقه، يقرّبونهم إليه زُلْفَى إذا أرادوا، كما كانت تقول الجاهلية في آلهتها. على أن للمسألة أصلاً يُعَدّ مِن مباحث علم النفس لا من الدين هو منشأ ضلال المفتونين عن تجربة ووجدان يظن الجاهل منهم أنه من الحقيقة المخالفة للشريعة، ويعلم العارف المحقق أنه لا خِلاَفَ في الفعل، ولا منشأ للضلال إلا الجهل.

قد جرب أهل الطريقة أن يتوجهوا بِهِمّتهم وإرادتهم إلى بعض شُيُوخهم الصالحين أو إلى بعض الصحابة أو النبيين قاصدين أن تتصل أرواحهم بأرواحهم وتستمد منها قوة ما، فيجدوا لذلك في نفوسهم أثرًا حقيقيًّا لا يمكن لأحد أن يكابرهم فيه كما لا يكابر أحد، ولا يشكك في شعوره بالفرح والسرور أو الغم والحزن. فإذا قِيلَ لمن جرب ذلك من الجاهلين بالشريعة: إنه مخالف لها، فإنه يشكّ في حقية الشريعة ولا يشك فيما هو فيه إلا أن يجمع له بينهما. ولمثل ذلك قالوا: إنّ سالِكَ الطريق عرضة للزيغ والكفر إذا لم يكن له شيخ من العارفين الجامعين بين علم النفس وعلم الشرع، فيبين له في مثل هذه المسألة أن هذا الأثر الذي يراه في نفسه من التوجه هو أثر طبيعيٌّ له، ليس من الخوارق، ولا من السلطة الغيبيّة التي لا تكون إلا لله وَحْدَهُ، وإذا رآه مرتقيًا في سلوكه يبيّن له أن براهمة الهند يعرفون التوجه والرابطة، ويؤثر عنهم كثير مِن الخوارق الصوريّة والماديّة، التي لا تخرج عن السنن النفسيّة والخواصّ الروحانيّة، ولكنهم في توجههم ورابطتهم دون السادة الصوفيّة، لأن الرابطة والتوجّه عندهم من المقاصد التي يقفون عندها، ويرضون من رياضتهم بثمرتها وأثرها، وَهُمَا عند الصوفية من الوسائل التي يعرفون بها نفوسهم، ويعرجون منها إلى أن يصلوا إلى معرفة ربهم، فالاشتغال بهما كاشتغال العالم الطبيعيّ بمعرفة خواصّ الماء والبخار والكهرباء والضوء، فإن كان يقصد بذلك معرفة هذه الأشياء لذاتها مما ينتفع به في هذه الحياة الماديّة، كان مثله كمثل البرهمي في

التوجه والرابطة، لا يَزيد عن كونه عالمًا ماديًا، وإن كان يقصد بها مع ذلك معرفة الله بمعرفة حكمه وأسراره في خَلقه كان مثله كمثل الصوفِيّ في التوجه والرابطة، وصار عالمًا رَبّانيًا، فالأمور بالمقاصد والإرادات، كما بيَّنَّا ذلك في تفسير ما في صدر هذا الجزء من الآيات.

إذا عَرَفْتَ هذا وهو ما عليه محققو العارفين مِن الصّوفيّة تبيّن لك أن مسألة التوجه والرابطة من المسائل التي تعدّ من وسائل علم النفس، وليست بحدّ ذاتها من الدين، فيستدل عليها بالآيات والأحاديث، وإن علم النفس كعلم الآفاق قد يكون بالإرادة طريقًا لمعرفة الله تعالى، وبالقصد والنيّة عبادة له كما تكون جميع العلوم الدنيويّة كذلك. والأصل في ذلك عند الصوفية قوله عز وجل: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ ۗ أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَىْءٍ مُّحِيطٌۢ ﴿٥٤﴾﴾ (فصلت: ٥٣-٥٤)، ولما كان محيطًا بكل شيء كانت معرفة غاية كل شيء موصلة إليه إذا قصد بها ذلك. ولذلك قالوا إن لله طرائقَ، بعد أنفاس الخلائق.

وههنا ثلاث مسائلَ لا بُدَّ من التصريح بها وإيضاحها إيضاحًا لا لَبْسَ فيه.

(**إحداها**) أن كل علم حقيقي يمكن أن يكون عبادةً محمودةً في الإسلام إذا حسنت فيه النيّة وأريد به معرفة الله ومعرفة سننه وحكمه في خلقه، وكذلك كل عمل نافع يُرَاد به دَفْع الأذى عن عِبَاد الله وإيصال الخير إليهم. ولكن العبادة في ذلك قلبيّة لا صوريّة، فلا يُقَال: إن علم الضوء والكهرباء وعمل الأدوية وصنع الآلات مما يكون مع حُسْنِ النيّة مِن العبادات المشروعة في ذاتها التي تلتمس لها الدلائل من الكتاب والسنة. ومثلهما في ذلك التوجه والرابطة في الطريقة.

(**المسألة الثانية**) أن العبادة المشروعة لذاتها التي يطالب المسلمون بها هي ما نطق به القرآن الكريم، أو مضت به السنة النبوية وجرى عليه جمهور السلف وما عدا ذلك فهو بدعة، والبدعة في الدِّين لا تكون إلا ضلالةً كما ورد في الحديث، وأما البدعةُ التي تعتريها الأحكام. ويُقَال: إنّ منها ما هو حلال وما هو حرام، فهي البدعة في أمور الدنيا، علومها وأعمالها كما يدلّ عليه حديث مسلم: (**مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا**)، إلخ.

(**المسألة الثالثة**) أن جميع ما يبتدعه الناس مِن وسائل النفع والخير في العلم والتربية والأعمال يشترط في جوازه أن لا يكونَ مخالفًا لِمَا هو مقطوعٌ به من أمور الدين. فإذا فرضنا أن التوجه والرابطة ينافيان ما هو مقطوع به في الإسلام، فإنه لا يحِلّ للمسلم العمل بهما. وقد علمت أنهما يختلفان باختلاف العالم العارف والجاهل المقلد.

ومن هذه المسألة أَنْتَقِلُ بكَ إلى القسْم الثاني مِن الاستفتاء، وهو ما يفرضون مِن طاعة المُريد لشيخه ولو في المعصية، وعدم إنكارهَ عليه وإنْ فعل المنكر، واعتقاد أنه لا يُقْبَلُ له عَمَلٌ ولَا يصل إليه خيرٌ إلا بواسطته، ومِثل هذا مما لا يحتاج فيه إلى سؤال ولا جَوَاب، فإنّ وُجُوبَ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صريح في القرآن والأحاديث، ومضت به السنة فهو معلوم من الدين بالضرورة، يحكم الفقهاء بردة منكره، ولم يستثن الله ولا رسوله مشايخ الطريق من هذا الحكم، بل كان الصحابة يسألون النبي ﷺ عن أمور ينكرونها في أعمال الدين كالسهو في الصلاة، أو أعمال الدنيا، كالحرب وتدبيرها حتى يفسرها لهم، ويفرّق بين ما هو عن وحي وما هو عن سهو أو اجتهاد غيره أفضل منه.

والصوفية المحققون لا يشترطون على المريد إلا حسن الظن بشيخه، والأدب في سؤاله وما عدا ذلك فهو من غلوّ المقلّدِينَ، أو مِن دسائس الشياطين، ولا يقولون: إن عبادته لا تُقْبَلُ ولا يَصِلُ إليه خيرٌ مِن ربِّه إلا بواسطة شيخه، بل يقولون: إنه لا يصل إلى المقصد من سلوكه إلا بتربية شيخه، وهذا صحيحٌ في الغالب.

وأَمّا ما احتجّوا به على مجلة (الإمام) مِن (أن الجنيد والجيلاني وأضرابهما أوجبوا الرابطة) فهو بديهي البطلان عند كل أحد يعرف ما هو الإسلام، إذْ مِن المقرر أنه ليس لأحد أن يوجب على عِبَاد الله أمْرًا دينيًا إلا رُسُل الله بإذن الله، وهذا الغلوّ في إجلال المشهورين هو سبب التقليد منشأ فساد كل دِين.

وإذا كانت المسألة بديهيةً عِنْدَ كل مَن يعْرِف الإسلامَ، فهي من أعظم المشكلات عند جهلة العوامِّ، لأن الكثيرين منهم لا يعرفون منَ الإسلام شيئًا له سلطان على نفوسهم إلا ما يسمعون عن الرجال الصالحين، ولا علاج لهؤلاء إلا تعليمهم ما هو الإسلام مع الحكمة، التي يجمع فيها بين بيان الحق وبين الأدب عند ذكر أهل العلم والتقوى، وبيان أنهم غير معصومين من الخطأ، وأن كثيرًا مما ينقل عنهم لا تصحّ نسبته إليهم، وأن أفضل ما يكرمون به هو عدم الثقة بما ينقل عنهم إذا كان مخالفًا للشرع، لا مخالفة الشرع إذا ادّعى بعض الناس أنهم خالفوه، فإن ذلك تقديم لهم على الله ورسوله، ثم تحسين الظّنّ بنيتهم وقصدهم فيما أخطأ اجتهادهم فيه، وأن المجتهد المخطئ منهم يؤجر على اجتهاده، ولكن لا يتابع عليه.

وإنني أذكر شاهدًا واحدًا من خطأ أئمة الصوفية والعلماء في اجتهادهم المتعلق بالتصوف وهو خطأ الإمام الغزالي - الذي صرحت غير مرة بأن كتابه الإحياء كان أستاذي الأول الذي حبب إلي العلم والتصوف - ليقاس عليه خطأ من لا يشق له غبارًا من الشيوخ الصالحين المشهورين، ومنه يعلم أن كل اجتهاد خالف الكتاب والسنة فليس من الدين.

كان الغزالي في سياحاته أيام تصوفه يزور المشاهد، وقال: إن قبور الأنبياء والصالحين تزار للاعتبار بتذكر الموت والآخرة وللتبرك، فزاد على ما ورد في حديث الإذن بزيارة القبور ما سماه التبرك. ويعني به ما يجده الزائر السالك لطريق الآخرة عند زيارة المشاهد من الخشوع، والحال التي تزيده رغبةً في الآخرة وإعراضًا عن الدنيا. واستدل على مشروعية هذا ونحوه مما لم يرد في الشرع كالرابطة التي نحن بصدد البحث فيها بحديث: (من بورك له في شيء فليلزمه) ، كأنه يقول: إننا وجدنا لذلك فائدة في نفوسنا زادت في خشوعنا، ووجد أن الدين في قلوبنا، وذلك هو البركة، لأن معناها الزيادة، وقد أمرنا الشارع بلزوم كل شيء نرى فيه بركة لنا، فنحن عاملون بأمره في ذلك.

الخطأ في هذا من وجهين (**أحدهما**) أن الكلية ممنوعة، فإننا لو جعلنا للأنبياء والصالحين صورًا وتماثيل تمثل لناظرها هيآتهم في الخشوع والوقار لَكَان لها في نفوس الناظرين إليها مِن التأثير ما ليس لرؤية قبورهم المشيدة المشرفة، كما نرى ذلك عند غيرنا من المِلَل، وهذا التأثير هو السبب في اتخاذ النصارى للصور والتماثيل في كنائسهم، والغزالي لا يجيز هذا في الإسلام، ومثله بناء المشاهد للصالحين، وتشريف قبورهم، واتخاذ المساجد عليها نُهِيَ عنه كما نُهِيَ عن الصور والتماثيل، فثبت أنه لا يجوز لنا أن نُحْدِثَ في الدِّين ما ليس منه، وإنْ كان إحداثه لغرض صحيح وقصد حَسَن، بل نتبع فيه ما جاء به الكتاب والسنة، وجرى عليه سَلَف الأمة، ونجعل اجتهادنا في اختيار النافع لنا محصورًا فيما فوض إلينا من الاستقلال بأمور دنيانا.

(**والوجه الثاني**) أن الحديث الذي أورده يدل على ما ذكرناه من التخصيص بأمر الدنيا دون ما استدل به عليه من جعله في أمر الدين. إنه أورد الحديث باللفظ الذي اشتهر به على الألسنة ولم يروه به أحد. وما ذكره السيوطي في الدرر المنتثرة من عزوه إلى ابن ماجه بعد إيراده بهذا اللفظ غير مراد ظاهره، وإنما مراده أن ابن ماجه رواه بالمعنى، وقد ذكر نص رواية ابن ماجه في الجامع الصغير، وهو (من أصاب من شيء فليلزمه)، وقال: إنه رواه عن أنس وعائشة. أقول: وقد أخرجه ابن ماجه في أبواب التجارة والكسب من حديث أنس بهذا اللفظ الذي ذكره في الجامع الصغير، ومن حديث عائشة بلفظ آخر وهو (عن نافع قال: كنت أجهز إلى الشام وإلى مصر فجهزت إلى العراق، فأتيت عائشة أم المؤمنين فقلت لها: يا أم المؤمنين، كنت أجهز إلى الشام فجهزت إلى العراق، فقالت: لا تفعل ما لك ولمتجرك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (**إذا سبب الله لأحدكم رزقًا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له أو يتنكر له**) تقول له: ما لك ولمتجرك القديم الذي تعودت الربح منه حتى تتركه وتقدم على ما تجهله؟ الْزَم ما رأيت الربح فيه. ومعلوم أن الأوامر والنواهي المتعلقة بأمر الدنيا كهذا الأمر لا يعد

من التكليف الديني الذي يجب امتثاله شرعًا، وإنما يسميه علماء الأصول أمر إرشاد يعتبر به ويعرض على المصلحة.

ولا يقال: إن حديث أنس عامّ؛ لأن عمومه في بابه على أنه روي بلفظ (مَن أصاب مالاً مِن شيء) كما هو ظاهر حاشية ابن ماجه، ولأن هناك دليلاً يمنع جريانه في أمر الدين، وهو ما ذكرناه في الوجه الأول. على أن في سنده فروة أبا يونس عن هلال. قال الذهبي في الميزان: مُخْتَلَفٌ فيه، ليس بِقَوي، وقد ضعفه الأزدي. ولم يكن الغزالي في أيام تصوفه، وزمن تأليفه الإحياء يبحث عن علل الحديث، وإنما كان يستدل ويستنبط ما يتعلق بالفضائل من كل ما يراه في الكتب حتى كتب الصوفية، ولذلك وقع في الإحياء كثير مِن الأحاديث المنكرة والضعيفة والموضوعة. وقد عكف على الحديث، واعتصم بمذهب السلف في آخر عمره، وإن اهتدى إلى حقية مذهب السلف قبل الانقطاع إلى الحديث.

وإذا كنا معشر المسلمين نعتقد أن الأولياء والصوفية غير معصومين مِن الخطأ، وكنا نشاهد الخطأ الصريح في كتبهم ونراهم يخالف بعضهم بعضًا، ويرد بعضهم على بعض، فهل يصح أن نجعل أقوالهم وأعمالهم أصلاً من أصول الدين.

وخلاصة القول أن التوجه والرابطة ليسا من عبادات الإسلام ولا دليل فيه على كونهما مشروعين، ومن جعلهما عبادة مشروعة في ذاتها فقد دخل في عداد الذين قال الله فيهم: ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ﴾ (الشورى: ٢١)، وقوله في بيان أصول المحرمات: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾** ﴾ (الأعراف: ٣٣) وإن أئمة الصوفية المحققين لا يجعلونهما من الدين، وإنما يجعلهما بعضهم من وسائل معرفة النفس، فهما عندهم من قبيل الوسائل التي تتخذ الآن لما يسمونه استحضار الأرواح، وفي كل منهما لا بُدَّ من الواسطة، وإن المقلدين في الطريقة النقشبندية وغيرها عرضة للضلال والشرك الجليّ أو الخفيّ إذا تمسكوا بهذه الظواهر التي لا يعرفون مراد العارفين بها؛ فيجب عليهم اتقاء ذلك، وإحكام عقيدة التوحيد التي منها أن الشيوخ والأولياء بل والأنبياء لا يملكون لأنفسهم ولا للناس ضرًّا ولا نفعًا ولا هداية ولا غيرها، كما صرح به الكتاب العزيز في آيات كثيرة، وأن يحسنوا الظن بمن قال بالرابطة من الصالحين، وقد بينا مرادهم عن علم وعرفان، وهو سر من أسرار التصوف أفشيناه للضرورة والإرشاد، وأن يعتقد مع تحسين الظن بهم أنهم ليسوا حجة في الدين، وأنهم لا يطاعون في معصية الله. ومن أراد أن يزداد نورًا في هذه المباحث فلينتظر جزء الترجمة من تاريخ الأستاذ الإمام، فإن فيه بيانًا لا يجده في كتاب.

هل الرابطه والطريقه من الدين[١]

السؤال:

من ع.ب.ح في سنغافورة. حضرة الفاضل صاحب المنار بمصر: نحن معاشر أهل الطريقة بهذه الجهات، قد عثرنا على فتواكم في رابطة أهل الطريقة، فحمدنا الله على صنيعكم، وما أيدتم طريقتنا بقولكم: (يمكن للمريد العارف بعقيدة الإسلام أن يجمع بين التوحيد وبين تخيل شيخه، إلى أن قلتم: فمثل هذا لا يعد مشركًا لشيخه مع ربه) ، ونحن ولله الحمد عرفنا بعقيدة الإسلام، وأن إحضارنا صورة شيوخنا عند ذكر الله؛ لأنه من آكد الآداب، والاستمداد منه هو استمداد من النبي ﷺ، وقلبه يحازي قلوبنا إلى صاحب الطرق نبينا محمد ﷺ، وقلبه ﷺ دائم التوجه إلى الحضرة الإلهية، كما هو مقرر في كتب الطريقة، وقد عمل بالرابطة أولياء الله الصالحين، ونحن من متبعيهم ومتبعي النبي ﷺ، وسلسلة طريقتنا متصلة إليهم وإلى حضرة النبي ﷺ، فكيف يقول محرر الإمام بسنغافورة: إن الرابطة بدعة لم يعمل بها النبي، ولا أصحابه، ولا التابعون، بل قال الرجل: إن اختراع الرابطة لم يكن في عهد الإمام الغزالي، وعبد الوهاب الشعراني، وعبد القادر الجيلاني، فهل يتصور أن كبار العلماء القائلين بالرابطة أخطأوا فيها.

وهذا المدعي وأضرابه مصيبون فيتركهم الناس ويتبعون المدعي وأضرابه كلا ثم كلا، وقد تجرأ المدعي على أهل الطريقة، قال ما معناه: من قال إن الدين الإسلامي يأمر بالرابطة فهو أكذب من خطيب سمبس؛ لأن ذلك الخطيب وغيره قد نشروا ردودًا على مجلة الإمام بالجرائد، ومن قول ذلك الخطيب ما معناه حيث إن الإمام قد أنكر الرابطة وقال: إنها بدعة لم يأمر بها الدين، بل هي ممنوعة وجبت عليه التوبة، ووجب عليه إعلان توبته بمجلته وبالجرائد التي كتب فيها مسألة الرابطة؛ لئلا يغتر الناس بقوله في الدين. اهـ أرجو من المنار بسط الجواب، هل هي بدعة ممنوعة أم لا؟

الجواب:

قد علم من جوابنا السابق أن الرابطة لم يرد فيها شيء من كتاب ولا سنة نبوية، وإنها ليست من أعمال الدين، فيطالب كل مسلم بها، ويعد مقصرًا في دينه إذا تركها، وينكر عليه إذا أنكرها، كما يعد مبتدعًا إذا فعلها. وإنما هي طريقة في تربية النفس كغيرها من الطرق التي استخدمها الناس في التربية والتعليم، واستفادوا منها بالتجربة ما كان عونًا لهم على مقصدهم، فمن قال: إن الدين يثبتها أو ينفيها لذاتها فهو مخطئ؛ لأنه ليس فيها نص ديني،

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ١٠٢ - ١٠٤.

ومثله كمثل من يقول: إن طريقة كذا في التعليم مطلوبة أو ممنوعة دينًا. نعم إن ما يستحدثه الناس من طرق التربية والتعليم قد يخل عرضًا بأمر من أمور الدين، فيكون محظورًا دينًا لذلك العارض، كما إذا اعتقد المريد أن شيخه يملك بالرابطة نفعه أو ضره، وهدايته أو غوايته وضلاله.

واعلم يا أخي في الدين والطريقة، أنك لا تستطيع أن تدافع عن الرابطة إلا إذا قلت: إننا لا نتخذها دينًا، وحينئذ لا يسرك كونها بدعة؛ لأن البدعة إنما تكون ضلالاً إذا كانت في الدين. وأما البدعة في غير الدين فمنها الحسن ومنها القبيح، كما يؤخذ من حديث مسلم (من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، ومن سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة) ومن البديهي أنه ليس لأحد بعد انقطاع الوحي أن يسن في الدين شيئًا، وإنما هي السنن المتعلقة بأمور الناس في تربيتهم وتعليمهم وسياستهم، وسائر مصالحهم التي تنفعهم في دينهم ودنياهم. ولكن ما ينفعهم منها في دينهم لا يعد حكمًا دينيًا يطالب به الناس على أنه دين؛ لأن شارع الدين هو الله تعالى على لسان رسله - عليهم الصلاة والسلام-، ولا شرع بعد انقطاع الوحي وختم الرسالة.

ثم اعلم أن عمل بعض الصالحين بالرابطة لا يدل على أنها من الدين؛ لأنه لم يقل أحد من أئمة المسلمين وعلمائهم أن عمل الصالحين حجة في الدين، وقد وقع كثير من الصالحين في البدع أو المعاصي عن جهل بالحكم الشرعي، ويجوز عقلاً أن يخطئ بعض أولئك الصالحين في مسألة، ويصيب فيها مثل صاحب مجلة الإمام من المعاصرين. ولو شئت لأفشيت سر الطريقة وزدت بيانًا. ولكن لا محل لذلك هنا ولا حاجة إليه.

وجملة القول: أن صاحب مجلة الإمام قد أصاب في قوله: إن الرابطة ليست من الدين. ولكن يظهر لي أنه بالغ في الإنكار، حتى جعل الدين محرِّمًا لها لذاتها وإن لم يترتب عليها محظورًا أو تجعل شرعًا ودينًا، كما بالغ المتنسبون إلى الطريقة فجعلوها دينًا؛ كأنه وقع بها التكليف من رب العالمين على جميع المسلمين حتى صار المنكر لها كالمنكر بعض ما ورد في الكتاب والسنة من أمور الدين.

وهذا مما ننكره على الفريقين. وأوصي أهل الطريقة بترك المراء والجدل والنبز بالألقاب، وأن يجعلوا ذلك سببًا للتفريق والخلاف في الدين، فإن ذلك يخرج صاحبه من حضرة الدين ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ١٠٥﴾ (آل عمران: ١٠٥).

التجزي عند الصوفية واصطلاحاتهم(١)

السؤال:

من س. س. ي. في سنغافوره. سيدنا الرشيد المرشد صاحب المنار الأغر أفدنا أدامك الله نفعًا للأنام.

إن سيدي له إلمام ومعرفة بأحوال الصوفية فما هي حقيقة التجزي الذي يزعمونه، وهل له شاهد أو دليل عن صاحب الشريعة ﷺ، وهل عرفه الصدر الأول أم لا؟ .

الجواب:

لا نكتب في المنار شيئًا من حقيقة التجزي إلا إذا علمنا أنّ في الناس من يفهمونه فهمًا ضارًّا في الدين وترجى هدايتهم بالمنار، ولكننا نقول: إنه ليس من الأمور الدينية، وإنما هو من قبيل الاصطلاحات الفنية، وهكذا نقول في أكثر اصطلاحات الصوفية كالفرق والجمع والسكر والصحو. فالقوم قد استعاروا لأنفسهم ألفاظًا من اللغة أخرجوها عما وضعت لأجله وعبَّروا بها عن أذواقهم ومعارفهم كما فعل غيرهم من أهل الفنون اللغوية والشرعية والعقلية والطبيعية فلا يشترط في إباحة ذلك لهم أن يكون كل ما يقولون به قد نطق به الشرع من قبل، وغاية ما ينكر عليهم في ذلك أمران: أحدهما: أن يجعلوا بعض عُرْفهم واصطلاحهم من الدين والشرع بغير دليل شرعي، وثانيهما: أن يكون في ذلك ما ثبت بالدليل أنه مخالف للكتاب والسنة الثابتة بلا نزاع وذلك أنه فلاسفة يدينون بالإسلام، مع الاجتهاد والاستقلال، إذ الصوفي الحقيقي لا يكون مقلدًا إلا في بداية سلوكه فإنه حينئذ يقلد أستاذه ومربيه دون غيره.

---

(١) المنار ج ١٣ (١٩٠٠) ص ١١١.



حكم حضور عبادة النصارى[1]

السؤال:

يقيم المبعوثون الأمريكانيون في مدارسهم حفلة سنوية يلقي فيها التلامذة خطبًا علمية ومناظرات أدبية ، ويدعون لحضور هذه الحفلة من شاءوا من المسلمين وغيرهم، ومن المعلوم أنهم في أول كل عمل لهم صلاة دينية كالتي يقيمونها عند افتتاح الحفلة. وهذه الصلاة عبارة عن دعاء يطلبون به من المسيح بصفته ابنًا لله وفاديًا للناس (نعوذ بالله) أن يبارك الحفلة والمحتفلين. فهل يجوز للمسلمين إجابة هذه الدعوة، وحضور هذه الحفلة ؟ وعند الصلاة يقفون جميعًا بهيئة هذه الصلاة، فهل يجوز قيام المسلمين معهم مجاراة لهم؟ ثم إذا لم يقفوا، هل عليهم في سماع هذه الألفاظ وهذا الدعاء من حرج؟ أفتونا ولكم الفضل.

الجواب:

مجاراة المسلم لغير المسلم وتشبهه به في عمل من أعمال دينه الخاصة به لا يجوز بحال، والمنصوص في كتب الفقه أنه يعتبر رِدَّةً، وخروجًا من الإسلام إذا كان بحيث يشتبه بهم، ويظن أنه منهم، وأما مجرد رؤية صلاتهم ، وسماع دعائهم من غير مشاركتهم فيه فلا يحرم، إلا على من يخشى عليه أن يميل إلى دينهم من الأطفال ونحوهم، ودعاء غير الله شرك في الإسلام وإن كان ما يدعى به خير، وقال الفقهاء: إن الرضى بالشرك شرك، ولكن ما كل متفرج على شيء يرضى به، وما زال المسلمون في السلف والخلف يطَّلعون على عبادات أهل

(١) المنارج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٣٩.

الملل كلهم، ولم نعلم أن أحدًا من الأئمة حرّم ذلك، أو أنه ورد في الكتاب أو السنة حظر له، وقد بلغنا أن بعض جُهّال المسلمين الذين يحضرون احتفالاتهم في المدارس وغيرها يتشبّهون بهم في صلاتهم، ويجارونهم فيها ، ولكنّك لا تجد من الذين دفعتهم الأهواء إلى تحريم ما أحل الله من طعام ولباس؛ لأنه تشبه بالنصارى على زعمهم - وما التشبه في المباح بردَّة ولا مُحَرَّم إن فرض - لا ينكرون على الجُهَّال عملهم هذا، ولا يقولون كلمة في نصيحتهم (وأهواء النفس ضروب) .

حكم زيارة المسلم لغير المسلم[1]

السؤال:

ح. ح في الجبل الأسود معلوم عند جنابكم أننا تحت تصرف حكومة نصرانية، وأن النصارى يزوروننا يوم عيدنا للتهنئة بالعيد، ويطلبون منا مثل هذه الزيارة في أعيادهم، فهل نحن معذورون إذا زرناهم أم لا ؟

الجواب:

ثبت في الحديث الصحيح عند أحمد والبخاري وغيرهما أن النبي ﷺ عاد غلامًا يهوديًّا كان يخدمه قبل مرضه وقد استكبر الغلام، وأبوه الفقير هذه العناية، ودعا النبي الغلام الى الإسلام فقال له أبوه: أطع أبا القاسم. فأسلم، والحديث يدل على مشروعية الابتداء بالزيارة. قال الماوردي: (عيادة الذمي جائزة والقربة موقوفة على نوع حرمة تقترن بها من جوار أو رابة) - أي: إن العيادة في المرض ومثلها الزيارة جائزة، ولكنها لا تكون عبادة يتقرب بها إلى الله إلا إذا اقترن بها شيء مما هو مطلوب في الشرع كحرمة الجوار والقرابة - وحسبك أن تكون الزيارة في العيد وغيره مباحة. على أن القواعد الإسلامية ترشدنا إلى أن حسن النية في الأعمال المباحة تلحقها بالعبادات.

هذا وأنت تعرف الفرق بين الذمي الداخل في حكمنا وبين من نحن داخلون في حكمهم ، فإذا صح لنا أن نجامل من نحكمهم عملاً بمكارم الأخلاق التي هي أساس ديننا، أفلا يصح لنا أن نجامل من يحكموننا من غيرنا، ونحن أحوج إلى مجاملتهم؛ لأجل مصالحنا، كما أننا نرى أنفسنا أحق منهم بمكارم الأخلاق؟ وكأني بمتعصب يقول: قال ابن بطال: (إنما تشرع عيادة المشرك إذا رجي أن يجيب إلى الإسلام) .

---

(١) المنار ج ٦ (١٩٠٤) ص ٢٦.

وأقول أولاً: إن كلامه في العيادة المشروعة؛ أي: المطلوبة شرعًا، ونحن نتكلم في العادات المباحة.

وثانيًا: إن الحديث السابق لا يدل على الاشتراط، وقد أورد الحافظ ابن حجر كلامه في شرح البخاري ثم قال: (والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف المقاصد، فقد يقع بعيادته مصلحة أخرى) ، وظاهر أن مصالح أهل الوطن الواحد مرتبطة بمحاسنة أهل بعضهم بعضًا، وأن الذي يسيء معاملة الناس يمقته الناس فتفوته جميع المصالح، لا سيما إذا كان ضعيفًا وهم أقوياء، وإذا أسند سوء المعاملة إلى الدين، يكون ذلك أكبر مطعن في الدين؛ فلك أيها السائل ولغيرك من المسلمين أن تزوروا النصارى في أعيادهم، وتعاملوهم بمكارم الأخلاق أحسن مما يعاملونكم، ولا تعدوا هذا من باب الضرورة؛ فإنه مطلوب لذاته مع حسن النية واتقاء مشاركتهم في المحرمات كشرب الخمر مثلاً والله أعلم وأحكم.

حكم احترام المسلم لشعائر غَيْرِه الوطنية والدينية[1]

السؤال:

من ج. ا. بمصر. جناب الأستاذ العالم الشيخ رشيد رضا المحترم.

حَبَّذَا لو تكرّمتم بإبداء معلوماتكم السديدة ، وآرائكم المفيدة عن السؤالين الآتيين، وما ذلك إلا حبًّا في الإفادة والاستفادة.

س١: هل يجوز لأحد المسلمين أن يراعي شعائر الدولة التابع لها أم لا؟ مثلاً إذا فرض وجود بعض المسلمين التابعين لدولة مسيحية كروسيا وغيرها، هل يتحتم على الرعايا المسلمين في مثل هذه الأحوال أن يُجَارُوا الشعب في شعائرهم مع وجود المغايرة في الاحتفالات الدينية، بمعنى هل يليق بهم أن يقوموا بالاحترام اللازم للقيصر أو للحاكم إذا مرّ في الشوارع ، أو قابلوه في محله كما تفعل الرعية التي على دين ملكها أو حاكمها. وهل يتشارك المسلمون في إقامة الاحتفالات التي تقوم بها الدولة التابعون لها كاحتفالها بعيد ملكها أو بعيد وطني ، أو يجب تجنب مثل هذا الاحترام وهذه الاحتفالات بغير الملوك المسلمين.

س٢: هل يجوز للمسلم احترام شعائر غيره الدينية أم لا؟ مثلاً إذا أراد أحد المسلمين دخول كنيسة مسيحية أو ما شاكلها ، وطلب منه رفع عمامة أو مجاراة الشعب في عوائده الدينية، هل له أن يفعل هذا أم يمتنع.

---

(١) المنار ج ١١ (١٩٠٨) ص ٥١٩ – ٥٢٠.

هذا ما أردنا الاستفهام عنه من عالم خبير مثلكم، فنرجو الإجابة، إما عموميًا في مجلتكم الزاهرة، أو خصوصيًا باسمي، والسلام.

الجواب:

أما الاحتفالات والشعائر الوطنية ، فيباح للمسلم أن يشترك فيها مع أهل وطنه ما لم تشتمل على محرم في الإسلام ، كشرب الخمر على اسم الملك الذي يسمونه النخب.

وأما الشعائر الدينية فلا يجوز للمسلم أن يشارك غير المسلمين فيها كأن يصلي معهم كصلاتهم الخاصة بهم ، كالتي تكون منهم في الكنيسة وهم مكشوفو الرؤوس متوجهون إلى قبلتهم، وإن لم يقل قولاً يحظره الإسلام. فالمحظور في هذا المقام يرجع إلى أمرين:

أحدهما: الإتيان بما هو ممنوع في الإسلام ، كتعظيم صور الأنبياء والصالحين ، أو طلب الخير أو دفع الشر منهم.

وثانيهما: العمل الديني الخاص بغير المسلمين ، بحيث لو عمله المسلم لعده رائيه منهم، هذا ما اتفق عليه الفقهاء فيما نعلم ، ولعلنا نفصل القول في ذلك بعد.

حكم منع غير المسلمين من سكنى الحجاز[1]

السؤال:

من الخواجه إلياس لطف الله أبي سليمان بتينوغستا (الأرجنتين) .

حضرة العلامة العامل، والأستاذ الكامل السيد محمد رشيد رضا:

أدامه الله بخضوع واحترام، أقدم كامل الواجبات لشخصكم الشريف وأرجو من سيادتكم الإفادة، إذا كان منع غير المسلمين من الدخول إلى أرض الحجاز المقدسة هو أمر ديني مقرر في الكتب الشريفة المنزلة أو في الحديث الشريف أم هذه عادة، وفي الحالين أرجوكم إذا لم يكن من مانع أن تتكرموا بالإيضاح في أحد أعداد مناركم المنير، ولكم جزيل الفضل والمعروف • قال سعادة الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد الأغر في عدد ٥٥٦٧ ما معناه: إن المهندسين العثمانيين في سكة حديد الحجاز انفردوا بالعمل كله من العلا إلى المدينة؛ لعدم جواز دخول غير المسلم أرض الحجاز. أختم بتكرار رجائي، والله يديمكم مرجعًا في جميع الأمور؛ كي تستنير منكم ومن مناركم العمومُ، سيدي.

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٩٧ – ٩٩.

الجواب:

روى أحمد والبخاري ومسلم من حديث ابن عباس قال: اشتد برسول الله ﷺ وَجعُه يوم الخميس، وأوصى عند موته بثلاث: (أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم، ونسيت الثالثة) . والذي نسي الثالثة هو سليمان الأحول وهي النهي عن اتخاذ قبره وثنًا أو تجهيز جيش أسامة.

وروى أحمد ومسلم والترمذي وصححه عن عمر أنه سمع النبي ﷺ يقول: (لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أدع فيها إلا مسلمًا) .

وروى أحمد من حديث عائشة قالت: آخر ما عهد به رسول الله ﷺ أن لا يترك بجزيرة العرب دينان. وروى أحمد أيضًا والبيهقي من حديث أبي عبيدة بن الجراح قال: آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ (أخرجوا يهود أهل الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب).

وذكر الحافظ ابن حجر في كتاب الجهاد من شرحه للبخاري: أن الجمهور على أن الذي يُمْنَعُ منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة، قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها، لا فيما سوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لاتفاق الجميع على أن اليمن لا يُمنعون منها، مع أنها من جملة جزيرة العرب. أقول: قال في القاموس: جزيرة العرب ما أحاط بها بحر الهند وبحر الشام، ثم دجلة والفرات، أو ما بين عدن أبين إلى أطراف الشام طولاً، ومن جدة إلى ريف العراق عرضًا. والذي جرى عليه العمل هو إخراج غير المسلمين من الحجاز، ففي صحيح البخاري أن عمر أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز وذكر يهود خيبر فقال: أجلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء ، وجعل بعضهم حديث أبي عبيده مخصصًا؛ لتصريحه بلفظ (أهل الحجاز) ، وقال بعضهم: إنه لا يصلح مخصصًا.

وليس من غرضنا هنا تحقيق الخلاف وتحرير الدلالة، وإنما نقول: إن الحجاز هو الذي نفذ فيه الأمر وجرى عليه العمل، فهو عند المسلمين كالمسجد، ولا يشاركهم في مساجدهم إلا من دان بدينهم، وشاركهم في عبادتهم ، وهذا التخصيص على كونه دينيًّا يتعلق بسياسة الإسلام، فإنه لما فيه من التساهل مع المخالفين لا يستغني أهله عن بقعة خاصة بهم، لا يزاحمهم فيها غيرهم، يأرزون إليها عند إلجاء الحوادث ومطاردة الكوارث. وليس الحجاز مما يصلح لكسب الدنيا والتمتع بزينتها. فما منع غير المسلمين إلا من مكان لا حظ لغير المسلم فيه، إلا أن يريد مزاحمته أو الافتيات عليه في خاصة دينه.

وقد تبين المحققون أن حكم الإسلام في مكة أنها وقف للمسلمين عامة. قال ابن القيم: وأما مكة فإن فيها شيئًا آخر يمنع قسمتها، ولو وجبت قسمة ما عداها من القرى (أي التي تفتح عُنْوة) وهي أنها لا تملك؛ فإنها دار النسك، ومتعبد الخلق وحرم الرب تعالى الذي جعله للناس سواء العاكف فيه والباد، فهي وقف الله على العالمين، وهم فيه سواء، ومنى مناخ من سبق قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ (الحج: ٢٥) إلى أن قال: فالحرم ومشاعره كالصفا والمروة والمسعى ومنى وعرفة ومزدلفة، لا يختص بها أحد دون أحد، بل هي مشتركة بين الناس؛ إذ هي محل نسكهم وتعبدهم، فهي مسجد من الله وقفه ووضعه لخلقه ... إلخ.

ثم إن لسائر الحرمين أحكامًا خاصة، فلا يحل صيدها، ولا يختلى خلاها، فمن هنا يعلم أن منع غير المسلمين من سكنى بلاد الحجاز، ليس هو الحكم الذي تختص به وحده هذه البلاد. وأما دخولها لغير السكنى ففيه أقوال، أصحها عندي قول الشافعي أنه لا يُمَكَّن غير المسلم من دخول أرض الحرم إلا بإذن الإمام؛ لمصلحة المسلمين، على أن المشهور في مذهبه أنه يجوز لغير المسلم دخول مساجد المسلمين بإذن أيّ مسلم، لا يختص بالإمام الأعظم، ولا يقيد بالمصلحة العامة. وقال بعض العلماء: يجوز دخولها ما عدا المسجد الحرام والحجاز.



موالاة الكفار

حكم الشرع فيمن يساعد اليهود على امتلاك فلسطين ببيع أرضها وغير ذلك[١]

السؤال:

من حضرة صاحب الإمضاء، رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشبان العربي بفلسطين ، محمد يعقوب الغصين.

إلى صاحب المنار، بعد خطاب طويل: لقد وصلت حالة البلاد الفلسطينية إلى درجة من أسوأ الحالات وأصبح هذا القطر العربي الإسلامي مهددًا بخطر الاضمحلال والزوال بسبب ما تسرب إلى أيدي أعداء البلاد من الأراضي المقدسة التي تعد بحق هي الحصون التي يجب على كل مسلم أن يدافع عنها إلى آخر نسمة من حياته.

ولقد أعلن اليهود مرارًا أنهم يريدون الاستيلاء على هذه البلاد المقدسة استيلاء أبديًا تامًّا، وأن يجعلوها يهودية، كما أن إنكلترا إنكليزية، وقد بدأت نتائج غزوتهم تظهر جلية واضحة، فقد أصبح عدد كبير من المسلمين مشردين بلا مأوى، وهذه مقدمة لتشريد بقية السكان وإجلائهم عن بلادهم، كما أنهم استولوا على مرافق البلاد الاقتصادية ولم يبق للمسلمين غير القليل من أراضيهم التي إن لم يحافظوا عليها أصبحت فلسطين المقدسة يهودية بالفعل بعد زمن قليل.

إن أعداء البلاد يريدون فتحها والاستيلاء عليها بالمال، ولو أنهم أرادوا افتتاحها حربًا

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٢) ص ٢٧٣ - ٢٧٥.

وقعد أحد أبنائها عن الجهاد أو قام يساعد الخصوم على امتلاكها لقلنا: إنه خارج على دينه وقومه، فما رأيكم فيمن يساعدهم على تمليكهم البلاد وهذا لا يقل خطورة عمن يقعد عن الجهاد أو يساعد الخصم؟ وهل يجوز لمن يؤمن بالله واليوم والآخر، وبكتاب الله وشريعته ورسوله أن يبيع أرضه لليهود بعد أن يعلم أنه إن فعل ذلك مكَّنَهم من مقدسات المسلمين وساعدهم على القضاء على الإسلام، وطرد إخوانه من بلادهم؟ وما حكم أمثال هؤلاء في الإسلام.

الجواب:

(بسم الله الرحمن الرحيم) رَبِّ آتني حكمًا وفهمًا وعلمني من لدنك علمًا، أما بعد فإن حكم الإسلام في عمل الإنكليز واليهود الصهيونيين في فلسطين حكم قوم من أهل الحرب أغاروا على وطن من دار الإسلام فاستولوا عليه بالقوة واستبدوا بأمر الملك فيه، وشرعوا في انتزاع رقبة أرضه من أهله بتدابير منظمة ليسلبوهم المِلْك (بكسر الميم) كما سلبوهم المُلْك (بضمها) وحكم من يساعدهم على عملهم هذا (امتلاك الأرض) بأي نوع من أنواع المساعدة وأية صورة من صورها الرسمية (كالبيع) وغير الرسمية (كالترغيب) حكم الخائن لأمته وملته، العدو لله ولرسوله وللمؤمنين، الموالي لأعدائهم وخصومهم في ملكهم وملكهم، لا فرق بينه وبين المجاهد معهم للمسلمين بماله ونفسه، فالذي يبيع أرضه لليهود الصهيونيين في فلسطين والذي يسعى في شراء أرض غيره لهم من سمسار وغيره كالذي يساعد أي قوم من الأجانب على قومه فيما يحاولون من فتح بلادهم بالسيف والنار، وامتلاك أوطانهم، بل أقول ولا أخاف في الله لومة لائم، ولا إيذاء ظالم: إن هذا النوع من فتح الأجنبي لدار الإسلام هو شر من كل ما سبقه من أمثاله من الفتوح الحربية السياسية والدينية على اختلاف أسمائها في هذا العصر؛ لأنه سلب لحق أهل الوطن في ملك بلادهم وحكمها، ولحقهم في ملك أرضها لأجل طردهم منها. ومن المعلوم بالبداهة أنه إذا بقي لنا ملك الأرض تيسر لنا إعادة ملك الحكم، وإلا فقدناهما معًا.

هذا وإن فقد فلسطين خطر على بلاد أمتنا المجاورة لهذا الوطن منها، فقد صار من المعلوم بالضرورة لأهل فلسطين والمجاورين لهم، ولكل العارفين بما يجري فيها من عزم اليهود على تأسيس الوطن القومي الإسرائيلي واستعادة ملك سليمان بقوة المال الذي هم أقطاب دولته الاقتصادية، وبقوة الدولة البريطانية الحربية أن هذا الخطر سيسري إلى شرق الأردن وسورية والحجاز والعراق، بل هو خطر سينتقل من سيناء إلى مصر.

وجملة القول أن الصهيونية البريطانية خطر على الأمة العربية في جميع أوطانها الأسيوية وفي دينها ودنياها، فلا يعقل أن يساعدها عليه عربي غير خائن لقومه ووطنه، ولا مسلم يؤمن بالله تعالى وبكتابه العزيز وبرسوله محمد خاتم النبيين، صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه، بل يجب على كل مسلم أن يبذل كل ما يستطيع من جهد في مقاومة هذا الفتح، ووجوبه آكد على الأقرب فالأقرب، وأهون أسباب المقاومة وطرقها المقاومة السلبية، وأسهلها الامتناع من بيع أرض الوطن لليهود، فإنه دون كل ما يجب من الجهاد بالمال والنفس الذي يبذلونه هم في سلب بلادنا وملكنا منا.

ومن المقرر في الشرع أنهم إن أخذوها وجب على المسلمين في جملتهم بذل أموالهم وأنفسهم في سبيل استعادتها، فهل يعقل أن يبيح لنا هذا الشرع تمهيد السبيل لامتلاكهم إياها بأخذ شيء من المال منهم وهو معلوم باليقين؛ لأجل أن يوجب علينا بذل أضعاف هذا المال مع الأنفس لأجل إعادتها لنا وهو مشكوك فيه؛ لأنه يتوقف على وحدة الأمة العربية وتجديد قوتها بالطرق العصرية، وأنَّى يكون ذلك لها وقلب بلادها وشرايين دم الحياة فيها في قبضة غيرها؟ فالذي يبيع أرضه لليهود في فلسطين أو في شرق الأردن يعد جانيًا على الأمة العربية كلها. لا على فلسطين وحدها.

ولا عذر لأحد بالفقر والحاجة إلى المال للنفقة على العيال، فإذا كان الشرع يبيح السؤال المحرم عند الحاجة الشديدة، ويبيح أكل الميتة والدم ولحم الخنزير للاضطرار، وقد يبيح الغصب والسرقة للرغيف الذي يسد الرمق ويقي الجائع من الموت بنية التعويض، فإن هذا الشرع لا يبيح لمسلم بيع بلاده وخيانة وطنه وملته لأجل النفقة على العيال، ولو وصل إلى درجة الاضطرار، إن فرضنا أن الاضطرار إلى القوت الذي يسد الرمق يصل إلى حيث لا يمكن إزالته إلا بالبيع لليهود وسائر أنواع الخيانة، فالاضطرار الذي يبيح أمثال ما ذكرنا من المحظورات أمر يعرض للشخص الذي أشرف على الموت من الجوع وهو يزول برغيف واحد مثلا، وله طرق ووسائل كثيرة.

وإنني أعتقد أن الذين باعوا أرضهم لهم لم يكونوا يعلمون أن بيعها خيانة لله ولرسوله ولدينه وللأمة كلها، كخيانة الحرب مع الأعداء لتمليكهم دار الإسلام وإذلال أهلها، وهذا أشد أنواعها.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓاْ أَمَٰنَٰتِكُمۡ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٧﴾ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُمۡ فِتۡنَةٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٞ ﴿٢٨﴾ ﴾ (الأنفال: ٢٧- ٢٨)

حكم من يتجسس على المسلمين [١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في الجزائر - السائل - عبد القادر الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

حضرة صاحب الفضيلة العلامة شيخ الإسلام الأستاذ سيدي محمد رشيد رضا حرسه الله تعالى وحفظه لدين الإسلام، آمين.

بعد واجب السلام والاحترام، فأرجو من فضيلتكم الجواب عن الأسئلة الآتية:

ما حكم الشرع في رجل مسلم كان في أثناء الحرب العظمى متوظفًا عند دولة أوربية مسيحية إمامًا يصلي على قتلى رعاياها من المسلمين، ثم هذه الدولة المسيحية أرسلته جاسوسًا لها في بلاد إسلامية، وقد علمت دولة إسلامية بتجسسه وعزمت على إلقاء القبض عليه وشنقه، ومع الأسف قد علم بذلك وهرب إلى تراب الدولة المسيحية التي يتجسس لها، ثم بعدما قضت هذه الدولة مآربها به أرجعته لوطنه وأعطته في مستعمرتها وظيفة إمام في مسجد إسلامي جزاء لخدمته إياها وهو إلى الآن يصلي خلفه المسلمون ويُدعى مصلحًا! ! !

(١) هل من فعل هذه الجرائم يُقبل إسلامه؟

(٢) هل يقتله الشرع الإسلامي؟

(٣) هل تجوز الصلاة خلفه؟

(٤) هل توبته (وفيها ريب) تقبل بعدما تجسس لدولة مسيحية على إخوانه المسلمين؟

(٥) هل صلاته وصومه يكفر عنه هذه السيئات، ويعد مؤمنًا بما أُنزل على محمد ﷺ؟

(٦) هل يجوز للمسلم أن يتجسس على إخوانه المسلمين لينال حطام الدنيا، ثم بعد ذلك يتوب توبة نصوحًا؟ هل تُقبل منه وتُغفر سيئاته؟

(٧) هل يجوز للمسلمين أن يسمعوا إرشادات خائنين مثل هذا الجاسوس التائب؟ نرجو من فضيلتكم الجواب الكافي، لقد كثر بوطننا أنواع هذا الخائن لأمتهم ودينهم حتى تكشف خزعبلات هؤلاء الجناة وينقطع تيارهم، فهم أكثر سبب مصائبنا ودمارنا، ولولا هؤلاء الخائنين لما وصلنا إلى ما نحن فيه، وإننا منتظرون الجواب بالمنار الأغر ودمتم للإسلام والمسلمين.

---

(١) المنار ج ٣٠ (١٩٢٩) ص ٥١١ - ٥١٤.

الجواب:

من يرضى لنفسه أن يكون جاسوسًا لأعداء المسلمين في حربهم لهم يبين لهم عورات المسلمين ومواضع ضعفهم وقوتهم وغير ذلك مما يُعَدُّ من أسباب فتكهم بهم وانتصارهم عليهم - لا يُعقل أن يكون مؤمنًا صادقًا؛ لأن هذه ولاية لأعداء المسلمين عليهم في الحرب ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ (المائدة: ٥١) فهو في الغالب منهم في دينهم ومذهبهم أو منافق يُعَدُّ منهم في الكفر الجامع بينهم والفاصل بينه وبين الإسلام، كما قال تعالى في منافقي المدينة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ نَافَقُوا۟ يَقُولُونَ لِإِخْوَٰنِهِمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلَا نُطِيعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ ﴿١١﴾﴾ (الحشر: ١١) الآية.

وقد استدل عمر بن الخطاب على نفاق حاطب بن أبي بلتعة (رضي الله عنهما) بإرساله كتابًا إلى مشركي مكة يخبرهم فيه بعزم النبي ﷺ على فتح مكة ليتخذ له يدًا عندهم، مع اعتقاده أن الله تعالى لابد أن ينصر رسوله عليهم علموا أو لم يعلموا، واستأمر النبي ﷺ بقتله فلم يأذن له بذلك، لما ثبت عنده ﷺ من إيمان أهل بدر (وكان حاطب منهم) ومن مغفرة الله لهم، وسأل حاطبًا عن سبب إرسال الكتاب فاعتذر له وقبل عذره، وفي هذه المسألة نزلت صورة الممتحنة، ويؤخذ منها أن بعض القرائن التي تدل على الكفر والنفاق قد تكون دلالتها غير قطعية في الباطن، مهما تكن واضحة في الظاهر؛ لأن صاحبها قد يكون متأولاً، وقد تكون له نية صحيحة في التجسس بأن تكون لدرء الضرر عن المسلمين الذين يتجسس عليهم، فهذا الفعل نفسه معصية لا كفر، ولكن قد يكون سببه الكفر، ولا يجوز لأحد من الناس قتله بسابق عمله؛ وإنما يرجح حسن الظن في الرجل الذي يكون حاله في الاعتصام بدينه قبل ذلك وبعده قويًا ظاهرًا، وقليل ما هم. حدَّثني المعاون المسلم لوالي (بنارس الهندية) في بنارس وكنت ضيفًا عنده، وهو أفغاني الأصل أن حكومة الهند الإنكليزية جعلته من الرجال الذين يقومون بخدمة الأمير حبيب الله خان أمير الأفغان مدة زيارته لبلاد الهند، وأن غرضها من ذلك أن يكون جاسوسًا عليه.

قلت له: وكيف اعتمدت عليك حكومة الهند في هذا وأنت مسلم مستمسك بعروة دينك وأفغاني الأصل، وهي تعلم أن الأفغان من أشد الناس تعصبًا لدينهم وجنسهم كما علمنا نحن من حكيمهم بل حكيم الإسلام والشرق السيد جمال الدين الحسيني رحمه الله تعالى؟

قال: نعم إن الحكومة كانت تعلم أنني لا يمكن أن أخبرها بشيء يضر الأمير، وتعلم مع هذا أنني لا أكذب، فكل فائدتها أن أقول الحق فيما لا يضر فإنه ينفعها في تمحيص ما يخبرها به سائر الجواسيس الذين كانوا يحفُّون من حول الأمير. وأما توبة الجاسوس من ذنبه، والمنافق من نفاقه، والكافر من كفره فهي صحيحة مقبولة إذا كانت توبة نصوحًا، ويترتب عليها صحة صلاته والصلاة خلفه؛ ولكن لا يجوز لمسلم أن يُقْدِم على مثل هذا التجسس طمعًا في حطام الدنيا واعتمادًا على التوبة بعد ذلك، كما أنه لا يجوز فعل أي ذنب ومعصية اتكالاً على التوبة والمغفرة؛ ولكنه إن فعل وكان صحيح الإيمان على ضعف فيه فلا يبقى أمامه إلا التوبة والإكثار من الأعمال الصالحة رجاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ (هود: ١١٤) وقوله: ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ (طه: ٨٢). وأما سماع المسلمين لإرشاده ونصحه بعد علمهم بما سبق من جرمه، فيتوقف على ما يظهر لهم من حاله بعد التوبة، فمن ثبت عنده صدق توبته وحسن حاله بعدم اجتراحه لما يجعله محلاً للتهمة فلا بأس بسماعه لنصحه وإرشاده فيما لا محل له فيه للشك والتهمة، ومن كان لا يزال يسيء الظن به فهو بالضرورة يعرض عن سماع نصحه، وينبغي للجمهور أن يظهروا المقت من سابق عمله فيما لا مفسدة فيه ليكون ذلك عبرة لغيره.

حكم موالاة وتعاون المسلمين مع غيرهم واستعانتهم بهم على الخير[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في دمشق الشام صاحب سؤال ٣٤ و٣٥ في ص ٤٢٩.

ابن الأمير محمد، حضرة مدير مجلة المنار الأجل نشكركم على بيانكم للأحكام المتعلقة بمسألة دخول المسلم في جمعية سرية بيد أنه استشكل علينا قولكم: إنه يجوز للمسلم أن يدخل في كل جمعية عملها مشروع؛ وإن كان أعضاؤها أو رئيسها من غير المسلمين اهـ.

وهنا لنا سؤال نرغب إليكم أن تجيبونا عنه وهو: ألا يعد دخول المسلم حينئذٍ موالاة لأبناء الملل الأخرى، واستعانة بهم، واستراشادًا بآرائهم؟ وإذا كان كذلك فهل هو سائغ.

وذكرتم أن المسلم إذا دخل في جمعية على أنه ليس فيها شيء مخالف للشرع الثابت ثم ظهر له فيها ما يخالفه، ولم يستطع إزالته وجب عليه أن يتركها ويتبرأ منها اهـ، وهنا نسألكم عن الحكم فيما إذا كانت تلك الجمعية تمنع الداخل فيها من الانسحاب منها بمقتضى حلفه اليمين.

---

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٨٣١ – ٨٣٢.

الجواب:

نهي المسلمون أن يوالوا غير المسلمين في دينهم ونصرة أقوامهم على المسلمين، وهذا ما كان يُفْهَمُ من النهي عن اتخاذهم أولياء من دون الله، وما ورد في الحديث من نفي الاستعانة بالمشركين إنما ورد في الاستعانة بهم في الحرب، وله معارض؛ ولذلك كانت المسألة خلافية والظاهر أن عدم الاستعانة كان عند الاستغناء عنها؛ وإلا فقد ثبتت الاستعانة في السنة وسيرة الصحابة - رضي الله عنهم - وليس هذا المقام هو مقام التفصيل في ذلك، وقد سبق لنا بيانه في موضعه من قبل، وهو ليس مما نحن فيه، وأما التعاون على دفع الشر أو فعل الخير فهذا لا مجال للخلاف فيه، وينزه الإسلام أن يمنعه، مثاله ما ذكرنا في جواب السؤال السابق من التعاون في جمعية الإسعاف، وهل يوجد مجال للخلاف في الاستعانة بالكتابي أو الوثني أو الملحد على إنقاذ الغريق وإطفاء الحريق وإقامة الحمل يقع في الطريق؟ إنه لا يستطيع أحد أن يهجو دينًا بحق أشد من هجوه بتحريم مثل هذه الأعمال.

أما الجمعيات التي يشترط فيها الحلف على عدم الخروج منها فالاحتياط اجتنابها فإن احتاج أحد إلى الدخول فيها لمصلحة مشروعة يستثنى أو يقيد الحلف بما إذا لم يظهر له فيها ما يخالف اعتقاده، فإن حلف وأطلق ثم رأى منكرًا لم يستطع إزالته، ورأى أن بقاءه في الجمعية يتضمن إقرار هذا المنكر أو تقويته وجب عليه أن يترك ويُكَفِّرَ عن يمينه؛ فإن المنكر لا يلزم باليمين، وقد ورد الإذن بنقض اليمين فيما دون ذلك ففي الحديث الصحيح: (مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَلْيُكَفِّرْ عَنْ يَمِينِهِ) رواه مسلم وغيره.



حكم تجنس المسلم بجنسية تنافي الإسلام[1]

السؤال:

من الحزب الوطني التونسي.

ما قول حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ رشيد رضا أيده الله في حكومة فرنسا المتسلطة على كثير من الشعوب الإسلامية؛ إذ عمدت أخيرًا إلى وضع قانون يعرف بقانون التجنس، الغرض منه حمل سكان تلك البلاد من المسلمين على الخروج من ملتهم ، وتكثير سواد أشياعها ، وقد جعلت هذا التجنس شرطًا في نيل الحقوق السياسية التي كانت لهم من قبل ، وسلبتها منهم على وجه الاستبداد الجائر ، مع أن اتباع المسلم لهذه الملة؛ يجعله ينكر بالفعل ما هو معلوم من الدين بالضرورة ولا تتناوله الأحكام الشرعية ، بل يصير تابعًا لقوانين وضعية ، نصوصها صريحة في إباحة الزنا وتعاطي الخمور ، وارتكاب الفجور ، وتحليل الربا ، والاكتساب من الطرق غير المشروعة ، ومنع تعدد الزوجات، واعتبار ما زاد عن الواحدة من قبيل الزنا المعاقب عليه ، وإنكار نسب ما ولد له من غيرها حالة وجودها ، ولا حق له في نفقة ولا إرث ولو على فرض الاستلحاق ، وفك العصمة من الزوج ، وإسنادها إلى المحكمة ، حتى إذا أوقع الطلاق بنفسه كان لغوًا ، وقسمة المواريث على طريقة مخالفة للفرائض الشرعية وجعل أنصبائها على حد سواء بين الإناث والذكور.

وأشد بلاءً من هذا كله جعل المسلم مجبورًا على الخدمة العسكرية في جيش عدُوٍّ معد

---

(١) المنار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٢١ – ٣٢.

لقتال المسلمين ، وإذلالهم وإكراههم على الخضوع، والإلقاء بأنفسهم في قبضة من لا يرقب فيهم ذمةً ولا يحفظ معهم عهدًا.

فهل يعد إقدام تلك الحكومة على أمر كهذا نكثًا للمعاهدة الموضوعة على أولئك المسلمين ، وفتنة لهم في دينهم وإخلالاً بنظام اجتماعهم؟

وهل يكون أولئك المسلمون إذا قبلوا هذا التجنس مرتدين عن دينهم ، فلا نعاملهم معاملة المسلمين من مثل: المناكحة ، والتوارث ، وأكل ذبائحهم ، ودفن أمواتهم في مقابر المسلمين؛ لأنهم رضوا بالانسلاخ عن أحكام الشريعة ، ولا مكره لهم على ذلك؟ أم كيف الحال؟

وهل يجوز لمسلم يدرك عواقب هذه الفتنة العمياء ، وغوائل السكوت عنها أن يترك الإنكار عليها ، والحال أنه آمن على نفسه ، وقادر على مقاومتها ، وإظهار النكير عليها؟

أفتونا في هذه الواقعة بما يقتضيه النظر الشرعي إرشادًا للحائرين، وتنبيهًا للغافلين، أبقاكم الله لخدمة الإسلام والمسلمين.

الجواب:

إذا كانت الحال كما ذكر في السؤال، فلا خلاف بين المسلمين في أن قبول هذه الجنسية ردةٌ صريحةٌ ، وخروج من الملة الإسلامية، حتى إن الاستفتاءَ فيها يعد غريبًا في مثل البلاد التونسية ، التي يظن أن عوامها لا يجهلون حكم ما في لسؤال من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة ، ولعل المراد من الاستفتاء إعلام الجمهور معنى هذه الجنسية ، وما تشتمل عليه من الأمور المذكورة المنافية للإسلام نفسه ، لا للسياسة الإسلامية التونسية التي بدئ السؤال بذكر غوائلها فقط ، كقوله: إن هذه الملةَ (يعني الجنسية التي هي بمعنى الملة في الأحكام المخالفة للشريعة الإسلامية) تحمل صاحبها على إنكار ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

على أنه قال: إنه ينكر ذلك بالفعل. ولعله أراد بهذا القيد الاحتراس عن الاعتقاد ، وجعل هذا هو المراد من الاستفتاء لما هو مشهور بين أهل السنة من أن المعاصي العملية لا تخرج صاحبها من الملة إذا لم يجحد تحريمها أو يستحلها، وإن كانت مجمعًا عليها معلومة من الدين بالضرورة.

وهذه المسألة أهم عندنا من كل ما رتبه السائل على هذه الجنسية من الغوائل كنكث الدولة الفرنسية للمعاهدة التونسية، فإن المعاهداتِ في هذا العصر حجة القوي على الضعيف كما

قال البرنس بسمارك، فهو يأخذ بها من الضعيف أضعاف ما جعله لنفسه من الحقوق ، ولا يعطيه مما التزمه له إلا ما يريد هو ، ويوافق مصلحته كما قلنا للسيد فيصل ابن السيد حسين الحجازي عندما أراد إقناعنا بقبول الوصاية الفرنسية على سورية بمقتضى معاهدة وشروط... وقد بلغنا أن بعض المتفقهة أبى الإفتاء بردَّةِ من يقبل مثل هذه الجنسية ، ويرتكب ما يترتب عليها من ترك أحكام الشريعة المشار إليها في السؤال بناءً على قول بعض الأئمة: لا نكفر مسلمًا بذنب. ونظمه اللقاني في جوهرة التوحيد (فلا نكفر مسلمًا بالوزر) مع الغفلة عن قوله فيها الذي نظم به قاعدة الردة العامة:

ومن لمعلوم ضرورة جحد ... من ديننا يقتل كفرًا ليس حد

فإن هذه القاعدةَ وقع فيها اللبس والاشتباه حتى بين المشتغلين بالعلم، وفي أحد فروعها وهو استحلال الحرام، فإنه إذا كان من المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كان ردة عن الإسلام بلا خلاف، ولكن بعض المشتغلين بقشور العلم ، والمجادلين في ألفاظ الكتب من يظنون أن الجحد والاستحلال من أعمال القلب، فجاحد الصلاة ومستحل شرب الخمر والزنا عندهم هو من يعتقد أن وجوب الصلاة، وتحريم الخمر والزنا ليسا من دين الإسلام، فلا الصلاة فريضة ولا الزنا حرام.

وفي هذا الظن من التناقض والتهافت ما هو صريح، فإنَّ فرضَ المسألةِ أن الذي يستحل مخالفة ما يعلم أنه من الدين علمًا ضروريًا ، غير قابل للتأويل سواء كان فعلاً أو تركًا فإنه يكون به مرتدًا عن الإسلام، والعلم الاعتقاد القطعي فكيف يفسر الاستحلال بعدم الاعتقاد ، وهو جمع بين النقيضين؛ أعني اعتقادَ أنه من الدين ، وعدم اعتقاد أنه من الدين؟ وقد سبق لنا تحقيق هذه المسألة في بابي التفسير والفتاوى من المنار، ونقول الآن بإيجاز واختصار: إن حقيقة الجحد هو إنكار الحق بالفعل، واشترط أن يكون المنكر معتقدًا له بالقلب.

قال الزمخشري في الأساس: جحده حقه وبحقه جحدًا وجحودًا. وقال الراغب في مفردات القرآن: الجحود نفي ما في القلب إثباته، وإثبات ما في القلب نفيه، يقال: جحد جحودًا وجحدًا قال عز وجل: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾(النمل: ١٤) اهـ. وحسبنا الآية نصًا في الموضوع وسنذكر غيرها أيضًا.

وكذلك الاستحلال والاستباحة: أَنْ يفعل الشيء فعل الحلال والمباح؛ أي: بغير تحرج ولا مبالاة، وهو يعتقد أنه حرام شرعًا ، ولو لم يكن مجمعًا عليه ، فإنْ كان المستحل متأولاً

لنص أوقاعدة شرعية اعتقد بها أنه حلال شرعًا ، لم يحكم بردته، وإلا كان مرتدًّا، ويصدق في ادعائه الجهل بحرمته إلا إذا كان مجمعًا عليه معلومًا من الدين بالضرورة.

والوجه في ذلك أن الإسلام هو الإذعان بالفعل لما علم أنه من دين الله في جملته وهو الإيمان؛ إذ الاعتقاد القلبي وحده لا يكون به المعتقد مسلمًا ، ولا يكون الاعتقاد إيمانًا حتى يكون نازعًا، ولهذا قالوا بترادف الإيمان والإسلام فيما يصدقان عليه وإن اختلفا في المفهوم ، ورد بعض ما جاء به الرسول ﷺ كرده كله ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَـٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ (البقرة: ٨٥) .

وأما الذنب الذي لا يخرج به فاعله من الملة، فهو مفروض في المسلم، وهو المذعن لدين الله وشرعه كله بالفعل إذا عمل سوءًا بجهالة من سورة غضب أو ثورة شهوة، وهو لابد أن يحمله الإيمان على الندم والتوبة، ولا يدخل فيه غير المذعن للأمر والنهي، كالمستحل لجملة المعاصي بالفعل، بحيث يترك ما يترك منها لعدم الداعية ، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَـٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾ ﴾ (النساء: ١٧-١٨) .

ومن تفسير الفقهاء لمسألة استحلال المحرم بالمعنى الذي وضحناه ما أورده الفقيه ابن حجر في كتابه (الإعلام بقواطع الإسلام) قال: ومن ذلك أن يستحل محرمًا بالإجماع كالخمر واللواط ولو في مملوكه - وإن كان أبو حنيفة لا يرى الحد به؛ لأن مأخذ الحرمة عنده غير مأخذ الحد - أو يحرم حلالاً بالإجماع كالنكاح ، أو ينفي وجوب مجمع على وجوبه كركعة من الصلوات الخمس، أو يعتقد وجوب ما ليس بواجب بالإجماع ، كصلاة سادسة يعتقد فرضيتها كفرضية الخمس؛ ليخرج وجوب معتقد الوتر ونحوه كصوم شوال ، هذا ما ذكره الرافعي.

وزاد النووي في الروضة: أن الصواب تقييده بما إذا جحد مجمعًا عليه يعلم من دين الإسلام ضرورة سواء كان فيه نص أم لا، بخلاف ما لا يعلم كذلك بأن لم يعرفه كل أحد من المسلمين فإن جحده لا يكون كُفرًا اهـ؛ وما زاده ظاهر، وخرج بالمجمع عليه الضروري المجمع عليه غير الضروي كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، وتحريم نكاح المتعة؛ فلا يكفر جاحدهما كما بينته في شرح الإرشاد، ومع بيان أنه هل الكلام في جاحدهما جهلاً أو

عنادًا ، ومع بيان رد قول البلقيني: إن تحريم نكاح المتعة معلوم من الدين بالضرورة ، وأنه قيد استحلال الدماء والأموال ، بما لم ينشأ عن تأويل ظني البطلان كتأويل البغاة، وللضروري أمثلة كثيرة استوعبتها في الفتاوى ، ومن ذلك أيضا ما لو أجمع أهل عصر على حادثة فإنكارها لا يكون كفرًا.

ومحل هذا كله في غير من قرب عهده بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة، وإلا عُرِّف الصواب فإن أنكر بعد ذلك كفر فيما يظهر؛ لأن إنكاره حينئذ فيه تضليل للأمة.

وسيأتي عن الروضة عن القاضي عياض أن كل ما كان فيه تضليل الأمة يكون كفرًا ، ثم ما ذكره الشيخان كالأصحاب في استحلال الخمر استبعده الإمام بأنا لا نكفر من رد أصل الإجماع، ثم أول ما ذكروه بما إذا صدق المجمعين على أن التحريم ثابت في الشرع ثم حلله فإنه يكون ردًّا للشرع. قال الرافعي: وهذا إن صح فليجر مثله في سائر ما حصل الإجماع على افتراضه أو تحريمه فنفاه، وأجاب عنه أبو القاسم الزنجاني بأن ملحظ التكفير ليس مخالفة الإجماع بل استباحة ما علم تحريمه من الدين ضرورة) اهـ ما أردت نقله من الإعلام.

فقول الزنجاني: (إن ملحظ التكفير ليس مخالفة الإجماع بل استباحة ما علم تحريمه من الدين ضرورة) معناه استباحته بالعمل ، بأن يفعله كما يفعل المباح بغير تأثم ولا مبالاة ولا توبة ، وقول الإمام (أي: إمام الحرمين) قبله: إن المراد من الاستحلال للمجمع على تحريمه مبني على تصديق المجمعين ، على أن التحريم ثابت في الشرع وتعليله إياه بأنه يكون ردًّا للشرع، فهو صريح في أن المراد برده عدم الإذعان بالفعل لا عدم الاعتقاد؛ إذ الاعتقاد التصديق وهو مصدق بأنه من الشرع ، وإلا سقطت المسألة من أصلها.

وإنما اشترطوا فيها الإجماع وكونها معلومة من الدين بالضرورة لإسقاط عذر الجهل - ولذلك استثنوا قريب العهد بالإسلام ومن نشأ بعيدًا عن المسلمين - وعذر احتمال التأول، وهم لا يختلفون في كون رد أي مسألة من الشرع ، يعتقد رادها أنها منه، كرد المجمع عليه المعلوم بالضرورة عند جماعة المسلمين؛ إذ مدار الردة في هذا المقام على رد الشرع ، وعدم الإذعان له؛ أي: عدم التلبس بالإسلام.

فالقاعدة الأساسية في هذه المسألة أن الإسلام الذي تجري على صاحبه أحكام المسلمين هو الإذعان والخضوع بالفعل لكل ما علم أن النبي ﷺ جاء به عن الله تعالى من أمر الدين، وأن رد بعضه كرده كله ﴿أَفَتُؤۡمِنُونَ بِبَعۡضِ ٱلۡكِتَٰبِ وَتَكۡفُرُونَ بِبَعۡضٖۚ﴾ (البقرة: ٨٥) فإن كان الخضوع بالفعل تابعًا للإذعان النفسي، والاعتقاد القطعي بصدق الرسول في دعوى

الرسالة كان إسلامًا وإيمانًا منجيًا في الآخرة لمن مات عليه، وإن كان في الظاهر دون الباطن كان نفاقًا تجري على صاحبه أحكام المسلمين في الدنيا ما لم يأت بما ينافيه ويثبت خلافه ، وأما الاعتقاد في الباطن دون الإذعان في الظاهر لمن تمكن من العمل بأن لم يمت عقبه فلا يعتد به في الدينا ولا في الآخرة، فإن كفر إبليس لم يكن عن عدم اعتقاد، بل عن حسد وعناد، وكذلك كفر فرعون موسى والملأ من قومه؛ إذ قال الله تعالى فيهم في سياق الكلام عن الآيات التي أيد الله نبيه موسى عليه السلام بها: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ (النمل: ١٤) وكذلك كان كفر طغاة قريش المستكبرين بالنبي ﷺ قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ (الأنعام: ٣٣) وتقدم أن الإلمام بمعصية ما لا يعد استحلالاً يوجب الخروج من الملة، لأنها إنما تقع من المذعن بجهالة من غضب أو شهوة، ويتبعها الندم والتوبة.

علم من هذا أن قبول المسلم لجنسية ذات أحكام مخالفة لشريعة الإسلام خروج من الإسلام؛ فإنه رد له، وتفضيل لشريعة الجنسية الجديدة على شريعته، ويكفي في هذا أن يكون عالمًا بكون تلك الأحكام التي آثر غيرها عليها هي أحكام الإسلام ، ولكن يقبل اعتذاره بالجهل إن لم تكن مجمعًا عليها معلومة من الدين بالضرورة ، كبعض ما ذكر في السؤال من قتال المسلمين ، وبعض أحكام الإرث وإباحة تعدد الزوجات بشرطها، فلا يعامل معاملة المسلمين في نكاح ولا إرث ولا يصلى عليه إذا مات.

ومن أدلة ذلك في القرآن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ (النساء: ٦٠- ٦١).

الطاغوت مصدر الطغيان ومثاره ، ويدخل فيه كل ما خالف ما أنزله الله، وما حكم به رسوله ﷺ ، فإنه جعل مقابلاً له هنا في آيات أخرى ومنه بعض أحكام القانون الفرنسي كإباحة الزنا والربا، دع ما يستلزمه اتباع؛ أي: جنسية سياسية غير إسلامية من قتال المسلمين وسلب بلادهم منهم ، ومما ورد في تفسير الآية بالمأثور: إن سبب نزولها تحاكم بعض المنافقين إلى بعض كهان الجاهلية، وقد سمى سبحانه ادعاء هؤلاء المنافقين للإيمان زعمًا، والزعم مطية الكذب ، وقد بينا في تفسيرنا للأولى منهما اقتضاء الإيمان الصحيح للعمل، وأن الاستفهام فيها للتعجيب من أمر هؤلاء ، الذين يزعمون الإيمان ويعملون ما ينافيه، وأن الأستاذ الإمام سئل في أثناء تفسيرها في الجامع الأزهر عن القوانين والمحاكم الأهلية فقال: تلك عقوبة

عوقب بها المسلمون أن خرجوا عن هداية قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩) فإذا كنا تركنا هذه الهداية للقيل والقال وآراء الرجال ، من قبل أن نبتلى بهذه القوانين ومنفذيها، فأي فرق بين آراء فلان وآراء فلان وكلها آراء منها الموافق لنصوص الكتاب والسنة ومنها المخالف له؟ ونحن الآن مكرهون على التحاكم إلى هذه القوانين ، فما كان منها يخالف حكم الله تعالى يقال فيه: - أي في أهله - ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ (النحل: ١٠٦) وانظر فيما هو موكول إلينا إلى الآن ، كالأحكام الشخصية والعادات والمعاملات بين الوالدين والأولاد والأوزاج والزوجات، فهل ترجع في شيء من ذلك إلى الله ورسوله؟ ... إلخ ما قاله ، وقد وضحت المراد منه فيراجع في الجزء الخامس من التفسير.

وأقول: إن إكراه المصريين على ما يخالف الكتاب والسنة من القوانين قد زال الآن بالاستقلال ، فإثم ما يبقى منه بعد انعقاد البرلمان المصري في أعناق أعضائه، وأعناق الأمة في جملتها؛ إذ هي قادرة على إلزامهم إلغاء إباحة الزنا والخمر وغير ذلك من المحرمات بالإجماع ، هذا وإن المحاكم الأهلية وقوانينها خاصة بالأحكام المدنية والعقوبات التي تقل فيها النصوص القطعية المعلومة من الدين بالضرورة ، ومن حكم له فيها بربا محرم فليس ملزمًا أخذه، ومن حكم عليه به وأكره على أدائه فهو معذور، ولا يمس عقيدته ولا عرضه منه شيء، والحدود الشرعية في العقوبات خاصة بالإمام الحق، والتعزيرات مبنية على اجتهاد الحكم ، فأين حكم المحاكم الأهلية بالقوانين من قبول جنسية تهدم ما في القرآن من أحكام النكاح والطلاق والإرث وغير ذلك؟ وهي اختيارية لا اضطرارية ، ومن اختارها فقد فضلها على أحكام الله تعالى في كتابه ، وعلى لسان رسوله ﷺ ، وفضل أهلها الكافرين على المؤمنين بالفعل.

(ومنها) قوله تعالى: (٤: ٦٤) ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ (النساء: ٦٥) قال أبو بكر الجصاص من أئمة الحنفية في تفسيرها من كتابه (أحكام القرآن) ما نصه: (وفي هذه الآية دلالة على أن من رد شيئًا من أوامر الله تعالى ، أو أمر رسوله ﷺ ، فهو خارج من الإسلام، سواء رده من جهة الشك فيه، أو من جهة ترك القبول والامتناع من التسليم، وذلك يوجب صحة ما ذهب إليه الصحابة في حكمهم بارتداد من امتنع من أداء الزكاة ، وقتلهم وسبي ذراريهم؛ لأن الله تعالى حكم بأن من لم يسلم للنبي ﷺ قضاءه وحكمه فليس من أهل الإيمان) اهـ.

وقد بينا في تفسيرنا لهذه الآية ما ملخصه: إن الإيمان الصحيح الحقيقي وهو إيمان الإذعان النفسي المقابل لما يدعيه المنافقون ، لا يتحقق إلا بثلاث:

(١) تحكيم الرسول ﷺ فيما شجر؛ أي: اختلط فيه الأمر مما يتخاصم فيه الناس.

(٢) الرضاء بحكمه وانشراح الصدر له بحيث لا يكون في القلب أدنى حرج، أي: ضيق وانكماش مما قضى به.

(٣) التسليم والانقياد بالفعل ، ولا خلاف بين المسلمين في اشتراط هذه الثلاث في كل ما ثبت مجيئه به ﷺ من أمر الدين؛ إذ لا يعقل اجتماع الإيمان الصحيح برسالته ، مع إيثار حكم غيره على الحكم الذي جاء به عن الله تعالى، ولا مع كراهة حكمه والامتعاض منه، ولا مع رده وعدم التسليم له بالفعل.

وجملة القول: إن المسلم الذي يقبل الانتظام في سلك جنسية يتبدل أحكامها بأحكام القرآن، فهو ممن يتبدل الكفر بالإيمان فلا يعامل معاملة المسلمين، وإذا وقع من أهل بلد أو قبيلة، وجب قتالهم عليه حتى يرجعوا، والمعقول أن هذا لا يقع من مسلم صحيح الإيمان بل لا يجوز عقلاً أن يصدر عنه، ذلك بأن الإيمان القطعي بأن أحكام النكاح والطلاق ، والإرث وتحريم الربا والزنا المنصوصة في القرآن من عند الله العليم الحكيم ، يقتضي تفضيلها على كل ما خالفها، والعلم بأن التزامها من أسباب رضوان الله وثوابه، وترك شيء منها من أسباب عذابه وسخطه، يقتضي الحرص على الاستمساك بها فعلاً لما أوجب سبحانه، وتركًا لما حرم، ودليله: أن العلم بالمضار والمنافع يقتضي فعل النافع وترك الضار بسائق الفطرة، ويعرف ذلك كل إنسان من نفسه بالوجدان الطبيعي ، ومن سائر الناس بالتجربة المطردة في جملة المنافع والمضار. وما يشذ من الجزئيات فله أسباب لا تنقض القاعدة التي بيناها مرارًا.

ويلتبس الأمر على كثير من الباحثين في بعض هذه الجزئيات ، فيحسبها ناقضة لقاعدة اقتضاء العلم القطعي أو الراجح للعمل، وجل هذا اللبس يرجع إلى خفاء وجوه الترجيح الطبيعي ، فيما يتعارض فيه العلم القطعي والظن والوجدان والفكر، مثال ذلك: ترك المريض الدواء النافع وفعله لضده كتناول الغذاء الضار من أمور الدنيا، وتركه لبعض الواجبات أو اجتراحه لبعض السيئات من أمور الدين، ومن محص المسألة يظهر له أن تارك الدواء لاستبشاع طعمه ، قاطع بضرره المتعلق بالذوق وهو من الحسيات اليقينية ، وغير قاطع بنفعه بل هو إما ظان وإما شاك فيه، وكذلك مرتكب المعصية وإن كان تحريمها قطعيًا كالزنا، فإن الشك يعرض له في الوعيد عليه من باب الرجاء في العفو والمغفرة بفضل الله تعالى ، أو

بالتكفير عنه بالأعمال الصالحة، ولكن لذة الشهوة التي تعرض له لا شك فيها، فيرجح العلم القطعي بالمنفعة وهي اللذة على الظن أو الشك في العقاب، وإنما يقع هذا الترجيح في الكبائر لمن كان ضعيف الإيمان، وهو ما كان عقيدة لم ترتق بها التربية العملية إلى الوجدان، وإنما الإيمان الكامل المقتضي للعمل في أفراد الجزئيات ما كان فيه الاعتقاد الصحيح مصاحبًا للشعور الوجداني بالخوف والرجاء في كل منها، وقد يتخلف في بعض دون بعض، فإن من يعيش بين قوم يجاهرون بمعصية لا ينفر وجدانه منها ، كمن يعيش بين قوم لا يفعلونها إلا ما قد يقع من بعضهم وراء الأستار.

فهذا ملخص ما يحتج به على استلزام الإيمان الصحيح للعمل بجملة ما ثبت عند المؤمن أنه من الشرع، والأدلة الشرعية عليه كثيرة، وبها جعل جمهور السلف العمل ركنًا من أركان الإيمان – وقد اختلف العلماء في معنى الحديث المتفق عليه: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن) إلخ بناء على اختلافهم في تعريف الإيمان ، فذهب بعضهم إلى أن المنفي هو الإيمان الكامل وهو الوجداني الذي يقتضي العمل فعلاً وتركًا – وقيل: إن الإيمان يفارق الزاني عند الزنا بحيث لو مات في أثنائه مات كافرًا. وحقق الغزالي أنه لا يكون عند تلبسه بالزنا مؤمنًا بأنه يستلزم سخط الله وعذابه ، وهو يصدق بنسيان الوعيد عند ذلك لغلبة الشهوة التي يغيب صاحبها عن إدراك الحسيات أحيانًا. كما قال الشاعر:

قالت وأبثثتها وجدي فبحت به ... قد كنت عندي تحب الستر فاستتر

ألست تبصر من حولي فقلت لها ... غطى هواك وما ألقى على بصري

ويصدق بالشك في وقوع الوعيد بما بيناه آنفًا من رجاء المغفرة أو التكفير ، ومثل هذا الشك والتأول لا يمكن أن يجري في جملة المأمور به والمنهي عنه ، ولا في ترك الأحكام الكثيرة التي لا يغلب صاحبها عليها ثورة شهوة، ولا سورة غضب كأحكام الإرث والنكاح والطلاق وثبوت النسب ونفيه – بل هي مما يتفق الدليل العقلي والطبعي مع الدليل الشرعي على أن من رغب عنها إلى غيرها من أحكام البشر لا يمكن أن يكون مؤمنًا، وعندي أن تركها بمثل اختيار الجنسية المسؤول عنها ليس إنشاء للكفر وابتداء للردة ، بل هو أثر له ناشئ عنه، وإنما أطلت في هذه المسألة التي سبق لي توضيحها مرارًا ، لما بلغني من توقف بعض علماء تونس في الإفتاء بكون التجنس بالجنسية الفرنسية ردة.

جنسية الإسلام وإصلاحه للبشر

ويحسن ختم هذه الفتوى بالتذكير بما كنا نوهنا به مرارًا من الركن الأعظم لإصلاح الإسلام لشؤون البشر ، وتمهيد طريق السعادة لهم ، وبيان ذلك بالإيجاز: أن مثارات شقاء البشر محصورة في اختلافهم في مقومات الاجتماع ومشخصاته من العقائد واللغات والأوطان والأحكام والحكومات والأنساب؛ أي: العناصر والأجناس كما يقول أهل هذا العصر، والأصناف كما يعبر علماء المنطق والطبقات والتقاليد والعادات، وحسبك من هذا الأخير أن المختلفين في الأزياء من أبناء الوطن الواحد المتفقين فيما عداه من روابط الاجتماع يتفاضلون فيه حتى يحتقر بعضهم بعضًا...

جاء دين التوحيد والسلام (الإسلام) يرشد الناس كافة إلى المخرج من كل نوع من أنواع هذا الاختلاف المثيرة لشقائهم ، بالتعدي والتباغض بجمعهم على دين واحد ، موافق للفطرة البشرية مُرَقٍّ لها بالجمع بين مصالح الروح والجسد (وهو الجنسية الدينية)، ولغة واحدة يتخاطبون بها ، ويتلقون معارفهم وآدابهم بها (وهي الجنسية الاجتماعية الأدبية) وحكم واحد يساوي بينهم على اختلاف مللهم ونحلهم (وهو الجنسية السياسية) ؛ فهو يزيل من بينهم التفاضل والتعالي بالأنساب والامتياز بالطبقات، والتعادي باختلاف الأوطان والعادات، وأودع في تعاليمه وأحكامه جواذب تجذبهم إلى ذلك باختيارهم بالتدريج الذي هو سنة الله في كل تغيير يعرض لجماعات البشر ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ (الرعد:١١).

وحسبنا هنا من الحجة على ذلك ما هو معلوم بالتواتر من أثره في نشأته الأولى في خير القرون؛ إذ انتشر مع لغته وآدابه وسياسته وأحكامه في العالم القديم ، من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق، وطالما شرحنا أسباب ذلك من آيات الكتاب والسنة وعمل الخلفاء وعلوم الأئمة.

وقد قلدته أمم الحضارة الكبرى في هذا العصر، فكل منها تبذل القناطر المقنطرة من الذهب؛ لنشر دينها ولغتها ، وتشريعها وآدابها وأحكامها في جميع أقطار الأرض ، مؤيدة ذلك بآلات القهر والتدمير البرية والبحرية والجوية، ولم يبلغ تأثيرها في عدة قرون مع سهولة المواصلات ، وتقارب الأقطار ودقة النظام ما بلغه الإسلام في أقل من قرن واحد مع فقد هذه الوسائل كلها – ولو وضع نظام للإمامة الكبرى (الخلافة) يكفل أصولها وأحكامها الشرعية؛ لعم الإسلام ولغته العالم كله ، ولتحققت به أمنية الحكماء فيما ينشدونه من المدنية الفاضلة قديمًا وحديثًا.

أهمل المسلمون هذه الفريضة الكافلة لجميع الفرائض والفضائل فما زالوا يرجعون القهقرى، حتى بلغ بهم الخزي ما نسمع ونرى، وصار مستعبدوهم ومستذلوهم يطمعون في تركهم ، لما بقي من شريعتهم اختيارًا في الوقت الذي آن لهم فيه أن يعرفوا أنفسهم ، ويعرفوا قيمة دينهم وشرعهم ، وينهضوا به؛ لإصلاح أنفسهم ، وتلافي سقوط حضارة العصر بإبادة بعض أهلها لبعض ﴿ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٢﴾ ﴾ (الحشر: ٢) .

حكم الأعياد الوطنيه[١]

السؤال:

من الحجاز - مستفيد من الحجاز...

بسم الله الرحمن الرحيم..

ماالحكم الشرعي في عيد جلوس الملك ابن سعود الأستاذ الحكيم والعلامة العظيم، مولانا السيد محمد رشيد رضا منشئ مجلة المنار الغرَّاء لا زال في مقام كريم آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد فلما كان سيادتكم الركن الركين للسلفيين أهل السنة والجماعة جئت مسترشدًا عن جواز عمل الحكومة الحجازية بإحداث عيد ثالث سموه (عيد جلوس الملك الإمام عبد العزيز السعود) أيَّده الله آمين، وإن ما ورد في السنة من إبطال النبي ﷺ للأعياد السابقة وجعله للأمة الإسلامية عيدين: عيد الفطر والأضحى، وما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتابه اقتضاء الصراط المستقيم والإمام ابن شامة في كتابه (الباعث على إنكار البدع والحوادث) رحمه الله تعالى لا يخفى على فضيلتكم، فأرجو بيان الحكم الشرعي في المسألة لأن بعض الإخوان السلفيين منكرون لإحداث هذا العيد فعسى أن يظهر لنا الحكم فيه.

إحداث الأوسمة من غير النقدين الذهب والفضة هل يجوز إحداث أوسمة مثل سائر الدول تكون من المعدن الجيد غير الذهب والفضة؛ فإنه يحسن بالحكومة الحجازية النجدية أن تُحْدِث أوسمة تعطيها لمن قام يخدمها من رجالها ورجال الدولة فهل يسوغ شرعًا أم لا؟

الجواب:

بلغني أن بعض الإخوان الذين أشار إليهم السائل قالوا بتحريم فعل هذه الحكومة الإسلامية ما تفعله سائر الحكومات من إحداث الأعياد السياسية، كعيد جلوس ملك البلاد

(١) المنار ج ٣٠ (١٩٢٩) ص ٥٢١ - ٥٢٣.

في الحكومات الملكية، وعيد الجمهورية في الحكومات الجمهورية، وعيد الاستقلال في البلاد التي استقلت بعد عبودية، وإني لأعجب من جرأة كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على التحريم الذي جرَّأ العوام على مثل ذلك، وهو تشريع ديني من حق رب الناس على عباده، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ﴾ (النحل: ١١٦) الآية، وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾ (الشورى: ٢١) وقد عرَّف علماء الأصول التحريم بأنه (خطاب الله المقتضي للترك اقتضاء جازمًا) والدليل على اشتراطهم كون دلالة الخطاب الإلهي على وجوب الترك قطعية - أن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم لم يعُدُّوا قوله تعالى في الخمر والميسر: ﴿وَإِثْمُهُمَآ أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾ (البقرة: ٢١٩) تحريما قطعيًّا على الأمة، وفي حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم أن النبي ﷺ لما نهى في خيبر أن يقرب المسجد من أكل شيئًا من الثوم، فقال الناس: حرمت حرمت، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: (أيها الناس إنه ليس لي تحريم ما أحل الله لي؛ ولكنها شجرة أكره ريحها) ولكن الذين يتجرءون على تحريم ما أحل الله تعالى لا يتدبرون هذه الآيات والأحاديث، وحديث أبي سعيد هذا صريح في أن أكل الثوم مما أحل الله تعالى، والظاهر أنه أحله بالآيات العامة في إباحة ما أخرجته الأرض، وهي الدليل على كون الأصل فيها الإباحة من غير نص على كل نوع منها.

فإن استدلوا على تحريم هذه الأعياد السياسية بحديث أنس عند النسائي وابن حبان: قدم النبي ﷺ المدينة ولهم يومان في كل سنة يلعبون فيهما، فقال: (قد أبدلكم الله تعالى بهما خيرًا منهما، يوم الفطر ويوم الأضحى) قلنا إن الحديث لا يدل على ذلك دلالة قطعية ولا ظنية راجحة، بل غايته أنه أراد ﷺ أن يجعلوا العيدين الإسلاميين بدلاً من ذلك العيد الجاهلي، وما ندري ماذا كانوا يعملون في ذلك اليوم من منكر، وحسبنا أن نعلم أنه من عادات الجاهلية، وأن من المصلحة إزالتها ونسيانها، والاستغناء عن عيدهم فيها بالعيدين الإسلاميين اللذين يجمع فيهما بين ذكر الله تعالى بالتكبير وصدقة الفطر والأضاحي، وبين السرور واللهو المباح كغناء الجاريتين وضربهما الدف عند عائشة رضي الله عنها بإذنه ﷺ ورضاه، واللعب المباح كلعب الحبشة في المسجد.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر حديث أبي سعيد هذا في الفتح وقفى عليه بقوله: واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم، وبالغ الشيخ أبو حفص الكبير النسفي من الحنفية فقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيمًا لليوم فقد أشرك اهـ. فأمثال هذا الحنفي من الفتانين من المنفرين عن الإسلام بتشديداتهم بغير علم.

ولا يصح بحال من الأحوال أن تقاس الأعياد السياسية الدنيوية على أعياد المشركين الدينية؛ وإنما يظهر القياس عليها في أعياد الموالد التي يحتلفون فيها بتعظيم الأنبياء والصالحين، فيجعلونها من قبيل الشعائر الدينية الإسلامية فهذا من قبيل التشريع الذي لم يأذن به الله، والأعياد السياسية ليس فيها من هذا المعنى شيء؛ وإنما يحكم عليها بما يفعل في احتفالاتها، فإن كان فيه منكرات محرمة كشراب الخمر مثلاً كانت حرامًا وإلا فلا.

فإن قيل: وما تقول في إنفاق المال فيها؟ فالجواب أن إنفاق المال في المباح مباح، وفيما فيه مصلحة راجحة مستحب، وهذا ظاهر في إنفاق الأفراد لأموالهم، وأما إنفاق الحكام لأموال الأمة فلا يظهر فيها الأول، بل لابد في حل الإنفاق لولي الأمر أن يكون فيما يرى فيه مصلحة للأمة.

وكذلك إحداث ما يدل على خدمة بعض الأفراد للأمة وحكومتها من وسام وغيره إذا ثبت لأولي الأمر أن فيه مصلحة كان جائزًا لهم، أو مستحبًّا، وإن اشتمل على مفسدة محرمة كان محرمًا، وإن لم تكن فيه مصلحة ولا مفسدة كان عبثًا مكروها والله أعلم.

حكم وقوف التعظيم لشعار الأمة أو الدولة (١)

السؤال:

من صاحب الإمضاء في (بتاوي - جاوه) تأخر سهوًا. السيد علي بن عبد الله السقاف العلوي - مدرس بمدرسة عنوان الفلاح بتاوي ويلتفريدن - جاوه.

فضيلة العلامة الحجة السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء، أدام الله للإسلام نفعه ومتع به، آمين.

بعد إهداء ما يليق بفضيلتكم من مراسم التحية والاحترام وفائق السلام، ترون القصد من هذا المرقوم سؤالاً كنت أود أن أورده على قواعد الأسئلة بإيجاز، ولكن استحسنت أن أصحبه بقليل من الشرح لا لأهميته فحسب بل لإفادتكم أيضًا لكي توردوا السؤال على الوجه الذي يتناسب مع الجواب.

كنت قد وجهت هذا السؤال لحضرة العلامة الداعي إلى الله بقوله وفعله السيد علي بن عبد الرحمن الحبشي العلوي الحضرمي القاطن الآن بمدينة بتاوي فصادف حضوري عند وقت رقمه مسطورًا لفضيلتكم. فأشار عليَّ أن أرقم له السؤال في مكتوب ليضمنه المسطور

(١) المنار ج ٣١ (١٩٣٠) ص ٧٣٩ - ٧٤٢.

الذي سيرسله للمنار، وأن أنتظر الجواب ريثما يراه على صفحات مجلتكم فيطلعني عليه. وذلك لا لعدم المعرفة منه، لا، حاشا وكلا. ولكن لعدم حبه للتظاهر بالانحياز لحزب من الأحزاب الأندونساوية بجاوه. وقال: إننا عرب مهاجرون يلزم أن نبقى على الحياد تجاه كل حركة أندونسياوية، ولا بد في جوابنا ما لا يُرضي أحد الفريقين. ومن ثم أشار علي برقم السؤال هكذا:

وهو أن في الجزائر الأندونساوية قامت ضجة بين عظيمين من الأحزاب الأندونساوية وهما الحزب الوطني والحزب الإسلامي، انتقد هذا الأخير على الأول وقوفهم لدى اجتماعاتهم احترامًا للعلم الذي وضعوه شعارهم القومي، ولوقوفهم أيضًا عند سماعهم للحن النشيد الموضوع لوطنيتهم مع نوع من الانحناء كما هي العادة المتبعة في الشرق والغرب، وكذا عندكم في مصر وغيرها من البلدان الإسلامية يقومون بواجب الاحترام والتعظيم لعلمهم ونشيدهم عند رؤيته وسماعه مع نوع انحناء.

فهل عملهم هذا ينافي الدين ويناقض ما أتى به محمد ﷺ أو هو من قبيل العادة فقط؟ . وكيف حكمه في ديننا الحنيف؟ (مع العلم بأن للإسلام في أدواره أعلامًا) ونريد البيان أيضًا كيف كان احترام الصحابة للعلم المحمدي إذا كان هناك احترام منهم؟ وقد قال الحزب المنتقد: إنه يمس بأصول الدين الإسلامي وإن الوقوف لقطعة من القِمَاش ضرب من الجنون، فما أَحوج البيمارستانات إلى معالجتهم! وإنه مروق من الدين بحجة أنهم ينحنون لغير الله، وبرهان واضح على عدم معرفتهم بالدين وما يدعوهم إليه، وإنه خدش لجبهة الشريعة الغراء، إلى غير ذلك مما جعل حتى غير المسلمين يدلون بدلائهم في المسألة. وقد خبط الحزب المنتقَد عليه في الدفاع وإفهام المنتقدين خبطًا مما جعل من واجب كاتب هذه السطور أن ينبه العلماء ليبينوا المسألة بيانًا يحسن السكوت عليه.

فنرجو من غيرتكم على هذا الدين أن تفسحوا في مجلتكم للجواب على صفحاتها بما يشفي العليل، ويبرد الغليل ونرجو أن لا نحال على عدد سابق لصعوبة التفتيش عليه. وإننا للجواب على صفحات المنار - بفارغ الصبر - منتظرون، وفي الختام تفضلوا بالتنازل لقبول أسمى سلامنا وفائق احتراماتنا.

الجواب:

الدين كله اتباع، وأمور الدنيا فوضها الشارع إلى علم أهلها بها ،بناءً عليه نقول: لو كان لتعظيم العلم الذي اتخذ شعارًا قوميًا بالقيام عند نصبه مثلاً صبغة دينية كأعلام أهل الطريق

بأن نصب في المسجد، أو كان نصبه مقترنًا بالأذكار وتلاوة القرآن بحيث يعد كالمشروع دينًا أو قال متخذوه: إنه مطلوب شرعًا - لقلنا: إن عملكم هذا بدعة في الدين، وقولكم هذا افتراء على الله، وإن مجموعهما شرع لم يأذن به الله. أما وهم يعدونه من الحاجات لا العبادات، وينظمونه في سلك السياسات لا الشرعيات - فحكمه حكم سائر ما يستحدث الناس من أمور الدنيا في معايشهم وصحتهم وتنقلاتهم وأسفارهم ونظم التربية والتعليم في مدارسهم، والإدارة والسياسة والحرب، الأصل في هذه العادات الإباحة وقد يعرض لها الحظر أو الوجوب أو الندب لضررها أو نفعها فلا يحكم بتحريم شيء من ذلك ولا كراهيته لذاته شرعًا ما دام لم يخالف نصًا من كتاب الله تعالى ولا من سنة رسوله ﷺ أو يشتمل على ضرر عام أو خاص تحرمهما الشريعة بدليل قطعي فيكون حرامًا، أو غير قطعي فيكون مكروهًا.

كذلك إذا اشتمل فعله على منفعة مشروعة وتركه على مضرة ممنوعة فإن الحكم يكون بضد ما تقدم، بأن يكون فعله واجبًا أو مندوبًا، وتركه محرمًا أو مكروهًا، لما ذُكر لا لذاته، فلا شك في أن جميع مستحدثات أسلحة الحرب الحديثة وعتادها ووسائل النقل فيها واجبة في قتال المسلمين لمن يقاتلونهم بها، ومن عجز عن الحج ماشيًا أو راكبًا على جمل أو دابة وقدر عليه بركوب البواخر المستحدثة وسكك الحديد أو الطيارات وجب عليه الحج على هذه النقالات الحديثة.

وأما الانحناء لغير الله فإن فعل بقصد القربة والثواب أو عدّه فاعله مطلوبًا شرعًا فإنه يكون عبادة محرمة وقد يكون استحلاله كفرًا كما يفعل الذين يطوفون بقبور الصالحين ويقبلونها ويلتمسون أركانها من باب التدين وطلب النفع أو رفع الضر من المدفونين فيها، وأما الانحناء الذي لا شبهة للتدين فيه فهو من العادات المباحة. وقد يتجه القول بكراهته إذا كان بشكل الركوع في الصلاة للاشتباه به في الصورة وإن خالفه في النية.

وأما قول من قال إن تكريم العلم القومي أو الدولي جنون فهو يتضمن الحكم بأن أكثر البشر مجانين، فإذا حكموا عليه بمثل حكمه عليهم فأي الحكمين يكون أرجح في العالم؟! فيا أيها المسلمون، لا تَغْلُوا في دينكم، ولا تلبسوا الحق بالباطل، فدينكم يسر لا حرج فيه، ووسط لا إفراط ولا غلو فيه. ومن أخطأ في اجتهاده ثم ظهر له الحق فليرجع إليه، فإن الرجوع إليه فضيلة، والإصرار على الصغيرة يجعلها كبيرة.

هذا، وأما الأعلام ورايات الحرب في عهد النبي ﷺ وأصحابه ودول الإسلام فلم يكونوا

يقومون لها عند رفعها، ولكنها كانت محترمة لا يحملها إلا الأخيار، فكان علي المرتضَى كرم الله وجهه كثيرًا ما يحمل راية النبي ﷺ وقد حمل رايته يوم فتح مكة سعد بن عبادة سيد الأنصار، فلما قال: اليوم يوم الدمدمة، اليوم يوم الملحمة، اليوم تُستحَل الكعبة. وشكي إلى النبي ﷺ أخذ الراية منه وأعطاها لولده لئلا يعد أخذها إهانة له وللأنصار رضي الله عنهم.

الوطنية والقومية والعصبية والإسلام(١)

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، نصر الدين طه الإندونيسي. صاحب الفضيلة والعالم العلامة الشيخ رشيد رضا أطال الله عمره.

تحية وسلامًا. وبعد، فإن في بلادي إندونيسيا الآن حركة استقلالية قوية وكفاحًا مستمرًّا بين الإندونيسيين والمستعمرين، ولسوء الحظ ظهر في وسط هذا الجهاد، وفي خلال هذه المعمعة والنضال فريق من علماء الدين، والحاملين لواء الحق، يحرمون الوطنية، ويحاربون الوطنيين باسم الدين الإسلامي وتعاليمه ويرمونهم بالمروق، ويغرون العداوة بين العامة والزعماء والقادة حتى أصبحوا بين نارين نار المستعمرين، ونار علماء الدين، وهذا بلا شك بلاء عظيم.

أعلم تطور الحركة الوطنية في مصر، وأعلم أن رجال الدين فيها كانوا في طليعة المجاهدين، والحاملين لواء الوطنية، وما كانوا يومًا ما من ألد أعدائها، نعم أذكر رجال الأزهر، علماءها وطلابها الذين يقودون المظاهرة تلو المظاهرة، ويسقطون في الميدان والشوارع، فلأجل هذا كله توجهت إلى مقامكم الكريم لاستجلاء هذه الأمور والاستفهام عن الأسئلة الآتية، فإذا تكرمتم بالجواب فقد أسديتم للأمة الإندونيسية نعمًا عظيمة، وبينتم لها طرق الهدى، وسبل الحق، وهذه الأسئلة هي ما يأتي:

(١) أصحيح أن هناك أحاديث تحرم الفكرة الوطنية القومية؟

(٢) هل قوله: (لا عصبية في الإسلام) وقوله: (ليس منا من دعا بدعاء الجاهلية) حديثان صريحان في تحريم الوطنية؟

(٣) هل هناك فاصل بين العصبية والوطنية؟ وهل الوطنية داخلة في معنى العصبية؟ ما هي العصبية عند العرب؟

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٢) ص ١٩٠ – ١٩٢.

(٤) ما وجهة نظر الإسلام نحو الفكرة الوطنية، وهل هي تعارض الوحدة الإسلامية؟ وما المقصود بالوحدة الإسلامية؟

(٥) المعروف أن الشيخ محمد عبده الفيلسوف العظيم أبو الوطنية والوطنيين؛ لأن في بيته في حلوان نشأ سعد واجتمع رجالات مصر، وما رأيكم في هذا باعتباركم ناشر مذهبه وناشر تاريخ حياته!

(٦) ما نوع الوطنية التي يجب أن يتحلى بها الشاب المسلم؟

هذه هي الأسئلة التي أرجو أن تتكرموا بالجواب عنها ويستحسن الجواب على صورة مقالة متسلسلة، ولكم مني بالنيابة عن الأمة الإندونيسية جزيل الشكر والسلام.

الجواب:

هذه الأسئلة في موضوع مسألة واحدة ذات شعب، وقد قدمناها على غيرها؛ لأنها أهم من كل ما لدينا من الأسئلة، فنجيب عنها جوابًا واحدًا مجملاً مختصرًا؛ لأن ما بعد هذه الورقة من هذا الجزء قد طبع فنقول: إن العصبية عند العرب نسبة إلى العَصَبَة بالتحريك، وهم قوم الرجل الذين يتعصبون له، أي يحمونه ويحامون عنه وينصرونه ظالمًا كان أو مظلومًا، وأصل العصبة أقارب الرجل الذين يرثونه ثم توسعوا فيها، وهي مأخوذة من العصب، وهو شجر اللبلاب الذي يلتوي على الشجر ونحوه.

ومن المعلوم من الإسلام بالضرورة أنه يحرم تعصب الظلم للأقارب وللقوم والموطن ويحرم العداوة والشقاق بين المسلمين بتعصب كل فريق لقومه أهل بلده أو إقليمه على إخوانهم في الدين وغيرهم إلا أهل الحرب، وقد بيَّن النبي ﷺ بقوله: (العصبية أن يعين الرجل قومه على الظلم) رواه الإمام أحمد، ومن المعلوم من الإسلام بالضرورة أيضًا أنه يفرض على أهله عداوة من يعتدي عليهم من الأجانب وقتالهم فقد صرَّح جميع الفقهاء بأن الجهاد يكون فرضًا عَيْنِيًّا إذا اعتدى العدو على المسلمين أو استولى على بعض بلادهم، وهذا دفع للظلم، فمن الجهل الفاضح أن يُحَرَّم عليهم، ويُسْتَدَلَّ على تحريمه بعصبية الجاهلية المنهي عنها في بعض الأحاديث كالذي كان بين الأوس والخزرج من الأنصار رضي الله عنهم، هذا مجمل الجواب عن الأسئلة الثلاثة الأولى.

وأما فكرة الوطنية العصرية فهي عبارة عن اتحاد أهل الوطن المختلفي الأديان وتعاونهم على الدفاع عن وطنهم المشترك وحفظ استقلاله، أو إعادته إن فقد، وعلى عمرانه، فهي لا

تظهر في جزائر إندونيسية كظهورها في مصر، ونظر الإسلام فيها أنه يوجب على المسلمين الدفاع عمن يدخل في حكمهم من غيرهم ومساواته بهم في الأحكام الشرعية العادلة، فكيف لا يجيز اشتراكهم معهم في الدفاع عن البلاد وحفظ استقلالها والعناية بعمرانها؟ وقد رفع الصحابة رضي الله عنهم الجزية عمن شاركهم من أهل الذمة في الحرب في خلافة عمر رضي الله عنه، كما بيَّنَّاه بالشواهد في الجزء العاشر من تفسير المنار.

وأما نوع الوطنية التي يجب أن يتحلى بها الشاب المسلم فهو أن يكون أسوة حسنة لأهل وطنه على اختلاف مللهم ونِحَلِهم ومشاركًا لهم في كل عمل مشروع لاستقلاله وترقيته بالعلم والفضيلة والقوة والثروة على قاعدة الشرع الإسلامي في تقديم الأقرب فالأقرب في الحقوق والواجبات، وأن لا يغفل في خدمته لوطنه وقومه عن كون الإسلام قد كرَّمَه ورفع قدره بجعله أخًا لمئات الملايين من المسلمين في العالم فهو عضو لجسم أكبر من قومه، ووطنه الشخصي جزء من وطنه الملي وإنه يجب عليه أن يتحرى جعل ترقي الجزء وسيلة لترقي الكل.

وأما الوحدة الإسلامية فهي تتحقق ببضع روابط بيَّنَّاها في كتابنا (الوحي المحمدي) وفي تفسيرنا ومنارنا، فراجعوها وراجعوا في الجزء الأول من تاريخ الأستاذ الإمام (ص٩١٧) رأيه في الوطنية والدين، وفي الجزء الثاني منه مقالاته في الجنسية وفي التعصب.

الدستور والحرية والدين الإسلامي[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في سواكن (السودان) : عبد القادر ملا قلندر البخاري.

حضرة الأستاذ المرشد السيد محمد رشيد رضا دام فضله..

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد؛ فقد ألجأني فهمي القاصر وذهني الفاتر لرفع هذه الأسئلة لجنابكم؛ ملتمسًا حلها وشرحها شرحًا وافيًا يفهمه الخاص والعام؛ لأن ظروف الأحوال تقتضي ذلك بالنسبة لما هو حاصل الآن في دار الخلافة الإسلامية صانها رب البرية وهي:

س١: ما هو الدستور وما حقيقته، وهل هو موافق للدين الإسلامي تمام الموافقة؟ وما الدليل عليه من الكتاب والسنة؟

(١) المنار ج١٢ (١٩٠٩) ص٦٠٦.

س٢: ما هي الحرية - القولية والفعلية - وما حقيقتها؟ وهل هي موافقة للشريعة الإسلامية؟ وما الدليل عليها شرعًا وعقلاً؟

وهل هي كما علق بأذهان العامة بأنها الفوضوية التامة التي لا رادع لها؛ كأن تذهب المرأة من بعلها وتفعل ما تشاء؛ وهو لا يقدر على منعها. ويذهب الولد خارجًا من طاعة الوالد، ولا يقدر على تأديبه ومنعه من ارتكاب المحظور، أم هي بخلاف ذلك؟

نرجو من حضرة الأستاذ إجابتنا على صفحات المنار الأغر في أول عدد منه لا زال خضم علمه زاخرًا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب:

الدستور والدين الإسلامي[1]

(**ج١**) تنقسم الحكومة في عرف أهل العصر إلى قسمين أصليين: حكومة مطلقة وتسمى شخصية واستبدادية، وحكومة مقيدة أو دستورية ويعبر عنها الترك والفرس بالمشروطة أي: المشروط فيها العمل بالدستور.

فالحكومة الشخصية المطلقة هي التي يكون فيها حق التشريع والتنفيذ للحاكم العام والرئيس الأكبر الذي يلقب بالملك أو السلطان أو غير ذلك من الألقاب، فهو الذي يضع لبلاده من القوانين ما يشاء متى شاء، وينسخ منها ما شاء متى شاء، غير مقيد برأي أحد ولا مكلفًا أن يستشير أحدًا، وهو الذي ينفذ الأحكام التي يحكم بها في بلاده بإرادته أي تنفذ باسمه، على أن له أن يوقف تنفيذ ما يشاء منها ويعفو عمن يشاء، سواء كان الحكم من نوع القانوني الوضعي أو من نوع الديني الشرعي فهو فوق الشريعة والقانون، لا تجوز محاكمته إذا خالفهما. ومثال هذه الحكومة ما كنا فيه قبل سنة وشهرين من حكم عبد الحميد، فقد كان بما له من السلطة المطلقة يمنع من الأحكام الشرعية ما يشاء؛ كمنعه شهادة التواتر والحكم بمقتضاها، والحكم بالحجر على المجانين، وتنفيذ أحكام الإعدام الشرعية وغير ذلك، كما كان يمنع من كتب الدين والعلم ما شاء، ويصادر منها ما شاء بمحض الهوى والوسواس.

فهذا النوع من الحكم يُحَرِّمُهُ الدين الإسلامي، بل تحكم الشريعة الإسلامية بكفر مستحله؛ لأن من استحل الحرام المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة؛ كإبطال الأحكام الشرعية، ومصادرة الناس في أموالهم ودمائهم كان مرتدًا.

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٦٠٧ - ٦١١.

وأما الحكومة الأخرى أي: المقيدة أو المشروطة أو الدستورية فهي التي يكون فيها الحاكم العام ومَن دونه مِن الحكام والعمال مقيدين كلهم بالدستور، والدستور عبارة عن شريعة البلاد وقوانينها التي يضعها أهل الرأي الذين تعهد إليهم الأمة ذلك بالتشاور بينهم؛ ليس للحاكم العام فيها أن يستبد بشيء، بل عليه أن يتقيد بالشريعة والقانون الذي رضيه وقرره أهل الشورى. فهذه الحكومة موافقة للدين الإسلامي في أساسها وأصلها؛ هذا لأن أحكام الإسلام قسمان: أحكام دينية جاء بها الوحي، وأحكام دنيوية جاء ببعضها الوحي؛ إرشادًا وتعليمًا، ووكل سائرها إلى أهل الشورى من أُولي المكانة والرأي الذين عبر عنهم القرآن العزيز بأولي الأمر، فهم الذين يضعون برأيهم واجتهادهم ما تحتاج إليه الأمة لإقامة المصالح ودرء المفاسد التي تختلف باختلاف الزمان والمكان. دليل ذلك قوله تعالى في المؤمنين: ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ ﴾ (الشورى: ٣٨) ، وقوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ ۗ ﴾ (النساء: ٨٣) وقد بينا معنى هاتين الآيتين أكثر من مرة، وليراجع السائل تفسير قوله تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ ﴾ (آل عمران: ١٥٩) - (ص ٧٢٦ م١١) وعلى هذا جرى النبي ﷺ في أمور الدنيا، والخلفاء الراشدون من بعده.

هذا هو معنى موافقة الدستور للشرع الإسلامي في أصله وأساسه بالإجمال، وأما التفصيل فهو موكول في دولتنا الآن إلى أولي الأمر الذي انتخبتهم الأمة لوضع القوانين التي يطلق على مجموعها لفظ (الدستور) ، فإذا كانت مسائل هذه القوانين مطابقة للنصوص الثابتة وللأصول والقواعد الشرعية المستنبطة منها: كالعدل ورفع المضار وجلب المنافع وغير ذلك من القواعد والأحكام، كان الدستور موافقًا للدين الإسلامي في جزئياته التفصيلية، وإن كان بعض تلك المسائل مخالفًا لها، يكون الدستور مخطئًا فيما خالف فيه كما أخطأ كثير من الفقهاء في بعض الأحكام في كتبهم وللأمة حينئذ أن تنبه مجلس نوابها على ذلك؛ ليتداركه إذا تبين له.

ويرد هاهنا اعتراضان يتحدث بهما الناس: أحدهما مستمد من التفسير وهو أن أولي الأمر الذين فوض كتاب الله تعالى إليهم استنباط الأحكام والقوانين يجب أن يكونوا من المسلمين، ومجلس النواب العثماني الذي يضع القوانين الدستورية مؤلف من المسلمين وغيرهم ، والجواب عن هذا أن استشارة المسلمين لغيرهم ومشاركتهم في الرأي غير ممنوعة، وقد تكون مطلوبة إذا كان ذلك من مصلحة الأمة؛ لأن المصلحة هي الأصل في جميع الأحكام الدنيوية، حتى قال بعض علمائنا: إنها تُقَدَّمُ على النص إذا عارضته كما نقلناه عن الطوخي

في المجلد التاسع (ص ٧٤٥) على أن المسلمين هم الأكثرون في مجلس الأمة المكون من المبعوثين والأعيان، وهم العارفون بمصالح الأمة ومنافعها، فلا ينفذ إلا ما قرروه.

والاعتراض الثاني مستمد من أصول الفقه؛ وهو أن الذين يستنبطون للمسلمين ما يحتاجون إليه من الأحكام غير المنصوصة في الكتاب والسنة؛ يجب أن يكونوا من أهل الاجتهاد الذين استوفوا شروطه التي ذكرها الأصوليون، وقد يجيب المشتغلون بالسياسة عن هذا؛ بأن الأحكام الشرعية المحضة لا يتعرض لها المجلس، بل هي لا تزال تؤخذ من كتب الفقه بالتقليد، وإنما يضع المجلس القوانين المتعلقة بأمور الدنيا؛ كجباية الأموال وطرق إنفاقها ونظام المحاكم وغيرها من مصالح الحكومة، وهي لا تحتاج إلى ما ذكروه من الشروط للمجتهد. ولكن هذا الجواب لا يقنع المتفقهة، فإنهم يقولون: إن جميع الأحكام المالية والسياسية والحربية والإدارية يجب أن تكون مستمدة من الشرع وموافقة له.

وإنني أجيب بجواب آخر؛ وهو أن ما ذكره الأصوليون من شروط المجتهدين ليست نصوصًا تَعَبَّدَنَا الله - تعالى - بها فيما أوحاه إلى نبيه، وإنما هي آراء لأولئك الأصوليين. وقد بينا الحق في ذلك، وما يجب من الإصلاح من الأمور الدينية والدنيوية بالتفصيل في مقالات محاورات المصلح والمقلد، فليرجع إليها السائل ومن شاء في المجلد الثالث والرابع من المنار، جمعت تلك المقالات في كتاب مستقل ثمنه خمسة قروش وأجرة البريد مضمونًا قرش ونصف.

ونقول هنا أيضًا: إن الله - تعالى - قد جعل لجماعة أولي الأمر من الأمة؛ أن يستنبطوا برأيهم واجتهادهم من الأحكام ما تمس حاجتها إليه وأطلق ذلك، فإن كان هنالك أدلة تدل على أنه يشترط فيهم ما قاله علماء أصول الفقه في المجتهدين، فلتكن تلك الشروط كالشروط التي اشترطوها في الخليفة، وفي القاضي من حيث إنه يجب تحصيلها، ويقدم من توفرت فيه على غيره، ولكن لا تتعطل الأحكام بفقدها. فكما أجازوا خلافة الخليفة من غير استيفاء جميع شروطه للضرورة، وأجازوا أن يكون القاضي غير مجتهد للضرورة، يجب أن يُجيزوا استنباط الأحكام المالية والسياسية والإدارية والقضائية لِمَن لم تتوفر فيهم شروط المجتهد لأجل الضرورة؛ إذ لا فرق بين هؤلاء المستشارين والمستنبطين وبين الحاكمين والمنفذين.

لا بد للأمة في كل وقت من الحكام، ولا بد أن يكون هؤلاء الحكام مقيدين بالشورى، ولا بد أن يكون أهل الشورى من أولي الرأي والمكانة؛ لتثق بهم الأمة، فعليها في كل زمن أن تختار أمثل أهله للقيام بذلك الركن الشرعي، فإن لم يوجد في زمن ما من هم متصفون

بصفات الكمال التي تدل عليها الدلائل الشرعية، فعلى الأمة مع اختيار الأمثل للضرورة أن تُعِدَّ أُناسًا منها بالتربية والتعليم للكمال المطلوب.

يقول حملة الفقه: إننا نستغني بما استنبطه المجتهدون السابقون عن استنباط أحكام جديدة، فيجب أن نعمل بما دُوِّنَ في كتب الحنفيةِ أو غيرهم من فقهاء المذاهب الأربعة، ولا نزيد على ذلك شيئًا، ويجيبهم الحكام وغيرهم من العارفين بحال العصر:

أولاً: إن ما دُوِّنَ ونُقِلَ عن الأئمة الأربعة، لم يكف الأمة في زمن ما؛ ولذلك زاد عليه أتباعهم غير المجتهدين أضعاف أضعافه، حتى صار العمل بكتب هؤلاء المقلدين، وفقد أكثر كتب الأئمة المجتهدين، وما عساه يوجد منها لا يقرأ ولا يفتي به ولا يرجع إليه. واتباع المقلد وتقليده باطل بحسب أصولكم، وأعذاركم عن ذلك غير مسموعة.

ثانيًا: إن الزمان قد تغير وتغير العرف الذي بني عليه كثير من الأحكام، وحدثت للدولة والأمة مصالح وحاجات كثيرة، لم تكن في زمن الأئمة ولا زمن مدوني الفقه المنسوب إلى أصولهم ومذاهبهم في الاستنباط، وصارت عرضة لمضار ومفاسد لم تكن في زمنهم فنعرف من كتبهم طرق درئها. فاضطررنا إلى أحكام تناسب حال زمننا، وإننا ما صرنا أضعف الأمم بعد أن كنا أقواها؛ إلا بعد جرينا في درء المفاسد وجلب المصالح في هذه الأزمنة الأخيرة بحسبها.

هذا، وإن أساس هذا الدستور هو أن تنتخب الأمة نوابًا عنها يكونون هم أصحاب الشأن في الأحكام التي تساس بها، فعليها أن تختار أمثلهم وأعلمهم بالشرع أحكامه ومقاصده، والرأي الراجح في مجلس الأمة للمسلمين كما قلنا آنفًا، فإذا قرروا ما يخالف الشرع القطعي ولم تستبدل الأمة بهم من يعود إليه كان الإثم عليها وعليهم، ولم يكن الدستور مانعًا لها ولهم من إقامة شرعهم. وأما في زمن الحكومة المطلقة فلم يكن لها أن نقول ولا أن تعمل، وإن ضاع دينها كله وضاعت دنياها معه.

وجملة القول: إن الأمة يمكنها بهذا الدستور أن تُحيي دينها ودنياها، فإن لم تفعل كان الإثم عليها. نعم.. إنها لا تستطيع ذلك إلا بالتدريج كما نشأ الإسلام وترقى بالتدريج. فكان شأنه إلى عهد صلح الحديبية سنة ست غير شأنه بعد فتح مكة سنة ثمان، فلا ينبغي أن ننسى هذا.

الحرية والدين الإسلامي[(١)]

(ج٢) الحرية تطلق على عدة معان بحسب العرف والاصطلاح، ولعل ما تسألون عنه هو ما قرره القانون الأساسي الذي هو أصل الدستور وأساسه في المادتين ٩ و١٠، والمراد منهما أنه ليس للحكومة - ولا لغيرها بالأولى - أن تعتدي على أحد لقول يقوله أو عمل يعمله، أو تكلفه شيئًا من ذلك إلا ما يعينه القانون؛ لحفظ الحقوق العامة والخاصة، فمَن كان في بلد حكومته دستورية يكون حرًّا غير مستعبد لحكومتها ولا لأصحاب النفوذ والجاه فيها، آمنًا على نفسه من الاعتداء؛ ما دام محافظًا على القانون الذي يحظر عليه الاعتداء في حريته على حرية غيره وحقوقه فحماية الناس من التعدي عليهم موافق للشريعة الإسلامية كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لعمرو بن العاص لما علم أن ولده ضرب غلامًا قبطيًّا: (منذ كم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا) فإذا أدخل معنى في الحرية ترك بعض الحدود أو التعزيرات المجمع عليها، كانت الحرية حينئذ غير شرعية بجميع جزئيات معناها، بل بعضها شرعي وبعضها غير شرعي وإن كان سلبيًّا، وليس في القانون الأساسي تصريح بذلك. ولكن قد يكون هذا النقص مما يقصر فيه مجلس الأمة عند وضع قانون الجزاء والذنب عليه، وللأمة أن تطالبه به.

أما ما علق بالأذهان من كون الحرية القانونية تبيح نشوز النساء عن رجالهن، وعقوق الأولاد لوالديهم فغير صحيح.

الهجرة وحكم مسلمي البوسنة فيها[(٢)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في البوسنة، إن السائل من المغالين في حب المنار وصاحبه، فهو يطرينا بالألقاب والنعوت التي نخجل من ذكرها؛ وإنما ننشرها عملاً بما جرينا عليه أخيرًا من نشر الأسئلة بنصوصها كما جرى عليه علماؤنا من قبل، إلا من أذن لنا بتصحيح بعض أغلاطه اللفظية، بعد السلام عليكم يا فضيلة الأستاذ الأكبر، والعلامة الفهامة الهمام الأوحد، حجة الإسلام، وإمام أهل الحق وفخر الأنام، العالم العامل، الفاضل الكامل المحقق، والبحر النحرير الفيلسوف الحكيم المدقق، الأديب اللبيب، وفريد العصر، ووحيد الدهر، سيدنا ومولانا ومرشدنا الشيخ: محمد رشيد رضا، عمره الله وحياه بأحسن الحياة.

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٦١١.

(٢) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٤١٠ - ٤١٥.

أقول: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ذي العظمة والكبرياء، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا وقرة أعيننا رسوله الداعي إلى سبيل الهدى سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين المهتدين بهداه، والذين اتبعوهم بإحسان إلى يوم الحشر والجزاء.

أما بعد: فقد أخبرني بعض المصاحبين بأن واحدًا من علماء الآستانة قد اتفق أن ألقى وعظًا في جامع بمدينة عندنا، فمن جملته أن قال فيه بوجوب الهجرة علينا، وعدم صحة النكاح ونحوه؛ بعدما ألحقت النمسا وضمت (ولاية البوسنة والهرسك) إلى أملاكها وملكها، وشدد أيضًا فقال بعدم صحة أركان الإسلام تحت حكومتها مطلق الصلاة، فالجمعة داخلة في ذلك، ونحو الصيام والحج والزكاة، فاضطرب منه أكثر من سمع ما قال اضطرابًا شديدًا؛ ظنًّا منهم بأن حقيقة الأمر كما قال.

فيا سيدي ومولاي وقرة عيني، ويا ناصر الحق والسنة، ويا قامع البدع الدينية الذليلة الشنيعة، ويا كاشف الغمة عن هذه الأمة المرحومة، ويا مقتدى الأمة، وقدوة الأئمة، ويا رحمة الله لهذه الأمة الحنيفية، أرجو من حضرتكم أن تتفضلوا بالجواب الواضح الشافي عن قول ذلك العالم، على نحو ما اهتديتم بالكتاب والسنة السنية، مع البراهين والأدلة الشرعية المرضية القوية، كما هو دأب جنابكم على صفحات المنار المنير، أدام الله ضياءه إلى يوم الحشر والقرار، وبارك في عمر سعادة صاحبه، وعامله نحو ما عامل المقربين من عباده المتقين، وجزاه نحو ما يجزي المحسنين من عباده المخلصين، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير، الداعي والمستدعي.

قارئ المنار المنير، وصديقكم المطيع الخالص، وصديق أصدقاء المنار المنير وصاحبه ومحبهم، وعدو عدوهم ومبغضهم، العبد الضعيف النحيف الحقير الفقير إلى رحمة ربه العلي القدير تارابار من طلبة المدرسة الفيضية بمدينة تراونيك (بوسنة).

الجواب:

لا شك أن ذلك التركي قد أخطأ في جملة ما قاله، والصواب أنه لا تجب الهجرة وجوبًا عينيًّا على من كان متمكنًا من إقامة دينه، آمنًا من الفتنة فيه، وهي الإكراه على تركه، أو المنع من إقامة شعائره والعمل به، وهو نحو مما قالته عائشة، ففي البخاري أنها سئلت عن الهجرة فقالت: لا هجرة اليوم، كان المؤمن يفر بدينه الى الله ورسوله؛ مخافة أن يفتن، فأما اليوم فقد أظهر الله الإسلام، والمؤمن يعبد ربه حيث شاء. والأصل في المسألة آية ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ (النساء: ٩٧) وستأتي، وفيها أحاديث وآراء للعلماء نذكر أهمها: فأصح

ما ورد فيها حديث ابن عباس عند أحمد والشيخين وأصحاب السنن الثلاثة عن النبي ﷺ أنه قال: (لا هجرة بعد الفتح، ولكن جهاد ونية، وإذا استنفرتم فانفروا) ، وروي مثله عن عائشة في الصحيحين، وروى أحمد والنسائي وابن ماجه والطبراني وغيرهم عن عبد الله بن السعدي أن النبي ﷺ قال: (لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو) ، وهو يوافق حديث ابن عباس في وجوب النفر على من استُنْفِرَ للجهاد الشرعي وترك وطنه لأجل ذلك، وهذا لا وجود له الآن.

وأما حديث جرير بن عبد الله عند أبي داود والترمذي: (أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين) وتعليله ذلك بقوله: (لا تتراءى ناراهما) ، فقد صحح البخاري وأبو حاتم – مخرجاه– وغيرهم إرساله إلى قيس بن أبي حازم، وفي الاحتجاج بالمراسيل الخلاف المعروف في الأصول، ورواه الطبراني موصولاً وهو لا ينطبق على أهل (بوسنة) ؛ لأنهم ليسوا بين أظهر المشركين، وقد كان للإسلام سياسة خاصة في مشركي العرب، وفي الباب حديث عن معاوية رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد أشرنا إليه في الجزء الماضي؛ وهو أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تنقطع الهجرة حتى تنقطع التوبة، ولا تنقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها) وهذا الحديث قال الخطابي: (إسناده فيه مقال) .

أما أقوال العلماء في أحكام هذه الأحاديث، فنذكر منها ما أورده الشوكاني في شرح المنتقى في الجمع بينها قال: وقد اختلف في الجمع بين أحاديث الباب، فقال الخطابي وغيره: كانت الهجرة فرضًا في أول الإسلام على من أسلم؛ لقلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع، فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين أفواجًا، فسقط فرض الهجرة إلى المدينة، وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو. انتهى قال الحافظ (ابن حجر) : وكانت الحكمة في وجوب الهجرة على من أسلم؛ ليسلم من أذى من يؤذيه من الكفار، فإنهم كانوا يعذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه، وفيهم نزلت ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ﴾ (النساء: ٩٧) الآية. وهذه الآية باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها، وقال الماوردي: إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر، فقد صارت البلد به دار إسلام، فالإقامة فيها أفضل من الرحلة عنها؛ لما يترجى من دخول غيره في الإسلام. ولا يخفى ما في هذا الرأي من المصادمة لأحاديث الباب القاضية بتحريم الإقامة في دار الكفر، وقال الخطابي أيضًا: إن الهجرة افترضت لما هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة إلى حضرته؛ للقتال معه وتعلم شرائع الدين، وقد أكد الله ذلك في عدة

آيات، حتى قطع الموالاة بين من هاجر ومن لم يهاجر، فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ﴾ (الأنفال: ٧٢) فلما فتحت مكة، ودخل الناس في الإسلام من جميع القبائل، انقطعت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب. وقال البغوي في شرح السنة: يحتمل الجمع بطريق أخرى، فقوله: (لا هجرة بعد الفتح) أي من مكة إلى المدينة، وقوله: (لا تنقطع) أي: من دار الكفر في حق من أسلم إلى دار الإسلام، قال: ويحتمل وجهًا آخر؛ وهو أن قوله: (لا هجرة) أي: إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان بنية عدم الرجوع إلى الوطن المهاجر منه إلا بإذن، فقوله: (لا تنقطع) أي: هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب ونحوهم، وقد أفصح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه الإسماعيلي بلفظ انقطعت الهجرة بعد الفتح إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار؛ أي: ما دام في الدنيا دار كفر، فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشي أن يفتن على دينه، ومفهومه أنه لو قدر أن لا يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تنقطع لانقطاع موجبها، وأطلق ابن التين أن الهجرة من مكة إلى المدينة كانت واجبة، وأن من أقام بمكة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة بغيرعذر كان كافرًا، قال الحافظ: وهو وإطلاق مردود. وقال ابن العربي: الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكانت فرضًا في عهد النبي ﷺ، واستمرت بعده لمن خاف على نفسه، والتي انقطعت أصلاً هي القصد إلى حيث كان. وقد حكى في البحر أن الهجرة عن دار الكفر واجبة إجماعًا حيث حمل على معصية فعل أو ترك أو طلبها الإمام بقوته لسلطانه، وقد ذهب جعفر بن مبشر وبعض الهادية إلى وجوب الهجرة عن دار الفسق؛ قياسًا على دار الكفر، وهو قياس مع الفارق، والحق عدم وجوبها من دار الفسق؛ لأنها دار إسلام، وإلحاق دار الإسلام بدار الكفر بمجرد وقوع المعاصي فيها على وجه الظهور ليس بمناسب لعلم الرواية ولا لعلم الدراية، وللفقهاء في تفاصيل الدور والأعذار المسوغة لترك الهجرة مباحث، ليس هذا محل بسطها.اهـ.

ما أورده الشوكاني وهو زبدة ما قيل في شرح الأحاديث من علمائه.

أقول: إنك تجدهم قد اختلفوا في كل وجه من وجوه المسألة إلا اثنين:

أحدهما: عدم التمكن من إقامة الدين بالفتنة؛ وهي حمل المسلم على الكفر أو مخالفة دينه في فعل أو ترك أو بالجهل.

وثانيهما: الجهاد الديني؛ أي: المتعلق بحماية دعوة الإسلام وأمن أهله على دينهم وحقيقتهم. ففي هاتين الحالتين تجب الهجرة بلا خلاف؛ أي: على من عجز عن إقامة دينه،

سواء كان واحدًا أو جمعًا، وعلى من احتيج إلى جهاده، وكان نفره مما يعزز المسلمين ويفيدهم في الدفاع المطلوب شرعًا، فأما هذا الوجه فمن البين الظاهر أنه لا يتحقق في أهل بوسنة الآن كما تقدم، وما أظن أن الوجه الأول متحقق فيهم أيضًا، وهم أعلم بأنفسهم.

ويدخل في باب الوجه الأول الهجرة إلى طلب العلم الواجب عند الحاجة إلى ذلك، فإن لم يهاجر من يتعلم ويعود ليعلم أثم جميع المسلمين الذين فقدوا هذا العلم في وطنهم، وكذلك الهجرة من المكان الذي فشا فيه الفسق والمجاهرة بالمنكرات، وصارت التربية على التقوى والصلاح متعذرة فيه، وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال: تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهارًا ولا يستقر فيها. واحتج بصنيع أبي الدرداء في خروجه من أرض معاوية حين أعلن بالربا، فأجاز بيع سقاية الذهب بأكثر من وزنها، رواه أهل الصحيح، وقال مالك في موضع آخر: إذا ظهر الباطل على الحق، كان الفساد في الأرض. وقال: لا تنبغي الإقامة في أرض يكون العمل فيها بغير الحق. اهـ

أقول: وإنما يكون هذا من الأفراد الذين يتعذر عليهم إزالة المنكر، فإن وجد جمع يقدر على إزالة المنكر، وجب عليه دون الهجرة. ومن قال: إنه لا يظهر له دخول هذا في الوجه الأول، قلنا: لك أن تعدّه وجهًا آخر وهو ظاهر. ولا حاجة إلى قياس الفسق على الكفر؛ ليصح ما ذكر من الهجرة من حيث يفشو الفسق ويتعذر الصلاح أو يتعسر إلى حيث الصلاح والخير.

وجملة القول أن المسلم يجب عليه أن يقوم بالحق والخير كما يرشده دينه، فإن عجز عن ذلك في بلاد، وجب أن يهاجر منها إلى حيث يقدر عليه، وإلا كان ظالمًا لنفسه، وقيل له يوم الحساب إذا اعتذر باستضعاف الكفار أو الفساق له ومنعه من العمل بدينه: ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجر فيها؟ أما ما زعمه ذلك الواعظ التركي؛ من عدم صحة النكاح وأركان الإسلام في بوسنة بعد إلحاقها بالنمسا، فهو باطل، لا يصدر مثله إلا من جاهل، ولولا إباحة ما حرم الله على المسلمين من التقليد لما كان لهذا الجاهل من سبيل لتشكيك أولئك المسلمين الذين سمعوا وعظه في عبادتهم وعقود زوجتهم؛ إذ الوعظ ببيان كتاب الله وسنة رسوله لا يأتي فيه شيء من هذه المزاعم والأباطيل، فمتى تستنير بصائر جماهير المسلمين ويعتصمون بحبل الله، حتى إذا حاول أن يعبث بدينهم عابث طالبوه بما عنده من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فإذا جاءهم بهديهما قبلوه، وإلا ردوا ما جاء به ورفضوه.

لا فرق في العبادة والنكاح بين المسلم في دار الكفر والمسلم في دار الإسلام، وإنما هنالك

أحكام تتعلق بالمعاملات السياسية والمدنية والحربية، وأدخل بعضهم في السياسية صلاة الجمعة ، ومن البديهي أن الهجرة لم تكن حتمًا لازمًا في زمن كزمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لنصره والأخذ عنه، ولما كان من اشتداد المشركين في إيذاء المسلمين قبل فتح مكة، ومع ذلك لم يرد في السنة من التشديد على من لم يهاجر شيء مما زعم هذا الجاهل، فقد روى أحمد ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم من حديث بريدة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (إذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال - أو خلال - فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم أنهم يكونوا كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم) ... إلخ.

وأما ما قالوه في دار الكفر ودار الإسلام فلا حاجة إلى بسطه هنا، وقد سبق لنا بحث فيه من قبل، فليراجعه من شاء.



الصحابة

الفتن بين الصحابة رضي الله عنهم[1]

السؤال:

أسئلة من الجزائر: جاءتنا الأسئلة الآتية من الجزائر وأحب مرسلها أن يرمز إلى اسمه بكلمة (غويشم) قال بعد الثناء والسلام:

إنني أحببت أن أشرب من بحر علومكم فهم مسألة الفتن الواقعة بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مع علمهم لا شك بأفضلية بعضهم على بعض وسبب قتل سيدنا عثمان - رضي الله عنه- وكيف نسلك طريق الاعتقاد في ذلك تفصيلاً وتحقيقًا وتعميقًا وتدقيقًا؟ ومرادنا من استمداد هذا المرغوب من حضرتكم الفخيمة لكونها نتيجة حضرة المغفور له مولانا الأستاذ الإمام الشيخ سيدنا محمد عبده رضي الله عنه فنحصل على بعض أفكاره في المسألة رحمه الله وأعزكم من بعده.

الجواب:

لا يمكن التفصيل والتحقيق المطلوب في هذه المسألة في جواب سؤال وإنما يكون ذلك في مصنف خاص بها، ولو ذكر ذاكر خلاصة وجيزة لمصنف وضعه أو هيأه لصعب التسليم بها على من لم يطلع اطلاعه ولم يقتنع بمآخذه لتلك الخلاصة وأحب لكم أن تقرءوا ما كتبه رفيق بك العظم في كتابه (أشهر مشاهير الإسلام) وتعملوا رأيكم في ذلك وتراجعوا فيه كتب

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٦٦٨ - ٦٧٠.

التاريخ حيث تجدون حاجة للمراجعة وما يشتبه عليكم بعد ذلك فراجعونا لنبين لكم رأينا فيه. على أننا نذكر هنا شيئًا وجيزًا ينير لكم طريق البحث.

أما علم الصحابة عليهم الرضوان بفضل بعضهم على بعض فهو على كونه ضروريًّا في الجملة وكونه على غير ما يظن الجمهور في التفصيل لا يستلزم عدم وقوع الخلاف فإن معاوية إذا كان يعلم أن عليًّا يفضله في العلم والتقوى فقد يعتقد أنه هو يفضل عليًّا في السياسة والإدارة وقول العلماء (يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل) معقول لا سبيل إلى إنكاره وهو مما لا يخفى على عاقل ويؤيده استدراك التلميذ على الأستاذ والمبتدئ على المنتهي في مسائل يكون هو المصيب فيها؛ ولأجل ذلك نبحث في كل ما قاله العلماء الراسخون وأئمة الفنون الواضعون رجاء أن نعلم ما لم يعلموا أو نصيب بعض الأغراض التي أخطئوا كما قال الإمام مالك رضي الله عنه: كل أحد يؤخذ من كلامه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر:

يشير إلى قبر النبي - ﷺ - ويريد بعموم كلامه الصحابة فمن دونهم من علماء التابعين وهو يعلم أن فيهم من لا يُعد ممن يفضله في فهم الشريعة والوقوف على أحكامها. إذا فهمت هذا فلا تعجب لاختلاف الصحابة يوم السقيفة ولا يوم اختيار أحد الستة الذين جعل عمر الأمر فيهم ولا لاختلاف علي ومعاوية فإن الصحابة لم يكونوا كالأشاعرة والماتريدية لهذا العهد مقلدين لشيوخهم بأن أفضلهم فلان ففلان إلخ ولا ممن يقول إن الأفضل يجب أن يكون هو الخليفة. على أن الأشاعرة وغيرهم يجوزون إمامة رجل مع وجود أفضل منه إذا كان المولَّى حائزًا الشروط التي لابد منها للإمامة.

ثم اعلم أن كبار الصحابة كانوا يعلمون من مجموع ما جاء في الكتاب العزيز عن الشورى ومن سنة النبي - ﷺ - في سياسته وأحكامه ومن جعله الخلافة في قريش أن شكل الحكومة الإسلامية يجب أن يكون وسطًا بين ما يسمى اليوم حكومة جمهورية وحكومة ملكية ووسطًا بين ما يسمى اليوم حكومة الأشراف وحكومة الأفراد، أعني أن الذي فهموه كان وسطًا حقيقيًّا بين ما ذكرت من غير ملاحظة هذه الأطراف وكونه وسطًا بينها. فلهذا لم يجعلوها في آل البيت خاصة بم إذ لو فعلوا ذلك لكانت من نوع حكومات الأشراف التي استعبدت الناس وجعلت الملك إلهًا معبودًا ولا نستبعد أنهم كانوا يفطنون لهذا الأمر لا سيما مع علمك بما أوتوه من نور البصيرة الذي أعشى شعاعه بصائر الفلاسفة والحكماء حتى هذا العهد، وقد رأيت أن هذا الأمر وقع بالفعل من الفاطميين عندما جعلوا الخلافة تراثًا فيهم لمكان نسبهم.

ومن هنا تعرف سبب تألب الناس على عثمان بعد أن قويت عصبية بني أمية باستكثاره من استعمالهم حتى خيف أن يتحول وضع الخلافة عن الشرع ويصير حكم أشراف يقوم

بالعصبية. وعثمان لم يكن يقصد هذا ولكن الحوادث مهدت له بما كان من لينه وحيائه وشره قومه وطمعهم فيه حتى أحس المسلمون بالخطر قبله وهو لا يرى قومه في جواز استعمالهم إلا كسائر الناس. فارجع بعد هذا إلى ما قلناه في تقريظ كتاب (أشهر مشاهير الإسلام) في الجزء الثالث عشر من منار هذه السنة.

وحسبك الآن هذه التنبيهات، وعليك بعد كثرة القراءة بمراجعتنا في المشكلات.

مَن أفضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ بالنص [١]

السؤال:

من الشيخ محمد بن عوض بن عبده، قال: إنه عرض ما يأتي من الأسئلة على كثير من العلماء والفضلاء فأجابوه بأن أرسلها إلى السيد محمد رشيد وهي هذه نذكرها ببعض تصرف حيث تكون عبارتها سقيمة:

مَن أفضل هذه الأمة بعد النبي ﷺ بالنص لا بالمزايا كالصلاة بالصحابة، وتسلسل الخلافة؟ وقال السائل: إنه يعرف وجه التفضيل بهذه المزايا منذ كان ابن عشر؟ ! .

الجواب:

لا يوجد نص قطعي في القرآن أو حديث متواتر يدل على أن فلانًا أفضل الناس بعد النبيين ، وإنما هناك أحاديث آحاد مشتركة ، ولا يصح منها شيء قطعي الدلالة فحديث أبي الدرداء مرفوعًا: (ما طلعت شمس ولا غربت على أحد بعد النبيين والمرسلين أفضل من أبي بكر) ضعيف أخرجه أبو نعيم في الحلية وفي فضائل الصحابة وابن النجار وكذا ابن عساكر بالمعنى ، وكذلك حديث علي والزبير عند ابن عساكر: (خير أمتي بعدي أبو بكر وعمر) وحديث جابر عند الخطيب: (علي خير البشر فمن أبى فقد كفر) قال: إنه حديث منكر ، وهناك أحاديث أخرى صحيحة أو حسنة الأسانيد لكنها ليست نصًا في التفضيل كحديث: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) قاله لعلي في صحيح مسلم وغيره في الصحيحين بلفظ آخر وهو بمعنى حديث: (أنت أخي في الدنيا والآخرة) رواه الترمذي والحاكم من حديث عمر. وكحديث: (لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب) رواه أحمد والترمذي عن عقبة بن عامر وغيرهما. وكل هذا من المزايا. وخير للمسلمين أن يفوضوا أمر التفضيل إلى الله تعالى ولا يبحثوا فيه.

---

(١) المنار ج ٩ (١٩٠٦) ص ٢١١.

خروج معاوية على عليّ[١]

السؤال:

ومنه: أفدنا عن معاوية بن أبي سفيان هل هو محق فيما ادعى به على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في طلب الخلافة أو مخطئ أو فاسق كما قال ابن حجر في الصواعق المحرقة أو عاص؟ ! . نرجو الجواب الشافي ولا نرضى بقولهم: المجتهد المصيب له أجران والمخطئ له أجرٍ واحد! .

الجواب:

إن سيرة معاوية تفيد بجملتها وتفصيلها أنه كان طالبًا للملك ومحبًّا للرياسة ، وإني لأعتقد أنه قد وثب على هذا الأمر مفتاتًا وأنه لم يكن له أن يحجم عن مبايعة علي بعد أن بايعه أولو الأمر أهل الحل والعقد ، وإن كان يعتقد أنه قادر على القيام بأعباء الأمة كما يقولون فما كل معتقد بأهليته لشيء يجوز له أن ينازع فيه ، وقد كان علي يعتقد أنه أحق بالخلافة ولما بايع الناس مَن قبله بايع لئلا يفرق كلمة المسلمين ويشق عصاهم ، ومعاوية لم يراع ذلك. وأنه هو الذي أحرج المسلمين حتى تفرقوا واقتتلوا وبه صارت الخلافة ملكًا عَضوضًا ، ثم إنه جعلها وراثة في قومه الذين حولوا أمر المسلمين عن القرآن بإضعاف الشورى بل بإبطالها واستبدال الاستبداد بها حتى قال قائلهم على المنبر: (مَن قال لي: اتق الله ضربت عنقه) ! بعد ما كان أبو بكر يقول على المنبر: (وليت عليكم ولست بخيركم فإذا استقمت فأعينوني وإذا زغت فقوِّموني) وكان عمر يقول: (مَن رأى منكم فيَّ اعوجاجًا فليقومه) ، وإنني على اعتقادي هذا لا أرى للمسلمين خيرًا في الطعن في الأشخاص والنبز بالألقاب واللعن والسباب، وإنما عليهم أن يبحثوا عن الحقائق ليعلموا من أين جاءهم البلاء فيسعوا في تلافيه مع الاتحاد والاعتصام والاقتداء بالسلف الصالح في حسن الأدب لا سيما مع الصحابة الكرام.[٢]

---

(١) المنارج ٩ (١٩٠٦) ص ٢٠١٢ – ٢١٣..

(٢) الذي عليه أهل السنة والجماعة هو محبة الصحابة والترضي عنهم والدعاء لهم والكف عما شجر بينهم ومعاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه من جملة الصحابة بل ومن خيارهم فهو خال المؤمنين وكاتب الوحي للنبي ﷺ . وقد بينت في كتابي: (آراء محمد رشيد رضا العقدية في أشراط الساعة الكبرى وآثاره الفكرية) ص ٩٤ أن من المآخذ التي على محمد رشيد رضا هي طعنه في معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما.

حكم لعن معاوية بن أبي سفيان[١]

السؤال:

من سنغافورة: سأل سائل من سنغافورة عن معاوية، هل ثبت موته على الإيمان، وهل يجوز لعنه. وقال: إن بعض السادة الحضارمة ألف كتابًا يثبت فيه جواز لعنه، وكيت وكيت ... إلخ، فطعن الناس فيه.

الجواب:

نقول: قد سأل بعض هؤلاء الحضارمة عن مسألة اللعن من قبل، فأجبنا بما نراه. وأما مسألة موته فهي مما يفوض إلى الله - تعالى - من جهه الباطن، ونحن لنا الظاهر؛ وهو أنه مات مسلمًا ودفن بين المسلمين ، وقد علمنا أن القوم مختلفون ومتعادون في ذلك، فنوصيهم بترك الكلام فيه؛ لأنه يخشى شره، ولا تُرجى منه فائدة، بخلاف تحقيق بَغْيه على علي - كرم الله وجهه - فتلك من أهم مسائل تاريخنا.

لعن معاوية والترضي عنه وفيه حكم اللعن مطلقًا[٢]

السؤال:

قال لي أحد العلماء: إن من يلعن معاوية أقل خطرًا ممن يترضى عنه، ولقصور علمي لم أحر جوابًا فهل هو مصيب فيما قال أم مخطئ؟ أفيدونا على صفحات المنار لا زلتم مؤيدين وبعين العناية ملحوظين.

الجواب:

هو مخطئ بلا شبهة، فالدعاء بالخير - ومنه الترضي - من البر إلا من قام عنده دليل قطعي على أن فلانًا مات كافرًا بالله، وأن الله غضبان عليه، وهذا لا يُعرف إلا بوحي من الله تعالى؛ لأن المعاصي والكفر في الحياة لا يدلان دلالة قطعية على أن صاحبيهما ماتا عليهما؛ لأن الخاتمة مجهولة بلا خلاف بين العلماء، ولا العقلاء، وأما اللعن فهو من السفه الذي لا ينبغي للمؤمن، وقد قال ﷺ: (ليس المؤمن بالسباب ولا بالطعان ولا اللعان) قال الحافظ العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: رواه الترمذي بإسناد صحيح من حديث ابن مسعود وقال: حسن غريب والحاكم وصححه، ورواه غيرهم من حديثه ومن حديث أبي هريرة مرفوعًا.

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٣٣٩.

(٢) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٦٢٥ - ٦٣١.

وروى الترمذي من حديث ابن عمر وحسنه (المؤمن لا يكون لعانًا) وروى مسلم في صحيحه من حديث أبي الدرداء أن النبي - ﷺ - قال: (إن اللعانين لا يكونون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة) وورد في حظر اللعن وذمه غير ذلك من الأحاديث، وقد جعل حجة الإسلام الغزالي اللعن على ثلاث مراتب بحسب الصفات المقتضية للعن الأولى أن يلعن الكافرين أو المبتدعين أو الفاسقين جملة، الثانية: أن يخص طائفة منهم كآكلي الربا من الفاسقين مثلاً، الثالثة: لعن شخص معين من هذه الأصناف.

ونذكر عبارته فيها، قال رحمه الله تعالى: الثالثة: اللعن للشخص المعين، وهذا فيه خطر كقولك زيد لعنه الله، وهو كافر أو فاسق أو مبتدع والتفصيل فيه أن كل شخص ثبت لعنته شرعًا؛ فتجوز لعنته كقولك فرعون لعنه الله وأبو جهل لعنه الله؛ لأنه قد ثبت أن هؤلاء ماتوا على الكفر، وعرف ذلك شرعًا، أما شخص بعينه في زماننا كقولك زيد لعنه الله، وهو يهودي مثلاً؛ فهذا فيه خطر؛ فإنه ربما يسلم فيموت مقربًا عند الله تعالى فكيف يحكم بكونه ملعونًا. فإن قلت يلعن لكونه كافرًا في الحال كما يقال للمسلم: رحمه الله، لكونه مسلمًا في الحال، وإن كان يتصور فيه أن يرتد فاعلم أن معنى قولنا رحمه الله أي ثبته على الإسلام الذي هو سبب الرحمة وعلى الطاعة، ولا يمكن أن يقال: ثبت الله الكافر على ما هو سبب اللعنة؛ فإن هذا سؤال للكفر، وهو في نفسه كفر، بل الجائز أن يقال: لعنه الله إن مات على الكفر ولا لعنه الله إن مات على الإسلام، وذلك غيب لا يدرى والمطلق متردد بين الجهتين ففيه خطر، وليس في ترك اللعن خطر. وإذا عرفت هذا في الكافر فهو في زيد الفاسق، أو زيد المبتدع أولى؛ فلعن الأعيان فيه خطر؛ لأن الأعيان تتقلب في الأحوال إلا من أعلم به رسول الله - ﷺ - فإنه يجوز أن يعلم من يموت على الكفر، ولذلك عين قومًا باللعن فكان يقول في دعائه على قريش: (اللهم عليك بأبي جهل بن هشام وعتبة بن ربيعة) وذكر جماعة قتلوا على الكفر ببدر حتى إن من لم تعلم عاقبته كان يلعنه، فنهي عنه إذ روي أنه كان يلعن الذين قتلوا أصحاب بئر معونة في قنوته شهرًا فنزل قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ (آل عمران: ١٢٨) يعني أنهم ربما يسلمون، فمن أين تعلم أنهم ملعونون؟ وكذلك من بان لنا موته على الكفر جاز لعنه، وجاز ذمه إن لم يكن فيه أذى على مسلم؛ فإن كان لم يجز، كما روي أن رسول الله - ﷺ - سأل أبا بكر - رضي الله عنه - عن قبر مر به وهو يريد الطائف فقال: هذا قبر رجل كان عاتيًا على الله ورسوله وهو سعيد بن العاص فغضب ابنه عمرو بن سعيد وقال: يا رسول الله هذا قبر رجل كان أطعم للطعام وأضرب للهام من أبي قحافة. فقال أبو بكر يكلمني هذا يا رسول الله بمثل هذا الكلام، فقال

ﷺ (اكفف عن أبي بكر) فانصرف ثم أقبل على أبي بكر فقال: (يا أبا بكر إذا ذكرتم الكفار فعمموا فإنكم إذا خصصتم غضب الأبناء للآباء)، الحديث رواه أبو داود في المراسيل من رواية علي بن ربيعة، فكف الناس عن ذلك. وشرب نعيمان الخمر فحُدَّ مرات في مجلس رسول الله - ﷺ- فقال بعض الصحابة: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به، فقال ﷺ: (لا تكن عونًا للشيطان على أخيك) وفي رواية (لا تقل هذا فإنه يحب الله ورسوله)، رواه بهذا السياق ابن عبد البر في الاستيعاب وهو عند أحمد والبخاري وغيرهم لم يسم فيه نعيمان، فنهاه عن ذلك وهذا يدل على أن لعنة فاسق بعينه غير جائزة، ففي الأشخاص خطر، فليجتنب ولا خطر في السكوت عن لعن إبليس مثلاً فضلاً عن غيره. فإن قيل هل يجوز لعن يزيد لأنه قاتل الحسين أو أمر به، قلنا: هذا لم يثبت أصلاً فلا يجوز أن يقال: إنه قتل أو أمر به ما لم يثبت فضلاً عن اللعنة؛ لأنه لا تجوز نسبة مسلم إلى كبيرة من غير تحقيق.

نعم يجوز أن يقال قتل ابن ملجم عليًا - رضي الله عنه - وقتل أبو لؤلؤة عمر - رضي الله عنه - فإن ذلك ثبت متواترًا، فلا يجوز أن يرمى مسلم بفسق وكفر من غير تحقيق. قال ﷺ: (لا يرمي رجل رجلاً بالكفر ولا يرميه بالفسق إلا ارتدت عليه إن لم يكن صاحبه كذلك)، الحديث رواه الشيخان والسياق للبخاري من حديث أبي ذر مع تقديم لفظ الفسق والحديث الذي بعده رواه الديلمي في مسند الفردوس بسند ضعيف، وقال ﷺ (ما شهد رجل على رجل بالكفر إلا باء به أحدهما إن كان كافرًا فهو كما قال، وإن لم يكن كافرًا فقد كفر بتكفيره إياه) وهذا معناه أن يكفره وهو يعلم أنه مسلم، فإن ظن أنه كافر ببدعة أو بغيرها كان مخطئًا لا كافرًا. وقال معاذ قال لي رسول الله - ﷺ-: (أنهاك أن تشتم مسلمًا أو تعصي إمامًا عادلاً)، رواه أبو نعيم في الحلية من حديث طويل، والتعرض للأموات أشد، قال مسروق: دخلت على عائشة - رضي الله عنها - فقالت: ما فعل فلان لعنه الله؟ قلت توفي قالت رحمه الله: قلت وكيف هذا، قالت: قال رسول الله - ﷺ -: (لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا)، الحديث رواه الشيخان والسياق للبخاري من حديث أبي ذر مع تقديم لفظ الفسق والحديث الذي بعده رواه الديلمي في مسند الفردوس بسند ضعيف ، وقال عليه السلام (لا تسبوا الأموات فتؤذوا به الأحياء)، رواه أحمد والبخاري والنسائي بدون ذكر قصة عائشة مع مسروق وهي عند ابن المبارك في الزهد والرقائق، وقال عليه السلام (أيها الناس احفظوني في أصحابي، وإخواني وأصهاري ولا تسبوهم أيها الناس إذا مات الميت فاذكروا منه خيرًا)، رواه أحمد والترمذي والطبراني من حديث المغيرة بن شعبة.

فإن قيل: فهل يجوز أن يقال: قاتل الحسين لعنه الله، أو الآمر بقتله لعنه الله؟ قلنا:

الصواب أن قاتل الحسين إن مات قبل التوبة لعنه الله؛ لأنه يحتمل أن يموت بعد التوبة، فإن وحشيًا قاتل حمزة عم رسول الله - ﷺ - قتله وهو كافر، ثم تاب عن الكفر، والقتل جميعًا، ولا يجوز أن يلعن، والقتل كبيرة، ولا يجوز أن تنتهي إلى رتبة الكفر؛ فإذا لم يقيد بالتوبة وأطلق كان فيه خطر.

وإنما أوردنا هذا لتهاون الناس باللعنة، إطلاق اللسان بها، والمؤمن ليس بلعان، فلا ينبغي أن يطلق اللسان باللعنة إلا على من مات على الكفر، أو على الأجناس المعروفين بأوصافهم دون الأشخاص المعينين، فالاشتغال بذكر الله أولى فإن لم يكن ففي السكوت سلامة. وقال مكي بن إبراهيم كنا عند ابن عون فذكروا بلال بن أبي بردة فجعلوا يلعنونه ويقعون فيه، وابن عون ساكت، فقالوا: يا ابن عون إنما نذكره لما ارتكبه منك، رواه الديلمي في مسند الفردوس ولبعض جمله شواهد في الصحاح كحديث أبي سعيد وأبي هريرة عند أحمد والشيخين (لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مدّ أحدهم ولا نَصِيفه) وحديث ابن عمر عند أبي داود والترمذي: (اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم) وغير ذلك، فقال: إنما هما كلمتان تخرجان من صحيفتي يوم القيامة لا إله إلا الله، ولعن الله فلانًا، فلأن يخرج من صحيفتي (لا إله إلا الله) أحب إلي من أن يخرج منها (لعن الله فلانًا) وقال رجل لرسول الله - ﷺ - أوصني فقال: (أوصيك أن لا تكون لعانًا)، ابن عون هو أبو عون عبد الله بن عون أحد أعلام السنة أدرك أنس بن مالك وروى له الجماعة وبلال بن أبي بردة هو ابن أبي موسى الأشعري كان أمير البصرة وقاضيها روى له الترمذي حديثًا واحدًا وكان قد آذى ابن عون ولذلك سبه القوم ولعنوه أمامه فلم يشايعهم بل أنكر عليهم، وقال ابن عمر: إن أبغض الناس إلى الله كل طعَّانٍ لعان. وقال بعضهم: (لعن المؤمن كعدل قتله) قال حماد بن زيد: لو قلت إنه مرفوع لم أبالِ، رواه أحمد والبخاري في التاريخ وغيرهما، وعن أبي قتادة قال: (كان يقال من لعن مؤمنًا فهو مثل أن يقتله) وقد نقل ذلك مرفوعًا إلى رسول الله - ﷺ -، أخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت، ويقرب من اللعن الدعاء على الإنسان بالشر، حتى الدعاء على الظالم كقول الإنسان مثلاً:

لا صحح الله جسمه، ولا سلمه الله، وما يجري مجراه فإن ذلك مذموم. وفي الخبر (إن المظلوم ليدعو على الظالم حتى يكافئه ثم يبقى للظالم عنده فضلة يوم القيامة) .ا. هـ ما كتبه الغزالي.

(المنار)

قد أوردت كل هذا؛ ليعلم القارئ أن السنة الرجيحة، والأحاديث الصحيحة وسيرة السلف الصالحين، وفقه أئمة الدين، كل ذلك ينهي المؤمن عن اللعن الذي يتساهل فيه أهل الأهواء من السفهاء، وما أحسن قول حجة الإسلام: (في لعن الأشخاص خطر، ولا خطر في السكوت عن لعن إبليس مثلاً فضلاً عن غيره) أي فإن الله تعالى - وإن لعنه- لم يكلفنا لعنه، وأكبر العبر للمؤمن فيما تقدم تأديب الله تعالى نبيه؛ إذ أنزل عليه حين طفق يلعن الذين قتلوا أصحاب بئر معونة ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَٰلِمُونَ ﴿١٢٨﴾﴾ (آل عمران: ١٢٨) وأصحاب بئر معونة سبعون رجلاً من القراء، بعثهم النبي ليعلموا الناس القرآن، فقتلهم عامر بن الطفيل وأصحابه. وروى أحمد والشيخان والترمذي والنسائي وابن جرير وغيرهم من حديث أنس أن الآية نزلت يوم أُحد حين كسر المشركون رباعية النبي - ﷺ - وشجوا وجهه، وفي حديث ابن عمر عند أحمد والبخاري والترمذي والنسائي وابن جرير أنه - ﷺ - قال يوم أحد (اللهم العن أبا سفيان، اللهم العن الحارث بن هشام، اللهم العن سهيل بن عمرو اللهم العن صفوان بن أمية) فنزلت الآية وهي على هذا أكبر عبرة وأعلى تهذيبًا.

هذا وإن السواد الأعظم من المسلمين يعدون سب معاوية ولعنه من الكبائر، ويرمون سابه بالرفض والابتداع، وإن السني من المسلمين ليعادي الشيعي على سب معاوية وأبي سفيان بل الخلفاء الثلاثة ويعادي الخارجي على سب عثمان وعليّ ما لا يعادي غيرهما على ترك فريضة من الفرائض، أو ارتكاب فاحشة من الفواحش، فهذا الطعن في عظماء الصحابة وحملة الدين الأولين لو كان جائزًا في نفسه لكفى في تحريمه ما يترتب عليه من زيادة التفريق بين أهل القبلة، وتمكين العداوة والبغضاء في قلوبهم حتى يكفر بعضهم بعضًا. لهذا لا أبالي أن أقول لو اطلع مطلع على الغيب فعلم أن معاوية مات على غير الإسلام لما جاز له أن يلعنه.

فما قاله ذلك الرجل للسائل مردود لا قيمة له وهو دالّ على أنه جاهل يفتي بغير علم بل بمحض الهوى.

(استدراك) علم مما تقدم عن الغزالي أنه لا يجوز لعن كافر، ولا فاسق حي، وأن هذا خطر لما يتضمن من الرضا بموته على كفره أو فسوقه، ولا لعن ميت؛ لأن الخاتمة مجهولة لا تعرف إلا بوحي من الله، وأن لعن الفساق والكفار عامة أو لعن صِنْف معين منهم في الجملة جائز، ولكنه غير محمود شرعًا، والأولى أن يستبدل الإنسان بذلك اللعن ذكر الله، أو الكلام في الخير. وأقول إن جواز لعن الصنف أو النوع بمعنى عدم تحريمه مقيد بما إذا لم يكن سبًّا لهم في وجوههم؛ لأن السب محرم في ذاته؛ لأنه بذاء مذموم وسبب للشحناء والعدوان،

وقد نهى الله تعالى عن سب معبودات المشركين، لئلا يسبوا معبود المؤمنين، فقال في سورة الأنعام: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨) ولا يخفى أن حرمة الكتابي أعظم من حرمة المشرك واتقاء تنفيره أهم، وأن إيذاءه إذا كان ذميًا أو معاهدًا أو مستأمنًا محرم بالإجماع، وأنه لا يصح أن يجعل لعن الفاسقين ذريعة إلى تنفيرهم عن فسقهم، كأن يحضر مجلس السكارى ويلعن شاربي الخمر على مسمع منهم؛ لأن الإرشاد يجب أن يكون بالمعروف واللين؛ هذا وإن لعن صنف من الكفار أو الفساق في حضرة أفراد من الصنف هو بمثابة لعن الأشخاص فهو معصيتان؛ لأنه سب علني من جهة، ولعن لأشخاص معينين من جهة أخرى.

فعليك أيها المؤمن أن تحفظ ما بين فكيك؛ فإنه (لا يكب الناس في النار على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم) كما ورد في الحديث الصحيح عند الترمذي وابن ماجه، ولا تغتر ببعض حملة العمائم، وسكنة الأثواب العباعب، إذا رأيتهم يلعنون الأحياء والأموات ويكفرون المسلمين، ويبرزون خروجهم عن هدى الدين في معرض الدفاع عن الدين، فأولئك ليس لهم حظ من هدى الإسلام، ولا من علم غير الثرثرة والتشدق في الكلام، وقد روى أحمد، من حديث أبي ثعلبة أن النبي - صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - قال: (إن أبغضكم إلي وأبعدكم مني مجلسًا الثرثارون المتفيهقون المتشدقون في الكلام) ومثله عند الترمذي من حديث جابر وله نظائر. ومن علامات هؤلاء السفهاء أن لهم في كل مجلس لسانًا ومع كل مخاطب وجهًا، فهم المنافقون، هنا يذمون، وهنالك يمدحون، وهم على الناس شر من المبتدعة، وأهل الأهواء الذين يلعنون أصحاب الرسول - ﷺ -؛ لأن هؤلاء يغتر بهم العوام ما يغترون بأولئك. وشرهم الحساد الذين ينفرون الناس عن الحكماء المصلحين، ويخوضون في أعراض العلماء العاملين ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌ ۚ وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ۝٩﴾ (النحل: ٩).



القوانين الوضعية

حكم استحلال حكم المَحاكم المُخالف للشرع والمانع من الحكم بالشرع[1]

السؤال:

ومنه: ما حكم المستحل لحكم المَحاكم المخالفة للشرع المنزَّل، وذلك كمحاكم مصر الأهلية، وهل من مانع من رجوع جميع محاكم الحكومات الإسلامية للحكم بالشريعة الحنيفية وإقامة الحدود خصوصًا الحكومة المصرية؟ وإذا لم تتمكن الحكومة المصرية مثلاً من إقامة الحدود وغيرها من الأحكام الشرعية المعطلة لأسباب ظاهرية أو وهمية، أفلا يمكنها وهي حكومة إسلامية رسميًّا أن تمنع ولو أربعة أمور فقط، وأن تعكس قضاياها في قوانينها من إيجاب إلى سلب؛ لأنها من أكبر أمهات فساد الأحوال وضياع الأموال في هذا القطر الإسلامي ألا وهي: (الزنا والربا والخمر والقمار) .

الجواب:

الأحكام الشرعية منها ما هو قطعي الثبوت والدلالة كالحدود الثابتة بنص القرآن، وفي معناها كل ما هو مُجمَع عليه معلوم من الدين بالضرورة فمن استحل حرامًا من هذا النوع كان كافرًا، ولا يعذر بجهله إلا من كان قريب عهد بالإسلام، أو نشأ بعيدًا عن المسلمين منفردًا عنهم.

وما كان غير قطعي لا يكفر مستحله إلا إذا ثبت عنده وكان غير متأول في استحلاله، وإنما يكفر جاحد هذا النوع بنحو استحلال حرامه؛ لأنه يكون مكذبًا للشرع رادًّا له، فمن

(١) المنار ج١٦ (١٩١٣) ص ٢٦١ – ٢٦٣.

استحل حكم المحكمة المخالف للشرع المنزل أي في القرآن يكفر إذا كانت الآية التي خالفها الحكم قطعية الدلالة، أي نصًّا لا يحتمل التأويل، ومثله ما إذا كانت دلالتها ظنيةً، وكان المستحل يعتقد أن ذلك هو المراد منها، وأما إذا اعتقد أن ما خالفه الحكم من ظاهرها ليس هو المراد منها فلا يكفر، فالكفر يناط بتكذيب القرآن أو استحلال مخالفته، فمن خالف غير مكذب ولا مستحل، ولو لما ترجح عنده أنه حكم الله من غير قطع - كان عاصيًا يجب عليه التوبة والعمل الصالح الذي يُرجى أن يكون كفارةً لذنبه، فإن أصر يخشى أن تحيط به خطيئته، ويرين عصيانه على قلبه فيكون من الخاطئين؛ وأما مخالفة الناس أو المحاكم لآراء الفقهاء الاجتهادية، فالأمر فيه أهون والعبرة باعتقاد المخالف، فإن كان يعتقد أنه من شرع الله كان عاصيًا.

وأما مسألة الحكم بالشرع فأئمة اليمن الزيدية لا يحكمون إلا بفقه الزيدية، وأهل نجد لا يحكمون إلا بفقه الحنابلة، ولكن ترْك الحكم بالشرع في الجنايات وبعض القضايا المدنية طرأ على البلاد الإسلامية التي قلدت المدنية الأوروبية، وإنما يسأل السائل عنها، وإذا أردنا أن نشرح جواب هذا السؤال شرحًا تامًّا لا يتم لنا ذلك إلا بتأليف كتاب يكون من أبوابه: استبداد ملوك المسلمين وأمرائهم بالأحكام وأسباب ذلك، وباب خضوع الأمة لأحكامهم، وأسبابه التي سهلت عليها قبول أحكامهم المخالفة للشرع، وباب فقه المسلمين ومآخذه، وكون الفقيه عند سلف المسلمين هو المجتهد، وأسباب ترك الاجتهاد، ومقتضاه: فقدُ الفقهاء العارفين بأحكام الشرع معرفةً صحيحةً، أي بالدليل، وسبب امتلاء كتب الفقه بالخلاف والاضطراب في تصحيح الأقوال المنقولة عن أئمة الفقهاء، وسبب جعل أقوالهم أصولاً للدين يستنبط منها المقلدون الذين ليسوا أهلاً للاستنباط، وسبب ما فيها من التشديد وسوء التأليف والتعقيد اللفظي والمعنوي، وغير ذلك من الأمور التي جعلت فهمها واستخراج الحكم الصحيح منها عسرًا.

وباب ما حدث للناس من شئون المعاش والاجتماع والفنون والأحوال والعادات والعرف التي ترتبت عليها قضايا كثيرة لا نص عليها في أصل الشريعة ولا تقبل الأمة ولا حكوماتها أن يكون فيها مجتهدون يضعون لها أحكامًا تتفق مع الأصول المقررة، وباب تغلب الإفرنج على المسلمين واستيلائهم على أكثر بلادهم استيلاءً رسميًّا تامًّا، ووضعهم الباقي تحت نفوذهم واضطرارهم حكامه إلى الخضوع لهم فيما يريدونه منهم، ثم ضعف العلم والدين في الحاكمين والمحكومين وافتتانهم بتقليد الإفرنج في قوانينهم. واستخراج الجواب من مجموع تلك الأبواب.

فإذا تأمل السائل عناوين هذه الأبواب ولمح بعض ما يدخل فيها من المسائل علم أن ترك الحكم بالشريعة له أسباب كثيرة، إثمها الأكبر على الملوك والأمراء والعلماء، وسببها الأكبر: جهل الأمة وتركها لحقوقها بغش رؤساء الدين والدنيا لها؛ ليتسنى لهم استخدامها واستغلالها، فمتى أرادت الأمة أن تحكم بشريعتها التي تؤمن بها حكمت بها دون غيرها؛ لأن إرادة الأمة لا ترد، ولكن متى تريد؟ إن من لا وجود له لا حياة له، ومن لا حياة له لا إرادة له، فالمسلمون الآن ليسوا أمة فنطالبهم بالأعمال الإرادية التي هي من شأن الأمم الحية، وإنما هم أفراد متفرقون ﴿تَحۡسَبُهُمۡ جَمِيعٗا وَقُلُوبُهُمۡ شَتَّىٰۚ﴾ (الحشر: ١٤) لهذا كنا نقول منذ أنشأنا المنار: إن الواجب قبل كل شيء هو تكوين الأمة.

بل أقول: إن حكم مَحاكم البلاد الإسلامية بالعقاب على الزنا والسكر والقمار وامتناعها من الحكم بالربا، لا يتوقف على جمع كلمة الأمة الإسلامية ومطالبتها بذلك بلسان القال والحال، بل يمكن بما هو دون ذلك، أما في البلاد العثمانية فلو طلب ذلك أكثر المبعوثين لكان قانونًا نافذًا، ولكن كان أكثر المبعوثين ممن لا يرى ذلك، والذنب على الأمة التي تنتخب من لا تثق بدينه، وأما في مصر فلو انتدب علماء مصر للمطالبة بذلك يتبعهم السواد الأعظم من المسلمين، ولا يبقى للحكومة مندوحة من إجابتهم متى قاموا يطالبونها مع علمائهم في كل مكان، ولكن النفوس ماتت فلا يتجرأ أحد على طلب شيء باسم الدين، نعم إن الحكومة المصرية لا تقدر على منع الأجانب من بيع الخمر وشرائها، ولا بغايا الأجانب من فتح مواخير الزنا ولا مصارفهم من الدين بالربا، ولا المحكمة المختلطة من الحكم به، ومن ذا الذي يطالبها بذلك، وهي تقصر في تنفيذ مواد القانون المصري التي وضعت للتشديد في أمور الفسق والقمار؛ لأن الكثيرين من رجال القانون يحبون التساهل في ذلك، بل الأمر أعظم من ذلك، وكأن السائل لا يعرف من أمر بلاده شيئًا وإلا فسؤاله على غير ظاهره.

وإذا أراد العبرة بمسألة من المسائل المتعلقة بصعوبة الفقه الإسلامي وجمود التقليد اللذين أشرنا إليهما فليقرأ الرسالة الآتية وتعليقنا عليها، ولو كان ممن يقرأ المنار من أول صدوره لما احتاج إلى السؤال عن مثل هذا فما من مسألة من المسائل التي يتوقف عليها فهم جواب هذا السؤال بالتفصيل إلا قد كتبنا فيها مرارًا، ولكن الناس اتخذوا رؤساء جهالاً مفسدين فصار السواد الأعظم من المسلمين في حيرة بين ألوف من دعاة الفتنة باسم المدنية أو الوطنية أو التقاليد الخرافية، وما عساه يوجد من داع إلى الهدى يُنفِّر الناسَ عنه المضلون بالكذب والبهتان، ويعارضونه بإغراء بعض المنافقينً بمثل دعوته كالذين اتخذوا مسجد الضرار، فالنتيجة لهذه المقدمات أنه لا طمع في الحكم بالشريعة إلا بتكوين أمة إسلامية تنصب لنفسها

حكومة إسلامية، وكم بيَّنا الوسيلة لهذا التكوين، وجاهدنا الذين لا يزالون يمزقون شمل المسلمين ويحاولون تكوين أمم منهم، جامعتها الوطن، أو لغة غير لغة الإسلام كأحداث الوطنية بمصر، والاتحاديين في المملكة العثمانية.

حكم الحكم بالقوانين الإنكليزية في الهند [1]

السؤال:

ومنه: أيجوز للمسلم المستخدّم عند الإنكليز الحكم بالقوانين الإنكليزية وفيها الحكم بغير ما أنزل الله؟

الجواب:

إن هذا السؤال يتضمن مسائل من أكبر مشكلات هذا العصر، كحكم المؤلفين للقوانين وواضعيها لحكوماتهم ، وحكم الحاكمين بها والفرق بين دار الحرب ودار الإسلام فيها. وإننا نرى كثيرين من المسلمين المتدينين يعتقدون أن قضاة المحاكم الأهلية الذين يحكمون بالقانون كفار أخذًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (المائدة: ٤٤) ويستلزم الحكمُ بتكفير القاضي الحاكم بالقانون تكفيرَ الأمراء والسلاطين الواضعين للقوانين ، فإنهم وإن لم يكونوا ألفوها بمعارِفهم فإنها وضعت بإذنهم، وهم الذين يولون الحكام ليحكموا بها، ويقول الحاكم من هؤلاء: أحكم باسم الأمير فلان لأنني نائب عنه بإذنه ، ويطلقون على الأمير لفظ (الشارع) .

أما ظاهر الآية فلم يقل به أحد من أئمة الفقه المشهورين، بل لم يقل به أحد قط، فإن ظاهرها يتناول من لم يحكم بما أنزل الله مطلقًا، سواء حكم بغير ما أنزل الله تعالى أم لا، وهذا لا يكفره أحد من المسلمين حتى الخوارج الذين يكفرون الفساق بالمعاصي ومنها الحكم بغير ما أنزل الله. واختلف أهل السنة في الآية، فذهب بعضهم إلى أنها خاصة باليهود وهو ما رواه سعيد بن منصور وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس قال: (إنما أنزل الله ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ (المائدة: ٤٤) ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ (المائدة: ٤٥) ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ (المائدة: ٤٧) في اليهود خاصة) .

وأخرج ابن جرير عن أبي صالح قال: (الثلاث الآيات التي في المائدة ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٥٧٧ – ٥٨٠.

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ (المائدة: ٤٤) ... إلخ، ليس في أهل الإسلام منها شيء هي في الكفار) وذهب بعضهم إلى أن الآية الأولى التي فيها الحكم بالكفر للمسلمين، والثانية التي فيها الحكم بالظلم لليهود ، والثالثة التي فيها الحكم بالفسق للنصارى ، وهو ظاهر السياق. وذهب آخرون إلى العموم فيها كلها ، ويؤيده قول حذيفة لمن قال: إنها كلها في بني إسرائيل: (نِعم الإخوة لكم بنو إسرائيل إن كان لكم كل حلوة ولهم كل مرة ، كلا والله لتسلكن سبيلهم قدّ الشراك) . رواه عبد الرزاق وابن جرير والحاكم وصححه ، وأولَ هذا الفريق الآية بتأويلين: فذهب بعضهم إلى أن الكفر هنا ورد بمعناه اللغوي للتغليظ لا معناه الشرعي الذي هو الخروج من الملة، واستدلوا بما رواه ابن المنذر والحاكم وصححه ، والبيهقي في السنن عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال في الكفر الواقع في إحدى الآيات الثلاث: (إنه ليس بالكفر الذي تذهبون إليه ، إنه ليس كفرًا ينقل عن المللة ، كفر دون كفر) .

وذهب بعضهم إلى أن الكفر مشروط بشرط معروف من القواعد العامة، وهو أن من لم يحكم بما أنزل الله منكرًا له أو راغبًا عنه لاعتقاده بأنه ظلم مع علمه بأنه حكم الله أو نحو ذلك مما لا يجامع الإيمان والإذعان. ولعمري إن الشبهة في الأمراء الواضعين للقوانين أشد ، والجواب عنهم أعسر، وهذا التأويل في حقهم لا يظهر، وإن العقل ليعسر عليه أن يتصور أن مؤمنًا مذعنًا لدين الله يعتقد أن كتابه يفرض عليه حكمًا، ثم هو يغيره باختياره، ويستبدل به حكمًا آخر بإرادته إعراضًا عنه، وتفضيلاً لغيره عليه، ويعتد مع ذلك بإيمانه وإسلامه. والظاهر أن الواجب على المسلمين في مثل هذه الحال مع مثل هذا الحاكم أن يلزموه بإبطال ما وضعه مخالفًا لحكم الله، ولا يكتفوا بعدم مساعدته عليه ومشايعته فيه ، فإن لم يقدروا فالدار لا تعتبر دار إسلام فيما يظهر، وللأحكام فيها حكم آخر، وهاهنا يجيء سؤال السائل، وقبل الجواب عنه لابد من ذكر مسألة يشتبه الصواب فيها على كثير من المسلمين وهي: إذا غلب العدوّ على بعض بلاد المسلمين وامتنعت عليهم الهجرة ، فهل الصواب أن يتركوا له جميع الأحكام، ولا يتولوا له عملاً أم لا؟ يظن بعض الناس أن العمل للكافر لا يحل بحال، والظاهر لنا أن المسلم الذي يعتقد أنه لا ينبغي أن يحكم المسلم إلا المسلم، وأن جميع الأحكام يجب أن تكون موافقة لشريعته وقائمة على أصولها العادلة ينبغي له أن يسعى في كل مكان بإقامة ما يستطيع إقامته من هذه الأحكام وأن يحول دون تحكم غير المسلمين بقدر الإمكان. وبهذا القصد يجوز له أو يجب عليه أن يقبل العمل في دار الحرب إلا إذا علم أن عمله يضر المسلمين ولا ينفعهم، بل يكون نفعه محصورًا في غيرهم ، ومعينًا للمتغلب على الإجهاز عليهم ، وإذا هو تولى لهم العمل وكلف بالحكم بقوانينهم فماذا يفعل وهو مأمور بأن بحكم بما أنزل الله؟

أقول: إن الأحكام المنزلة من الله تعالى منها ما يتعلق بالدين نفسه كأحكام العبادات وما في معناها كالنكاح والطلاق، وهي لا تحل مخالفتها بحال، ومنها ما يتعلق بأمر الدنيا كالعقوبات والحدود والمعاملات المدنية. والمنزل من الله تعالى في هذه قليل ، وأكثرها موكول إلى الاجتهاد ، وأهم المنزل وآكده الحدود في العقوبات ، وسائر العقوبات تعزير مفوض إلى اجتهاد الحاكم ، والربا في الأحكام المدنية.

وقد ورد في السنة النهي عن إقامة الحدود في أرض العدو، وأجاز بعض الأئمة الربا فيها بل مذهب أبي حنيفة أن جميع العقود الفاسدة جائزة في دار الحرب ، واستدل له بمناحبة (مراهنة) أبي بكر رضي الله عنه لأبيّ بن خلف على أن الروم يغلبون الفرس في بضع سنين، وإجازة النبي ﷺ ذلك ، وصرحوا بعدم إقامة الحدود فيها ، روي ذلك عن عمر وأبي الدرداء وحذيفة وغيرهم. وبه قال أبو حنيفة ، قال في أعلام الموقعين: (وقد نص أحمد وإسحاق بن راهويه والأوزاعي وغيرهم من علماء الإسلام على أن الحدود لا تقام في أرض العدوّ ، وذكرها أبو القاسم الخرقي في مختصره، فقال: لا يقام الحد على مسلم في أرض العدوّ، وقد أتي بسر بن أرطاة برجل من الغزاة قد سرق مجنة فقال: لولا أني سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تقطع الأيدي في الغزو) لقطعتك. رواه أبو داود وقال أبو محمد المقدسي: وهو إجماع الصحابة. روى سعيد بن منصور في سننه بإسناده عن الأحوص بن حكيم عن أبيه أن عمر كتب إلى الناس أن لا يجلدوا أمير جيش ولا سرية ولا رجلاً من المسلمين حدًّا وهو غازٍ حتى يقطع الدرب قافلاً لئلا تلحقه حمية الشيطان فيلحق بالكفار، وعن أبي الدرداء مثل ذلك ، ثم ذكر ترك سعد إقامة حد السكر على أبي محجن في وقعة القادسية ، وذكر أنه قد يحتج به من يقول: لا حد على مسلم في دار الحرب كما يقول أبو حنيفة، ولكنه علله تعليلاً آخر ليس هذا محل ذكره، وانظر تعليل عمر تجده يصح في بلاد الحرب.

فعلم مما تقدم أن الأحكام القضائية التي أنزلها الله تعالى قليلة جدًّا ، وقد علمت ما قيل في إقامتها في دار الحرب لاسيما عند الحنفية ، فإذا كانت الحدود لا تقام هناك ، فقد عادت أحكام العقوبات كلها إلى التعزير الذي يفوض إلى اجتهاد الحاكم.

والأحكام المدنية أولى بذلك لأنها اجتهادية أيضًا ، والنصوص القطعية فيها عن الشارع قليلة جدًّا ، وإذا رجعت الأحكام هناك إلى الرأي والاجتهاد في تحري العدل والمصلحة ، وأجزنا للمسلم أن يكون حاكمًا عند الحربي في بلاده لأجل مصلحة المسلمين؛ فالذي يظهر أنه لا بأس من الحكم بقانونه لأجل منفعة المسلمين ومصلحتهم ، فإن كان ذلك القانون ضارًّا بالمسلمين ظالمًا لهم فليس له أن يحكم به ولا أن يتولى العمل لواضعه إعانة له.

وجملة القول أن دار الحرب ليست محلاًّ لإقامة أحكام الإسلام ، ولذلك تجب الهجرة منها إلا لعذر أو مصلحة للمسلمين يؤمن معها من الفتنة في الدين. وعلى من أقام أن يخدم المسلمين بقدر طاقته ، ويقوي أحكام الإسلام بقدر استطاعته ، ولا وسيلة لتقوية نفوذ الإسلام وحفظ مصلحة المسلمين مثل تقلد أعمال الحكومة لا سيما إذا كانت الحكومة متساهلة قريبة من العدل بين جميع الأمم والملل كالحكومة الإنكليزية. والمعروف أن قوانين هذه الدولة أقرب إلى الشريعة الإسلامية من غيرها لأنها تفوض أكثر الأمور إلى اجتهاد القضاة ، فمن كان أهلاً للقضاء في الإسلام وتولى القضاء في الهند بصحة قصد وحسن نية يتيسر له أن يخدم المسلمين خدمة جليلة. وظاهر أن ترك أمثاله من أهل العلم والغيرة للقضاء وغيره من أعمال الحكومة تأثمًا من العمل بقوانينها يضيع على المسلمين معظم مصالحهم في دينهم ودنياهم ، وما نكب المسلمون في الهند ونحوها وتأخروا عن الوثنيين إلا بسبب الحرمان من أعمال الحكومة. ولنا العبرة في ذلك بما يجري عليه الأوربيون في بلاد المسلمين؛ إذ يتوسلون بكل وسيلة إلى تقلد الأحكام ، ومتى تقلدوها حافظوا على مصالح أبناء ملتهم وجنسهم حتى كان من أمرهم في بعض البلاد أن صاروا أصحاب السيادة الحقيقية فيها ، وصار حكامها الأولون آلات في أيديهم.

والظاهر مع هذا كله أن قبول المسلم للعمل في الحكومة الإنكليزية في الهند (ومثلها ما هو في معناها) وحكمه بقانونها، هو رخصة تدخل في قاعدة ارتكاب أخف الضررين، إن لم يكن عزيمة يقصد بها تأييد الإسلام وحفظ مصلحة المسلمين.

ذلك إن تعده من باب الضرورة التي نفذ بها حكم الإمام الذي فقد أكثر شروط الإمامة، والقاضي الذي فقد أهم شروط القضاء ، ونحو ذلك. فجميع حكام المسلمين في أرض الإسلام اليوم حكام ضرورة. وعلم مما تقدم أن من تقلد العمل للحربي لأجل أن يعيش براتبه فهو ليس من أهل هذه الرخصة فضلاً عن أن يكون من أصحاب العزيمة ، والله أعلم.



افتراء عقائد في عالم الغيب وحياة الرسول وجعله عقيدة وتكفير من لا يتبع مبتدعها فيها[1]

السؤال:

هل يجب على المؤمن أن يعتقد أن النبي ﷺ حي في قبره حياة دنيوية، وأنه يتمشى في الكون على ما يشاء وأن ذاته الشريفة تحضر في المجلس الذي تقرأ فيه قصة مولده ﷺ وبالأخص البرزنجي، وأن من لم يعتقد كل ذلك يخرج من دائرة الإسلام، ويفسخ نكاح زوجته ومأواه النار والعياذ بالله؟ وألتمس من حضرتكم فتوى يطمئن بها الخاطر وينشرح الصدر حجة لنا لا علينا ، ودمتم محفوظين بالعناية الإلهية آمين والسلام.

الجواب:

ليس لأحد من خلق الله أن يوجب على أحد من عباده عقيدة ليس فيها نص قطعي في كتاب الله أو سنة رسوله ، وأجمع عليها أهل الصدر الأول، فإن العقائد لا يقبل فيها دليل القياس عند من يقولون إنه حجة في الشرع دع من يرفضون الاحتجاج به مطلقًا ، أو فيما عدا المنصوص على علة الحكم فيه، وذلك لأنه عند المحتجين به دليل ظني خاص بالأحكام العملية ، والتحقيق أنه خاص فيما دون التعبديات منها، والله تعالى يقول: ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ﴾ (يونس: ٣٦) ، وأجمعوا على أن أمور الغيب تؤخذ من نصوص الشارع القطعية

ولا يقاس عليها ، ولا يحتاج فيها إلى القياس؛ لأنها من أصول الدين والله تعالى يقول:

---

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٦٦١-٦٦٢.

﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ (المائدة: ٣) فإذا تذكرت هذه القواعد القطعية علمت أن من أوجبوا على المؤمن أن يعتقد ما ذكر في السؤال ، وكفروه بعدم قبول زعمهم ضالون مضلون قد كذبوا على الله ورسوله وشرعه ، ويصدق عليهم قوله تعالى في أصول المحرمات والكفر: ﴿وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ١٦٩﴾ (البقرة: ١٦٩) وقوله: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ وَلَوۡلَا كَلِمَةُ ٱلۡفَصۡلِ لَقُضِيَ بَيۡنَهُمۡۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ٢١﴾ (الشورى: ٢١) ومكذبون لقوله عز وجل: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ (المائدة: ٣) ومخالفون لإجماع المسلمين، فهم أجدر بالكفر والخروج من الملة ممن يكفرونه بعدم تصديق بدعهم في المولد وقصة البرزنجي وغيره ، والواجب عليهم عند إعلامهم بذلك أن يتوبوا ويجددوا إسلامهم ، فإن التشريع الديني كفر صريح ، وصرح بعضهم أنه أشد من الشرك لأن ضرره متعد ، كما بيناه في تفسير سورة الأعراف تبعًا لغيرنا من العلماء، ومنه تكفير المسلمين الذين لا يقبلون بدعهم ، وأئمة أهل السنة لا يكفرون مسلمًا إلا بجحد ما هو مجمع عليه ومعلوم من الدين بالضرورة لأن غير المعلوم من الدين بالضرورة يعذر منكره بالجهل. قال صاحب عقيدة الجوهرة:

ومن لمعلومٍ ضرورةً جَحَدَ   من ديننا يقتل كفرًا ليس حد

فكيف يكفر المسلم بإنكار البدع ، وإنكارها واجب شرعًا؟ وقراءة قصة المولد بدعة ، ومن أشد فسادها اعتقاد هؤلاء المبتدعة ما ذكرتموه بشأنها، وهو كفر صريح ، وقصة البرزنجي وغيرها فيها مشتملة على أكاذيب أغنى الله خاتم رسله عنها بما مدحه به في كتابه ، وما هدى به من خلقه، وحياته بعد الموت من عالم الغيب ، من قال فيه قولاً من رأيه قياسًا على حياة الدنيا التي انقطعت بموته وإلا لم يكن ميتًا؛ فهو كاذب مفتر على الله تعالى ورسوله ﷺ ومنه ما ذكرتم في السؤال.

ومن عجيب أمر هؤلاء المبتدعة أنهم يخترعون عقائد للإسلام ليس لها أصل من كتاب ولا سنة ولا إجماع، ولم يقل بها أحد من الأئمة المجتهدين على أنه لو قال بها لردها المسلمون عليه. ثم إنهم يطعنون في كتب الإمام المجتهد شيخ الإسلام ابن تيمية لما افتراه عليه بعض المقلدين بزعمهم أنه خالف الإجماع في بعض مسائل الفروع يَعْنُونَ إجماع فقهائهم ، وهم يجهلون اختلاف الأئمة وعلماء الأصول في حجية هذا النوع من الإجماع وفي إمكانه أيضًا.

وأشهر المسائل التي زعموا أنه خالف فيها الإجماع مسألة الطلاق الثلاث بلفظ العدد مرة واحدة ، وسترى قيمة زعمهم في الفتوى التالية.

حكم الاحتفال بالمولد وهل يكفر من لم يحضره[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، من المخلص ، عبد السميع بن منصور الجاوي في (بتاوي - جاوه) .

إلى حضرة صاحب الفضيلة العلامة الإمام ومرجع العلماء الأعلام السيد محمد رشيد رضا حفظه الله آمين.

سلامًا واحترامًا، وبعد أرفع لفضيلتكم ما يأتي راجيًا التكرم بالإجابة عليه على صفحات المنار المنير، ولكم الفضل علينا والثواب من الله، وهو:

هل يجوز للإنسان حضور حفل مولد النبي ﷺ؟ وإذا لم يحضر هل يُعَدُّ كفرًا؟ ومن لم يقم أثناء قراءة المولد أي عند سماع قول: (مرحبًا بالنبي إلخ) هل يعد كافرًا أيضًا؟ لأن العلويين في جاوه عندنا يعقدون كل سنة حفلات كثيرة وفي أماكن متعددة، وأوقات مخصوصة، يذبحون لها الذبائح وتشد لها الرحال من أماكن بعيدة، ويلقنون الناس في أثناء الحفلات أن من لم يحضر المولد ومن لم يقم عند سماعه (مرحبًا) إلخ فهو كافر، وإذا سأله سائل هل هذا أمر من الله ورسوله؟ أجابوه بقولهم: أنت كافر، اسكت، لا تنازعنا في هذا؛ لأنا أحفاد النبي ﷺ، أفتونا مأجورين وأبقاكم الله عونًا للحق.

وقد عرفناكم سابقًا في كتاب أرسلناه لكم ببعض أعمال العلويين، وما يشيعونه ضدنا وضدكم وضد مناركم، ونحن نغار عليكم وعلى مناركم كما نغار على أنفسنا؛ لأن في جاوه حركة مباركة، ولا شك هي وليدة أفكاركم المتواترة في المنار، نرجوكم أن تشدوا أزرنا كما هو رجاؤنا فيكم والسلام.

الجواب:

سئل الحافظ ابن حجر عن الاحتفال بالمولد النبوي هل هو بدعة أم له أصل؟ فأجاب بقوله: أصل عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من السلف الصالح من القرون الثلاثة، ولكنها مع ذلك قد اشتملت على محاسن وضدها فمن جرَّد عمله في المحاسن وتجنب ضدها كان بدعة حسنة، ومن لا فلا.

وأقول: إن الحافظ رحمه الله تعالى حجة في النقل فقد كان أحفظ حفاظ السنة والآثار،

---

(١) المنار ج ٢٩ (١٩٢٨) ص ٦٦٤ - ٦٦٨

ولكنه لم يؤت ما أوتي الأئمة المجتهدون من قوة الاستنباط، فحسبنا من فتواه ما تعلق بالنقل وهو أن عمل المولد بدعة لم تنقل عن أحد من سلف الأمة الصالح من أهل القرون الثلاثة التي هي خير القرون بشهادة الصادق المصدوق صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ومن زعم بأنه يأتي في هذا الدين بخير مما جاء به رسوله الله ﷺ وجرى عليه ناقلو سنته بالعمل فقد زعم أنه ﷺ لم يُؤَدِّ رسالة ربه كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى، وقد أحسن صاحب عقيدة الجوهرة في قوله:

وكـــل خـيـر فـي اتـبـاع مـن سلف وكــل شــر فـي ابـتـداع مـن خلف

وأما قول الحافظ: إن من عمل فيه المحاسن وتجنب ضدها كان عمله بدعة حسنة، ومن لا فلا، ففيه نظر ويعني بالمحاسن قراءة القرآن وشيء من سيرة النبي ﷺ في بدء أمره من ولادته وتربيته وبعثته والصدقات، وهي مشروعة لا تعد من البدع، وإنما البدعة فيها جعل هذا الاجتماع المخصوص بالهيئة المخصوصة والوقت المخصوص، وجعله من قبيل شعائر الإسلام التي لا تثبت إلا بنص الشارع بحيث يظن العوام والجاهلون بالسنن أنه من أعمال القرب المطلوبة شرعًا، وهو بهذه القيود بدعة سيئة وجناية على دين الله تعالى وزيادة فيه تُعَدُّ من شرع ما لم يأذن به الله، ومن الافتراء على الله والقول في دينه بغير علم، فكيف إذا وصل الجهل بالناس إلى تكفير تاركه كأنه من قواعد العقائد المعلومة من الدين بالضرورة؟ أليس يُعَدُّ في هذه الحال وبين هؤلاء الجهال من أكبر كبائر البدع التي قد تقوم الأدلة على كونها من الكفر بشرطه فإن الزيادة في ضروريات الدين القطعية وشعائره كالنقص منها يخرجه عن كونه هو الدين الذي جاء به خاتم النبيين عن الله تعالى القائل فيه ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ (المائدة: ٣) فهو تشريع ظاهر مخالف لنص إكمال الدين وناقض له، ويقتضي أن مسلمي الصدر الأول كان دينهم ناقصًا أو كفارًا، وقد ورد أن أبا بكر وعمر وابن عباس (رضي الله عنهم) قد تركوا التضحية في عيد النحر؛ لئلا يظن الناس أنها واجبة كما ذكره الإمام الشاطبي في الاعتصام (ص٢٧٦ج٢) وغيره أفلا يجب بالأولى ترك حضور هذه الحفلات المولدية، وإن خلت من القبائح واشتملت على المحاسن؛ لئلا يظن العوام أنها من الفرائض التي يأثم فاعلها أو يكفر كما يقول بعض مبتدعة العلويين الجاهلين المذكورين في السؤال. فكيف إذا كانت مشتملة على بدع ومفاسد أخرى كالكذب على رسوله الله ﷺ في سيرته وأقواله وأفعاله كما هو المعهود في أكثر القصص المولدية التي اعتيد التغني بها في هذه الحفلات؟

وأما القيام عند ذكر وضع أمه له ﷺ وإنشاد بعض الشعر أو الأغاني في ذلك فهو

من جملة هذه البدع وقد صرَّح بذلك الفقيه ابن حجر المكي الشافعي الذي يعتمد هؤلاء العلويون على كتبه في دينهم، فقال عند ذكر الإنكار على من يقوم عند قراءة ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ (النحل: ١) لما ورد في ذلك بسبب قد زال ما نصه: ونظير ذلك فعل كثير عند ذكر مولده ﷺ ووضع أمه له من القيام، وهو أيضًا بدعة لم يرد فيه شيء على أن العوام إنما يفعلون ذلك تعظيمًا له ﷺ فالعوام معذورون لذلك بخلاف الخواص. ١هـ من الفتاوى الحديثية ص٦٠.

وإنما يصح قول الحافظ ابن حجر في كون حفلة المولد بدعة حسنة بشرط خلوها من المساوئ والمعاصي المعتادة فيها إذا كان القائمون بها لا يعدونها من القرب الثابتة في الشرع بحيث يكفر تاركها أو يأثم أو يُعَدُّ مرتكبًا للكراهة الشرعية، فإن البدعة التي تعتريها الأحكام الخمسة، ويقال: إن منها حسنة وسيئة هي البدع في العادات، وأما البدع في الدين فلا تكون إلا سيئة كما صرَّح به المحققون، وذكر ذلك الفقيه ابن حجر الهيتمي المكي في موضوعين من الفتاوى الحديثية، وقد سبق تحقيق هذا البحث في مقدمة كتابنا (ذكرى المولد النبوي) فلا نطيل فيه هنا فمن شاء التفصيل فليراجعه، ومن عنده المجلد الثامن عشر من المنار يجد هذه المقدمة فيه ﷺ.

وأما ادعاء هؤلاء العلويين الجاهلين بأنه يجب الأخذ بقولهم هذا كفر وهذا إيمان، ومن فعل كذا فقد كفر، وتعليلهم ذلك بأنهم أحفاد الرسول ﷺ فهو أقبح الجهل بحقيقة هذا الدين، وصاحبه أدنى إلى الكفر من تارك حضور بدعة المولد، لأنه ادعاء لحق التشريع في العقائد والعبادات لكل من هو علوي فاطمي، ولم يقل بهذا أحد من المسلمين حتى غلاة الشيعة الذين يقولون بعصمة بعض أئمة آل البيت لا كلهم فكيف بجهلة عوامهم فإنهم إنما يقولون بعصمتهم من الكذب في نقل نصوص الدين ومن المعاصي إلخ، ولكن لم نر لأحد منهم دعوى مثل هذا للأئمة فضلاً عن هؤلاء العوام الجاهلين بضروريات الدين، ولو جعل لكل فاطمي أو لبعضهم هذا الحق في التشريع لزال هذا الدين من الوجود إن وجد من يقبله ويدين به.

وقد نشرنا رسالة أخينا السائل التي أشار إليها في الجزء الماضي مع التعليق عليها بما نرى أنه نصيحة لإخواننا العلويين المضطربين الذين يظنون أنهم يحافظون على ما بقي لهم من الجاه عند عوام المسلمين ويستردون ما فقدوا منه بالغلو في آبائهم وأجدادهم ونشر الخرافات والبدع التي ابتدعها غلاة الروافض وغيرهم، وهو مخطئون في هذا الظن وآثمون، ولو عرفوا حقيقة حال زمانهم لأيقنوا بأنهم يهدمون بهذا الغلو والابتداع ما بقي لهم من ذلك،

ومن عقلائهم وأهل الخير فيهم من يعلم هذا علم اليقين فعسى أن يكثروا ويكون لهم الرأي الراجح في هداية الغلاة المغرورين.

وأما صاحب المنار فلا يبالي ما ينشرون من الطعن فيه والافتراء عليه؛ لأنه يعمل عمله ويبذل نصحه للمسلمين ابتغاء مرضاة الله تعالى فسواء عنده أمدحوا أم ذموا، ولو كان عمله للمال أو الجاه لداراهم أو لسكت عنهم ابتغاء كثرة الكسب أو زيادة الجاه عند من يقبل كلامهم من الجاهلين، وكذلك يجب أن يكون رجال جمعية الإرشاد.

وقد ظهرت في هذه الآونة دعاية جديدة للرفض وهدم السنة من بعض علماء الشيعة في سورية وكل واحد من دعاتها ينوه بما اشتهر من غلو بعض علوية الحضارمة في علي عليه السلام والرضوان، ولكن هؤلاء العلويين على نزعة الرفض عندهم لا يزال يتلقون دينهم من كتب الشافعية، وسيُقْضَى على غلاة الرفض في سورية قبل أن يقدروا على تحويل علويي حضرموت وجاوه إلى دعهم، فطبع هذا العصر لا يهضم الغلو في عباد الله المكرمين، ولا الخرافات والدَّجَل لصدورها عن العلويين، بل كان هذا الغلو هو سبب وجود النواصب بمقتضى سنة الله في الخلق، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

حكم فتاة تدعو إلى مخالفة القرآن وتنكر بعض أحكامه [1]

السؤال:

من حضرة صاحب الإمضاء ، المخلص، سيد إبراهيم محجوب، سكرتير مدرسة المعلمين بطنطا في طنطا (ورد في العام الماضي).

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد رشيد رضا صاحب المنار.

أُحيي فضيلتكم وبعد: دفاعكم عن الدين الإسلامي شجعني على سؤالي هذا وردكم على منتقديه يبشر بنشر جوابه إما على صفحات الجرائد أو في مجلة المنار ما رأي فضيلتكم في آنسة مسلمة تحرض النساء المسلمات على خروجهن عاريات الوجوه يسرن في الطرقات والأسواق أمام غير المحارم وتحثهن على التبرج والزينة لغير أزواجهن وآبائهن ... إلخ، وما ورد في آية النور التي أولها ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ ... إلخ ﴾ (النور: ٣١) وتقول الآنسة المشار إليها:

(١) المنار ج٢٧ (١٩٢٦) ص ٤٢٥ - ٤٢٦.

إن الشرع الإسلامي مُجحف بحقوق المرأة خصوصًا في مسألة الميراث وتبيح لنفسها شرعًا جديدًا ملائمًا لرأيها تنادي فيه بتسوية المرأة بالرجل في الميراث؟

أفيدونا يا صاحب الفضيلة على صفحات الجرائد أو في مجلة المنار وإني لا أضن على فضيلتكم بنشر نفس سؤالي قبل الجواب.

وتفضلوا يا صاحب الفضيلة بقبول عظيم إجلال.

الجواب:

رأيي، بل حكم الله في الآنسة المسئول عنها والموصوفة بأنها مسلمة أنها غير مسلمة، فإن المسلمة هي المؤمنة المذعنة قلبًا وقالبًا لكل ما جاء به خاتم النبيين محمد صلوات الله وسلامه عليه من أمر الدين، وإذا جاز أن يعصي المسلم ربه بعمل من الأعمال، لا يلبث أن يندم ويتوب منه فلا يجوز عقلاً أن يصدر من مسلم إسناد الظلم والاجحاف إلى كتاب الله تعالى وتشريع ما يخالف نصًّا قطعيًّا فيه وهو يعلم أنه فيه كمسألة الإرث المذكورة في السؤال، فإذا كانت هذه الآنسة ولدت من أبوين مسلمين ونشأت بين المسلمين ثم طرأت عليها هذه الضلالات، فالحكم فيها أنها قد ارتدت عن الإسلام قطعًا بإجماع المسلمين، وأنه لا يحل لمسلم أن يتزوج بها ولا ترث أبويها ولا غيرهم من ذوي القربى المسلمين ولا يرثونها.

هذا حكم الإسلام القطعي، وسيقول الملاحدة من أمثالها: إن ما قالته من جور أحكام القرآن في تفضيل الذكر على الأنثى في الإرث واستحسان إبطالها رأي من الآراء لا ينافي الإسلام ولا يقتضي الكفر به كما قالوا في كتاب الشيخ علي عبد الرازق وغيره، وهذا الإسلام الجغرافي الذي يذكرونه هو غير إسلام القرآن والسنة، وقد وصفهم في هذه الأيام واحد منهم بأنهم يوَدّون وجود اختراع جديد ينسف به بيت الله تعالى الذي فرض علينا استقباله والحج إليه وهدم مكة كلها من حوله؛ لأنه وجد في الحجاز من أهان الوثن الذي يسمى بالمحمل المصري، ويدعي صاحب هذا القول أنه مسلم وأن صاحب المنار لو ناظره في الإسلام لرجع خاسرًا صفقته ولم يربح شيئًا، فهذه الآنسة تعد عند هؤلاء من خيار المسلمين.

ذلك بأن الدين عند هؤلاء الناس لقب وراثي سياسي وضرب من روابط الجنسية، وإن دين كل قوم ما هم عليه، فبدعة المحمل وبدعة الموالد وعبادة القبور وبدع الأكل والشرب والفسق في المقابر تعد عندهم من ديانة المصريين، ومن يخالفهم فيها كأهل نجد يعد مخالفًا لهم في الدين، ويقترح بعضهم قتاله؛ لأنه مخالف لدين المصريين.

والأمر العجيب أن الملاحدة الذين يقدحون في الإسلام بزعمهم أنه دين خرافات كغيره من الأديان الشركية يتعصبون في هذه الأيام للخرافات التي فشت في عوام المصريين باسم الوطنية، ويطعنون في الوهابية التي تنكر هذه الخرافات وتزيل منكراتها التي ثبت أنها مخالفة لنصوص الإسلام القطعية.

المراد بالطعن في الدين وكون مخالفة القرآن كفرًا[1]

السؤال:

لصاحب الإمضاء - القسيس ألفريد نيلسن الدانيمركي - في دمشق الشام، بنصه على غلطه في عبارته. لجناب الفاضل صاحب مجلة المنار الأستاذ رشيد رضا المحترم.

قد وصلني جزء المنار الخامس ، فقرأت فيه قرار النيابة العامة عن كتاب الدكتور طه حسين، وما علقه المنار عليه ، وإذ لم أتيسر للحصول على نسخة من الكتاب المذكور ، حيث منعته الحكومة؛ لم أقرأ منه إلا ما طبعته جريدة الميزان في دمشق، ولكني مع ذلك سأوجه لكم الكلمات التالية فيها سؤالان ، أرجو إجابتكم إياهما في المنار.

ولربما تتعجبون من ذلك كما تعجبتم مرة من قبل عند ما سألتكم بعض الأسئلة ، فجاوبتم عليها في المنار، ولا بد أن سبب تعجبكم هو الفكر الغارس فيكم أنه من واجبات المبشر المسيحي أن يطعن في الإسلام، ولكني أتأمل أن المستقبل سيزيل هذا الفكر عنكم وعن بقية المسلمين ، فيدرك الجميع أن المسيحي لا يبشر بالمسيح بين المسلمين إلا لاعتقاده بوجود بشارة في ديانته المسيحية ليس لها وجود في الإسلام ، ولا يمكن وجودها فيه ، مع كل ما يحتويه القرآن من الأوامر والنواهي المفيدة ، حيث يرفض الاعتقاد بموت المسيح على الصليب ، وقيامته من بين الأموات.

وذلك ليس فقط اعتقاد بولس كما يقال ، ولكنه يظهر بكل وضوح من سفر أعمال الرسل، ومن رسائل بطرس ويوحنا أن موت المسيح وقيامته هما محور تعليم الرسل، فأساس الديانة المسيحية منذ الأول، ولكن ليس قصدي هنا أن أطيل الكلام في هذا الموضوع؛ بل أتقدم إلى السؤالين الناتجين عن قراءتي جزء المنار الخامس.

وأولهما: ما هو معني الطعن في الدين؟ إنه ليس من أمري ، ولا من مقدرتي أن أحكم فيما إذا كانت استنتاجات الدكتور طه حسين ثابتة أم لا علميًا، ولكنه - بحسب ما يفهم

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٥٧٨ - ٥٨٠.

من كتابه – وصل إليها عن مبادئه العلمية، دون غاية أخرى ، فهل يجوز تسميتها طعنًا في الدين؟ أليس معنى الطعن نوعًا من الاستهزاء والاحتقار؟ أما إذا كان طعنًا كل ما يقال عن ديانة خلاف عقائدها؛ فكيف نتجنب عنه في بلاد يسكنها المسلم بجانب المسيحي واليهودي ، وكل منهم لا يعتقد بعقائد الآخر ، بل يرفضها؟ أفيكون كل ما يقولونه عن دين بعضهم لبعض طعنًا ، وهم يتكلمون به عن ضمير صالح وإن كانت أدلتهم غير مقبولة وغير مسلم بها عند الخصم؟ أما الطعن إذا كان بمعنى الاستهزاء والاحتقار؛ فيمكن التجنب عنه؛ بل هو واجب.

وسؤالي الثاني هو هذا: إذا وصل مسلم في أبحاثه العلمية إلى نتيجة تخالف شيئًا من تعاليم القرآن أو من العقائد الإسلامية ، فهل يحسب لذلك كافرًا أو طاعنًا في الدين ، ولو كان لم يزل يعتبر نفسه مسلمًا في الأمور الدينية والأدبية؟ وهذا السؤال يهمني جدًّا جوابه؛ لأنني بصفتي مبشرًا مسيحيًا ، لا أريد أن أقول عن مبادئ الإسلام ، ولا أن أفتكر عنها غير ما هو مُسَلَّم به من أهله، ولا يبعد عني الفكر أن المسلمين المتنورين بعد مدة وجيزة سيغيرون اعتقادهم في القرآن ، فيميزون فيه بين الأمور الدينية والأدبية من جهة ، وبين الأمور التاريخية والعلمية من جهة أخرى، كما صار أيضًا بين المسيحيين؛ لأن كثيرين من المسيحيين اليوم يختلفون عن مسيحيي القرن الثامن عشر في أفكارهم عن عصمة الكتاب المقدس ، مع أنهم لم يزالوا يشاركونهم بالإيمان بالمسيح كمخلص العالم ، والوسيط الوحيد بين الله والناس.

ويوجد بعض الدلائل لحدوث تغيير كهذا في العالم الإسلامي ، كالذي يعمله الأتراك اليوم ، أو كالذي نجده في بعض المجلات الإسلامية العصرية كمجلة Revue Islamic حيث يقال في العدد الأخير إن قصة آدم لربما مجازية ، ولا واقعة تاريخية.

قد باحثت في هذه الأمور بعض المسلمين الأتقياء المتفكرين من الذين لا يرفضون البحث مع مبشر مسيحي ، ولكني للتخلص من المشاكل العلمية في القرآن لم أجد عندهم غير فكر التأويل؛ لأنهم لا يريدون أن يسلموا بوجود غلطة واحدة في القرآن من أي نوع كان، وإلى الآن لم أجد أحدًا يعرف بإمكان بقاء المسلم مسلمًا تقيًا إذا أوصلته دروسه العلمية إلى نتيجة تخالف نص القرآن ، كمسألة وجود إبراهيم أو عدم وجوده التاريخي.

قد يكون للمنار أسباب أخرى لتسمية الدكتور طه حسين بكافر ، ولكن سؤالي هو هذا فقط: إذا قال عالم مسلم بعد دروس علمية بعدم وجود إبراهيم التاريخي ، فهل بطل إسلامه؟

أم بصورة أخرى: هل يجب على المسلم أن يعتبر كل ما يقال في القرآن من الأمور التاريخية والطبيعية أساسًا متينًا ، لا يجوز له أن يخالفه بشيء؟ ودمتم.

الجواب:

ما ذكرتم في مقدمة السؤال من توقع تعجبي من سؤالكم؛ فخطأ، وما قلتم في الدفاع عن المبشرين ، وتبرئتهم من الطعن في الإسلام ، فقد طعن فيه بعضهم بالمعنى الذي به فسرتم الطعن، وكذلك قولكم: إن المسيحي لا يبشر بالمسيح بين المسلمين إلا لاعتقاده.... فقد عرفنا من بعض المبشرين أنهم كانوا مستأجرين للتبشير ، فلما وجدوا رزقًا من طريق آخر؛ تركوه البتة، وقولكم فيها: إن كتاب أعمال الرسل ورسائل بطرس ويوحنا تثبت موت المسيح وقيامته، لا يقوم حجة على المسلمين؛ لعدم ثبوت هذه الرسائل عندهم ، وأنتم لا يمكنكم إثباتها بالتواتر إلى مؤلفيها ، كما علم مما كتبه علماء أوربة المحققون في تاريخها.

أما الجواب عن السؤال الأول وهو: ما معنى الطعن في الدين؟ فهو أن الطعن في أصل اللغة قد وضع لمعناه الحسي المعروف وهو الطعن بالرمح أو الحربة ثم أطلق على الذم والهجو والتكذيب والتحقير القولي الذي يؤذي المطعون فيه إيذاء نفسيًّا ، كما يؤذيه الطعن بالرمح أو الحربة إيذاء بدنيًّا، وما كتبه طه حسين في كتابه المذكور قد آذى المسلمين وآلمهم ، فصدق عليه أنه طعن في دينهم.

فالمسألة من المسائل التي تعرف بالبداهة، وأما إذا نقل أحد من النصارى أو المسلمين أو اليهود نصوصًا من كتب الآخرين مع الأدب في العبارة ، وبحث في أدلتها، وقال: إنها لم تصح عنده أو عند أهل ملته ، وإن ما يعارضها عنده هو لذي يعتقدون صحته ، فإن هذا لا يعده أحد طعنًا، ومنه ما كتبه السائل في مقدمة سؤاله هذا ، وما رددناه به ، فهو ليس طاعنًا في الإسلام بتلك العبارة ، ولا نحن طاعنون في النصرانية بردها.

وأما الجواب عن الثاني ، فهو أن من يعتقد اعتقادًا مخالفًا لنص القرآن القطعي الدلالة عالمًا غير متأول ، بحيث يعتقد أن خبر القرآن غير حق؛ فلا شك أنه لا يعد من جماعة المسلمين.

فمن أنكر وجود آدم أو إبراهيم وإسماعيل؛ فهو كافر لأنه مكذب لكلام الله تعالى، لا من تأول قصة آدم في معصيته وتوبته وسجود الملائكة له إلا إبليس ، وما ورد في شأن إبليس من التخاطب مع الرب عز وجل ، فقال: إن كل خطاب فيها تكويني لا تكليفي ، وإنها تمثيل

لسنن الله تعالى في النشأة الآدمية البشرية، فمن يقول بهذا (وقد قال به بعض علماء المسلمين كما تراه في تفسيرنا) ؛ لا يعد مكذبًا للقرآن كمنكر وجود آدم وإبراهيم وإسماعيل بشبهة عدم ثبوت وجودهم بدليل علمي ، فإنه ليس من شأن قواعد العلم العقلي أو الطبيعي إثبات وجود زيد وعمرو ، أو نفيه كما سيأتي.

وهذا الذي صدر عن مصطفى كمال باشا ورجال حزبه من الترك كفر محض ، وارتداد عن الإسلام ، لا شبهة فيه ، وهم يقصدون به هذا الارتداد بغضًا في الإسلام وعداوة له، وأما السواد الأعظم من الشعب التركي ، فلا يزالون على دين الإسلام وتقاليده كما عرفوها ، وهم يتربصون الدوائر بهؤلاء الذين يجبرونهم على الكفر بقوة الشعب ومال الشعب وجند الشعب.

وأما ما ارتأيته أن المسلمين المتنورين سيغيرون اعتقادهم في القرآن بعد مدة وجيزة ، فيميزون بين الأمور الدينية والأدبية من جهة، وبين الأمور التاريخية والعلمية من جهة أخرى، فيجعلونه معصومًا في الأولى دون الثانية ، كما فعل النصارى؛ فهو بعيد ، وإنما قربه إلى ذهنك قياس الإسلام على النصرانية ، وقياس القرآن على العهدين القديم والجديد، والفرق بين الأمرين مثل الصبح ظاهر، وفرضك إمكان قيام أدلة علمية تنفي وجود إبراهيم عليه السلام غير معقول؛ لأن هذا النفي ليس مما يثبت بالعلم.

فإن وجود إبراهيم وإسماعيل متواتر عند الإسرائيليين وعند العرب ، وإن نازعنا منازع في التواتر التاريخي المتصل ، وفي الأنساب المتسلسلة به المثبتة له علميًّا ، فلا يمكن الإتيان بدليل ينفي وجوده علميًّا؛ لأن نفي وجود شيء في القرون الخالية لا يمكن إلا إذا كان وجوده محالاً عقلاً، ووجود رجل اسمه إبراهيم غير محال عقلاً، وقد جاء خبر الوحي مؤيدًا لخبر البشر المشهور أو المتواتر ، وهو أقوى منه متى ثبتت صحة الوحي ، وهي ثابتة عند أهلها ، فإذًا لا يمكنهم الجمع بين التصديق بالوحي ، وإنكار وجود إبراهيم.

نعم قد يوجد شبهات تاريخية قوية تعارض إثبات وجود رجل مشهور خبره غير متواتر ، أو تُعارِض دعوى تواتره ، كقول بعض من أنكر وجود المسيح عليه السلام: إن يوسيفوس مؤرخ اليهود الشهير لم يذكره في تاريخه ، مع أنه كان في العصر الذي قالوا إنه وجد فيه ، وقد ذكر من تاريخ اليهود ما هو دون مسألة وجود المسيح ، فليس من المعقول أن يحفل بتلك الأخبار الصغيرة ، ويسكت عن هذا النبأ العظيم الذي هو أهم ما عزي إلى تاريخ قومه عندهم ، إذ كانوا كلهم ينتظرون قيام المسيح ، ولا يزالون كذلك إلى اليوم. وقد رددنا هذه

الشبهة بأنها أمر سلبي ، قد يكون له علة أقربها إلى التصور أن هذا المؤرخ لم يصدق دعوى المسيح؛ فأحب أن لا يذكرها لئلا تكون فتنة لبعض قارئي كتابه ، فيكون كالداعية له.

ومثل ذلك إنكار بعضهم لوجود (هوميروس) شاعر اليونان ، وزعمهم أنه رجل خيالي ، نسب إليه ذلك الشعر الكثير البليغ ، ولا بدع في ذلك ، فالقصص الخيالية والأبطال الخياليون مما عهد وكثر في تاريخ الإغريق، ومثله (مجنون ليلى) في تاريخ العرب ، المشهور أنه رجل من بني عامر اسمه قيس كان يعشق امرأة اسمها ليلى ، وجن بحبها؛ فلقب بمجنون ليلى، وشبب بها بأشعار اشتهرت في الأدب العربي شهرة واسعة ، وقيل: إن هذه الأشعار لرجل من بني أمية نسبها إلى قيس العامري؛ لأجل إخفاء اسمه.

بقي شيء لا ينكره علماء المسلمين ، وهو يقرب مما عليه أهل الكتاب في التفرقة بين ما جاء به الدين من أصول الإيمان بالله واليوم الآخر ، وعالم الغيب، وأصول الآداب الدينية والعبادات ، وأحكام التشريع - وبين ما يذكر في الكتب الإلهية من أمور الخلق والتكوين وأحوال المخلوقات العلوية والسلفية.

وذلك أن القسم الأول هو المقصود بذاته؛ لإصلاح أمور البشر ، وتزكية أنفسهم ، وتهذيب أخلاقهم ، وإعدادهم لحياة أعلى من الحياة الدنيا ، فهو يؤخذ برمته لذاته ، كما أمر الله ورسله.

وأما القسم الثاني فإنما يذكر في الكتب الإلهية؛ لبيان آيات الله في خلقه الدالة على وحدانيته وقدرته وحكمته ورحمته ، وسائر صفات الكمال الثابتة له، ولأجل الموعظة والعبر ، ولا يراد من ذكرها ما يريده أهل الفنون والصناعات ، ولا مدونو التواريخ من بيان حقائق أمور العالم العلوي والسفلي بقدر الطاقة التي توصلهم إليها أبحاثهم ، كعدد الكواكب وأبعادها ومساحتها وحركاتها وطبائع المواليد الثلاثة ، وسنن الله فيها ومنافعها ومضارها ، وغير ذلك مما جعل الله في استطاعة البشر الوصول إليه ببحثهم وحدهم ، بدون توقف على الوحي الإلهي.

ويرى السائل هذا المعنى في الجزء الأول وغيره من تفسيرنا ، فإذا وصل بحث الباحثين في أمور الكون إلى حقيقة مخالفة لظاهر الوحي فيها ، وصار ذلك قطعيًا؛ وجب تأويل عبارة الوحي فيها بحملها على التجوز أو الكناية أو مراعاة العرف ، كغروب الشمس في العين أو البحر مثلاً ، وتخبط الشيطان للمصروع في قول.

ونعتقد نحن معشر المسلمين أن من مزايا كتابنا أنه ليس فيه نص قطعي الدلالة يمكن أن

ينقضه دليل عقلي أو علمي قطعي ، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية وغيره ، ولا يستطيع أهل الكتاب مثل هذه الدعوى في كتبهم.

ولكن المسلمين على موافقة كتابهم وقطعيات دينهم للعقل ، وعدم تعارضهما مع العلم قد استحوذ على أكثرهم الجهل به من الجهتين الروحية والاجتماعية ، فلا يشعرون بالحاجة إلى الاعتصام به كما يشعر أكثر النصارى في الغرب بالحاجتين ، ويبذلون الملايين في خدمة دينهم ونشره ، على ما في نصوص كتبه من مخالفة العقل والعلم التي لم يسعهم إنكارها، حتى قال أعظم رجل فيهم: إنه لا يضرنا ثبوت اقتباس شريعة موسى من شريعة حمورابي ، ولا يحملنا على ترك هداية الكتاب المقدس؛ إذ لا يوجد لدينا كتاب غيره تعرف فيه الرب إلى خلقه بصفوة أنبيائه ورسله – أو ما هذا معناه.

هل يعتد بإيمان أهل الكتاب بعد الإسلام[1]

السؤال:

من أحد علماء تونس المستقلين صاحب الإمضاء، أحد القراء بتونس.

مقام حجة الدين وإمام أئمته المصلحين سيدي محمد رشيد رضا صاحب المنار الزاهر أعلى الله به كلمة الحق.

علمت بما اطلعت عليه من مجلدات المنار الأغر رأيكم في معنى الإسلام وهو ما هدتني الفطرة إلى فهمه من قوله تعالى: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ﴾ (الحج: ٧٨) ولم أكن أقرأ المنار، ولكن أشكل عليّ – حفظكم الله تعالى – ما يلوح من كلامكم في هذا الغرض من أن الإسلام الذي تكون به النجاة في الآخرة هو الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح من أي أمة كان صاحبه وفي أي زمان وجد ومكان فهل رأيكم – رفع الله بكم قواعد الدين – أن الذين هادوا والنصارى اليوم يفوزون يوم الجزاء برضوان الله تعالى؛ إذا هم آمنوا بالله واليوم الآخر وعملوا الصالحات وإن كفروا بما أنزل على محمد ﷺ، والذي كنت أفهم من معنى الإسلام ولن أزال أفهم أنه الإيمان بالله واليوم الآخر وتصديق الرسل، فمن آمن بموسى وعيسى عليهما الصلاة والسلام قبل بعثة نبينا ﷺ مُسلم عندي بلا شك، كتبت إليك؛ لأكون على بينة من رأيكم فإني لا أدين بالظنون واللوائح، ولا أسكن إلى ما تمليه عليَّ الظواهر، وقد استفدت هذا الخلق من قراءة ما تكتبون والله يحفظكم.

---

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ٥٧٢ – ٥٧٦.

الجواب:

لكل مقام مقال ونحن قد صرحنا من قبل في بعض المقامات بأن الإيمان هو كما عرفه النبي ﷺ أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله تعالى، وفسرنا الإسلام في التفسير بما علمه السائل الفاضل ورضيه، وقال: إن الفطرة هدته من قبله إلى فهمه وهو ما يتبادر من القرآن الحكيم، ونفسره في مقام آخر بما جاء في الحديث من الأعمال أو الأركان الخمسة، وفي مقام آخر بأنه الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم في مجموعه ونحن نرى السائل هنا فسر الإسلام بالإيمان بالله واليوم الآخر وتصديق الرسل. وهذا التفسير ليس هو الذي فهمه من القرآن، ولا هو الذي ورد في الحديث في جواب جبريل، ولا هو الذي يفسره به العلماء، وهو يعرف ما ورد في الحديث وما قاله علماء العقائد في تفسيره كما يفهم المراد من استعمال القرآن، وإنما غرضه هنا أن يبين أن الإيمان بالرسل من أصول الدين الإسلامي وهو كذلك. ثم إننا بيَّنَّا في مقام آخر أن المقصد من الدين الذي جاء به جميع الرسل من عند الله هو الإيمان بالله واليوم الآخر وعمل الصالحات؛ لأن هذا هو ما تتزكى به الأنفس وترتقي به الأرواح وتستعد لمنازل الكرامة في الآخرة والنجاة من العذاب.

والرسل عليهم الصلاة والسلام هم الوسيلة لتعليم البشر هذه المقاصد وهل يمكننا أن نقول غير ذلك في مقام تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ (البقرة: ٦٢) وفي تفسير ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴿١٢٣﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴿١٢٤﴾﴾ (النساء: ١٢٣-١٢٤).

وقد روى ابن جرير وابن أبي حاتم عن السُّدِّيِّ قال: التقى ناس من المسلمين واليهود والنصارى فقال اليهود للمسلمين: نحن خير منكم، ديننا قبل دينكم، وكتابنا قبل كتابكم، ونبينا قبل نبيكم، ونحن على دين إبراهيم ولن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى مثل ذلك، فقال المسلمون: كتابنا بعد كتابكم، ونبينا ﷺ بعد نبيكم، وقد أمرتم أن تتبعونا وتتركوا أمركم فنحن خير منكم؛ نحن على دين إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ولن يدخل الجنة إلا من كان على ديننا فأنزل الله تعالى ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾

(النساء: ١٢٣) إلى قوله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۗ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾ ﴾ (النساء: ١٢٥) فأنت ترى أن القرآن الحكيم قد ناط دخول الجنة وسعادة الآخرة بالإيمان والعمل الصالح في مقام إنكار المفاخرة بين أهل الكتاب والمسلمين.

وذلك أن أهل الكتاب جعلوا مقصد الدين وقطبه الذي يدور عليه أم النجاة والسعادة في الآخرة هو الانتماء إلى أنبيائهم وأنهم إنما ينجون بجاههم لا باتباعهم وإقامة ما جاؤوا به من الهداية فكان مثلهم ومثل من اتبع سننهم من المسلمين كمثل عبيد جعلهم سيدهم في مزرعة؛ ليعمروها وينتفعوا بها ويستعينوا بما فيها من ثمرات على إصلاح شأنهم وإعداد أنفسهم لمقام خير منها في جوار السيد وأرسل إليهم عبدًا آخر من عبيده المتعلمين المهذبين بكتاب بين لهم فيه ما يوجبه عليهم من الأعمال فبلغهم هذا العبد الرسول رسالة سيده وسيدهم فصدقوه وأقام بينهم عاملاً بالكتاب حتى مات، ثم لم تكن فتنتهم إلا أن تركوا العمل بالكتاب واتباع ذلك الرسول الفاضل في أعماله وآدابه واعتقدوا أن ذكر اسمه بالخير والمبالغة في تعظيمه وتعظيم كتاب السيد بالقول يغنيان عن العمل الذي تعمر به المزرعة ويرتقي به أهلها ويكونون أهلاً لما وعدهم به السيد من المقام الكريم إذا هم أقاموا كتابه.

أرأيت إذا كان أهل المزرعة فريقان: فريق منهم صدقوا الرسول ولم يعملوا بما جاء به من عند السيد. وفريق آخر لم تبلغهم رسالته أو بلغتهم على وجه لا يحرك إلى النظر ولا يؤدي إلى الاقتناع ولكنهم علموا بالنظر العقلي أو بتعليم رسول سابق كان أرسله السيد من قبل أن الذي يرضيه من عمران المزرعة هو كذا وكذا، وأن الذي يحب أن يكونوا عليه من العلم والآداب فيما بينهم هو كذا وكذا وعملوا بذلك بقدر طاقتهم على حسب اجتهادهم أيكونون مرضيين عند سيدهم أم لا؟ وهل يعقل أن يكذب العبد الطائع الخاضع رسول سيده ومولاه ويرفض دعوته ويرد رسالته؟ كلا إنه لا يعقل أن تبلغ المؤمن بالله واليوم الآخر القائم بالأعمال الصالحات دعوة رسول من عند ربه فيردها ويجحدها وإنما يفعل ذلك من فسد إيمانهم وساءت أعمالهم فاتبعوا أهواءهم. فأنا لا أصدق أن المؤمن بالله واليوم الآخر العامل للصالحات من أهل الكتاب تبلغه دعوة نبينا ﷺ على وجهها ويردها؛ لأن من كان على شيء من العِلم والخير، وتبين له علم أعلى من علمه وأكمل، وخير أرقى مما هو عليه وأفضل؛ يرى نفسه مضطرة إلى قبول ذلك ولا يصرفه عنه وهو من مقتضى فطرته إلا حسد وعتو وكبر ملكن على نفسه أمرها ويندر أن يكون ذلك من المؤمنين الصالحين، فأنا أحكم على من بلغته دعوة الإسلام بشرطها وردها بقوله عز وجل: ﴿ **وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ**

ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ (النساء: ١١٥) وفي القرآن دلائل كثيرة على ما قلنا.

بعد كتابة هذا راجعت كتاب (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) لأبي حامد الغزالي رحمه الله تعالى فرأيته يشير إلى أن من بلغته الدعوة بدليلها تنبعث نفسه بطبعها إلى النظر إن كان من أهل الدين والخير، قال بعد بيان حكم الضالين من هذه الأمة ما نصه: (وأما من سائر الأمم فمن كذبه ﷺ بعدما قرع سمعه على التواتر خروجه وصفته ومعجزته الخارقة للعادة كشق القمر وتسبيح الحصى ونبع الماء من بين أصابعه والقرآن المعجز الذي تحدى به أهل الفصاحة وعجزوا عنه فإذا قرع سمعه ذلك فأعرض عنه وتولى ولم ينظر ولم يتأمل ولم يبادر إلى التصديق فهذا هو الجاحد الكاذب وهو الكافر ولا يدخل في هذا أكثر الروم والترك - كان الترك في زمن الغزالي وثنين - الذين بعدت بلادهم عن بلاد المسلمين بل أقول: من قرع سمعه هذا فلا بد أن تنبعث به داعية الطلب ليتبين حقيقة الأمر إن كان من أهل الدين ولم يكن من الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة، فإن لم تنبعث هذه الداعية؛ فذلك لركونه إلى الدنيا وخلوه عن الخوف وخطر أمر الدين وذلك كفر، وإن انبعث الداعية فقصر في الطلب فهو أيضًا كفر بل ذوالإيمان بالله واليوم الآخر من أهل كل ملة لا يمكنه أن يفتر عن الطلب بعد ظهور المخايل بالأسباب الخارقة للعادة فإن اشتغل بالنظر والطلب ولم يقصر فأدركه الموت قبل تمام التحقيق فهو أيضًا مغفور له ثم له الرحمة الواسعة. فاستوسع رحمة الله تعالى ولا تزن الأمور الإلهية بالموازين المختصرة الرسمية) اهـ.

هذا وإن السائل الكريم يعلم أن المسلمين لا يعنون بالدعوة إلى دينهم ولا سيما على الوجه الذي يحرك إلى النظر في هذا العصر - ولكل عصر من المحركات النظرية ما هو خاص به - بل هم لا يبالون بتعليم المنسوبين إلى الإسلام حقيقة الإسلام فقد أهمل هذا الدين حتى صار علماؤه على قلتهم جاهلين بكتابه وسنته وعاجزين عن النهوض بحجته إلا أفرادًا شذاذًا يظهر الواحد منهم بعد الواحد في بعض الأقطار بالمصادفة والاتفاق بل باستعداده الخاص وحوادث الزمان، وأكثر هؤلاء الملايين من المسلمين لم يلقنوا شيئًا من أمر دينهم حتى إن منهم في بعض أنحاء الهند من لا يعرف من الإسلام إلا جواز أكل لحم البقر الذي يخالفون به جيرانهم الوثنيين، ومنهم في روسية من هم أجهل من هؤلاء بل أخبرني أحد أئمة العسكر البحرية أمس أنه كان يسأل الجماهير من أفراد العسكر الأناطوليين عن دينهم ونبيهم فيقولون: ديننا العسكرية البحرية ونبينا السلطان عبد الحميد. ولولا الأوقاف التي وقفها السلاطين والأمراء وأهل الخير من الأمة على العلماء الذين يشتغلون بعلوم الدين

وبعض المناصب الشرعية التي يقصد بها الرزق لما رأيت في الآستانة ومصر وتونس وفاس وغيرها من البلاد عشر معشار من تجد من المعممين الذين يذيبون أدمغتهم في حل رموز هذه الكتب المعقدة أو المعسلطة التي اختاروها من تصانيف المسلمين بعد ضعف العلم فيهم حتى كأنها كتب منزلة يتعبد بها، وما هي – والله – بالكتب التي يمكن لقارئها أن يظهر بها حقيقة دعوة الإسلام وحجة الله به على العالمين، بل نرى أكثر الممارسين لها قد نفروا المسلمين عن الإسلام فما بالك بغيرهم.

هذا ما حملنا على بذل النفس والنفيس في السعي إلى تربية إسلامية وتعليم إسلامي تظهر بهما دعوة الإسلام وحجته وتنقذ الملايين المسلمين من الجهل بدينهم ودنياهم الذي صاروا به حجة على الإسلام تنفر عنه الأنام، وفتنة للكافرين، تبعدهم عن حقيقة الدين ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَٱغْفِرْ لَنَا رَبَّنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝٥﴾ (الممتحنة: ٥) .

دين المستقبل وهل يكفر من له رأي فيه[١]

السؤال:

من بغداد(غيور اغتار للدين) لصاحب التوقيع الذي عهد إلينا بكتمان اسمه.

حضرة سيدي المحترم محمد رشيد رضا أفندي، أدام الله مجده:

أما بعد فقد جئت طالبًا من فضلكم نشر سؤالي هذا على صفحات (المنار) الأغر، وسرد جوابه بما يتراءى لكم؛ لأن الأمر أشكل في بغداد، والأقوال تضاربت، فجئت طالبًا فتواكم ولكم الأجر.

إن أحد الكتاب نشر مقالة في جريدة بغداد في عددها الأول، ونقل فيها: أن حضرة السيد البكري نقيب أشراف مصر قال: سألت الشيخ جمال الدين الأفغاني عن دين البشر في المستقبل فأجابني بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ وَٱلصَّـٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٢﴾ (البقرة: ٦٢)، المنار: سمعنا هذه المسألة من البكري، وقال أمامنا: إن السيد قال له انقشوا هذه الآية على هرم الجيزة إلى أن يجيء المستقبل فيفسرها • وليراجع في المنار ما قاله الأستاذ الإمام في تفسيره، فقام بعض المدعين للعلم وقال: إن هذا الناقل الذي نشر المقالة قد كفر، وخرج من دين الإسلام، وطلب من الحكومة مجازاته، وهو القتل كفرًا لا حدًّا والعياذ

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٩٣ – ٩٥.

بالله، ثم وكل الأمر إلى أربعة من المدرسين وهذا المكفر معهم خامس، فأما أحدهم فقال: إن الرجل ناقل وليس عليه شيء، من دون أن يعمق البحث في أصل الموضوع، فرفضوا قوله، واجتمع الأربعة على أنه يجب تعزير هذا الناقل تعزيرًا شديدًا، وقدموا قرارهم هذا للعدلية، ولا ندري ما سيكون منه، فنرجوكم تدقيق هذا البحث بأطرافه بحق قائله وناقله، والحاكمين فيه؛ ليتضح الحال خدمة للوطن والدين والأمة دامت أفضالكم.

الجواب:

لا وجه للقول بكفر هذا الناقل، ولا ذلك القائل، ولا بتعزير من يرى ذلك الرأي، سواء كان خطأً أم صوابًا، والظاهر أن أولئك العلماء لم يفهموا معنى سؤال البكري ولا جواب الأفغاني؛ لأنهم لم يفكروا في مثل هذا البحث، ولا في سببه، لا لبلادة في أذهانهم، ولا لجهلهم باللغة التي عبر بها القائل والناقل. نعم، إن المشتغلين منا بالفقهيات، الجامدين على التقليد والعادات، كثيرًا ما يتجرأون على التكفير بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، وأظن أن من ذكرتم من علماء بغداد، لو فهموا معنى السؤال والجواب، لما خطر في بالهم أن يعدوا القول به ذنبًا فضلا عن أن يعدوه كفرًا. يقول كثير من علماء الاجتماع: إن البشر في مجموعهم يسيرون إلى الكفر والإلحاد عامًا بعد عام، وإن هذا السير ينتهي بترك الأمم كلها للتدين بعد قرون كثيرة أو قليلة، ومن هؤلاء القائلين بهذا الرأي من هو متدين بالإسلام، ومنهم من هو متدين بغيره، ومنهم من هو ملحد لا يدين بدين.

ويقول آخرون: إن البشر لا يمكن أن يستغنوا عن الدين، ولا عبرة بما نراه في هذا الوقت من كثرة الكافرين، فلا بد أن يبقى الناس متدينين، وأن يبقوا مختلفين في الدين، ويذهب آخرون إلى أنه لا بد أن يسود في المستقبل دين يكون عليه أكثر البشر، وهل يكون ذلك دينًا جديدًا أم أحد الأديان الحاضرة بعد تنقيحه وتطبيقه على حال الناس في المدنية المستقبلة؟ إنهم مختلفون في هذا، وسمعت الأستاذ الإمام يقول أكثر من مرة: إنني أعتقد منذ عشرين سنة أن دين المستقبل هو الإسلام، ولي على ذلك أدلة اجتماعية، وأدلة نقلية: كالوعود الإلهية بإظهاره على الدين كله، وهو عندي في مرتبة اليقين. ولا يخفى أن أصول الدين الإلهي الحق التي دعا إليها جميع رسل الله هي: الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، والكتاب والسنة تفصيل لهذه الأصول. وعبارة السيد جمال الدين مجملة، فلا يدرى أرأيه كرأي تلميذه الأستاذ الإمام، ويريد بالأصول المجملة في الآية ما هو مفصل في غيرها من الآيات، أم يريد أن البشر لا يتفقون على تفصيل الإسلام ولا غيره، وإنما يستقر رأيهم على تلك الأصول المتفق عليها، ويتركون لكل فرد رأيه واجتهاده في تفصيلها؟ الله أعلم بتفصيل

رأيه. ولكن الذي يجب الجزم به أنه لا يجوز أن نكفره، ولا أن نفسقه برأيه؛ لأنه لا علاقة بين مثل هذا الرأي، وبين قوة الإيمان وصحة الإسلام، بل لا يجوز أن نقول بكفر من يرى أن البشر يتركون كل دين، ولا بتعزيره أو لومه على ذلك. فليتق الله علماؤنا في المسلمين، وليعلموا أن عاقبة هذا التشديد والجراءة منفرة عن الإسلام، وأنها يوشك أن تفضي إلى ما لا يحبون لأنفسهم ولا لدينهم.

أما العدلية فلا أدري ما هي علاقتها بآراء الناس وأفكارهم، فإذا كان رجال العدلية في بغداد كمن ذكرتم من العلماء فهمًا لهذه المسألة، وكان رأيهم في العقوبات القانونية كرأي أولئك الفقهاء في العقوبات الشرعية، فياحسرة على بغداد، فإنها لا تزال ترسف في قيود الجهل والاستبداد.

حكم رمي المسلم بالكفر (١)

السؤال:

من الشيخ عبد الله الحضري بسنغافوره: ما قول سادتنا العلماء الأعلام - أنار الله بهم الإسلام - فيمن سب مسلمًا بما لفظه: مَنْ أنت وَمَنْ تكون يا كافر يا ملعون يا عدو الله ورسوله يا يهودي يا نصراني يا خنزير يا كلب، ثم عقَّب بعد السب بقوله: ما قدرك إلا الضرب بالنعال. وتكرر منه القول عمدًا بحضور الجم الغفير حال كونه صحيح العقل والبدن. فما الحكم على قائل هذا القول الشنيع؟ فهل يرد عليه قوله ويصير به كافرًا مرتدًّا والعياذ بالله أم لا.

فإن قلتم بكفره وردته لحديث (من قال لمسلم يا كافر فقد باء بها) فهل تطلق زوجته ويستباح ماله ودمه إن لم يتب ويرجع للإسلام؟ وإن قلتم بعدم كفره وردته فما الحكم عليه في حق أخيه المسلم إن لم يسامحه ويعفو عنه، وكان جواب الثاني للبادئ مستندًا للحديث (من قال لمسلم يا كافر فقد باء بها) إلى آخر الحديث: ليس أنا بكافر ولا ملعون ولا عدو لله ورسوله ولا نصراني ولا يهودي، إلى آخره - أفتونا مأجورين، إنا لله وإنا إليه راجعون ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الجواب:

الظاهر أن هذا السابَّ لم يقصد بما نبز به إلا الإهانة وهو لا يكفر بذلك بل عليه التعزير، وهذا من المحرمات يجب عليه التوبة منه واستحلال من سبه، أما الحديث الذي ذكر في السؤال

---

(١) المنارج ٩ (١٩٠٦) ص ٦٢٥ - ٦٢٦.

فقد أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر بلفظ (أيما امرئ قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما إن كان كما قال وإلا رجعت إليه) وفيه روايات أخرى عنده وعند البخاري وغيرها، قال النووي في شرح مسلم: (هذا الحديث مما عدَّه بعض العلماء مشكلاً من المشكلات من حيث ظاهره من حيث إن ظاهره غير مراد، وذلك أن مذهب أهل الحق أنه لا يكفر المؤمن بالمعاصي كالقتل والزنا، وكذا قوله لأخيه (كافر) من غير اعتقاد بطلان دين الإسلام، وإذا عرف ما ذكرناه فقيل في تأويل الحديث أوجه) ثم ذكرها وهي خمسة:

(١) أحدها أنه محمول على المستحل.

(٢) أن معناه رجعت نقيصته عليه يعني أنه أراد أن ينقص أخاه فكان هو الناقص بقوله السوء.

(٣) أنه محمول على الخوارج الذين يكفرون المسلمين، وردَّه النووي.

(٤) أن ذلك يأول به إلى الكفر على حد قولهم: المعاصي بريد إلى الكفر.

(٥) أن معناه فقد رجع عليه تكفيره (قال) : فليس الراجع حقيقة الكفر بل التكفير لكونه جعل أخاه المؤمن كافرًا فكأنه كفَّر نفسه إما لأنه كفر من هو مثله وإما لأنه كفر من لا يكفره إلا كافر يعتقد بطلان دين الإسلام، أقول: والذي حقَّقه الغزالي ويدل عليه أول كلام النووي وهو ما لا خلاف فيه عند العارفين أنه إنما يكفر بذلك إذا كان قصده أن ما عليه المسلم من الإسلام كفر وهو لا يقصد هذا إلا إذا كان يعتقد بطلان دين الإسلام.

حرية الدين وقتل المرتد[1]

السؤال:

من الشيخ محمد نصر الوكيل طالب العلم بالقسم الثانوي النظامي للأزهر من (أسطنها).

سيدي الرشيد، ذو الرأي السديد، خليفة الأستاذ الإمام، وحامي ذمار الإسلام سلام عليكم من فتى معجب بالمنار، ومتأثر بدعوة صاحبه الذي وقف محياه ومماته لله رب العالمين، ونصب للناس في ديجور الشرك صوى ومنارًا به يهتدون ويهدون، وأطلع لهم في ليالي السرار نجم الحقيقة في سماء الدين.

---

(١) المنار ج ٢٣ (١٩٢٢) ص ١٨٥ – ١٨٧.

وبعد: فلديَّ سؤال أتقدم به إلى موائد علمكم الشريف؛ رجاء أن تحسنوا إلى محبكم بتضحية بضع دقائق من وقتكم المبارك تكتبون فيها جوابًا على صفحات المنار الأغر أو في كتاب خاص، يكون ذخرًا لديه من حكيم الإسلام، وخادمه، ومقر عين النبي ووارثه.

أن شريعتنا السمحة قد امتازت بالتسامح مع المخالفين في الاعتقاد والتساهل مع ذوي المذاهب والأديان، وفي ذلك قال الله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ (البقرة: ٢٥٦) إلخ، وهذه الآية هي مفخرتنا على الغربيين في أن ديننا أتى بمبدأ حرية الاعتقاد، ووسع صدره - في الأيام التي كان فيها قابضًا على ناصية الأرض ومتقلدًا صولجان العزة والملك - كلَّ مخالف من غير أن يتعرض لعقيدته، بل كان يستعين بالنصارى النسطوريين على نشر العلم، وإقامة المدارس في ربوع المملكة، ولكني أعرض على نور معلوماتكم الدينية، ومشكاة معارفكم القدسية الربانية - مسألة المرتد؛ فإنها تعارضت عندي مع هذا الأصل الكريم، وهذا هو السؤال: هل في القرآن الشريف أو في السنة الصحيحة أمرٌ بقتل المرتد؟ وإذا كان فكيف التوفيق بينه وبين النهي عن الإكراه في الدين؟ ، وإذا لم يكن فما مراد الشارع من قوله ﷺ: (مَن بدَّل دينه فاقتلوه) ، وقوله: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله) إلخ، وقوله تعالى: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ﴾ (التوبة: ٥) إلى أن قال: ﴿فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥﴾ (التوبة: ٥) .

وإذا لم يكن المراد من ذلك إكراه المرتد، وكل مخالف على الدين، فعلى أي أصل استند الفقهاء في وجوب قتل المرتد؟ وإذا قلتم إنه من باب سد الذريعة، واستئصال جذورٍ الفتنة أفلا يصدق ذلك على الفلاسفة والعلماء الأحرار الأفكار الذين قد يكتشفون نظريات علمية تخالف ظاهر الدين؟ وإذا كان لا يصدق، أفلا يعد - على كل حالٍ - عملاً منافيًا لحرية الاعتقاد، وماسًّا بمبدأ التسامح، والتساهل الذي امتاز به الإسلام؟

الجواب:

ذكرت هذه المسالة في مواضع من المنار كالتفسير والفتاوى، فنقول فيها هنا قولاً نلخص به ما تقدم نشره. فنقول: أولاً إنه ليس في القرآن أمرٌ بقتل المرتد، بل فيه ما يدل على عدم قتل المرتدين المسالمين الذين لا يحاربون المسلمين، ولا يخرجون عن طاعة الحكومة، فقد جاء في تفسيرنا لقوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ وَأَلۡقَوۡاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ فَمَا جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سَبِيلٗا ٩٠﴾ (النساء: ٩٠) من سورة النساء ما نصه: (وفي الآية من الأحكام - على قول مَن قالوا إنهم كانوا مسلمين أو مُظهرين للإسلام، ثم ارتدوا - أن المرتدين لا يُقتلون إذا

كانوا مسالمين لا يقاتلون، ولا يوجد في القرآن نصٌّ بقتل المرتد، فيجعل ناسخًا لقوله: ﴿فَإِنِ ٱعۡتَزَلُوكُمۡ فَلَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ ...﴾ (النساء: ٩٠) إلخ.

نعم ثبت في الحديث الصحيح الأمر بقتل مَن بدل دينه، وعليه الجمهور، وفي نسخ القرآن بالسنة الخلاف المشهور، ويؤيد الحديث عمل الصحابة، وقد يقال إن قتالهم للمرتدين في أول خلافة أبي بكر كان بالاجتهاد، فإنهم قاتلوا مَن تركوا الدين بالمرة كطَيِّئ وأسد، وقاتلوا مَن منع الزكاة من تميم وهوازن؛ لأن الذين ارتدوا صاروا إلى عادة الجاهلية حربًا لكل أحدٍ لم يعاهدوه على ترك الحرب، والذين منعوا الزكاة كانوا مفرقين لجماعة الإسلام ناثرين لنظامهم، والرجل الواحد إذا ترك الزكاة لا يُقتل عند الجمهور) اهـ. والتحقيق أن القرآن لا يُنسخ بالسنة كما قال الشافعي ومَن تبعه، وخالفهم الكثيرون في السنة المتواترة.

ويؤيد الحكم في هؤلاء الحكم فيمن ذُكروا في الآية التالية لهذه الآية، وهي: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَاۚ فَإِن لَّمۡ يَعۡتَزِلُوكُمۡ وَيُلۡقُوٓاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡۚ وَأُوْلَٰٓئِكُمۡ جَعَلۡنَا لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ٩١﴾ (النساء: ٩١) .

روى ابن جرير عن مجاهد أن هؤلاء الناس كانوا يأتون النبي - ﷺ - فيُسلمون رياءً، فيرجعون إلى قريش، فيرتكسون في الأوثان، يبتغون بذلك أن يأمنوا ههنا وههنا، فأمر بقتالهم إن لم يعتزلوا، ويصلحوا.

ورُوي عن ابن عباس أنه قال: (كلما أرادوا أن يخرجوا من فتنةٍ أركسوا فيها؛ وذلك أن الرجل منهم كان يوجد قد تكلم بالإسلام، فيقرب إلى العود، والحجر، وإلى العقرب، والخنفساء، فيقول له المشركون قل: هذا ربي للخنفساء والعقرب) وقد جعل حكمهم حكم مَن سبقهم، وهو أنهم إذا لزموا الحياد - وهو ما عبر عنه باعتزال المسلمين، وإلقاء السلم، وكف الأيدي عن القتال - فلا سبيل إلى قتلهم، وإلا قُتلوا حيث ثُقفوا؛ لأنهم محاربون، لا لأنهم مرتدون فقط، وقال: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكُمۡ جَعَلۡنَا لَكُمۡ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا مُّبِينٗا ٩١﴾ (النساء: ٩١) أي دون غيرهم من المسالمين والمحايدين.

ونقلنا في تفسيرها عن الرازي أنه عزا القول بعدم قتال هؤلاء إلى الأكثرين، ونظَّر له بآيات سورة الممتحنة وآية البقرة في أنه لا يُقاتَل إلا المقاتلون، وقلنا - والظاهر أنه يعني بمقابل الأكثرين مَن يقول إن في الآيات نسخًا - ولا يظهر فيها النسخ إلا بتكلُّفٍ، فما وجه الحرص على هذا التكلف؟ .

وقد استفتينا في هذه المسألة قبل كتابة هذا التفسير بسنين، فتجد في فتاوى المجلد العاشر من المنار (ص ٢٨٧، ج٤، م١٠) من أحد علماء تونس منها السؤال عن حديث: (أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ...) إلخ، ألا يعارض كوْن الإسلام قام بالدعوة لا بالسيف كما يعتقد الجهلاء؟ ، والسؤال عن حديث: (مَن بدل دينه فاقتلوه) ألا ينافي كوْن الإسلام لا يضطهد أحدًا لعقيدته؟ ! .

وقد أجبنا عن الأول بأن الحديث ليس لبيان أصل مشروعية القتال؛ فإن هذا مبيَّنٌ في قوله تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ...﴾ (الحج: ٣٩) الآيات وقوله: ﴿وَقَـٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ ...﴾ (البقرة: ١٩٠) الآيات، بل هو لبيان غايته؛ إذ الغرض منه بيان أن قول: (لا إله إلا الله) كاف في حقن الدم، حتى في أثناء القتال، وإن لم يكن القائل من المشركين معتقدًا في الباطن؛ لأن الأمر في ذلك مبنيّ على الظاهر إلخ.

وأجبنا عن الثاني بأن المرتد من مشركي العرب كان يعود إلى محاربة المسلمين، وأن بعض اليهود كان يصدّ الناس عن الإسلام بإظهار الدخول فيه، ثم بإظهار الارتداد عنه ليُقبَلَ قوله بالطعن فيه، وذكرنا ما حكاه الله عنهم في هذا، وقلنا: فالظاهر أن الأمر في الحديث بقتل المرتد كان لمنع المشركين وكيد الماكرين من اليهود، فهو لأسباب قضت بها سياسة ذلك العصر التي تسمى في عرف أهل عصرنا سياسة عُرفية عسكرية لا لاًضطهاد بعض الناس في دينهم، ألم تَرَ أن بعض المسلمين أرادوا أن يكرهوا أولادهم المتهوِّدين على الإسلام، فمنعهم النبي - ﷺ - بوحي من الله عن ذلك، حتى عند جلاء بني النضير، والإسلام في أوج قوته، وفي ذلك نزلت آية: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ (البقرة: ٢٥٦) ، وأزيد هنا ما كنت ذكرته في تفسير هذه الآية، وهو أن النبي - ﷺ - أمر بتخيير أولئك المتهودين، فمَن اختار الإسلام بقي مع أهله المسلمين، وكان منهم ومَن اختار اليهودية جلا مع أهل دينه من اليهود وهو منهم، وراجع تفسير الآية وكلام الأستاذ الإمام فيها (ص ٣٦، ج ٣ تفسير) .

وقد أعدت ذكر هذه المسألة في تفسير ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾﴾ (آل عمران: ٧٢).

فمما ذكر يعلم السائل جواب سؤاله، ومأخذ الفقهاء في قتل المرتد - وهو الحديث الذي أخذوه على إطلاقه - والجمع بين الحديثين اللذين ذكرهما وبين قاعدة التسامح والحرية في الإسلام.

وأما قوله تعالى: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ ...﴾ (التوبة: ٥) إلخ، فهو يعلم

أنه نزل في نبذ عهود الذين نكثوا العهد من المشركين، وأنهم أعطوا في الآية الأولى مِن هذه السورة (التوبة) مهلة الأربعة الأشهر الحرم وهي: شوال، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ثم قال: ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ ... ﴾ (التوبة: ٥) إلخ، ومن الضروري أن يُستثنى من ذلك مَن يتوب منهم عن الشرك، ويدخل في الإسلام، ألا تراه استثنى مَن حافظوا على عهدهم من المشركين، فقال: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ۖ فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ ۚ﴾ (التوبة: ٧)، ثم ألا ترى كيف علل قتال الناكثين بقوله: ﴿ كَيْفَ وَإِن يَظْهَرُوا۟ عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا۟ فِيكُمْ إِلًّا وَلَا ذِمَّةً ۚ ... ﴾ (التوبة: ٨) إلخ، وفيها التصريح بأنهم هم المعتدون، وأنهم لا أَيْمانَ لهم، أي لا عهود لهم تُحفظ، بل يجعلونها خداعًا في وقت الضعف، ثم قال - في هذا التعليل -: ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ أَيْمَٰنَهُمْ وَهَمُّوا۟ بِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ وَهُم بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۚ﴾ (التوبة: ١٣).

والفقهاء الذين يقولون بقتل المرتد اختلفوا في بعض مسائله، كالمرتد ذي المَنَعَة في قومه وغيره، وقال أبو حنيفة: (لا تُقتل المرأة)، وقد قال الشيخ صالح اليافعي في رده على الدكتور محمد توفيق صدقي (رحمه الله تعالى) ما نصه: (قال الفاضل - حفظه الله -: أوجبوا القتل مطلقًا على مَن ارتد عن الإسلام للحديث، والقرآن يقول: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ ۖ﴾ (البقرة: ٢٥٦)، ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ۚ﴾ (الكهف: ٢٩)، وأقول:) قوله أوجبوا القتل مطلقًا ... (ليس بصحيح على إطلاقه، بل لو منع الإمام عن قتل المرتد لمصلحةٍ - كمهادنةٍ ومعاهدةٍ ومأمنةٍ بشروط ألجئ إليها - لا يجوز قتله، فقتل المرتد قد يختلف حكمه باختلاف الحالاتٍ ...) إلخ (وهو في ص ٤٤٩م، ١٢ من المنار).

وقد نقلنا في المجلد التاسع عن جريدة (اللواء) مقالةً مترجمةً عن جريدة (ريج) الروسية عنوانها (تسامُح الدين الإسلامي) موضوعها أسئلة أُلقيت على شيخ الإسلام في الآستانة منها هذه المسألة، وأجاب عنها - مما قاله بعد تشبيهه المرتد عندنا بالفارّ من العسكرية في الاستياء منه -: (وليس أمرنا هذا مخالفًا للحرية الدينية المبنية على أساس أن كل الناس مختارون في أمر الدين، ولا نطلب بأي حالٍ من الحكومة أن تعاقب الخارجين عن الدين إلا بالحكم المعنوي، ولا يمكن إجبار الناس لقبولِ الإسلام أو المسيحية، وإذا كان لشخصٍ اختيار في الارتداد فلا يمنعنا مانعٌ من إظهار كراهتنا له ونفورنا منه) اهـ المراد منه.

وقد ألمَّ السائل في سؤاله باكتشاف أحرار العلماء لنظرياتٍ علميةٍ تخالف ظاهر الدين هل يكونون بها مرتدين أم لا؟، ونقول: إن مخالفة بعض ظواهر النصوص الدينية، وهي ما كان مدلوله غير قطعي فيها تفصيل، فمَن كان يعتقد أن كلام الله كله حق، وكلام رسوله

فيما يبلغه عنه حقٌّ، وقام عنده دليلٌ على أن بعض ظواهرهما غير صحيح، فصرف الكلام عنه إلى معنًى آخر رجح عنده بالدليل أنه هو الصحيح المراد، فلا يعد مرتدًا، بل لا إثم عليه، ولا حرج، وإنما الردة تكذيب كلام الله، وتكذيب رسوله فيما جاء به من أمر الدين بنظرياتٍ فلسفيةٍ أو بغير ذلك، ونحن نعتقد اعتقادًا جازمًا بأنه ليس في أصول الإسلام القطعية فيه شيءٌ يمكن نقضه، وقد بينا حقيقة الإسلام، وحقيقة الكفر والردة في المجلد الثاني والعشرين الذي قبل هذا، وفي غيره، وهو أقرب ما يُراجَع في المسألة. ومن أهم الأحكام المتعلقة بالمسألة أن المجاهر - بما يُعَدُّ في الإسلام كفرًا صريحًا - لا تجري عليه أحكام الإسلام في موتٍ، ولا حياةٍ، ولا زواجٍ، ولا إرثٍ.

خلود الكافر في النار[1]

السؤال:

محمد أفندي حلمي كاتب سجون (حلفا) : هل حقيقة أن الكافر والنصراني يخلدون في النار أم كيف؟ اهـ بنصه

الجواب:

نطق القرآن العزيز بأن الكافرين والمنافقين يخلدون في النار ، وأكد هذا في آيات ، وجاء في غيرها استثناء ﴿إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ (هود: ١٠٧) فأولوه بعدة وجوه كما أولوا إطلاق الخلود في جزاء القتل في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ (النساء: ٩٣) الآية ، قالوا: إن المراد بالخلود طول المكث ، واستقر رأي المتكلمين على أن من بلغته دعوة نبيّنا ﷺ على وجه صحيح يحرك إلى النظر ، فلم يؤمن عنادًا للحق أو جمودًا على تقليد آبائه وقومه، فهو خالد في الدار التي أعدها الله تعالى للكافرين والمجرمين ، وأشهر أسمائها (النار) وإن لم تكن كلها نارًا ، بل فيها برد وزمهرير كما ورد. واستثنوا من هذا الحكم من بلغته الدعوة فنظر فيها وبحث بجدٍّ وإخلاص فلم يظهر له الحق ، ومات على ذلك غير مقصّر في النظر، فقالوا: إنه يعذر عند الله تعالى لأنه ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (البقرة: ٢٨٦) .

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٥٨.

حكم الاستخفاف بالملآئكه[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في الجزائر - (الزواوي)

ما قولكم في كاتب يكتب في الجرائد تحت عنوان (النفخ في الصور) والإمضاء (إسرافيل) هل ينطبق عليه ما ذكر الشيخ (القاضي) عياض في كتاب الشفاء في مفتتح فصل من فصول آخر الكتاب ولفظه:

(وأما من تكلم من سقط القول وسخف اللفظ ممن لم يضبط كلامه وأهمل لسانه بما يقتضي الاستخفاف بعظمة ربه وجلالة مولاه، أو تمثل في بعض الأشياء ببعض ما عظم الله من ملكوته ... إلى أن قال: وهذا كفر لا مرية فيه) اهـ.

قلت: أليس التمثيل بالنفخ في الصور وإمضاء إسرافيل - عليه السلام - بعض ما عظم الله من ملكوته؟ أفيدوا الجواب، ولكم الأجر والثواب، من مُنزل الكتاب، الذي جعله الله حكمًا بين العباد إلى يوم المآب.

الجواب:

إننا لم نطَّلع على شيء مما كتب في بعض جرائد الجزائر بالعنوان والإمضاء المذكورين، فنعلم هل هو صريح فيما أراده القاضي عياض رحمه الله من الاستخفاف أو الاستهزاء بالله أو بآياته، أو بما عظم أمره من ملكوته بما يدل على ذلك دلالة واضحة، وهو قد ناط الحكم بالكفر بقصد الكفر والاستخفاف، أو بالتكرار الدالِّ على ذلك، فإن نص عبارته فيما جزم بأنه كفر (فإن تكرر هذا منه وعُرف به دل على تلاعبه بدينه، واستخفافه بحرمة ربه، وجهله بعظيم عزته وكبريائه، وهذا كفر لا مرية فيه، وكذلك إن كان ما أورده يوجب الاستخفاف والنقص لربه) اهـ.

والمدار في الحكم بالكفر في أمثال هذه الأقوال على دلالتها القطعية على الاستخفاف والاستهزاء الذي لا يصدر من مؤمن عادة أو قصده ذلك، فإذا كان الناس يفهمون من عبارات ذلك الكاتب الاستهزاء بالقيامة وملك الصور استهزاء من لا يؤمن بهما فلهم أن لا يعاملوه معاملة المؤمنين، ولكن بعد أن ينصحوا له برفق بأن يرجع عن ذلك ويتوب إلى الله منه، وأن يقبلوا قوله إذا قال أنه لا يقصد به ما فهموه من الدلالة على الاستخفاف أو الاستهزاء،

(١) المنار ٢٦ (١٩٢٥) ص ٧٣٤.

ويحتجوا عليه بأن فهمهم ذلك منه كاف في وجوب تركه، وإن كان الناس لا يفهمون هذا مما يكتبه بل يفهمون أنه يقصد الوعظ، وبأسلوب مؤثر ينبه الأذهان فلا وجه للقول بكفره مطلقًا، وهنالك صورة ثالثة وهي أن تختلف أفهام الناس فيما ذكر، وحينئذ يتجه أن يكون ما يكتبه معصية لا كفرًا، والغالب على ظني أنه لا يقصد الكفر، ولا يعتقد أن ما يكتبه محظور شرعًا، ولكن يجب عليه والحالة هذه أن يراعي ما يفهم الناس من كلامه، ولا يقف موقف التهمة عند من يستنكر ذلك، وأرجو أن يترك ذلك إذا بلغه هذا وصح حسن ظني فيه، فهذا ما اتجه عندي في مسألة الاستفتاء.

أسئلة حول الكفر والإلحاد وحكم من يقول لاأعتقد ولاأعمل إلا بالقرآن[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في بيروت، السائل: عبد الحفيظ إبراهيم اللادقي، بيروت.

(بسم الله الرحمن الرحيم)

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الكبير السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى وأدامه، آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فإني أرفع إلى فضيلتكم الأسئلة الآتية راجيًا التكرم بالإجابة عليها على صفحات مجلة المنار الغراء ليكون النفع بها عامًّا ولكم الشكر:

(١) ما تعريف الكفر والإلحاد، وما حكمهما في الشرع الشريف؟

(٢) ما قولكم فيمن يقول: لا أعتقد ولا أعمل إلا بالقرآن الكريم فقط، ولا أعتقد ولا أعمل بالأحاديث النبوية ولو كانت صحيحة معتمدة أو غيرها، فهل هذا يعد مسلمًا مؤمنًا أم لا؟

تفضلوا بالجواب، ولكم الأجر والثواب.

الجواب:

(ج١) تعريف الكفر والإلحاد

الظاهر أن مراد السائل بالكفر والإلحاد ما يقابل الإيمان والإسلام، وإلا فإنهما قد يطلقان على بعض ما لا يُخْرِج صاحبه من الملة، فالمعنى العام الجامع لكل ما ينافي ملة الإسلام هو

(١) المنار ج ٣٤ (١٩٣٤) ص ٣٥٦.

تكذيب رسالة محمد ﷺ إلى جميع الناس، أو تكذيب شيء مما علم المكذب أنه جاء من أمر الدين، وهو قسمان:

القسم الأول المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة ككون القرآن كلام الله تعالى، وتوحيد الله وتنزيهه عن النقص والولد والشريك في تدبير الكون أو العبادة كالدعاء والذبح والنذر له ... إلخ، وكون محمد رسول الله وخاتم النبيين، وما أشرنا إليه في جواب السؤال السابق من الفرائض والمحرمات القطعية، فهذا لا يعذر أحد بجهله إلا من كان حديث العهد بالإسلام لم يمض عليه زمن كافٍ لتعلم هذه الضروريات منه، ومن كان في حكمه كرجل أسلم في مكان أو بلد ليس فيه من المسلمين من يعلمه ذلك كله وطال عليه الزمن وهو لا يعلم أن عليه واجبات أخرى ولا أنه يجب عليه الهجرة مثلاً.

والقسم الثاني ما كان غير مجمع عليه، أو مجمعًا عليه غير معلوم من الدين بالضرورة كبعض محرمات النكاح وأحكام المواريث مثلاً مما لا يعرفه إلا العلماء فهذا يعذر من جهله، فإن علم شيئًا منه أنه من دين الله قطعًا صار حكمه حكم القسم الأول بالنسبة إليه.

وحكم الكافر بهذا المعنى الذي فصلناه أنه لا يعامل معاملة المسلمين فيما هو خاص بهم، وهو قسمان:

(١) كافر أصلي من كتابي ووثني، وكل منهما إما ذمي وإما معاهد وإما حربي ولكل منهما أحكام.

(٢) كافر مرتد وله أحكام أشد إذا استتيب ولم يتب، منها أن امرأته إذا كان متزوجًا تَبِين منه ويحرم عليها أن تعامله معاملة الأزواج بمجرد ارتداده بأن تفارقه وتخرج من داره، ومنها أنه لا يرث المسلمين ولا يرثونه، ومنها أنه إذا مات أو قُتِل لا يُغَسَّل ولا يُصَلَّى عليه ولا يُدْفَن في مقابر المسلمين، وقد حدثت في العام الماضي ثورة إسلامية في القطر التونسي لمنع المتجنسين بالجنسية الفرنسية من دفن موتاهم بين المسلمين في مقابرهم؛ لأنهم مرتدون عن الإسلام بما تقتضيه الجنسية الفرنسية من التزاوج والتوارث بأحكام القانون الفرنسي المخالف لنصوص القرآن والسنة مما هو مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة، فأرادت الحكومة الفرنسية الحامية إجبار المسلمين على دفنهم في مقابرهم، وظاهرها بعض المنافقين على هذا فخاب سعيها، وعجزت قوتها عن ذلك، وانتهى الأمر بإنشاء مقبرة خاصة بهؤلاء المرتدين المصرين على كفرهم، بل لم ينته من كل وجه، ففرنسة تريد إكراه المسلمين على مرادها، وقد حدث في هذا الشهر ثورة في تونس من عاقبيل إرهاق فرنسة لزعماء المسلمين وخواصهم.

(ج٢) حكم من يقول: إنه لا يعتقد ولا يعمل إلا بالقرآن دون الأحاديث:

إن الإيمان بالقرآن، والعمل بما أمر الله تعالى وما نهى عنه فيه يستلزم الإيمان بالرسول ﷺ الذي جاء به من عنده تعالى، ووجوب طاعته بمثل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾ (النساء: ٥٩) وهذا الأمر مكرر في عدة سور وفي معناه آيات أخرى كقوله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ (النساء: ٨٠) ومن المعلوم بنصوص القرآن، وبإجماع الأمة أن الرسول ﷺ هو المبين لكلام الله والمنفذ له كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ (النحل: ٤٤) .

فمن يقول: إنه لا يعتقد أن سنة النبي ﷺ التي بين بها القرآن وبلغ بها الدين واجبة الاتباع، وإنه يستحل معصيته ﷺ فيما صح عنه أنه أمر به أو نهى عنه من أمور الدين، وإن أجمع المسلمون على تلقيه عنه بالتواتر كعدد ركعات الصلوات وركوعها وسجودها، وغير ذلك مما أشرنا إليه آنفًا في الفتوى (١٥) وإنما يعتقد ويعمل بما يدله عليه ظاهر القرآن فقط - من قال هذا لا يُعتد بإيمانه ولا بإسلامه؛ فإنه مشاق للرسول غير متبع لسبيل المؤمنين، بل متناقض يريد بهذا القول جحود الإسلام وتركه من أساسه، فالله تعالى يقول: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥﴾ (النساء: ١١٥) .

ولكن إن أراد أنه غير مكلف أن يعرف هذه الأحاديث المدونة ويعمل بها كلها، أو بما صححه المحدثون منها؛ فإن قوله حينئذ يكون موهمًا لا نصًّا في استباحة عصيان الرسول فيما علم أنه جاء به من أمر الدين، فلا يحكم عليه بالكفر والخروج من الملة حتى يبحث معه في مراده من كلامه؛ فإن أئمة المسلمين لم يقل أحد منهم بوجوب العلم بما في كتاب من كتب الحديث، وكان موطأ الإمام مالك رحمه الله تعالى أولها تدوينًا واستأذنه الخليفة العباسي في نشره في الأمة وأمر الناس بالعمل به، فلم يأذن له كما بيَّنا ذلك مرارًا.

وجملة القول أن المعتمد في التكفير القطعي ما أجملناه في الفتوى (١٥) ومما لا شك فيه أن من يعتقد أنه ثبت عن النبي ﷺ أمر من دين الله واستحل من هذا عصيانه فيه بدون تأويل يكون كافرًا.

من تشبه بالكفار هل يكفر[(١)]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في صولو - عيضة بن أحمد البحري الصدفي.

الحمد لله وحده ، حضرة عزيزي ومولاي صاحب الفضل الأكبر. ومنشئ مجلة المنار الغراء، السيد محمد رشيد رضا، كان الله له معينًا ومرشدًا.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فيا صاحب الفضيلة أرجو من جنابكم العالي أن تجيبوا على الأسئلة الآتية بأدلة شرعية لتحوزوا الثواب والأجر من الله. وتفضلوا بقبول أوفر تشكّراتي الجزيلة:

(١) ما قولكم عزيزي في حديث: (مَن تشبه بقوم فهو منهم) هل ذلك حديث صحيح أو موضوع؟

(٢) وما معناه إذا كان حديثًا صحيحًا ليس بموضوع؟

(٣) وهل المسلمون الذين يستعملون (البنطلون) و (الزنار) أي حبل الرقبة ويعرف عند الفرنساويين (قرافات) يكفرون بموجب نص ذلك الحديث أم لا؟

(٤) وما قول جنابكم في شخص مسلم يدين بدين الإسلام كما أنه يزعم أنه من جهابذة المسلمين الكبار وعلامة بمعنى الكلمة أفتى للفيف من المسلمين بقوله: إن الرجل المسلم الذي يرتكب المعاصي المحرمة شرعًا كشرب الخمر والزنا - أفضل عند الله من المسلم الذي يستعمل الزنار أي حبل الرقبة، وبالفرنساوية (قرافات) وما حكم القائل بهذا الكلام والإفتاء الفظيع الشنيع في الشرع؟ ، وهل يحكم عليه العقل بالجنون أو بالإلحاد؟ أفيدونا سيدي على صفحات مجلتكم المنار الغراء. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب:

(ج ١) حديث (من تشبه بقوم فهو منهم) رواه أحمد وأبو داود والطبراني قال في المقاصد الحسنة: وسنده ضعيف وصححه ابن حبان. أقول: ولكن السيوطي أشار في الجامع الصغير إلى حسنه، ففيه ثلاثة أقوال أوسطها أنه حسن بين الصحيح والضعيف وليس بموضوع قطعًا. وابن حبان يتساهل في التصحيح فيتروى فيما ينفرد بتصحيحه كالحاكم.

---

(١) المنار ج ٣١ (١٩٣٠) ص ٧٣٦ - ٧٣٧.

(ج٢) معنى الحديث مَن تكلف أن يكون شبيهًا بقوم في أفعالهم ومراياهم فإنه يعد منهم، فالذي يتكلف البذل تشبها بالأسخياء الأجواد يعد سخيًّا جوادًا وقد يصير منهم بالفعل فإن التكلف ينتهي غالبًا بأن يصير مَلَكَة كما ورد: (العلم بالتعلم والحلم بالتحلم) ومن المعلوم بالبداهة أن الإنسان لا يميل إلى التشبه إلا بمن يراه فوقه وأفضل منه، فكل من يترك شيئًا مما هو عليه وقومه من العادات والتقاليد والآداب والأعمال ومنها الأزياء ويستبدل بها ما عليه غيره وغير قومه في معناها فإنما يفعل ذلك لاحتقار ما تركه وتفضيل ما تكلفه عليه؛ ولذلك كان يكره النبي ﷺ التشبه بأهل الكتاب في عاداتهم وأعيادهم وغير ذلك وينهى عنه فهو في الديانات محرم وفي العادات مكروه، وكان عمر بن الخطاب أمير المؤمنين ينهى جيوشه عن التشبه بالأعاجم الذين يفتحون بلادهم ويحتم عليهم المحافظة على مشخصاتهم العربية. وقد فصلنا ذلك مرارًا.

(ج٣) المسلمون الذين يلبَسون السراويل الضيقة المعروفة بالبنطلون ويضعون في رقابهم الزيق المذكور في السؤال لا وجه للقول بكفرهم ولا فسقهم بذلك؛ لأن هذا اللباس لا يتضمن تكذيبًا لما جاء به محمد رسول الله وخاتم النبيين من أمر الدين ولا خروجًا عنه، بل هو الآن لا يعد تشبهًا بغير المسلمين؛ لأنه صار من ملابسهم. وتشبه المسلم بغير المسلم في بعض العادات غير الدينية لا يعد كفرًا ولا معصية لله ولرسوله وإنما هو مكروه شرعًا كما هو مكروه سياسةً ووطنيةً.

أما شرعًا فلما تقدم، وأما وطنية وسياسة فلما ذكرناه من تضمُّنه لاحتقار عادات أهل ملته ووطنه، وتفضيل غيرهم عليهم.

(ج٤) إن الذي زعم أن من يرتكب كبائر الإثم والفواحش كشرب الخمر والربا أفضل عند الله من المسلم الذي يضع في عنقه زيق الرقبة المسمى باللغة الفرنسية (بالكرافات) أقل ما يقال فيه إنه جاهل بدين الله يقول على الله ما لا يعلم، وقوله هذا أعظم جرمًا وأكبر من العصاة لا من واضع زيق الرقبة على فرض أنه إثم؛ لأن العلماء قالوا في الآية الجامعة لأصول الكفر والمعاصي ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٣﴾ (الأعراف: ٣٣) قالوا: إن هذه الكليات ذُكرت بطريق الترقي من المحرم إلى ما هو أشد تحريمًا منه، وإن القول على الله بغير علم تشريع ديني وهو حق الله وحده فمن شرع للناس ما لم يأذن به الله فقد جعل نفسه شريكًا لله في التشريع، ومن قبل تشريعه فقد اتخذه شريكًا لقوله تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ (الشورى: ٢١) .

وإنما كان هذا أكبر من اتخاذ شريك لله في العبادة كالدعاء والاستغاثة؛ لأن شرك مَن عبد غير الله بدعاء ونحوه قاصر عليه، ومن اتخذ نفسه شارعًا للناس فشركه متعدٍّ إلى من يتبعه في تشريعه.

هذا، إذا كان نقلكم عمن ذكرتم صحيحًا. ويحتمل أن يكون الرجل قال هذا في الزنار الذي كان في العصور الأولى شعارًا لأهل الذمة يمتازون من المسلمين وصار لابسه يعد منهم، ولكن هذا قد بطل منذ قرون. وزيق الرقبة في هذا العصر يتخذه ملايين من المسلمين وغيرهم، ولا يصح على أي حال أن يقال: إن مرتكبي كبائر الإثم والفواحش أفضل عند الله ممن يلبَس لبسًا خاصًّا بالنصارى أو غيرهم ولا من النصارى أنفسهم، فإن المقام ليس مقام تفاضل مطلقًا.

وقد اعتاد بعض المتنطعين من لابسي لباس العلماء على المجازفة في التحريم والتكفير بغير علم ولا عقل وإنما يغرهم قبول أكثر العامة لأقوالهم، وهذا سلطان كان لهم وقد أشرف على الزوال لإساءتهم التصرف فيه. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



المعراج في اليقظة أم في المنام وروحاني أم لا؟ [1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء من سبس برنيو بمصر- م. ب. ع

حضرة فضيلة الأستاذ العلامة المفضال سيدي السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الأغر، أيد الله بوجوده الإسلام، وذهبت به ظلمات الجهل والبدع المنتشرة بين الأنام. أهديكم عظيم تحيتي واحترامي. إن ترك المألوف أمر صعب على الناس، لاسيما إذا رسخ في اعتقادهم وتمكن من قلوبهم، وإن كان ذلك مخالفًا للحق أو كان عين الضلال، فلم يهن عليهم أن يتركوه؛ ولهذا آتيكم بمسألة مهمة أرجو بيانها بالحق اليقين، وما بعد الحق إلا الضلال المبين، وهي: مسألة المعراج، فهل وافقتم حضرة الفاضل الدكتور محمد توفيق أفندي صدقي في قوله: فالأرجح عندي أن المعراج كان رؤيا منامية كما قلنا، وفي هذه الرؤيا فرضت الصلوات الخمس؛ لأن رؤيا الأنبياء من الوحي كرؤيا إبراهيم أنه يذبح ولده. اهـ. وهل ورد في السنة الصحيحة أن رؤيا الأنبياء صلوات الله عليهم تعتبر شرعًا، وأنها من الوحي كما قال حضرته؟

إنني أول من يسارع إلى قبول قوله: ولو كان المعراج حصل ليلة الإسراء، وكان جسدانيًا مثله لذكر معه في سورته، فإنه أعجب وأغرب وأدل على القدرة الإلهية من الإسراء. اهـ. فإن عروجه ﷺ بجسده الشريف إلى السموات، مما يؤيد حجته ﷺ على المكذبين له، في إخباره

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٦٦٤ - ٦٦٨.

إياهم بالإسراء. ولكن أشكل عليّ ما رواه الشيخان ونقله القاضي عياض في شفائه عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: أتيت بالبراق وهو دابة فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه قال: فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي تربط بها الأنبياء، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين، ثم خرجت فأتاني جبريل بإناء من خمر وإناء من لبن، فاخترت اللبن، فقال جبريل: اخترت الفطرة ، ثم عرج بنا إلى السماء، فاستفتح جبريل، فقيل من أنت قال: جبريل، قيل: ومن معك، قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه، قال: قد بعث إليه ، ففتح لنا، فإذا أنا بآدم فرحب بي ودعا لي بخير. الحديث. فما قولكم في هذا الحديث أيحتج به أم لا؟ فالمرجو من فضلكم إظهار الحقيقة، فإن ما صرح به حضرة الدكتور مما نخاف ذكره عند عامة المسلمين، خصوصًا عند مسلمي جاوه والملايو فإنهم يتخذون ما وصف لهم من أن السموات خلقت من حديد ونحاس وفضة وياقوت وزبرجد و.. . واعتقادًا راسخًا ، وإيمانًا صادقًا.

الجواب:

اختلف علماء السلف والخلف في الإسراء والمعراج ، أكانا بالروح والجسد أم بالروح فقط ، وفي اليقظة أم في المنام ، وقد كنا من أول العهد بالتمييز نسمع ذكر هذا الخلاف في المساجد عندما تقرأ قصة المعراج في الليلة السابعة والعشرين من رجب كل سنة. وإذ كانت المسألة خلافية فما على الباحث من سبيل إذا ظهر له رجحان أحد الأقوال أن يقول به ، وسبق لنا ذكر هذا القول في المجلد الأول من المنار. وقد رجح بعض المحققين أن الإسراء نفسه كان روحانيًا فما بالك بالمعراج؟

قال ابن القيم في كتابه (زاد المعاد في هدي خير العباد) ما نصه: (فصل) وقد نقل ابن إسحق عن عائشة ومعاوية أنهما قالا: إنما كان الإسراء بروحه ولم يفقد جسده، ونقل عن الحسن البصري نحو ذلك. ولكن ينبغي أن يعلم الفرق بين أن يقال: كان الإسراء منامًا، وبين أن يقال: كان بروحه دون جسده ، وبينهما فرق عظيم. وعائشة ومعاوية لم يقولا كان منامًا وإنما قالا أُسري بروحه ولم يفقد جسده وفرق بين الأمرين، فإن ما يراه النائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصور المحسوسة، فيرى النائم كأنه قد عرج به إلى السماء أو ذهب إلى مكة وأقطار الأرض، وروحه لم تصعد ولم تذهب وإنما ملك الرؤيا ضرب له المثال.

والذين قالوا: عرج رسول الله ﷺ طائفتان طائفة قالت: عرج بروحه وبدنه، وطائفة قالت: عرج بروحه ولم يفقد بدنه. وهؤلاء لم يريدوا أن المعراج كان منامًا، وإنما أرادوا أن

الروح ذاتها أسري بها وعرج بها حقيقة، وباشرت من جنس ما تباشر بعد المفارقة، وكان حالها في ذلك كحالها بعد المفارقة في صعودها إلى السمواتِ. اهـ.

وأطال في بيان الفرق، وذكر فيه حل إشكال في حديث المعراج، وهو أن النبي ﷺ رأى موسى في قبره بالكثيب الأحمر (من أرض فلسطين) ، ورآه في السماء السادسة، ولم يعرج جسد موسى من قبره إلى السماء، وإنما تلك روحه ﷺ.

هذا وإن من أدلة القائلين بأن المعراج كان منامًا رواية شريك في صحيح البخاري، فإنه يقول في آخر الحديث: (ثم استيقظت) والذين لا يقولون بذلك يغلطون رواية شريك ومنهم من يقول بتعدد المعراج قال ابن القيم: (فصل) قال الزهري: عرج بروح رسول الله ﷺ إلى بيت المقدس وإلى السماء قبل خروجه إلى المدينة بسنة. وقال ابن عبد البر وغيره: كان بين الإسراء والهجرة سنة وشهران انتهى. وكان الإسراء مرة واحدة وقيل مرتين: مرة يقظة ومرة منامًا وأرباب هذا القول كأنهم أرادوا أن يجمعوا بين حديث شريك وقوله: (ثم استيقظت) وبين سائر الروايات. ومنهم من قال بل كان هذا مرتين: مرة قبل أن يوحى إليه ومرة بعد الوحي كما دلت عليه سائر الأحاديث ، ومنهم من قال بل ثلاث مرات: مرة قبل الوحي ومرتين بعده ، وكل هذا خبط. وهذه طريقة ضعفاء الظاهرية من أرباب النقل الذين إذا رأوا في القصة لفظة تخالف سياق بعض الروايات جعلوه مرة أخرى ، فكلما اختلفت عليهم الروايات عددوا الوقائع؛ إلى أن قال بعد تعجب من القائلين بالتعدد مما يلزمه من القول بتعدد فرض الصلاة، وقد غلط الحفاظ شريكًا في ألفاظ حديث الإسراء.

ومسلم أورد المسند منه ثم قال: فقدم وأخر وزاد ونقص. اهـ. أقول وفي روايات حديث المعراج: اضطراب واختلاف كثير، طالما ردوا ما وقع فيه مثله.

وحديث أنس الذي أشار إليه السائل، لا يسلم من الاضطراب والاختلاف الذي قلناه، ولا يتسع هذا الجواب لبيان ذلك ومقابلته بالأحاديث التي منعوا الاحتجاج بها؛ لاضطرابها واختلاف رواياتها اختلافًا لا يقبل الجمع إلا بتكلف وتسليم ما تسلم به النفس، ولا يصدقه العقل كقول بعضهم: إن المعراج متعدد كان بعضه يقظة وبعضه منامًا ، ولا يستطيع عاقل أن يقبل أن يتعدد فرض الله الصلاة على نبيه خمسين ومراجعته فيها، حتى يجعلها خمسًا مرارًا متعددة. ولذلك اضطر بعض المحققين إلى الجزم بأن بعض روايات الصحيحين في المعراج غلط. ولعلنا نبين الروايات كلها ووجوه الاختلاف والاضطراب فيها في مقال مخصوص في هذه المسألة.

والظاهر أن الطبيب محمد توفيق صدقي رجح كون المعراج رؤيا منامية؛ لكونه أقرب إلى العقل وأبعد عن الطعن ، لا للجمع بين الروايات والتوفيق بينها فإنه لم يتتبعها. على أن القول أقرب ما يتفصي به من اختلافها الكثير. وتعدد الرؤيا واختلاف رؤية الأنبياء في السماوات فيها لا يعد مشكلاً كتعدد ذلك في اليقظة، وإذا صححنا رواية واحدة من هذه الروايات ورددنا ما عداها وإن كان في البخاري، فحينئذ يكون ما قاله المحقق ابن القيم هو الأقرب، وهو أن ذلك كله كان مشاهدة روحية، لم ينتقل فيها جسده الشريف من مكانه.

ولا يبعد أن يقع الغلط في الروايات الصحيحة السند، فإن من قل غلطه وشذوذه لا ترد روايته ألبتة، ولا شك عند أهل العلم بالحديث في صحة رواية أنس التي أشار إليها السائل؛ فإنها في الصحيحين ولم يبين وجه استشكاله لها ، وهي لا تدل على ما يعتقده أهل قطره من الجاوه والملايو في السموات، وكونها خلقت من حديد ونحاس وفضة وياقوت. وما ورد في خلق مادة السموات لا يصح. وكان الجم الغفير من علماء المسلمين يرى فيها رأي فلاسفة اليونان؛ وهو أنها أجسام شفافة بسيطة. وما يقوله محمد توفيق صدقي تبعًا لعلماء الفلك في هذا العصر أقرب إلى اعتقادهم، فإنهم يقولون: إنها مؤلفة من العناصر التي توجد في أرضنا ومنها الحديد والنحاس.. إلخ.

رؤيا الأنبياء وحي :

أما رؤيا الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وكونها من الوحي، فقد ثبت في الأحاديث الصحيحة. وأول أبواب صحيح البخاري (باب كيف بدئ الوحي إلى رسول الله ﷺ) وفيه حديث عائشة: (أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح) الحديث.

ومن هذا الباب رؤيا إبراهيم عليه الصلاة والسلام. ومنه الأحاديث الصحيحة في رؤيا المؤمن والمسلم والصالح؛ كحديث أنس وعبادة وأبي هريرة مرفوعًا (رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة) رواه أحمد والشيخان غيرهما، وحديث أبي سعيد عند البخاري، وعبد الله بن عمر وأبي هريرة عند مسلم الرؤيا الصالحة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة ويقابل الرؤيا الصالحة الأحلام، وما يرى الإنسان في النوم مما يحدث به نفسه عادة، وهذا التقسيم ورد في الحديث الصحيح.

وجملة القول أن مسألة المعراج فيها الخلاف الذي عرفت، فالذي يتتبع النصوص يرجح ما يراه أقوى وأقرب إلى الجمع بين المعقول والمنقول، ومن لا نظر له في ذلك يقلد من يثق به

أو يطمئن قلبه لقول الأكثرين، وهو أن ذلك كان يقظة بالروح والجسد. والعبرة في المسائل الاعتقادية بما يطمئن إليه القلب. ولا ينبغي لمثل السائل من طلاب العلم أن يكون اطمئنانه إلا بعد بحثه ونظره.

وليعلم أننا ننشر من الرسائل العلمية (كرسالة الطبيب محمد توفيق صدقي) ما يوافق رأينا وما يخالفه، ولا نحكم رأينا في كل مسألة في تلك الرسائل إلا عند الحاجة. وقد كان الطبيب المذكور ذاكرنا في موضوع رسالة (علم الفلك في القرآن) قبل كتابتها، ثم ذكر فيها ما وافق رأينا وما خالفه بحسب ما ظهر له، حتى إننا بعد طبعها في المنار ذكرنا له خطأه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ١٢) فلما ظهر له ذلك أذعن له كعادته، وكتب ذلك الاستدراك الذي نشرناه له في أواخر الجزء.

المعراج كيف كان[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، محمد صالح يوسف الخنجي.

الحمد لله وحده:

حضرة محترم المقام حجة الإسلام وإمام المسلمين السيد محمد رشيد رضا رضي الله عنه وأرضاه، سلام واحترام: يرد بجهتنا المنار ونطلع عليه، فنرى فيه من آيات الإرشاد لسبل الرشاد ، والإفصاح عن طرق الفلاح ، ما يشهد بفضله وفضل صاحبه أطال الله بقاءه في سلامة وعافية ، ولا زالت آثاره في مناره ماثلة للمسترشدين والمعتبرين ، سيدي، أرجوكم الإجابة عما يأتي بأوجز ما يمكن، وإرساله ضمن جواب إن لم ترغبوا درجه في المنار.

المعراج كيف كان؟

واقبلوا سلام واحترام الداعي المخلص للمنار وصاحبه.

الجواب:

لا ندري كيف كان المعراج، ولا نقطع فيه بشيء، فإنه خصوصية أكرم الله تعالى بها نبيه (ﷺ) فأراه من آياته في عالم الغيب والشهادة ما لم ير غيره من البشر ، فإن في رواياته أنه ﷺ رأى موسى يصلي في قبره بالكثيب الأحمر ورآه في السماء السادسة ، وفيها أنه

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٧٣١ – ٧٣٨.

رأى في السماء آدم ونسم بنيه عن يمينه وشماله ، وصلى بالأنبياء إمامًا ببيت المقدس ، ورآهم في السماء ، ورأى العصاة يعذبون في صور غير صورهم التي كانوا عليها في الدنيا ، ولم يقل أحد من المسلمين إن موسى أو آدم رفع بجسده إلى السماء ، فما قولك بنسم بني آدم كلهم ، ولا أن العصاة يبعثون بأجسادهم قبل يوم القيامة، وظاهر هذا أن تلك المرائي روحانية كما قال بعضهم أو منامية كما قال آخرون، وذكرنا الفرق بينهما في الجزء الماضي ، ومنه ما ورد في الصحيح من أنه ﷺ تمثل له بيت المقدس وهو بمكة فوصفه لمن سأله عنه من المنكرين.

وقد أورد على ما نشرناه في الجزء الماضي إشكالاً، وسئلنا عن حلهما كتابة ومشافهة: (**أحدهما**) وهو قديم لو كان الإسراء والمعراج في المنام أو بالروح فقط لما أنكرهما أهل مكة، ولما كان ذكرهما فتنة للناس ، على أننا قد ذكرنا في جواب (س٤٧) حل هذا الإشكال بالإيجاز. وأما بيانه بالتفصيل فهو أن الفتنة هي الاختبار الذي يتميز به الإيمان اليقيني من عدمه ، فالمؤمن الموقن بصدق النبي (ﷺ) في كل ما يخبر به؛ وإن كان من الأمور المخالفة للعادات والمألوفات، فإذا قال: رأيت كذا وكذا مما هو ممكن عقلاً ممتنع عادة، ولم يبين له أنه ذلك في اليقظة أو في المنام يتحقق الاختبار، وتظهر درجة إيمانه ويكون النبي صادقًا في قوله: إنه رأى ذلك لأن فعل الرؤية البصرية والرؤيا المنامية واحد، فيقال في كل منهما رأيت، والإدراك إنما هو للروح ، والجسد آلة لا يتقيد بها إلا ضعفاء الأرواح، ومن ذلك أحاديث فتاني القبر، فقد ورد أنهما يبهمان السؤال فيقولان للميت: ما تقول في هذا الرجل الذي بعث فيكم وادعى أنه رسول الله ، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ (الإسراء: ٦٠) ووردت الروايات الصحيحة في أن هذه الآية نزلت في شأن ما رآه النبي ﷺ في ليلة الإسراء والمعراج.

ولفظ (الرؤيا) حقيقة فيما يرى في المنام؛ ولذلك اضطر إلى تأويل الآية مَنْ جزموا بأن الإسراء والمعراج كانا في اليقظة، كما اضطروا إلى تأويل رواية شريك في صحيح البخاري الدالة على أنهما كانا في المنام أو إلى القول بالتعدد، وبعضهم قال إنها غلط. وجملة القول أن آية الإسراء التي أوردناها آنفًا، وحديث شريك في البخاري يدلان على أن الرؤيا المنامية هي التي كانت فتنة للناس. نعم.. إن الجمهور قد أولوا الآية، وقالوا في الحديث ما علمت، وأما إذا قلنا: إن المعراج روحي ، وأنه كان بالصفة التي يعبر عنها الصوفية بالانسلاخ كما يأتي قريبًا، فلا وجه لاستغراب الافتتان بخبره مع التصريح بالانسلاخ والتجرد ، وإن لم يصرح به حمله الناس على أنه بالروح والجسد وافتتنوا به. على أن افتتان بعض الناس واعتراضهم

إنما ورد في شأن الإسراء فقط؛ ولذلك قال بعضهم: إن الإسراء هو الذي كان بالجسد والروح فقط دون المعراج، واختاره المازري في شرح مسلم.

(**الإشكال الثاني**) أورده عالم مشهور من القضاة في هذه الديار قال: إن الإسراء أو المعراج الروحي لا يعد من الخوارق؛ لأن بعض الهنود الوثنيين يميتون أجسادهم موتًا مؤقتًا، وتطوف أرواحهم في الأرض طائفة من الزمن، ثم تعود فتتصل ببدنها، فيخبر صاحبها عما رأت في تلك السياحة الروحية ، وقد كان الإنكليز يسمعون مثل هذا عن الهنود ولا يصدقونه حتى اختبروه بأنفسهم، فأنام هندي أو أمات نفسه أمام بعضهم، ورأوا جسده جثة لا حراك بها ، وعلموا منه أن روحه تقصد بلدًا معينًا، فلما عاد إلى حياته المعتادة أخبر بأن روحه جاءت ذلك البلد ورأت فيه كذا وكذا. فاستخبر أولئك المختبرون بعض معارفهم في ذلك البلد عما وقع فيها في تلك المدة، فوافق الجواب ما قاله الهندي.

والجواب عن هذا على تقدير صحة الرواية من وجوه:

(**أحدها**) أن الإسراء والمعراج ليسا من المعجزات التي تحدى بها النبي ﷺ للاستدلال على نبوته؛ لأن الاستدلال إنما يكون بما يدركه المنكرون بحواسهم ولا يشكون فيه.

(**ثانيها**) يكفي في تسمية الخارقة معجزة أن يعجز الناس عنها، وإن أتوا بشيء من نوعها ولا سيما إذا كان ما أتوا به دونها ، فإبراء الأرمد كإبراء الأعمى، ولا إبراء المزكوم كإبراء المسلول ، والروح التي تنسلخ من بدنها فتطوف في بقاع محدودة من الأرض وترى بعض المحسوسات فيها فقط ، لا يقاس عملها بعمل الروح التي تطوف ما شاء الله أن تطوف في الأرض، وترى فيها أرواح الأنبياء والملائكة ثم تعرج إلى السماء وترى ما ترى من آيات الله الكبرى كالجنة والنار، وتسمع وحي الله تعالى في الملأ الأعلى.

(**ثالثها**) أن المتكلمين يقولون: إن خوارق العادات تكون لغير الأنبياء، وتختلف أسماؤها باختلاف أحوال من تكون لهم، فتكون إرهاصًا ومعجزة وكرامة للأنبياء، الأول قبل البعثة والثاني بعدها مع التحدي والثالث بدونه. وكرامة فقط للأولياء، ومعونة لمن دونهم من الصالحين، واستدراجًا للفساق والكفار ، وفي كلامهم هذا مجال للأنظار.

(**رابعها**) أن الخوارق التي ذكروا لها هذه الأقسام، إنما جنسها المنطقي هو الأمر المخالف للمعتاد بين جماهير الناس بحسب الأسباب العامة المعروفة التي تنشأ عنها أعمالهم ، ولا ينافي ذلك عند المتكلمين أن تصدر الخارقة عن كثيرين؛ ولذلك جوزوا أن تكون معجزة النبي كرامة لكثير من الأولياء، وذكروا وقائع في ذلك منها إبراء المرضى وإحياء الموتى والمكاشفات

التي لا تحصى ، وجوزوا أيضًا أن تصدر الخارقة عن كل أحد، وميزوا بينها بالأسماء التي سمعت. ومن الناس من يرد هذا ولا يقول به، فقد قال الشيخ محي الدين بن عربي شيخ الصوفية الأكبر في عصره: إن الخارقة لا تتعدد، فإن ما يتعدد لا يكون خارقًا للعادة ، وهذا هو المعقول لا من حيث تطبيقه على معنى الخارقة فقط، بل يقال أيضًا: إن ما يتكرر لا بد أن يكون له سبب معروف وطريقة توصل إليه، كما توصل طريقة الصوفية سالكيها إلى ما يذكرون من الكرامات التي صارت عادة تتكرر لأصحابها، وإن كانت مخالفة للعادات التي عليها غيرهم ، فالكشف مثلاً معتاد من صنف الأولياء، وإنما هو خارق للعادة عند جمهور الناس ،وسببه الرياضات الروحية ،ولأصحاب الرياضات البدنية أعمال معتادة بينهم خارقة للعادة عند غيرهم؛ كالمشي على الحبال وتعلقهم بها من أرجلهم، وإلقاء أنفسهم من الأماكن المرتفعة، وما هو أغرب من هذا.

هذا، وإن الانسلاخ الذي ذكر عند الهنود وطواف الأرواح وحدها أو بأجساد من الأثير تشبه الأجساد المركبة، مما نعلم منقول عن صوفية المسلمين، وللشيخ محيي الدين ابن عربي وقائع كثيرة فيه مذكورة في فتوحاته وفي غيرها، ويذكرون لأنفسهم معارج روحية ، ويقول محي الدين: إن النبي (ﷺ) عرج به إلى السماء ٣٠ مرة. والله أعلم.

وإننا نورد هنا ما قاله ولي الله الدهلوي في كتابه (حجة الله البالغة) في الإسراء والمعراج على طريقة الصوفية؛ لتعرف المذاهب والآراء المشهورة فيهما كلها، وهذا نصه: وأسري به إلى المسجد الأقصى ثم إلى سدرة المنتهى وإلى ما شاء الله، وكل ذلك لجسده ﷺ في اليقظة، ولكن ذلك في موطن هو برزخ بين المثال والشهادة جامع لأحكامهما، فظهر على الجسد أحكام الروح، وتمثل الروح والمعاني الروحية أجساد؛ ولذلك بان لكل واقعة من تلك الوقائع تعبير، وقد ظهر لحزقيل وموسى وغيرهما عليهما السلام نحو من تلك الوقائع، وكذلك لأولياء الأمة؛ ليكون علو درجاتهم عند الله كحالهم في الرؤيا والله أعلم.

أما شق الصدر وملؤه إيمانًا، فحقيقته غلبة أنوار الملكية وانطفاء لهب الطبيعة وخضوعها لما يفيض عليها من عالم القدس. وأما ركوبه على البراق فحقيقته استواء نفسه النطقية على نسمته التي هي الكمال الحيواني، فاستوى راكبًا على البراق كما غلبت أحكام نفسه النطفية على البهيمية وتسلطت عليها. وأما إسراؤه إلى المسجد الأقصى؛ فلأنه محل ظهور شعائر الله، ومتعلق همم الملأ الأعلى، ومطمح أنظار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فكأنه كوة إلى الملكوت.

وأما ملاقاته مع الأنبياء صلوات الله عليهم ومفاخرته معهم، فحقيقتها اجتماعهم من حيث ارتباطهم بحظيرة القدس، وظهور ما اختص به من بينهم من وجوه الكمال.

وأما رقيه إلى السماوات سماء بعد سماء، فحقيقته الانسلاخ إلى مستوى الرحمن منزلة بعد منزلة، ومعرفة حال الملائكة الموكلة بها، ومن لحق بهم من أفاضل البشر والتدبير الذي أوحاه الله فيها، والاختصام الذي يحصل في ملأها.

وأما بكاء موسى فليس بحسد، ولكنه مثال لفقده عموم الدعوة وبقاء كمال لم يحصله مما هو في وجهه. وأما سدرة المنتهى فشجرة الكون، وترتب بعضها على بعض وانجماعها في تدبير واحد؛ كانجماع الشجرة في الغاذية والنامية ونحوهما، ولم تتمثل حيوانًا لأن التدبير الجملي الإجمالي الشبيه للسياسة الكلي أفراده، وإنما أشبه الأشياء به الشجرة دون الحيوان؛ فإن الحيوان فيه قوى تفصيلية والإرادة فيه أصرح من سنن الطبيعة. وأما الأنهار في أصلها فرحمة فائضة في الملكوت حذو الشهادة وحياة وإنماء؛ فلذلك تعين هنالك بعض الأمور النافعة في الشهادة كالنيل والفرات.

وأما الأنوار التي غشيتها فتدليات إلهية ، وتدبيرات رحمانية ، تلعلعت في الشهادة حينما استعدت لها. وأما البيت المعمور فحقيقته التجلي الإلهي الذي يتوجه إليه سجدات البشر وتضرعاتها، يتمثل بيتًا على حذو ما عندهم من الكعبة وبيت المقدس، ثم أتي بإناء من لبن وإناء من خمر فاختار اللبن، فقال جبرئيل: هديت الفطرة ولو أخذت الخمر لغوت أمتك، فكان هو ﷺ جامع أمته ومنشأ ظهورهم، وكان اللبن اختيارهم الفطرة والخمر اختيارهم لذات الدنيا ، وأمر بخمس صلوات بلسان التجوز؛ لأنها خمسون باعتبار الثواب ، ثم أوضح الله مراده تدريجًا؛ ليعلم أن الحرج مدفوع، وأن النعمة كاملة وتمثل هذا المعنى مستندًا إلى موسى عليه السلام، فإنه أكثر الأنبياء معالجة للأمة ومعرفة بسياستها) ا. هـ

(**تنبيه**) ذكرت في الجزء الماضي من المنار أن حديث المعراج مضطرب، وعنيت بهذا اضطراب المتن. وقلما يطلقون لفظ الاضطراب ويريدون به المتن.

حقيقة المعراج والشبهات حوله[(١)]

السؤال:

من حضرة صاحبي الإمضاء، محمد فهمي غريب ، م. فوزي الإمام الواعظ العام بجامع يافا الكبير، إمام وخطيب جامع يافا الكبير ، في يافا (فلسطين) تأخر.

صاحب الفضيلة مولانا العلامة الأكبر الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فلا يخفى على فضيلتكم تطور الحالة المدنية وانتشار العلوم العصرية من طبيعية وفلسفية في الأصقاع الإسلامية.

وبما لفضيلتكم علينا من فضل التربية العقلية والتثقيف العلمي رأينا من الضروري أن نتشرف برفع هذا الاستفهام إليكم؛ وإننا على يقين من أنكم ستلبون طلبنا وتتكرمون بإجابتنا إلى ملتمسنا خدمة للدين وتطبيقًا للعلم على العلوم العصرية في هذين الأمرين المهمين اللذين هما من مباني الدين الحنيف حتى تكون سلاحًا في يدنا لينتفع بكم المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها آمين.

ماحقيقة الإسراء والمعراج، وبنوع خاص نظرية الصعود واختراق السماوات وقابليتها للالتئام وإمكان اختراق الجو مع عدم وجود الهواء في الفضاء أكثر من سبعة أميال وما رآه المصطفى ﷺ في طريقه.

كما نرجو من فضيلتكم أن تتفضلوا بالإجابة في زمن يسمح لنا بالاستعداد قبل دنو شهر الميلاد، أو أن ترشدونا إلى الكتاب أو الكتب التي يمكننا الانتفاع منها في هذا الشأن والاسترشاد بها والله يحفظكم.

الجواب:

الإسراء ثابت بنص القرآن فهو قطعي والمعراج روي من طرق متعددة في الصحيحين وغيرهما تدل جملتها على صحة أصله على ما فيها من التعارض والاختلاف في كونه وقع في اليقظة أم في المنام، وهما على كل حال من الأمور الغيبية الخارقة للعادة، ويقربهما من العقل أن روح النبي ﷺ كان لها السلطان على جسده في تلك الليلة، فلطفت جسده الكثيف فكانت كالجسد الذي كان يتمثل به الروح الأمين في صورة دحية الكلبي فأمكنها أن تعرج معه بمثل قوته التي لا تقل عن قوة الكهرباء، وبهذا التقريب تسقط شبهة حدود الهواء، وأما

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٧٣٨ – ٧٣٩.

شبهة اختراق السماوات فيقال فيها إن الوصول إلى السماوات السبع وتجاوزها لا يقتضي اختراقها؛ وإنما كان هذا شبهة لعلماء الهيئة اليونانية الذين كانوا يزعمون أن الأفلاك التي ركبت فيها الدراري والنجوم أجسام صلبة شفافة لا تقبل الخرق والالتئام بطبعها، وظن بعض علماء الشرع أن هذه الأفلاك المزعومة هي السماوات، وقد أبطل علم الهيئة هذا الزعم من أساسه؛ وإنما السماوات المذكورة في حديث المعراج من عالم الغيب تسكنها الملائكة وتعرج إليها أرواح الأنبياء عليهم السلام، وقد سبق لنا تفصيل هذه المسألة في المنار من قبل.

وإن هنا قاعدتين لا ينبغي أن تغيبا عن مسلم:

(١) أن كل ما ثبت في الكتاب والسنة من خوارق العادات، فالواجب على المسلم قبوله على ظاهره ما لم يقم برهان قطعي حسي أو عقلي على استحالة ظاهره فيؤول.

(٢) أن كل ما أخبر به الوحي عن عالم الغيب لا يقاس على عالم الشهادة ولا يشترط في قبوله موافقة سنن هذا العالم وعاداته، ومعجزة الإسراء والمعراج من الخوارق الروحانية الغيبية، وليست من المحال الذي يقول علماء الكلام إن قدرة الله لا تتعلق به، وقد فصلنا مسألة الخوارق في التفسير مرارًا آخرها تفسير هذا العام، وبيَّنا فيها أن ما ظهر للبشر في هذا القرن من عجائب الكهرباء وغيرها قد قرَّب إلى العقول كل ما كانت تستبعده من المعجزات وأمور الغيب.

حكم الاحتفال بليلة المعراج [١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في جاوه: (ا. ص. ي)

بمناسبة معراج النبي ﷺ في شهر رجب تقام حفلات يخرجون لها أبناء المدارس ويدورون في الحارات بمظاهرات عظيمة وإيقاد السرج والأغاني، وبعد المظاهرات يجتمعون في محل مخصوص وهناك تلقى الخطب بمناسبة المعراج، وفي هذه السنة قام من علماء المسلمين من أنكروا هذه المظاهرات وقالوا: إنها بدعة لا يجوز فعلها، فنرجو من فضيلتكم أن تبينوا لنا هل هذه من الشعائر الإسلامية التي يجب علينا إظهارها، أو من البدع التي يجب علينا محوها؟ نرجو أن تنشروا ذلك على صفحات المنار ولكم الشكر سلفًا.

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٧٥-٦٧٦.

الجواب:

لا شك في أن ما ذكرتم من البدع، وأنه ليس من شعائر الإسلام في شيء، وأما محوه وإبطاله فيراعى فيه الحكمة والموعظة الحسنة، واتقاء الشقاق والتفريق بين المسلمين، وأرى الجماعات التي تعنى بصد الناس عن البدع

والمنكرات في مصر تدعو الناس في الليلة ٢٧ من رجب كليالي الجمع وغيرها ويخطب فيهم الخطباء مذكرين إياهم بما صح من الأحاديث في الإسراء والمعراج، وإعلامهم بأن اجتماعهم ليس شعارًا من شعائر الإسلام الخاصة، وإنما هو من مجامع العلم والمواعظ العامة، فيحسن أن يفعل العلماء هذا عندكم، وقد ألقيت أنا في هذه المجامع عدة خطب ودروس مما يسمونه بالمحاضرات.



الشرك واتخاذ الوسطاء

عبادة نهر في البحرين برؤيا امرأة[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بجزيرة البحرين - الداعي المخلص - ناصر مبارك الخيري.

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الفاضل صاحب المنار المنير أدام الله وجوده.

ثم سلام الله عليك ورضوانه، وبعد، فقد حدث في بلادنا توًّا حادث يستحق الذكر، وذلك أن امرأة من عامة المسلمين ادعت أن أحد المشايخ أو الأولياء على زعمها، أتاها في المنام وأخبرها أنه على مسافة نصف ميل من البلاد يوجد نهر جار (وهو كذلك إذ إن هذا النهر معروف من القدم) وعلى حافة النهر يوجد صخرة كبيرة (وهذه أيضًا مشاهدة منذ حين) وإنه ضرب بيده تلك الصخرة، فتفجر منها الماء العذب، وأمرها أن تخبر أهل البلاد كي يأتوا ويغتسلوا ويشربوا من هذا الماء لأن كل من شرب أو اغتسل منه برئ من جميع العلل والعاهات.

وبالفعل إن هذه المرأة أخبرت أهل البلاد بذلك فصدقها كثير من الناس، وذهبوا إلى ذلك النهر، وأخذوا يغتسلون ويشربون منه، وينقلون منه إلى القرى المجاورة، وبسرعة البرق انتشر هذا الخبر بأطراف البلاد، فتهافت الناس على هذا النهر كتهافت القطا، وعكفوا عليه

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٥٠٦ - ٥٠٨.

عكوفهم على الحجر الأسود، معتقدين فيه كاعتقادهم بالله، حتى كثر الضجيج والازدحام عليه بما يفوق حد التصور، حتى أصبح هذا النهر الصغير في بلادنا شبيهًا بنهر الكنج بالهند. ولقد ذهبت بنفسي مع بعض الأصدقاء لمشاهدة ذلك، ولكثرة الزحام لم أقدر أن أتصل بذلك النهر إلا بعد شق النفس، فرأيت أن النهر لم يتغير عما كان عليه سابقًا، ولقد رثيت لحالة بعض الأطفال الذين يكادون يموتون غرقًا؛ لكثرة ما تغطسهم أمهاتهم في الماء؛ ابتغاء البركة والتقديس، فما قول سيدي الأستاذ في ذلك؟ وهل الشرع يبيح مثل هذا؟ وهل من العدل أن يترك هؤلاء العامة على ضلالهم؟ أجيبوا عن ذلك على صفحات ناركم الزاهر؛ أدامكم الله نبراسًا يهتدي به من ضل عن محجة الصواب. واقبلوا في الختام فائق احترام.

الجواب:

حاش لله، لا يبيح دين التوحيد هذه الضلالة بل الوثنية الظاهرة، وما حيلتنا والمسلمون قد لبسوا دينهم مقلوبًا، فأنكر كثيرون منهم النفع والضرر عن طريق الأسباب؛ زعمًا منهم أن ذلك ينافي التوحيد الذي يقصر النفع والضرر على الخالق عز وجل؛ ولذلك قصّروا كلهم في علوم هذه الأسباب التي قوي بها غيرهم، حتى سلبهم ملكهم، والأسباب لا تنافي التوحيد بل تؤيده؛ لأنها سنن الله تعالى. ولكن الذي ينافيه هو التماس النفع ودرء الضر من المخلوقات التي جرت سنة الله بجعلها أسبابًا عامة لذلك، وهو ما فشا فيهم بتوسعهم بما سموه الكرامات، فقدسوا الأنهار والأشجار والأحجار، وطلبوا منها جلب المنافع ودرء المضارّ، وهذه هي الوثنية الجلية بعينها، فتقديس نهركم ليس بالأمر الذي لا نظير له عندهم، بل له نظائر في جميع الأقطار الإسلامية أو أكثرها.

جعل الحجر الأسود في الكعبة مبدأ للمطاف؛ لكيلا يختل النظام بطواف الناس من أماكن مختلفة، فيختلط الحابل بالنابل، فصار بذلك من شعائر الحج، وقد قال النبي ﷺ عنده: إني لأعلم أنك حجر لا تضر ولا تنفع وكذا أبو بكر رواه ابن أبي شيبة والدارقطني، وقال مثل ذلك عمر جهرًا (رواه الشيخان) ونحمد الله أن صان المسلمين من عبادته بطلب النفع منه والاستشفاء به، وصان بيته من الشرك أن يعود إليه. فإذا كان هذا الحجر الذي لمسه أفضل الأنبياء والمرسلين من إبراهيم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام لا ينفع ولا يضر، فكيف ينفع أو يضر مثل عمود الرخام المعروف في المسجد الحسيني بمصر، وهو لا يمتاز عن غيره من العمدة التي هناك ولا عن غيرها، أو ينفع ذلك الماء الذي صور الشيطان لتلك المرأة الخرقاء في نومها أنه جرى كرامة لولي من الأولياء.

إن موسى كليم الله عليه السلام قد ضرب بعصاه الحجر، فانفجر منه الماء، فشرب منه بنو إسرائيل. ولكن لم يعبدوه ولم يستشفوا به، ولم يتبركوا به، ولم يقدسوه لا بأمر موسى ولا باجتهاد منهم؛ لأن ذلك يهدم التوحيد الذي جاء به موسى، فكيف يبيح دين التوحيد أن يقدس ماء ليس له مثل تلك المزية، بل ليس له مزية ما على غيره بدعوى تلك الرؤيا الشيطانية.

أما والله لو رأيت بعيني من أعتقد أنه من أولياء الله الصالحين ضرب صخرًا، فانفجر منه الماء لما قدست ذلك الماء، ولا استشفيت به لأجله. وإني لأعلم أن من الماء ما هو سبب لشفاء بعض الأمراض لمعادن تتخلله، ولكن لا يوجد في الدنيا شيء ينفع أو يضر كرامة منصوبة لأحد من الأولياء.

لو كان في الدنيا شيء ينفع لأجل من اتصل به من الصالحين، وكان طلب النفع منه مشروعًا، لكان أولى الأشياء بذلك الحجر الأسود، وقد علمت ما ورد فيه ثم الشجرة التي بايع النبي ﷺ تحتها أصحابه الكرام بيعة الرضوان، وقد قطعها عمر رضي الله عنه وأخفى أثرها بإقرار الصحابة كلهم؛ لما علم أن بعض من لم يفهم الإسلام بدأوا يتبركون بها. ومن المصائب أن صرنا محتاجين إلى إقناع المسلمين بالتوحيد، وأن نرى من الصعب أن يقتنعوا به، فهل يستغرب مع هذا أن يظهر فيهم الدجال ببعض هذا الغرائب التي يسمونها كرامات، فيخضع له الكثيرون.

حكم قول شيئًا لله والاستمداد من الأولياء[١]

السؤال:

من مكة المكرمة: من المعترف بالتقصير عبد القادر ملا قندر البخاري إلى رفيع مقام أستاذه الأجل العلامة السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار الإسلامية حفظه رب البرية.

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد، فقد كلفني بعض الإخوان المخلصين في صاحب المنار؛ أن أرفع وأقدم لرفيع مقامكم السؤال الآتي؛ راجيًا إجابة سؤاله على صفحات المنار وفي أقرب عدد يصدر منه، أثابكم الله جزيل الثواب ورفع أعلامكم المنيرة.

هذا هو السؤال: الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد، فما قولكم أيها العلماء الكرام في هذه الأبيات.

---

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٢٦٢ – ٢٦٤.

شـيـئًـا لـلـه يـا عـبـد الـقـادر محيي الـديـن فـي الـقـلـب حـاضـر
جـيـلانـي بـالـلـه بـادر المـدد يـا عـبـد الـقـادر

أيكفر قارئها أم لا؟ وهل يلزمه تجديد النكاح أم لا؟ وهل يجوز الاستمداد من الأولياء الكرام بعد الممات، كما يجوز الاستمداد في الحياة؟ وهل يسمع الأولياء نداءً أم لا؟ بينوا لنا الأحكام بالتفصيل، ولكم عند الله أجر جزيل، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب:

قول: شيئًا لله ، صرح بعض الفقهاء بتكفير من يقول مثل هذا القول؛ لأنه دعاء لغير الله تعالى و (الدعاء هو العبادة) ، كما رواه أحمد وابن أبي شيبة والبخاري في الأدب المفرد، وأصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه مرفوعًا، ومن ذلك قول بعض فقهاء الحنفية في سرد المكفرات من منظومة له (ومن قال شيء لله بعض يكفر) .

ومن الفقهاء من لا يطلق القول في تكفير صاحب هذا القول، بل يفصل فيه باحثًا عن قصد القائل واعتقاده، فإذا كان يعتقد أن عبد القادر الذي يدعوه (ومثله كل من يدعى من دون الله ولو نبيًّا أو ملكًا) قادر على إجابة دعائه؛ لأن له سلطة وراء الأسباب العادية والسنن الإلهية التي تجري عليها أعمال الناس، أو يعتقد أن له (أي للمدعو من دون الله) تأثيرًا في الإدارة الإلهية؛ بأن يريد الله تعالى بدعائه والتوسل به ما لم يكن يريده قبل ذلك، إذا كان يعتقد أحد هذين الأمرين يظهر القول بردته والحكم بشركه؛ لأنه بالأول جعل من دعاه شريكًا لله تعالى في التصرف المطلق والامتياز على سائر المخلوقين بالخروج عن سنة الله تعالى في ارتباط الأسباب بالمسببات، وبالثاني جعل البارئ - سبحانه وتعالى - محلاً لتأثير الحوادث.

القول الأول شديد جدًّا ولكنه هو الأحوط للناس، حتى لا يقولوا مثل هذه الأقوال التي صرح بعض العلماء بكفر صاحبها. والثاني هو الأحوط للمفتي لئلا يخرج من الملة من هو من أهلها بقول تلقفه من غير أن يعلم أنه يعتقد ما ينافي التوحيد.

والذي أراه هو أنه ينبغي العالم المستفتى في مثل هذا أو الذي يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر أن يبين للمستفتي أو لمن يعلم أنه يقول هذه الأقوال حقيقة التوحيد ومعنى العبادة وحقيقة الشرك الجلي والشرك الخفي؛ ليحكم وجدانه واعتقاده في مثل هذا القول الذي يدل على ضرب من الشرك بنوع ما من أنواع الدلالة قد يكون هو الباعث على القول، وقد يجري اللسان بالكلمة مع عدم تصور ما تدل عليه مطابقة أو التزامًا.

إذا فهم من ينطق بتلك الأسجاع حقيقة التوحيد والعبادة وحقيقة الشرك، وكان يعلم من نفسه أنه لم يقصد بها معنى من معاني الشرك الجلي، ولا ما ينافي التوحيد أو يدخل في معنى العبادة، فيكفيه أن يتوب عن القول الذي اختلف فيه، ولا يجدد عقد نكاحه، وإن ظهر له أن قوله من الدعاء الحقيقي الذي هو العبادة، كما في الحديث الصحيح أو مع العبادة كما في رواية أخرى ضعيفة السند، وأنه تسرب إليه الشرك، فعليه أن يتوب ويجدد إسلامه على مذهب الشافعية القائلين بأن المرتد إذا تاب قبل انقضاء عدة امرأته عادت إلى عصمته بغير عقد، وإذا تاب بعد انقضائها احتاج إلى عقد جديد، عمل بذلك.

(الاستمداد من الصالحين)

مسألة الاستمداد من الصالحين في الحياة وبعد الممات مشتبهة، لا يتجلى الحق فيها إلا بيان حقيقة الاستمداد، وقد يأتي فيها التفصيل الذي ذكرناه في المسألة الأولى.

الاستمداد: طلب المدد، وهو ما يمد الشيء أي يزيد في مادته الحسية أو المعنوية، فمن طلب من مخلوق مددًا جسمًا؛ كالزيادة في ماله ورزقه، والنماء في زرعه بغير الأسباب التي جعلها الله شرعًا بين خلقه، فقد طلب ما لا يطلب إلا من الله تعالى، وهذا ينافي التوحيد؛ لأنه عبادة لغير الله تعالى.

ومن طلب من المخلوق مددًا معنويًّا فهو على نوعين: نوع يعد شركًا كطلب الزيادة في العمر، فإن هذا مما لا يطلب إلا من الله تعالى، فمن طلبه من غيره فقد أشركه معه، ونوع لا يعد شركًا؛ لأنه داخل في دائرة الأسباب، وهو ما يطلبه المتصوفون من أهل العلم بزيارة الصالحين وقربهم أو ذكر مناقبهم وسيرتهم، وتصور أحوالهم من الزيادة في حب الخير والصلاح والتقوى، ويعبرون عن هذه الزيادة التي يجدونها في نفوسهم بالبركة والمدد، ولكنهم لا يدعونهم من دون الله، ولا يفعلون ما لم يفعله السلف.

وإنما كان هذا ممّا لا بأس فيه لأهل، ولا حرج في طلبه بلسان الاستعداد وتوجه القلب - إن شاء الله تعالى - لأنه منتظم في سلك الأسباب، فإن الإنسان يتأثر بأحوال غيره إذا رآها أو تصورها أو سمعها، فإن كانت تلك الأحوال حسنة صالحة ازداد رغبة في الصلاح، وإن كانت بالضد زاد ميله إلى مثلها، فالذين يعاشرون الظلمة المستبدين أو الفساق المستولغين تقوى في نفوسهم داعية الظلم أو الفسق والانغماس في الشهوات، وتصور وقائعهم وقراءة أخبارهم لا تخلو من مثل تأثير معاشرتهم، ولا سيما إذا كانت أخبارهم مكتوبة بمداد الثناء والتعظيم في قسم الظالمين، والاستحسان وتمثيل الغبطة ورغد العيش في قسم الفاسقين.

كل هذا مجرب معروف، وإنك لتجلس إلى الحزين الكئيب، فيسري إلى نفسك شيء من امتعاضه وكآبته، وتجلس إلى المغبوط المسرور فتجد في نفسك أثرًا من السرور وانشراح الصدر، وتعاشر أهل الجد والنشاط فينالك نصيب من نشاطهم وتعاشر أهل الخمول والكسل فيصيبك سهم من خمولهم.

وقد رأينا أثر الخير والصلاح في أنفسنا من بركة بعض مشايخنا، كما رأيناه ولله الحمد في أنفس تلامذتنا. كنا إذا نمنا عند شيخنا الناسك أبي المحاسن القاوقجي -رحمه الله تعالى- نزداد رغبة في العبادة من صيام وقيام؛ إذ نرى ذلك الشيخ الكبير في السن والقدر يصوم الأيام الفاضلة، ويقوم طائفة من الليل لا يجيء الثلث الأخير منه إلا ونستيقظ، ونحن رقود في حجرة بجانب حجرته على صوت تكبيره وقراءته وبكائه، وأما شيخنا الأستاذ الإمام فكان إذا قام من الليل، لا يسمع له صوت ولا يشعر له بحركة، وكنا نرى أثر مجالسه الخاصة في زيادة الإيمان بالله عز وجل، والثقة به جل ثناؤه، والغيرة على الدين، وعلو الهمة في الخير.

حكم الاقتداء في الصلاة بمتخذي الوسطاء والشفعاء عند الله[1]

السؤال:

جاءنا هذا السؤال من جماعة الموحدين في دمياط ومعه عنوان واحد منهم لنجيبه، فرأينا أنه يجب نشره والجواب عنه في المنار، وهو: حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمد رشيد رضا صاحب إدارة المنار العامرة.

تحية إخلاص تحدوها إليكم روح الإسلام، وبعد، فلما كانت ثقتنا لا تنحصر بغير عالميتكم؛ لسعة اطلاعها بنور الإله الواحد الهادي إلى الصراط المستقيم سيما في معضلات الأمور التي يتوقف صلاح الدين عليها، رجوناكم للسؤال الآتي وهو: هل تصح الصلاة خلف متخذي الشفعاء والوسائط من مسلمي هذا الزمان أم لا تصح؟

وفي الختام نلهج جميعًا بتكرار الرجاء ونردده باسم الدين الإسلامي الحنيف أن لا يضن الأستاذ الإمام على طائفة تقلب وجهها في السماء لهفًا بالجواب على هذا السؤال وافيًا. هذا وإن أمكن الأستاذ الإمام نشر الجواب في المجلة الطائر ذكرها بين أقطار المشارق والمغارب فبها ويا حبذا، وإلا فنرجوه جميعًا ألا نحرم من الرد بالعنوان طيه، ولكم من الله تعالى الشكر والأجر إن شاء الله، والسلام. الموحدون بدمياط.

---

(١) المنار ج ٢٢ (١٩٢١) ص ١٠٤-١٢٠.

الجواب:

الظاهر أن السائلين يعنون بمتخذي الشفعاء والوسطاء عند الله من يصدق عليهم قوله تعالى في مشركي العرب: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ (يونس: ١٨) ، وإنهم مرتابون في الاقتداء بهم في الصلاة مع هذا الشرك الصريح؛ لأنهم يأتونه عن جهل ويحسبون أنه طاعة لله وعمل بدينه، وهم مؤمنون إجمالاً بالله، وبأن كل ما جاء به عنه خاتم رسله محمد - ﷺ - فهو حق، وإيمانهم بذلك إيمان إذعان؛ لأنهم يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويصومون رمضان ويحجون بيت الله من استطاع منهم إليه سبيلاً، فموضع الإشكال على هذا ما يصدر عنهم من العبادة الشركية لغير الله تعالى؛ كدعاء الموتى من الصالحين والتمسح بقبورهم، والطواف بها وببعض النبات والجماد لشفاء الأمراض وتفريج الكروب وتوسيع الرزق، وغير ذلك من الأعمال والاعتقادات المنافية للتوحيد الذي جاء به الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وهو أن لا يعبد إلا الله، وأن يخلص له الدين وحده، فلا يدعى معه أحد - هل هي من أعمال الشرك المجمع عليها، المعلومة من الدين بالضرورة، فلا يعذر الجاهل بها كما يقول المتكلمون والفقهاء، أم هي مما يخفى على غير العلماء الأعلام، العارفين بحقيقة ما كان عليه الصدر الأول من قواعد الإسلام، فيعد الجاهل بها والمتأول فيها معذورًا، وإسلامه وما يترتب عليه من الأعمال صحيحًا؟ ثم إذا كان أس الدين مما يعذر جاهله، وهو توحيد العبادة وإخلاصها لله تعالى بالتوجه إليه فيها وحده، ولا سيما الدعاء الذي هو مخها ولبابها، فأي قاعدة من قواعده، أو ركن من أركانه المبنية على هذا الأس لا يعذر الجاهل بها أو المتأول لها؟ وأين إجماع الأمة على أن التوحيد الخالص شرط لصحة الصلاة والصيام وسائر العبادات، لا يعتد بشيء منها بدونه مع سائر أصول الإيمان القطعية المعلومة من الدين بالضرورة؟

إننا نعلم بالاختبار الدقيق أن كثيرًا ممن يدعون غير الله تعالى يجهلون كثيرًا من هذه الأصول الاعتقادية والعملية، وأن منهم من التاركين لأركان الإسلام كلها أو بعضها والمرتكبين لكبائر الإثم والفواحش المصرين عليها بدون مبالاة بأمر ولا نهي، ولا انتفاع بذكرى ولا زجر، ومنهم من اعتاد بعض الأعمال الدينية المشروعة والمبتدعة اعتيادًا، ولكنه لا يعرف الخشوع والخوف والرجاء إلا عند تلك القبور وذكر أصحابها، أو نحوها مما يعظمون تعظيم عبادة وتدين، وإن لم يسموه كله أو بعضه عبادة، ومن هؤلاء وأولئك الذين يدعون هؤلاء الموتى خاشعين معتقدين أنهم يقضون حوائجهم بأنفسهم ولا يخطر في بالهم غير ذلك، ومنهم من يسمي دعاءه توسلاً واستشفاعًا، ولا سيما إذا أنكر عليه، وهذا عين ما حكاه القرآن

عن مشركي العرب، ولم يعتدّ بإيمانهم حتى يتركوه، وقال فيهم: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (يوسف: ١٠٦) ، ومن هؤلاء الذين يعدون هذا تأولاً المذعنون للأمر والنهي الملتزمون للفرائض المتأثمون من المعاصي، وفيهم وقع الإشكال فيما يظهر؛ لأن تكفير المؤمن المتأول المعين فيه خطر عظيم، ولا سيما في هذا الزمان الذي ترك أكثر أهله علم الدين على الوجه الذي كان معروفًا عند سلف الأمة أهل الحق.

وإننا نمهد للجواب التفصيلي الشافي تمهيدًا نراه ضروريًا فنقول:

١- إن قواعد العقائد وأصول الإيمان وأحكام الإسلام والردة المجمع عليها والمسائل الاعتقادية والفرعية المختلف فيها كلها مقررة في الكتب، وإن كل مسلم مكلف أن يعرف الفرائض العينية منها، وأن يبذل جهده فيما في تطبيق الوقائع والنوازل التي تعرض له على ما عرف، ومن ذلك الجهد سؤال العارفين واستفتاء المفتين فيما يشكل عليه من ذلك إلى أن يهتدي إلى الحكم المنطبق على الواقعة، فهذا اجتهاد عملي يطالب به العوام كالعلماء، كالاجتهاد في القِبلة في حالة البعد عن الكعبة المشرفة، وعدم المحاريب المتواترة.

وإن لأحوال الزمان والمكان تأثيرًا عظيمًا في هذا الاجتهاد العملي؛ من مظاهره أنك ترى الناس يستنكرون البدع عند ظهورها أشد الاستنكار، وربما بالغوا في ذلك فجعلوا المباح محظورًا كالبدع في العادات والماعون والأزياء، وكم كتب بعض المشتغلين بالعلم رسائل وكتبًا في تحريم بعض هذه المستحدثات في أول العهد بظهورها، كالأحذية الشائعة التي تسمى في مصر بالجزم (جمع جزمة) ، وفي الشام بالكنادر واللساتيك، ومنها ما يسميه الفريقان (البوتين) ، وإذا شاعت المنكرات الدينية وعمت تصير عند الجمهور كالمباحات، بل يجعلون بعضها في عداد المسنونات والشعائر الدينية، ولا سيما في هذا الزمان الذي تُرك فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في أكثر البلاد التي يقطنها المسلمون، بل صار كثير من المحظورات المجمع عليها المعلومة من الدين بالضرورة من المباحات في حكم القانون المتبع كالربا والزنا وشرب الخمر، فمن يعيش في أمثال هذه البلاد لا يكون نظره في تطبيق الأعمال على القواعد والأحكام الشرعية كمن يعيش في بلاد نجد التي لا يكاد يرى فيها شيئًا من أمثل هذه المنكرات فَاشِيًا مألوفًا، ولا يسمع فيها بحكم من حاكم غير مستند إلى نص من كتب الفقه المعتبرة، لذلك ينقل عن بعض عوامهم تكفير مرتكب بعض المعاصي ولو غير قطعية، وفي مصر لا يكفر التارك لجميع أركان الإسلام والمستبيح لأكبر الفواحش بالإصرار على المجاهرة بها بلا مبالاة.

٢- قد اختلف مصنفو الكتب الكلامية والفقهية اختلافًا واسع النطاق في مسائل الكفر والردة من حيث الأدلة ومن حيث تطبيقها على الأعمال والناس، وناهيك بتشديد من ناطوا هذه المسائل باللوازم القريبة والبعيدة للأحكام القطعية أو الظنية القوية كمن كفروا من حقر عالمًا، أو قال أو فعل ما ينافي احترام كتاب شرعي أو فتوى شرعية بالإلقاء على الأرض، أو القول ببطلان الفتوى أو عدم قبولها؛ إذ عدوا أن إهانة الفقيه أو فتواه أو الكتاب تستلزم إهانة الشرع، وأن عدم الإذعان والاحترام للفتوى يستلزم رفض الشرع والدين، وقد يعدون من الإهانة وعدم الاحترام ما ليس منه في الواقع، أو في عرف الفاعل وقصده، ويوجد في هذه الكتب - ولا سيما تصانيف المتأخرين منها - من الأقوال ما لا يمكن إثباته شرعًا، وفي بعضها تأييد للبدع المخلة بأصول الدين وفروعه.

٣- قد وقع من جراء ما ذكر ما نراه ونشكو منه في هذه البلاد من الفوضى في العلوم الدينية وتطبيقها على الأعمال المجرئة لأحد المنتمين إلى طريق المتصوفة الغارقين في البدع على كتابة رد على فتوى لشيخ الأزهر ورئيس المعاهد الدينية بالباطل حاول فيه جعل البدعة التي أنكرها الشيخ بالدليل دينًا متبعًا وعبادة مشروعة، واستدل على ذلك بأحاديث لا تدل عليه ولا هي بصحيحة فيستدل بها على فرض دلالتها على ما ذكر، ونشر رده الباطل في صحيفة يومية مشهورة قرأها ألوف من الناس، وسكت علماء الأزهر على ذلك إلى أن أنكره على المتصوفي بعض أهل الغيرة من الإسكندرية كما علم ذلك من جزء المنار الماضي.

ذلك بأن شيخ الأزهر - وإن كان رئيس علماء الدين في الأزهر وسائر معاهد التعليم الديني في هذا القطر - ليس له رياسة دينية مطلقة عند المسلمين فيما يأمر به وينهى عنه أو يفتي به، وإن وافق الحق لا شرعًا ولا قانونًا ولا مواضعة عرفية، وليس من أعمال مشيخة الأزهر نشر الدين بتلقين عقائده وآدابه وأحكامه لعامة المسلمين المكلفين بطريقة منتظمة، فيكون من أثر ذلك أن السواد الأعظم قد تلقى دينه عن مصدر واحد موثوق به، بحيث نجزم بأن كل ما كان معلومًا من الدين بالضرورة في صدر الإسلام وسائر القرون التي جزم فيها علماء الأصول والفروع بأن من جحد شيئًا مجمعًا عليه من هذه المعلومات يكون كافرًا، بل نعلم بالاختبار أن السواد الأعظم من المسلمين في هذه البلاد أميون، وأن المتعلمين في غير المعاهد الدينية من الأهالي أكثر من المتعلمين فيها، فأما الأميون فأكثرهم لم يتلق عقيدته من عالم ولا متعلم، بل يسمع بعضهم من بعض أقوالاً وأمثالاً وحكايات بعضها من عقائد الإيمان، وبعضها من أضاليل أهل الكفر وخرافات أهل الشرك، وأما المتعلمون في المدارس الدنيوية فكثير منهم تعلموا في مدارس دعاة النصرانية التي أنشئت لتحويلهم عن دينهم، ومنهم من

تعلموا في مدارس الحكومة وغيرها، أو في أوربة، وجميع المدارس الدنيوية يبث فيها من التعاليم ما ينافي الدين أو يوقع الريب في بعض عقائده، ولا يكاد يوجد فيها مدرسة يلقن المسلم فيها أصول دينه على الوجه الحق المؤيد بالدلائل التي تدحض الشبهات الواردة عليه من العلوم الأخرى، وأما المتعلمون في الأزهر وما يتبعه من المعاهد فأكثرهم يجيء من بلاد الأرياف ومزارعها متشبعًا بما عليه العوام من الخرافات والأوهام، فتمر عليه السنون وهو يعالج مبادئ النحو والفقه التي لا تنزع من نفسه شيئًا من الخرافات والبدع التي عرفها وألفها، ثم يحضر دروس العقائد المعروفة في هذه المعاهد وهي مختصرات أو ملخصات من كتب جدلية جافة فيما يجب اعتقاده في الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر تحرك الشبهات ولا تكاد تزيد مدارسيها إيمانًا ولا عملاً صالحًا، ولا تمييزًا للبدع من السنن ولا ترغيبًا في طلب رضوان الله وترهيبًا من عقابه، وقد يوجد في بعضها مدح لاتباع السنة وسيرة السلف وذم لِمَا ابتدع بعدهم كقول الجوهرة:

وكـل خـير فـي اتـبـاع مـن سلف وكـل شـر فـي ابـتـداع مـن خلف

ولكن لم يذكروا في شروحهم وحواشيهم عليها خلاصة ما حوت دواوين السنة من أحاديث الاعتصام وآثار الصحابة فيه، ولا ما ورد عن السلف من اجتناب البدع والزجر عنها، بل لا تخلو أمثال هذه الشروح والحواشي مما يخالف السنة ويؤيد البدعة وأهلها عن قرب أو بعد، كاحتياج الراد على فتوى شيخ الأزهر في هذه الأيام بما في بعضها من قولهم: إن (أه) من أسماء الله تعالى، كما يوجد ذلك في بعض كتب الفقه والفتاوى أيضًا، ومنه قول بعضهم باستحباب وضع الستور على قبور الصالحين قياسًا على ستر الكعبة، والقائل بهذا ليس من أهل القياس الأصولي الاجتهادي إلا أن يكون القياس الشيطاني الذي يهدم نصوص الكتاب والسنة، ويبني بأنقاضها صروح البدعة، فقد صحت الأحاديث بحظر تشريف القبور وبناء المساجد عليها، ووضع السرج والمصابيح عليها، ولعن الذين إذا مات الرجل الصالح فيهم اتخذوا على قبره مسجدًا، ومقتضى هذا القياس أن هذا مشروع محبوب عند الله ورسوله - ﷺ - وتقتضي هذه الفتوى أيضًا أن الطواف بتلك القبور وتقبيلها مشروع، وكل ذلك من عبادة غير الله تعالى، وهل كان الشرك الذي بعث جميع الرسل لهدمه إلا عبادة غير الله تعالى من الملائكة والأنبياء والصالحين بدعائهم، والغلو في تعظيمهم بما لم يأذن به الله، وتعظيم ما وضع للتذكير بهم من صور وتماثيل وقبور؟

٤- لقد كان مثار كل هذه الفوضى والضلالات ما تبع التقليد والتمذهب من جعل

جماهير الناس كل ما دوّن في كتاب دينًا يتبع، ولا سيما بعد موت مؤلفه، وعند أهل مذهبه أو أهل طريقته إذا كان منتميًا إلى بعض طرق المتصوفة، التقليد نفسه مختلف فيه عند الأصوليين وأهل النظر والاستدلال والتشديد في منعه من الأمور الاعتقادية عظيم جدًّا حتى قال من قال: إنه لا يعتد بإيمان المقلد وإن وافق الحق، وقد ذكر ذلك صاحب الجوهرة في أول عقيدته بقوله:

إذ كل من قلد في التوحيد　　إيمانه لم يخل من ترديد

ففيه بعض القوم يحكي الخلفا　　وبعضهم حقق فيه الكشفا

فقال أن يجزم بقول الغير　　كفى وإلا لم يزل في الضير

وناهيك بحال المختلف في إيمانه والعياذ بالله تعالى، والتقليد الذي أجازه من أجازه منه٠٠م وأوجبه صاحب الجوهرة هذا، قاصرًا إياه على الأئمة الأربعة المشهورين في الفقه، وأبي القاسم الجنيد من الصوفية - افتياتًا منه على الشرع - وهو التقليد في فروع الأعمال، إنما كانوا يعنون به تقليد العاجز عن معرفة الحكم للمجتهد الموثوق به عنده بأخذه عنه الحكم بدون دليل، وليس منه في شيء أن يجعل من الدين كل ما ذكر في كتاب ولو لجاهل ليس من أهل الاجتهاد المطلق، ولا ما دونه كأكثر هؤلاء المتأخرين الذين لم يعنوا قط بالنظر في أدلة الأحكام، وإنما تآليفهم عبارة عن نقل كل مؤلف منهم لكلام من قبله مع تصرف يفسد النقل في بعض الأحيان، وأكثر نقل المتأخرين عن قريبي العهد بهم، ولا يكاد أحد منهم ينظر في كلام المجتهدين، ولا كلام أهل التخريج والاجتهاد في مذاهبهم، بل جعلوا الفقهاء طبقات، أوصلها بعضهم إلى ست، ويقول مثل ابن عابدين الشهير: إنه من السادسة وأهلها أسرى النقل، يعني عمن قبلهم لا من الكتاب والسنة، ولا من نصوص الأئمة، وهذه الطبقات حجب دون الكتاب والسنة، كل طبقة تحجب ما دونها عما فوقها، فالحجب بين الطبقة السادسة وبين النور المنزل من عند الله ليستضيء به البشر خمسة هي سادستها، وقد ضرب الإمام الغزالي مثلاً جميلاً ضوء الشمس يدخل من نافذة، فيقع على مرآة وينعكس عنها على جدار مقابل له، ثم ينعكس عنه إلى جدار ثان مقابل لها، ثم ينعكس عنه إلى جدار ثالث في حجرة أخرى مظلمة من بابها، ثم ينعكس ما يقع على هذا الجدار المقابل للباب إلى جدار رابع في حجرته مقابل له، فالنور الذي يقع على المرآة مثل نصوص الكتاب والسنة عند المهتدين بهما من الأئمة المجتهدين وغيرهم من السلف؛ لأن الله تعالى شرع دينه وجعل كتابه تبيانًا عامًّا لا

خاصًّا بالأئمة، وإنما الأئمة أقوى فهمًا وأوسع علمًا وأهدى سبيلاً في الاهتداء به وتعليمه للناس، والنور المنعكس عن المرآة على الجدار الأول مثل العلم الذي يتلقاه الناس عن الأئمة الذين ينقلون لهم النصوص ويشرحون لهم معانيها وما يستنبط منها، فهو نور قوي يتبين به الشيء كما هو ما دامت المرآة صافية، وأما ما ينعكس عن هذا النور على الجدار الثاني وما بعده فبعضها أضعف من بعض ولا تتبين بها الأشياء بجلاء تعرف به حقيقتها وصفاتها كما ينبغي، بل كثيرًا ما تخفى، وما يقع فيها الاشتباه، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَكُم بُرۡهَٰنٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ نُورٗا مُّبِينٗا ﴿١٧٤﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱعۡتَصَمُواْ بِهِۦ فَسَيُدۡخِلُهُمۡ فِي رَحۡمَةٖ مِّنۡهُ وَفَضۡلٖ وَيَهۡدِيهِمۡ إِلَيۡهِ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ﴿١٧٥﴾﴾ (النساء: ١٧٤-١٧٥).

٥- يشتبه على أكثر الناس الفرق بين تلقي عوام السلف العلم والدين عن أهله وعن أخذ بعضهم بقول الإمام بدون معرفة دليله، وبين ما نخصه بالذم من التقليد الأعمى الذي ترتب عليه ما أشرنا إليه من الفوضى الدينية، وقد قلب بعض المقلدين الوضع وعكس القضية فجعلوا أقوى حججهم على وجوب التقليد وكونه مصلحة راجحة زعمهم أنه يدفع مفسدة الفوضى في الدين بادعاء الكثيرين للاجتهاد واتباع الناس لهم، وهم غير أهل لذلك فيكونون ضالين مضلين، فإقفال باب الاجتهاد قد درأ هذه المفسدة وقيد من ليس أهلاً للاجتهاد باتباع أئمة معدودين قد ثبت اجتهادهم، ونقلت مذاهبهم بالتواتر.

والحق أن هذه المفسدة التي ذكروها واقعة لا ريب فيها، وإنما كان سببها ما سموه إقفال باب الاجتهاد؛ أي: إقفال باب الاهتداء بكتاب الله وسنة رسوله - ﷺ - ورد كل اختلاف ونزاع إليهما كما أمر الله تعالى، وهذا الاهتداء ليس معناه أن يكون كل مهتد بهما إمامًا أهلاً لاستنباط أي حكم شرعي احتيج إليه منهما، فعوام السلف الصالح لم يكونوا أئمة، ولا كان الجماعات ولا الأفراد منهم يلتزمون تقليد فرد معين من علمائهم، وإنما كانوا كلهم عالمين بالضروري من الدين، ومتفاوتين في علم غيره، ومن احتاج منهم إلى علم ما لا يعلمه في نازلة وقعت له سأل عنها من يثق بعلمه ودينه من أهل العلم؛ أي: سأله عن حكم الله تعالى في كتابه وسنة رسوله - ﷺ - وكان أولئك العلماء الذين هم أهل العلم بالقرآن والسنن يفتونهم بالنصوص إن وجدت، وإلا فبما يستنبطون منها.

وأما عوام الخلف الذين حيل بينهم وبين هداية كتاب ربهم، وما بينه من سنة نبيهم - عليه الصلاة والسلام - بتسميتها اجتهادًا يعجز عنه البشر؛ فهم في فوضى دينية من هذا التقليد الأعمى الذي هو عبارة عن الأخذ بقول كل من ينتمي إلى العلم أو يدعيه، وإلى العمل بكل قول يوجد في كتاب مخطوط أو مطبوع، ولا سيما كتب المنسوبين إلى مذاهبهم في الفقه أو

الكلام أو التصوف، وناهيك بكتب المشهورين منهم مهما يكن سبب شهرتهم، ومن اختبر المسلمين في الأقطار المختلفة اختبارًا صحيحًا يجد أنه يقل في طلاب العلوم الدينية فيهم من يعرف سيرة الإمام الذي ينتمي إليه في علمه ودينه وأصول مذهبه ونصوصه في الفروع، وإنما حظهم من المذهب قراءة بعض الكتب التي ألفها بعض المقلدين المنتمين إليه على تفاوت عظيم في فهمها، وعلى ما في الكثير منها من الخلط والخطأ والغلط كما أشرنا إليه آنفًا، ويا ليتهم مع هذا يعرفون ما في الكتب المعتمدة في مذاهبهم، ويعملون بما صح نقله عن المجتهدين، أو من على مقربة منهم.

كلا إن أكثر العوام يقلد بعضهم بعضًا في الدين وعباداته فعلاً وتركًا كما علمت، ولا يوجد واحد في المائة، ولا في الألف منهم تلقى دينه عن أحد من المنتحلين للعلم الديني على ما وصفنا من سوء حالهم، ومن جهل أكثرهم بنصوص الأئمة المجتهدين - كجهلهم بالكتاب والسنة - ولو كانوا متبعين لأولئك الأئمة الكرام لجعلوا أكبر همهم تذكير الناس وتعليمهم بالكتاب والسنة وإرجاع كل أمر إليهما، وبذلك وحده ترتفع الفوضى الدينية أو تقل، وتموت البدع أو تضعف، وأقوال المؤلفين المنسوبين إلى المذاهب ليس لها من السلطان على القلوب والإقناع في العقول مثلٍ ما لكلام الله تعالى وسنة رسوله - ﷺ - وكلامهم متعارض لكثرتهم، فإذا حاججت امرأً بقول مؤلف منهم حاجك بقول آخر يخالفه كما حاجّ بعض المنسوبين إلى الطريقة الشاذلية شيخ الجامع الأزهر بنقول كاذبة خاطئة وجدها في بعض كتبهم فيما ابتدعوه من التعبد بما يسمونه اسم الصدر، وهو إخراجهم من صدورهم صوتًا مشتملاً على الحرفين اللذين مخرجهم أقصى الحلق (أه) .

بل أقول: إن إقفال باب الاهتداء بالكتاب والسنة وتذكير الناس بهما قد فتح أبواب الزندقة والمروق من الدين، لا باب الفوضى في الدين أو الفسوق فقط، وأوسع هذه الأبواب اثنان: الشبهات المادية، واتباع بعض الدجالين المنتمين إلى التصوف المدعين أنهم عرفوا الحقيقة، أو اتبعوا من عرفها بالكشف، وناهيك بطائفة البكتاشية والملة البابية والبهائية من أهل هذا الزمان كسلفهم الباطنية من الإسماعيلية وغيرهم، كل هذه الدواهي الطامة جاءت من ابتداع تلقي الدين عمن ينسب إلى المذاهب المعروفة، والأخذ بما يقوله أو يكتبه كل منهم أو يوجد في كتبهم من غير أن يكون تلقينًا للكتاب والسنة وتفسيرًا لما يحتاج إلى تفسير منهما، وجعل هذا التلقين هو الأصل وما قد يحتاج إليه من فتوى اجتهادية في نازلة جزئية فرعًا لا يدعى إليه، ولا يجعل سنة متبعة وشريعة ثابتة، ولا يجعل من خلفه إلى غيره مبتدعًا ولا فاسقًا، ولو فعلوا هذا واستعانوا عليه بما قاله أهل العلم بالتفسير والحديث لما قطعت الصلة

بين الأمة وبين النور الذي أنزله الله إليها، ولأقفل بذلك باب الفوضى التي هي الأخذ بكلام كل من يعد من المعممين والمؤلفين مهما تكن أقوالهم ومصادرها، وليس هذا هو الاجتهاد المطلق الذي أقفلوا بابه.

٧- إن هذا الدين المصون كان أصله كتاب الله تعالى، وما بينه به رسوله في أفعاله وأقواله وأحكامه، ويتوقف فهم الخلف إياه على معرفة سيرة السلف الصالح من جمهور الصحابة والتابعين وحفظة السنة وعلماء الأمصار في القرون الثلاثة التي هي خير القرون، ذلك بأن نصوص القرآن والأحاديث تحتمل المعاني المختلفة بضروب المجازات والكنايات، فيعرض الناس فيها من التأويل ما ليس مرادًا للشارع، وإنما كان الصحابة أعلم الناس بهذا الدين؛ لأنهم أعلم بلغة القرآن والحديث التي هي سليقة لهم، ولمشاهدتهم أعمال الرسول - ﷺ- ووقوفهم على أحكامه في بيانه، ولذلك قال علي كرم الله وجهه لابن عباس رضي الله عنه حين أرسله لمحاجة الخوارج: احملهم على السنة فإن القرآن ذو وجوه.

والمراد من السنة معناها اللغوي؛ أي: سيرة الرسول - ﷺ - وطريقته المتبعة من عهده، فإنها عمل لا يحتمل التأويل كما لا يحتمله كلامه وكلام الله تعالى وسائر الكلام، وقد نهى بعض الخوارج بعضًا عن محاجة ابن عباس بالقرآن بحجة أنه من قريش الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ۝٥٨﴾ (الزخرف: ٥٨) يريدون أن لا يغلب في المحاجة والمخاصمة؛ لأنه ألحن بالحجة وأبرع في مجال الغلب والخصومة، لا أنه صاحب الحق بما يثبته به من البرهان، على أن القوم كانوا مستدلين، وفيما أخطؤوا فيه متأولين، وما قالوه هو تكأة المقلدين، الذين يعذرون أنفسهم في الإصرار على ما ظهر لهم من ضلالهم بجهلهم وحذق خصمهم وخلابته في القول، فالجهل عذر الجاهل العارف والمعترف بجهله وعجزه، لا المستدل الذي ينافح عن دعواه بسيفه ورمحه.

وعلماء المذاهب التي يدعى الناس اتباعها يقولون: إن الجهل عذر في المسائل التي من شأنها أن تخفى على العامة، وإن كانت مجمعًا عليها كإرث بنت الابن مع بنت الصُلب السدس تكملة للثلثين الذي جعل الله تعالى في الكلالة فرضًا للأنثيين، ولا يجعلونه عذرًا لأحد في المسائل المعلومة من الدين بالضرورة، قالوا:

إلا إذا كان قريب عهد بالإسلام أو نشأ في شاهق جبل: وهذا مبني على أن معاشرة المسلمين كافية لمعرفة الضروري من عقائد الإسلام وأحكامه في العبادات والحلال والحرام، وذلك كاف في صحة إسلام من يعرفه معرفة إذعان، وإن جهل جميع المسائل الاجتهادية

والنصوص الخفية المجمع عليها، فكيف بالمسائل المختلف فيها؟ على أنه لا بد أن يعرف الكثير منها.

ولما قال العلماء ذلك القول كانت معاشرة المسلمين كافية لمعرفة حقيقة الإسلام كما قالوا، ثم تغير الزمان، حتى صار المسلمون أنفسهم حجة على الإسلام، ويعترف بذلك خطباؤهم على منابر جوامعهم في خطب الجمعة، بقولهم: (لم يبق من الإسلام إلا اسمه، ولا من القرآن إلا رسمه)، وبقولهم: (صار المعروف منكرًا والمنكر معروفًا) ، وهذا القول حق واقع، ولكن لا يعتبر به القائل ولا السامع، وقد كان من أثره أن كثيرًا من الناس حتى بعض المعممين منهم لا يطعنون بدين أحد إلا المعتصم بالكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، ولا سيما إذا دعا الناس إلى ذلك وإلى ترك البدع الفاشية، حينئذ ينبذونه بلقب وهابي أو عدو الأئمة المجتهدين، وأولياء الله المقربين، فالجهال قد اتخذوا من أسماء الأئمة والصالحين الذين هم أعداؤهم سهامًا مسمومة يرمون بها أولياءهم والمتبعين لهم في الحقيقة؛ لأنهم يهتدون بالكتاب والسنة مثلهم، فالكتاب والسنة ليسا حجة عندهم ولا هداية لهم، بل هما يردان بقول كل من ألف كتابًا كتب في طرته أنه العلامة فلان الفلاني مذهبًا، والعلاني طريقة ومشربًا، فاتباع الكتاب والسنة عندهم ضلال، بل ربما يرمون صاحبه بالكفر أو الزندقة كما بينا ذلك في غير ما موضع من المنار، وهذا من الخزي الذي يعد من أغرب جهل البشر، والخذلان الذي يمثل منتهى فساد العقول والفطر، يتبرأ منه ومن أهله أئمة الأثر والفقه والتصوف والعلماء بدلائل مذاهبهم وطرقهم، وهو ليس من التقليد الذي أجازه بعض هؤلاء العلماء في شيء، فقد كانوا في خير القرون لا يعلمون عامة الأمة إلا ما نزله الله تعالى إليها وما بينه به رسولها، ولم يكن ثم مذاهب تحمل عليها، وإنما كانت مباحث الاجتهاد محصورة في تعليم الخاصة ومجلس القضاء ونوازل الفتوى في الوقائع، ومن قواعد الأصول عندهم: عدم جواز الاجتهاد مع وجود نص الكتاب أو السنة في المسألة، وأنه لا حجة في كلام أحد غير المعصوم، وهم مجمعون على أن الأئمة الأربعة في الفقه وأئمة الصوفية كالجنيد والشبلي والبسطامي وأمثالهم غير معصومين، وإنما قال بعض الشيعة بعصمة نفر من أئمة آل البيت.

وجميع هؤلاء العلماء يفضلون سلف الأمة على خلفها في العلم بحقيقة الدين والعمل به كما تقدم، ويحثون على الاقتداء بهم، ويردون كل ما خالف هديهم وسيرتهم، ويستدلون به على الابتداع في الدين كما يستدلون بالنصوص، فنحن إذًا محتاجون في التمييز بين السنة والبدعة إلى معرفة ما كان عليه جمهور السلف الصالح، ونستمسك به ونرد ما خالفه، ولا سيما ما اتفقوا عليه، وما كان الخلاف فيه شاذًا أو ضعيف الرواية أو الدلالة، ولكننا نعذر من

أخذ بقول أي عالم من أولئك الأئمة لاعتقاده صحة دليله، أو أنه هو حكم الله تعالى وإن لم يعرف دليله.

ثبت بالعقل والنقل والاختبار أن العمل بأحكام الدين ومنه القضاء بها والفتوى في تطبيقها على النوازل الواقعة أقوى بيانًا للمراد بها من القول مهما يكن فصيحًا جليًّا، فكلام الله أفصح الكلام وأبلغه، ومعنى هذا أنه أعلاه بيانًا وإقناعًا وتأثيرًا، ومع هذا كان بعض الصحابة يخطئ في فهم بعض أحكامه وفي تطبيقها على العمل كما أخطأ من تمعك منهم في التراب كما تتمعك الدابة؛ لأنه فهم أن التيمم عن الجنابة يجب أن يمتاز عن تيمم الحدث، وكما أخطأ من ربط في رحله عقالاً أبيض وعقالاً أسود ليتبين بالتمييز بينهما طلوع الفجر، ولهذا جعل الله تعالى رسوله - ﷺ - مبينًا لكتابه على وصفه إياه بأنه بيان للناس وتبيان لكل شيء ونور مبين، وتبيين الرسول - ﷺ - بأفعاله وأحكامه وفتاويه في النوازل أقوى وأظهر من تبيينه بأقواله وإن أوتي من النبوة وجوامع الكلم، وصار أفصح من نطق بالضاد؛ لأن أقواله ذات وجوه تحتمل التأويل كما قال الإمام علي المرتضى في الكتاب العزيز، بل هي أولى، وتختلف فيها الأفهام كما اختلف الصحابة رضي الله عنهم في أمره إياهم بأن لا يصلوا العصر إلا في بني قريظة، ففهم بعضهم أن المراد عدم التأخر عن الوصول إلى بني قريظة في ذلك الوقت فصلوا في الطريق ولم يتأخروا، وحمل الآخرون الأمر على ظاهره، ولأن العمل أبعث على القدوة والامتثال، وذلك ثابت بالعقل والتجربة، وأظهر وقائعه في السنة أمر النبي - ﷺ - الصحابة بالتحلل من عمرتهم عقب صلح الحديبية، كرر الأمر بالقول ثلاثًا ولم يمتثلوا، فاغتم - عليه الصلاة والسلام - وكانت زوجه أم سلمة - رضي الله عنها - معه فذكر لها ذلك مستشيرًا لها فيه، فأشارت عليه بأن يخرج إليهم ولا يكلم أحدًا حتى يتحلل من عمرته بنحر هديه وحلق رأسه ففعل، فاتبعه الناس مسرعين، ولم يقع لهذا نظير منهم.

فعلم من هذا أن أحكام الدين لم تبين تمام التبيين إلا بالسنة العملية، وأن الصحابة أنفسهم كانوا محتاجين إليها، وكان يختلف اجتهادهم في الأقوال إذا لم تبين بها، بل كان منهم من تأول النص الصريح في مقام الخصومة انتصارًا لنفسه ودفاعًا عنها، كما تأول معاوية حديث عمار (تقتله الفئة الباغية) ، فقال: إنما قتله من أخرجه. فرد أمير المؤمنين علي هذا القول حين بلغه بأنه يقتضي أن يكون النبي - ﷺ - هو الذي قتل عمه حمزة؛ أي: وجميع من قتل

معه في بدر وأحد وسائر الغزوات، فما تبين من أعمال الدين بالسنن المتبعة فعلاً وتركًا، فهو الذي لا يسع أحدًا مخالفته، ولا يعذر فيه، وما سواه يعذر فيه الناس باختلاف الأفهام والتأول مع الاعتقاد وحسن النية.

وقد حدث بعد النبي - ﷺ - من الأحداث والوقائع ما لم يكن في عصره، واختلف الاجتهاد في أحكامها من حيث تحقيق المناط وتنقيح المناط، أي: من حيث الاستدلال على الحكم ومن حيث تطبيقه على الوقائع بالعمل، والقاعدة الأصولية في اجتهاد الأفراد من الصحابة وغيرهم أنه ليس حجة في الدين، وإنما يجب على من اجتهد في مسألة أن يعمل بما ظهر له أنه الحق فيها، والقائلون بالتقليد يجيزون للعاجز عن الاجتهاد فيما يعرض له مما لا نص فيه أن يأخذ باجتهاد من يثق به من المجتهدين، وأما إجماع الصحابة فهو حجة عند جميع الأئمة، والإمام أحمد لا يحتج بإجماع غيرهم، وكان الإمام مالك يحتج بإجماع أهل المدينة في زمنه؛ أي: زمن التابعين وتابعي التابعين، وإنما يظهر هذا في الشعائر والسنن العملية المتبعة، لا فيما سبيله الاجتهاد، وجملة القول أن الله تعالى أكمل الدين بكتابه وبيان رسوله، وكان أهل الصدر الأول من السلف الصالح هم الذين حملوا إلينا هذا الدين كما سمعوه ووعوه بالقول والعمل، فمعرفته متوقفة على معرفة روايتهم له وسيرتهم في العمل به.

ولا شك أن العمل بالإسلام عبادة ومعاملة وسياسة وقضاء كان في عهد الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - على أكمل الوجوه، بل قال بعض علماء الأصول:

إن إجماع الخلفاء الأربعة حجة، واحتجوا لذلك بحديث العرباض بن سارية مرفوعًا: (أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد وفي رواية: (ولو عبدًا حبشيًّا) وهذا في الأمراء والحكام الذين يوليهم الإمام الأعظم، فلا ينافي أحاديث حصر الأئمة في قريش كما نقله الحافظ ابن رجب وغيره في شرح الحديث، وأيدوه بحديث علي عند الحاكم والدارقطني مرفوعًا وموقوفًا: (وإن أمرت قريش فيكم عبدًا حبشيًّا فاسمعوا له وأطيعوا) وذهب بعض العلماء أنه إنما ذكر العبد الحبشي على طريق ضرب المثل وإن لم يصح وقوعه كما قال في حديث الترغيب في بناء المساجد: (من بنى لله مسجدًا ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتًا في الجنة) رواه أحمد عن ابن عباس بسند صحيح، ويستحيل أن يكون المسجد كمفحص القطاة وهو المكان الذي تفحص برجلها وتبيض فيه، والأمة مُجمعة على أن العبد؛ أي: المملوك - كما هو المتبادر هنا - لا يجوز أن يكون الإمام الأعظم صاحب الولاية العامة على المسلمين، وأن يلي ما دون ذلك من ولاية الأمر، وقال بعضهم: إن في هذا الحديث وما معناه إشارة إلى ما كان في الأمة بعده من ولاية العبيد والمماليك. وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة) وفي رواية: (فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة) رواه أبو داود والترمذي وقال: حسن صحيح. وكذا غيرهما من وجوه وطرق،

واختاره النووي في الأربعين، بل ذهب بعضهم إلى الاحتجاج بسنة الشيخين أبي بكر وعمر، وبعضهم بالاحتجاج بما سنه عمر؛ أي: سن في خلافته لما ورد في ذلك.

ولبيان وجه هذا مكان آخر يعلم منه أنه ليس على إطلاقه حتى عند القائلين به، وذكر الحافظ ابن رجب في كتاب (جامع العلوم والحكم)، عن الإمام مالك أنه قال: قال عمر بن عبد العزيز: سن رسول الله - ﷺ - وولاة الأمر من بعده سننًا؛ الأخذ بها اعتصام بكتاب الله وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر خالفها، فمن اهتدى بها فهو المهتدي، ومن استبصر بها فهو المنصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله ما تولى، وأصلاه جهنم وساءت مصيرًا. قال: وحكى عبد الله بن عبد الحكم عن مالك أنه قال: أعجبني عزم عمر ذلك. يعني هذا الكلام. وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الكلام عن مالك، ولم يحكه عن عمر اهـ، ويجمع بين الروايتين بأن مالكًا كان يرويه تارةً، ويقوله تارةً مقررًا له في نفسه على غير طريق الرواية، فعمل جمهور الصحابة والتابعين وسياسة الخلفاء الأربعة الراشدين وقضاتهم وإدارتهم لأمور الأمة في الحرب والسلم، ومعاملة المبتدعة وأرباب الأهواء والثوار الخارجين على أئمة الحق والعدل، كل ذلك نبراس نهتدي به ونعرف حكم الله تعالى فيه، وحاجتنا إليه في كل زمان ومكان كحاجة الصحابة - رضوان الله عليهم - في زمن الرسول إلى مشاهدة أفعاله وسماع أحكامه والوقوف على قضائه وسيرته في الحرب والسلم.

وسنبين - إن شاء الله تعالى - مزية كل خليفة من الأربعة، وحكمة الله تعالى في ترتيبهم على حسب أعمارهم، وما ترتب على ذلك من المصالح.

نتيجة هذه المقدمات والمقصود من هذه التمهيدات مكان مسلمي عصرنا من دينهم:

١ - علم مما تقدم أن ما عليه جماهير المسلمين اليوم في أمورهم الدينية ممزوج بالبدع والضلالات والفسق وترك الفرائض وفشو الفواحش وكثرة الشبهات إلا في بلاد قليلة، فمعاشرة المسلمين لا يمكن أن يعرف منها حقيقة دينهم في مثل القطر المصري أو الحجازي، دع ما دونهما في العلم والعراقة في الإسلام، وأن نجوم هذه البدع بدأ في خلافة عثمان، فما كان عليه المسلمون قبلها فهو الإسلام الخالص، وما كان في خلافة علي من معاملة الخارجين عن الإسلام باسم الإسلام، والخارجين من المسلمين على أئمة الحق بالشهوات أو الشبهات، والمبتدعين فيه ما ليس منه بالتأويلات، فهو الحق الذي يهتدى في أمثال هذه المشكلات، والنور

الذي يستضاء به في دياجير الظلمات، وعليه جرى علماء السلف الصالح من حملة السنة وأئمة العترة ورواة الآثار، وأهل الاجتهاد الصحيح من علماء الأمصار.

مصادر الإسلام وحملته وكتبه

٢- إن دين الله الإسلام هو كتابه تعالى وما بينه من سنة رسوله بالقول والعمل الذي كان عليه جمهور الصحابة والتابعين وأئمة عترة النبي - ﷺ - قبل حدوث الفتن وإحداث البدع وفي أثنائها، وحملته إلى الأمة هم الذين حفظوا الكتاب والسنة، وصنفوا الكتب في الأخبار والآثار وسيرة أهل الصدر الأول، وميزوا صادقها من كاذبها وصحيحها من سقيمها، وأئمة الأمصار في القرون الثلاثة الذين بينوا للناس طرق فهم النصوص والاستنباط منها، فما أجمعوا عليه من أمر الدين فهو الذي لا يسع مسلمًا تركه، وما اختلفوا فيه يرد إلى الكتاب والسنة كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ (النساء: ٥٩) أي: مآلاً وعاقبة، والرد في الأمور العامة منوط بأولي الأمر، وفي الوقائع الخاصة بعمل كل فرد بما ظهر له الدليل على صحته، فإن لم يكن من أهل الدليل عمل بما يفتيه به من يثق بعلمه بالكتاب والسنة ودينه في الاهتداء بهما.

عمل جمهور السلف حجة وهدى

٣- عمل جمهور السلف الصالح حجة فيما يختلف أهل النظر والاستدلال فيه باجتهادهم، أو اختلاف أفهامهم وتأويلهم للنصوص، ولكننا نعذر المخالف لجمهور السلف بالاجتهاد والتأول إذا علمنا من حاله أنه مؤمن بأن كل ما جاء به الرسول من أمر الدين حق، ومسلم مذعن لذلك على الوجه المبين في المقدمات، وحينئذ نعامله معاملة المسلمين في الصلاة معه، وفي أحكام النكاح والإرث وغير ذلك مع الرد عليه ومجادلته بالتي هي أحسن، والتحذير من بدعته إذا كانت مخالفته ابتداعًا، أو فسقه إذا كانت فسقًا، مهتدين في ذلك بما كان أهل الصدر الأول يعاملون به المنافقين والمؤلفة قلوبهم من ضعفاء المسلمين الذين قبلوا أحكام الإسلام، والخوارج، والمبتدعة المتأولين، مثال ذلك أننا لا نعتد بإسلام أحد يكذب القرآن، أو يستحل مخالفته، وإنما نعذر من يفهم بعض آياته فهمًا مخالفًا لفهم السلف مع التسليم والإذعان النفسي لكل ما فيه ولو بحسب فهمه، ولا نعتد بإسلام من يكذب الرسول أو يستحل مخالفته فيما يعتقد هو أنه جاء به من دين الله، ولكننا نعذر من لم يصدق رواية بعض الأحاديث لشبهة عنده في المتن أو السند، فكذب مضمونها أو خالفه لذلك، وإن صح

عندنا، ونرد عليه بالتي هي أحسن، فقد أمرنا بدرء الحدود بالشبهات، وأولى الحدود أن يدرأ حد الردة والخروج من الملة.

بم يكون الارتداد عن الإسلام

٤- إنما جعل العلماء المتقدمون مدار الارتداد عن الإسلام على جحد المجتمع عليه المعلوم بالضرورة من أمر الدين؛ لأن الجهل عذر عندهم والمدار في صحة الإسلام الإذعان النفسي والعملي لأحكامه، وهو فرع العلم بها، ولذلك صرحوا بأن من نشأ في شاهق جبل أو كان حديث عهد بالإسلام يعذر حتى بجحده المعلوم من الدين بالضرورة عند جمهور المسلمين؛ لأنه ليس معلومًا عنده ولم يصدقوا الناشئ بين المسلمين، أو من طال عهد اختلاطه بهم بعد الإسلام إذا جحد شيئًا وادعى الجهل ليتنصل من الحد مثلاً ، وقد بينا في المقدمات أن معاشرة المسلمين في أكثر البلاد الإسلامية في هذه الأزمنة لا تقتضي معرفة حقيقة الإسلام في عقائده وعباداته الخالية من البدع وسائر أحكام الحلال والحرام، وإنما يعلم إسلام المرء بإذعانه وخضوعه لما علم أنه من الإسلام، ومن كان هكذا فعلاج ما يجهله تعليمه وإقامة الحجة عليه، وقد جربنا هذا العلاج فشفي به كثيرون من أدواء الشرك والابتداع والشكوك والأوهام، فالسليم الفطرة ذو الجهل البسيط يشفى بسرعة عجيبة، وإنما يعسر شفاء أصحاب الجهل المركب الذين أخذوا شيئًا من قشور الكلام والفقه وتأويلات أدعياء الفقه والتصوف، فهم يردون بها الآيات الصريحة والأحاديث الصحيحة وسيرة السلف الصالح (ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) ، وهذا هو البلاء المبين الذي أضاع الإسلام، ولا علاج له إلا بناء التعليم الإسلامي في مدارسه وغيرها على التفسير والحديث وسيرة السلف الصالح وتلقين كل مسلم ما تقدم تقريره في ذلك.

معاملة المبتدعة والمنافقين والفاسقين

٥- إننا على كوننا لا نكفر أحدًا من أهل القبلة فيما يأتيه جاهلاً أو متأولاً نحتاط لديننا، فيمن نعلم بالاختبار الشخصي أنهم على شيء من الشرك الجلي أو النفاق من غير أن نفرق الجماعة، أو نحدث الفتن بين المسلمين، فقد كان النبي - ﷺ - وبعض الصحابة كحذيفة بن اليمان يعرفون بعض المنافقين بأعيانهم، ولا يجابهونهم بذلك، ولا يخبرون الناس به رجاء أن يصلحوا ويوقنوا بطول معاشرة المسلمين، وكان علماء الصحابة والتابعين يصلون مقتدين بأئمة الجور من بني أمية وعمالهم، والأسوة الكبرى في هذا الباب سيرة علي - كرم الله وجهه في الخوارج ومعاوية وأنصاره، وإنني على هذا لا أصلي مقتديًا بمن أعلم باختباري

الشخصي أنه مشرك أو كافر بغير الشرك، وإن كان يظهر الإسلام ولا أعطيه شيئًا من الزكاة الواجبة إلا إذا كان من المؤلفة قلوبهم، فهذا ما عندي من الجواب عن سؤال الموحدين في دمياط كثرهم الله تعالى وبارك فيهم.

وإنني أتبع هذا ببيان سيرة السلف الصالح فيما ذكر من أمر الابتداع والاختلاف في الدين وأهله من أصحاب الأهواء وغيرهم، ثم أقفي عليها بما أراه نافعًا في الاقتداء بهم، عسى أن يهتدي به الغلاة في الدين والمفرطون فيه، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

حكم الزار وهل اعتقاد تأثير الولي والعِفريت فيه شرك جلي؟[1]

السؤال:

مِن أحد المشتركين في القاهرة – ع. م

حضرة الأستاذ العلامة المفضال السيد رشيد رضا المحترم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد: فإني أهنئكم أولاً بسلامة العودة من الأقطار الحجازية المباركة وأدعو لكم الله –سبحانه وتعالى– أن يجعله حجًّا مبرورًا إن شاء الله.

سيدي استشكل علي أمر بخصوص ما يسمونه (الزار) الذي يستشفي به بعض (الجاهلات) من النساء من أمراضهن العصبية فأحببت أن أعرضه عليكم راجيًا التكرم بالإجابة ولو تأشيرًا على هذا بصفة خصوصية.

(إحدى السيدات مصابة بمرض عصبي: يأتيها غالبًا على نوبات ربو وآلام شديدة بالمعدة والكليتين مع الصداع وسُعال وضعف عمومي شديد، وخصوصًا في ابتداء كل مرة من الحمل، عَرَتها هذه الحالة منذ خمسة عشر عامًا بعد زواجها بقليل ثم إنها على صلاح وتقوى، وقد كانت لا تعتقد بمسألة الزار ولكنها تحت تأثير كلام النساء خصوصًا أقاربها من والدة وأخوات اعتقدت أخيرًا وتوهمت أن أحد الأولياء أو أحد العفاريت هو الذي أصابها بهذا المرض الهستيري من زمن وصممت على عمل حفلة الزار بمصاريف من عند أهلها في منزلهم لا في منزل زوجها الذي عارض في ذلك بشدة لعدم اعتقاده بمثل هذه الخرافات، ولم يرضَ بخسارة دينه في مصاريف باطلة على عقيدة باطلة).

والآن ألا ترى سيادتكم أن اعتقاد هذه السيدة تأثير الولي الفلاني أو العفريت الفلاني يؤدي بها إلى الشرك الجلي، وفي هذه الحالة تصبح محرمة على زوجها المسلم الصحيح

(١) المنار ج١٩ (١٩١٦) ص ٣٤٩ – ٣٥٣.

(غير الجغرافي أو السياسي) الذي لا يعتقد بتأثير وليّ أو نبيّ؟ فتفضلوا بإفادتي عن ذلك ولو كلفكم الجواب شيئًا من التفصيل. وتفضلوا بقبول مزيد تشكراتي وجزيل ممنونيتي سلفًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب:

يذكر جمهور علماء الكلام أن الإيمان بوحدانية الأفعال عبارة عن التصديق الجازم بأنه لا فعل لغير الله -تعالى- في الحقيقة، فكل ما يقع في الكون من خير وشر ونفع وضر فهو من فعل الله -تعالى- وحده، ويصرح الأشعرية في كتب العقائد بأن الأسباب الظاهرة للحوادث - ومنها كسب الإنسان وغير الإنسان من الملائكة والجان - لا تأثير لها في نفسها، وإنما يخلق الله المسببات والمكسوبات عندها لا بها، فلا فرق بين النار والماء في حصول الإحراق والإرواء، إلا أن عادة الله قد جرت بخلق الإحراق عند مس النار واتصالها بالجسم القابل للاحتراق وخلق الإرواء عقب خلق شرب الماء، ولكن الشرع أمر بالكسب، كالتداوي والأكل والشرب، فينبغي القيام بالمشروع منه وهو ما جرت سنة الله -تعالى- بجعله سببًا مطردًا، وما كان سببًا غير مطرد كرُقية الملسوع وما في حكمه فإتيانه ينافي التوكل وكمال الإيمان والتوحيد، وما كان دون ذلك مما لم يثبت كونه سببًا ألبتة أو قامت عليه شبهات وهمية باطلة اغتر بها بعض العوام في بعض البلاد -كالزار في بلاد مصر والسودان فلا عذر لمؤمن في الإقدام عليه أي لأنه من الجبت راجع تفسير (يؤمنون بالجبت والطاغوت) في ص ١٥٦ ج ٥ من التفسير، والذي هو عبارة عن خرافات الكهنة والسحرة، ومن اعتقد أن ولي الزار أو شيخه ينفع، ولو بقدرة خلقها الله فيه ومزية أعطاه إياها وأن عفريتة يضر ولو بقدرة خلقها الله فيه أيضًا - فهو عند هؤلاء المتكلمين مشرك بالله -تعالى- فالخطر على منتحلي خرافات الزار وغيرها شديد في مذهب هؤلاء المتكلمين الذين ينتمي إليهم أكثر الخرافيين.

وأما مذهب غير هؤلاء من المتكلمين ومحققي أهل الأثر من الحنابلة وغيرهم فهو أن الله -تعالى- جعل الأسباب مؤثرة بخواص من خلقها فيها كالإحراق في النار والإرواء في الماء، ومقاومة سير المرض في الدواء، ومنها إرادة الإنسان وعمله الاختياري، ولكن هؤلاء يقولون كغيرهم: إن الأسباب تعرف بالتجارب والاختيار، وتكون مشتركة بين جميع المجربين من الناس، واتخاذ الأسباب الوهمية مذموم شرعًا وعقلاً، وأنه لا تأثير لمخلوق فيما وراء الأسباب التي جرت سنة الله في الخلق بربط المسببات بها، فمن اعتقد أن غير الله -تعالى- ينفع أو يضر بذاته دون ما جرت به سنته -تعالى- في الأسباب أو بتأثيره في إرادة الله -تعالى- وقدرته، بأن يفعل الله -تعالى- بتأثيره عنده شيئًا لم يكن لولاه ليفعله بمحض

إرادته حسب علمه الأزلي- فهو مشرك بالله كافر بوحدانيته، لاعتقاده أن لغيره فعلاً وتأثيرًا معه بقدرته الذاتية – وهو المنفرد بذلك- أو بتأثيره في إرادته – والإله الخالق القديم لا يكون محلاًّ للتأثيرات الحادثة، ويستحيل أن تكون إرادته تابعة لإرادة أحد من خلقه، الذين هم تحت تصرف قدرته وقهره.

إذا تدبر السائل هذا ظهر له أن التصديق بخرافة الزار خطر على الدين، وأنه ليس من شأنه أن يقع من أهل التوحيد الصحيح، لا على مذهب المتكلمين، ولا على مذهب الأثريين، وإنما يقع مثله ممن يأخذون دينهم عن أمثالهم من الجاهلات والجاهلين، كغوغاء العوام الذين يقلد بعضهم بعضًا في أمور الدنيا والدين، كالعادات السخيفة والعلاجات الضارة، المبنية على تجارب فاسدة ناقصة.

ولكننا مع هذا كله لا نجزم بكفر امرأة تصدق ببدعة الزار، ولا نجعلها به مشركة بالله -عز وجل-، بل يجب أن نحتاط في مثل هذا الحكم، وندفع الجزم به قبل العلم بحقيقة اعتقاد المرأة ولو بالشبهات، كما يجب أن تحتاط تلك المرأة باتقاء التصديق بهذه الخرافات، التي يخشى أن تكون شركًا جليًّا أو خفيًّا ولو على بعض الأقوال، فنقول نحن عملاً باحتياطنا: يجوز على هذه المرأة أن تؤمن إيمانًا جازمًا بأن الله -تعالى- خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل، وأن ما اقتضته إرادته وجرى به قَدَره من ربط الأسباب بالمسببات، هو عامّ مطرد في المخلوقات، وأنه لا قدرة لمخلوق على شيء خارج عن سنته -تعالى- في الكائنات. بل جميع الخلق سواء في العجز عما وراء الأسباب، كما أنهم سواء في جريانها فيهم وخضوعهم لها، وانحصارهم في حظيرة قهرها. ويجوز أن يعرض لها وهي على هذا الاعتقاد مرض فيخبرها من تظن فيهم الصدق وعلم التجربة والاختبار، أن سبب هذا المرض ملابسة عفريت من الجن لها، وأن غيرها قد أصيب بمثله قبلها، وأنهم جربوا له كل علاج فلم ينجح فيه إلا تلك الفعلة الشنعاء وحدها، وأن علة نفعها أن العفريت الذي يلابس المريض في هذا المرض يزعجه ما يكون في حفلة الزار، من الذنوب والأوزار، حتى يلجئه إلى الفرار، بين تلك الأغاني والمعازف، والعزائم والعزائف، والقرابين والذبائح، وما في التضمخ بدمها من الفضائح، ويجوز على هذا المرأة أن تصدق هؤلاء المخبرين الضالين المضلين، ولا سيما بعد اليأس من معالجة الأطباء المشهورين، وأن تعتقد أن ذلك لا ينافي الإيمان؛ لأن طرد الشياطين من الأبدان، كطرد الجراد ونحوه من المزارع والغيطان، فهو من الأسباب الكسبية، التي جرت بها السنن الإلهية، ويجوز أيضًا أن تعلم أن عمل الزار حرام، وأن المستحل لما يعتقد حرمته يعد مرتدًّا عن الإسلام، كالجاحد للمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل

الإجماع، ثم تقول: إنني لا أستحله، ولكنني آخذ بقول من قال: إن التداوي بالمحرم جائز إذا لم يوجد غيره.

فإذا جاز أن تعتقد المرأة ما ذكرنا، وإن كان باطلاً في نفسه فكيف تتجرأ على الإفتاء بردتها، وبطلان عقد نكاحها، وسائر ما يترتب على الردة من الأحكام؟ أما ما يحسن أن توعظ به امرأة تدرك ما ذكرنا فهو أن خرافة الزار القبيحة المنكرة ليست سببًا من أسباب الشفاء من هذا المرض، وإن ما يُدعى من التجربة المثبتة لنفعه باطل، وأنه عُمل لكثيرات فلم يفد، وأن من اتفق أنهن شُفين بعده لم يكن شفاؤهن به بل بأسباب أخرى حقيقية أو وهمية، وأنه لو كان علاجًا نافعًا بالتجربة الصحيحة لعملت به جميع الشعوب التي فاقت غيرها في العلوم والمعارف، المبنية على إتقان التجارب، ولكننا نرى هؤلاء يسخرون من هذه الخرافة وأهلها، التي هي محصورة في مصر والسودان بل في الطبقة الجاهلة من أهلهما، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تقدم العمل بخرافة أدنى ما يقال فيها: إنها مشتملة على عدة بدع محرمة في الدين، محتقرة عند جميع المرتقين.

إشكالان في حديث وآيتين[١]

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم

من مصطفى نور الدين إلى المصلح العظيم والرباني الحكيم- دمياط.

السيد محمد رشيد رضا، سلام عليك أيها الوارث لهدي النبيين، المجدد لما اندرس من معالم هذا الدين، المحيي لما أماته الناس من سنة خير المرسلين، سلام عليك وعلى عترتك الطيبين الطاهرين، وبعد، فقد عرض لي مسألتان من مسائل الدين، وأنتم - في نظري - أفضل من يوثق به في هذا العصر؛ فلذلك أجدني غير مرتاح إلا لما تقولون:

الأولى: جاء في صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: (يدخل أهل الجنةِ الجنةَ وأهل النارِ النارَ، ثم يقول الله تعالى: أخرجوا من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان فيخرجون منها قد اسودوا) الحديث.

فهل المشركون من المسلمين يشملهم هذا الخروج؛ لأنه يصدق عليهم أن في قلوبهم مثقال حبة من خردل من إيمان، وقد جعلهم القرآن مؤمنين وهم مشركون فقال: ﴿ وَمَا

(١) المنار ج ١٦ (١٩١٣) ص ٤٢٦ – ٤٢٨.

يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (يوسف: ١٠٦) فإنهم مؤمنون بوجود الصانع وبأن الله خلقهم، وخلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ (العنكبوت: ٦١) ولكنهم مشركون باتخاذ الشفعاء والتقرب إلى الوسائط من المقربين وتسويتهم برب العالمين في التعظيم والتوجه بالدعاء والالتجاء؟ أم لا يشملهم هذا الخروج ويكون حكمهم حكم الدهريين الذين ينكرون وجود الصانع؟ وإذا كان هذه الخروج يشملهم، فهل يشمل مشركي المسيحيين أيضًا؛ لأنهم مؤمنون بوجود الصانع، أو لا يشملهم حيث إن شركهم يختلف عن شرك المسلمين فظاعة وشناعة، فإنهم يعتقدون تعدد واجب الوجود؟ أما المشركون من المسلمين فلا يعتقدون بتعدد واجب الوجود؛ بل يعتقدون تعدد المستحق للعبادة، هذه هي المسألة الأولى، أرجو بيانها بيانًا شافيًا.

المسألة الثانية: قد نشم رائحة الاختلاف في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٩٤﴾ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ ﴾ (الأعراف: ١٩٤-١٩٥) الآية.

فإن الصدر يفيد أن المدعوين من دون الله عباد، والعجز يدل على أن المدعوين جماد، مع أن القرآن لا ريب فيه من رب العالمين؛ ولذا لا يوجد فيه اختلاف ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ (النساء: ٨٢) بل هو كتاب متشابه أي لا ينافي بعضه بعضًا بل يؤيد بعضه البعض كما قال منزله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ ﴾ (الزمر: ٢٣) فالرجاء أن تزيلوا هذه الرائحة الكاذبة وتثبتوا له رائحته الطيبة الحقيقية الصادقة.

وإفادتي عن هاتين المسألتين إما أن تكون على صفحات مجلتكم المنار الشافية لما في الصدور وإما أن تكون بخطاب خاص، إن كان هناك مانع من الأول.

وعنواني يكون هكذا:

حاشية تناسب هذا المقام:

إن بعض المشركين بل الغالب من أفرادهم يزعم أن جميع الآيات التي جاء فيها تقبيح الشرك وتوبيخ المشركين خاصة بالأصنام بمعنى الجماد مع أننا لو تتبعنا هذه الآيات التي جاءت بشأن الشرك والمشركين لوجدناها مصرحة بأن المشركين فريقان: فريق يدعو الأصنام المجعولة تماثيل لعباد الله المقربين. وفريق يدعو المقربين غير ناظر إلى التماثيل، فمما جاء في تسفيه

أحلام الفريق الأول قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾ ﴾ (الصافات: ٩٥) ﴿ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ ﴾ (الأنبياء: ٥٢).

ومما جاء في التشنيع على الفريق الثاني قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ وَإِذَا حُشِرَ ٱلنَّاسُ كَانُواْ لَهُمْ أَعْدَآءً وَكَانُواْ بِعِبَادَتِهِمْ كَٰفِرِينَ ﴿٦﴾ ﴾ (الأحقاف: ٥-٦) وقوله: ﴿ قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ ٱلضُّرِّ عَنكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا ﴿٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ (الإسراء: ٥٦-٥٧) وقوله: ﴿ وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا ﴿٨١﴾ كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ﴿٨٢﴾ ﴾ (مريم: ٨١-٨٢) وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍۖ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ (النحل: ٢٠-٢١) فهل يعقل أن الأصنام بمعنى الجماد تتصف بهذه الصفات التي وُصف بها المدعوون في هذه الآيات التي جاءت بشأن الفريق الثاني؛ إذ لا يعقل أن يتصف الجماد بالغفلة أو بضدها أو يتصف بالعداوة وضدها أو بالكفر وضده، ولا يتأتى أن تبتغي إلى ربها الوسيلة؛ وأن ترجو رحمته وتخاف عذابه، ولا يمكن أن تكون الأصنام بمعنى الجماد ضدًّا على المشركين يوم القيامة ولا يتصور أن يوصف الجماد بموت أو حياة أو شعور ببعث، فمن عنده أدنى مسكة من عقل يدرك أن جميع هذه الصفات لا تنطبق على الأصنام بمعنى الجماد؛ بل لا تنطبق إلا على المقربين من الملائكة أو الأنبياء أو الصالحين الأولياء. اهـ.

الجواب:

عن حديث من يخرج من النار، والإيمان المنجي قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ ﴾ (النساء: ٤٨) وقال تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾ ﴾ (المائدة: ٧٢) وقال تعالى في سياق محاجّة إبراهيم لقومه في التوحيد والشرك ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٨٢﴾ ﴾ (الأنعام: ٨٢) وقد فسر النبي ﷺ الظلم هنا بالشرك، وهو نكرة في سياق النفي يفيد أن الأمن من العذاب المقيم الذي أعده الله للمشركين خاص بمن آمنوا إيمانًا لا يشوبه شيء ما من الشرك، وإن كان مثقال حبة من خردل.

وقد بينا حكمة ذلك في تفسير آيتي ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ ﴾ (النساء: ٤٨) فراجعه في تفسيرهما من مجلد المنار الخامس عشر.

فعلم أنه لا مندوحة عن حمل حديث البخاري المسئول عنه على ما يتفق مع هذه الآيات، وأن يراد بمثقال الخردلة من الإيمان فيه المثال للإيمان الخالص الذي لا يشوبه مثقال خردلة من شرك، وهو الذي يعتد به في النجاة وإن لم يترتب عليه ما يترتب على الإيمان الكامل من الآثار العملية والنفسية لأسباب منعت من ذلك، كأن يموت المرء عقب اهتدائه إلى التوحيد الصحيح فلم يتم في قلبه، ولم يترعرع إلى أن يكمل وتصدر عنه آثاره.

فإن لم يكن هذا هو المراد بالحديث كان معارضًا لهذه الآيات، ولا يمكن ترجيحه عليها أو إرجاعها إليه والقول بأن مثقال حبة من خردل من إيمان مشوب بالشرك ينجي صاحبه من النار بعد دخولها ويجعله من أهل الجنة، ولم يقل بهذا أحد من المسلمين بل أجمعوا على أن الشرك بالله لا يغفر منه شيء، ومن تلوثوا به من المسلمين جنسيةً لا يسمونه شركًا بل يسمونه اسمًا آخر، إلا من لم يبالِ بلقب الإسلام كالباطنية بعد تكونهم شيعًا ذوات عصبية، ثم إنه لا يمكن جعل ذلك خاصًّا بأَمة من الأمم، ولا شك أنه يصدق على مشركي العرب في زمن البعثة أنه كان في قلوبهم إيمان كحبة الخردل أو أعظم، وإنما المراد بحبة الخردل منتهى القلة؛ فإن القرآن شهد لهم بأنهم يؤمنون بأن الله هو الخالق الرازق، وفيهم نزل ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾ ﴾ (يوسف: ١٠٦) والآيتان اللتان أوردهما السائل في سؤاله بعد هذه الآية، لا في المسلمين الذين يشركون كشركهم، فلو كان الإيمان بوجود الله مع اتخاذ شركاء بذلك المعنى منجيًا لكان مشركو العرب في الجاهلية ناجين حتمًا.

أما حقيقة الشرك الذي لا يغفره الله تعالى، والذي حرم الله على صاحبه الجنة فهو مبيَّن في القرآن في مواضع كثيرة جدًّا، وينقسم إلى شرك في الألوهية بعبادة غير الله تعالى، ومخ العبادة وجوهرها الدعاء أي طلب الخير ودفع الشر في الدنيا والآخرة، وشرك في الربوبية باتخاذ بعض الناس شارعين يحلون لهم ويحرمون عليهم ويشرعون لهم ما لم يأذن به الله فيتبعونهم، وقد شرحنا ذلك مرارًا كثيرة في المنار في التفسير منه وغير التفسير.

والمعطِّل المنكر لوجود الله تعالى لا يسمى مشركًا، ولكنه شر من المشرك، فإذا كان الله لا يغفر لمن يؤمن بأنه الحق الخالق الرازق إذا توجه إلى غيره معه ودعاه من دونه، ولو ليقربه إليه زلفى، فهل يغفر لمن جحده مطلقًا؟ ولا نرى وجهًا لتفرقة السائل بين الشرك باعتقاد تعدد المستحق للعبادة وتعدد واجب الوجود، فإن المسلمين مجمعون على أن المستحق للعبادة هو واجب الوجود، وواجب الوجود هو المستحق للعبادة، وهو الله تعالى، لا تصدق العبارتان إلا عليه تعالى، وإن اختلفتا في المفهوم، والعبارة الثانية من اصطلاحات المتكلمين تبعًا للفلاسفة، فما ذكره من الشرك واحد، والنصارى لا يقولون بتعدد واجب الوجود كما قال،

ولكن لهم فيه فلسفة لا تعقل؛ وهي التوحيد مع التثليث، أما من يتوهم أن عند الله فرقًا بين المشركين باختلاف من أشركوهم معه في الدعاء أو غيره من خصائص الألوهية والربوبية فهو - كما يعلم السائل الموحد - جاهل أحمق؛ إذ العبرة بحقيقة الشرك لا بأصناف الشركاء، فلا فرق بين من أشرك به ملكًا أو نبيًا، ومن أشرك به كوكبًا أو حجرًا أو شيطانًا، وفي مشركي المسلمين من أشركوا بالله بعض آل بيت نبيه بالعبادة والدعاء، ومنهم من أشركهم بالتشريع أيضا كأصناف الباطنية وآخرهم البابية، ومن هؤلاء من انسلخ من اسم الإسلام كما انسلخ من معناه، ومنهم من حافظ على انتحال اسمه مع لقب مذهب أو طريقة أو طائفة، ولو على سبيل التقية، ومنهم من أشرك من دون آل البيت حتى النبات والجماد على نحو ما كان عليه مشركو الجاهلية وغيرهم، فأما المحافظون على اسم الإسلام وشرائعه الظاهرة فما نزغ به الشيطان بينهم جهل يسهل على العلماء إرجاعهم عنه إذا بينوا لهم التوحيد الخالص من غير تأويل، وأما من ليسوا كذلك فقد صاروا أبعد عن الإسلام من كثير من الوثنيين الخُلَّص، وكل ذلك معروف.

الجواب على تسمية الأصنام عبادًا لم ير أشهر المتقدمين من المفسرين إشكالاً في إطلاق لفظ عباد على الأصنام، فابن جرير الذي هو أشدهم عناية بتقرير كل ما كان يعد مشكلاً والجواب عنه، لم يورده في الآية وفسر العباد بالأملاك. وأما من بعدهم فقد أوردوا ذلك وأجابوا عنه. فالرازيُّ ذكر جوابين:

أحدهما: أن المشركين لما ادَّعوا أنها تضر وتنفع وجب أن يعتقدوا فيها كونها عاقلة فاهمة فلا جرم وردت هذه الألفاظ على وفق معتقداتهم، ولذلك قال: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ (الأعراف: ١٩٤) وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ﴾ (الأعراف: ١٩٤) ولم يقل (التي).

ثانيهما: أن هذا لغو، ورد في معرض الاستهزاء بهم، أي قصارى أمرهم أن يكونوا أحياء عقلاء، فإذا ثبت ذلك فهم عباد أمثالكم ولا فضل لهم عليكم، فلمَ جعلتم أنفسكم عبيدًا وجعلتموهم آلهة وأربابًا؟ ثم أبطل أن يكونوا عبادًا أمثالكم، فقال: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ (الأعراف: ١٩٥) إلخ. ثم أكد هذا البيان بقوله: ﴿فَٱدْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ﴾ (الأعراف: ١٩٤) ومعنى هذا الدعاء طلب المنافع وكشف المضارّ من جهتهم. واللام في قوله: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟﴾ (الأعراف: ١٩٤) لام الأمر على معنى التعجيز. والمعنى أنه لمَّا ظهر لكل عاقل أنها لا تقدر على الإجابة ظهر أنها لا تصلح للمعبودية. اهـ. المراد منه، وما هو إلا شرح لعبارة وجيزة في الكشاف لا تبلغ السطرين.

وأقول: إن تنزيل الأصنام منزلة العقلاء يؤخذ من إعادة ضمير العقلاء عليها إن لم يؤخذ من لفظ (عباد) وأخذها من الضمير أظهر، فإن هذا اللفظ يدل في أصل معناه على التسخير والتذليل، ولذلك قالوا: إن العبادة مشتقة من قول العرب: طريق معبد وهو الذي سُلِكَ كثيرًا حتى صار سلوكه سهلاً؛ لكونه ممهدًا مُذللاً. قال الراغب: والعبادة ضربان: عبادة بالتسخير، وهو كما ذكرناه في السجود، وعبادة بالاختيار، وهي لذوي النطق. ثم قال: والناس كلهم عباد الله، بل الأشياء كلها كذلك، ولكن بعضها بالتسخير وبعضها بالاختيار. اهـ.

وقال في مادة سجد: السجود أصله التطأمن والتذلل، وجُعل عبارة عن التذلل لله وعبادته وهو عامٌّ في الإنسان والحيوان والجمادات، ثم ذكر أنه ضربان: سجود اختيار وسجود تسخير، وأن هذا عام للإنسان والحيوانات والنبات. وذكر الشواهد من الآيات، ومنها سجود النجم والشجر وسجود الظلال كأنه جعله تابعًا للشجر.

فعُلم من هذا أن إطلاق لفظ (عباد) على الأصنام له وجه في اللغة، وعدُّه منافيًا لإثبات كونهم جمادًا ليس قويًّا. وإنما يتجه إذا دعم بالسؤال عن نكتة إعادة ضمير العاقل عليها، وملخص الجواب أن من سنن البلاغة العربية التي تكثر في القرآن تنزيل غير العاقل منزلة العاقل، إذا أسند إليه فعل العاقل أو اعتُقد له أو وُصف به، فما هنا من هذا القبيل، فإن الأصنام لم تعبد بالدعاء إلا وقد جعلها الداعون ذات علم وإرادة وقدرة، فكان الكلام معهم والاحتجاج عليهم بحسب ذلك.

ويمكن أن يبنى ذلك على أن التوجه إلى الأصنام ليس لذاتها بل لكونها تمثل من وضعت تذكارًا لهم من الصالحين، وأنهم هم الذين كانوا يدعونهم في الحقيقة لصلاحهم الذي جعلوهم به واسطة بينهم وبين الله عز وجل، يقربونهم إليه زلفى ويشفعون لهم عنده، وقد ورد عن السلف ما يثبت أن الأصنام والتماثيل وضعت لذلك، روى البخاري وابن المنذر عن ابن عباس قال: صارت الأصنام والأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب: أما ود فكانت لكلب في دومة الجندل، وأما سواع فكانت لهذيل وأما يغوث فكانت لمراد ثم لبني غطيف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسرًا فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، وكانوا أسماء رجال صالحين من قوم نوح فلما هلكوا (أي ماتوا) أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصابًا وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك ونُسخ العلم عُبدت اهـ. وروي في هذا المعنى غير ذلك، ومنها أنهم من أولاد نوح أو آدم. ومنه تعلم أن أصل بلية الشرك الغلو في تعظيم الصالحين وتعظيم ما يذكِّر بهم أو ينسب إليهم، وقد ينسى المذكر بهم فيعتقد أنه ينفع أو يضر بنفسه.

خطيب يأمر المسلمين بالشرك[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في بمبي (الهند) - علي خان البنجابي.

بسم الله الرحمن الرحيم ، حضرة العالم العلامة والحَبْر الفهّامة سيدي الأجل السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار المنير لا زال محفوظًا لخدمة الدين الحنيف آمين. أما بعد: فأرجو إجابتي عما يأتي:

خطب أحد خطباء مساجد بمبي خطبة يوم الجمعة حبذ فيها الاستغاثة والاستعانة بغير الله؛ كالأنبياء والأولياء والصالحين ، وقد جاء بأحاديث عزز فيها قوله لا أعلم مقدار حظها من الصحة ، وكان بودّي أن آخذ نص الخطبة وأرسلها مرفقة بسؤالي ولكنني لم أستطع ، غير أني أظن أنني أحفظ حديثًا واحدًا مما أتى به ذلك الخطيب بدون إسناد ، إذا لم تخني ذاكرتي وهو (اذكر أحب الناس إليك ، قال يا محمداه يا محمداه)، وقد سب وشتم أيضًا عالمًا من كبار علماء المسلمين ألا وهو المرحوم حسن صديق خان البهبالي؛ لزعمه أنه حرف في فتح الباري الذي طبعه في مصر على نفقته حديث (أوتيت علوم الأولين والآخرين) وعند انتهاء الخطبة عاد فكرر كرامات الصالحين ووجوب الاستعانة بهم ، واستشهد على ما قال بقصة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - مع سارية والقصة مشهورة عند العامة ، ولكنني لم أعثر عليها في كتب مَن أثِقُ به من المؤرخين.

فما قول سيدي الأجل فيما تقدم؟ اهدنا إلى طريق الحق جعلك الله هاديًا ومرشدًا والله يحفظكم والسلام.

الجواب:

الاستغاثة والاستعانة بالمخلوق قسمان:

(أحدهما) ما يكون بين الناس من طلب التعاون والمساعدة في الأمور الكسبية: كاستغاثة مَن أَشْرَفَ على الغرق أو تردى في بئر أو حفرة بمن ينقذه مثلاً، وكاستعانة مَن وَقَعَ حِمْلُ دابته بمن يساعده على رفعه؛ فهذا القسم مشروع في كل عمل مشروع من الواجبات والمستحبات والمباحات.

(ثانيهما) ما يكون فيما وراء الأسباب التي هي من كسب الناس مما يخالف سنن الله تعالى

---

(١) المنار ج ٢٥ (١٩٢٤) ص ٦٦١ - ٦٦٤.

في خلقه؛ كالاستغاثة بالموتى، والاستعانة بهم وبالأحياء فيما ليس من مقدورهم وكسبهم: كإنزال المطر، وشفاء المرضى بغير تداوٍ، فهذا القسم خاص بالله تعالى لا يطلب من غيره، وهو المراد بقوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ (الفاتحة: ٥) ومعناه نستعينك وحدك ولا نستعين غيرك، كما أن معنى قوله تعالى قبله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: ٥) نعبدك ولا نعبد غيرك؛ فاستعانة غير الله تعالى بهذا المعنى كفر وشرك كعبادة غيره، ومن أمر بذلك كان آمرًا بالكفر بالله ومخالفة ما كُلِّف جميع عباده أن يخاطبوه به في كل ركعة من صلواتهم، فهل صار المسلمون في درجة من الجهل بدينهم يؤمهم بها في صلاتهم، ويتولى وعظهم في مساجدهم مَن يأمرهم بهذا؟ وإذا لم تكن هذه الاستعانة هي الخاصة بالله تعالى بنص هذه الآية في أشهر سورة من كتاب ربهم، يحفظها كل مسلم ومسلمة فما هيه؟ على أن العباد يتحرون اجتناب الاستعانة بالمخلوقين وسؤالهم حتى في الأمور الكسبية التي أقام الله تعالى بها نظام هذا العالم، وقد ورد في مناقب الصديق الأكبر - رضي الله عنه - أنه لم يسأل النبي صلوات الله عليه وعلى آله شيئًا لنفسه قيل: ولا الدعاء. وفي وصية النبي ﷺ لابن عباس - رضي الله عنه - (إذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله) رواه الترمذي عنه، وقال حسن: صحيح، وقال الحافظ ابن رجب في شرحه: إن هذه الوصية منتزعة من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ (الفاتحة: ٥) وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه على ألا يسألوا أحدًا شيئًا منهم الصديق وأبو ذر وثوبان - رضي الله عنه - فكان أحدهم يسقط سوطه أو خطام ناقته من يده وهو راكب، فلا يسأل أحدًا أن يناوله إياه؛ (أقول): وهذه درجة كمال، لا يقدر عليها إلا أفراد الرجال، وأما الأولى فيكلفها كل مؤمن؛ لأن تركها ينافي الإيمان، وفي المسألة أحاديث أخرى في الصحاح وآثار عن كبار الصحابة والتابعين ومَن دونهم من الصالحين.

والاستغاثة في هذا الباب مثل الاستعانة؛ بل أخص لأنها عبارة عن الضراعة في الدعاء عند شدة الضيق، التي وصف الله تعالى مشركي العرب بأنهم لا يدعون غيره عندها، وإنما يشركون به بعد أن ينجيهم منها والآيات في ذلك متعددة.

وقد استغاث المسلمون الله تعالى يوم بدر، ولم يستغيثوا النبي ﷺ، بل كان - بأبي هو وأمي - إمامهم وقدوتهم في الاستغاثة، كما أنزل الله عليه﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ (الأنفال: ٩) إلخ، وذلك أنهم كانوا قد قاموا بكل ما قدروا عليه، ولم يبق إلا ما لا يناله كسبهم من أسباب النصر، فسألوا الله تعالى مستغيثيه، فاستجاب لهم ونصرهم.

ولكنك تجد الألوف من المسلمين الأميين والمتعلمين يعارض هذه الأصول القطعية من

التوحيد بشبهات تلقّاها بعضهم من بعض بالتسليم والتقليد الجهلي ، وهي إن ما ثبت في الكتاب من حياة الشهداء ، وما عليه جمهور أهل السنة من إثبات كرامات الأولياء يقتضيان جواز دعائهم ودعاء سائر الصالحين ، واستعانتهم على قضاء الحاجات وكشف السوء والنصر على الأعداء ، وسائر ما نعجز عنه من طريق الأسباب وسنن الله في الخلق؛ وهذه الشبهة باطلة من وجوه شرحناها في التفسير وباب الفتوى وغيره من المنار مرارًا ، ومن أخصها أن حياة الشهداء من أمور عالم الغيب ، وكرامات الأولياء من خوارق العادات عند مثبتيها ، وقد أجمعوا على أن كُلاًّ منها يُؤخذ ما صح منه بالتسليم ، فليس للمجتهد أن يقيس عليه ولا أن يستنبط منه حكمًا شرعيًا ، ولو لم يكن معارضًا لنصوص الكتاب والسنة؛ كاستعانة غير الله تعالى ، فكيف إذا كان كذلك؟ وكان المستنبط مع هذا غير مجتهد ولا عالم كهؤلاء الجهال ، وإن كان فيهم معمّمون كثيرون ، وأما قصة عمر - رضي الله عنه - في نداء سارية فقد رواها البيهقي بسند ضعيف ، وذكرها السبكي في طبقات الشافعية.

وأما سب هذا الخطيب للعالم الجليل السيد حسن صديق محيي السنة في بلاد الهند وغيرها فهو من المعاصي المعلومة من الدين بالضرورة ، وأما زعمه أنه حرّف في فتح الباري فكذب ، وهو لم يتول تصحيح فتح الباري ، وإنما صححه له عند طبعه بعض علماء مصر.

حبوط أعمال المشركين بالشرك[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء في البترون (لبنان) - مدير مدرسة البترون الإسلامية - محمد فؤاد إشراقية - من طرابلس الشام.

حضرة الأستاذ الجليل، إمام المسلمين، ومحيي شريعة سيد المرسلين، الشيخ رشيد أفندي رضا المحترم. السلام عليكم وبعد: فقد قرأت في العدد الرابع من المجلد الثلاثين في مجلتكم الغراء ما يأتي: بعد ما ذكر الله في كتابه أن الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا هم أعظم درجة وأسمى مقاماً من الذين يسقون الحاج ويخدمون البيت. قلتم في تفسير هذه الآية التي تؤدي هذا المعنى: لا مراء في كون هذين العملين من أعمال البر التي يكون لصاحبها درجة عند الله إذا فعلا ما يرضي الله ولذلك أقرهما الإسلام دون غيرهما من وظائف الجاهلية، ولكن الشرك يحبطهما ويحبط غيرهما من أعمال البر التي كانوا يفعلونها كما تقدم. اهـ.

فالعجبُ كيف يُحْبِطُ الشركُ الأعمالَ التي هي بحد ذاتها حسنة خيرية والله لا يضيع

---

(١) المنار ج ٣٤ (١٩٣٥) ص ٤٩ - ٥١.

للإنسان مثقال ذرة من خير أو شر كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۝٨﴾ (الزلزلة: ٧-٨) وعدل الله أجلُّ من أن يجعل المشرك الذي يفسد في الأرض كالمشرك الذي يعمل الأعمال الخيرية. ومعلومكم أن كلمة (مَن) عامة كما هو معلوم من علم الأصول تعم المؤمن والمشرك. فالرجاء نشر الجواب على صفحات مجلتكم الغراء ودمتم.

الجواب:

أما الدليل على الحبوط فآيات صريحة في القرآن، منها قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (الزمر: ٦٥) ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ۝٥﴾ (المائدة: ٥) ﴿فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ۝١٠٥﴾ (الكهف: ١٠٥) وأما وجهه المعقول فهو أن الشرك بالله والكفر بأصول الدين من الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر يفسد الأنفس البشرية ويدنسها دنساً لا تؤثر معه الأعمال البدنية في إزالته وتزكية الأنفس منه بل تكون كقليل من الماء أو نقط من العطر تُلقَى في مجتمع القذر من الكنيف لا يكون لها أدنى تأثير في تطهيره، فضلاً عن تطييبه.

وأما قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ...﴾ (الزلزلة: ٧) إلخ فيجيب عنه العلماء بأنه عام مخصوص بغير المشركين والكافرين وقالوا: إنهم يُجزَوْن في الدنيا على أعمالهم الحسنة، ولكن موضوع النص أن كل أحد يعرض عليه يوم الجزاء ما عمل من خير فيراه في الحساب الذي يترتب عليه الجزاء فإذا وُزنت أعمال المشرك الحسنة مع شركه وما له من سوء التأثير في تدنيس نفسه بالخرافات والسيئات تطيش كِفَّة تلك الحسنات فيكون معنى حبوط عمله أنه لا يرى له تأثيرًا في النجاة من العذاب ودخول الجنة، فكأنه لا وجود له إلا أن يكون في كون عذابه يكون دون عذاب مَن لم يعمل تلك الأعمال، وبهذا تنتفي المساواة بين المشركين المنافية للعدل، وقد بيَّنا في الكلام على الجزاء أن عذاب الكفار في النار يتفاوت بحسب أعمالهم وما كان لها من التأثير في أنفسهم كغيرهم إلا أنها لا تبلغ درجة أقل المؤمنين عملاً صالحًا، وقد ورد في أصحاب المعاصي من المسلمين أن أصحاب الحقوق عليهم من العباد يأخذون من حسناتهم بقدر حقوقهم عليهم فإذا لم تفِ بها حملوا من أوزارهم بقدر ما بقي منها، وورد في الحديث تسمية هؤلاء بالمفلسين.

ولكن مَن مات على الإيمان الصحيح لا بد أن تكون عاقبته الخروج من النار إذا عُذب فيها بمعاصيه ثم يدخل الجنة.

حكم الصلاة إلى القبور[(١)]

استفتاء وجوابه من الهند وتأييد المنار له. جاءتنا الفتوى الآتية مع كتاب من حضرة خادم الإسلام بير محمد القريشي في (هالا سنده - الهند) في شهر ربيع الأول يطلب تصحيحنا وموافقتنا للفتوى كتابة وتصحيح مَن عندنا مِن العلماء، فكلَّفْنَا بعض إخواننا من علماء الأزهر عرضها على منكري البدع منهم دون أنصارها ومروجيها، فلم يعد إلينا بشيء، ثم جاءنا منه في رمضان كتاب آخر مع صورة أخرى للفتوى عليها تصحيح كثير من علماء الهند وعمان ويقول فيه ما نصه:

(وأرجو من جنابكم التصديق والتصحيح؛ فإني أريد طباعة ذلك الفتوى وإشاعته في الهند، واجتمع عندي مقدار المائتين من تصحيحات العلماء؛ لكن لا بد لنا من تصحيح جنابكم؛ لأن جنابكم ممن فضله الله على جميع علماء مصر، فليس من دأب العلماء السكوت والإعراض عن كلمة الحق وإظهاره لا سيما عند الضرورة،

وإن كان لكم مانع مع ورود النصوص المؤكدة؛ فلا بد لجنابكم من إظهاره، فتفضلوا علينا وشرفونا وكرمونا بإرسال الجواب والتصحيح، هذا ما لزم والسلام عليكم وعلى من لديكم).

(نص السؤال) : قبة رفيعة فيها قبور متعددة بالشباك، وفي يمينها قبة أخرى للمسجد، وفي يسارها أيضًا قبة على القبور، وأمام تلك القباب ساحة بقدر جريب واحد، أي القباب الثلاث قدام الساحة محاطة بالجدران، جعل المتولي وقت بناء تلك القباب تلك الساحة كلها مسجدًا، وتلك الساحة متصلة بالقباب كالفناء لها، ففي وقت يجتمع الناس الكثيرون للصلاة كالجمعة والعيدين يقوم الإمام متوجهًا إلى القبة الوسطى منحرفًا عن بابها قليلاً إلى اليمين ويصلي بالناس، والحال أن باب القبة الوسطى مفتوح لا يغلقونه، بزعم أن الشباك حائل كافٍ بين المصلين والقبور، والقبور التي في القبتين يعظمها الناس لا سيما الجهال على وجه بلغ مبلغ العبادة، بل القبة يعظمها الجهال تعظيمًا بليغًا حتى أنهم يقبلون بعض زواياها ويوقرونها توقيرًا، بحيث لو يذهب أحد يضرب برجله زاوية من زواياها أو جدارًا من جدارنها يتصورونه منكرًا للصلحاء والأولياء، بل يزعمون أنه مرتكب أشد الكبيرة، فصلاة الإمام والمقتدين في هذا المكان والحال ما ذكرنا هل هي جائزة أم لا؟

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ٩٤ - ٩٨.

الجواب:

وهو الفتوى المطلوب إقرارها ، إن كان في المقبرة مكان خالٍ عن القبور، وفيه مسجد أو جدار مبني بحيث لا يقع النظر على القبور كالستر على القبور على وجه الكمال موجود – فلا بأس بالصلاة في ذلك المكان، أما إذا كان مشهدًا وكان على القبور قبة بحيث إذا صلى أحد يكون ذلك القبر أو القبة في قبلته – فلا يجوز الصلاة أصلاً؛ لأن في تلك الصورة تكون الصلاة إلى القبر أو القبة تعظيمًا له لا سيما في هذا الزمان؛ فإن اعتقاد الجهلاء بلغ إلى درجة عبادة الأولياء والصلحاء أعاذنا الله من ذلك، وليس الغرض من الشباك حول القبر أو القباب على القبر الستر أو السترة، بل القباب في أنفسها معظَّمة ومكرَّمة عند الناس كالقبور، فلا فرق بين الصلاة إلى القبر والقبة في هذه الصورة، وأما المسجد النبوي على صاحبه الصلاة والسلام ففيه اتخذوا جدرانًا حول القبر الشريف ليحصل الستر، ثم في وقت توسيع المسجد جعلوا الحجرة الشريفة على هيئة المثلث لئلا يمكن السجود إلى القبر، ثم بعد ذلك اتخذوا حول الحجرة جدرانًا أُخَر ليحصل الستر على أوجه التمام والكمال بحيث لا يبقى مكان للعبادة وشبهتها، والله أعلم بالصواب.

هذا نص نقل الفتوى الأخير، وزاد آخر الصورة الأولى ما نصه:

ففي صحيح البخاري في باب ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور، عن عائشة رضي الله تعالى عنها عن النبي ﷺ قال في مرضه الذي مات فيه: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد) قالت: ولولا ذلك لأبرز قبره، غير أني أخشى أن يُتخذ مسجدًا، (١) وفي رواية أخرى للبخاري: (غير أنه خُشي، أو: خَشي) على الشك، قال الحافظ ابن حجر: هل هو بفتح الخاء المعجمة أو ضمها؟ وفي رواية مسلم: (غير أنه خُشي) بالضم لا غير، وفي رواية أخرى متفق عليها زيادة: (يحذر ما صنعوا) ، قال العيني في شرحه في صفحة ١٥ ج ٣ قوله: لولا ذلك لأبرز، حاصله: لولا خشية الاتخاذ لأبرز قبره، أي: لكشف قبر النبي ﷺ ولم يتخذ عليه الحائل؛ ولكن خشية الاتخاذ موجودة فامتنع الإبراز؛ لأن (لولا) لامتناع الشيء لوجود غيره، وهذا ما قالته عائشة قبل أن يوسَّع المسجد، ولهذا لما وُسِّع المسجد جُعلت حجرتها مثلثة الشكل محددة حتى لا يتأتى لأحد أن يصلي إلى جهة القبر مع استقبال القبلة.

وأيضًا فيه: ومما يُستفاد منه أن قوله ﷺ هذا من باب قطع الذريعة؛ لئلا يعبد قبره الجهال كما فعلت اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم.

محمد صادق مهتمم.. ... ... مدرسة الدينية مظهر العلوم (سند).

ويلي هذا تأييد طائفة من العلماء للفتوى.

تصحيح صاحب المنار وتأييده للفتوى.

الحمد لله ملهم الصواب. الفتوى صحيحة بدلائل الأحاديث الصحيحة الصريحة في الصحيحين والسنن وغيرها في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، وعن الصلاة إليها، ولعن فاعلي ذلك من أهل الكتاب بقبور أنبيائهم وصالحيهم؛ لتحذيره ﷺ أمته أن يتبعوا سنتهم فيه، وتسميتهم شرار الخلق عند الله تعالى، كل ذلك لا يدع أدنى شبهة أو عذر للخلاف في المنع منه وعدم جوازه، ولعناية النبي ﷺ بمنع هذه المعصية في العبادة، جعلها مما أوصى به قبل وفاته، ففي الصحيحين عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس يقول: (إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك) وروى مسلم عن أبي مرثد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها) .

ومن المعلوم أن ما كان يفعله أهل الكتاب من اتخاذهم القبور مساجد والصلاة إليها وتشريفها وكسوتها هو من تعظيم أنبيائهم وصالحيهم غير المشروع في دين الله الذي جاء به رسله؛ لأنه تعظيم عبادة أخذوه عن الوثنيين، ولذلك لعنهم النبي ﷺ، ولعن الذين يضعون السرج على القبور، وأمر بتسوية ما يبنى ويشرف منها، مقترنًا بأمره بطمس التماثيل لأنهما من أعمال الشرك، ولا فرق بين تعظيم هذه القبور نفسها وتعظيم الستورالتي توضع عليها والقباب والمقاصير التي تبنى فوقها وحولها، وصورة السؤال الذي أجاب عنه مولانا الشيخ محمد صادق ناظر مدرسة مظهر العلوم الظاهرة في أن المصلين هنالك يتوجهون إلى قباب مفتوحة فيها قبور ظاهرة يعظِّمها الجاهلون تعظيمًا دينيًا من النوع الذي لعن النبي ﷺ فاعليه، ونهى عنه لسد ذريعة الاقتداء بأهله والتحذير منه، وقد وقع ما ورد النهي لمنع وقوعه، فصار التوجه إلى تلك القباب وما فيها عبادة فاسدة لا ذريعة لها، فالصلاة إلى هذه الحواجز كالصلاة إلى القبر نفسه، كما قال المفتي، كله عبادة وثنية باطلة يجب منع جهلة المسلمين منها بالفعل والقول، وإعلامهم أنها من بدع أهل الشرك التي فُتن بها أهل الكتاب فهي ليست من شرعهم الذي نسخه شرعنا بل عدوى وثنية.

ولكن المسلمين اتبعوا سنن من قبلهم شبرًا بشبر وذراعًا بذارع، كما أخبر النبي ﷺ فاتخذوا قبور الأنبياء والصالحين مساجد وبنوا عليها القباب وأوقدوا عليها السرج وصاروا يصلون إليها ويطوفون بها كالكعبة، ووجد من علماء التقليد فيهم من يبيح لهم هذه البدع، كما أباحها أمثالهم لأهل الكتاب بشبهة التفرقة بين العبادة للقبور والتبرك بها، وهل هذا

التبرك غير المشروع إلا عمل يتقرب به إلى الله تعالى بما لم يشرعه؟ وهل للعبادة معنى إلا هذا؟ وهل كانت آلهة قوم نوح إلا رجالاً صالحين عظَّموهم بعد موتهم وصوروهم للتذكير والاقتداء بهم، حتى انتهى بهم ذلك إلى عبادتهم بالدعاء وغيره، كما رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه، وقد سمعت بعض الرهبان من النصارى يقولون في الصور التي في الكنائس: نحن لا نعبدها وإنما نتخذها للتذكار والتبرك! وهذا جهل بمعنى العبادة، وقع فيه من اتبع سننهم من المسلمين؛ وإنما سكت أكثر علماء السوء عن هذه البدع؛ لأن الذين فعلوها هم الملوك والأمراء الذين يرائيهم ويتأول لهم علماء الدنيا، وتبعتهم العامة، والعامة قوة تُراءَى كالملوك، وقد عدَّ الفقيه ابن حجر الهيتمي الشافعي هذه الأعمال من الكبائر في زواجره نقلاً واستدلالاً فقال: الكبيرة الثالثة و٤ و٥ و٦ و٧ و٨ والتسعون: اتخاذ القبور مساجد، وإيقاد السرج عليها واتخاذها أوثانًا والطواف بها واستلامها والصلاة عليها، واستدل عليها بطائفة من الأحاديث الواردة في النهي عنها والوعيد عليها، وقد تقدم ذكر بعضها، ثم قال ما نصه:

(تنبيه) : عَدُّ هذه الستة من الكبائر وقع في كلام بعض الشافعية وكأنه أخذ ذلك مما ذكرته من هذه الأحاديث، ووجه أخذ اتخاذ القبور مسجدًا منها واضح؛ لأنه لعن من فعل ذلك بقبور أنبيائه، وجعل من فعل ذلك بقبور صلحائه شر الخلق عند الله يوم القيامة، ففيه تحذير لنا كما في رواية (يحذر ما صنعوا) أي يحذر أمته بقوله لهم ذلك، من أن يصنعوا كصنع أولئك فيُلعنوا كما لُعنوا، واتخاذ القبر مسجدًا معناه الصلاة عليه أو إليه وحينئذ فقوله: (والصلاة إليها) مكرر، إلا أن يراد باتخاذها مساجد الصلاة عليها فقط، نعم إنما يتجه هذا الأخذ إن كان القبر قبر معظم من نبي أو ولي كما أشارت إليه رواية (إذا كان فيهم الرجل الصالح) .

ومن ثم قال أصحابنا تَحْرُم الصلاة إلى قبور الأنبياء والأولياء تبركًا وإعظامًا فاشترطوا شيئين: أن يكون قبر معظم وأن يُقصد بالصلاة إليه، ومثلها الصلاة عليه للتبرك والإعظام، وكون هذا الفعل كبيرة ظاهر من الأحاديث المذكورة لما علمت، وكأنه قاس على ذلك كل تعظيم للقبر كإيقاد السرج عليه تعظيمًا له وتبركًا به والطواف به كذلك وهو أخذ غير بعيد، سيما وقد صرَّح في الحديث المذكور آنفًا بلعن من اتخذ على القبر سرجًا، فيحمل قول أصحابنا بكراهة ذلك على ما إذا لم يقصد به تعظيمًا وتبركًا بذي القبر.

وأما اتخاذها أوثانًا فجاء النهي عنه بقوله ﷺ: (لا تتخذوا قبري وثنًا يعبد بعدي) أي لا تعظِّموه تعظيم غيركم لأوثانهم بالسجود له أو نحوه، فإن أراد ذلك الإمام بقوله (واتخاذها أوثانًا) هذا المعنى اتجه ما قاله من أن ذلك كبيرة بل كفر بشرطه، وإن أراد أن مطلق التعظيم الذي لم يؤذن فيه كبيرة ففيه بعد، نعم قال بعض الحنابلة: قصد الرجل الصلاة عند القبر

متبركًا بها عين المحادة لله ورسوله وإبداع دين لم يأذن به الله للنهي عنها ثم إجماعًا؛ فإن أعظم المحرَّمات وأسباب الشرك الصلاة عندها واتخاذها مساجد أو بناؤها عليها، والقول بالكراهة محمول على غير ذلك، إذ لا يظن بالعلماء تجويز فعل تواتر عن النبي ﷺ لعن فاعله، وتجب المبادرة لهدمها وهدم القباب التي على القبور، إذ هي أضر من مسجد الضرار؛ لأنها أسست على معصية رسول الله ﷺ لأنه نهى عن ذلك، وأمر ﷺ بهدم القبور المشرفة، وتجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر، ولا يصح وقفه ونذره. انتهى (صفحة ١٦٢ ج أول من كتاب الزواجر طبع المطبعة) .



حقيقة المهدي المنتظر[1]

السؤال:

مشهور بين الكافة من أهل الإسلام على مر الأعصار أنه لابد في آخر الزمان من ظهور رجل يؤيد الدين، ويظهر العدل، ويتبعه المسلمون، ويستولي على الممالك الإسلامية، ويُسَمَّى بالمهدي، ويكون خروج الدجال وما بعده من أشراط الساعة الثابتة بعده، وأن سيدنا عيسى - عليه السلام - ينزل من بعده؛ فيقتل الدجال أو ينزل معه ... إلخ - وإني نظرت ذلك في متن صحيح البخاري - فرأيت أن أكتب لجنابكم في هذه المسألة لكي تتكرموا علينا بالإفادة ولحضرتكم الأجر.

الجواب:

ليس في متن البخاري ذكر صريح للمهدي، ولكن وردت فيه أحاديث عند غيره منها ما حكموا بقوة إسناده، ولكن ابن خلدون عني بإعلالها وتضعيفها كلها. ومن استقصى جميع ما ورد في المهدي المنتظر من الأخبار والآثار، وعرف مواردها ومصادرها؛ يرى أنها كلها منقولة عن الشيعة، وذلك أنه لما استبد بنو أمية بأمر المسلمين وظلموا وجاروا وخرجوا بالحكومة الإسلامية عن وضعها الذي يهدي إليه القرآن وعليه استقام الخلفاء الراشدون، وهو المشاورة في الأمر، وفصل الأمور برأي أهل الحل والعقد من الأمة، حتى قال على المنبر - مَنْ يُعَد مِنْ خِيَارِهم - وهو عبد الملك بن مروان: (من قال لي: اتق الله ضربت عنقه) لما كان هذا، كان أشد الناس تألمًا له، وغَيْرَةً على المسلمين - آل بيت النبي عليه وعليهم السلام - وكانوا يرون أنهم أولى بالأمر،

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ١٤٥.

وأحق بإقامة العدل، فكان من تشيع لهم يؤلفون لهم عصبية دينية يقنعونها بأن سيقوم منهم قائم مبشر به يقيم العدل، ويؤيد الدين، ويزيل ما أحدث بنو مروان من الاستبداد والظلم، وعن هذا الاعتقاد صدرت تلك الروايات، والناظر في مجموعها يظهر له أنهم كانوا ينتظرون ذلك في القرن الثاني، ثم في الثالث، وكانوا يعينون أشخاصًا من خيار آل البيت يرجحون أن يكون كل منهم القائم المنتظر فلم يكن. وكان بعضهم يسأل من يعتقد أنه صاحب هذا الأمر فيجيبه ذاك بأجوبة مبهمة، ومنهم من كان يتنصل ويقول: إن الموعد ما جاء ولكنه اقترب، ومنهم من كان يضرب له أجلاً محدودًا، ولكن مرت السنون والقرون، ولم يكن ما توقعوا أن سيكون.

وقد جرت هذه العقيدة على المسلمين شقاءً طويلاً؛ إذ قام فيهم كثيرون بهذه الدعوى، وخرجوا على الحكام، فسفكت بذلك دماء غزيرة، وكان شر فتنها فتنة البابية الذين أفسدوا عقائد كثير من المسلمين، وأخرجوهم من الإسلام ووضعوا لهم دينًا جديدًا، وفي الشيعة ظهرت هذه الفتنة - وبهم قامت - ثم تعدى شرها إلى غيرهم، ولا يزال الباقون منهم ومن سائر المسلمين ينتظرون ظهور المهدي، ونصر الإسلام به، فهم مستعدون بهذا الاعتقاد لفتنة أخرى، نسأل الله أن يقيهم شرها.

ومن الخذلان الذي ابتلي به المسلمون أن هذه العقيدة مبنية عندهم على القوة الغيبية، والتأييد السماوي؛ لذلك كانت سببًا في ضعف استعدادهم العسكري فصاروا أضعف الأمم بعد أن كانوا أقواها، وأشدهم ضعفًا أشدهم بهذه العقيدة تمسكًا وهم مسلمو الشيعة في إيران، فإن المسألة عندهم اعتقادية أما سائر المسلمين فالأمر عندهم أهون، فإن منكر المهدي عندهم لا يعد منكرًا لأصل من الدين. ولو كانوا يعتقدون أنه يقوم بالسنن الإلهية والأسباب الكونية لاستعدوا لظهوره بما استطاعوا من قوة، ولكان هذا الاعتقاد نافعًا لهم.

وجملة القول أننا لا نعتقد بهذا المهدي المنتظر، ونقول بضرر الاعتقاد به، ولو ظهر ونحن له منكرون لما ضره ذلك إذا كان مؤيدًا بالخوارق كما يقولون. وقد بينا ذلك في كتابنا (الحكمة الشرعية) وفي هذه الأيام ألف أحد علماء الفرس (زعيم الدولة الدكتور ميرزا محمد مهدي خان رئيس الحكماء) المقيم بالقاهرة كتابًا في تاريخ البابية يطبع عندنا الآن واسمه (مفتاح باب الأبواب)، وقد ذكر فيه أصل هذا الاعتقاد وما ورد فيه وتاريخ من ادعى المهدوية مجملاً، وماذا كان من أثر ذلك فلينتظر صدوره محبو التفصيل فإن العاقل يستنبط منه ما سكت المصنف عن استنباطه عمدًا[1].

---

(١) الذي عليه أهل السنة والجماعة اعتقاد خروج المهدي في آخر الزمان، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة المتواترة، وقد رددت على استشكالات وتساؤلات العلامة محمد رشيد رضا في رسالتي الماجستير التي

بلوغ الدعوة لكفار العصر[(١)]

السؤال:

محمود أفندي ناصف الصراف بسكة الحديد السودانية في (حلفا) ذكرتم في الجزء السابع أن (كل من بلغته دعوة النبي ﷺ على وجه صحيح فلم يؤمن به عنادًا للحق فهو خالد في النار)، وهذا يستلزم أن تكون الدعوة في زمن رسول الله ﷺ إذ كان يدعو المشركين للإسلام ويفرض عليهم الجزية أو الحرب في حالة إبائهم كما هو وارد في القرآن ومذكور في التاريخ، فما حكم من لم تبلغه الدعوة بلاغًا شرعيًّا من القوم المتأخرين، وكيف حالهم في الآخرة عند الله وهم لم يُدْعَوا للإسلام، ولم تبلغهم الدعوة على الوجه الشرعي الصحيح.

الجواب:

إن دعوة خاتم النبيين عامة فحكمها واحد في زمنه وفي كل زمن بعده إلى يوم القيامة. فمن بلغته على وجه صحيح يحرك إلى النظر فلم ينظر فيها، أو نظر وظهر له الحق فأعرض عنه عنادًا واستكبارًا؛ فقد قامت عليه حجة الله البالغة ولا عذر له في يوم الجزاء إذا لم يُرَقِّ روحه ويزكِّ نفسه بها ليستحق رضوان الله تعالى، ومن لم تبلغه بشرطها أو بلغته ونظر فيها بإخلاص ولم يظهر له الحق ومات غير مقصر في ذلك فهو معذور عند الله تعالى، ويكون حاله في الآخرة بحسب ارتقاء روحه وزكائها بعمل الخير أو تسفلها ودنسها بعمل الشر. والخير والشر معروفان في الغالب لكل أحد لا يكاد يختلف الناس إلا في بعض دقائقهما. ويا سعادة من يتحرى عمل كل ما يعتقده خيرًا واجتناب كل ما يعتقده شرًّا.

وما ذكر في السؤال من أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفرض على المشركين الجزية أو الحرب غير صحيح ولا هو في القرآن ولا في التاريخ، بل سهو من السائل، فإنه ﷺ دعا مشركي العرب إلى الإسلام بالحجة فعاندوه وآذوه وأخرجوه من وطنه، ثم صاروا يؤذونه في مهاجره ويكرهون أتباعه على الشرك، ويصادرونهم في أموالهم حتى إذا أقدره الله تعالى على الدفاع أنشأ يجاهدهم حتى أظفره الله تعالى بهم، ولم تضرب الجزية على أحد من المشركين بل هي خاصة بأهل

بعنوان آراء محمد رشيد رضا العقدية في أشراط الساعة الكبرى وأثارها الفكرية، ص٢٤٩ – ص٢٦٩، والتي طبعة في مكتبة الذهبي.

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤٩٥ – ٤٩٦.

مطالعة كتب الملل غير الإسلامية (١)

السؤال:

ما هو حكم الله فيمن يطالع الكتب السماوية الأخرى مثل التوراة بقصد الإحاطة خبرًا بما جاء في غير شريعتنا ، وهل كان النهي عن قراءتها عامًّا. إذا سلمنا ذلك تكون الشعوب غير الإسلامية ممتازة على المسلمين بعدم منع أنفسهم إجالة النظر في القرآن الشريف، فيستفيدون مما جاء فيه من الآيات البينات ، ويحتجّون به علينا به عند اللزوم ، ونحن لا نقدر أن نقابلهم بالمثل؛ لأن كتبهم مغلقة في وجوهنا. أفيدونا بما علمكم الله من العلم ولكم أجران أجر المفيد وأجر المصيب.

الجواب:

الأمور بمقاصدها ، فمن يطالع كتب الملل بقصد الاستعانة على تأييد الحق وردّ شبهات المعترضين ونحوه وهو مستعد لذلك ، فهو عابد لله تعالى بهذه المطالعة ، وإذا احتيج إلى ذلك؛ كان فرضًا لازمًا ، وما زال علماء الإسلام في القديم والحديث يطلعون على كتب الملل ومقالاتهم ، ويردّون بما يستخرجونه منها من الدلائل الإلزاميه ، وناهيك بمثل ابن حزم وابن تيمية في الغابرين وبرحمة الله الهندي صاحب إظهار الحق في المتأخرين. أرأيت لو لم يقرأ هذا الرجل كتب اليهود والنصارى، هل كان يقدر على ما قدر عليه من إلزامهم وقهرهم في المناظرة ومن تأليف كتابه الذي أحبط دعاتَهُم في الهند وغير الهند، أرأيت لو لم يفعل ذلك هو ولا غيره أما كان يأثم هو وجميع أهل العلم ، وهم يرون عوام المسلمين تأخذهم الشبهات من كل ناحية ولا يدفعونها عنهم؟

نعم إنه ينبغي منع التلامذة والعوام من قراءة هذه الكتب لئلا تشوش عليهم عقائدهم وأحكام دينهم، فيكونوا كالغراب الذي حاول أن يتعلم مشية الطاووس فنسي مشيته ولم يتعلم مشية الحجل.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٦٢.

حكم تقبيل أيدي العلماء[(١)]

السؤال:

ما قولكم دام نفعكم في تقبيل العامة كبيرهم وصغيرهم غنيهم وفقيرهم لأيدي العلماء، وتذللهم لهم حتى جعلوا ذلك من أهم الواجبات الدينية أفيدونا هل ذلك من آداب ديننا الإسلامي الحنيف أم لا؟

الجواب:

إذا اعتقد العوام أن تقبيل أيدي العلماء من الواجبات الدينية كان تقبيلها معصية يجب نهيهم عنها، ويحرم على العلماء تمكينهم منها؛ لأنهم زادوا في الدين ما ليس منه، وشرعوا لأنفسهم ما لم يأذن به الله، ولقد كان النبي- صلى الله تعالى عليه وآله وسلم - يتحامى المواظبة على بعض العبادات المندوبة كصلاة التراويح؛ لئلا تعتقد العامة أنها واجبة. وفي حديث ابن عمر عند أبي داود (فدنونا من النبي فقبلنا يده) ولكن لم تمض السنة عنه ولا عن أصحابه، ولا عن التابعين بتقبيل أيدي العلماء، فهي عادة من العادات المباحة ما لم تُعتقد مشروعيتها، وكونها من الدين.ولا حاجة لإطالة البحث في هذا؛ فإنه مما لا يختلف فيه عالم بدين الإسلام. وإننا نشكر للسائل حسن ظنه على ضعفنا وعجزنا.

الانتقام من الأبناء بذنوب الآباء [(٢)]

السؤال:

أحمد أفندي المشد المحامي في (ملوي) : هل المولى عز وجل ينتقم من الابن بسبب الأب؟ وما هو الدليل القرآني أو الحديث على صحة أي القولين.

الجواب:

يقول الله تعالى في سورة فاطر: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ (فاطر: ١٨) أي لا تحمل نفس وازرة (مذنبة) وزر نفس أخرى، وإنما تحمل كل نفس وزر نفسها وإن تدع نفس مثقلة بالذنوب والأوزار نفسًا أخرى إلى حمل شيء من ذنوبها لا تجاب دعوتها ولا يحمل من تدعوه عنها شيئًا ولو كان من الأقربين كالآباء والأبناء، وهذا المعنى مكرر في القرآن ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴿٤٩﴾﴾ (الكهف:

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ١٩١.

(٢) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٧٨٢.

٤٩) وأما قوله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ (العنكبوت: ١٣) فهو في المضلين الذين يحملون إثم الضلال الذي وقع من الناس بإغوائهم، ويوضحه قوله تعالى ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (النحل: ٢٥).

حكم تحكيم العقل في المسائل الشرعية واستفسار حول كتاب (لوائح الأنوار البهية) للسفاريني وكتاب (المُحلى)[(١)]

السؤال:

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الفضل والفضيلة سيدنا ومولانا العالم العلامة الأستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الغراء حفظه الله تعالى، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته (وبعد) فإني أرفع إلى فضيلتكم الأسئلة الآتية راجيًا التكرم بالإجابة عليها ولكم عظيم الشكر: عبد الحفيظ اللاذقي

(س١) هل يجوز تحكيم العقل في المسائل الشرعية الدينية المنصوص عليها في الكتاب والسنة والإجماع والقياس المعتبرَيْن؟ فإن كثيرًا من الناس يحاولون تحكيم العقل في المسائل الشرعية الدينية، فيقبلون منها ما يوافق عقولهم ويتركون ما يخالفها، وإن كان في ذلك نص أو إجماع أو قياس، فهل يجوز أم لا؟

(س٢)هل كتاب (لوائح الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية) تأليف الشيخ محمد بن أحمد السفاريني الأثري الحنبلي وكتاب (المُحلى) تأليف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم صحيحان معتمدان يجوز الاعتقاد والعمل بجميع ما أتى فيهما أم لا؟

تفضلوا بالجواب ولكم الأجر والثواب

الجواب:

(ج١) تحكيم العقل في الدين:

ما شرع الله الدين للناس إلا لأنهم لا يستغنون عن هدايته بعقولهم، ومن كان يؤمن بدين منزل من عند الله لا يمكن أن يقبل ما يوافق عقله منه، ويرد ما لا يوافقه من المسائل التي

---

(١) المنار ج٣٤ (١٩٣٥) ص ٧٥٨ - ٧٥٩.

يعتقد أن الله فرضها عليه من الأعمال، أو حرمها عليه من التروك، فمن فعل ذلك كان غير متبع لدين يؤمن به قطعًا؛ وإنما متبعًا لهواه بغير هدى من الله، فوظيفة العقل أن يعلم ويفهم ليعمل، لا أن يتحكم في دينه ولا في قانون حكومته الذي هو وضع بشر مثله.

ثم إن عقول الناس تختلف اختلافًا كثيرًا فيما يوافق أصحابها، وما لا يوافقهم، وذلك يقتضي أن يكون لكل فرد ممن يُحَكِّمُون عقولهم في الدين دين خاص به، وللمجموع أديان كثيرة بقدر عددهم إن صح أن يسمى اتباعهم لها دينًا، وهو لا يصح، فتحكيم العقل في كل مسألة من مسائل الدين مخالف لحكم العقل الصحيح؛ وإنما المعقول أن يطلب العاقل الدليل على أصل الدين، فمتى ثبت عنده وجب عليه أن يتبع كل ما علم أنه منه، فنحن قد أقمنا البرهان العقلي على نبوة محمد ﷺ ورسالته، فمن آمن به وجب أن يتبعه في كل ما جاء به من أمر الدين، ومنه ما هو قطعي مجمع عليه بين المسلمين لا مجال للعقل في البحث عنه ولا عن أدلته، ومنه ما ليس كذلك، فاختلفوا في إثباته ونفيه بالتبع للاختلاف في أدلته، وفي وجه دلالته عليه كما بيناه مرارًا تارة بالتفصيل، وتارة بالإجمال وآخرها ما في فتاوى الجزء الماضي من المنار، ومن ذلك الاختلاف في القياس هل هو دليل شرعي أم لا، وفي حقيقته، وفي صفة دلالته وموضوعه وغير ذلك، فلكل مسلم أن يبحث بعقله عن ذلك من طريقه، فيقبل ما صح منه بالدليل لا بالهوى، ولا يجب على أحد أن يقبل كل ما يقوله له بعض مدعي العلم الديني، وإن رآه غير معقول بدون دليل شرعي، وليس من الدليل ذكر الحكم في كتاب من كتب المذاهب كما بيناه في الفتوى المشار إليها أخيرًا (راجع ص٦٨٨).

(ج٣) كتاب لوائح الأنوار الإلهية للسفاريني من أجمع الكتب للعقائد الإسلامية وما روي من الأحاديث والآثار وأقوال السلف فيها، ولا يخلو من أقوال ضعيفة وآراء مختلف فيها، والعقائد يجب إثباتها بالأدلة القطعية، ودونها ما ورد في أخبار آحاد ظنية صحيحة السند، تسلم إذا لم يعارضها قطعي، وأما الروايات الضعيفة فلا يجوز إسنادها إلى النبي ﷺ، ولا الاحتجاج بها ولا العمل بها في المسائل العملية فضلاً عن العقائد الدينية.

كتاب المُحلى في الفقه للإمام ابن حزم من أجلّ كتب فقه الحديث على مذهب الظاهرية الذين لا يقولون بالقياس، ولمؤلفه أفهام وآراء اجتهادية خالف فيها غيره من الفقهاء يخطئ فيها ويصيب كغيره من العلماء، فمن اقتنع فيها برأيه وفهمه كان كمن اقتنع برأي غيره من أئمة الفقه؛ فإنه إمام مجتهد كغيره، فالعبرة بالدليل والعلماء نقلة ومرشدون.

تعليم أولاد المسلمين في المدارس اللادينية الحكومية وغيرها أو مدارس النصرانية[١]

السؤال:

من حضرة صاحب الإمضاء بتونس: من محرره فقير ربه المخالف لكل أمته في هذه البدعة، (م. خ).

بسم الله الرحمن الرحيم.. ما رأيكم - دام نفعكم - في من يدخل ابنه الصغير إحدى المكاتب (المدارس) الدولية، وهي خالية من تعليم الدين الإسلامي وتدريس اللغة العربية كما يجب، بل كل تعليمها امتهان لنفس التلميذ حتى ينشأ ذليلاً محتقرًا نفسه وأهله، واعتناء باللغة الفرنساوية اللطيفة، والدافع إلى زج هذه الفلذة الصغيرة هو توقع ما تحقق أن الولد يؤخذ للخدمة الجندية ثلاثة أعوام إذا لم يحرز من تلك المكاتب على شهادة يتخلص بها من الجندية، مع أن طرق الخلاص منها كثيرة واضحة، إلا أن الشهادة المدرسية أضمن للخلاص من حيث المآل وراحة البال.

فهل هذا يعد ضرورة حتى يرتكبه الآباء المحافظون على الدين الإسلامي، والقومية العربية، ومما يلاحظ أن بعض البلدان فُقد منها تعليم القرآن المجيد فضلاً عن حفظه الناشئة المولودة بعد الحرب العظمى؟ نرقب جوابكم السامي في هذه المزلقة التي انطبعت في فكر العارف والجاهل إلا من عصمه الله، وقليل ما هم، والفضل الأكبر لدعاية المعلمين العربيين بالمكاتب الذين هم مسوقون بأن يكونوا كشعوذة ودعاية بين أهليهم وذويهم حتى أني رأيت التوظف بها مع القدرة على التعيش من طريق آخر من أكبر الكبائر، فما رأيكم؟ أطال حياتكم والسلام.

الجواب:

إن تعليم الأولاد ما يجب عليهم من عقائد الإسلام وأحكامه عند ما يبلغون سن التكليف، ومبادئ اللغة العربية التي هي لغة الإسلام - فرض على والديهم وأولياء أمورهم، فإذا كانت المدارس الدولية المذكورة في السؤال لا تمنع والديهم من تعليم ما ذكر من الأمور الدينية ولغتها ومن تربيتهم على هدي الإسلام وأخلاقه ومن أهمها عزة النفس، فلا مانع من إدخالهم فيها، وإن كانت تمنعهم مما ذكر من التعليم والتربية الواجبين فلا يجوز لهم إدخالهم فيها، وما ذكر في السؤال من الباعث على ذلك وهو التفصي من خدمة الجندية لا يصح أن

---

(١) المنار ج ٣٢ (١٩٣١) ص ١٧٨ - ١٨١.

يكون ضرورة ولا عذرًا لهم، بل ينبغي للمسلمين – أو يجب عليهم – العناية بتعليم أولادهم النظام العسكري بقدر الإمكان.

هذا، وإن في البلاد الإسلامية مدارس أخرى شرًّا من المدارس المذكورة في السؤال وهي مدارس دعاة النصرانية، وقد ثبت بالاختبار التام في جميع الأقطار الإسلامية أن المدارس التي تنشئها جمعيات الدعاية النصرانية؛ إنما تنشئها لنشر دينها وتربية التلاميذ والتلميذات فيها على عقائده وعباداته وآدابه، وأنها تتوخى مع ذلك إبعاد المسلمين والمسلمات منهم عن دين الإسلام بأساليب شيطانية تختلف باختلاف حال المسلمين في العلم والجهل، وأن المدارس اللادينية التي تنشئها الجمعيات السياسية والإلحادية تتوخى بث الإلحاد، بل الكفر المطلق بالرسل وما جاءوا به من الهدى والرشاد.

وقد ثبت بالاختبار أن الإلحاد في الدين قد فشا في المتعلمين في هذه المدارس كلها على درجات تختلف باختلاف أحوالهم، فمنهم المعطلة الذين لا يؤمنون بالله ولا بملائكته وكتبه ورسله، ولا بالبعث والجزاء، ومنهم الذين يؤمنون بالله ولا يؤمنون بالوحي والرسل، ومنهم الشاكون أو اللاأدريون، ومنهم الذين يقولون: (آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) ومنهم الذين يلتزمون الجنسية الدينية السياسية والاجتماعية في الزواج والإرث، والأعياد والمواسم والجنائز ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ولا يحجون البيت الحرام ولا يصومون رمضان، ومنهم من يلتزم حرمة شهر رمضان وعاداته وقد يصومون أيامًا منه، ولا يحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله من الخمر والميسر والزنا والربا إلا بالقول دون الفعل.

ومنهم من يصلي ويصوم أحيانًا أو دائمًا؛ ولكنهم لا يعرفون كل ما يجب أن يعرفه المسلم من عقائد الإسلام وأصول أحكامه وآدابه.

ومن آثار ذلك ما نراه من الفوضى في الأمور الإسلامية والجهل ببعض الأمور المعلومة من الإسلام بالضرورة التي أجمع علماء المسلمين سلفًا وخلفًا على كفر جاحدها، وعدم عذر جاهلها والدعوة إلى مخالفتها في المحاضرات والمناظرات والكتابة والخطابة؛ وإنك لترى هذا في الصحف المنتشرة، والرسائل والكتب المنكرة، التي تكتب بأسماء إسلامية في الأحكام الشرعية كحقوق النساء وترجمة القرآن وغير ذلك.

ومن آثار ذلك ترجيح المتفرنجين وأولي العصبية الجنسية للغات الأجنبية على لغة الإسلام العربية، بل يجهلون أن الإسلام قد جعل لغة العرب لغة لكل المسلمين لتكون عبادتهم واحدة، وشريعتهم واحدة، وآدابهم واحدة، ويصدق عليهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ (الأنبياء: ٩٢) من كل وجه.

فتعليم أولاد المسلمين في المدارس التبشيرية والمدارس اللادينيية (لاييك) قد جنى عليهم في دينهم ودنياهم وسياستهم وأوطانهم، وسلبهم أكثر ما نالوه بهداية دينهم؛ حتى لم يبق منه إلا القليل وهو على وشك الزوال.

إنهم أسلموا أولادهم أفلاذ أكبادهم لأعدائهم لأجل أن يجعلوهم مثلهم فيما كانت به دولهم عزيزة قوية، فقطعوا عليهم الطريق المستقيم الذي يوصلهم إلى ذلك وهم لا يشعرون ولا يعقلون، ثم إنهم بعد ذلك كله يمارون الذين ينبهونهم ويبينون لهم حقيقة حالهم وسوء مآلهم.

وأكبر المصائب على المسلمين أنه ليس لهم دولة إسلامية تقيم الإسلام في علومه وسياسته وهدايته وتشريعه وتعليمه وتربيته، فيرجعون إليها فيما يختلفون فيه من أمورهم في بلادها وغير بلادها.

وليس لهم جمعيات علمية دينية حكيمة غنية كجمعيات النصارى واليهود تنشئ لهم المدارس والملاجئ والمستشفيات الإسلامية فتغنيهم بها عن الالتجاء إلى أعداء دينهم فيما صاروا يرونه ضروريًّا من التعليم الذي عليه مدار المعاش في هذا العصر.

ترك المسلمون هذه الأمور التي هي من فروض الكفايات فكان من سوء تأثير تركها ارتكاب الأفراد لمعصية الله تعالى في تعليم أولادهم في المدارس التي بيَّنا ضررها وفسادها في دينهم ودنياهم.

قد يغتر الذين يعرفون الإسلام ويثقون بتربية أولادهم عليه فيظنون أنه يمكنهم حفظ عقائد أولادهم مع تعليمهم في هذه المدارس، وقلما يصدق ظن أحد منهم.

وضع أخي السيد صالح رحمه الله بنتًا له في مدرسة البنات الأميركانية بطرابلس الشام، وهي ناشئة في بيت قلما يوجد نظير له في بيوت المسلمين في معرفة الإسلام والاعتصام به، وكان السيد صالح بارعًا في جدال القسوس والمبشرين شديد العارضة قوي الحجة، وكان يكون له الفلج والظفر بهم في كل مناظرة؛ لكنه كاد يعجز عن إقناع بنته ببطلان ما لقنتها المدرسة من الأناشيد في ألوهية المسيح وفدائه للبشر أو انتزاع شعورها الوجداني به، فاضطر إلى إخراجها من المدرسة قبل أن تتم مدتها، ثم كانت على تدينها ومحافظتها على الصلوات والصيام ويقينها بتوحيد الله تعالى وكون المسيح عبده ورسوله، تحن إلى المدرسة وتعتقد أن ناظرتها مس لاكرانج من أفضل البشر، وفي هذا عبرة لمن يعتبر.

أهل الفترة وما ورد في أبوي النبي ﷺ(١)

السؤال:

من صاحب الإمضاء المبهم في أسيوط: مستفهم بأسيوط، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(أما بعد) فلمناسبة تقرير أحد العلماء بمدينة أسيوط أن والدي النبي صلى الله عليه وسلم ليسا ناجيين بل ماتا على غير ملة، رأيت أن أتوجه بالسؤال لفضيلتكم لإفادتي في مجلتكم عما يأتي:

(١) هل يعد والدا الرسول ﷺ من أهل الفترة؟ ومن هم أهل الفترة؟ وما حكمهم؟ وهل هناك ما يسمى فترة؟

(٢) ما قول فضيلتكم في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في كتاب الإيمان أن رجلا سأل النبي ﷺ عن والده فقال له: (إن أبي وأباك في النار) وكذلك الحديث الذي في مسلم أيضًا في باب الجنائز أن رسول الله ﷺ استأذن ربه في زيارة قبر أمه فأذن له، واستأذنه في أن يستغفر لها فلم يأذن له.

(٣) هل هناك أخبار صحيحة في إحياء والديه ﷺ وإسلامهما، وهل هناك خبر يوازي في الصحة حديثي مسلم المذكورين آنفًا يدل على غير ما جاء فيهما.

نرجو الإفادة ولفضيلتكم جزيل الشكر

الجواب:

الفترة هي المدة بين رسول وآخر، وأصلها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖۖ﴾ (المائدة: ١٩) الآية من سورة المائدة، وإن أبوي النبي ﷺ كانا من أهل الفترة قطعًا، وحكمهم أن من لم تبلغه منهم دعوة رسول سابق لا يكونون مسئولين عند الله تعالى عما لم يخاطبوا به من أمر الدين المنزل، ويؤخذ من النصوص العامة أنهم لا يكونون في الآخرة سواء، لا فرق بين موحد ومشرك، وخَيِّر وشرير، بل تختلف أحوالهم بحسب صلاح أنفسهم وفسادها بهداية الفطرة والعقل، وفي هذا جمع بين أقوال العلماء المختلفة فيهم بحسب فهمنا، وأما من وردت فيهم نصوص عن الله ورسوله فهي الحق، ومنه حديثا مسلم، ولكن لا ينبغي لمسلم أن يتشدق بمعناهما

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٤) ص ٦٧٤-٦٧٥.

بما ينافي الأدب مع الرسول الأعظم، صلى الله عليه وآله وسلم، ولا أن يذكره إلا في مقام التعليم أو الفتوى بقدر الضرورة.

ولم يصح حديث في إحياء الأبوين الشريفين وإسلامهما، وأقوى ما يرجى من أسباب نجاتهما في الآخرة ما ورد من امتحان الله تعالى في الآخرة من لم تبلغهم الدعوة ويعاملهم بحسب ذلك الامتحان فمن أطاع نجا ومن عصى هلك، بأن يكونا من المطيعين لله فيما يمتحنهما به ويدخلهما الجنة، وهذا لا يعد معارضًا لحديثي مسلم المشار إليهما في الاستفتاء؛ لأن الحديثين في حكمهما بحسب ما ماتا عليه، ونجاتهما بالامتحان إنما تكون في موقف الحساب يوم القيامة، ويقوي هذا الرجاء فوق ما نقل عنهما من كونهما كانا من أسلم الناس فطرة وخيرهم فضيلة، إكرام الله تعالى لنبيه الأعظم ﷺ بإلهامهما الطاعة في ذلك الامتحان، وقد فصلنا هذه المسألة من كل وجه في تفسير قصة إبراهيم مع أبيه آزر من سورة الأنعام (ص٥٣٧ ج ٧ من تفسير المنار).

خيرية القرون الثلاثة مع وقوع الفتن فيها[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، سعيد بن طالب الهمذاني ، في فكلوغن جاوه، إلى حضرة الإمام مفتي الأنام خليفة شيخ الإسلام السيد محمد رشيد آل رضا أطال الله بقاه ونفعنا بعلومه آمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أما بعد: فليقين علمي بإخلاصكم في خدمة الإسلام والمسلمين كما أشاهد (؟) في مقالاتكم على صفحات مناركم المنير ، ولحرصي على فتاويكم الشافية الكافية؛ ألتمس من فضيلتكم أن تبينوا لي مقصود هذا الحديث الشريف: (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم) بيانًا وافيًا كعادتكم في حل المسائل، وتوضيح المشاكل، فإنه قد أشكل علي مقصود قوله ﷺ (خير) ما هو ذلكم الخير الذي يقصده ﷺ مع العلم بأن قرون الفتن والزلازل والزندقة ما نجمت، المنار: كان الأصل بأن شمس الفتن ... ما بزغت إلا إلخ فغيرنا الكلمتين بما هو المناسب للمعنى وجاء الجناس بلفظ القرون عفوًا غير متكلف، إلا في تلكم القرون الثلاثة المشهود لها بالخير.

(١) المنار ج ٢٨ (١٩٢٧) ص ٥٠٢ – ٥٠٤.

ألم تروا إلى فتنة عبد الله بن سبأ ذالكم اليهودي اللعين التي أدت إلى قتل الخليفة الثالث رضي الله عنه وإيقاد نار الحرب بين الخليفة الرابع وسيدنا معاوية رضي الله عليهم التي كانت السبب في إزهاق أرواح الألوف من خيرة رجال الصحابة، وظهور الحرورية وقتلهم للإمام علي كرم الله وجهه، وواقعة كربلاء، واستباحة مدينة رسول الله ﷺ حرمه، ورمي الكعبة بالمنجنيق، ونبوغ الجهمية وغيرها من الفرق الضالة المضلة وافتراء الألوف المؤلفة من الأحاديث الموضوعة على رسول الله إلخ إلخ، بل إن خذلان المسلمين اليوم وسقوطهم في هاوية الذل والمسكنة؛ إنما هي عاقبة تلكم الوقائع السود التي وقعت في تلكم القرون الثلاثة ، وما تليها أفيدونا مأجورين، ولا زلتم ملجأ ومأوى للحائرين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب:

الحديث ورد في الصحيحين وغيرهما بلفظ: (خير الناس قرني) إلخ وبلفظ: (خير أمتي أهل قرني) إلخ، وفي عدة روايات البخاري (خيركم قرني) ، وقد بين علة الخيرية في الرواية المتفق عليها من حديث عبد الله بن مسعود (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) ، وفي رواية من حديث عمران بن حصين في البخاري (ثم يجيء من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون، ويخونون ولا يؤتمنون، وينذرون ولا يفون ، ويظهر فيهم السمن) وفي رواية له زيادة (ثم يفشو الكذب) وفي رواية الترمذي والحاكم عنه: (ثم يأتي بعدهم قوم يتسمنون ويحبون السمن، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها) ، فالمراد بخيرية كل قرن على ما بعده خاص بتفضيل المسلمين فيه على من بعدهم فيما يليه، قيل: في جملتهم، وقيل: في أفرادهم، والمشهور تفضيل الصحابة على من بعدهم مطلقًا.

والقرن: أهل زمان تجمعهم فيه جامعة يكون فيها بعضهم مقارنًا لبعض كرئيس يجمعهم من نبي أو حاكم أو غيرهما أو عمل مشترك، وحدده بعضهم بالزمان، وفيه أقوال: من عشرة إلى مائة وعشرين، والأشهر الذي جرى عليه الناس أن القرن مائة سنة، وليس بمتعين في هذا الحديث، وعليه يمكن تفسير قرنه ﷺ بزمانه من بعثته .... والقرن التالي له بقرن الخلفاء الراشدين لتشابهه، أو إلى آخر مدة عمر، أو إلى حدوث الفتن في زمن عثمان لامتيازه بذلك، والمشهور عند جمهور العلماء أن القرن الأول قرن الصحابة، والثاني قرن التابعين، والثالث قرن تابعي التابعين، قال الحافظ ابن حجر: (واتفقوا على أن آخر من كان من أتباع التابعين ممن يقبل قوله من عاش إلى حدود العشرين ومائتين، وفي هذا الوقت ظهرت البدع ظهورًا فاشيًا، وأطلقت المعتزلة ألسنتها، ورفعت الفلاسفة رءوسها، وامتحن أهل العلم ليقولوا بخلق

القرآن، وتغيرت الأحوال تغيرًا شديدًا، ولم يزل الأمر في نقص إلى الآن) ، وظهر قوله ﷺ: (ثم يفشو الكذب) ظهورًا بيِّنًا ، حتى شمل الأقوال والأفعال والمعتقدات والله المستعان اهـ.

وجملة القول؛ أن التفضيل خاص بما يكون عليه المسلمون من الاعتصام بعروة الدين من صحة التوحيد، والبعد عن الشرك وخرافاته، واجتناب الرذائل وشرها الكذب، والتحلي بمكارم الأخلاق، والإخلاص في العبادات، وما وقع من الدعوة إلى الشرك من عبد الله بن سبأ ثم إلى فتن السياسة والملك، فإنما وقع من الكفار كعبد الله بن سبأ اليهودي وأمثاله من زنادقة أهل الكتاب وزنادقة الفرس واصطلى المؤمنون بنارها.

وفي الصحاح أحاديث أخرى تؤيد هذا المعنى وهو أن كل زمن شر مما بعده أي من حيث الدين والتقوى في مجموع الأمة، وهو مقتضى سنة الله في البشر التي يدل عليها قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿١٦﴾﴾ (الحديد: ١٦) ، ولا ينافي هذا وجود بعض المزايا والأعمال في بعض الأزمنة المتأخرة بحيث تفضل بها على ما كان قبلها ، كزمان عمر بن عبد العزيز على ما قبله من أزمنة ولاية قومه.

وقد روى الترمذي بإسناد قوي من حديث أنس وابن حبان من حديث عمار وصححه: (مثل أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره) قال الحافظ ابن حجر: حديث حسن له طرق قد يرتقي بها إلى الصحة ، وحملوا الآخر فيه على زمن المسيح وهو مع ذلك لا يظهر بالنسبة إلى قوة الإيمان وفضائل الأفراد ، بل بالنسبة إلى ما يكون فيه من جمع كلمة المسلمين وقوتهم وكثرة البركة في أموالهم ومعايشهم وخفض كلمة الكفر وذلة أهله على ما روي في ذلك ، والله أعلم.

معنى تفضيل اليهود ومفاسدهم[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، عالم جان إدريس ، في برلين (أوربة) بعد مقدمة طويلة.

لِمَ فضَّل الله تعالى اليهود وهم أرذل الأقوام وأشنعهم ومفسدون في الأرض، وكل الفساد الأخلاقي والاقتصادي والسياسي ناشئ منهم فقط كما قال تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَـٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴿١٢﴾﴾ (البقرة: ١٢) وإنهم أشد الناس عداوة للناس ولا سيما للمسلمين. فإذن ما معنى قوله تعالى: ﴿وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٤٧﴾﴾ (البقرة: ٤٧)

---

(١) المنار ج٣٣ (١٩٣٣) ص ٣٤٧.

الجواب:

إن تفضيل بعض الشعوب على بعض من الأمور النسبية التي تختلف باختلاف الأجيال والزمان والمكان؛ وباختلاف مراد المفضل من التفضيل، وإذا أطلق التفضيل في كتاب الله يراد به الديني منه، وإلا بينه كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ﴾ (النحل: ٧١) وإنني أبين جواب السائل بشيء من التفصيل.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٣٣﴾ (آل عمران: ٣٣) ويقول: ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحٗا وَإِبۡرَٰهِيمَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَۖ فَمِنۡهُم مُّهۡتَدٖۖ وَكَثِيرٞ مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ ۝٢٦﴾ (الحديد: ٢٦) فعلم منه أن التفضيل خاص بالمهتدين بكتب الله تعالى للأنبياء الذين بعثوا فيهم من ذرية إبراهيم بعد نوح عليهما السلام.

وقد كان الأنبياء في بني إسرائيل أكثر منهم في غيرهم من الشعوب والمهتدون منهم أكثر من غيرهم لأولئك الأنبياء، وقال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ عِلۡمٗاۖ وَقَالَا ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٖ مِّنۡ عِبَادِهِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ۝١٥﴾ (النمل: ١٥) فهذان نبيان من أعظم أنبيائهم يحمدان الله تعالى أن فضلهما على كثير من عباده المؤمنين لا على جميعهم.

وإن من قواعد الشرع الإلهي العام أن الغُرْم على نسبة الغُنْم فمن كان ثوابه على الإيمان والطاعة مضاعفًا كان عقابه على الكفر والمعصية مضاعفًا وقد أنذر الله بني إسرائيل على لسان موسى ومن بعده من أنبيائهم أشد النذر إذا هم نقضوا عهده بالكفر والمعاصي كما تراه في كتبهم المقدسة من العهدين القديم والجديد، وفي القرآن العظيم المهيمن على جميع تلك الكتب، وفيه وصف لشدة كفرهم وبغيهم وقتلهم الأنبياء بغير حق، وما عاقبهم به من اللعن وسلب الملك وضرب الذلة عليهم بفقد الملك، وتسليطه عليهم إلى يوم القيامة من يسومهم سوء العذاب، وأنهم لن يعتزوا بأنفسهم، بل بسيادة غيرهم، كما قال تعالى: ﴿إِلَّا بِحَبۡلٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَحَبۡلٖ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ (آل عمران: ١١٢) فحبل الله شرعه الإسلامي الذي أمنهم على أنفسهم وأموالهم ودينهم، فرفع ظلم الرومان وغيرهم عنهم، وحبل الناس خضوعهم للدول التي تحميهم، وكل هذا معروف في تاريخ دول الإسلام، وواقع مشاهد في بعض بلاد أوربة الآن، وإن اعتزوا في بعض آخر وأحدثوا ما نعلم من انقلاب.

وأما ما يؤيد تفضيلهم على غيرهم من ناحية الخصائص القومية والوراثة والتربية فيؤخذ من التاريخ الديني والمدني، وهو ما أجمله لنا القرآن على سنته في بيان سنن الاجتماع بالإيجاز، إلى ما فصلته أسفار التوراة من معاندة موسى عليه السلام في صحاري سيناء بعد

إنقاذ الله تعالى إياهم على يديه من استعباد فرعون وقومه وإذلالهم لهم، وتعبر عنهم أسفار التوراة بالشعب الصلب الرقبة، حتى انقرض في مدة التيه - وهي أربعون سنة - أولئك الأذلاء الجبناء الذي تربَّوْا تحت حجر الوثنية والعبودية، ونشأ فيه جيل جديد تربى في حجر الشريعة المؤسسة على عقيدة التوحيد الخالص وآيات النبوة، وقشف البادية، فسلطهم الله على أولئك الوثنيين المفسدين في بلاد فلسطين ونصرهم عليهم، وأدال لدين الله وشرعه من عبادة الأوثان، فذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَالِيًا مِّنَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿٣١﴾ وَلَقَدِ ٱخْتَرْنَٰهُمْ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٢﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم مِّنَ ٱلْءَايَٰتِ مَا فِيهِ بَلَٰٓؤٌا۟ مُّبِينٌ ﴿٣٣﴾﴾ (الدخان: ٣٠-٣٣) فالمراد بالعالمين الذين اختارهم عليهم القبط والفلسطينيون الذين نصرهم عليهم، وأنشأ لهم ملكًا عظيمًا من بعد ذلهم.

ثم سلبهم الله هذا الملك بما كفروا من نعمه، وأشركوا في عبادته، كما بيَّنَ تعالى هذا في أول السورة التي سميت باسمهم؛ إذ قال: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤﴾﴾ (الإسراء: ٤) إلى قوله: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ حَصِيرًا ﴿٨﴾﴾ (الإسراء: ٨) وهو بيان لما عوقبوا به من القتل والسبي مرة بعد أخرى، ولسنة الله فيهم بعد ذلك.

وقد انقضى كل ما كان لبني إسرائيل من التفضيل الديني على غيرهم إلى الفرع الآخر من ذرية إبراهيم عليه الصلاة والسلام وهم العرب ببعثة محمد رسول الله وخاتم النبيين الذي بشرهم الله تعالى به على لسان موسى وعيسى ومن كان بينهما من النبيين كما بيَّناه بالشواهد الكثيرة في مواضع من تفسير المنار أوسعها تفسير آية الأعراف: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ﴾ (الأعراف: ١٥٧) من الجزء التاسع.

وقد بيَّن الله لهم وللناس غرورهم بما كان من تفضيل الله لسلفهم من الأنبياء والذين اهتدوا بهم بأنه ليس اختصاصًا ومحاباة منه لهم لذاتهم أو لنسبهم بينه في آيات منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ وَٱلنَّصَٰرَىٰ نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا۟ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ ۚ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ۖ بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ ۚ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۚ﴾ (المائدة: ١٨) الآية ومنها قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ هَادُوٓا۟ إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَآءُ لِلَّهِ مِن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٦﴾ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧﴾﴾ (الجمعة: ٦-٧) ومنها الآيات الكثيرة في لعنهم والغضب عليهم ومقاصدهم وعقابهم. راجع في سورة المائدة (٥: ٤١ -٥١ و٥٨ -٧٠و٧٦ - ٨٢) وغير ذلك في غيرها.

وأما ما يستنكره السائل من أعمالهم الإفسادية في العالم ولا سيما روسية وألمانية، فحكمته أن الله تعالى ينتقم بقوتهم في التدبير المالي والمكر والكيد السري (كالماسونية) من أشد شعوب الأرض ضراوة بالحروب، واستذلال الشعوب، واستخدام دين المسيح لنقيض ما جاء به من الزهد والتواضع والإيثار، فلولا كيد اليهود في ثل عرش ذلك السلطان الديني الدنيوي في أوربة لمحت العصبية الصليبية آية الإسلام من الشرق كما محتها من أكثر أوربة، ولأطفأت نوره، ولما وجدت هذه الحضارة المؤسسة على قواعد العلوم والفنون والحرية التي نفخها روح الإسلام في الأندلس والشرق ثم انتقلت إلى إيطالية وفرنسة فسائر بلاد الغرب.

على أن الشعوب الأوربية الحربية بالطبع الموروث قد كفرت بنعم الله تعالى في العلم كما كفرت من قبل بنعمته في هداية الدين، فهي تستخدمها في الاستعداد لدك معالم الحضارة والعمران وإبادة بعض شعوبها لبعض، فاليهود يكيدون لهذه الدول وشعوبها في شرق أوربة وآسية بالبلشفية، وفي غربها بخصيمتها الرأسمالية، والغرض من الكيدين إزالة بغي القوة النصرانية ثم القوة المادية لشعوب أوربة إلا التي تساعدهم على غرضهم الأساسي، وهو تجديد ملك يهودي يكون له النفوذ الأعلى في العالم.

فهم الذين ثلوا عرش السلطان البابوي بقوة العلم والمال؛ لأنه كان يضطهدهم في كل مكان، وهم الذين أضعفوا سلطان الحكم القيصري بمجلس الدوما أولا، ثم قوضوه بالحكومة الشيوعية آخرًا؛ لأنه كان يضطهدهم أيضًا وهم الذين ساعدوا جمعية الاتحاد والترقي على تقويض سلطان الخلافة التركية تمهيدًا لتمكينهم من امتلاك فلسطين لا لاضطهاد الترك لهم، فإنهم لم يضطهدوهم وهم الذي قوَّضوا صرح القوة الألمانية في الحرب الأخيرة بما نفثوه من سموم الثورة في أسطولها وفي جيشها وبما جاهدوا بأموالهم وكيدهم في حمل الولايات المتحدة على مساعدة أعدائها الحلفاء عليها، ثم سعوا لنشر الشيوعية فيها حتى لا تقوم لها قائمة مسيحية ولا قومية، وما كان هذا إلا خدمة لإنكلترة وجزاء على عهدها بلسان لورد بلفور على تأسيس وطن قومي وملك يهودي في فلسطين، فكيدهم لألمانية كان ككيدهم الدولة العثمانية، لا ككيدهم لدول اللاتين وللقيصرية الروسية، ومن الناس من يرى أن إضعاف ألمانية وانتصار الحلفاء عليها كان خيرًا للإنسانية وأنا أرى عكسه.

فأنت ترى أن هذا الشعب أفضل من جميع شعوب الأرض عزيمة ووحدة وأثرة وذكاء، وإقدامًا وثباتًا، واعتزازًا بنفسه، وأما ضرره لغيره فهو يجري فيه على ما تعلمه من شعوب أوربة لبعض، وشره ما كان من دفع الفاسد بالفاسد ويجري على سنة الاجتماع البشري والطبيعي المسماة برد الفعل، وقاعدة إذا جاوز الشيء حده، جاور ضده أو انقلب إلى ضده،

ووفاقًا للحديث المشتهر على ألسنة العامة: (الظالم سيف الله ينتقم به ثم ينتقم منه) . رواه الديلمي في مسند الفردوس بلفظ (عدل الله) ولكن بغير سند، وقال الحافظ ابن حجر: إنه لا يعرف له رواية غيره.

ولا يمكن أن يغلب على أمره إلا بقوة الحق والعدل والهدى التي كفل الله نصر أهلها على من يقاومها، وهذه القوة لا توجد إلا في دين الإسلام دين القرآن وسنة محمد عليه الصلاة والسلام، التي فتح بها خلفاؤه العالم وطهروا ما ظهروا عليه منه من الوثنية والظلم والمنكرات وعبادة البشر من الكهنة والملوك، وقد بينا هذا بالتفصيل في كتابنا (الوحي المحمدي) الجديد.

وقد تنبهت الشعوب اللاتينية والجرمانية للانتقام منهم، ولا يزال الأنكلوسكسون ينتصرون لهم بسبب نفوذهم المالي، ولكن الدولة الإنكليزية هي التي ستقضي عليهم القضاء الأخير، بمساعدتهم على تأسيس الملك اليهودي في فلسطين، بظلم للعرب شديد وبغي فظيع، بالرغم من وعيد الله لهم على لسان رسله، ولا سيما المسيح الحق ومحمد خاتم النبيين صلوات الله وسلامه عليهما، وسيكون هذا الجمع بين الظلم والبغي الإنكليزي والطمع اليهودي قاضيًا على نفوذ إنكلترة في الشرق خلافًا لما يظنان، معجلاً لحياة الأمة العربية خلافًا لما يبغيان، بمقتضى سنة رد الفعل في الاجتماع، بل عجل الله للإنكليز الانتقام بزوال نفوذهم المعنوي وصيتهم الأدبي بفضيحتهم في فلسطين وسيتبعه النفوذ المادي ولو بعد حين، وأما اليهود فهم على ما ذكرنا من مزاياهم قد سُلِبُوا الاستعدادَ للملك بفقدهم لملكة الحرب إذ قال فيهم: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ (البقرة: ٩٦) وبشدة أثرتهم المالية وعصبيتهم النسبية والدينية، التي بَغَّضَتْهُم إلى جميع شعوب البشر مَسُودِينَ، فكيف إن صاروا سائدين، وقد قال الله فيهم: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾﴾ (النساء: ٥٣) وقد ورد في أخبار نبينا الغيبية أنه قال: (تقاتلكم اليهود فتظهرون عليهم حتى يقول الحجر والشجر: يا مسلم ههنا ورائي يهودي تعال فاقتله) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

البلاد التي يعظم فيها دين الإسلام[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، عبد الظاهر محمد، مدرس بمدارس الجمعية ، الخيرية الإسلامية:

حضرة العالم العلامة المفضال السيد رشيد رضا، السلام عليكم ورحمة الله وبعد، فأرجو من فضيلتكم الإجابة عما يأتي، ولكم منا الشكر ومن الله أعظم الأجر.

ما هي البلاد التي يعظم فيها دين الإسلام، ويقام فيها بالعمل وأهلها أشد الناس شكيمة على أعدائه.

الجواب:

جميع البلاد التي يغلب فيها الإسلام تعظم فيها شعائره، وما يعد فيها من شعائره، وإن لم يكن منها كالموالد والاحتفالات المبتدعة والقبور المشرفة، ويعمل جمهور أهل الحضارة منها بأكثر ما يعرفون أنه لا بد منه من أعماله، ويتركون أكثر الكبائر من محرماته، وقد ترك كثير منهم بعض أركانه وأقامها آخرون؛ كالزكاة، فإن الذين يؤدونها في جزير العرب وبلاد فارس والتتار وبخارى وتركستان هم الأكثرون، والذين يؤدونها في مصر هم الأقلون، أعني من الذين تجب عليهم.

وربما كان أهل اليمن ونجد أشد المسلمين استمساكًا بالدين وشدة على من يعاديهم، ولكن عمال الدولة الفاسقين قد نشروا الفسق في المدن الكبيرة التي يقيمون فيها كصنعاء والحديدة، وأما الأشداء من المسلمين على من يعاديهم في دينهم فهم الذين تغلب عليهم شدة البداوة، ولم يسر إليهم ترف الحضارة الغربية وأفكارهم؛ كأهل الغرب وجزيرة العرب والفرس والأفغان، ولكن أكثرهم لا يلتزم في شدته أحكام الدين؛ لأنهم لا يعرفونها، ولا يعرفون كيف يحفظون شرف دينهم ولا دنياهم بها على النهج الذي سار عليه الإفرنج من العقل والحزم والحكمة والنظام، حتى إن الأجانب يسلطون بعضهم على بعض وهم لا يشعرون، فتراهم يوقدون نار الحرب فيفتك بعضهم ببعض باسم الدين؛ لمخالفة عادة أو خرافة تنسب إلى الدين زورًا وبهتانًا، وربما كانوا مدفوعين إلى ذلك من أعدائهم وأعداء دينهم؛ ليمكنوا له بذلك من أرضهم وديارهم وأموالهم رقابهم.

---

(١) المنارج ١٤ (١٩١١) ص ١٧٨ – ١٧٩.

وجملة القول: إنني لا أعرف قطرًا ولا بلدًا في الأرض يقام فيه الإسلام كما أمر الله تعالى في كتابه، وعلى الوجه الذي مضت به سنة رسوله ﷺ وسيرة الخلفاء الراشدين، ولا على ما كان عليه المسلمون في عصر الأمويين والعباسيين والأيوبيين، فإن الفتن التي حصلت في القرون الأولى لم تفسد دين الأمة ولا بأسها، بل كانت تدور حول السلطة العليا أي حفظها في أهل بيت معين، لا تتعدى ذلك إلا قليلاً.

الإكراه على الإسلام بالسيف[1]

السؤال:

من س. ع التلميذ في مدرسة الحقوق بالآستانة.

إلى فليسوف الإسلام وفخر الأمة سيدي الأستاذ السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار الأغر مَتَّعَنِي الله بطول بقائه آمين.

رأينا في الجريدة التي يصدرها مجد عبيد الله مبعوث آيدين في الآستانة مسألة عجبنا من صدورها من مسلم وازداد عجبنا ضعفين؛ إذ سمعنا أن كاتبها صاحب تلك الجريدة يعد من علماء الترك، ثم ازداد عجبنا أضعافًا مضاعفة؛ إذ بلغنا أن تلك الجريدة تصدر بمساعدة الحكومة ونفقتها وهي هي الحكومة الدستورية المؤلفة من هيئتين: إحداهما تسمى التشريعية، وأخرى تسمى التنفيذية وكل منهما مؤلفة من المسلمين وغير المسلمين.

تلك المسألة هي التي جعلها أعداء الإسلام أشد مطعن وهي ادعاء أن الإسلام قام بالإكراه والإجبار لا بالدعوة والحجة، وأنه يجب على المسلمين الآن أن يكرهوا الناس على الإسلام بقوة السيف فقد قال في العدد الحادي عشر من تلك الجريدة المسماة باسم (العرب) ما نصه:

(إن أكبر مرشد في الإسلام هو النبي عليه الصلاة والسلام كان يحمل كتاب الله في يد والسيف في اليد الأخرى، فكان إذا رأى من لا يقبل الحق الذي يدعوه إليه في الكتاب أرغمه بالسيف، فأنتم يا معشر المرشدين المكلفين بوظيفة الإرشاد ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (الأحزاب: ٢١) .

(ثم إن الخلفاء الراشدين والأمراء المرشدين الذين جاؤوا بعد النبي عليه الصلاة والسلام قد اقتفوا كلهم هذا الأثر الجليل) اهـ بحروفه إلا كلمة أسوة في الآية الكريمة فكان مكانها في تلك الجريدة كلمة (قدوة) وهي بمعناها، ولكن لا يجوز نقل القرآن بالمعنى وما أظن أن

(١) المنار ج ١٣ (١٩١٠) ص ٣٣٨ – ٣٤٤.

صاحب الجريدة تعمد ذلك وإن كان يوجب ترجمة القرآن، لأنه لا يخفى عليه أن تعمد تغيير ألفاظ القرآن بمعناها في العربية كفر وردة مقررة عن الإسلام.

فما قول المنار في هذه الدعوى؟ أحق ما يقول محمد عبيد الله أفندي وبعض الطاعنين في الإسلام من الإفرنج في هذه المسألة أم هو باطل؟ إن قلتم بالأول فهل تقولون أيضًا بما فرعه عليه محمد عبيد الله أفندي من وجوب قيام خليفة المسلمين وجميع أمرائهم ومرشديهم بإكراه غير المسلمين بقوة السيف (وما معناه من المدافع والبنادق) على قبول القرآن واتباعه أم لا؟ إن قلتم: نعم فلماذا يترك الخليفة وغيره من الأمراء والمرشدين حكم دينهم والتأسي بنبيهم ﷺ؟ وهل يجب على مجلس المبعوثين في الدولة العلية أن يلزم الخليفة بذلك أم لا؟ وإذا كان يجب ذلك على المجلس وتركه فهل يكون أعضاء المجلس من المسلمين فاسقين بترك هذه الفريضة أم ماذا يكون حكمهم؟ وإن قلتم: لا يجب ذلك فكيف تقولون بالأصل دون التفريع عليه؟ أفتونا وعلمونا مما علمكم الله.

الجواب:

الحمد لملهم الصواب ونقول وبالله التوفيق:

(إن تلك الدعوى التي ادعاها صاحب تلك الجريدة باطلة بأصولها وفروعها ولا يقول بها من يعرف حقيقة الإسلام إلا إذا تعمد الكذب والبهتان بقصد إيقاع الفتن بين المسلمين وغير المسلمين وإلجاء دول أوربا إلى الاتفاق على الإيقاع بالدولة العلية، ولا يعقل أن يأتي هذا من رجل عاقل له صفة رسمية في هذه الدولة، فنحن لا نبحث في قصد كاتب تلك الجمل التي نقلها السائل ولا في التأثير السيئ الذي يخشى أن يثيره صدورها من مثله، ولا في صحة ما شاع من إعانة الحكومة على نشر جريدته، وإنما نخص كلامنا فيما هو اللائق بباب الفتوى من بيان الحقيقة فنقول:

بينا الحق في هذه المسألة في مواضع متعددة من المنار والتفسير خاصة ولا سيما تفسير آيات القتال في سورة البقرة وكذا تفسير ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ (البقرة: ٢٥٦) منها فراجع تفسير ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ﴾ (البقرة: ١٩٠) الآيات من ص ٢٠٣ إلى ٢١٢من جزء التفسير الثاني، وتفسير ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ (البقرة: ٢٥٦) من ص ٣٥- ٤٠ من جزء التفسير الثالث، ولا يذهبن ظنك إلى أن حكمنا على من يذهب إلى هذا الرأي بالجهل أو سوء القصد حكم بدا لنا الآن نريد أن نلصقه بهذا الرصيف الجديد، كلا إن هذا هو رأينا منذ سنين طويلة فراجع إن شئت ص ٢٠٥ج٢ تفسير تجد فيها أن المسلمين لم يكونوا في قتالهم في

زمن النبي ﷺ إلا مدافعين وإننا قلنا بعد هذا البيان ما نصه: (وهل يصح أن يقال فيهم: إنهم أقاموا دينهم بالسيف والقوة، دون الإرشاد والدعوة، كلا لا يقول ذلك الأغر جاهل، أو عدو متجاهل، ولا تنس ما نقلناه بعد ذلك عن الأستاذ الإمام في ص ٢١٠، ٢١١ من هذا الجزء وكذا في ص ٣٩ من الجزء الثالث من التفسير ومنه قوله في آخره: (ولا التفات لما يهذي به العوام، ومعلموهم الطغام؛ إذ يزعمون أن الدين قام بالسيف وأن الجهاد مطلوب لذاته فالقرآن في جملته وتفصيله حجة عليهم)، وإذا راجعت الجزء الرابع من التفسير تجد فيه بيانًا لهذه المسألة أيضًا، والأصل في هذه المسألة قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾ (البقرة: ٢٥٦) وهي مدنية وقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾ (يونس: ٩٩) ومثل قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرۡ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٞ ٢١ لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾ (الغاشية: ٢١-٢٢) وقوله عز وجل: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۖ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ٤٥﴾ (ق: ٤٥) وكذلك تقييد آيات القتال بجعله دفاعًا والنهي عن الاعتداء فيه كآية (١٩٠ من سورة البقرة) التي ذكرنا معظمها آنفًا والراجح في علم الأصول أن المطلق يحمل عليه المقيد وعليه الشافعية.

والسنة العملية تؤيد هذه النصوص الواضحة فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأذن أحدًا من المسالمين له بحرب أبدًا، وإنما كانت غزواته كلها دفاعًا فكان المشركون قبل فتح مكة حربًا له وللمؤمنين؛ آذوهم وأخرجوهم من ديارهم وأموالهم، وكانوا يجهزون الجيوش فيسوقونها إليهم في دار الهجرة؛ ليستأصلوهم كما فعلوا في بدر وأُحُد والخندق فهم معهم في حرب دائمة يصيب منهم ويصيبون منه، فلما رضوا منه بالصلح عشر سنين فرح بذلك ورضي منهم بأشد الشرائط وأثقلها على المؤمنين وهو في قوة ومنعة منهم قادر على الحرب وسبق له الظفر فيها، ثم كان المشركون هم الذين نقضوا الميثاق.

وقد بلغ من تقرير الإسلام للسلام أن شدد في المحافظة على عهوده إلى درجة ليس وراءها غاية وهي أن المشركين الذين عاهدوا المسلمين المهاجرين إذا وقع قتال بينهم وبين المسلمين الذين لم يهاجروا وطلب هؤلاء المسلمين من إخوانهم المهاجرين أن يعينوهم على المشركين المعاهدين لهم فإنه يحرم نقض عهدهم بمساعدة المسلمين عليهم قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنَّصۡرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوۡمِۭ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَهُم مِّيثَٰقٞۗ﴾ (الأنفال: ٧٢).

كنت أظن أن محمد عبيد أفندي من أوسع علماء الترك اطلاعًا على السيرة النبوية

الشريفة؛ لأنه من أعلمهم باللغة العربية نفسها لإقامته الطويلة في البلاد العربية فكيف راجت عليه هذه الدسيسة الأوربية والأوهام العامية؟ ليأتنا بحديث واحد في إثبات دعواه أن النبي ﷺ كان يأخذ القرآن في يد والسيف في أخرى ويعرض القرآن على من يلقاه فإن آمن وإلا أنحى بالسيف على هامته ففلقها.

ما رأينا حديثًا في ذلك صحيحًا ولا حسنًا ولا ضعيفًا بل لم نر ذلك في الموضوعات التي كذبوها عليه صلوات الله وسلامه عليه! هل يمكن أن يقول مثل عبيد الله أفندي إنه استنبط ذلك من حرب الصحابة؛ إذ كانوا يعرضون على من يتصدى لحربهم الإسلام فإن لم يجيبوا فالجزية فإن لم يقبلوا كان السيف حكمًا بينهم وبينهم؟ ! ما أراه يجرؤ على القول بأن هذا يؤيد قوله ذاك وإن سلمنا له أنه من السنة المتبعة. إن اتباعهم لهذه الطريقة إنما كان بعد تقرير الحرب والتصدي لها وإنما كان سبب الحرب بين الخلفاء الراشدين وبين الروم والفرس اعتداء الروم والفرس لا اعتداء الصحابة العاملين بقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ (البقرة: ١٩٠) والذين صاروا بمقتضى هذه الآية وأمثالها يكرهون القتال وإن فرض عليهم لضرورة المدافعة عن أنفسهم ودينهم وتأمين دعوته كما شهد الله لهم بذلك في قوله: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ وَهُوَ كُرۡهٞ لَّكُمۡۖ﴾ (البقرة: ٢١٦) .

ذلك بأن الروم والفرس كانتا أمتي حرب وقد ضريتا بما جاورهما من جزيرة العرب فأظلت سلطة كل منهما بعض العرب المجاورين لهما، لذلك وللعصبية الدينية ساءهما دخول أكثر العرب في الإسلام وتجدد دولة لهم تابعة لدين مبين فكان كل منهما يهدد دعوة الإسلام في جواره ويعتدي على المسلمين فلم يكن للمسلمين بد من محاربتهم، ولما كان المسلمون يجوزون قبل الشروع في كل قتال أن يمتنع بأحد السببين: إسلام المحاربين لهم أو الخضوع لهم بدفع شيء من المال لا يثقل دفعه إلا على من وثق بقوته على الحرب؛ لمنع دعوة الإسلام الجديدة من الانتشار في الأرض، فكانوا يعرضون أحد هذين الأمرين والحرب مقررة قبل ذلك بما سبق من الاعتداء، ولم يكن عرضها هو السنة المتبعة في الهداية والإرشاد، فإن النبي ﷺ دعا كسرى وقيصر وغيرهما إلى الإسلام ولم يهددهما بالسيف وإنما دعاهما بالحكمة والموعظة الحسنة اتباعًا لما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦۖ وَهُوَ أَعۡلَمُ بِٱلۡمُهۡتَدِينَ ١٢٥﴾ (النحل: ١٢٥). لو ذكر محمد عبيد الله أفندي عبارته تلك في سياق الكلام عن الجهاد وأحكامه.

لتيسر لنا أن نتمحل لها تأويلا ولكنه ذكرها في سياق الإرشاد وذكر العلماء المرشدين

في صحيفة قال: إنه أنشأها لإرشاد العرب وحثهم على إرشاد العالم فما هي المناسبة لذكر السيف والإرغام على قبول الحق وإنما موضع الحق القلوب وهي لا يصل إليها السيف، بل السيف وذكر السيف مما يزيدها نفورًا، ويجعل بينها وبين الحق حجرًا محجورا.

ليست هذه المسألة هي التي شذ فيها وحدها هذا الرجل فإن له شذوذًا في مسائل أخرى دينية وتاريخية كادعائه أن نبوة النبي ﷺ ما تمت ولا تتم إلا بترجمة القرآن إلى جميع اللغات، وكادعائه أن غير العرب من المسلمين يمكنهم الاستغناء في دينهم عن معرفة اللغة العربية وعن القرآن العربي المنزل من عند الله تعالى آية للعالمين معجزًا للبشر على مر السنين، بترجمته إلى التركية والفارسية وغيرهما من اللغات.

وإن كان المترجم يترجم بحسب فهمه فيختلف مع غيره فيكون لكل أهل لغة قرآن، وإن كانت الترجمة لا يمكن أن يتحقق فيها الإعجاز كالقرآن المُنزل من عند الله ولا يصح التعبد بتلاوتها ولا يتحقق فيها غير ذلك من خصائص القرآن، وقد سبق لي مناظرة معه في هذه المسألة بمصر منذ سنين، وكإنكاره أن للبشر أرواحًا مستقلة هي غير الجسم المحسوس وأعراضه.

وقد ناظرته في ذلك بدار الشريف علي حيدر بك ناظر الأوقاف، وكادعائه أن جميع العرب مسلمون وإنكاره أن يكون في النصارى عربي واستدلاله على ذلك بعبادتهم لرجل يهودي أو قال: إسرائيلي. (يعني: السيد المسيح روح الله ورسوله عليه الصلاة والسلام) فلا عجب أن يشذ في مسألة السؤال، ولكن العجب من جرأته على نشرها في صحيفة تنشر في عاصمة المملكة حيث المحكمة العرفية العسكرية المراقبة لكل ما يحدث التنافر بين العناصر العثمانية المختلفة في اللغات والأديان. وللسياسة أسرار ولا بحث لنا فيها الآن.

مما يقوي فراستنا في سريان هذه المسألة إلى قائلها من بعض الكتب الأوربية الطاعنة في الإسلام أنها تكاد تكون ترجمة لعبارة قالها بعض أولئك الطاعنين في مؤلف له وأشار الأستاذ الإمام إلى الرد عليها في رسالة التوحيد فإنه بعد أن قرر قيام الإسلام بالدعوة والحجة، وانتشاره السريع، بموافقته للفطرة، قال رحمه الله تعالى في الرد على قائل تلك العبارة وأمثاله ما نصه:

(قال من لم يفهم ما قدمناه أو لم يرد أن يفهمه: إن الإسلام لم يطف على قلوب العالم بهذه السرعة إلا بالسيف فقد فتح المسلمون ديار غيرهم والقرآن بإحدى اليدين والسيف بالأخرى يعرضون القرآن على المغلوب فإن لم يقبله فصل السيف

بينه وبين حياته. سبحانك هذا بهتان عظيم، ما قدمناه من معاملة المسلمين مع من دخلوا تحت سلطانهم هو ما تواترت به الأخبار تواترًا صحيحًا لا يقبل الريبة في جملته، وإن وقع اختلاف في تفصيله، وإنما أشهر المسلمون سيوفهم دفاعًا عن أنفسهم، وكفًّا للعدوان عنهم، ثم كان الافتتاح بعد ذلك من ضرورة الملك ولم يكن من المسلمين مع غيرهم إلا أنهم جاوروهم وأجاروهم فكان الجوار طريق العلم بالإسلام وكانت الحاجة لصلاح العقل والعمل داعية الانتقال إليه.

(لو كان السيف ينشر دينًا فقد عمل في الرقاب للإكراه على الدين والإلزام به مهددًا كل أمة لم تقبله بالإبادة والمحو من سطح البسيطة مع كثرة الجيوش ووفرة العدد وبلوغ القوة أسمى درجة كانت تمكن لها وابتدأ ذلك العمل قبل ظهور الإسلام بثلاثة قرون كاملة واستمر في شدته بعد مجيء الإسلام سبعة أجيال أو يزيد فتلك عشرة قرون كاملة لم يبلغ فيها السيف من كسب عقائد البشر مبلغ الإسلام في أقل من قرن، هذا ولم يكن السيف وحده بل كان الحسام لا يتقدم خطوة إلا والدعاة من خلفه يقولون ما يشاؤون تحت حمايته مع غيرة تفيض من الأفئدة وفصاحة تتدفق عن الألسنة، وأموال تخلب ألباب المستضعفين، إن في ذلك لآيات للمستيقنين.

جلت حكمة الله في أمر هذا الدين: سلسبيل حياة نبع من القفار العربية، أبعد بلاد الله عن المدنية، فاض حتى شملها فجمع شملها فأحياها حياة شعبية ملية، علا مَده حتى استغرق ممالك كانت تفاخر أهل السماء في رفعتها، وتعلو أهل الأرض بمدنيتها، زلزل هديره – على لينه – ما كان استحجر من الأرواح فانشقت عن مكنون سر الحياة فيها، قالوا: كان لا يخلو من غلب (بالتحريك) قلنا: تلك سنة الله

في الخلق لا تزال المصارعة بين الحق والباطل والرشد والغي قائمة في هذا العالم إلى أن يقضي الله قضاءه فيه، إذا ساق الله ربيعًا إلى أرض جدبة ليحيى ميتها، وينقع غلتها، وينمي الخصب فيها، أفينقص من قدره أن أتى في طريقه على عقبة فعلاها، أو بيت رفيع العماد فهوى به؟)

ماهي أصول الإسلام الصالحة لكل الأمم في كل زمان[١]

السؤال:

من صاحبي الإمضاء ، حسن أبو الحمايل. محمد حسن عواد ، بجدة يقول علماء الدين -ولا سيما العصريين منهم- إن الإسلام هو الدين الصالح لكل الأمم وفي كل الأرض، فما هي تلك الأفكار الخالدة الموافقة لعناصر جميع الأمم التي أتى بها الإسلام؟

الجواب:

إن الجواب عن هذا السؤال لا يمكن بيانه التفصيلي إلا في سِفْر مستقل وموضوع هذه الفتاوى الاختصار، فنشير إلى مهمات هذه الأصول بالإيجاز فنقول:

(الأصل الأول) كون الإسلام دين الفطرة فليس فيه شيء غير معقول كالتثليث ولا غير ممكن طبعًا كحب الأعداء، وأساسه تجريد التوحيد الذي يعتق البشر من رق الخرافات والأوهام وقد شرحنا هذا الأصل مرارًا كثيرة.

(الأصل الثاني) ختم الرسالة والنبوة المقتضي أن لا يوجد بعد محمد صلوات الله وسلامه عليه نبي معصوم يبلغ الناس شيئًا عن وحي الله أو يشرع لهم شيئًا من الدين أو يحرم عليها شيئًا تحريمًا دينيًا.

وهذا من إتمام عتق البشر من الأدعياء الذين يتحكمون في أفكار الناس وإرادتهم يدعون أنهم نواب فيهم عن ربهم، أو أنهم آلهة بالفعل كما يدعي البهائيون في زعيمهم أو أنبياء كما يدعي الأحمدية القاديانيون في مسيحهم الدجال.

(الأصل الثالث) أن حكومة الإسلام مقيدة بالنصوص وبالشورى ورئيسها مقيد باختيار أهل الحل والعقد الذين يمثلون الأمة فلا يكون سلطانًا لها إلا باختيارهم إياه للخلافة ومبايعتهم له، وهو مساو لسائر المسلمين في الحقوق فيُقتل قصاصًا يقتل أضعف السوقة وأفقرهم، ولا يطاع في معصية الله تعالى وإنما الطاعة في المعروف.

(الأصل الرابع) استقلال الفكر في فهم الدين، والعلم، وجميع شؤون الحياة، فليس في الإسلام سلطة دينية روحانية تلزم المسلمين اتباع مذهب لمجتهد وآراءه في العقائد، والعبادات الدينية، والحلال والحرام الدينيين، وإنما هنالك نصوص قطعية وأصول وفروع إجماعية يشترك جميع المسلمين في التزامها ولا يعد أحد متبعًا لأحد غير الرسول وجماعة الأمة فيها، ويقرب

(١) المنار ج٢٧ (١٩٢٦) ص ٤٩٧ – ٤٩٩.

من الإجماع ما جرى عليه جمهور سلف الأمة الصالح من أمر الدين ولم يشذ عنهم إلا أفراد لا يعتد بهم، وماعدا ذلك من المسائل فهو اجتهادي ويجب على كل مسلم أن يعمل باجتهاد نفسه، فإن عجز فله أن يأخذ بعلم من يثق بعلمه ودينه.

والراجح المختار في العبادات أنه لا اجتهاد في التشريع فيها بل في التنفيذ، والأحكام الدينية منوطة بنصوص الكتاب والسنة، والقضائية يعتبر فيها مراعاة المصالح وعليها مدارها، وهو مذهب مالك إمام دار الهجرة.

(الأصل الخامس) المساواة بين المسلمين في جميع أحكام الشرع، وهو أصل مستقل ذكر استطرادًا في بعض الأصول قبله. وهذه حرية دينية لا توجد في دين آخر، ومقتضاها أن البشر صاروا أحرارًا أعزة وإخوانًا لا يفضل أحد منهم أحدًا بتفضيل إلهي محتوم، ولا بمنصب موروث كالقديسين في بعض الملل، وإنما يتفاضلون بكسبهم العلمي والعملي حتى يجوز أن يكون ابن أفقر الناس وأضعفهم أعلم علماء عصره وأتقاهم فيكون أفضلهم.

(الأصل السادس) تقييد المسلمين بعقائد، وأحكام وآداب وفضائل دينية بالوازع النفسي لا تتغير، ولا تنقض وهي تؤمنهم من فوضى الحرية المسرفة التي أوقعت شعوب أوربا في أسر النظام المالي وسلطان أهله من جهة وفي البلشفية من جهة أخرى، وفي المفاسد الأدبية التي هتكت الأعراض وأضاعت الأنساب وبددت الأموال من جهة ثالثة ... إلخ إلخ.

(الأصل السابع) بناء الأحكام السياسية والمدنية على أساس درء المفاسد وحفظ المصالح - والأحكام القضائية على العدل المطلق والمساواة - ووجوب حفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض، ولازمه النسب من الاعتداء عليهن.

(الأصل الثامن) مساواة النساء للرجال في جميع الحقوق بالمعروف إلا الولاية بقسميها العام، وهو منصب الإمامة العظمى، والخاص كرياسة الأسرة، لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وبين هذه الدرجة بقوله ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ (النساء: ٣٤).

(الأصل التاسع) بناء ضرورات الاجتماع السابقة كالحرب والرق والضرورات الفردية على قاعدة التوقيت فيها وتقديرها بقدرها وتخفيف شرها والسعي الممكن لإزالتها والاستغناء عنها.

(الأصل العاشر) فرضه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهي الفريضة التي تحفظ على الأمة فضائلها وآدابها ما أقامتها.

(الأصل الحادي عشر) تكافل المسلمين وتضامنهم حكومة وأفرادًا فبهذا وبفريضة الزكاة والترغيب في الصدقات، والواجب من الكفارات يكون جماعة المسلمين دائمًا في كفاية قلما تنال الضرورة إلا من بعض الأفراد المجهولين منهم، وبذلك يقل التحاسد والعدوان بينهم، ولا تجد الجماعات منهم دافعًا إلى العدوان ولا مشكلاً كبيرًا من مشاكل الاجتماع كالبلشفية وما يقرب منها.

هذا ما أمكنت الإشارة إليه بالإيجاز، وسنفصله في أول فرصة تسنح لنا إن شاء الله تعالى ومن يراجع كتابنا (الخلافة أو الإمامة العظمى) يجد فيه شيئًا من هذا التفصيل.

ما سبب فرض الجزية على أهل الكتاب وإلزام العرب الإسلام[(1)]

السؤال:

لماذا فرض الإسلام الجزية على اليهود والنصارى فقط ولم يقبل من العرب سوى الإسلام أو السيف؟

الجواب:

التحقيق أن الجزية تؤخذ من أهل الكتاب وإن كانوا عربًا، وقد أخذها النبي - ﷺ - من أكيدر دومة وكان هو وقومه عربًا من غسان وكذا من نصارى نجران في صلحه لهم وتؤخذ أيضًا من المجوس؛ لأن النبي - ﷺ - قال: (سنوا بهم سنة أهل الكتاب) رواه الشافعي، وعن عليّ كرم الله وجهه أنهم كانوا أهل كتاب ففقد أو رفع رواه عنه عبد الرزاق والشافعي، ويمكن الجمع بينه وبين الحديث المرفوع بأن لقب: أهل الكتاب، صار علمًا لليهود والنصارى وسببه معروف بيناه من قبل.

وأما مشركو العرب فسياسة الإسلام فيهم أن يكونوا مسلمين وأن تبقى جزيرة العرب خالصة لهم، ولمن ساكنهم فيها من المسلمين، والحكمة في ذلك أن يبقى للإسلام دولة مستقلة في مهده تقيم شرائعه، وقد فصلنا هذا من قبل مرارًا، ومع هذا لم يكرههم على الإسلام إكراهًا، وقبل من بعضهم الجزية، وقد ظهر ولا يزال يظهر من حكمة سياسته ما نراه من إزالة الأعاجم لملك العرب، ثم شرع الإسلام من جميع بلاد الأعاجم إلا بقية قليلة أقواها في بلاد أفغانستان، وهم يتواطئون ويتعاونون على التعدي على جزيرة العرب وحدها، وإزالة حكم الإسلام وسيادة العرب منها، فالإيرانيون الآن يتعاونون مع بعض الهنود من الشيعة وخرافي

(١) المنار ج٢٧ (١٩٢٦) ص ٤٩٩ - ٥٠٠.

أدعياء السنة على سلب الحجاز نفسه من دولة السنة الحاضرة، وإن وقع في أيدي الأجانب، ولم نر أحدًا منهم احتج ولا أنكر إعطاء الشريف علي بن حسين قسمًا عظيمًا من أرض الحجاز للإنكليز حتى إن شوكت علي ومحمد علي الزعيمين السياسيين في الهند يريدان أن تكون حكومة الحجاز جمهورية والحق الأعظم في إدارتها للأعاجم ولهذا عادَيا ملك الحجاز وإمام السنة العربي ابن السعود؛ لأنه لم يقبل هذا.

وقد كتب إلي بعض علماء الهنود الأحرار مرة أن ما كتبته في الخلافة وحق قريش فيها وكون الإسلام عربي اللغة هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه قال: (ولكن هؤلاء الأعاجم من الهنود لا يرونه إلا لهذا الجيل من الترك) يعني أنهم ينسخون قاعدة الصديق الأكبر والخليفة الأول رضي الله عنه في قوله: إن العرب لا ترى هذا الحق إلا لهذا الجيل من قريش.

وسيظهر للمسلمين من عصبية الأعاجم من الغرائب ما لم يكن يخطر لهم ببال ونكتفي الآن بهذا الإجمال، الذي كتبناه بمنتهى الاستعجال، وما زالوا يؤيدون خلافة الترك الباطلة الصورية على فسادهم التي نبذوها هي والإسلام وراء ظهورهم واستبدلوا بشرعها شرائع الإفرنج، ومع هذا كله لا يزال الزعيمان شوكت علي ومحمد علي مستمسكين بها، ويضعون شارتها على صدرهم ورؤوسهم! .

صخرة بيت المقدس [1]

السؤال:

من محمد أفندي عبد الكريم بمدرسة الناصرية بمصر.

ما قولكم في الصخرة المقدسة الموجودة ببيت المقدس ببلاد الشام، وفي أي زمن قُدِّست؟ ومن أطلق عليها اسم التقديس؟ وهل هي حقيقة متصلة بالجبل، ومعلقة بين السماء والأرض؟ وما هي الحقيقة فيها؟ لازلتم كهفًا للواردين، وملجأ للقاصدين، ودمتم.

الجواب:

لم يرد في كتاب الله ولا في أحاديث رسوله وصف الصخرة بالمقدسة وإنما وصفت تلك البلاد كلها بالأرض المقدسة؛ لظهور الأنبياء والمرسلين فيها، وبإرشادهم تتقدس نفوس الناس من الشرك والرذائل. وكانت الصخرة ومازالت قبلة اليهود، فهي معظمة ومعدودة من

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ٦٢٧ .

الآثار الشريفة؛ لأنها من آثار الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وليست متصلة بالجبل ولا واقفة في الجو، وإنما هي سقف لمغارة صناعية وقد سبق لنا وصفها، فراجع ص ٢٦٦ من المجلد السادس.

سد يأجوج ومأجوج[١]

السؤال:

من أمين أفندي الشباسي بهندسة عتبره (السودان).

فضيلة الأستاذ المرشد صاحب مجلة المنار الغراء:

كنا في منزل يُتلى فيه القرآن الكريم ، فلما جاء ذكر ذي القرنين ويأجوج ومأجوج والسدّ قال أحد إخواني: إن هذه القصة لم يظهر لها أثر تاريخي للآن ، مع أنه صار اكتشاف ما على الأرض من قبل ذلك العهد وبعده. قلتُ له: يا أخي ، لَعَلَّ هذا الأثر التاريخي يظهر فيما بعدُ؛ ليكون معجزةً للقرآن على مر الأيام ، كما حصل في قصة فرعون؛ فإنه وعد بأن ينجيه ليكون لمن بعده آيةً ، وقد تحقق ذلك في هذه الأيام. فقال: يا أخي ، إن كلامك هذا هو جواب عليك؛ إذ إن فرعون وخلافه آثار صغيرة جدًّا مدفونةٌ تحت الأرض وظهرت، والسدُّ ليس كذلك ، وهذا وجه استغرابي؛ لأن سياق الآية يدلنا على أنه بين جبلين كبيريْن ، ومن حديد ونُحَاس ، ومن دونه أُمَّة كبيرة لو فُتِحَ لها ذلك السدُّ لدوخت العالم بأسره! فأين هي تلك الأُمّة وذلك السد، ورسْمُ الكُرَة الأرضيّة أمامَ نظري أُقَلب فيه فلا أجد تلك الأمة ولا ذلك السد. قلتُ: يا أخي ، إني أظنُّ أن هذه الأمة هي أمة التتار ، والسد هو سدّ الصين المشهور ، وقد خرجت واخترقت آسيا والهند ومصر وأوربا وأخذت المُلْك من المسلمين ، وأتذكر أني رأيت حديثًا في بعض الكُتُب لا أعرف صِحَّتَه جاء فيه ما معناه أن النبي - ﷺ - كان جالسًا مع أصحابه، ففزع ، فلما سألوه عنَ السببَ قال: وَيْلٌ لأُمَّتِي من السّيل المنهمل ، يشير إلى قرب خروج يأجوج ومأجوج ، فلما خرجوا وأخذوا الملك من المسلمين في عهد ملك التتار فسر علماء ذلك الوقت هذا الحديثَ بذلك. وبعد جدال كبير حصل بيننا وعدته بأن أفيده عن يد فضيلتكم بالجواب القطعي؛ فرجائي أن تفيدوا الجواب على صفحات المنار الأَغَرّ حتى يقتنعَ المشاغب ، كما هو المشهور من فضيلتكم من إيضاح الحقائق ، ولفضيلتكم الشكرُ، أفندم.

---

(١) المنار ج ١١ (١٩٠٨) ص ٢٧٤ - ٢٧٧.

الجواب:

سألنا هذا السؤال غيرُ واحد من مصر وروسيا وغيرهما من الأقطار؛ ونقول قبل كل شيء: إن دعوى معرفة جميع بقاع الأرض باطلةٌ؛ فإن بقعة كل من القُطْبَيْنِ لا سِيَّمَا القطب الجنوبي لا تزال مجهولةً.

وقد استدل بعض العلماء على أن السدّ بني في جهة أحد القطبين بذكر بلوغ ذي القرنين إلى موضعه بعد بلوغ مغرب الشمس مطلعها، وليس ذلك إلا جهة الشمال، أو جهة الجنوب. ولا يعترض على هذا القول بصعوبة الوسائل الموصلة إلى أحد القطبين؛ فإن حالة مدنيّة ذلك العصر، وحالة الأرض فيها غير معروفة لنا الآن، فنبني عليها اعتراضًا كهذا؛ فما يدرينا أن الاستطراقَ إلى أحد القطبين أو كليهما كان في زمن ذي القرنين سهلاً، فكم من أرض يابسة فاضت عليها البحار فغمرتها بطول الزمان، وكم من أرض انحسر عنها الماء فصارت أرضًا عامرة متصلةً بغيرها أو منفردةً (جزيرةً) وكم من مدينة طُمِسَتْ حتى لا يُعْلَمَ عنها شيءٌ، ومِن المعلوم الآن من شئون المدنيات القديمة بالمشاهدة أو الاستدلال ما يجهل بعض أسبابه كالأنوار والنقوش والألوان وجر الأثقال عند المصريين القدماء، فالقرآن يقول في ذي القرنين: ﴿فَأَتْبَعَ سَبَبًا ۝٨٥ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ﴾ (الكهف: ٨٥-٨٦) كذا من مطلع الشمس ومغربها وبين السَّدَّيْنِ، فما هي تلك الأسباب؟ هل هي هوائية أو كهربائية؟ اللهُ أعلمُ بذلك.

هذا ما يُقال بالإيجاز في رَدّ دعوى معرفة جميع أجزاء الأرض، التي بُنِيَ عليها الاعتراضُ. ثم إن ما بني على هذه الدعوى باطلٌ، وإنْ فرضنا أنها هي مسلَّمة، وذلك أنه يوجد في الأرض موضعان معروفان يحتمل أن السدَّ كان فيهما؛ أحدهما: الموضع الذي يُسمّى الآن (دربند) بروسيا، ومعناه: السد، وفيه موضع يسمى (دمرقبو) أي: باب الحديد ، وهو أثر سد قديم بين جَبَلَيْنِ يُقال: إنه من صنع بعض ملوك الفرس، ويحتمل أن يكون موضع السد.

وقد ذكره ملطبرون في جغرافيته بما يدل على ذلك (راجع ص١٥و١٦ج ٣) وأخبرني مختار باشا الغازي أنه رأى خريتةً جغرافيةً قديمةً لِتلْكَ الجهات، وفيها رسْم ذلك المكان، وبيان أن وراءه قبيلتين اسم إحداهما: (آقوق) واسم الثانية: (ماقوق) وتعريب هذين اللفظين بيأجوج ومأجوج ظاهِرٌ جَلِيٌّ. وأمّا الموضع الثاني، فإننا نترجم ما جاء فيه عن بعض التواريخ الفارسية على غرابته وهو:

في الشمال الشرقي من مدينة صنعاء التي هي عاصمة اليمن بعشرين مرحلة (مائة

وبضعة فراسخَ) مدينة قديمة تُسَمّى الطُّوَيْلة. وفي شرقي هذه المدينة وادٍ عميق جدًّا، يحيط به من ثلاث جهات جبال شامخة منتصبة ، ليس فيها مسالك معبَّدة ، فالمتوقّل فيها على خطر السقوط والهويّ ، وفي الجهة الرابعة منه سهوب فيحاء ، يستطرق منها إلى الوادي ومنه إليها ، وفجوة الوادي من هذه الجهة تبلغ خمسة آلاف ذراع فارسي (الذراع الفارسي متر وأربعة سنتيمات) وفي هذه الفجوة سدّ صناعي يمتد من أحد صدفي الجبلين إلى الآخر ، وهو من زُبر الحديد المتساوية المقدار ، فطول هذا السد خمسة آلاف ذراع ، فأما سمكه فخمسة عشَر شِبْرًا وأما ارتفاعه فيختلف باختلاف انخفاض أساسه وارتفاعه؛ لأن أرضه غير مستوية.

في القرن العاشر للهجرة لَمّا فتح سنان باشا القائد العثماني اليمن وصل إلى قلعة تسمى تسام، واقعة بجوار هذا السدّ ، فأمر بعدِّ زبر الحديد المبني بها السد ، فقصارى ما تيسر لهم عده منها تسعة آلاف. في طرفي هذا السد قلعتان عظيمتان ، محكمتا البناء ، قديمتان، تسمى إحداهما قلعة العرصة والثانية قلعة الباحثة.اهـ

فهذا الوصف ينطبق على ما جاء في القرآن من وصف السد ، وبلاد اليمن هي فيما يظهر بلاد ذي القرنين؛ لأن هذا اللقب من ألقاب ملوك العرب الحِمْيَريّينَ في حَضْرَمَوْتَ واليمن المعروفين بالأذواء (كذي يزن وذي الكلاع وذي نواس) ولكن إن صح وجود السد ، فأين يأجوج ومأجوج منه ، وهم التتر كما ورد في تاريخ السوريين قبل الإسلام أو السكيثيين الذين وصفهم حزقيال النبي بما ينطبق على وصفهم في تواريخ اليونان. ويعدهم النصارى رمزًا لأعداء الكنيسة.

ثم إن لم يكن السد المذكور في القرآن هذا ولا ذاك ، ولم يكن فيما بقي مجهولاً من الأرض؛ فَلِمَ لا يجوز أن يكون قد اندكّ ، وذهب أثره من الوجود؟ إن قيل يمنع من ذلك أن اندكاكه ، وخروج يأجوج ومأجوج من علامات الساعة أجبنا بجوابين؛ (أحدهما) : أن قرب الساعة يمتد ألوفًا من السنين؛ بدليل أن نبينا نبي الساعة ، وقرب الساعة نسبي؛ أي: ساعة هو قرب بالنسبة إلى ما مضى من عمر الأرض ، وما يدرينا أنه ملايين من السنين. (وثانيهما) : أن هناك ساعة عامةً وساعة خاصةً؛ أي: هلاك أمة معينة كما ورد في شرح بعض الأحاديث الواردة في الساعة. وربما عدنا إلى التفصيل في هذه المسألة.

قراءة قصة المولد للدبيعي ودعوى ان روحانية النبي ﷺ تحضره [١]

السؤال:

من أحد أهالي (جوهر) في جنوب ميلاي.

أنكر أحد طلبة العلم وهو رجل غريب قراءة قصة المولد النبوية للدبيعي ولعله غير المحدث بدعوى أن فيها كذبًا وخرافات، والقصة المذكورة مما يداوم على قراءتها للعوام عدد وافر من الذين تعتقد فيهم الولاية يقولون للعوام: إن روحانية المصطفى ﷺ تحضره من أوله إلى آخره وتحضر في غيره عند القيام فقط فترى هِجِّيرَى أهل هذه البلاد قصة المولد المذكورة، فهي قد مرت على سمع الجم الغفير من العلماء ولم ينكرها غير الرجل المذكور، فهل هو مصيب أم لا؟ أفيدوا والله يبقيكم للأمة.

الجواب:

الصواب ما قال ذلك الطالب الغريب، ولعله من الغرباء الذين ذكروا في حديث مسلم (بدأ الدين غريبًا وسيعود غريبًا كما بدأ فطوبى للغرباء) وقد قرأت طائفة من هذه القصة فإذا بصاحبها يقول في فاتحتها: فسبحانه تعالى من ملك أوجد نور نبيه محمد ﷺ من نوره قبل أن يخلق آدم من الطين اللازب، وعرض فخره على الأشياء، وقال: هذا سيد الأنبياء وأجل الأصفياء، وأكرم الحبائب، قيل: هو آدم، قال: آدم أنيله به أعلى المراتب، ثم ذكر إبراهيم وموسى وعيسى بمثل هذه الأسجاع الركيكة، فهذا كذب صريح على الله تعالى لم يروه المحدثون. ثم رأيته يذكر (في ص٦ و٧) حديثين أحدهما عن ابن عباس رفعه أن قريشًا كانت نورًا بين يدي الله تعالى قبل أن يخلق آدم بألفي عام يسبح الله ذلك النور وتسبح الملائكة بتسبيحه إلخ. وهذا كذب ظاهر أيضًا وقريش كانت قبل الإسلام مشركة وعند ظهور الإسلام كان منها أشد الناس كفرًا وإيذاء للنبي ﷺ وصدًّا عن سبيل الله، فما معنى ذلك الأصل النوراني الذي يناقضه هذا الفرع الظلماني. والثاني أثر عن كعب الأحبار لا يصح وقد سماه مؤلف القصة حديثًا لجهله.

أما قول قراء هذه القصة من المحتالين على الرزق بدعوى الولاية أن روحانية المصطفى تحضر مجالسهم التي يكذبون فيها عليه فمثله كثير من أولئك الدجالين ولا علاج لهذا الجهل إلا كثرة العلماء بالسنة والدعاة إليها بين المسلمين وذلك بساط قد طُوي وإن كثيرًا من

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٩١٠ - ٩١١

المسلمين ليعادوننا ولا ذنب لنا عندهم إلا الانتصار للسنة السنية والدعوة إلى الله ورسوله بالحق لا بالأهواء.

وأما قولكم: ولعله غير المحدث فلا حاجة إليه لأن هذه القصة منسوبة إلى رجل مجهول يسمى دبيعًا بدال مهملة فموحدة فمثناة تحتية فعين مهملة ولا يوجد محدث بهذا الاسم، ولعلكم ظننتم أنهم يعنون به عبد الرحمن بن علي بن محمد بن عمر بن عليّ الملقب (أي عليّ هذا) بديبع كحيدر بتقديم المثناة التحتية على الموحدة ولو كان هو لصرحوا بنسبته إليه.

أسئلة تتعلق بقصة المولد النبوي[1]

الأسئلة:

من الشيخ محمد عبد الفتاح المدرس ببعض مدارس دمياط قال بعد الثناء والتحية:

جاء إلى مدينة دمياط ليلة النصف من شعبان رجل (من الأشراف) المتنسبين للعلم، وقصد أشهر مسجد ومدرسة دينية بها (جامع البحر) حيث اجتمع خلق كثير لرؤية ما أعده أرباب الطرق به من الاحتفال بهذه الليلة، وبعد صلاة العشاء أخذ القوم مجالسهم فقام هذا الرجل وجلس على كرسي مرتفع أعد لتدريس شيخ العلماء (وقد قرأ علينا هنا درسين فقيد الإسلام والشرق المرحوم الشيخ محمد عبده حينما كان بمصيف رأس البر في السنة الماضية) وابتدأ يسرد فوائد جمة لسماع قصة المولد النبوي ثم سرد ما لا أذكر منه على كثرته غير ما يأتي:

(س١) أن أول ما خلق الله نور نبينا - ﷺ - ومنه استمد جميع مخلوقاته.

(س٢) أن الله تعالى حينما زوج آدم بحواء قام في الملائكة خطيبًا معلنًا بذلك ثم فرض عليه صداقًا صلاته على النبي - ﷺ - مائة مرة وقد صدع بالأمر غير أنه لم يستطع إكمال العدد بل انقطع نفَسه عند إتمام السبعين فأقاله الله من الباقي وجعل ذلك سببًا في جعل الصداق قسمين مقدم ومؤخر.

(س٣) أن جميع الوحوش البرية والبحرية بشَّر بعضها بعضًا ليلة الحمل بالنبي - ﷺ - ونطقت بذلك بلسان عربي مبين.

(س٤) أن مريم حضرت ليلة ولادة النبي مع سارة وآسية لأنهم زوجاته في الجنة.

---

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٨٦١ - ٨٦٤.

(س٥) أن العلماء اختلفوا في أمر آسية فقيل: إنها لم تكن ماتت إلى هذا الحين لأنها رفعت إلى الجنة حيث استغاثت بالله من فرعون وعمله وقيل: إن الله أحياها لهذا الغرض والأول أصح.

(س٦) أن من يعتقد أن أحد الأنبياء ولد من الفرج يكون كافرًا لأنهم جميعًا ولدوا من ثقب في الجنب الأيسر.

(س٧) أن النبي وجميع الأنبياء أحياء في قبورهم حياة كحياتنا هذه لقول النبي ﷺ (أنا في قبري حي طري) وقوله: (نحن معاشر الأنبياء أحياء في قبورنا).

ومن الأدلة المحسوسة (تأمل) على ذلك أن عليًّا - رضي الله عنه - حمل زوجته فاطمة بعد موتها على يديه وأتى بها إلى القبر الشريف، وقال: يا رسول الله هذه فاطمة الزهراء بضعتك الطاهرة قد جادت بروحها إلى الله في هذا اليوم، وقد جئت بها إليك لتزورك فانفتح القبر (سبحانك هذا بهتان عظيم) ومد النبي يديه فتلقاها من علي وأضجعها بجانبه، وقيل: إنه ردها إليه فدفنها بالبقيع، ولذلك ترى الناس يزورونها بالمكانين عملاً بالروايتين.

وأن سيدي أحمد الرفاعي حين زار القبر الشريف أنشد هذين البيتين.

في حالة البعد روحي كنت أرسلها	تقبل الأرض عني وهي نائبتي
وهذه دولة الأشباح قد حضرت	فامدد يمينك كي تحظى بها شفتي

فمدّ النبي يده الشريفة إليه أمام الحاضرين فقبّلها.

(س٨) أن عدد الأنبياء ونجوم السماء كعدد شعر لحية النبي - ﷺ - ١٢٤٠٠٠. هذا يا مولاي قليل من كثيرة مما قصه هذا الرجل في تلك الليلة أمام المئات من المسلمين عامتهم وخاصتهم، وفضيلة شيخ العلماء ساكت لا يبدي أقل اعتراض على هذا الكلام مع ما عرف عنه من الغيرة على الدين ومحاربته لمثل هذه العقائد التي حشرها القاصون في الدين فشوهوا بها وجهه الجميل.

لو كان هذا الرجل من العامة لسكتنا ولكنه معدود ضمن العلماء في قرية المنزلة، وقد خطب أمام أمير البلاد هناك وصلى خلفه فريضة الجمعة سمعت ذلك من بعض أهل المنزلة.

وقد رفع حضرة الفاضل مكاتب المقطم أمر الرجل إلى فضيلة شيخ الأزهر وطلب منه إعلان رأيه في جميع ذلك وما نظنه إلا مبرئًا للدين من هذه الأضاليل وسيكتب جواب

فضيلته بجريدة المقطم. وكتب حضرة الفاضل مكاتب البصير بجميع ذلك إلى جريدته أما مكاتبي الجرائد الإسلامية فلم يكتبوا شيئًا من ذلك.

لهذا نرجوكم توضيح رأيكم في ذلك خدمة للدين وأهله، والسلام.

الجواب:

لو أن مدرسًا عالمًا مفسرًا محدثًا على صراط السلف الصالح قعد مقعد ذلك الرجل المختلق على الله، ورسوله، ودينه، ونهى الناس عن بعض البدع الفاشية والظلمات الغاشية، وفسر لهم النصوص التي تنهى عن جعل الصالحين لله أندادًا، وجعل قبورهم أعيادًا، والأحاديث التي تلعن الذين اتخذوا القبور مساجدًا، وشرَّفوها وأوقدوا عليها السرج، وهداهم إلى رفض البدع، والوقوف عند حدود السنن - لزلزلت به الأرض زلزالها، ووجهت إليه العامة أنكالها، ولوجد ممن يُعرفون بالخاصة من ينصر الجهلة عليه، ومن أصحاب الجرائد التي تُدعى إسلامية من يفوق السهام إليه، ولكادت له السياسة وناصبته منصات الرياسة، أما أمثال هذا المدرس فكثيرون لا سيما من المسجد الحسيني في العاصمة حيث يكثر تردد العلماء، والمحافظين على الرسوم الدينية من الكبراء، لا سيما في شهر رمضان، ومن هؤلاء المدرسين من يبيع البطائق للنجاة من النار، ويعلم الناس مكفرات الأوزار، ومنهم من يبيع النشرة والحجاب لقضاء الحاجات وشفاء الأوصاب، ومنهم من يدلي الناس بغرور، ويحوّلهم عن النور إلى الديجور، ولا منع ولا استنكار، ولا تعجب ولا استكبار، وقد صاح من سنين صائح بهذه البدع ففرقها بتفريق الناس عنها، ودعا إلى السنة الصحيحة فجذب إليها وأدنى منها، فاضطرب لصيحته سدنة القبور، وأكلة ما يقدم إليها من الهدايا والنذور، ووسوسوا في شأنه لبعض المتحمسين من العوام، وقالوا: إنه ينكر نفع عمود الرخام، هو عموم من أعمدة المسجد الحسيني ينسب إلى السيد البدوي ويستشفي الناس بالتمسح به، وينكر صحة حديث (لو اعتقد أحدكم بحجر لنفعه) ويقول بجهالة من اختلقه بزعمه ووضعه، فتألب الناس على داعي السنة، كاد يبتلى بما ابتلي به الأئمة من المحنة، فلا تعجبوا لما سمعتم فمثله كثير، والأمر لله العلي الكبير.

أما المسائل التي لخصتم بها قول ذلك المدرس فبعضها باطل بإجماع المسلمين لم يقل به أحد منهم يعتد بقوله ومنها ما جاءت فيه روايات كاذبة أو واهية أو لا يحتج بها في أمر اعتقاد يشترط الإذعان له في صحة الإيمان أو يعد إنكاره كفرًا ولا في الأحكام التي يكتفي فيها بالظن، وإنما تساهل الجماهير بمثله في باب الفضائل والمناقب. وما اختيار الناس أمثال هذه الروايات في قصة المولد إلا لجهلهم بما أعطى الله خاتم الرسل والنبيين من المزايا التي فضل

بها الأولين والآخرين، جهلوا الفضائل الواضحة اليقينية، فاستبدلوا بها تلك الأقاويل الواهية والوضعية، وقلما تجد في هؤلاء الغالين في الإطراء عالمًا بالحديث يعرف ما صح منه وما لم يصح أو عالمًا بأصول العقائد يقيم البرهان عليها ويقدر على الدفاع عنها، أو عاملاً متبعًا لهدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم معتصمًا بالإخلاص والتقوى. إن هم إلا أصحاب أوهام، وشقاشق يتقربون بها من العوام، وإننا نشير إلى أجوبة تلك الأسئلة بالتفصيل الذي يتسع له الباب.

مسألة خلق كل شيء من نور النبي ﷺ

وأول من خلق الله[1]

(ج١) قولهم: إن أول ما خلق الله نور نبينا - ﷺ - لا تكاد تجده في غير هذه القصص التي يسمونها الموالد إلا قليلاً يروونه عن عبد الرزاق وليس في الأيدي نسخة من جامعه أو مصنفه ولا هو مما يتلقاه أهل العصر بالرواية فيعتد بنسبته إليه، فالعمدة في قبول ما خرجه رواية الحفاظ بعده عنه وأجمعهم للأحاديث الحافظ السيوطي ولم يذكر هذه الرواية في الخصائص الكبرى التي جمع فيها كل ما ورد في خصائصه عليه الصلاة والسلام من صحيح وغير صحيح ولا في الجامع الكبير أو جمع الجوامع وهو الذي قال أنه لم يترك حديثًا مرويًا إلا أودعه فيه وإنما أورد الرواية في كونه ﷺ كان نبيًا بين خلق آدم ونفخ الروح فيه، ولا شيء منها في الصحيحين ولا في السنن الأربع وأقواها حديث ميسرة الفجر عند أحمد والبخاري في تاريخه (لا في صحيحه) والطبراني والحاكم والبيهقي وأبي نعيم قال متى كنت نبيًا؟ قال ﷺ (وآدم بين الروح والجسد) . وحديث العرباض بن سارية عند أحمد والحاكم والبيهقي قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: (إني عند الله في أم الكتاب لخاتم النبيين، وإن آدم لمنجدل في طينته) .

قال في المواهب: وأما ما اشتهر على الألسنة بلفظ: كنت نبيًا وآدم بين الماء والطين: فقال شيخنا العلامة الحافظ أبو الخير السخاوي في كتابه (المقاصد الحسنة) لم نقف عليه بهذا اللفظ، انتهى. قال الزرقاني في شرحه: أي انتهى ما نقله من كلام شيخه وبقيته (فضلاً عن زيادة: وكنت نبيًا ولا آدم ولا ماء ولا طين) قال شيخنا، يعني الحافظ ابن حجر في بعض الأجوبة عن الزيادة: إنها ضعيفة، والذي قبلها قوي، ولعله أراد بالمعنى وإلا فقد صرح السيوطي في الدرر بأنه لا أصل لهما، والثاني من زيادة العوام وسبقه لذلك الحافظ

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٨٦٥ - ٨٦٩.

ابن تيمية فأفتى ببطلان اللفظين وأنهما كذب وأقره في النور والسخاوي نفسه في فتاويه أجاب باعتماد كلام ابن تيمية في وضع اللفظين قائلاً وناهيك به اطلاعًا وحفظًا أقر له بذلك المخالف والموافق. قال: وكيف لا يعتمد كلامه في مثل هذا، وقد قال فيه الحافظ الذهبي: ما رأيت أشد استحضارًا للمتون وعزوها منه، وكانت السنة بين عينيه ولسانه بعبارة رشيقة وعين مفتوحة، انتهى.

وقد فسر بعض العلماء المتقدمين أمثال هذه الأحاديث بأنها أخبار عما في علم الله تعالى ولم يرضه التقي السبكي. قال السيوطي في الخصائص: فإن قلت: أريد أن أفهم هذا القدر الزائد فإن النبوة وصف لا بد أن يكون الموصوف به موجودًا، وإنما يكون بعد بلوغ أربعين سنة فكيف يوصف به قبل وجوده وقبل إرساله؟ وإن صلح ذلك فغيره كذلك؟ (قلت) قد جاء أن الله تعالى خلق الأرواح قبل الأجساد فقد تكون الإشارة بقوله: (كنت نبيًّا) إلى روحه الشريفة أو إلى حقيقته والحقائق تقصر عقولنا عن معرفتها وإنما يعلمها خالقها ومن أمده بنور إلهي ثم إن تلك الحقائق يؤتي الله كل حقيقة منها ما يشاء في الوقت الذي يشاء فحقيقة النبي ﷺ قد تكون من قبل خلق آدم آتاه الله ذلك الوصف بأن يكون خلقها متهيئة لذلك وأفاضه عليها من ذلك الوقت فصار نبيًّا. اهـ المراد منه ثم أورد بعد هذا التأويل بأنه كان نبيًّا في العلم الإلهي وهو ظاهر في حديث العرباض الذي يؤيده حديث عبد الله بن عمرو في صحيح مسلم: (إن الله عز وجل كتب مقادير الخلق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة ومن جملة ما كتبه في الذكر وهو أم الكتاب أن محمدًا خاتم النبيين) والشاهد قوله أن حقيقة نبينا قد تكون مخلوقة قبل خلق آدم ولو كان هناك حديث يثبت أن نور النبي - صلى الله تعالى عليه وسلم - خلق قبل كل شيء لاحتج به ولم يدع أن حقيقة الإنسان هي شيء غير روحه وجسده ويبني جوابه الثاني على احتمال أن تكون حقيقة النبي ﷺ خلقت قبل حقيقة آدم. وهذا الحافظ أبو نعيم وهو قبل السيوطي لم يذكر ذلك الحديث في كتابه (دلائل النبوة) الذي جمع فيه كل ما رووه في هذا الشأن.

وإذا رجعت إلى استقصاء ما رووه في خلق العالم تراهم أهملوا ذلك الحديث ورووا ما يخالفه كحديث عبادة بن الصامت عند أبي داود والترمذي (إن أول ما خلق الله القلم) الحديث وهو عند ابن أبي شيبة وأبي نعيم في الحلية والبيهقي عن ابن عباس (إن أول شيء خلقه الله القلم فأمره فكتب كل شيء يكون) وعند البيهقي في الصفات عن ابن عمر، وحديث أبي هريرة عن أحمد والحاكم (كل شيء خلق من الماء) لعل المراد كل شيء حي كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء: ٣٠) ولهذه الأحاديث أحاديث

تعارضها وليس فيها شيء قطعي الثبوت والدلالة، والقرآن صريح في أن السموات والأرض كانتا رتقًا ففصلهما وخلقهن من مادة تشبه الدخان.

ثم إن لحديث عبد الرزاق تتمة فيها أن ذلك النور تجزأ مرات إلى أجزاء خلق منها القلم واللوح والعرش والكرسي والملائكة والسماوات والأرضين والجنة والنار ونور أبصار المؤمنين ونور قلوبهم فمعناه الظاهر أن الله خلق من نوره شيئًا وخلق من هذا الشيء سائر الأشياء حتى نار جهنم والأرض وما فيها من الجماد والنبات والحيوان فما معنى كون ذلك الشيء الأول نور محمد - ﷺ - الذي هو فرد من الأحياء الذين خلقهم الله في هذه الأرض التي هي من أصغر الكواكب التي لا يعلم عددها إلا خالقها؟ وما نسبة هذا الفرد الكريم إلى ذلك الخلق العظيم الذي منه العرش والكرسي واللوح والقلم والملائكة والسموات والأرض والجنة والنار؟ ظاهر الحديث أن المخلوقات كلها هي نور محمد ﷺ كله وهو من المخلوقات بالضرورة فما هي نسبته إلى سائرها أي ما هي نسبة محمد بن عبد الله بن عبد المطلب النبي القرشي الذي بعثه الله تعالى نبيًا منذ نحو ثلاثة عشر قرنًا ونصف قرن إلى جميع المخلوقات؟ هل هو جزء منها أو كل لها وهي أجزاء له فيقال إن حقيقة محمد هي مجموعة الكائنات ومجموعة الكائنات هي محمد بن عبد الله الذي ولد من نحو أربعة عشر قرنًا ﷺ؟ ثم ما معنى كون هذا من نور الله، وإذا سلمنا بظاهر هذا الحديث فبماذا نُحاجّ من نسميهم كفارًا إذا قالوا: إن واجب الوجود قد انقسم فكان هذه الأنواع من الكائنات؟ ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ (الصافات: ١٨٠) ﴿وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّۦنَ أَرْبَابًا ۗ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾﴾ (آل عمران: ٨٠).

هذا الحديث حديث جابر المروي عن عبد الله لا أصل له وليس فيه تعظيم لخاتم النبيين، ورحمة الله تعالى للعالمين، بل هو مثار شبهات وشكوك في الدين يعسر تأويلها بما يقبله عقلاء الباحثين.

﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ﴾ (آل عمران: ١٤٤) وما الرسل إلا بشر مثلكم، يوحى إليهم ما فيه هداية لكم وما البشر إلا جند قليل من جنود الله التي لا يعلمها إلا هو قال فيهم: ﴿وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ (الإسراء: ٧٠) ورفع بعضهم فوق بعض درجات وجعل أفضلهم أنفعهم لعباده ففضيلة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على الناس أنه اختاره من خلقه لهداية جميع الناس في طور ارتقائهم واستعدادهم لاتصال بعضهم ببعض فهو - ﷺ - أنفع الناس للناس ولو كان هو الأصل لجميع المخلوقات

وفرضنا أن هذا معقول وأنه تعالى يكلفنا ما ليس في وسعنا أن نعقله لصرح بذلك في كتابه المبين، الذي ما فرط فيه في شيء من مهمات الدين، أو لروي برواية صححها جماهير المحدثين، وكل ذلك لم يكن فانفراد عبد الرزاق بهذا لا يكفي في القول بهذه المسألة التي لا يتصورها عقل، ولا يشهد لها نقل، فإن عبد الرزاق وإن احتج كثيرون بحديثه وروى عنه الأئمة وبجلوه قد جرحه مسلم وغيره وإليك بعض ما قالوا فيه.

قال الإمام أحمد: أتينا عبد الرزاق قبل المائتين وهو صحيح البصر ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال النسائي: فيه نظر لمن كتب عنه بآخره روي عنه أحاديث مناكير. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث في الفضائل لم يوافقه عليها أحد ومثالب لغيرهم مناكير ونسبوه إلى التشيع. وقال الدارقطني: ثقة لكنه يخطئ على معمر في أحاديث. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عن عبد الرزاق يفرط في التشيع؟ قال: أما أنا فلم أسمع منه شيئًا ولكن كان رجلاً يعجبه أحاديث الناس. وقال محمد بن عثمان الثقفي البصري: لما قدم العباس بن عبد العظيم من صنعاء من عند عبد الرزاق أتيناه فقال لنا: ألست قد تجشمت الخروج إلى عبد الرزاق ورحلت إليه وأقمت عنده؟ والله الذي لا إله إلا هو إن عبد الرزاق كذاب والواقدي أصدق منه. أورد الحافظ الذهبي هذا ثم قال: قلت: هذا ما وافق العباسَ عليه مسلم بل سائر الحفاظ، وأئمة العلم يحتجون به إلا في تلك المناكير المعدودة في سعة ما روي.

وقال الذهبي في أحمد بن عبد الله ابن أخت عبد الرزاق: قال ابن حبان: كان يدخل على عبد الرزاق الحديث، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير فبليته منه وقد تقدم ذكره كذبه أحمد والناس.

مسألة مهر حواء من آدم[١]

(ج٢) ما ذكره في ذلك كذب صريح لا حاجة لإطالة الكلام في رده؛ إذ لا شبهة فيه على الدين فترد، ولا شبهة عليه فتكشف ولم ينقله محدث فينظر في سنده وإنما وردت رواية ضعيفة في أمره بالصلاة على النبي ﷺ ثلاث مرات أو عشرين مرة.

بشارة الوحوش بحمله ﷺ[٢]

(ج٣) إن الأثر الذي يذكرونه في نطق الدواب والوحوش ليلة حمله - ﷺ - قد أخذه واضعو قصص المولد من رواية أبي نعيم وهو منكر جدًّا أورده السيوطي في الخصائص

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٨٦٩ ..
(٢) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٧٦٩ - ٨٧٤.

الكبرى، وأنكره مع أثرين آخرين وهذه الآثار الثلاثة قد جمعت أكثر المنكرات في قصص المولد وإننا نوردها بنصها ليعلم القراء أنه لم يصح منها شيء فلا يغتروا بأصحاب العمائم العجراء إذا قرأوها وأجازوها قال: (١) أخرج أبو نعيم عن عمرو بن قتيبة قال: سمعت أبي – وكان من أوعية العلم – قال: (لما حضرت ولادة آمنة قال الله لملائكته: افتحوا أبواب السماء كلها وأبواب الجنان كلها وأمر الله الملائكة بالحضور فنزلت تبشر بعضها بعضًا، وتطاولت جبال الدنيا وارتفعت البحار وتباشر أهلها فلم يبق ملك إلا حضر. وأخذ الشيطان فغلّ سبعين غلاًّ، وألقي منكوسًا في لجة البحر الخضراء، وغلّت الشياطين والمردة، وألبست الشمس يومئذ نورًا عظيمًا وأقيم على رأسها سبعون ألف حوراء في الهواء ينتظرن ولادة محمد – ﷺ –. وكان أذن الله تلك السنة لنساء الدنيا أن يحملن ذكورًا كرامة لمحمد – ﷺ – وأن لا تبقى شجرة إلا حملت، ولا خَوْف إلا عاد أمنًا؛ فلما ولد النبي – ﷺ – امتلأت الدنيا كلها نورًا وتباشرت الملائكة وضرب في كل سماء عمود من زبرجد وعمود من ياقوت قد استنار به فهي معروفة في السماء، قد رآها رسول الله – ﷺ – ليلة الإسراء، قيل: هذا ما ضرب لك استبشارًا بولادتك.

وقد أنبت الله ليلة ولد على شاطئ نهر الكوثر سبعين ألف شجرة من المسك الأذفر جعلت ثمارها بخور أهل الجنة وكل أهل السماء يدعون بالسلامة ونكست الأصنام كلها وأما اللات والعزى فإنهما خرجتا من خزانتهما وهما تقولان: ويح قريش جاءهم الأمين جاءهم الصديق لا تعلم قريش ماذا أصابها. وأما البيت فأيامًا سمعوا من جوفه صوتًا وهو يقول: الآن يرد عليّ نوري، الآن يجيئني زواري، الآن أطهر من أدناس الجاهلية، أيتها العزى هلكت. ولم تسكن زلزلة البيت ثلاثة أيام ولياليهن. وهذه أول علامة رأت قريش من مولد رسول الله ﷺ ".

(٢) وأخرج أبو نعيم عن ابن عباس قال: (كان من دلالات حمل رسول الله – ﷺ – أن كل دابة كانت لقريش نطقت في تلك الليلة، وقالت: حمل برسول الله – ﷺ – ورب الكعبة وهو أمان الدنيا وسراج أهلها ولم تبق كاهنة في قريش ولا في قبيلة من قبائل العرب إلا حجبت عن صاحبتها وانتزع علم الكهنة منها، ولم يبق سرير ملك من ملوك الدنيا إلا أصبح منكوسًا والملك مخرسًا لا ينطق يومه ذلك. ومرت وحش المشرق إلى وحش المغرب بالبشارات وكذلك أهل البحار يبشر بعضهم بعضًا، وله في كل شهر من شهوره نداء في الأرض ونداء في السماء: أن أبشروا فقد آن لأبي القاسم أن يخرج إلى الأرض ميمونًا مباركًا، قال: وبقي في بطن أمه تسعة أشهر كاملة لا تشكو وجعًا ولا ريحًا ولا مغصًا ولا ما يعرض للنساء من

ذوات الحمل، وهلك أبوه عبد الله وهو في بطن أمه، فقالت الملائكة: إلهنا وسيدنا بقى نبيك هذا يتيمًا فقال الله: أنا له وليّ وحافظ ونصير. وتبركوا بمولده فمولده ميمون مبارك. وفتح الله لمولده أبواب السماء وجنانه، فكانت آمنة تحدث عن نفسها وتقول: أتاني آت حين مر بي من حمله ستة أشهر فوكزني برجله في المنام وقال لي: يا آمنة إنك قد حملت بخير العالمين طُرًّا فإذا ولدتيه فسميه محمدًا. فكانت تحدث عن نفاسها وتقول: لقد أخذني ما يأخذ النساء ولم يعلم بي أحد من القوم فسمعت وجبة شديدة وأمرًا عظيمًا فهالني ذلك فرأيت كأن جناح طائر أبيض قد مسح على فؤادي فذهب عني كل رعب وكل وجع كنت أجد، ثم التفت فإذا أنا بشربة بيضاء لبنًا وكنت عطشى فتناولتها فشربتها فأضاء مني نور عالٍ ثم رأيت نسوة كالنخل طوالاً كأنهن من بنات عبد مناف يحدقن بي فبينا أنا أعجب وإذا بديباجٍ أبيض قد مدّ بين السماء والأرض وإذا بقائل يقول: خذوه عن أعين الناس، قال: ورأيت رجالاً قد وقفوا في الهواء بأيديهم أباريق من فضة، ورأيت قطعة من الطير قد أقبلت حتى غطت حجرتي مناقيرها من الزمرد وأجنحتها من اليواقيت فكشف الله عن بصري وأبصرت تلك الساعة مشارق الأرض ومغاربها ورأيت ثلاثة أعلام منصوبات علمًا في المشرق وعلمًا في المغرب وعلمًا على ظهر الكعبة فأخذني المخاض فوضعت محمدًا – ﷺ، فلما خرج من بطني نظرت فيه فإذا أنا به ساجدًا قد رفع إصبعيه كالمتضرع المبتهل ثم رأيت سحابة بيضاء قد أقبلت من السماء حتى غشيته فغيب عن وجهي. وسمعت مناديًا ينادي: طوفوا بمحمد شرق الأرض وغربها وأدخلوه البحار ليعرفوه باسمه ونعته وصورته ويعلموا أنه سُمي فيها الماحي لا يبقى شيء من الشرك إلا مُحي في زمنه.

ثم تجلت عنه في أسرع وقت فإذا أنا به مدرج في ثوب صوف أبيض وتحته حريرة خضراء وقد قبض على ثلاثة مفاتيح من اللؤلؤ الرطب، وإذا قائل يقول: قبض محمد على مفاتيح النصرة ومفاتيح الريح ومفاتيح النبوة. ثم أقبلت سحابة أخرى يسمع منها صهيل الخيل وخفقان الأجنحة حتى غشيته فغيب عن عيني فسمعت مناديًا ينادي: طوفوا بمحمد الشرق والغرب ومواليد النبيين واعرضوه على كل روحاني من الجن والإنس والطير والسباع وأعطوه صفاء آدم ورقة نوح وخلة إبراهيم ولسان إسماعيل وبشرى يعقوب وجمال يوسف وصوت داود وصبر أيوب وزهد يحيى وكرم عيسى واغمروه في أخلاق الأنبياء. ثم تجلت عنه فإذا أنا به قد قبض على حريرة خضراء مطوية؛ وإذا قائل يقول: بخ بخ قبض محمد على الدنيا كلها لم يبق خلق من أهلها إلا دخل في قبضته وإذا أنا بثلاثة نفر في يد أحدهم إبريق من فضة وفي يد الثاني طست من زمردة خضراء وفي يد الثالث حريرة بيضاء فنشرها فأخرج منها

خاتمًا تحار أبصار الناظرين دونه فغسله من ذلك الإبريق سبع مرات ثم ختم بين كتفيه بالخاتم ولفه في الحريرة ثم حمله فأدخله بين أجنحته ساعة ثم رده إلي) .

(٣) وأخرج أبو نعيم بسند ضعيف عن العباس قال لما ولد أخي عبد الله وهو أصغرنا، قال الحافظ ابن عبد البر في الاستيعاب: كان العباس أسن من رسول الله - ﷺ - بسنتين وقيل: بثلاث. أقول: وهذا القول مجمع عليه من المحدثين والمؤرخين، وهذا الحديث مبني على أن العباس أسن من والد النبي ﷺ فهو مخالف لإجماع المحدثين وكفى بذلك كذبًا، كان في وجهه نور يزهر كنور الشمس، فقال أبوه: إن لهذا الغلام لشأنًا فرأيت في منامي (أنه خرج من منخره طائر أبيض) فأتيت كاهنة بني مخزوم فقالت لي: لئن صدقت رؤياك ليخرجن من صلبه ولد يصير أهل المشرق والمغرب له تبعًا، فلما ولدت آمنة قلت لها: ما الذي رأيت في ولادتك؟ قالت: لما جاءني الطلق واشتد بي الأمر سمعت جلبة وكلامًا يشبه كلام الآدميين ورأيت علمًا من سندس على قضيب من ياقوت قد ضرب ما بين السماء والأرض ورأيت نورًا ساطعًا من رأسه قد بلغ السماء ورأيت قصور الشام كلها شعلة نار ورأيت قربي سربًا من القاطا قد سجدت له ونشرت أجنحتها ورأيت تابعة سعيرة الأسدية قد مرت وهي تقول: ما لقي الأصنام والكهان من ولدك هذا؟ هلكت سعيرة والويل للأصنام ورأيت شابًّا أتم الناس طولاً وأشدهم بياضًا فأخذ المولود مني فتنفل في فيه ومعه طاس من ذهب فشق قلبه شقًّا ثم أخرج لبه فشقه شقًّا فأخرج منه نكته سوداء فرمى بها ثم أخرج صرة من حرير أبيض ففتحها فإذا فيها خاتم فضرب على كتفه كالبيضة وألبسه قميصًا فهذا ما رأيت.

أقول: هذه الآثار الثلاثة هي ينبوع خرافات قصة المولد والثاني منها يذكرونه برمته في أكثرها وقد قال السيوطي بعد إيرادها هنا ما نصه: (هذا الأخير والأثران قبله فيها نكارة شديدة ولم أورد في كتابي هذا أشد نكارة منها ولم تكن نفسي لتطيب بإيرادها لكني تبعت الحافظ أبا نعيم في ذلك) .

هذا كلام السيوطي على تساهله في الجمع وأقول: إن أبا نعيم لم يذكر هذه الآثار الواهية في كتابه دلائل النبوة على ما فيه من الروايات الضعيفة والمنكرة كما ترى في النسخة المطبوعة منه فكان ينبغي أن يتبعه في ذلك لأن الخصائص كالدلائل مؤلفة في شأن النبي - ﷺ - على أن ذكره لها مع براءته منها كان خيرًا من السكوت عنها. وعبارته تدل على أنه أورد في الخصائص كثيرًا من الروايات المنكرة وهو كذلك. وقد ذكر بعد الآثار الثلاث رواية مخزوم ابن هانئ عن أبيه عند البيهقي وأبي نعيم وفيها أنه ارتجس ليلة المولد إيوان كسري وسقطت منه أربع عشرة شرفة وخمدت نار فارس وغاضت بحيرة ساوة وفيها رؤيا الموبذان

وحكاية سطيح الكاهن وقال في آخرها: قال ابن عساكر: حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مخزوم عن أبيه تفرد به أبو أيوب البجلي: أي وما تفرد به لا يحتج به.

وتذكر هذه الآثار في بعض القصص والكتب بعبارات مختلفة بزيادة ونقص ولا يلتفت إلى شيء منها فإن العبرة بما يروي المحدثون، لا بما يهذي به القصاصون، هذا وإذا أردنا أن نبحث في هذه الآثار من جهة موضوعها وحفظ المشركين في الجاهلية وسائر الأمم لها إلى أن ظهر الإسلام، فإننا نجد فيها ما لا تقبل معه فإن أمثال هذه الغرائب من شأنها أن تستفيض وينقلها الجماهير ولم يرو أن أحدًا من المشركين آمن لأجلها، ولم يروها أهل الصحاح كالبخاري ومسلم بل تركوها لعدم الثقة برواتها. وأما أبو نعيم فإنه لم يروها واثقًا بها، ولكنه كان يروي المناكير بل والموضوعات ويسكت عليها اعتمادًا على أن الناس يعرفون درجتها من سندها ولكنهم انتقدوا عليه ذلك هو وابن منده وكان يطعن أحدهما بالآخرة للمعاصرة. قال الحافظ الذهبي في الميزان فيهما: لا أقبل قول كل منهما في الآخر وهما عندي مقبولات لا أعلم لهما ذنبًا أكبر من روايتها الموضوعات ساكتين عليها.

ويوجد شيء من هذه الروايات في كتب أخرى لغير المحدثين لا يوثق بها ولا بأسانيدها ككتاب مسامرة الأخيار المنسوب للشيخ محيي الدين بن عربي على أن فيها ذكر المجهولين والضعفاء ورواه المناكير كسعيد بن عثمان الكريزي قال الذهبي: كان يحدث في أصبهان بالمناكير وحفص بن الصباح الرقي قال الحاكم حدث بغير حديث لم يتابع عليه ويحيى البابلتي ضعفوه وضعفوا شيخه أبا بكر بن مريم الحمصي وغيرهم. وحسبنا ما في كتاب الله تعالى والأحاديث والآثار الصحيحة في آياته وفضائله عليه أفضل الصلاة والسلام فلا حاجة لنا بأمثال هذه الروايات. هذا وقد طال بنا القول وسنجيب عن بقية المسائل في الجزء الآتي ولم ننس الأسئلة الواردة من تونس وسنغافورة ولكل شيء أجل.

حضور مريم وسارة وآسية مولده ﷺ[1]

(ج ٤ و ٥) أورد في المواهب الأثر الذي فيه بيان أن أولئك النسوة الطوال اللواتي جئن آمنة عند ولادتها هن آسيا امرأة فرعون ومريم بنت عمران وبعض الحور العين وقال: (وهو مما تُكُلِّم فيه) أي طعنوا في سنده، وكم من حديث ضعيف يورده صاحب (المواهب) ولا ينبه إلى طعن المحدثين فيه فلولا أن هذه الرواية من أوهى الروايات لما قال أنهم تكلموا فيها، وحسبك

---

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٩٠٢.

أن السيوطي لم يذكرها في الخصائص ولا أبو نعيم في الدلائل، فلا حاجة إلى ذكر سند من رواها وتفصيل القول في جرح رجاله.

وأما ما قاله ذلك الرجل في اختلاف العلماء في أمر آسية فهو من الخرافات التي لا قيمة لها عند أهل النقل، وهي مما ينبذه العقل، نعم ذكر في بعض كتب التفسير التي نعني بنقل القصص أن الله تعالى رفع امرأة فرعون إلى الجنة وعزوا هذا القول إلى الحسن البصري، وهو كما قال الألوسي لا يصح بل هو كذب من القصاصين علي الحسن.

ولادة الأنبياء[1]

(ج٦) ما ذكره في ولادة الأنبياء جهل قبيح لا شبهة عليه من كتاب ولا سنة، ولا قول صحابي، ولا تابعي، ولا فقيه مجتهد، ولا عالم، ولا محدث، ولا مؤرخ يعتد به. وقد روى المحدثون كل ما قيل في ولادة النبي – صلى الله عليه وآله وسلم – من صحيح وضعيف، ومنكر وموضوع، ولم تخطر هذه الفرية على بال أحد منهم، فهي خرافة من مفتريات الجاهلين الذين يتوهمون أن الأنبياء منزهون عن الأمور البشرية، وأن الولادة كما يولد الناس نقيصة لا تليق بهم. وليت شعري كيف تكون الولادة المعتادة نقيصة لمن أودع في هذا الرحم نطفة ثم كان علقة ثم كان مضغة ثم نما في بطن أمه بدم الحيض؟ أم يقول هؤلاء الجاهلون: إنهم لم يحمل بهم كما حمل بغيرهم فلم يكونوا من نطف آبائهم ولا من بيوض ودماء أمهاتهم؟ إن كانوا يقولون: إن هذه السُّنة الإلهية في الحمل والولادة نقيصة فقد أنكروا ما ذكر الله من خلق الإنسان في أحسن تقويم. ولم يحسن في نظرهم قوله تعالى بعد ذكر أطوار الحمل ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ ﴿١٤﴾﴾ (المؤمنون: ١٤) ومن العجائب أن يمكَّن ذلك الجاهل من الكلام على الناس في المسجد فيكفِّر المسلمين سلفهم وخلفهم؛ إذ لم تخطر هذه الخرافة على بال أحد منهم ويجعل الإسلام والإيمان من خصائص من افترى هذه الخرافة ومن صدق بها من الجاهلين.

حياة الأنبياء في قبورهم[2]

(ج٧) لهذه المسألة أصل في الروايات المنقولة ولكن ما أورده لا يصح منه شيء لا سيما الخبر الأول، وأنا أذكر هنا أشهر ما ورد في هذا الباب من الأحاديث:

(الحديث الأول) عن أوس بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله – ﷺ – (ومن أفضل أيامكم يوم الجمعة فيه خلق آدم وفيه قبض وفيه النفخة وفيه الصعقة فأكثروا عليّ من

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٩٠٢ – ٩٠٣.

(٢) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٩٠٣ – ٩٠٩.

الصلاة فيه فإن صلاتكم معروضة عليّ، قالوا: يا رسول الله، وكيف تعرض صلاتنا عليك وقد أرمت - يعني بليت - قال: إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء) رواه أحمد في مسنده والبيهقي في شعب الإيمان وحياة الأنبياء، وغيرهما من كتبه وأبو داود والنسائي والطبراني في معجمه وابن حبان وابن خزيمة والحاكم في صحاحهم، فصححه بعضهم وتبعهم النووي في الأذكار وحسنه آخرون منهم المنذري. لكن قال الحافظ السخاوي بعد ما أورد تصحيحهم وتحسينهم (قلت: ولهذا الحديث علة خفية وهي أن حسين الجعفي راويه أخطأ في اسم جد شيخه عبد الرحمن بن بديد حيث سماه جابرًا وإنما هو تميم كما جزم به أبو حاتم وغيره وعلى هذا فابن تميم منكر الحديث ولهذا قال أبو حاتم إن الحديث منكر. وقال ابن العربي إنه لم يثبت: لكن رد هذه العلة الدارقطني وقال إن سماع حسين من ابن جابر ثابت وإلى هذا جنح الخطيب والعلم عند الله تعالى. ثم نبه على أن ابن ماجه سمى الصحابي في كتاب الصلاة من سننه شداد بن أوس وذلك وَهْم نَبَّه عليه المزيّ وغيره، ووقع عنده في الجنائز على الصواب).

(الحديث الثاني) عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ (أكثروا من الصلاة عليّ يوم الجمعة فإنه يوم مشهود تشهده الملائكة، وإن أحدًا لن يصلي عليّ إلا عرضت عليّ صلاته حين يفرغ منها، قلت: وبعد الموت؟ قال: وبعد الموت، إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء فنبي الله حي يرزق) رواه ابن ماجه لكن بسند منقطع. والطبراني في الكبير بلفظ قريب من لفظ ابن ماجه وليس فيه (ونبي الله حي يرزق) وكذلك النميري بلفظ آخر. قال الحافظ العراقي: إن إسناده لا يصح.

(الحديث الثالث) عن أنس - رضي الله عنه - رفعه (الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون) أخرجه البيهقي في حياة الأنبياء من طريق يحيى بن أبي بكر عن المستلم بن سعيد عن الحجاج بن الأسود وهو ابن أبي زياد البصري عن ثابت البناني عنه، ومن طريق الحسن بن قتيبة عن المستلم. وأخرجه أبو يعلى والبزار من الوجه الأول والبزار وابن عدي من الثاني والحسن ضعيف. قال السخاوي: وأخرجه البيهقي أيضًا من رواية محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ثابت بلفظ آخر قال: (إن الأنبياء لا يتركون في قبورهم بعد أربعين ليلة ولكنهم يصلون بين يدي الله حتى يُنفخ في الصور) قال: ومحمد سيئ الحفظ. اهـ. أقول: حديث أنس هذا رواه ابن حبان، وقال: باطل، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقواه في اللآلئ بشواهده.

وهذه الأحاديث الثلاثة هي عمدة القائلين بحياة الأجساد ولم يصرح بها الثالث.

وهناك روايات أخرى في أن الصلاة والسلام عليه يبلغها ملك أو ترد روحه فيعرض عليها ذلك ونذكر أشهرها.

(الحديث الرابع) عن عمار بن ياسر رضي الله عنه قال: قال رسول الله – ﷺ – (إن لله ملكًا أعطاه الله أسماع الخلائق فهو قائم على قبري إذا مت فليس أحد يصلي عليّ صلاة إلا قال: يا محمد صلى عليك فلان ابن فلان) الحديث رواه أبو الشيخ ابن حبان وأبو القاسم في الترغيب والحارث في مسنده وابن أبي عاصم والطبراني في الكبير والبزار في مسنده وغيرهم وفي سند الجميع نعيم بن ضمضم وفيه خلاف عن عمران. قال المنذري: لا يعرف، قال السخاوي: بل هو معروف لَيَّنَه البخاري (أي قال: في حديثه لين أي ضعف ما) وقال: لا يتابع عليه وذكره ابن حبان في ثقات التابعين وقال صاحب الميزان أيضًا: لا يعرف.

هذا كلامهم في عمران وحسبك قول البخاري بلينه وعدم متابعته وأما نعيم بن ضمضم فقد قال الذهبي في الميزان: ضعفه بعضهم وقال الحافظ ابن حجر: إنه لا يعرف لأحد فيه قول غير قول الذهبي هذا.

(الحديث الخامس) عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى عليَّ مرة صلى الله عليه بها عشرًا بها ملك موكل حتى يلقيها) رواه الطبراني في الكبير من رواية مكحول عنه وقد قيل: إنه لم يسمع منه، وروى له عن مكحول عن موسى بن عمير، وهو الجعدي الضرير، كذبه أبو حاتم.

(الحديث السادس) عن أبي هريرة رضي الله عنه رفعه: من صلى عليّ صلاة جاءني بها ملك فأقول: أبلغه عني عشرًا وقل له: لو كانت من هذه العشر واحدة لدخلت معي الجنة كالسبابة والوسطى وحلت لك شفاعتي ثم يصعد الملك ينتهي إلى الرب إلخ. ولا حاجة إلى ذكره كله وهو مكذوب أخرجه أبو موسى المديني قال السخاوي: وهو موضوع بلا ريب. ومثله حديث معاذ الذي فيه: (ووكل بقبري ملكًا

يقال له منطروس رأسه تحت العرش) قال السخاوي: أخرجه ابن بشكوال وهو غريب منكر بل لوائح الوضع لائحة عليه. وإنما ذكرت أمثال هذا الحديث لئلا يغتر بها من يراها في الكتب التي لا يعرف مؤلفوها الحديث.

(الحديث السابع) عن ابن مسعود رضي الله عنه رفعه (إن لله ملائكة سياحين يبلغونني عن أمتي السلام) رواه أحمد والنسائي والدارمي وأبو نعيم والبيهقي والخلعي وابن حبان

وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ولعل هذا أقوى ما في الباب وإن كان الحاكم يتساهل في التصحيح حتى إنه صحح بعض الأحاديث المنكرة والموضوعة استدركها على الصحيحين. وقد حسنه غيره وعضدوه بما له من كثرة الشواهد.

(الحديث الثامن) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: (لا تجعلوا بيوتكم قبورًا ولا تجعلوا قبري عيدًا وصلوا عليّ فإن صلاتكم تبلغني حيثما كنتم) أخرجه أحمد وأبو داود وصححه النووي وهو معضد وليس صحيحًا في نفسه ولكن له شواهد مراسيل من وجوه مختلفة. وفي الجملة إن ما ورد في إبلاغ الملائكة إياه عليه الصلاة والسلام هو أقوى ما في الباب، وأما ما ورد في رد روحه وسماعها فهاك أقوى ما ورد فيه.

(الحديث التاسع) عن أبي هريرة (رضى الله عنه) عن رسول الله ﷺ قال: (ما من أحد يسلم عليّ إلا رد الله تعالى إليّ روحي حتى أرد عليه السلام) رواه أحمد وأبو داود والطبراني والبيهقي وحسنه وصححه النووي في الأذكار، بل قال الحافظ ابن حجر: رواته ثقات واستدرك عليه تلميذه الحافظ السخاوي قال: لكن قد انفرد به يزيد بن عبد الله بن قسيط برواية له عن أبي هريرة وهو يمنع الجزم بصحته؛ لأن فيه مقالاً وتوقف فيه مالك فقال في حديث خارج الموطأ: ليس بذاك وذكر التقي ابن تيمية ما معناه أن رواية أبي داود فيها يزيد بن عبد الله، وكأنه لم يدرك أبا هريرة وهو ضعيف وفي سماعه منه نظر. انتهى على أن طريق الطبراني وغيره سالمة من ذلك لكن فيها من لم يعرف. اهـ ما كتبه السخاوي.

وقال ابن القيم: إن هذا الحديث هو الذي اعتمد عليه أحمد وأبو داود وغيرهما من الأئمة في مسألة الزيارة وهو أجود ما استدل به في هذا الباب ومع هذا فإنه لا يسلم من مقال في إسناده ونزاع في دلالته.

أما المقال في إسناده فمن جهة تفرد أبي صخر به عن ابن قسيط عن أبي هريرة ولم يتابع ابن قسيط في روايته عن أبي هريرة أحد ولا يتابع أبا صخر أحد في روايته عن ابن قسيط. وأبو صخر هو حميد بن زياد وهو ابن أبي المحارق المدني الخراط صاحب العباء سكن مصر، ويقال حميد بن صخر، وبعد أن ذكر الاشتباه في كون هذا الاسم لاثنين وحقق أنه واحد، ذكر أن يحيى بن معين وإسحاق بن منصور ضعفاه وذكر عن أحمد روايتين: إحداهما أنه قال: ليس به بأس، والثانية قال: إنه ضعيف. ثم أطال في ذكر الخلاف في عدالته وحقق أن ما تفرد به لا يستشهد به ولا يصح. ثم ذكر الخلاف في عدالة ابن قسيط شيخ أبي صخر، ومنه قول مالك فيه: ليس هناك عندنا – أي لا يعتد بروايته – على أنه روى عنه وقول ابن أبي حاتم:

ليس بقوي. وقول ابن حبان: إنه رديء الحفظ. فإن قيل: روى له الشيخان قلنا: نعم، لكن من غير حديث أبي هريرة فروايته عن أبي هريرة هي محل النزاع.

(الحديث العاشر) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ بعيدًا علمته) أخرجه أبو الشيخ في الثواب له من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عنه ومن طريقه الديلمي كذا قال السخاوي. قال: وقال ابن القيم: إنه غريب.

وذكر عن شيخه أن سنده جيد. ثم ذكر اللفظ الآخر للحديث وهو (من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ نائيًا وَكَّلَ الله به ملكًا يبلغني) إلخ. وقال: أخرجه العشاري وفي سنده محمد بن موسى وهو الكديمي متروك الحديث وهو عند ابن أبي شيبة والتيمي في ترغيبه والبيهقي في حياة الأنبياء باختصار: من صلى عليّ عند قبري سمعته ومن صلى عليّ نائيًا أُبلغته، ثم قال: وأورده ابن الجوزي من طريق الخطيب. واتهم به محمد بن مروان السدي ونقل عن العقيلي أنه قال: لا أَصْلَ لهذا الحديث من حديث الأعمش وليس بمحفوظ. اهـ.

أقول: هذا ما قاله السخاوي، وقال ابن القيم: إن هذا الحديث لا يعرف إلا من حديث محمد بن مروان السدي الصغير عن الأعمش كما ظنه البيهقي، وما ظنه في هذا هو متفق عليه عند أهل المعرفة وهو عندهم موضوع على الأعمش. ثم ذكر أقوال المحدثين في جرحه. وذكره الشوكاني في الموضوعات وقال في إسناده كذاب.

أقول: هذه الأحاديث أشهر وأقوى ما روي في هذا الباب وقد رأيت ما لأئمة الحديث فيها من الكلام والطعن في رجالها ومن عرف أسانيد أمثال هذه الأخبار وتاريخ رجالها تجلى له فضل البخاري ومسلم واحتياطهما في صحيحيهما. وهي في مجموعها تدل على أن الأنبياء أحياء في البرزخ ولكن هذه الحياة غيبية لا نعرف حقيقتها، وليست هي كالحياة كما حققه ابن القيم في كتاب الروح وغيره من المحققين. وإذا لم تنهض هذه الأحاديث حجة على ما يجب الإيمان به من عالم الغيب فعندنا البرهان القطعي، وهو كتاب الله تعالى الناطق بحياة الشهداء عند ربهم والأنبياء أفضل منهم وأجدر بهذه الحياة، وبما هو أعلى منها، ولكن الواجب علينا أن نفوض العلم بكيفية ذلك إلى الله تعالى ولا نقيسه على أمر الدنيا كما فعل بعضهم إذ قالوا: إن الأنبياء يأكلون في قبورهم ويشربون وينكحون، وكل هذا من الجراءة على عالم الغيب والقول فيه بالرأي.

والمتبادر من قوله تعالى: ﴿أَحۡيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ (آل عمران: ١٦٩) أن هذه العندية أعلى

من الثواء في القبور، وقد ورد فيها أحاديث بأن أرواحهم تسرح في الجنة أو تكون معلقة بالعرش ولا محل لإيرادها هنا، وإنما نقول: إن الواجب علينا هو أن نعتقد أن الموت ليس عدمًا محضًا وأن في البرزخ حياة قبل حياة الآخرة، وكلاهما من عالم الغيب الذي نفوضه إلى الله تعالى. وقد ورد في حديث ابن عباس مرفوعًا أن الرجل إذا سلم على ميت يعرفه رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام، وقد صححه ابن عبد البر. أفنقول: إن حياة كل ميت ورد روحه إليه إذا صح هو كحياة الأنبياء والشهداء؟ كلا، إنها حياة غيبية لا ينكرها إلا منكر البعث والآخرة ولا يقول فيها بالرأي والقياس إلا المتجرئ على الكذب المستهزئ بالدين، والله وليّ المتقين.

وأما ما ذكره ذلك الجاهل من أثر علي وفاطمة عليهما السلام فهو من اختلاق غوغاء العامة. وأما حكاية الرفاعي فقد ذكرها شارح القاموس لعلي بن أبي شباك الرفاعي لا للشيخ أحمد الرفاعي، وهي من الحكايات المملوءة بها كتب القصص لا تدخل في باب الاحتجاج الشرعي وسيجيء ذكرها وذكر أمثالها في مبحث الخوارق والكرامات الذي كان آخر عهدنا ببيان أنواعه ووجوه تأويلها المجلد السادس، وسنعود إليها إن شاء الله تعالى.

استدراك: بعد كتابة ما تقدم وطبع بعضه راجعت اسم عبد الرحمن بن ميسرة راوي الحديث الأول وحجاج بن الأسود راوي الحديث الثالث في الميزان للحافظ الذهبي فإذا به يقول: عبد الرحمن بن ميسرة عن أبيه ضعيف قاله يحيى، وقد وهَّاه ابن حبان (أي قال: إنه واهٍ أي شديد الضعف) ووهم حيث يقول عبد الرحمن بن بديل بن ورقاء وقواه غيرهما. وقال: حجاج بن الأسود عن ثابت نكرة ما روى عنه فيما أعلم سوى مسلم بن سعيد، فأتى بخبر منكر عنه عن أنس في أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون. رواه البيهقي.

عدد الأنبياء[(1)]

(ج٨) وردت أحاديث في عدد الأنبياء لا يصح منها شيء منها حديث أبي ذر عند الحاكم والبيهقي أنهم ١٢٤ ألفًا وأن المرسلين ٣١٣ ومنها حديث أبي الدرداء يخالفه في عدد المرسلين ففيه أنهم ٣١٥ وهو عند أحمد والطبراني وابن حبان والحاكم والبيهقي في الأسماء، ومنها حديث أنس عند الحاكم وابن سعد أنهم ثمانية آلاف نصفهم من بني إسرائيل ومنها حديث جابر عند ابن سعد وأبي سعيد عند الحاكم (إني خاتم ألف نبي أو أكثر) . وروي عن كعب أنهم ألف ألف وأربع مائة ألف وأربعة وعشرون ألفًا (أي نحو مليون ونصف) والذي

(١) المنار ج ٨ (١٩٠٥) ص ٩٠٩.

عليه المحققون وذكروه في كتب العقائد أنه يجب الإيمان بأن لله تعالى أنبياء كثيرين هو يعلم عددهم وأن منهم من ذكره تعالى في كتابه العزيز فنؤمن بهم تفصيلاً، ومنهم من لم يذكرهم كما قال: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ (غافر: ٧٨) وقالوا: إن من عَدَّ فأخطأ فلا يخلو من أن يكون زاد في الأنبياء من ليس منهم أو نقص منهم من هو منهم من غير خبر عن المعصوم متواتر بل ولا صحيح. وأما ما قاله ذلك الرجل في شعر لحية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فهو من سوء الأدب.

هكذا عم الجهل فصار الناس يكذبون على الله تعالى ورسوله ﷺ ويروج كذبهم في العامة لا سيما إذا كان في سياق تعظيم الأنبياء، وما بالنا لا نعظم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ببيان ما آتاهم الله تعالى من الفضائل ولا تتخذهم قدوة ونمتثل قول الله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ (الأنعام: ٩٠) وقوله: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ (الأحزاب: ٢١) إن هذا يشق على المفتونين بالدنيا ولكن الكذب يسهل عليهم، ويجذب قلوب جهلة العامة إليهم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أنصار البدع والتقاليد وكتبهم[١]

السؤال:

من صاحب الإمضاء ، سائل خائف يحب إظهار الحق ويخشى السجن م. م في بتاوى (جاوه)

مولاي الأستاذ المصلح فضيلتلو أفندم... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت، والمسؤول منكم إيفاء لما التزمتم به من النصح لله ولكتابه ولرسوله وللمؤمنين؛ أن تفيدونا عن أسئلتنا هذه، فقد عرفنا منكم الصدق وقوة الحجة وقطع ألسنة أئمة البدعة - أدامكم الله وزادكم توفيقا:

إنها قد نبغت في هذه السنين رجال يدعون إلى الكتاب والسنة، ويؤثرون ما كان عليه السلف الصالح على كثير من المنقول عن المتأخرين، وقد كثر أصحابهم وعلت أصواتهم، ونرى على أقوالهم جلالة الحق ومسحة الصدق.

وقد غاظ أمرهم هذا أُناسًا عاشوا بترويج الرابطة والتوجه. وآخرين جمدوا على ما قاله بعض مصنفي المتأخرين كابن حجر المكي، فاتخذوهم أربابًا من دون الله، يحلون ما

---

(١) المنار ج ١٢ (١٩٠٩) ص ٦١٤ - ٦٢٣.

أحلوا ويحرمون ما حرموا، ويقدمون أقوالهم على قول الله تعالى، وقول رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وأقوال كبار أصحابه، ورجالات التابعين بإحسان، مع صحة النقل وانتفاء المعارض. وقد زعموا أن الواجب علينا هو الأخذ بما قاله أولئك المصنفون، وأنه لا تجوز لنا مخالفتهم ولا نسبة السهو والغفلة إليهم فضلاً عن الغلط، وأن خلاف ما قالوه بدعة وضلالة وفسوق مهما قويت صحته، وكذا القائلون به من سلف الأمة وخلفها، وأن شيخ الإسلام ابن تيمية كبير الفسقة، وأن من يسميه شيخ الإسلام فاسق أيضًا، بل حرموا الاستدلال من الكتاب والسنة مطلقًا، وقالوا: لا يقرأهما أحد إلا بنية التبرك أو نحو الاستسقاء وإلا فهو ضال مجرم!!!

وإلى سيدي نبذة طبعها مصنفها حديثًا، عكف عليها عباده وفيها همز ولمز لا نسأل عنهما، ولكن نرجوكم عدم غض النظر عما فيها من، التغرير، والتضليل، وإطلاق المقيد، وتعميم الخاص، وإيراد الأحاديث الموضوعة، والتحكم في الدين والافتراء على الله بالقول؛ هذا حلال وهذا حرام بدون حجة؛ ليكون ما تكتبونه زاجرًا له ولأمثاله من الجهال المتعصبين، ومنفذًا لمن يقع في حبالتهم من العوام والسذج من المؤمنين؛ ولتعلموا أن قصده من الكتابة الرد لما جاء في المنار من نحو الفتيا في الغناء ومن المدح لشيخ الإسلام، ومن الإنحاء على البدع والتقليد، ثم لغيركم بعد من الرسالة فصولاً أخرى، ولربما سكت عن الجواب لعذره ولا عذر لجنابكم، ومع تلك الرسالة نموذج من فتاوى ذلك البعض في منع الترجمة للقرآن، لم يأت على ما قاله فيها ببرهان، فنرجوكم بيان الحق في حكم الترجمة، والتفصيل بين ما يترجم لبيان معناه للاستدلال به على مَن لا يفهم العربية، وما يترجم ليقرأ به العاجز عن القراءة بالعربية، وما يترجم ليكون كالتفسير، وما يشترط لذلك، وأن تشيروا بمَن كتب ترجمة بيان آي القرآن في كتبه بالفارسية وغيرها كالغزالي والبهوبالي والدهلوي وغيرهم، ولكم منا جزيل الشكر، ومن الله وافر الأجر، والسلام.

الجواب:

قد أرسل إلينا صاحب هذا السؤال رسالتين مطبوعتين في جاوه؛ مؤلفهما عثمان بن عبد الله بن عقيل المستشار الديني لحكومة هولندا في جاوه ، إحداهما في النهي عن ترجمة القرآن، والثانية في مسائل المجتهدين والمقلدين والصوفية والأولياء والصحابة والنصيحة والحب والبغض في الله، والورع وحفظ اللسان.

يكلفنا هذا السائل كما كلفنا غيره أن نقرأ هاتين الرسالتين، ونبين ما فيهما من الخطأ

ومخالفة الشريعة، كما كلفنا غيرهم من قبل مطالعة بعض كتب النبهاني والرد عليها. وإن الكتب الحديثة وكذا القديمة المحشوة بالأباطيل والقول في دين الله بغير علم؛ ككتب النبهاني وأمثاله أكثر من أن تحصى، فهل يكلف مثلي أن يقرأها ويبين ما فيها من الخطأ والباطل؛ مهما كثر ذلك وتكرر؟ إن هذا من تكليف ما لا يطاق، فحسبنا أن نبين الحق في مسائل الدين، ومنه يعلم أن كل ما خالفه باطل ، وإن أكثر المسائل التي نسأل عنها من هاتين الرسالتين وكتب النبهاني قد بينا الحق فيها بالدلائل الواضحة، فهل نكلف أن نعيد كل ما كتبناه، كلما تكرر السؤال عنه؟ على أن الرد على هؤلاء المقلدين المُتَهَوِّكِينَ مُشْكِلٌ؛ لكثرة تناقضهم ولضيعة البرهان عندهم، كما قال الشاعر:

أقلد وجدي فليبرهن مفندي فما أضيع البرهان عند المقلد

فتراهم يحرمون الاهتداء بالكتاب والسنة والاستدلال بهما على المطالب، ويدَّعون أن الله تعالى ما كلفنا إلا العمل بأقوال بعض الفقهاء المتأخرين؛ كابن حجر الهيتمي والسبكي في دين عثمان بن عقيل مؤلف هاتين الرسالتين، ثم إنهم يستدلون بعد ذلك بالكتاب والسنة، ويخالفون إمامهم ومقلدهم فيما اشترطه في نقل الأحاديث بلْه الاستدلال بها. فقد ذكر ابن حجر في (ص ٣٢) من فتواه الحديثية أنه لا يجوز لغير المحدث رواية الأحاديث ونقلها بمجرد رؤيتها في الكتب، بل لا بُدَّ من نقلها من كتب أهل الحديث الذين يميزون بين الصحيح وغيره ، وابن عقيل هذا ينقل في رسالته أحاديث من غير الكتب المعتمدة ولا يعزوها إلى أحد من الحفاظ ولا إلى كتبهم، وفيها الموضوع والواهي الذي لا يحتج به والمحرف وهو لا يعرف أصلها. ومن غرائب التهافت أنه عقد في رسالته فصلاً للأحاديث الموضوعة، وذكر أنها أشد الأشياء خطرًا على الدين.

وممن يعدهم عمدة وحجة في الدين الغزالي، وقد شنع في الإحياء وما بعده من كتبه على التقليد، والفقهاء الذين أعلى من ابن حجر مرتبة، فهل يأخذ برأيه في ذلك وهو يحمد اتباع السلف، ويأمر بعد ذلك بالبدع التي تخالف سنتهم، ويعتمد على أقوال الخلف وأعمالهم التي لم تكن في زمنهم.

كذلك تراه يعظم الصوفية ويأمر باتباعهم، والصوفية كلهم يتبرءون من التقليد ويقولون: إنهم لا يأخذون دينهم إلا من عين الشريعة وهو كتاب الله وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد نقل في رسالته شيئًا من أقوالهم في ذلك، ولهم في ذلك ما هو أصرح مما نقله وأوضح. فبماذا نحتج على مثل هذا المؤلف وهو ليس من أهل الحجة والدليل؛ لأن هؤلاء

هم الذين يسميهم هو وأمثاله المجتهدين، ويقولون: إنهم قد انقرضوا، ولا يأتي الله بمثلهم، يقولون هذا افتياتًا على الله وعلى الوجود بما لا يعلمون؟؟

ومن غريب تناقضهم أنهم على تبرؤهم من الاستدلال الذي هو الاجتهاد، تراهم يحكمون في المسائل والوقائع حكم المجتهدين بمحض الجهل والهوى، فيقولون: هذا حلال وهذا حرام، وهذا كفر وهذا إيمان، وهذا العالم على هدى فيؤخذ بقوله، وهذا على ضلال فيرد قوله، فالأئمة المجتهدون لم يكونوا يجيزون لأنفسهم أن يقولوا مثل هذا إلا بدليل، فكيف صار هؤلاء المتأخرون الجاهلون فوق الأئمة؛ يقولون في دين الله تعالى بغير دليل، حتى كأن الله تعالى أَذِنَ لهم أن يُشَرِّعُوا للناس من الدين ما شاؤوا.

إن مناقشة هؤلاء عبث، والرد عليهم قليل الجدوى في الغالب، ولا يمنع إضلالهم للعامة التي تثق بهم؛ لموافقتهم لأهوائها في البدع والعادات الحاكمة عليها، وإنما السبيل إلى ذلك أن يكثر العلماء الراسخون العارفون بدين الله تعالى، ويتولون أمر التعليم والإرشاد، فمن أراد أن يسعى في إنقاذ المسلمين مما هم فيه من الجهل والبدع ويردهم إلى أصل دينهم، فليسع في هذا، وهو ما يهتم به بعض أصحاب الغيرة المصلحين اليوم، وسيظهر أثره إن شاء الله تعالى عن قريب.

على أن المؤلفين الذين يفسدون بمصنفاتهم ولا يصلحون قسمان: قسم طبع الله على قلوبهم، وجمدوا على ما اعتادوه وألفوه باسم الدين، وصار لهم به حظ من المال والجاه حتى تودع منهم، ووقع اليأس من رجوعهم إلى الحق. وقسم آخر لا يزال على شيء من نور الفطرة وسلامة القلب، فهؤلاء وإن سدوا على أنفسهم باب الاستدلال لا يزالون محل رجاء، فهم يعودون إلى الحق إذا ظهر لهم نوره.

فلهؤلاء أقول:

إننا ندعوكم إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى عليه وآله وسلم، فإن الله تعالى لم ينزل عليكم غير هذا القرآن، ولم يرسل إليكم غير هذا الرسول ﷺ، وقد قال في كتابه: إنه أكمل لكم دينكم، فكل من زاد في الدين شيئًا فهو غير مذعن لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة: ٣)، ولا قول نبيه ﷺ في حديث أبي ثعلبة الذي حسنه النووي في الأربعين وصححه ابن الصلاح (إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وَحَدَّ حدودًا فلا تعدوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها).

ندعوكم إلى معرفة الكتاب والسنة والاهتداء بهما، وأن تستعينوا على فهمها بما كتبه

خدمتهما من أئمة الفقه والحديث والتفسير واللغة، لا نتهاكم عن الاستهداء والاستعانة بكلام هؤلاء الأئمة بل ندعوكم إليه ، ولكن لا تجعلوا كلام هؤلاء العلماء شرعًا مقصودًا لذاته وتتركوا الأصل الذي كتبوا ما كتبوا لأجل خدمته وبيانه، حتى يصير نسيًا منسيًا فيصدق عليكم ما نعاه القرآن على من قبلكم؛ بأنهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

أجمع سلف الأمة ومنهم الأئمة الأربعة على تحريم التقليد، ونصوصهم في ذلك مشهورة، ذكرنا كثيرًا منها في (محاورات المصلح والمقلد) ، ثم جاء المصنفون المقلدون فقالوا بوجوب التقليد للعاجز عن الاجتهاد. ولكنهم أجمعوا على أنه لا يجوز تقليد المقلد، وإنما يجب تقليد الأئمة المجتهدين ، ثم جاء المتأخرون يقولون بوجوب اتباع مثل ابن حجر وغيره من المقلدين، فإذا كان قول مثل ابن حجر بوجوب التقليد ليس حجة عند أحد، فهل يكون كلام مقلديه مما يعتد به وهو كلام مقلد المقلد الذي لا يفهم الكتاب والسنة، ولا يعرف كلام مَن يقول إنهم هم الذين فهموهما وبينوهما وهم الأئمة المجتهدون؟ ؟ يدعي الشيخ عثمان بن عقيل وأمثاله في جاوه وحضرموت أنهم متبعون للإمام الشافعي رضي الله عنه. ولكن الشافعي نص في كتبه على منع التقليد، فكيف يكون المقلد متبعًا له! ؟ طبع في هذه الأيام كتاب الأم له مع رسالته في الأصول، وطبع على هامشه مختصر صاحبه إسماعيل بن يحيى المزني فلينظروا كيف بدأ المزني مختصره بقوله بعد البسملة: (اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي – رحمه الله – ومن معنى قوله لأُقَرِّبه على من أراده مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره لينظر فيه لدينه، ويحتاط فيه لنفسه وبالله التوفيق) .

فالأئمة رضي الله عنهم ما تصدوا لبيان الكتاب والسنة؛ إلا ليعينوا الناس على فهمهما، ولم يقصدوا أن يكون كلامهم شرعًا يعمل به ويترك الكتاب والسنة؛ استغناء به عنهما، فهم معلمون للكتاب والسنة لا شارعون، فينبغي أن نستعين بكلامهم على الفهم ونعمل بما فهمنا.

ذكر الشيخ عثمان في الفصل الثالث أن الأئمة أهل الاجتهاد المطلق مبينون للكتاب والسنة، والعلماء أهل الاجتهاد في مذاهب الأئمة مبينون لكلام الأئمة كالغزالي، وأهل الترجيح والفتوى كابن حجر مبينون لكلام أهلِ الاجتهاد في المذهب، فهو يعترف بأن أصل الدين وأساسه كتاب الله، وأن السنة مبينة لما أُجمل فيه، وأن الأئمة مبينون للسنة ... إلخ، ويرى هو وأمثاله أن الواجب على جميع المسلمين الآن اتباع أصحاب الطبقة الأخيرة من المبينين كابن حجر، فلنا مع هؤلاء أسئلة:

(١) إن علماء الأصول قالوا: إن الوجوب هو حكم الله المقتضي للفعل اقتضاء جازمًا،

فمن أين أخذتم هذا الحكم الإلهي باتباع طبقة ابن حجر، وهذه الطبقة لم توجد إلا بعد انقراض الأئمة الذين فهموا الكتاب والسنة والطبقة التي فهمت كلامهم؟

(٢) إن بعض العلماء جعلوا الطبقات ستة، والأخيرة التي يعتمد عليها هي طبقة الناقلين الذين لا يعتد بفهمهم ولا ببحثهم كما بينه ابن عابدين في رسم المفتي، فإذا أراد بعض العقلاء المستقلين من الإفرنج أن يدخل في دينكم؛ فكيف تقنعونه بوجوب اتباع الطبقة الثالثة أو السادسة مع إقراركم بأنها لا تفهم أصل الدين، وإنما تفهم عبارات طبقة فوقها أو تنقلها، وتلك الطبقة لا تفهم أيضًا بنفسها أصل الدين... إلخ؟

(٣) إذا سلمنا لكم ما تقولون في هذه الدرجات من البيان، وإنكم أهل لأن توجبوا على الأمة حكمًا شرعيًّا لم يوجبه الله ولا رسوله ولا الصحابة، والأئمة الذين فهموا كلامهما؛ وهو إيجاب اتباع هذه الطبقة من مقلدي المقلدين فيما سميتموه بيانًا لبيان بيان بيان أصل الدين، أفلا يجب أن يكون بين هذه الطبقات من البيان وبين الأصل المبين اتصال؛ يعلم منه أنه بيان له ويزداد الأصل اتضاحًا وجلاء؟ أليس بهذا الاتصال يعقل أن يكون كلامهم بيانًا، ولا يمكن أن يعقل ذلك بدونه؟

(٤) هل يعقل أن يحتاج كلام الله الذي سماه بيانًا وتبيانًا، مع زيادة بيان الرسول ﷺ له بأفعاله وأقواله إلى كل هذه الطبقات من المبينين؟ ألا ينافي هذا الاحتياج كونه بيانًا وتبيانًا، وكون الدين قد كمل قبل وفاة رسول الله ﷺ.

(٥) إذا رأينا في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عندنا حكمًا فهمناه وعقلناه، ورأينا في كلام مثل ابن حجر ما يخالفه فهل يفرض الله علينا أن نترك كلامه وسنة رسوله إلى كلام مثل ابن حجر؛ لأنه مُبَيِّنٌ لكلام مثل السبكي المُبِّينِ لكلام مثل الشافعي المُبَيِّنِ للكتاب والسنة؟ فنترك الأصل الصريح الواضحَ إلى كلام يخالفه؛ بناء على أنه مبين له في الدرجة الرابعة من البيان؟ ؟ هل يقول عاقل أو مجنون: إن بيان الشيء يكون بخلافه ونقيضه. لو كان هذا السؤال مبنيًّا على شيء مفروض لصح أن يكون ناقصًا لقاعدتهم، فكيف وهو مبني على أساس ثابت؛ وهو أن في كلام الفقهاء كثيرًا من المسائل المخالفة لنصوص الدين، لا سيما الأحاديث الصحيحة، أخذوها من قواعدهم أو من ترجيح حديث ضعيف على صحيح أو العمل به ابتداء فأخطأوا، وما كانوا معصومين ، وقد أورد ابن القيم في (إعلام الموقعين) أكثر من سبعين شاهدًا على ذلك، فتراجع فيه أو في المجلد السادس من المنار. ومن هذه المخالفات ما هو للشافعية وهو أقلها - ومنها ما هو لغيرهم.

وليس هذا بالأمر بالغريب؛ فإن الأئمة أنفسهم كانوا يقولون القول ثم يظهر لهم خطؤه فيرجعون عنه، كما رجع الشافعي عن مذهبه القديم إلى مذهبه الجديد، وكما رجع علماء مذهبه إلى بعض المسائل من مذهبه القديم فأفتوا بها ترجيحًا لها على الجديد؛ لظهور دلائل تؤيدها، وكما رجحوا بعض مسائل مخالفة للمذهب مطلقًا؛ كقول النووي في شرح صحيح مسلم: إن الراجح من حيث الدليل أن نجاسة الخنزير كغيرها من النجاسات في الغسل، وكفتوى الغزالي بعدم تنجس الماء القليل إلا بتغير أحد أوصافه من النجاسة، وكما صرح الإمام مالك عند موته: بأنه كان يرى الرأي في المسألة ثم يظهر له خطؤه فيه فيرجع عنه، وبكى لأجل ذلك حين بلغه أن الناس أخذوا بقوله وقلدوه فيه، وكما رجع بعض الصحابة عن خطإهم وهم أعظم من هؤلاء الأئمة وأعلم؛ كرجوع عمر (رضي الله عنه) في مسألة المهور إلى قول المرأة التي ردت عليه؛ وهو يخطب في المسجد. فكل أحد من العلماء عرضة للخطأ فيما يقوله؛ لأنه غير معصوم فيه؛ إما لنسيان الدليل كما نسي عمر قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا﴾ (النساء: ٢٠) فأراد أن يحدد المهر بمثل مهور بنات النبي ﷺ، وإما لعدم علمه به؛ لأنه لم يكن كل صحابي حافظًا لكل القرآن، وأما لعدم فهمه له، كما أخطأ بعض الصحابة في فهم المراد من الخيط الأبيض والخيط الأسود، وفي فهم كيفية تيمم الجنب، وغيرهم أولى بمثل هذا الخطأ في الفهم.

فإذا كان كل أحد من علماء الأمة عرضةً للخطأ فيما يقوله؛ لما ذكرنا، وما لم نذكر من الأسباب والشواهد، فلا جرم أن كل من يأخذ بقوله من غير أن يعرف أصله من الكتاب والسنة هو عرضة لهذا الخطأ، ولهذا قال أبو حنيفة وغيره: لا يجوز لأحد أن يأخذ بقولنا ما لم يعلم من أين قلناه.

ونتيجة هذا كله أن كلام الأئمة يستعان به على فهم الكتاب والسنة ولا يترك الكتاب والسنة له، بل يجعل فهمهما هو المقصود بالذات والعمدة في الاهتداء، ولا تترك الأمة تعلمهما والفقه فيهما قط، ولا تهمل كلام أئمة العلماء والانتفاع بما فتح الله عليهم من الفهم فيهما، مع البصيرة التي هي شأن المؤمنين. فنطلب من هؤلاء المعارضين لنا في الدعوة إلى الاهتداء بكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم التي جرى عليها سلف الأمة؛ أن يجيبونا عن هذه الأسئلة.

أما طعن السيد عثمان بن عقيل في شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لأن مثل ابن حجر الهيتمي طعن فيه، فنقول فيه كلمات تكفي لرجوعه عنه وتوبته؛ إن كان قال ذلك عن سوء فهم لا عن سوء قصد كما نظن فيه؛ ترجيحًا للخير على الشر وهي:

(١) إذا كنتم تقبلون طعن العلماء بعضهم في بعض مطلقًا، وتضللون كل من طعن فيه، فإنه لا يسلم لكم أحد من أئمتكم؛ لا في الفقه كالشافعي، ولا في الحديث كالبخاري، ولا في الكلام كالأشعري، ولا في التصوف كالشاذلي، وابن عربي، ولا من المتفننين كالغزالي، كما هو مبين في كتب التاريخ والتراجم ونقله معتمدكم الشعراني في أول كتاب اليواقيت والجواهر وغيره من كتبه، وذكر التاج السبكي طائفة منه في طبقاته، ومنها أنهم طعنوا في والده التقي السبكي الذي هو عمدتكم في تخطئة ابن تيمية.

(٢) إذا كنتم تسلمون معنا؛ بأنه لا يجوز أن يضلل كل من طعنوا فيه، ولا أن يتبع كل طاعن في طعنه، فإما إن تسكتوا عن الطعن في العلماء ولا تخوضوا فيه وهو الأسلم لأمثالكم، وإما أن تبحثوا عن سبب الطعن وتُحَكِّمُوا فيه الدليل، وأنتم لا تدَّعون أهلية الحكم بين مثل ابن تيمية والتقي السبكي.

(٣) إذا كنتم ترون أنفسكم أهلاً لهذه المحاكمة، فلا يكون حكمكم عادلاً كما أمر الله من يحكم بين الناس أن يحكم بالعدل، إلا إذا اطلعتم على ما كتبه ابن تيمية في المسائل التي أنكرها عليه السبكي وغيره من المعاصرين له (دع ما نسبه إليه من بعدهم زورًا وبهتانًا) ورأيتم أدلته، ثم اطلعتم على كلام خصمه وأدلته ، وأما الحكم على شخص بمجرد سماع كلام خصمه فهو ظلم بيِّن كما هو بديهي.

(٤) إن ما عزاه ابن حجر الهيتمي إلى ابن تيمية من القول بأن الرب تعالى محل للحوادث، وأن القرآن محدث، وأن العالم قديم بالنوع، ومن القول بالجسمية والجهة، وبأن الرسول ﷺ لا جاه له؛ كل ذلك مكذوب على ابن تيمية، وكتبه الكثيرة مصرحة بخلاف ذلك، ولم نر في كتب أحد من علماء الإسلام مثل ما رأينا في كتبه من الدلائل والبراهين على نفي هذه الأباطيل وتفنيدها فإما أن يكون ابن حجر قد سمع تلك المطاعن من بعض الكاذبين فصدقها؛ وهو المرجح عندنا، وإما أن يكون هو الذي افتجر ذلك عليه؛ وهو ما لا نظنه في مثله، وإما أن يكون ذلك مدسوسًا على ابن حجر، وقد دس المفسدون كثيرًا في الكتب كما بيَّن ذلك معتمدكم الشعراني. ومهما كان سبب تلك المطاعن فهي لا قيمة لها مع استفاضة كتب الرجل بخلافها، وقد طبع الكثير منها ولله الحمد؛ ومنه رسالة التوسل والوسيلة التي نقلنا منها نبذة في تفسير الجزء الماضي فيها؛ إثبات الجاه للنبي (ﷺ) ، وننقل في هذا الجزء نموذجًا آخر منها؛ فعليكم أن تطلعوا على هذه الكتب، إن كنتم للحق تطلبون.

(٥) إن كلام مثل ابن حجر في ابن تيمية مُعارَض بكلام مَن هو أعلم منه بالرجال،

وبما قيل فيهم كَسَمِيِّهِ الحافظ ابن حجر العسقلاني وهو شيخ شيوخه وأعلمهم بالرجال، فانظروا ماذا قال في ابن تيمية في كتابه طبقات الحفاظ وغيره من كتبه. وبمثل قوله فيه وثنائه عليه واعترافه له بمشيخة الإسلام قال: وأثنى واعترف أكابر الحفاظ في عصره وبعد عصره وشهدوا له بالاجتهاد المطلق.

(٦) إن كتب ابن تيمية أكبر شهادة من كل أولئك العلماء على كون الرجل وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق، وقصارى ابن حجر أنه في رتبة المرجحين في فقه الشافعية.

فأين الثريا وأين الثرى وأين معاوية من علي

هذا ما ننبه إليه السيد عثمان صاحب رسالة فصل الخطاب التي أرسلت إلينا حديثًا، ونقول: إننا نحسن الظن فيه؛ وإن جاءنا فيه مطاعن كثيرة من علماء بلاده، قالوا فيها: إنه عون الظالمين ونصير المستبدين.. وإننا بما يغلب علينا من حسن الظن فيه؛ نرى إذا تدبر كَلامَنا هذا رضيه وأذعن له إن رآه حقًّا كما نرى ونعتقد، وإن رأى فيه شيئًا باطلاً بينه لنا بالدليل؛ عملاً بوجوب النصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والفرق بيننا وبين المنكرين علينا أننا لا نقول شيئًا بغير دليل، وأننا نصرح على رؤوس الأشهاد بأننا نرجع إلى الحق إذا ظهر لنا دليله. وإنهم يقولون بغير دليل، وإذا قامت عليهم الحجة أعرضوا وأدبروا، وولوا واستكبروا، إلا من كان منهم مخلصًا في إنكاره، فإنه يرجع إلى الحق إذا ظهر، وكان الله للأوابين غفورًا.

ثم نقول لصاحب السؤال ولأمثاله الذين يكلفوننا المرة بعد المرة الرد على الطاعنين في شيخ الإسلام ابن تيمية بالتفصيل: عليكم بالكتاب الجديد الذي استقصى ذلك وطبع في هذا العام المسمى: (غاية الأماني في الرد على النبهاني)، وهو مجلدان كبيران لأحد علماء العراق الأعلام.

هذا - وأما ترجمة القرآن فلنا فيها فتوى طويلة نشرت في المجلد الحادي عشر، فتراجع فيه (٢٦٨)، فإنها تغني عن قراءتنا للرسالة التي كتبها الشيخ عثمان وبيان خطأها من صوابها.

الحلف بالرسول والحلف بغير الله[1]

السؤال:

من صاحب الإمضاء بمصر – علي يوسف – المحامي – (ورد من عدة سنين ونُسِيَ)

حضرة الأستاذ الفاضل السيد محمد رشيد رضا منشئ مجلة المنار: سأل سائل عن الحلف بغير الله تعالى فقال قوم: يجوز الحلف برسوله ﷺ فأنكرتُ ذلك لعدم مشروعيته، فنسب آخرُ للمنار تقرير جواز الحلف بغير الله تعالى من نبي وولي، فأسأل من فضيلتكم بيان الحق بهذه المسألة على صفحات المنار بدون إحالة على أعداد سابقة خدمة للدين المبين واقبلوا في الختام سلامًا واحترامًا.

حاشية: وأرجو بيان حكم الحلف بغير الله تعالى.

الجواب:

صح في الأحاديث المتفق عليها أن النبي ﷺ نهى عن الحلف بغير الله، ونقل الحافظ ابن عبد البر الإجماع على عدم جوازه قال بعضهم: أراد بعدم الجواز ما يشمل التحريم والكراهة؛ فإن بعض العلماء قال: إن النهي للتحريم وبعضهم قال: إنه للكراهة. وبعضهم فصَّل فقالوا: إذا تضمن الحلف تعظيم المحلوف به كما يعظم الله تعالى كان حرامًا، وإلا كان مكروهًا.

أقول: وكان الأظهر أن يقال: إن المحرم أن يحلف بغير الله تعالى حلفًا يلتزم به فعل ما حلف عليه والبر به؛ لأن الشرع جعل هذا الالتزام خاصًّا بالحلف به أي بأسمائه وصفاته، فمن خالفه كان شارعًا لشيء لم يأذن به الله. وبهذا يفرق بين اليمين الحقيقي وبين ما يجيء بصيغة القسم من تأكيد الكلام وهو من أساليب اللغة، وقد قالوا بمثل هذه التفرقة في الجواب عن قول النبي ﷺ للأعرابي: (أفلح وأبيه إن صدق) فقد ذكروا له عدة أجوبة منها نحو ما ذكرناه، قال البيهقي: إن ذلك كان يقع من العرب ويجري على ألسنتهم من دون قصد للقسم، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف.

قال النووي في هذا الجواب: إنه هو الجواب المرضي. وأجاب بعضهم بقوله: إن القسم كان يجري في كلامهم على وجهين للتعظيم وللتأكيد، والنهيُ إنما وقع عن الأول. وأقول: إن هذا عندي بمعنى قول البيهقي. وقيل: إنه نسخ وقيل: إنه خصوصية للنبي ﷺ وقد ردوهما.

---

(١) المنار ج ١٦ (١٩١٣) ص ٥٨٥ – ٥٨٦.

والظاهر أن ما كان من حلف قريش بآبائها كان يقصد به التعظيم والالتزام ما حلف عليه، ولذلك كان من أسباب النهي وإلا فلأنهم مشركون غالبًا.

روى أحمد والشيخان في صحيحيهما عن ابن عمر أن النبي ﷺ سمع عمر وهو يحلف بأبيه فقال: (إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت) وفي لفظ (من كان حالفًا فلا يحلف إلا بالله) فكانت قريش تحلف بآبائها فقال: (لا تحلفوا بآبائكم) رواه مسلم والنسائي.

وروى الشيخان عنه أيضًا (من كان حالفا فلا يحلف إلا بالله) رفعه إلى النبي ﷺ وهو حصر، وفي معناه حديث أبي هريرة عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي مرفوعًا (لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا وأنتم صادقون).

فهذه الأحاديث الصحيحة، ولا سيما ما ورد بصيغة الحصر منها، صريحة في حظر الحلف بغير الله تعالى، ويدخل النبي ﷺ في عموم (غير الله تعالى) والكعبة وسائر ما هو معظم شرعًا تعظيمًا يليق به؛ ولا يجوز أن يعظم شيء كما يعظم الله عز وجل ولا سيما التعظيم الذي يترتب عليه أحكام شرعية، ولقد كان غلو الناس في أنبيائهم والصالحين منهم سببًا لهدم الدين من أساسه واستبدال الوثنية به، ونسأل الله الاعتدال في جميع الأقوال والأفعال.

حديث في استلزام المغفرة للذنوب[1]

السؤال:

سائل (من البصرة)

حضرة العالم الفاضل صاحب مجلة المنار الإسلامية الغراء:

إن هذا الحديث (لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم آخرين يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم) من الأحاديث الشريفة الواردة ويستبان من ظاهره أن الله سبحانه وتعالى الذي هو ليس بظلام للعبيد يحث على ارتكاب الذنب وهذا مما يجعل العامة في ريب فنرجو حل هذا الحديث على الوجهة الشرعية أجزل الله لكم الثواب.

الجواب:

جاءني بهذا السؤال وأنا بالبصرة بعض الشبان من طلاب مدارس الحكومة وقال بعضهم:

---

(١) المنار ج ١٥ (١٩١٢) ص ٨٢٥ – ٨٢٦.

إنهم يرتابون في صحة هذا الحديث بل أنكروه. فقلت لهم: بل هو صحيح السند، رواه مسلم في صحيحه وبينت لهم معناه بما لا شبهة فيه كما يأتي. أما لفظ مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً فهو (والذي نفسي بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم) وعن أبي أيوب بلفظ: (لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون يغفر لهم) وبلفظ آخر بمعناه. وفي الجامع الصغير عن ابن عباس عند الإمام أحمد وحسنه (لو لم تذنبوا لجاء الله تعالى بقوم يذنبون ليغفر لهم).

وأما معنى الحديث فهو أن من شئون رب العالمين خالق العباد وملكهم أنه غفور رحيم للمذنبين التوابين منهم، كما أن من شئونه العقاب للعاصين، والقصاص من الظالمين للمظلومين، فلا بد أن تجري جميع شئونه في خلقه، وأن يظهر تعلق صفاته في متعلقاتها من العالم، كالعلم في المعلومات، والقدرة في المقدورات، والسمع في المسموعات، فكما تتعلق هذه الصفات الإلهية بمتعلقاتها تتعلق صفة المغفرة بمتعلقاتها، والعالم كله مظهر صفات الله تعالى وأسمائه في الدنيا والآخرة، وهذا لا يقتضي الحث على الذنب لأجل التعرض لتعلق المغفرة بالمذنب؛ لأن المغفرة لا تتعلق بكل مذنب بل من المذنبين من يعاقب على ذنبه كما علم من النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة وهي معلومة من الدين بالضرورة، ومنهم من يغفر له كما علم من هذا الحديث وغيره، وما أحسن قول أبي الحسن الشاذلي في هذا المقام: (وقد أبهمت الأمر علينا لنرجو ونخاف، فأمّن خوفنا ولا تخيّب رجاءنا) على أن ما يستحق المذنب به المغفرة مبين في الكتاب الحكيم، قال تعالى: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ (طه: ٨٢) وقال تعالى في بيان استغفار الملائكة للمؤمنين: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ ﴿٧﴾﴾ (غافر: ٧) إلخ وفي رواية أبي هريرة للحديث المسئول عنه ما يشير إلى ذلك فإن المراد بالاستغفار ما يكون أثر التوبة.

المندل وخواص القرآن [1]

السؤال:

ورد من جاوه إلى مكة المكرمة وأرسل إلينا منها، ما قولكم دام فضلكم في علم المندل وخواص بعض الآيات القرآنية أو السور، ومنها ما إذا قرأ على كف صبي دون البلوغ أو جعل وفقًا وحمله الصبي، يظهر له في كفه أو قدامه شخص أو أشخاص على صورة الإنسان، بحيث

(١) المنار ج ١٤ (١٩١١) ص ٧٣٨ - ٧٤٠.

يراه الصبي دون غيره بعينه ويخاطبه ويسأله عما يريد، فيخبره الشخص بمقتضى سؤاله ويأمره بأمر أراد فيه (كذا) ، وكذلك وجد في كتاب (الرحمة في الطب والحكمة) للعلامة السيوطي، وذكر فيه لرؤية السارق عبارته فيه (لرؤية السارق يكتب على بيضة دجاجة من أول سورة الملك إلى حسير، ثم تدهنها بالقطران وتعطيها لصبي، ثم تقرأ سورة يس والصبي ينظر إليها، فإنه ينظر السارق، فاعرف هذا السر وصنه عن غير أهله) اهـ. فما الحكم على هذا شرعًا، هل يجوز استعماله أم لا؟ وهل يكون من قبيل السحر أو الكهانة أو من خواص الآيات القرآنية؟ أفتونا مأجورين يوم الدين؛ لأن هذا شيء جرب واستعمل وصح في بعض الأحيان.

الجواب:

خلق الإنسان ضعيفًا ، ومن آيات ضعفه أنه يفتتن بكل ما لا يعرف سببه، ويسرع إلى تصديقه قبل تمحيصه ، ولا سيما إذا لون بلون الدين أو جاء من ناحيته، أو من قبل من يعدون من علمائه.

قال علماء المنطق: إن التجربة من طرق العلم اليقيني، وإن المجربات إحدى اليقينيات الست، ويعنون بذلك المجربات المطردة التي لا تختلف متى استوفت شروطها؛ ككون الخبز مغذيًا والماء مرويًا، وبعض الأملاح والزيوت مسهلاً ، ونرى جماهير الناس يجربون الشيء مرة أو مرتين تجربة ناقصة، ويجعلون له حكم المجربات المطردة، ويسلمون به وبكل ما كان من جنسه تسليمًا ، وهذا وذاك هما سبب شيوع الخرافات في الناس ، فمن فقه هذا لا يثق بكل ما قيل: إنه جرب وصح سواه، قاله المعاصرون بألسنتهم أو الميتون في كتبهم ، وإن لم يكن أحد من الفريقين متهمًا بالكذب ، فقد ينظر صبي أو كبير في المندل أو في غير المندل كالرمل والحصا؛ لأجل الاهتداء إلى معرفة سارق أو غير سارق، فيتراءى له شيء يذكره ، أو شيخ يصفه ، ثم يظهر الواقع موافقًا لذلك ولو من بعض الوجوه، فيحفظه الناس لغرابته. وأما إذا ظهر الواقع مخالفًا لذلك وهو الأكثر، فإنهم ينسون ما قيل، ولا يعدونه دليلاً على كون التجربة لم تثبت المندل أو الرمل طريقًا لمعرفة بعض المغيبات.

إن التجربة إذا صحت ظاهرًا في بعض الجزئيات دون بعض، يجب البحث عن سبب ذلك. وكان يجب أن يكون أول ما يخطر ببال العاقل أن قول صاحب المندل أو الرمل: إن سارق كذا شاب طويل القامة واسع العينين طويل الذراعين ونحو ذلك، قد يكون من التخيلات التي تتراءى عادة ، وإن صدق الوصف جاء بالمصادفة والاتفاق؛ لأن من يقول شيئًا من شأنه أن يقع مثله، فإن الواقع يوافقه تارة ويخالفه تارة، ولا مقتضي لمخالفته دائمًا ، وهذا الأمر المعقول هو

الواقع في مدعي معرفة بعض الغيب بالمندل والرمل وما أشبههما ، يصيبون مرة ويخطئون مرارًا ، فتجربتهم لا تسفر عن إثبات صحة دعواهم لمن ينظر إلى مجموع وقائعهم ولكن صغار العقول يكتفون بالجزئية الواحدة أو الجزئيات القليلة، ويعدونها قضايا كلية مطردة.

ويقول بعض المتقدمين والمتأخرين: إن تجربة المتقنين للمندل وما يشبهه صحيحة، وإن المتقن لا يكاد يخطئ إلا إذا فقد بعض شروط العمل ، فإذا صح هذا القول يكون هذا الأمر من الصناعات التي تعرف أسبابها وتتخذ لها عدتها، ولا من الخوارق الحقيقية ، ولا من الخواص المجهولة ، وهذا هو الراجح. وينبغي حينئذ البحث عن تلك الأسباب ومعرفة حقيقة هذه الصناعة التي يقل المتقن لها، حتى يؤمن غش الأدعياء. وابن خلدون وغيره من الحكماء الذين أثبتوا أن لهذا أصلاً صحيحًا، يقولون: إن المدار فيه على استعداد الأنفس البشرية لإدراك بعض الأمور الغائبة بالتوجه التام إليها ، وأن بعض النفوس أقوى استعدادًا لذلك من بعض، والغلام أقوى استعدادًا له من الكبير في مثل وسيلة المندل، والعصبي المزاج أقوى استعدادًا له من غيره ولا سيما من اللمفاوي، وإن ما ينظر فيه من الزيت أو الماء أو الكتابة أو البيضة أو الحصا ليس مقصودًا لذاته ولا تأثير له في نفسه، وإنما المراد منه جمع الهمة وإشغال النفس عن الخواطر بحصر توجهها في شيء محسوس واحد؛ لتنتقل منه بعد حصرها وتوجهها فيه إلي ما تريد معرفته من ذلك الأمر الغائب، وهذا تعليل معقول، فإذا كان المسلمون يكتبون شيئًا من القرآن الكريم فغيرهم يكتب شيئًا آخر من كتبهم الدينية أو يكتب حروفًا مفردة لا معنى لها، والمقصد منها اشتغال الحس، وتوجيه النفس، ومن هذا الباب ما يدركه بعض أصحاب الأمراض العصبية من الأمور الغائبة؛ وهو يؤيد نظرية ابن خلدون وأمثاله، وإذا كان هذا صناعة يجوز شرعًا لمن أتقنها أن ينتفع بها وينفع، وإنما المحرم الغش الذي يفعله الدجالون الذين لا يحصى عددهم، وهو الذي قد يعد من قبيل السحر لأنه خداع وتلبيس.

حقيقة العين[1]

السؤال:

أمين أفندي هاشم التلميذ بالمدرسة الخديوية (مصر):

جئت بهذا السؤال إلى مجلتكم الغرّاء التي أفادت الناطقين بالضاد قاطبة لأستمد من نور معارفكم ما خفيت عني حقيقته: كنت أطالع بعض الكتب الأدبية إذ وقع نظري على حديث شريف لقائله النبي ﷺ: (العين حق تُدخل الرجل القبر والجمل القدر) ، وآخر: (اتقوا

(١) المنار ج ٩ (١٩٠٦) ص ٨٥٨ – ٨٥٩.

سمّ الأعين) فاعتراني وهم لعدم اهتدائي إلى الحقيقة ورجوت حضرتكم شرح: هل للعين مادة تنفصل منها إلى محل النظر فتؤثر فيه أم كيف حتى تنقشع عني غياهب الجهل والوهم وأهتدي إلى الحقيقة ولحضرتكم الشكر سلفًا.

الجواب:

اعلم أولاً أن ما ورد عن النبي ﷺ في الطب أو الزراعة وسائر أمور الدنيا - لا يعد من أمور الدين التي يُبلغها عن الله تعالى وإنما يعد من الرأي وعصمة الأنبياء لا تشمل رأيهم في أمور الدنيا ولذلك يسمي العلماء أمر النبي ﷺ بشيء من أمر الدنيا أمر إرشاد وهو يقابل أمر التكليف وفي مثل هذه الأمور الدنيوية قال: (أنتم أعلم بأمور دنياكم) كما في حديث البخاري ولذلك كان أصحابه عليهم الرضوان يراجعونه أحيانًا فيما يقول من قبيل الرأي كما تعلم مما ورد في وقعتي بدر وأحد، فإذا رأيت حديثًا في أمر الدنيا لم يظهر لك وجهه فلا يرعك ذلك ولا تظن أن في عدم ظهور انطباقه على الواقع طعنًا في الدين، على أنه عليه أفضل الصلاة والسلام كان ذا الرأي الرشيد والفكر السديد حتى في أمر الدنيا، وإن كان كلامه فيها قليلاً؛ لأنه جاء لما هو أهم وأعظم وبعد فقوله عليه الصلاة والسلام (العين حق) حق ثابت بالتجارب والمشاهدات في جميع الأمم والأجيال، ولفظ الحديث: (العين حق) ورد في الصحيحين، وأما حديث: (اتقوا سمّ الأعين) فلا أعرفه ولا أتذكر أنني رأيته في شيء من كتب الحديث المعتمدة ومعناه أن تأثير العين كتأثير السم لا أن في العين سمًّا ينتقل منها إلى من تراه.

أما العلة في تأثير العين فهي نفسية لا حسية وذلك أن لبعض النفوس تأثيرات مختلفة من أضعفها وأشهرها تأثير التثاؤب فإننا نرى كثيرًا من الناس يتثاءب لنحو نعاس فلا يلبث أن يتثاءب مَن بجانبه. ومنها ما يكون عند النظر فإنك ترى بعض الناس ينظر إلى آخر فيرتعد المنظور إليه ويأمره بشيء، فلا يرى مندوحة من طاعته وهو ليس له عليه أدنى سلطان وراء هذا التأثير الذي يطلقون عليه تأثير الإرادة؛ لأنه يكون إذا أراد صاحبه أن يكون ويدخل في هذا النوع من التأثير النفسي ما يعرف الآن بالتنويم المغناطيسي وقد كان معروفًا عند بعض الصوفية والهنود بتأثير الهمة أو تصرف الهمة.

وإنما نسب التأثير إلى العين في عُرف الناس الذي ورد به الحديث؛ لأنه يحصل بعد النظر إلى الشيء، وفي حديث أخرجه البزار بسند حسن عن جابر نسبته إلى النفس. ومن المصائب أن سمّ الريب في الدين قد سرى في الناس حتى صاروا يعدون من الدلائل عليه كل ما لا يتبادر إلى أفهامهم معناه الموافق لعلمهم وتقاليدهم فالحريص على دينه يبادر إلى أهل العلم الصحيح سائلاً والآخرون يظلون في رَيبهم يترددون.

الاستشفاء بجلوس النساء والأطفال تحت المنبر [(١)]

السؤال:

حامد أفندي البكري في (دمياط) دخلت مسجد شطا يوم جمعة للصلاة فلما صعد الإمام المنبر، وحمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه ﷺ؛ بكى صغير تحت المنبر وصاح، فشوش على الناس، فقرع الإمام المنبر بالسيف مرات متواليات، ورفع صوته بما يقول، فلم يسكت الصغير، ولم يقم أحد لأخذه، فقال الإمام: أما فيكم أحد يأخذ هذا الصغير؟ أخرجوه ومن معه، فقام رجل وأخذه وأخرج معه ثلاث نسوة بعد جلوس طويل انتهى بنزوله، وقوله لهن: والله إن لم تخرجن لأضربنكن بالسيف، فوقفت إحداهن بالصغير أمام المنبر بين الناس، فقال: أخرجوها هي ومن معها، فإن هذه بدع ولا يجوز دخولهن في مساجد الله بهذا الشكل، فصاح عليه أحد سكان هذه القرية قائلاً: أنت مالك ومالها.

فقال له: اسكت. فجاوبه الرجل بقوله: (دانت موش عالم هو انت إمام، والله نطلعك من هنا هي صلاتنا وراك راح تدخلنا الجنة) فنزل الإمام وقال له: صل بالناس. فقمت أنا وواحد صاحبي وصالحناه، فصعد المنبر، وأردنا ملاطفة الثاني فلم يزده ذلك إلا نفورًا حتى قال: (أنا موش عاوز أصلي وراك ولا انا عاوز الجنة اللي جايه لنا من صلاتنا وراك، والله ما عُتُّ مصلي وراك يا راجل انت) فمانعته الخروج خوفًا عليه من ارتكاب هذا الإثم، فأبى إلا تنفيذ يمينه. حصل ذلك، والناس قد هاجوا وعلا ضجيجهم، والإمام يقول: لا تفوتنا الصلاة فإنها تمتد إلى قبيل العصر. فلما سكت الناس خطب وصلى بهم، فسألت عن جلوس النسوة تحت المنبر، فقيل لي: إن الصغير مريض، والنساء يعتقدن أنه يبرأ بجلوسهن به تحت المنبر أثناء الخطبة. فهل أصاب الإمام في عمله أم أخطأ؟ وما جزاء هذا الآثم؟ وما رأيكم في هذا الاعتقاد؟ وهل ورد أن يكون للمنبر بابان متقابلان كما تعهدون في المنابر؟ أفيدونا أفادكم الله.

الجواب:

أصاب الإمام في منع النساء والأطفال من القعود تحت المنبر للاستشفاء، وأخطأ ذلك الجاهل المعارض له، وما قاله يشبه أن يكون هزؤًا بالدين واستخفافًا واحتقارًا للجنة. ولبعض الفقهاء كلام في تكفير من يستهزئ بالعبادة وبالجنة أو النار وإذا لم يكن مثل هذه الأقوال مما يرتد به المسلم فهو مما لا يصدر عادة عن عارف بالدين يذعن له ويحترمه، وأكثر هؤلاء

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٥٠١.

المقلدين لا سلطان للدين على عقولهم وقلوبهم ، وإنما يصلي أحدهم لأنه تعود على هذه الحركات التي يسمونها صلاة ، فإذا عارض الصلاة هواه أو غضبه تركها بلا مبالاة.

وينبغي للناس احترام إمامهم وخطيبهم ما داموا راضين بإمامته ، ولكن الحكام هم السبب في احتقار الناس لأئمة الصلاة والخطباء لأنهم يعهدون بهذا المنصب الذي هو من مناصب ورثة الأنبياء إلى الفقراء الجهلة ، ولو جعلوهم من العلماء المدرسين ، وجعلوا رواتبهم كافية مانعة من احتياجهم إلى الطمع في الصدقات لاحترمهم الناس وكان في احترامهم إعلاء لشأن الدين. ألا ترى أن ذلك الأحمق قد أنكر على الخطيب ، وأظهر احتقاره وعدم العمل بما أمر به محتجًّا عليه بأنه غير عالم.

ومن تدبر أمثال هذه الوقائع يتجلى له ما في مشروع الأستاذ الإمام في إصلاح المساجد من الفائدة ، ولكن أهواء السياسة قد هبت من قصر الإمارة على لائحة ترتيب المساجد فنسفتها وألقتها في قصر الدوبارة وصار الأمر فيها إلى اللورد كرومر ولا يدري إلا الله ما هو صانع فيها. أما جعل المنبر بالكيفية المعروفة فليس له أصل في الدين فلا مانع منها ولا مقتضي لها.

الحب وهل هو اختياري أم اضطراري؟[1]

السؤال:

التلميذ بمدرسة الناصرية بمصر: ما هو الحب؟ وهل هو اختياري أم اضطراري؟ أفيدونا بأجلى بيان، وأعظم برهان، وإن شئتم فأرسلوا لنا الرد على غير صفحات المنار، ويكون لكم الفضل، والله لا يحرمنا من أمثالكم.

الجواب:

ورد لنا هذا السؤال منذ سنة وشهر، ولم يأمر السائل بكتمان اسمه ولا بالرمز إليه، وكنا ترددنا في الجواب عنه، ثم نسيناه، ولما راجعنا في هذه الأيام ما تأخر من الأسئلة التي جاءتنا في السنة الماضية؛ ولم نجب عنها رأيناه فيها، واستحسنا أن نجيب عنه جوابًا مفيدًا، لأمثال السائل من الناشئين الذين أنشأت بوادر الحب تعبث بنفوسهم، وتنشئ له في مخيلاتهم جنات باسقة الأشجار، بهيجة الأزهار، تجري من تحتها الأنهار، وتغرد من فوقها الأطيار، تتهادى في أفيائها كواعب الأبكار، فيتراءى لهم من سعادة الحياة في مناغاة أولئك الغادات، في حدائق هاتيك الجنات، ما قد يشغلهم عن تحصيل العلم، ويعوقهم عن تربية النفس، ويجذبهم إلى مطالعة

(١) المنار ج ١٠ (١٩٠٧) ص ١٢٠ - ١٢٢.

قصص الغرام التي تغذي تلك التخيلات والأوهام، حتى يزين لهم التعرض للحب اختيارًا، أو يقعوا في حبالته اضطرارًا، فيجني عليهم ما يجني مما لا محل لذكره هنا.

معنى الحب بديهي، لا يمكن تعريفه بما هو أجلى عند النفس منه، فإذا قلت لك: إن حبك للشيء عبارة عن ميلك إليه، أو هو انفعال ارتياح، وأنس بالشيء المحبوب، أو شعور ملائم للطبع، مثاره أو منشؤه ذلك الشيء، أو غير ذلك، لا يزيدك ذلك معرفة بالحب، وإنما يزيدك معرفة بالألفاظ المترادفة، أو المتقاربة في المعنى، فمن أحب شيئًا ما، عرف معنى الحب المطلق في الجملة، وحب ذلك الشيء بالتحديد، وإذا فرضنا أنه يوجد في البشر من لا يحب شيئًا قط، فإننا نجزم بأن إفهامه معنى الحب محال، ومن أحب شيئًا دون شيء، فإننا نعرفه معنى الحب المجهول عنده؛ بتشبيهه بالمعروف له، ولكن هذا التعريف يكون بالتقريب لا بالتحديد؛ لأن حب الاحترام غير حب الشفقة، وحب القرابة والصداقة، غير حب الزوجية. وصفوة القول أن الحب من الوجدانات التي لا يعرفها إلا من ذاقها كالسرور، والفرح، والخوف، والحزن.

وأما كونه اختياريًّا أو اضطراريًّا؛ فهو مما اختلف فيه الباحثون، فقال بعضهم بالأول، وبعضهم بالثاني، وذهب آخرون إلى أن أوله اختياري وآخره اضطراري، وقد نظموا هذه الآراء، واشتهرت فيها أشعارهم، وإذا رجع الإنسان إلى نفسه، وإلى ما يعرف عن أبناء جنسه، ودقق النظر في ذلك، يتجلى له أن لكل قول وجهًا ولكنه قاصر عن تمحيص الحقيقة؛ وذلك أن الإنسان قد يحدث له الحب فجأة، وقد يختار معاشرة بعض من يستحسن، والتودد إليه لأجل أن يحبه فيحبه، وقد يحب امرأً أو امرأة فجأة، أو بعد تحبب، ثم يفطن إلى أن هذا الحب لا خير فيه، وأن تركه خير من البقاء عليه، فيتكلف السلوّ بالبعد وترك المعاشرة حتى يسلو، وقد يكون ضعيف الإرادة فاقد العزيمة، لا يقوى على مغالبة الحب، وإن هو اعتقد عبثه بشرفه ودينه، وذهابه بماله، وإفساده لمصالحه، فيظل مغلوبًا له خاضعًا لسلطانه.

كل أولئك كان واقعًا معروفًا للمختبرين، وما قال من قال: إن الحب اختياري دائما، أو اضطراري مطلقا، أو أوله اختياري وآخره اضطراري - إلا حكاية عما يجد في نفسه، مع الغفلة عما عليه غيره من الناس، وإلا فهو جاهل بنفسه وبغيره.

وإن شئت تفصيلاً ما لهذا الإجمال، فلا تنس أن موضع الخلاف هو حب الشهوة الذي يسمى عشقًا: كحب الرجل للمرأة التي يشتهي أن يقترن بها، حبًّا يملك شعوره ووجدانه، لا مطلق حب الإنسان الجميل، أو القريب، أو المحسن، أو الفاضل، فإن الحب المطلق للجميل المستحسن من الإنسان وغير الإنسان، مما غرز في طبائع البشر، واصطبغت به فطرتهم، لا يملكون دفعه ولا اختيار لهم فيه.

وقلما يكون العشق اضطرارًا، بل الغالب فيه أن يستحسن المستعد للعشق، من تحسن صورته أو صورتها في عينه، وتحل محلاً من قلبه، فيطيل في ذلك الفكر والتخيل، ويعود إلى النظر والتأمل، ويتدرج من ذلك إلى المكالمة والمعاشرة، حتى يصير عاشقا، واسترساله في هذه الأمور يكون باختياره في الأكثر، وما كان من الخواطر والتخيلات الأولى بغير اختيار، تسهل مدافعته بتكلف التفكر في غيره قبل أن يتمكن، ولذلك عبَّرنا بلفظ الاسترسال، ومن سبر هذا وفقهه حق الفقه، يجزم بأن أكثر الذين عشقوا ما بلغوا في ميلهم واستحسانهم إلى درجة العشق، إلا بأعمال نفسية وبدنية، استرسلوا فيها باختيارهم، ولو شاءوا لما استرسلوا، ولو لم يسترسلوا لما عشقوا، ولكنهم اختاروا أن يعشقوا؛ لأنهم توهموا أن في العشق غبطة وهناء، ونعمة وسعادة.

ومن النادر الذي يبعد تصوره ويعسر تعليله، أن ينظر الإنسان إلى صورة جميلة، فيفجأه عشقها مستغرقًا شعوره ووجدانه، مالكًا عليه أمره، سالبًا منه إرادته واختياره، ولو قال قائل: إن هذا غير ممكن أو غير واقع، لما صلحت حكايات (ألف ليلة وليلة) ، وأشباهها من القصص (الروايات) ناقضًا لقوله، ذلك بأن الانفعالات التي تعرض للنفوس، لا تكون بالغة منتهى القوة والشدة إلا إذا اصطدمت بوجدان يقابلها: كالحزن الشديد لفقد المحبوب العزيز، والفرح الشديد بلقائه بعد اليأس منه، وكالخوف على الحياة من خطر مفاجئ.

وقد يقال أيضًا: إن داعية النسل قد تقوى في بعض الناس الذين ليس لهم شواغل عقلية، فتحدث استعدادًا يستغرق الوجدان، ويعم تأثيره المجموع العصبي، فيتفق أن يرى صاحب هذا الوجدان في هذه الحال من الصور ذوات الجمال ما يشاكله، فينفعل لرؤيته انفعالاً شديدًا، ويتمكن تأثيره في نفسه لأول وهلة، فلا يكون له اختيار فيه، ولا مطمع في تلافيه، ولكن هذا نادر كما قلنا آنفًا، والنادر لا حكم له كما يقولون.

والغرض من هذا البيان، أن الحب الذي تثيره داعية النسل كسائر أنواع الحب، يخضع للتربية والتهذيب، وليس من شأنه سلب الاختيار بطبيعته، وإنما ينمو كغيره بالأعمال الاختيارية، حتى يخرج عن طوق الاختيار أحيانًا لا سيما مع ضعفاء الإرادة، وأهل البطالة، فقد يولع المرء بلعب الشطرنج أو اللهو بإطارة الحمام، حتى يرى تركهما فوق إرادته واختياره، فعلى السائل وأمثاله من الناشئين أن لا يسترسلوا مع أهوائهم في الحب؛ لئلا يحكم عليهم سلطانه الجائر حكمًا يتجرعون غصصه طول حياتهم.

شبهة على الوحي[1]

السؤال:

أحد قراء المنار بمصر: حضرة الأستاذ الرشيد - عرضت لي شبهات في وقوع الوحي (وهو أساس الدين) فعمدت إلى رسالة التوحيد للشيخ محمد عبده حيث وقع اختياري عليها وقرأت في بابي (حاجة البشر إلى الوحي) و (إمكان الوحي) فوجدت الكلام وجيهًا معقولاً غير أن الحاجة إلى الشيء لا تستلزم وقوعه وكذا إمكانه وعدم استحالته عقلاً لا يقتضي حصوله. ثم ما ذكر بعد من أن حالة النبي وسلوكه بين قومه وقيامه بجلائل الأعمال وبوقوع الخير للناس على يده هو دليل نبوته وتأييد بعثته فليس شيئًا، فإنه قد يكون (كون) النبي حميد السيرة في عشيرته صادقًا في دعوته - أعني معتقدًا في نفسه - سببًا في نهوض أمته ولا يكون كل ذلك مدعاة إلى الاعتقاد به والتسليم له.

ولقد حدث بفرنسا في القرن الخامس عشر الميلادي؛ إذ كانت مقهورة للإنكليز أن بنتًا تُدعى (جان دَارْك) من أجمل النساء سيرةً وأسلمهن نيةً اعتقدت وهي في بيت أهلها بعيدة عن التكاليف السياسية أنها مرسلة من عند الله لإنقاذ وطنها، ودفع العدو عنه وصارت تسمع صوت الوحي فأخلصت في الدعوة للقتال وتوصلت بصدق إرادتها إلى رئاسة جيش صغير وغلبت به العدو فعلاً ثم ماتت غب نصرتها موتة الأبطال من الرجال؛ إذ خذلها قومها ووقعت في يد عدوها فألقوها في النار حية فذهبت تاركة في صحائف التاريخ اسمًا يعبق نشره وتضوع رياه.

وهي الآن موضع إجلال القوم وإعظامهم فلقد تيسرت لهم النهضة بعدها وجروا في العلم والرقي بعيدًا فهل نجزم لذلك أن تلك البنت نبية مرسلة؟ ! ... ربما تذهبون إلى أن عملها لا يذكر مقارنًا بما أتت به الرسل وما وصل للناس من الخير بسببهم فأقول: هل هناك من ميزان نزن به الأعمال النافعة لنعلم إن كانت وصلت إلى الدرجة التي يجب معها أن نصدق دعوة صاحبها وهل لو ساعدت الصدف (كذا) رجلاً على أن يكون أكبر الناس فعلاً وأبقاهم أثرًا واعتقد برسالة نفسه لوهم قام يفضي بنا ذلك إلى التيقن من رسالته؟ !

أظن أن هذا كله مضافًا لغيره يدعو إلى الترجيح ولا يستلزم اليقين أبدًا على أنني أنتظر أن تجدوا في قولي هذا خطأً تقنعونني به أو تزيدونني إيضاحًا ينكشف به الحجاب وتنالون به الثواب. هذا، وإني أعلم من فئة مسلمة ما أعلمه من نفسي ولكنهم يتحفظون في الكتمان

---

(١) المنار ج ٦ (١٩٠٣) ص ٧٨٨.

ويسألون الكتب خشية سؤال الإنسان ولكنني لا أجد في السؤال عارًا وكل عقل يخطئ ويصيب ويزلّ ويستقيم. (أحد قرائكم).

الجواب:

لقد سَرَّنَا من السائل أنه على تمكن الشبهة من نفسه لم يذعن لها تمام الإذعان فيسترسل في تعدي حدود الدين إلى فضاء الأهواء والشهوات التي تفسد الأرواح والأجسام بل أطاع شعور الدين الفطري ولجأ إلى البحث في الكتب ثم السؤال ممن يظن فيهم العلم بما يكشف الشبهة ويقيم الحجة، وإن كثيرًا من الناس شبوا على حب التمتع والانغماس في اللذة ويرون الدين صادًّا لهم عن الانهماك والاسترسال فيها، فهم يحاولون إماتة شعوره الفطري. كما أمات النشوء في الجهل برهانه الكسبي.

أرى السائل نظر من رسالة التوحيد في المقدمات ووعاها ولكنه لم يدقق النظر في المقاصد والنتائج لذلك تراه مسلّمًا بالمقدمات دون النتيجة مع اللزوم بينهما ولو عاد إلى مبحث (حاجة البشر إلى الرسالة) وتدبره وهو مؤمن بالله وأنه أقام الكون على أساس الحكمة البالغة والنظام الكامل، فإنني أرجو له أن يقتنع. ثم إنني آنست منه أنه لم يقرأ مبحث (وقوع الوحي والرسالة) أو لعله قرأه ولم يتدبره فإنه لم يذكر البرهان على نفس الرسالة ويبني الشبهة عليه وإنما بناها على جزء من أجزاء المقدمات وهي القول في بعض صفات الرسل عليهم السلام. وإنني أكشف له شبهته أولاً فأبين أنها لم تصب موضعها ثم أعود إلى رأيي في الموضوع.

إن (جان درك) التي اشتبه عليه أمرها بوحي الأنبياء لم تقُم بدعوة إلى دين أو مذهب تدعي أن فيه سعادة البشر في الحياة وبعد الموت كما هو شأن جميع المرسلين ولم تأتِ بآية كونية ولا علمية لا يعهد مثلها من كسب البشر تتحدى بها الناس ليؤمنوا بها، وإنما كانت فتاة ذات وجدان شريف هاجه شعور الدين وحرَّكته مزعجات السياسة؛ فتحرك، فنفر، فصادف مساعدة من الحكومة واستعدادًا من الأمة للخروج من الذل الذي كانت فيه، وكان التحمس الذي حركته سببًا للحملة الصادقة على العدو وخذلانه. وما أسهل تهييج حماسة أهل فرنسا بمثل هذه المؤثرات وبما هو أضعف منها فإن نابليون الأول كان يسوقهم إلى الموت مختارين بكلمة شعرية يقولها ككلمته المشهورة عند الأهرام.

وأذكِّر السائل الفطن بأنه لم يوافق الصواب في إبعاد الفتاة عن السياسة ومذاهبها فقد جاء في ترجمتها من دائرة المعارف ما نصه: كانت متعودة الشغل خارج البيت كرعي المواشي وركوب الخيل إلى العين ومنها إلى البيت وكان الناس في جوار دومرمي (أي: بلدها) متمسكين

بالخرافات ويميلون إلى حزب أورليان في الانقسامات التي مزقت مملكة فرنسا وكانت جان تشترك في الهياج السياسي والحاسة الدينية وكانت كثيرة التخيل والورع تحب أن تتأمل في قصص العذراء وعلى الأكثر في نبوءة كانت شائعة في ذلك الوقت وهي أن إحدى العذارَى ستخلص فرنسا من أعدائها. ولما كان عمرها ١٣ سنة كانت تعتقد بالظهورات الفائقة الطبيعة وتتكلم عن أصوات كانت تسمعها ورؤى كانت تراها، ثم بعد ذلك ببضع سنين خُيل لها أنها قد دُعيت لتخلص بلادها وتتوج ملكها، ثم أوقع البرغنيور تعديًا على القرية التي وُلدت فيها، فقوى ذلك اعتقادها بصحة ما خُيل لها، ثم ذكر بعد ذلك توسلها إلى الحكام وتعيينها قائدة لجيش ملكها وهجومها بعشرة آلاف جندي، ضباطهم ملكيون على عسكر الإنكليز الذين كانوا يحاصرون أرليان وأنها دفعتهم عنها حتى رفعوا الحصار في مدة أسبوع وذلك سنة ١٤٢٩. ثم ذكر أنها بعد ذلك زالت خيالاتها الحماسية؛ ولذلك هوجمت في السنة التالية سنة (١٤٣٠) فانكسرت وجُرحت وأسرت.

فمن ملخص القصة يعلم أن ما كان منها إنما هو تهيج عصبي، سببه التألم من تلك الحالة السياسية التي كان يتألم منها مَن نشأت بينهم مع معونة التحمس الديني والاعتقاد بالخرافات الدينية التي كانت ذائعة في زمنها. وهذا شيء عادي معروف السبب وهو من قبيل الذين يقومون باسم المهدي المنتظر كمحمد أحمد السوداني والباب؛ بل الشبهة في قصتها أبعد من الشبهة في قصة هذين الرجلين وإن كانت أسباب النهضة متقاربة فإن هذين كانا كأمثالهما يدعوان إلى شيء يزعمان أنه إصلاح للبشر في الجملة.

أين هذه النوبة العصبية القصيرة الزمن، المعروفة السبب، التي لا دعوة فيها إلى علم ولا إصلاح اجتماعي إلا المدافعة عن الوطن عند الضيق التي هي مشتركة بين الإنسان والحيوان الأعجم، التي لا حجة تدعمها، ولا معجزة تؤيدها، التي اشتعلت بنفخة وطفئت بنفخة، أين هي من دعوة الأنبياء التي بيَّن الأستاذ الإمام أنها حاجة طبيعية من حاجات الاجتماع البشري طلبها هذا النوع بلسان استعداده فوهبها له المدبر الحكيم ﴿ٱلَّذِيٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ٥٠﴾ (طه: ٥٠)؛ فسار الإنسان بذلك إلى كماله فلم يكن أدنى من سائر المخلوقات الحية النامية بل أرقى وأعلى. وأين دليلها من أدلة النبوة وأين أثرها من أثر النبوة؟ إن الأمم التي ارتقت بما أرشدها إليه تعليم الوحي إنما ارتقت بطبيعة ذلك التعليم وتأثيره وإن فرنسا لم ترتقِ بإرشاد (جان درك) وتعليمها وإنما مثلها مثل قائد انتصر في واقعة فاصلة بشجاعته وبأسبابٍ أخرى ليست من صنعه واستولت أمته بسبب ذلك على بلاد رقتها بعلوم علمائها وحكمة حكمائها وصنع صناعها ولم يكن القائد يعرف من ذلك شيئًا ولم يرشد إليه فلا يقال: إن

ذلك القائد هو الذي أصلح تلك البلاد وعمرها ومدنها، وإن عدّ سببًا بعيدًا فهو شبيه بالسبب الطبيعي كهبوب ريح تهيج البحر فيغرق الأسطول وتنتصر الأمة.

أين حال تلك الفتاة التي كانت كبارقة خفت (ظهرت وأومضت) ثم خفيت، وصيحة علت ولم تلبث أن خفتت، من حال شمس النبوة المحمدية التي أشرقت فأنارت الأرجاء، ولا يزال نورها ولن يزال متألق السناء، أمي يتيم قضى سن الصبا وسن الشباب هادئًا ساكنًا لا يعرف عنه علم ولا تخيل ولا وهم ديني ولا شعر ولا خطابة ثم صاح على رأس الأربعين بالعالم كله صيحة: إنكم على ضلال مبين، فاتبعونِ أهدكم الصراط المستقيم، فأصلح - وهو الأمي - أديان البشر: عقائدها وآدابها وشرائعها وقلب نظام الأرض، فدخلت بتعليمه في طور جديد؟ لا جرم أن الفرق بين الحالين عظيم إذا أمعن النظر فيه العاقل.

لا سعة في جواب سؤال لتقرير الدليل على النبوة وإنما أحيل السائل على التأمل في بقية بحث النبوة في رسالة التوحيد ومراجعة ما كتبناه أيضًا من الأمالي الدينية في المنار، لا سيما الدرس الذي عنوانه (الآيات البينات على صدق النبوات) وإن كان يصدق على رسالة التوحيد المثل: (كل الصيد في جوف الفرا) فإن بقي عنده شبهة فالأولى أن يتفضل بزيارتنا لأجل المذاكرة الشفاهية في الموضوع فإن المشافهة أقوى بيانًا، وأنصع برهانًا، ونحن نعاهده بأن نكتم أمره وإن أبى فليكتب إلينا ما يظهر له من الشبهة على ما في الرسالة والأمالي من الاستدلال على وقوع النبوة بالفعل وعند ذلك نسهب في الجواب بما نرجو أن يكون مقنعًا على أن المشافهة أولى كما هو معقول وكما ثبت لنا بالتجربة مع كثير من المشتبهين والمرتابين.

العمر الطبيعي وعمر اصحاب الطبقات(١)

السؤال:

ومنه: أرجو الإفادة على صفحات المنار أيضًا عن عمر الإنسان الطبيعي، وهل يصح أن نعتقد مثلاً أن سلمان الفارسي عاش ٣٥٠ سنة فضلاً عن كون بعض أصحاب الطبقات يزعم أنه عاش أكثر من ذلك ، وبعضهم نقل أنه أدرك المسيح فإن هذه المسألة هي مدار كلام أهل الأدب عندنا اليوم.

الجواب:

إن ما ذكرتموه عن عمر سلمان رضي الله عنه لم ينقل بسند صحيح على سبيل الجزم ،

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٦٦.

وإنما قالوا: إنه (توفي سنة خمس وثلاثين في آخر خلافة عثمان وقيل أول سنة ست وثلاثين، وقيل توفي في خلافة عمر والأول أكثر. قال العباس بن يزيد: قال أهل العلم: عاش سلمان ٣٥٠ سنة فأما ٢٥٠ فلا يشكون فيه.

قال أبو نعيم: (كان سلمان من المعمرين يقال: إنه أدرك عيسى ابن مريم وقرأ الكتابين) اهـ من (أسد الغابة) فأنت ترى أن الرواية الأولى مشكوك فيها ، فما بالك بالأخيرة المحكية ب (يقال) وهي أنه أدرك المسيح. وعباس بن يزيد قال الدارقطني: تكلموا فيه. فقوله لا يؤخذ على غرة على أنه يجوز أن يعيش الإنسان ٢٥٠ سنة ، ولا يوجد دليل علمي يحدد العمر الذي يمكن أن يعيشه الإنسان بحيث نقطع أنه يستحيل أكثر من ذلك. وقد نشر في المقتطف الذي صدر في صفر سنة ١٣١١ما نصه:

(إطالة العمر): (بحث أحد العلماء في سبب الشيوخة فاستنتج أنه إذا امتنع الانسان عن الأطعمة التي تكثر فيها المواد الترابية ، وأكثر من أكل الفاكهة ذات العصار الكثير ، وشرب كل يوم ثلاثة أكواب من الماء القراح في كل منها عشر نقط من الحامض الفصفوريك المخفف لتذيب ما يرسب في عضلاته من أملاح الكلس (الجير) ؛ طال عمره كثيرًا ، وقد يعمر حينئذ مائتي عام) اهـ.

فأنت ترى أن علماء العصر يجوزون أن يعيش الانسان مائتي سنة بالتدبير الصحي وحسن المعيشة من غير أن تكون بنيته قد امتازت بقوة زائدة على المعتاد ، وهم لا ينكرون أن بعض الناس يخلقون أحيانًا ممتعين بقوى خارقة للعادة ، وهؤلاء يكونون مستعدين لعمر أطول إذا لم يفاجئهم القدر بما يقطع مدد الاستعداد.

أما العمر الطبيعي للإنسان الذي يرى الأطباء أنه خلق ليعيشه لولا ما يجنيه على نفسه بالإفراط والتفريط فهو مائة سنة ، وذلك بالقياس على سائر الحيوانات؛ إذ ثبت لهم بالاستقراء أن الحيوان يعيش ثلاثة أمثال الزمن الذي يتم نموه فيه. ولكن لا يكاد يخلو قطر من الأقطار في عصر من الأعصار عن بعض الناس الذين يتجاوزون المائة ، وقد ذكر بعض علماء أوربا في كتاب له أشخاصًا بلغوا نحو ١٧٠ سنة.

أما نوح عليه السلام، فالراجح أنه كان في عصر كانت فيه طبيعة الأرض وبنية الإنسان، على غير ما هي عليه الآن، ثم تغيرت بالطوفان، وذهب بعض أهل الكتاب إلى أن سنيهم لم تكن كسنينا ، بل كانوا يسمون الفصل سنة ، وحكت الكتب السماوية خبرهم على اصطلاحهم، وهو يحتاج إلى نقل ، وتاريخ ذلك العصر مجهول بالمرة فلا يعرف عنه شيء إلا

بالوحي ، وما يفيده العلم الحديث من اختلاف أطوار الأرض واختلاف حال الأحياء بحسب ذلك فلا نقيس طبيعتها الحديثة وهي ما بعد الطوفان على طبيعتها قبل ذلك.

وجملة القول أن الذي قالوه عن اعتقاد في عمر سلمان رضي الله عنه هو أنه ٢٥٠ سنة ، ولكن الرواية فيه ليست بحيث يجزم بها ، ولا يوجد دليل علمي يحمل على الجزم بكذبها فهي محتملة الصدق ، وغيرها ظاهر الكذب لا سيما القول بكونه أدرك المسيح إذ لو كان كذلك لحدث عنه ، وتوفرت الدواعي على نقله عنه ولم ينقل إلا ما ينافيه ، وهو أنه أخذ النصرانية قبيل الإسلام عن بعض القسوس (راجع قصته في آخر المجلد الرابع من المنار) .

تحويل النقود المعدنية إلى ذهبية [1]

السؤال:

عبد الحميد أفندي السوسي في (الإسكندرية) : يوجد في ثغرنا رجل غريب نازل عند أسرة مثرية أخبرني عنه من أثق بقوله أنه توجه إليه ذات يوم بقصد الزيارة واستأذنه في الدخول ، فأذن له فدخل وحياه وجلس ، وبعد أن استقر به المكان أخذا يتحادثان ، وكان مخبري معه ولد له يناهز الثامنة ، فما كان من الشيخ إلا أن أعطى الولد (قرش نيكل) فأخذه الولد وبعد هنيهه استرده الشيخ منه ووضعه بين راحتي كفيه ، وأخذ يدعكه بلطف ويتمتم ويتفل عليه ، ثم ناوله للولد ثانية وإذا هو جنيه إنكليزي فاندهش مخبري من عمل هذا الرجل إلا أنه بعدما انصرف من عنده أخذ من ابنه الجنيه وصرفه من صاحب له ، وانتظر بعد ذلك أن يتغير الجنيه فلم يتغير، وبلغني أن الرجل عمل مثل ذلك مع أفراد آخرين، فما رأيكم في ذلك الرجل وفيما عمله، أفيدونا.

الجواب:

إن المشعوذين يعملون مثل هذا وأغرب منه، والأرجح أن الرجل أخفى القرش بلطف ، واستبدل به الجنيه الذي أعطاه الولد، والظاهر أنه يريد أن يشتهر بذلك ليقبل عليه الطامعون بالغنى من غير طرقه الطبيعية فيبتز من أموالهم أضعاف ما ينفقه في سبيل الشهرة بالكيمياء القديمة التي لا يزال يفتن بها كثير من الناس فيبيدون ما بأيديهم من النقد لأجل أن يستغنوا به نسيئة ، وما العهد ببعيد من قضية محمد بك أبي الشادي المحامي صاحب جريدة الظاهر فقد بذل مبلغًا عظيمًا على بعض الناس للقيام بهذا العمل الموهوم فكان كأمثاله من الخائبين.

---

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٤١٧ – ٤١٨.

إدخالُ السعديةِ الدبابيسَ في أشداقهم [١]

السؤال:

ومنه: كنتم قلتم في تضارب السعدية بالسيوف: إن ذلك لعبة عادية ، فما تقولون في إدخال الدبابيس في أشداقهم من غير ضرر؟ .

الجواب:

إن هذا هزل ولا يدخل منه شيء في الدين ، إذ الدين جدٌّ لا لهو فيه ولا لعب ، ولا يُدْخِل هذه الأعمال في الدين إلا ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا﴾ (الأنعام: ٧٠) أما التعود على هذه الأشياء والحيل فيها فلا يعرفها إلا من زاولها ، ومن المشعوذين في أوربا وغيرها من يفعل أعظم من ذلك.

احترام حروف الكتابة [٢]

السؤال:

ومنه: هل كل مكتوب محترم لا يجوز إلقاؤه أم ذلك خاص بما احتوى على لفظ شريف؟ وهل غير العربي مثله في ذلك؟

الجواب:

ذهب الشافعية إلى أنه يجب احترام الأسماء المعظمة المكتوبة كأسماء الله وأنبيائه كاحترام كلام الله تعالى ، فلا يجوز أن تلقى حيث تداس مثلاً أو أن يتعمد عدم الاكتراث بها ، أو الإهانة لها كما يقال. وبالغ الحنفية فقالوا: إن كل الحروف والكتابة محترمة بهذا المعنى. فأما كتابة نحو القرآن والأسماء المعظمة فإن تعمُّد إهانتها يدل على عدم الإيمان كما ينقل عن بعض الملحدين المشهورين في مسلمي مصر من أنه أخذ ورقة من المصحف ولفها ووضعها في أذنه يخرج بها الوسخ منها فهذا لا شك في إلحاده وكفره. وأما إهانة كلام الناس المكتوب فلا يتصور حدوثه من عاقل إلا لسبب كاعتقاد أن الكلام ضار ، أو كتب بسوء النية وقصد الإيذاء والدهان، مثلاً فمن قرأ جريدة ورأى فيها شيئًا من مثل هذا فألقاها أو مزقها ورماها؛ هل يقال: إنه عاص لله تعالى مرتكب لما حرمه؟ كلا، إن التحليل والتحريم بغير نقل

(١) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٩٧.

(٢) المنار ج ٧ (١٩٠٤) ص ٢٩٧.

صحيح أو دليل رجيح هو المحرم ، ولم نعرف دليلاً في الكتاب ولا في السنة على أن إلقاء ورقة مكتوبة على الأرض بقصد احتقار مبني على اعتقاد ضررها مثلاً أو بغير قصد ذلك كالاستغناء عنها ، وعدم الحاجة إليها من المحرمات التي يعذب الله فاعلها. وما عساه يقال في استنباط اللوازم البعيدة من أن ذلك يستلزم احتقار الحروف ، واحتقار الحروف يستلزم احتقار ما يكتب بها ، وما يكتب بها عام يشمل كتاب الله وأسماءه؛ فغير مُسلَّم ، ويمكن أن يستنبط مثله فيمن يلقي قشور البطيخ والباذنجان ونحوها ، بأن يقال: إن هذه نعمة يمكن أن ينتفع بها الناس أو الدواب فيجب تعظيمها واحترامها ، وعدم احترامها يستلزم الكفر بالمنعم بها ، وما أشبه ذلك. وجملة القول في المسألة أن العاقل المكلف لا يقصد بإلقاء الورق المكتوب إهانته إلا لنحو السبب الذي ذكرناه ، وهو لا شيء فيه ، بل العاقل لا يحتقر شيئًا في الوجود لذاته ، أو لأنه وسيلة لشيء نافع أو شريف ، فما قاله الشافعية هو الظاهر ، ولا ينبغي الغلو والتنطع فيه والله أعلم.

فهرس الموضوعات